

محمد بن عبد الحميد

# شرح الألفية

على ألفية ابن مالك

للشيخ أبي القاسم

مكتبة جامعة القاهرة



حامد السوزى

٣٠ أبريل ١٩٤٠

اهداءات ٢٠٠٢

أسرة د/ محمد الرحمن بسوي  
جمعية د/ محمد الرحمن بسوي الإبداع الثقافي  
القاهرة



# شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك  
المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حققه ، وشرح شواهد

محمدي الدين عبد الحميد

للمدرس في قسم التخصص بكلية اللغة العربية  
بجامعة الأزهر

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

حقوق الطبع محفوظة للشارح

طبعة مطبعة البابي الحلبي ورزاق

١٣٥٨ / ٥ / ١٩٣٩ م / ٨٥٠



حنيفة السوزي

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

## لا التي لنى الجنس

اعلم أنه إذا قصد بلا نى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم ؛ لأن قصد الاستغراق على سبيل التخصيص يستلزم وجود « من » لفظاً أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات ؛ فوجب للأعند ذلك التقصير عمل فيها بليها ، وذلك العمل : إما رفع ، وإما نصب ، وإما جر ؛ فلم يكن جرّاً لئلا يُعتقد أنه بمن للنوية ؛ فإنها في حكم الوجود ؛ لظهورها في بعض الأحيان كقوله :

٢٨٩ - قَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنَّا بِسَبِيلِهِ وَقَالَ أَلَا لَمْ يَنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

٢٨٩ - لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد استشهد به ابن هشام وابن الناطم في شرحهما على الألفية ، واستشهد به من قبلهما الناطم في شرح الكافية ، وهذه التوطئة التي قدم بها الشارح بين يدى الكلام هي بنفسها عبارة الناطم في شرح الكافية

اللفظ : « يذود » مضارع زاده عن الشيء ، أى : دفعه عنه ومنعه منه ، قال تعالى :

(وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ) « سبيل » طريق « هند » اسم امرأة

المرءات : « قام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « يذود » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، والجملة في محل نصب حال من فاعل قام ؛ وربط الحال هنا هو الضمير للستر ، وجملة الحال إذا كانت فعلية فعلمها فعل مضارع مثبت لم يكن رابطها غير الضمير « الناس » مفعول به ليزود « عنها » بسيفه « جاران » مجروران يتعلقان بيزود « وقال » الواو عاطفة ، قال : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه « ألا » أداة استفتاح « لا » نافية للجنس « من » زائدة لتأكيد دلالة « لا » على نى الجنس « سبيل » اسم لا النافية ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إلى هند » جار ومجرور متعلق بسبيل أو بمحذوف خبر « لا »

الشاعر في قوله « ألا لمن سبيل » حيث استعمل فيه « لا » النافية للجنس مع اسمها وخبرها ؛ فأما الاسم فقوله « سبيل » ، وأما الخبر فقوله « إلى هند » ، وأبرز « من » الزائدة ليدل دلالة مؤكدة على استغراق الجنس ؛ من قبل أن اللفظ الموضوع لنى الجنس نصا على سبيل الاستغراق هو لفظ « لا » للتضمنة مع مدحولها معنى « من » ، فإذا ظهرت « من » في اللفظ لم يكن هناك مسامح لاحتمال ، بخلاف ما إذا لم توجد ، فإن الاحتمال يكون قائماً حتى تدل قرينة على أن المراد نى الجنس

وهنا أمور (الأول) : أن إبراز « من » في اللفظ - وإن كان معينا لنى الجنس على سبيل الاستغراق - لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، كما في هذا البيت

ولم يكن رضا ؛ لكلا يعتقد أنه بالابتداء ، فتعين النصب ؛ ولأن في ذلك إلحاقا للآيَّانٍ  
لمشابهتها لماها في التوكيد ، فإن « لا » لتوكيد النفي ، و « إن » لتوكيد الإثبات ، ولفظ  
« لا » مساو لفظ « إن » إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن ، فلما ناسبها حملت

(الثاني): أن الذين ذهبوا إلى أن اسم « لا » مبنى لتضمنه معنى الحرف استدلوا بهذا البيت ،  
ووجه الاستدلال أن « لا » العاملة عمل « إن » دالة على نفي الجنس نفا ، وقد علمت أنها لاتكون  
كذلك إلا إذا تضمنت معنى « من » الاستفراقية ، والدليل على هذا الحصر أن الشاعر قد تدعو  
الضرورة إلى إظهار « من » هذه فيظهرها كما في بيت الشاهد ، والضرورات الشعرية ترد الأشياء  
إلى أصولها ؛ من قبل أنها عبارة عن معاودة الأصول للتركة ، كما تقتضت الإشارة إليه مع أمنيتها ،  
(الأمر الثالث) اعلم أن « لا » النافية - وإن كانت تعمل عمل « إن » - تختلف « إن »  
من سبعة أوجه : ( أولها ) أنها لاتعمل إلا في النكرات ، و « إن » تعمل في المعارف والنكرات -  
جميعا (ثانيها) أن اسم « إن » منصوب مفردا كان أو مضافا أو مشبها بالمضاف ، واسم لا يبنى إذا  
كان مفردا وينصب إذا كان غيره ، وستقف على سبب بنائه والخلاف فيه (ثالثها) أن البصريين  
أجمعوا على أن خبر « إن » مرفوع بها ، وأجمعوا أيضا على أن خبر « لا » مرفوع بها إذا كان  
اسمها مضافا أو مشبها به ، واختلفوا في رافعه إذا كان الاسم مفردا ، فذهب سيبويه إلى أن رافعه  
للبتداء ، بناء على مذهبه في أن « لا » مع اسمها في محل رفع بالابتداء ، وذهب الأكثرون إلى أنه  
مرفوع بها أيضا (رابعها) أن خبر « لا » يتمتع بتقديمه على اسمها ولو كان ظرفا أو مجرورا بخلاف  
خبر « إن » إذا كان أحدهما ، كما عرفت (خامسها) أنه يجوز لك مراعاة عمل « لا » مع اسمها  
تقطعطف أو تمتع الاسم بالرفع قبل مجيء الخبر وبمده ، بخلاف « إن » في ذلك ، على ما سبق بيانه  
(وانظر شرح الشاهد ٢٩٨ الآتي) ، (سادسها) أنه يجوز لك إلغاء « لا » إذا تكررت كما  
ستقف عليه ، بخلاف « إن » فإنه لا يجوز فيها إلا الأعمال مهما تكررت ؛ وليس لك حميد فيها  
عن الأعمال ، كما في قول الأعشى ميمون بن قيس :

إِنَّ تَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّعْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا

(سابعها) أن خبر « لا » يكثر حذفه إذا علم ، نحو قوله تعالى : ( قَالُوا لَا ضَيْرَ ... فَلَا قُوَّةَ )  
ويجوز ذكره نحو قوله تعالى : ( لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمْ ... يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مَقَامَ لَكُمْ )  
وتيم لا تذكرة أصلا ، وعلى لنتهم يجعل الجار والمجرور وهو «عليكم» في الآية الأولى و «لكم» في  
الآية الثانية متعلقا بالاسم لأنه مصدر ، فإذا كان الاسم غير مصدر ولا مشتق وذكر بعده ظرف  
أوجار ومجرور جعلته متعلقا بحذوف صفة للاسم ، وأنت لو تأملت لوجدت ما ذكرنا لك من أوجه  
الفرق المذكورة في الشرح وإن لم تكن مجتمعة على هذا النحو

عليها في العمل ، وقد أشار إلى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال :  
(عَمَلٌ إِنْ أَجْتَلَّ لِإِنِّ تَكْرَرٌ \* مُتَرَدِّدٌ بَآءُكَ) نحو : لا غلامَ رجُلٍ قائمٌ  
(أو مُكْرَّرٌ) نحو : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وهو مع لفردة على سبيل الوجوب ، ومع  
للكررة على سبيل الجواز ، كما ستراه .

(تنبيه) شروط إعمال « لا » العمل المذكور على ما أضمه كلامه تصريحاً وتلويحاً  
سبعة : أن تكون نافية ، وأن يكون متنفثاً الجنس ، وأن يكون نفيه نصاً ، وأن لا يدخل  
عليها جازم ، وأن يكون أسماً تكرة ، وأن يتصل بها ، وأن يكون خبرها أيضاً تكرة .  
فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وشذ إعمال الزائدة في قوله :

٢٩٠ - لَوْلَمْ تَكُنْ غُطْفَانُ لَأَذْنُوبُ لَهَا إِذْنُ لِلَّامِ دَوُوْ أَحْسَابِهَا عُمَرَا

٢٩٠ - هذا البيت من كلمة للفرزدق - همام بن غالب - يهجو فيها عمر بن هبيرة الفرزاري

وأولها قوله :

يَا أَيُّهَا النَّاجُ الْعَاوِي لَشَقَوْتِهِ  
إِلَيْكَ أَخْبِرَكَ عَمَّا تَجْمَلُ الْخَبْرَا  
إِنَّ الْفَزَارِيَّ مَا يَشْفِيهِ مِنْ قَرَمٍ  
أَطَايِبُ الْعَيْرِ حَتَّى يَنْهَسَ الذِّكْرَا  
لَوْلَمْ تَكُنْ ... ..  
إِنَّ الْفَزَارِيَّ لَوْ يَعْنَى فَيُطْعِمُهُ  
أَيُّرَ الْحَمَارِ طَيِّبُهُ أَبْرَأُ الْبَصْرَا

اللفظ : « الناج » اسم فاعل من نبح الكلب نباحاً ، إذا عوى « العاوي » اسم فاعل  
من عوى بالعين للمهمل - عواء ، وهو صوت الكلب أيضاً « لشقوته » بكسر الشين وفتحها وسكون  
القاف - هي التعاسة وسوء الطالع مع التعب « الخبر » يجوز أن يكون ناصبه قوله « إليك »  
لأنه اسم فعل أمر بمعنى خذ ، ويجوز أن يكون ناصبه قوله « أخبرك » وقوله « غطفان » هواسم  
أبي قبيلة ، وهو الجد الأعلى لفرزارة « للام » لام : فعل ماضٍ من اللوم ، وهو العذل والتعنيف  
« أحسابها » جمع حسب - بفتحين - وهو ما يمتد من المآثر ، وقال ابن الأثير : الحسب في الأصل :  
الشرف بالآباء وما يمتد إلى الإنسان من مفاخرهم ، وقيل : الحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن  
له آباء لهم شرف ، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء « قرم » بفتح القاف والراء - شدة الشهوة  
إلى اللحم ، وباب فله علم « أطايب العير » الأطايب : جمع أطيّب ، وهو أفضل من طاب يطيب ،  
والعير - بفتح العين للمهمل وسكون الياء - هو الحمار الوحشي ، وبنو فرزارة يرمون بأكل أير الحمار  
الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « لم » نافية جازمة « تكن » فعل مضارع ناقص  
« غطفان » اسم تكن « لا » زائدة ، وليست نافية « ذنوب » اسم لا الزائدة « لها » جار

ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الزائدة ، واستعرف ماقى هذا الكلام ، وهذا على لغة الحجاز بين الذين يجيزون ذكر خبر لا ، فأما على لغة بنى تميم الذين يوجبون حذفه فالجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لذنوب ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام لا ذنوب كائنه لها موجودة ؛ وجملة لا الزائدة مع اسمها وخبرها فى محل نصب خبر تكن « إذن » حرف جواب وجزاء واقع فى جواب لو « للام » هذه اللام هى التى تقع فى جواب لو ، وهى ههنا مؤكدة ، لام : فعل ماض « ذوو » فاعل لام ، مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر « أحسابها » مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه « عمرا » مفعول به لام ، والألف للإطلاق

الشاعر فم : قوله « لا ذنوب لها » فإن كلمة « لا » فيها زائدة لاتدل على النفي ، وكان حق ما بعدها أن يرتفع على الابتداء والخبر ، ولكنه أعملها فى الاسم ؛ فبناه على الفتح كما هو ظاهر ، فلم يكن بد من تقدير الظرف خبرا لها على ما هو لغة أهل الحجاز

وهذا التخرىج قد خرج جماعة قبل الشارح منهم ابن عصفور فى المقرب نقلا عن أبى الحسن الأفشى ؛ فإنه قال : « أنشد أبو الحسن \* لو لم تكن غطفان... البيت \* واللعى لها ذنوب ، أى : وعمل لا الزائدة شاذ ، والأصل أن يكون دخول لا الزائدة فى الكلام لمجرد تقويته وتوكيده ، كقوله تعالى : ( مَا تَنصُرَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَنْ لَا تَتَّبِعَنِ ... لِئَلَّا يَسْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ) أى : ليعلموا » اهـ

وهذا سلكه مبنى على أن « لو » حرف دال على امتناع جوابها لامتناع شرطها ، وبيان هذا أن جواب « لو » هو قوله « لام ذوو أحسابها عمرا » فهو واجب قبل دخول « لو » وشرطها هو قوله « لم تكن غطفان إلخ » فهو نفي قبل دخول « لو » إذا جلت « لا » زائدة كآذهبوا إليه ؛ فامتناع الجواب يصير نفيا ، وامتناع الشرط يصير إثباتا ؛ فيصير اللعى اتقى لهم هؤلاء عمر لقبوت أن لهم ذنوبا يستحقون عليها المعاء ، وهو معنى صحيح مستقيم ، فإن جلت « لا » نافية كان الشرط موجبا لأن لم نافية ، ولاحيثذ نافية لئى « لم » فيكون حاصله قبل دخول « لو » هكذا : غطفان ذات ذنوب ، فيصير اللعى بعد دخول « لو » هكذا : اتقى لوم هؤلاء عمر لاتفاء الذنوب عنهم ، وهذا معنى فاسد ؛ لأنهم لو تبرأوا من العيوب لعفوه لأنه يتبىب فى ريمهم بما هم منه برآء ، هذا توجيه كلامهم بالفنا فى إضاحه بأسهل عبارة لتدرك حقيقة الأمر

وقال ابن جنى « سألت أبا على فقلت : الزائد « لم » أو « لا » ؟ فقال : لم تأت « لم » زائدة فى كلامهم ؛ فيجب أن تكون « لا » هى الزائدة » اهـ

وأنت لو ذهبت مع الشاويين الذى ذهب إلى أن شرط « لو » لا يجب فيه أن يكون ممنعا كما زعم الجمهور ، بل قد يكون مثبتا ، وقد يكون ممنعا ؛ لجاز لك على هذا أن تجعل « لا » نافية ، ولكنه مذهب مرجوح .

وإن كانت لنفي الوحدة أو لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل « ليس » كما مر ، وإن دخل عليها جار خفص النكرة ، نحو : جِئْتُ بِلا زَائِدٍ ، وَعَصَيْتُ مِنْ لَأَشَىءَ ، وشذ : جِئْتُ بِلا شَيْءٍ ، بالفتح ، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً أهملت ووجب تكرارها ، نحو : لَأَزِيدُ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو ، وَلَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَأَمَّا نَحْوُ « قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا » و

### ٣٩١ - \* لَا هَيْمَ الْاَيْلَةَ لِلْعَلِيِّ \*

وقال الروداني : « السواب جعل « لا » نافية ، والمعنى لو كان لفظان ذنوب لأموا عمر ؟ لأن ذنوبهم كلا ذنوب بالنسبة إلى ذنوبه ، فبالك بأنهم يأمونه حين لم يذنبوا ، يعني أنهم يأمونه على كل حال ، كان لهم ذنوب أولا ، مثل « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهُ لَمْ يَتَّقِهِ » اهـ ، وقال العلامة الصبان بعد نقل عبارته هذه : « وما ذكره محتمل لامتني ؛ فالتصويب في غير محله » اهـ وأقول : إن هذا المحتمل ضعيف ؛ لأنه غير المتبادر المنساق إلى التهن من العبارة فان قلت : فلماذا كانت « لا » الزائدة غير عاملة ؟ قلت : أنت تعلم أن الحرف الذي يعمل هو الحرف المختص بنوع من النوعين الاسم والفعل ؛ إلا ما خرج عن هذا لصاعية وسبب ، و « لا » الزائدة غير مختصة بنوع منهما ؛ فالأصل أنها لاتعمل ، ولم يوجد معها مثل ما وجد مع « ما » النافية الجبازية ، فكانت مهملة أثبتة فإن قلت : فهل تجد سرا في إعمال الشاصر إياها في هذا البيت ؟ قلت : نعم ، وحاصله أنها أشبهت « لا » النافية في الصورة واللفظ ؛ فأخذت حكمها عند الحاجة إليه ، كما أن « ما » الموصولة قد تأخذ حكم « ما » النافية لشبهها بها في الصورة فيزاد بعدها « إن » كما في قول الشاعر :

\* يَوَدُّ الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ \*

الآ ترى أن المعنى : يودُّ المرء الذي لا يراه ، ومثل هذا كثير في العربية ٣٩١ - هذا الشاهد من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٥٤ ) ، ولم ينسبه أحد من شراح كلامه ، وهو أحد الأبيات المحسنيين التي لم يعين قائلها ، وقد أورد أبو عبيد مع أبيات أخرى ، وهي :

قَدْ لَهَا الْاَيْلُ يَعْضَلِي      أَرْوَعَ خَرَايِرَ مِنَ الْاَلْوَى  
مُحَاجِرٍ لَيْسَ بِأَعْرَابِي      عَمْرَسٍ كَالرَّسِ الْاَلْوَى  
لَا هَيْمَ الْاَيْلَةَ لِلْعَلِيِّ      وَلَا قَتَى مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرِي



... ..

ونسب الفراء هذه الأبيات لرجل من بني دبير ، ولم يعينه  
اللفظ : « قد لنها » يروى في مكانه « قد حشها » ويقال : حش النار بحشها ، إذا بالغ في  
إلقاها وإسماها ، وإنما أراد أن الإبل قد رميت برجل يسرع سوقها ولا يدعها تفتت « عسلي »  
يفتح العين واللام بينهما صاد ساكنة - وهو الرجل الشديد الباق على المشى والعمل « أروع »  
هو الحديد الفؤاد الجريء القلب « الموي » يفتح الدال مشددة وكسر الواو مشددة أيضا - وهي  
المغازة ، يريد أنه ذو هداية وبصر يقطع الفلوات والخروج منها « مهاجر » هو الذي هاجر من  
البادية إلى الأمصار صار من أهلها ، فإذا كان كذلك كان سيره في الفلوات سريعا ؛ لأنه يقصد أهله  
في المصر « عمرس » يفتح العين المهملة والميم والراء مشددة - الشديد « المرس » الحبل « الماوي »  
المنقول « هيم » اسم رجل كان حسن الحذاء للإبل ، وقيل : كان جيد الرعية ، قيل : هو هيم  
ابن الأشتر « ابن خيرى » قيل : هو جميل بن عبد الله بن معمر بن الحرث بن خيرى بن ظبيان  
وهو جميل بثينة ، وكان شجاعا يحمى أدبار الإبل من الأعداء ، وقيل : المراد به أمير المؤمنين على  
ابن أبى طالب كرم الله وجهه ، ونسبته للخيرى للباسه البعيدة ، وقيل : المراد به مرحب الخيرى  
الذى قتله أمير المؤمنين يوم خيبر

وهو هب : « لا » نافية للجنس « هيم » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « اللية »  
ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا ، وقد أفاد الإخبار بالزمان عن الذات « للطي » جار ومجرور  
متعلق بما تعلق به الظرف

الشاهد فيه : قوله « لاهيم » حيث ورد فيه مظهره أن « لا » النافية للجنس قد عملت  
في معرفة ؛ وذلك لأن « هيم » علم على رجل بعينه ؛ فهو معرفة بالعلمية ، لكنه عند عامة  
العلماء على غير ظاهره

وهو مؤول بأحد تأويلين (الأول) أنه على حذف مضاف لا يعرف بالإضافة إلى العلم كلفظ  
« مثل » وأصل الكلام : لأمثل هيم للطي ، خفف المضاف وأقام للضاف إليه مقامه وهو ينويه  
(الثاني) أنه أراد من اسم العلم الصفة التي اشتهر هذا العلم بها ؛ فهيم هنا موضع قولك « حاد ماهر ».  
فكانه قال : لاحدى ما هرا للطي اللية ، وهذا كقول علماء البلاغة : إن العلم إذا اشتهر بوصفا  
صح الاستعارة فيه ، وذلك لأن الاستعارة عندهم مبنية بعد التشبيه على جعل الشبه من أفراد  
الشبه به أقدام ؛ فلا بد أن يكون الشبه به كليا لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه.  
والعلم ليس بهذه المنزلة ، فإذا تضمن وصفية ما بواسطة اشتهاره بصفة تأول بكلي ؛ ليصح بعد التشبيه  
جعل المشبه من أفراد ذلك الكلى ، كقائم ؛ فإنه متضمن وصفية الجود ، وكادر ؛ فإنه يتضمن  
وصفية البخل ، وكسحبان ؛ فإنه متضمن وصفية البلاغة ؛ فإذا قلت « أبصرت حتما » أو قلت  
« سمعت سحبان » أو قلت « رماني القمر بادر » فإنما تقصد بالأول رجلا له صفة التناهي في الكرم.

وقوله :

## \* ٢٩٢ - نَكِدْنَ وَلَا أَمِيَّةَ فِي الْبِلَادِ \*

وبالتأني الكامل في الفصاحة ، وبالتالي الحد الأعلى للبخل ، ولم ترد ذاتا معينة بمشخصاتها لا تطلق إلا على فرد واحد ، وإلا لما ساغ لك أن تجرى الاستعارة فيه ؟ فالعلم هنا بمنزلة العلم هناك ؟ يطلق ويراد منه الوصف الذى اشتهر هذا العلم به ، فهو فى المعنى نكرة .

قال سيبويه رحمه الله ( ج ١ ص ٣٥٤ ) : « واعلم أن للعارف لا تجرى مجرى النكرة فى هذا الباب ؛ لأن « لا » لا تعمل فى معرفة أبدا ، فأما قول الشاعر \* لا هيثم الليلة للمطى \* فإنه جملة نكرة ، كأنه قال لا هيثم من الميثمين ، ومثل ذلك : لا بصرة لكم ، وقال ابن الزبير الأسدى \* أرى الحاجات . . . البيت ( وهو الشاهد الآتى ) \* وتقول قضية ولا أبا حسن لها ، تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا عليه السلام ؟ قال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا فى معرفة ، وإنما تعملها فى نكرة ؟ فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لا ، وعلم المخاطب أنه قد دخل فى هؤلاء المنكوريين على ، وأنه قد غيب عنها ، فإن قلت : إنه لم يرد أن يبنى كل من اسم على ، وإنما أراد أن يبنى منكوريين كلهم فى قضيتهم مثل على ، كأنه قال : لا أمثال على لهذه القضية ، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها » اهـ

وقال الأعمى « الشاهد فيه نصب هيثم ، وهو اسم علم معرفة ، بلا ، وهي لا تعمل إلا فى نكرة . وجاز ذلك لأنه أراد لأمثال هيثم بمن يقوم مقامه فى حذاء المطى ، فصار هذا شائعا ، فأدخل هيثم فى جملة المنفيين وهو كقولهم : قضية ولا أبا حسن لها ، يراد على بن أبى طالب رضى الله عنه ، والمعنى ولا قاضى ولا فاضل مثل أبى حسن لها » اهـ ، وتستسمع كلام المحقق الرضى فى شرح الشاهد الآتى

٢٩٢ - هذا عجريت ، وصدرة :

## \* أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ \*

وهذا البيت من أبيات لعبد الله بن الزبير - بفتح الزاى وكسر الباء - الأسدى ، يقولها فى أبى خبيب عبد الله بن الزبير - بضم الزاى وفتح الباء - وكان قد وفد عليه يطلب جدواه فلم يحظ منه بشيء ، وكان أبو خبيب مشهورا بالبخل ، وبعد بيت الشاهد قوله :

مِنْ الْأَعْيَاصِ أَوْ مِنْ أَلِ حَرْبٍ      أَغْرَ كَفَرَةٍ الْفَرَسِ الْجَوَادِ  
وَمَالِي حِينَ أَقْطَعُ ذَاتَ عِرْقٍ      إِلَى ابْنِ الْكَاهِلِيَّةِ مِنْ مَقَادِ  
وَقُلْتُ لَصُعْبَتِي : أَذْنُوا رِكَابِي      أَفَارِقُ بَطْنَ مَكَّةَ عَنْ سَوَادِ

وقد نسب أبو الفرج الأصفهاني فى كتابه الأغاني ( ١٠ - ١٧١ بولاق ) هذه الأبيات إلى عبد الله

ابن فضالة بن شريك بن سليمان بن خويلد ، وذكر أن الحادث الذي ذكرناه مع ابن الزبير إنما كان مع عبد الله بن فضالة ، ثم حكى رواية أخرى أن الأبيات والقصة كانت مع فضالة بن شريك والله عبد الله ، وليست مع ابنه عبد الله ، وفي أبيات الأغاني زيادة عما ذكرناه هنا

اللفظ : « أبي خبيب » بزنة التصغير - كنية عبد الله بن الزبير ، كنى بأبكر أولاده ، ويكنى « أبابكر » أيضا ، و « أبابكر » اسم أبي قبيلة من قريش ، وهما أميتان : أمية الأكبر ، وأميرة الأصغر ، ابنا عبد شمس بن عبد مناف ، فمن أمية الأكبر أبو سفيان بن حرب والعنابس والأعياص ، وأميرة الصغرى ثلاثة إخوة لأم اسمها عيلة ، ويقال لهم : العيلات - بالتحريك - « الأعياص » هم أولاد أمية بن عبد شمس الأكبر ، وهم أربعة : العاص ، وأبو العاص ، والعيص ، وأبو العيص « ذات عرق » بكسر العين وسكون الراء - موضع من مكة على نحو مرحلتين « ابن الكاهلية » هو عبد الله بن الزبير ، وكان الشاعر قد قال له : إن يتي وبنك رحما من قبل فلانة الكاهلية ، وهي عمتنا وقد ولدتكم « صحبتي » أراد به الأصحاب ، وهو في الأصل مصدر « أدنوا » فعل أمر من الإدناء مسند لواو الجماعة « ركابي » هي الإبل « أفارق » مجزوم في جواب الأمر

الوجه : « أرى » فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه « الحاجات » مفعول أول « عند » ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات « أبي خبيب » مركب إضافي ، صدره مجرور بالإضافة إلى الحاجات « نكدن » فعل ماض ، ونون الإنثاء العائد إلى الحاجات قاعله ، والجملة في محل نصب مفعول ثان لأرى « لا » نافية للجنس « أمية » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب « في البلاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا على لنة الحجازيين ، ومتعلق بمحذوف حال من أمية ، وخبر لا محذوف ، وذلك على لغة بني تميم

الشاعر فيه : قوله « لا أمية » حيث ورد فيه مظهره أن اسم « لا » جاء معرفة بالعلمية ، وهو عند التحقيق جار على غير ظاهره بأحد التأويلين اللذين ذكرناهما في شرح الشاهد السابق قال المحقق الرضی ( ج ١ ص ٢٣٩ ) : « واعلم أنه قد يؤول العلم للشتهر ببعض الحلال بنكرة ؛ فينتصب بلاء التبرئة ، وينزع منه لام التعريف إن كان فيه ، نحو لاسن ، في الحسن البصري ، وكذا لاصق ، في الصعق ، أو مما أضيف إليه ، نحو لأمرا قيس ، ولا ابن زبير ، ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي : عبد الله ، وعبد الرحمن ؛ إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقتدر تنكيرهما . قال \* لاهيم الليلة للطي \* وقال \* أرى الحاجات . . . البيت \*

فقول . وعَدَمُ التكرار في قوله :

٢٩٣- أَشَاهَ مَا شِئْتُ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَنْتَ شَائِيَّةٌ مِنْ شَائِنَا شَائِي

ضرووة اه .

وتأويله بالنكر وجهان : إما أن يقتصر مضاف هو «مثل» فلا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام ، وإنما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام ، وإن كان للنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معرف كان ؛ لرعاية اللفظ وإصلاحه ، ومن ثم قال الأخفش : على هذا التأويل يتمتع وصفه ؛ لأنه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة ، وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة .. وإما أن يجعل الملم لاشتهاره بتلك الحلة كانه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك للنفي ؛ لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها ؛ لا يفصل لها ؛ إذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات ، على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم «أقضا كم على» فصار اسم على رضى الله عنه كالجلس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفصيل ، وعلى هذا يمكن وصفه بالنكر ، وهذا كما قالوا : لكل فرعون موسى ، أى : لكل جبار قهار ، فيصرف فرعون وموسى ؛ لتكثيرهما بالمعنى المذكور . وجوز الفراء إجراء المعرفة بحرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة أيضا ، نحو لا إياه ، أو لا هذا ، وهو بعيد غير مسموع » ، اه ولك في هذا الكفاية والفتاء

٢٩٣- لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشده الفراء وابن كيسان ، ولم يعزوا

اللفظ : « شائى » اسم فاعل من شائى شئى يشنؤه شئاً - بتثنية الشين - ومنشأه وشئنا - بسكون النون ، أو تحريكها - أى : أبغضه وكرهه ، والأصل في اسم الفاعل شائى - بالهمز - تخفف بقلب الهمزة ياء لكسر ما قبلها

المعنى : إلى أحب ما نشائته ، ولا أزال مبغضا للأمر الذى لا تشائته

الإعراب : « أشاه » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ما » اسم موصول مفعول به « شئت » فعل وقاعل ، والحلة لأجل لها صلة ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : شئت « حتى » يجوز أن تكون غائية ، وأن تكون ابتدائية « لا » نافية « أزال » فعل مضارع ناقص ، منصوب بأن المضمرة بعد حتى ، إذا جعلتها غائية ، ومرفوع بالضمة الظاهرة ، إن جعلت حتى ابتدائية ، واسم « أزال » ضمير مستتر فيه « لما » جار ومجرور متعلق بقوله « شائى » آخر البيت « لا » نافية « أنت » مبتدأ « شائى » خبر للمبتدأ والحجر لأجل لها صلة الموصول المجرور باللام « شائى » خبر أزال ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة ، إذ صار بعد قلب الهمزة كالقاضى : أى للمقوص ؛ إلا أنه عامله كما يعامل المرفوع والمجرور فقد رعى عليه الحركة الشاهرة : قوله « لا أنت شائى » حيث ورد فيه دخول « لا » النافية على معرفة - وهى

واعلم أن اسم « لا » على ثلاثة أضرب: مضاف، ومشبه بالمضاف — وهو ما بعده شئ، من تمام معناه، ويسمى مَقُولًا وَمَمْطُولًا، أى: ممدودا — ومفرد، وهو ما سواهما (فَأَنْتَبِطُ بِهَا مُضَافًا) نحو: لا صاحب برقموت (أو مُضَارِعَةً) أى: مُشَابِهَةً، نحو: لا طالما جبلا ظاهرا (وَبَعْدَ ذَلِكَ) للنصب (الْخَبَرُ أَذْكَرُ) حال كونك (رَاضِيَةً) حتماً؛ وأما الراض له فقال الشلوين: لا خلاف فى أن « لا » هى الراضة له عند عدم تركيبها، فإن ركبت مع الاسم المفرد فذهب الأخفش أنها أيضا هى الراضة له، وقال فى التسهيل: إنه الأصح، ومذهب سيبويه أنه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها، ولم تعمل إلا فى الاسم.

(تنبيه) أهم قوله « وَبَعْدَ ذَا الْخَبَرِ أَذْكَرُ » أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، وهو ظاهر.

(وَرَكِبَ) الاسم (المفرد) — وهو ما ليس مضافا، ولا مشبها به — مع « لا » تركيب خمسة عشر (فَاتِحًا) له من غير تنوين، وهذه الفتحة فتحة بناء على الصحيح، وإنما بنى — والحالة هذه — لتضمنه حرف الجر؛ لأن قولنا: لا رجل فى الدار، مبنى على جواب سؤال سائل: محقق، أو مقدر، سأل فقال: هل من رجل فى الدار؟ وكان من الواجب أن يقال: لا من رجل فى الدار؛ ليكون الجواب مطابقا للسؤال؛ إلا أنه لما جرى ذكر « من » فى السؤال استغنى عنه فى الجواب، فحذف، فقليل: لا رجل فى الدار، فضمن « من »، فبنى لذلك، وبنى على الحركة أيضا بروض البناء، وعلى الفتحة لفتحته، هذا إذا كان المفرد بالبنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو للفرد (كَلَّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَجَمْع التَّكْسِيرِ مِثْلُ: لَا غِلْكَانَ لَكَ؛ أما المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر فيبنيان على ما ينصبان به، وهو الياء، كقوله:

الضمير — ولم تتكرر « لا »، وقد تمسك المبرد وابن كيسان بهذا البيت، وزعموا أنه لا يزم تكرار « لا » إذا اقترنت بالعرفة، أو فصل بينها وبين اسمها، وهو عند الجمهور محمول على ضرورة الشعر؛ لأن تكرار المعرفة نحو: لا محمد ولا بكر ولا على يقولون مثل ذلك، يقوم مقام نى الجنس، ألا ترى أن قولك: لا أحد يقول هذه المقالة، هو فى الواقع بمنزلة أن تذكر جميع الأفراد واحدا واحدا وتنفى عنهم ما تريد نفية، ولما كان تعداد جميع الأفراد غير ممكن أقاموا اسم الجنس مقام هذا التعداد، فإذا تركت اسم الجنس كنت خليقا بأن تعوض « لا » عما قاتها من نى الجنس بتكرير اسمها

## ٢٩٤ - تَمَزَّ فَلَا إِلَهَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَمَّا وَلَكِنْ لِرُزَادِ النَّوْنِ تَتَابُعُ

٢٩٤ - ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

اللفظ : « تمز » فعل أمر ، معناه طلب تكلف التسلية بمن سبقك ، والتأسي بمن مضى قبلك « إلفين » تثنية إلف - بكسر الهمزة وسكون اللام - وهو الصديق الذي تألفه ويألفك ، ومثله الأليف - كالخلل والخليل ، والحنن والحنين ، والحب والحيب « وراد » بضم الواو وتشديد الراء مفتوحة - جمع وارد ، كصائم وصوام ، وقائم وقوام « تتابع » توارد المعنى : تكلف السلاوان ، وتأس بالذين سبقوك ؟ فإنك لا تعبد صديقين متما بالبقاء ، ولكن الناس يتواردون على الموت ، ويتتابعون على الهلاك

الإعراب : « تمز » فعل أمر ، مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه « فلا » الفاء واقعة في جواب الأمر ، لا : نافية للجنس « إلفين » اسم لا ، مبني على الياء لأنه مثنى « بالعيش » جار ومجرور متعلق بقوله « متما » الآتي « متما » فعل ماض مبني للجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، والجملة في محل رفع خبر لا « لكن » حرف استدراك « لوراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « للنون » مضاف إليه « تتابع » مبتدأ مؤخر الشاهد فيه : قوله « لا إلفين » حيث جاء فيه اسم « لا » النافية للجنس مثنى ، وبني على الياء التي هي علامة نصبه إذا كان معرباً ، ومثله قوله جرير بن عطية :

بِأَيِّ بِلَاءٍ يَا مَعْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَنْتُمْ ذُنَابِي لَا يَدِينِي وَلَا صَدْرُ

فإن قلت : فكيف يبنى للمثنى وجمع التصحيح مع أن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد عرفنا في باب العرب وللمثنى أن من شرط الشبه للفتحة للبناء ، كضمين معنى الحرف ، ألا يعارضه شيء من خصائص الأسماء كالإضافة والتثنية والجمع ؟

قلت : قد اغتر أبو العباس للبرد بمثل هذا الاعتراض ؟ فذهب إلى أن اسم « لا » إذا كان مثنى أو مجموعاً على حده فهو معرب ؟ لما ذكرت ، وفاته كما فاته أن هذا الذي هو من خصائص الأسماء إنما يمنع البناء ويقبح فيه إذا طرأ عليه وجاء من بعده ، أما إذا كان البناء هو الذي طرأ على التثنية أو الجمع أو نحوها فإنه لا يتأثر ولا يمتنع ، ولا شك أن اسم « لا » ثني قبل دخول « لا » أو جمع ، ودخول « لا » هو الذي أوجد شبه الحرف ، أو بعبارة أعم هو الذي أوجد سبب البناء ، وما يؤكد لك ضعف ما ذهب إليه أبو العباس أنه اتفق مع الجمهور في بناء المنادى للمثنى والمجموع على ما رفع به نحو « يا محمدان » و « يا محمدون » ؟ فلو أنه اعتبر التثنية والجمع معارضان لموجب البناء لكان خليفاً بأن يذهب إلى إعراب المنادى ؟ فكان مسلكه متناقضاً ، وهذا إن شاء الله واضح

وقوله :

٢٩٥ — يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَيْنَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُؤُونَ

وذهب الميرد إلى أنها مبربان .

٢٩٥ — ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللفظ : « عنتهم » أهمتهم ، وتقول : عناه الأمر يعنيه ، إذا كان يستحق عنايته ويستوجب

اهتمامه « شؤون » جمع شأن ، مثل خطب وخطوب ، وأمر وأمور ، والكل بمعنى

« مرعاب » : « يحشر » فعل مضارع مبنى للجهول « الناس » نائب فاعل « لا » نافية للجنس

« بين » اسم لا ، مبنى على الياء لأنه جمع مذكر سالم في محل نصب « ولا » الواو عاطفة ، لا :

نافية للجنس « آباء » اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب « إلا » أداة استثناء ملناة « وقد »

قال العيني : الواو واو الحال ، واعترضه الشيخ خالد في التصريح بأن واو الحال لا تدخل على الفعل

الماضي المسبوق بإلا ، وذهب إلى أن هذه الواو زائدة في خبر لا ، وأن خبر التواسخ لا يضر

اقتارانه بالواو نحو قول القند الزماني ، وهو من شعراء الحماسة :

فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عَرِيَانُ

وعنده أن جملة « وهو عريان » خبر أمسى ، وكلامه معترض من عدة وجوه (الأول) أن اقتارن

خبر التواسخ بالواو الزائدة ليس متفقا عليه ، بل أكثر العلماء على عدم جوازها ، وعندهم أن الواو

واو الحال ، ومثل « أمسى » في البيت للسقشده تامة لا تحتاج إلى خبر ، وإنما أجاز اقتارن

الخبر بالواو ابن مالك في التسهيل تبعاً للأخفش ( الوجه الثاني ) سلمنا أن أخبار التواسخ يجوز

اقتارنها بالواو ، ولكن ليست كل التواسخ بهذه اللثابة ، بل الذي نص عليه ابن مالك إنما هو

خبر ليس المقترن بإلا دون غيرها ، وخبر كان وسائر أخواتها بشرط أن لا يقترن بإلا ، فأين هذا عما

نحن فيه ؟ ( الوجه الثالث ) لوسلنا جدلاً أن أخبار جميع التواسخ يجوز معها زيادة الواو فنحن

لا نسلم ذلك ههنا ؛ لأن جل جملة « عنتهم شؤون » خبر « لا » يلزم عليه انتقاض نفي خبرها

بإلا ، وقد صرح ابن هشام بأن من شرط عمل « لا » ألا ينتقض نفيها ؛ قالوا للحال أثبتة ، كما ذكر

العيني ، قد : حرف تحقيق « عنتهم » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، هم : مفعول « شؤون » فاعل ،

والجملة في محل نصب حال ، وخبر « لا » مخوف يجب تقديره قبل إلا ، ومازعمه الشيخ خالد من

عدم جواز اقتارن جملة الحال للماضي المسبوق بإلا بالواو ممنوع ، فقد ورد اقتارن الجملة الفعلية التي

فعلها ماض بالواو في قول زهير بن أبي سلمى اللزني :

نِعِمَّ أَمْرًا هَرِمُ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِرُبُعَاعِ لَهَا وَزَرَا

الشاهد فيه : قوله « لا بين » حيث ورد فيه اسم « لا » جمع مذكر سالماً ، وبني على الياء التي

هي علامة نصبه ، وقد عرفت ذلك ، وما فيه من الخلاف ، وصواب الرأي في شرح الشاهد السابق

وأما جمع السلامة لمؤنث فينفي على ما ينصب به ، وهو الكسر ، ويجوز أيضا فتحه ، وأوجبه ابن عصفور ، وقال الناظم : اقتح أولى ، وقد روى بالوجهين قوله :  
 ٢٩٦ — إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدُ عَوَائِيهِ فِيهِ نَلْدٌ وَلَا لَدَاتٍ لِشَيْبٍ

٢٩٦ — هذا البيت من قصيدة طويلة لسلامة بن جندل بن عبد بن عبيد - ويقال : ابن عمرو بن عبد بن عبيد - بن الحرث بن مقاس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ؛ وأول هذه القصيدة قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيدًا ذُو الصَّكْبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأُوٌ غَيْرُ مَطْلُوبٍ  
 وَلَى حَيْثُنَا وَذَلِكَ الشَّيْبُ يَتَّبَعُهُ لَوْ كَانَ يَدْرِكُهُ رَكْضُ الْيَعْقِبِ  
 إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي ... .. الْيَتِ ، وَبَعْدُ :  
 يَوْمَانِ : يَوْمٌ مَقَامَاتٍ وَأَنْدِيَةٍ وَيَوْمٌ سَيْرٍ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيَةٍ

اللفظ : « أودى » ذهب ، ومضى ، واضمحل « حميدا » محمودا ، وكرر « أودى » لتأكيد وليس مراده الإخبار بالمجرد ، وإنما أراد إنشاء التحسر والتحزن والتفجع على ذهاب الشباب « التعاجيب » قال ابن الأنباري : « التعاجيب : العجب ، يقال : إنه جمع لا واحد له » ، ويروي « ذو الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة - بضم الهمزة وسكون العين - « شأو » بفتح فسكون - يطلق على الطلق ، يقال : جرى الفرس شأوا أو شأوين ، أى : جرى طلقا أو طلقين ، وهو الشوط « حثينا » سريعا « يعاقب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحبل ، وخسه بالذكر لشدة سرعته ، ويروي « ركض » بالرفع على أنه فاعل يدرك ، ويروي بالنصب على أن فاعل يدرك ضمير مستتر يعود إلى طالب الشباب ، و « ركض » حيثنذ مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : لو كان يدركه طالبه يركض ركض يعاقب ، وجواب « لو » محذوف إن جعلتها شرطية ، تقديره : لطلبته ، مثلا ، وإن فترتها تنمية فلا جواب لها « عواقبه » أواخره ، والمجد : كرم الفعل وكثرة المعطاء « الشيب » بكسر الشين - جمع أشيب ، مثل أبيض وبيض ، والأشيب : الذى ابيضت لحيته « يومان يوم مقامات إلخ » قال ابن الأنباري : فسر العواقب بقوله يومان ، وللقامة - بالفتح - المجلس ، ورواه أبو عمرو بالضم بمعنى الإقامة ، والأندية : الألفية ، والنادى : المجلس ومثله الندى - بفتح النون وكسر الدال وتشديد الياء - وأراد به أما كن اللهو والتنعم التى يصرف فيها الشباب شبابهم ، قاله ابن الأنباري بمعناه « تأويب » هو صفة سير ، وهو السرعة فى السير والإمعان فى ، وقيل : هو أن تصل الليل بالناهار مع الإمعان

المراد : « زن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسم لإن « الذى » اسم موصول :



وقوله :

٢٩٧ - لَا سَابِنَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بَاسِلَةً تَنَّى النُّونَ لَدَى أُسْتَيْفَاهُ آجَالٍ

نعت للشباب « مجد » خبر مَقَّم « عواقبه » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف إليه ، وجملة الابتداء والخبر لأجل لها صلة « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « نكد » الآتى « نكد » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن ، ويجوز أن يكون الاسم الوصول هو خبر إن ، وجملة الفعل وفاعله استئنافية لبيان أحوال الشباب لأجل لها « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس « لذات » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، أو مبنى على الكسرة نيابة عن الفتح كما ستعرفه « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا على لغة الحجازيين ، كما تكرر لنا ذكره ، أو متعلق بمحذوف صفة للذات ، وخبر لا حيثئذ محذوف الشاهر فيه : قوله « لا لذات » حيث جاء فيه اسم « لا » جمع مؤنث سالما - وهو قوله « لذات »

واعلم أن العلماء فى اسم « لا » إذا كان جمعا لمؤنث أربعة مذاهب ( الأول ) أن يجعل فى حال البناء كما يكون فى حال الإعراب ؛ فيفتح بالكسرة نيابة عن الفتح ، كما نصب كذلك ، لكن يترك تنوينه ؛ وهذا مذهب الأكثرين ، قال أبو الفتح ابن جنى فى الخصائص : « لم يميز أصحابنا الفتح ، إلا شيئا قلناه أبو عثمان المازنى ، والصواب الكسر بغير تنوين » اهـ ( المذهب الثانى ) أن يكون فتحه بالكسرة أيضا لكن مع التنوين ؛ ولم يوافق هؤلاء على ترك التنوين ؛ لأن تنوين جمع المؤنث السالم للقبالة ، لا للتنكير ، وتنوين المبالغة لا يحذف للبناء ؛ لأنه لا ينافية ، وهذا مذهب محمد ابن مالك ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ( المذهب الثالث ) أن يبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسي ، وأوجه ابن عصفور ، ورجحه ابن هشام فى المفتى والمحقق الرضى وابن مالك فى بعض كتبه ( المذهب الرابع ) أنه يجوز فيه الفتح والكسر بغير تنوين ، وهو الذى ذكره الشارح وابن هشام فى التوضيح ، وزعم كل شراح الألفية أن بيت الشاهد يروى بالوجهين ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين محل ، لكن الذى فى كلام ابن الأثير رواية الفتح دون الكسر ، إلا أن من حفظ حجة على من لم يحفظ ٢٩٧ لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

اللفظ : « سَابِنَاتٍ » أراد بها السروع الواسعة ، ومثله قوله تعالى : ( أَنْ أُعْمَلَ سَابِنَاتٍ ) وهو من إقامة الصفة مقام الموصوف ، وواحد سَابِنَة « جَاوَاءَ » بفتح الجيم وسكون المهملة - هى الجيش العظيم تجتمع أطرافه ونواحيه ، وفى كلام عائكة بفت عبد الطلب :

(وَالثَّانِي) وهو المعطوف مع تكرر « لا » - كقوة من « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ »  
(اجْتِلَاءً مَرْفُوعًا) كقوله :

٢٩٨ - \* لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبُ \* \*

خَلَفْتُ لَنْ عُدْتُمْ لِنَصْطَلِحَنَّكُمْ بِجَاوَاءِ تُرْدِي حَافَتَيْهِ لِلْقَائِبِ  
وأصل اشتقاقه من الجَوَوة - بضم الجيم وسكون الهمزة - وهي من ألوان الحيل : حمرة تضرب  
إلى السواد ، ومنه يقال : فرس أجأى ، والأثني جأواء ، فلما كانت الدروع - وهي لباس المقاتلة -  
سوداء قيل للكناية : جأواء « باسلة » اسم فاعل من البسالة ، وهي الشجاعة « نقي للنون » ترد  
للوت وتمنع منه « لدى استيفاء آجال » أى : عند استكمال الأعمار  
المعنى : إن للوت نازل ألبنة بمن استكمل أجله واستوفى أيام حياته لا تدفنه الدروع السابقة  
ولا ترده الكتاب للسلحة

الإعراب : « لا » نافية للجنس « سابقات » اسم لا ، وهو جمع مؤنث سالم « ولا » الواو  
عاطفة ، لا : نافية « جأواء » اسم لا « باسلة » صفة لجأواء « نقي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه يعود إلى سابقات أو إلى جأواء « للنون » مفعول به « لدى » ظرف متعلق بنقي  
« استيفاء » مجرور بالإضافة إلى لدى « آجال » مجرور بالإضافة إلى استيفاء ، وجملة المضارع وفاعله في محل  
رفع خبر لا الأولى إن قدرت الضمير عائدا إلى سابقات ، وخبر لا الثانية إن قدرته عائدا إلى جأواء ،  
فإن قدرت الضمير عائدا إلى سابقات وجأواء جميعا كانت لا الثانية زائدة لتأكيد النفي ، وعلى أى  
واحد من التقديرين الأولين فالواو قد عطفت جملة لا الثانية على جملة لا الأولى ، وخبر واحدة  
منهما محذوف لدلالة خبر الأخرى عليه ، والأحسن جعل الخبر المذكور للأولى ؛ ليكون الحذف  
من الثاني لدلالة الأول عليه . وعلى التقدير الأخير تكون الواو قد عطفت مفردا على مفرد ،  
وهذا كله ظاهر

الشاهد فيه : قوله « لا سابقات » فإن اسم « لا » فيه جمع مؤنث سالم ، وهو يجوز فيه  
- على ما اختاره الشارح تبعا للناظم في بعض كتبه - وجهان (الأول) البناء على الكسرة نيابة  
عن الفتحة بغير تنوين (والثاني) البناء على الفتحة الظاهرة ، وهو أولى ، وقد عرفت مذاهب ثلاثة  
أخرى ذكرناها في شرح الشاهد السابق  
٢٩٨ - هذا مجزيت ، وصدره :

\* هَذَا وَجَدْتُكُمْ الصَّخَرُ بِمَيْنِو \*

وهذا البيت أحد آيات ستة سبق ذكرها وشرحها وبيان اختلاف العلماء في نسبتها إلى قائلها  
(انظر شرح الشاهد رقم ١٤٦ في ص ٢٦٩ وما بعدها من الجزء الأول من هذا الكتاب) فلا داعي  
إلى الكلام على لفته أو نسبتها

(أو منصوبا) كقوله :

الاعراب : « هذا » ها: حرف تنبيه ، واسم الإشارة مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « وجدكم » الواو حرف قسم وجر ، جد : مقسم به مجرور ، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف ، وضمير الخطاب مضاف إليه ، وجملة القسم لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « الصغار » خبر المبتدأ « بعينه » زعم قوم أن الباء زائدة ، وعليه يكون « عين » توكيد للصغار ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وزعم قوم أن الباء أصلية ، وعليه يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف حال من الصغار ، والعامل فيه اسم الإشارة ؛ لما تضمنه من معنى الفصل ، على حذوقه تعالى : ( وَهَذَا بِمِثْلِ شَيْخَتَا ) « لا » نافية للجنس « أم » اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لاسم لا ، وخبر لا على هذا الوجه محذوف « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط « ذاك » اسم كان ، والكاف حرف خطاب ، وخبر كان محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك واقعا ، أو تجعل كان فعلا تاما واسم الإشارة فاعله ، فلا تحتاج كان حيثئذ إلى خبر ، وجواب الشرط محذوف يدلّ عليه سابق الكلام « ولا » الواو عاطفة ، ويحتمل أن تكون قد عطفت مفردا على مفرد وعليه يكون « أب » معطوفا على محل « لا » الأولى مع اسمها وتكون « لا » الثانية زائدة لتأكيد النفي ، ولا عمل لها ، ولا يجوز حيثئذ نسوى هذا الوجه ، ويحتمل أن تكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، وعليه تكون « لا » الثانية نافية لازمنة ، ويجوز في الاسم المرفوع بعدها أن يكون مبتدأ على أنها نافية مهيأة ، وخبر للمبتدأ محذوف ، والتقدير : ولأب لى ؛ لأنها إذا تكررت لم يجب أن تعمل ، بل يجوز إعمالها وإعمالها ، ويجوز أن يكون مرفوعا بها على أنها عاملة عمل ليس ، وخبرها محذوف ، تقديره كما مر في الوجه السابق ، فهما وجهان على اعتبار أن الواو قد عطفت جملة على جملة

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث ورد فيه للعطوف على اسم « لا » مع تكرارها ، مرفوعا ، وهو يحتمل ثلاثة أوجه : واحد منها على جعل العطف من عطف للفردات ، وهذا هو الذي تفارق فيه « لا » الثانية « إن » المؤكدة عند المحققين ، على ما سبق بيانه في شرح الشاهد ( رقم ٢٨٩ ) ، واثان منها على جعل العطف من عطف الجمل ، وهما يجريان في العطف على اسم إن عند الجميع ، وقد بينا لك الأوجه الثلاثة تفصيلا في إعراب البيت

ومثل هذا البيت قول جرير بن عتبة الذي أنشدناه لك مع شرح الشاهد ( رقم ٢٩٤ ) وهو :

بِأَيِّ بَلَاءٍ يَا مُنَمِّرَ بْنَ عَاكِمٍ وَأَنْتُمْ ذُنَائِي لَا يَدِينُ وَلَا صَدْرُ  
وَيَجْرَى عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنَ الْإِعْرَابِ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ لِلنَّبِيِّ بِمَدْحِ أَبِي شَجَاعٍ قَاتِكَا :  
لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلَيْسَ بِالنَّطْقِ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

## ٢٩٩ - \* لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ \*

٢٩٩ هذا صدر بيت اختلف العلماء في رواية عجزه ؛ فمنهم من يرويه هكذا :

\* اَتَسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ \*

ومنهم من يرويه هكذا :

\* اَتَسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ \*

والذين رووا الرواية الأولى أنشدوا بيتين على هذه القافية ، ونسبوا لأنس بن العباس بن مرداس ، ومنهم من ينسبهما لأبي عامر جد العباس بن مرداس ، وهما :

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ . اَتَسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

كَالتَّوْبِ إِذْ أَنْهَجَ فِيهِ الْبَلَى أَعْيَا عَلَى ذِي الْحِيلَةِ الصَّانِعِ

والذين رووا الرواية الثانية - ومنهم أبو على التالي - ذكروا قبل البيت قوله :

لَا ضَلَحَ يَنْبِي فَأَعْلَمُوهُ وَلَا يَتَنَكَّمُ مَا حَلَّتْ عَاتِقِي

سَنِي ، وَمَا كُنَّا يَنْجِدُ ، وَمَا قَرَّرَ قُرُؤَادٍ الشَّاهِقِ

ولم ينسب بعض أصحاب هذه الرواية ما رووه إلى قائل معين ، ونسب الجوهري البيتين إلى أبي عامر السابق

اللفظ : « خُلَّة » بضم الخاء وتشديد اللام - هي الصداقة ، وقال الله تعالى : ( لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةً ) وقد نطلق الخُلَّة على الصديق نفسه ، كما في قول رجل من بني عبد القيس ، وهو من شعر الحماسة :

أَلَا أَبْلَغًا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنُونِي قَدِيمًا ، إِذَا مَا نَصِلَ

والواحد والجمع والذكر والمؤنث في ذلك سواء « الراقع » ومثله « الرائق » هو الذي يصلح للوضع المتفرق من التوب ، ويقال : رتق الفتق ، ورقعه ، بمعنى واحد « أنهج فيه البلى » أى : أن البلى - وهو بكسر الباء - قد أخذ فيه « أعيا » صعب أمره وشق واشتد « عاتق » العاتق : موضع الرداء من النكب ، والعاتق يذكر ويؤنث ، والأفصح تذكيره « قرقر » صاح ، وصوت « قر » بضم القاف وسكون اليم - يحتمل أنه جمع أقر ، مثل أحمر وحمر ، وأصفر وصفر ، ويحتمل أنه جمع قرى ، مثل روم وروى ، وزنج وزنجى « الشاهق » الجبل العالى للرفع الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « اليوم »

(أَوْ مَرْكَبًا) كالأول ، نحو « لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ » في قراءة أبي عمرو وابن كثير

فأما الرفع فإنه على أحد ثلاثة أوجه : العطف على محل « لا » مع اسمها ؛ فإن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذ تكون « لا » الثانية زائدة بين الماطف والمعطوف لتأكيد النفي ، أو بالابتداء وليس للأعمال فيه ، أو أن « لا » الثانية عاملة عمل لَيْسَ وأما النصب فبالعطف على محل اسم « لا » ، وتكون « لا » الثانية زائدة بين الماطف والمعطوف ، كما مر

(وَأِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا) إما بالابتداء أو على إعمال « لا » عمل ليس فالتاني وهو المعطوف (لَا تَنْصِبُ) ؛ لأن نصبه إنما يكون بالمطف على منصوب لفظاً أو محلاً ، وهو حينئذ مفقود ، بل يتعين إما رضه ، كقوله :

٣٠٠ — قَدْ هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا بَهْلًا

طرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لاسم لا ، وخبرها حينئذ محذوف ، على نحو ما تكرّر ذكره « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « خلة » معطوف على اسم لا باعتبار محله ، وهو النصب « اتسع » فعل ماض « الحرق » فاعل « على الراقع » ومثله « على الراقع » جار ومجرور متعلق باتسع

الشاعر فيه : قوله « ولا خلة » حيث ورد فيه للمطوف على اسم لا مع تكررها ، منصوباً ، إلا وجهاً واحداً ، وهو الذي ذكرناه في الإصهاب

وزعم بونس أن « خلة » مبنى على الفتح في محل نصب على أن « لا » الثانية قد عملت عمل وهو لا يَحْتَمِلُ « إن » ، وإنما نون ضرورة ، كما ينون للننادي للبنى في نحو قول الأحموس :

سَلَامٌ اللَّهُ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وهو عمل ضعيف ؛ لأن الحمل على ما يستدعي الضرورة مع وجود وجه سائق جائز لضرورة فيه يكون كثرة الجدد إلى العثار

وخرج الزحشرى بيت الشاهد على أن نصب « خلة » بفعل مقدر ، لا بالمطف على محل اسم لا ، والتقدير : لانسب اليوم ولاتذكروا خلة ، وهو تكلف لاداعية له .

٣٠٠ — هذا البيت لعبيد بن حصين الراعي ، من قصيدة أولها :

قَالَتْ سَلِيمِي : أَتَتَوَرَّى الْيَوْمَ أُمٌّ قَلِيلٌ وَقَدْ يُنْسِيكَ بَعْضَ الْحَاجَةِ الْبَجَلِ

... ..

قُلْتُ: مَا أَنَا مِمَّنْ لَا يُؤَاقِبُنِي وَلَا نَوَائِي إِلَّا زَيْتَ أَرْجَمِلُ  
أَمَلْتُ خَيْرَكَ هَلْ تَأْتِي مَوَاعِدُهُ وَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ نِفَاقِكَ الْأَمَلُ  
وَمَا هَجَرْتُكَ ... .. البيت ،

اللفظ : « أشوى » أى : أقيم ، من شوى شوى - مثل رعى رعى - نواه ، أى : أقام إقامة  
« نفل » أى : تذهب وتبعد ، ويقال : وغل يغل - كوعد يعد - وأوغل ، وتوغل فى البلاد ،  
إذا ذهب فيها وأبعد ، وكذلك يقال : أوغل فى العلم ، ومنه الحديث : « إِنَّ هَذَا الَّذِينَ مَتَّيْنُ  
فَأَوْغِلَ فِيهِ بَرِّقِي » أى : سرفيه بأناة ورفق ، وابلغ النفاية القصوى منه من غير خرق ،  
ولا تحمل نفسك وتكافها ما لا تطيق فتعجز وتترك الدين والعمل « المعجل » هكذا رواه ابن منظور  
وقد روى العيني فى مكانه « الكسل » وهو سهو « ما أنا عن لا يوافقنى » أى : إن من يخالف  
ما أريد فلست منه وليس منى « تلقائك » بكسر التاء - مصدر بمعنى اللقاء ، وكل مصدر على هذه  
الزنة فتأؤه مفتوحة كالتجوال والتهاذر والترداد والتلعاب والتطواف ، بمعنى التجول والمهرج والتردد  
واللعب والطواف ، وشد عن ذلك التلقاء والتبيان ، فورد بكسر التاء « وما هجرتك » روى فى  
مكانه « وما صرمتك » والصرم : المجرى وقطع المودة « لاناقة لى فى هذا ولاجل » هذا من أمثال  
العرب ، يقول من يبتزأ من الأمر ويباعد نفسه منه ، وأول من قاله الحرث بن عباد فارس النعمانة  
حين قتل جساس بن مرة كليباً وهاجت الحرب بين الحيين ، وكان الحرث قد اعتزلها ، وقال  
بعضهم : إن أول من قال ذلك الصدوف بنت حليس العنبرية ، وانظر مجمع الأمثال ( ج ٢ ص ١٤٤  
بولاق )

الإعراب : « ما » نافية « هجرتك » فعل وفاعل ومفعول « حتى » حرف غاية « قلت »  
فعل وفاعل « معلنة » حال « لا » نافية تعمل عمل ليس « ناقة » اسم لا ، مرفوع بها « لى » فى  
هذا « جاران » ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا ، أو بمحذوف صفة لام لا ، وخبرها حينئذ  
محذوف « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « جعل » معطوف على اسم لا ، مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وستعلم وجهين آخرين

الشاهد فيه : قوله « لاناقة ... ولا جعل » حيث ورد فيه المعطوف على اسم لا العاملة عمل  
ليس مع تكرار لا ، مرفوعاً ، ورفعه على أحد ثلاثة أوجه :

(الأول) - وهو المتقسم فى الإعراب - أن تجعل الواو عاطفة لمفرد على مفرد ، ويلزم عليه  
جعل « لا » الثانية زائدة لتأكيد النفي ، ولا عمل لها ألبتة ، ويكون « جعل » معطوفاً على « ناقة »  
داخلاً فى نفي « لا » الأولى ، لأن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه

وإما بناؤه على الفتح ، كقوله :

٣٠١ — فَلَا تَنْفَوْ وَلَا تَأْتِمُمْ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

(الوجه الثاني) : أن تجعل الواو عاطفة لجملة على جملة ، ويجب على هذا أن تجعل « لا » الثانية نافية ، غير أنك تجعل الرفع بعدها مرفوعا بها على أنها عاملة عمل ليس كالأولى ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر الأولى

(الوجه الثالث) : أن تجعل « لا » الثانية نافية مهمة ، مع كون الواو عاطفة لجملة على جملة كالوجه السابق ؛ ويفترق هذا الوجه عن سابقه بأن يكون الاسم المرفوع بعد لا الثانية مرفوعا بالابتداء ، وخبره محذوف يدل عليه خبر « لا » الأولى

ومن هنا — مع ما تقدم في شرح الشاهد (٢٩٨) — تعلم أنه إذا كان تالي «لا» الثانية مرفوعا فرفعه على أحد الأوجه الثلاثة ، سواء أكانت الأولى عاملة عمل ليس ، كما في بيت الشاهد الذي معنا ، أو عاملة عمل إن ، كما في البيت الذي أحلناك عليه

ومثل هذا الشاهد قوله تعالى : ( لَا يَتَّبِعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ) في قراءة غير أبي عمرو

وابن كثير

٣٠١ — هذا البيت من قصيدة لأمية بن أبي الصلت يذكر فيها أوصاف الجنسة وأهلها ، وأحوال يوم القيامة ، وكان قد قرأ الكتب السبائية في الجاهلية ، وأول هذه القصيدة قوله :

سَلَامَكَ رَبَّنَا فِي كُلِّ فَجْرٍ      بَرِيئًا ، مَا تَلِيْقُ بِكَ الدُّمُومُ  
عِبَادُكَ يُخْطِئُونَ وَأَنْتَ رَبُّ      يَكْفِيكَ النَّبَايَا وَالْحُتُومُ  
غَدَاةٌ يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ :      أَلَا يَا لَيْتَ أَمْسَكُمْ عَقِيمُ  
فَلَا تَدْنُو جَهَنَّمَ مِنْ بَرِيءٍ      وَلَا عَدَنُ يُحِلُّ بِهَا الْأَتِيمُ

وقد ركب النحاة ، وتبعهم الشارح ، بيت الشاهد من بيتين من هذه القصيدة ، وصحة الإنشاد هكذا :

وَلَا تَنْفَوْ وَلَا تَأْتِمُمْ فِيهَا      وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ  
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ      وَمَا فَاهُوا بِهِ هُمْ مُقِيمٌ

اللفظ : « سلامك » بالنصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : سلمت سلامك ، وغرضه به تبرئة الله تعالى من النقص وتزويجه سبحانه عن أن يلزم به عاب « الدوموم » جمع ذم ، مثل الميوب والعيب ، وزنا ومعنى « الحنوم » جمع حتم — ففتح فسكون — وهو القضاء الذي لاحالة من نفاذه « عقيم » لم تلد ، يريد أن العباد حين يعاينون الحساب وما يجري يوم القيامة يتخفى كل واحد منهم أن أمه لم تلده ، وأنه لم يخلق في هذه الحياة ، وذلك كناية مشهورة في لسان العرب

... ..

عن استعظام ما يلاقيه القتال من الشدة ، وقريب منه قوله جل شأنه على لسان حريم :  
 ( يَا أَيَّتُهَا مِثُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا ) ومثله قول عمر رضى الله عنه : لَيْتَ أَمْ عَرَّ  
 لَمْ تَلِدَ عَمْرَ «عدن» اسم من أسماء الجنة، سميت بذلك لأنها دار إقامة «لنو» هو القول الباطل ،  
 وقال الراغب : « اللو من الكلام : ما لا يعتد به، وهو الذى يورد لاعتن روية فكر فيجرى مجرى  
 اللنا ، وهو صوت العصافير ونحوها من الطيور . . وقد يسمى كل كلام قبيح لنوا ، قال تعالى :  
 ( لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَاءَ وَلَا كِتَابًا ... وَإِذَا سَمِعُوا اللَّفْظَ أَعْرَضُوا عَنْهُ ... لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا  
 لِقَاءَ وَلَا تَأْنِيًا ) » اه ، والآيتان الأولى والثالثة في وصف أهل الجنة ، والبيت الذى نشرحه في  
 معنى الثالثة « تأنيم » مصدر أئمنه - بتضمين العين ، وهى التاء الثلاثة - ومعناه نسبته للإئمن ، كما  
 تقول : فسقته وكفرته وخوته وكذبته ، إذا نسبته إلى الفسق والكفر والخيانة والكذب ، بأن  
 قلت له : يا فاسق ، يا كافر ، إلخ « مايم » بضم الليم - أى : آت ما يلام عليه « ساهرة » أى :  
 أرض ، وقال الراغب : « الساهرة قيل : هى وجه الأرض ، وقيل : هى أرض القيامة » اه  
 « وبحر - بالجر - عطف على ساهرة ، يعنى أن فى الجنة لحا من لحوم البر ولحا من لحوم البحر  
 الإعراب : « لا » نافية تعمل عمل ليس ، أو نافية مهملة «لنو» اسم لا على الأول ، ومبتدأ على  
 الثانى « ولا » الواو عاطفة ، عطفت جملة على جملة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأنيم »  
 بالفتح - اسم لا « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الأولى أو خبر المبتدأ ، وخبر لا الثانية  
 محذوف يدل عليه هذا ، ويجوز العكس ، والأول أولى ؛ لأن الحذف من الثانى دلالة الأول  
 أكثر من عكسه ، وسببويه لا يرى بأسا من أن يكون المذكور خبرا عنهما جميعا على كل التقديرات  
 لأنه يرى أن « لا » مع اسمها فى محل رفع مبتدأ والاسم المرفوع من بعد خبر المبتدأ ، فلا يلزم  
 عنده على أحد الأوجه تسلط عاملين على معمول واحد « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول  
 مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « قاهوا » فعل وقاعل ، والجملة لا محل لها صلة « به » جار  
 ومجرور متعلق بفاه « أبدا » منصوب على الظرفية وعامله قوله « مقيم » الآتى « مقيم » خبر  
 المبتدأ

الشاهر في : قوله « لا لنو ولا تأنيم » حيث تكررت « لا » ورفع ما بعد الأولى وفتح ما بعد  
 الثانية

أما رفع ما بعد الأولى فعلى أحد وجهين (الأول) أن تكون عاملة عمل ليس (والثانى) أن  
 تكون مهملة غير عاملة أصلا ، من قبل أن تكرارها يبطل وجوب إعمالها ، وقد بينا الوجهين  
 فى الإعراب

وأما فتح ما بعد الثانية فعلى أنها عاملة عمل إن ، ولا يسوغ لك تقدير الثانية فى هذه الحال



فأصل ما يجوز فى نحو «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» خمسة أوجه : ففتح الأول مع نصب الثانى ، وفتح الأول مع رفع الثانى ، ورفضهما ، ورفض الأول مع فتح الثانى (تنبيهان) الأول : أنهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوباً جاز فى المعلوم أيضاً الأوجه الثلاثة : الفتح ، والنصب ، والرفع ، نحو «لا غلام رجل ولا امرأة ، ولا امرأة ، ولا امرأة»

الثانى : محل جواز الأوجه الثلاثة فى المعلوم إذا كان صالحاً لعمل «لا» ؛ فإن لم يكن صالحاً تعين رفضه ، نحو «لا امرأة فيها ولا زيد» ، و «لا غلام رجل فيها ولا عمرو» (وَمُقَرَّدًا تَمَتُّا لِمَبْنَى تِلْكَ) منعوته أجزأ فيه الأوجه الثلاثة (فَانْفُتَحَ) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول «لا» مثل «خَمْسَةَ عَشَرَ» نحو «لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا» (أَوْ انْصَبَّ) مراعاة محل اسم «لا» ، نحو «لَا رَجُلٌ ظَرِيفًا فِيهَا» (أَوْ ازْغَعَ تَعْدِيلَ) مراعاة محل «لا» مع المنعوت ، نحو «لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا»

(وَعَبَّرَ مَا تِلْكَ) منعوته (وَعَبَّرَ الْمُرْدَ) — وهو المضاف ، والمشبّه به — (لَا تَبْنِي) لتعذر موجب البناء بالطول (وَانْصَبَّ) نحو «لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفًا» و «لَا رَجُلٌ صَاحِبٌ بَرٌّ فِيهَا» و «لَا رَجُلٌ طَالِمًا جَبَلًا ظَاهِرٌ» (أَوْ ازْغَعَ أَقْصِدَ) نحو «لَا رَجُلٌ فِيهَا ظَرِيفٌ» ، و «لَا رَجُلٌ صَاحِبٌ بَرٌّ فِيهَا» ، و «لَا رَجُلٌ طَالِمٌ جَبَلًا ظَاهِرٌ» ؛ وكذا يمتنع البناء ، ويجوز الأمران الآخران إذا كان المنعوت غير مفرد ، نحو «لَا غُلَامٌ سَفَرٌ مَاهِرًا — أَوْ مَاهِرٌ — فِيهَا» وقد يتناوله قوله «وَعَبَّرَ الْمُرْدَ»

(وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» ) معه (أَحْكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَعْلِ انْتَسَى) من جواز النصب والرفع دون البناء ، كقوله :

٣٠٢ — \* فَلَا أَبَّ وَأَبْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ \*

نافية مهمة ، أو نافية عاملة عمل ليس ، أو زائدة لتأكيد النفي ؛ إذ كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة كان يستدعى أن يكون الاسم الذى بعدها مرفوعاً ؛ أما على الأول فبالابتداء ، وأما على الثانى فبالاشارة ، وأما على الثالث فبالعطف على الاسم السابق ، ولما كان الاسم الذى بعد الثانية غير مرفوع امتنع هذه الأوجه الثلاثة ، وهذا أمر فى غاية الظهور .

٣٠٢ — هذا صريحت ، وعجزه :

\* إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا \*

... ..

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٤٩) ولم ينسبه أحد شراحه إلى قاتل معين ، وهو أحد أبياته الجسين التي لا يسل قاتلها ، وقال ابن هشام في شرح شواهد : « إنه لرجل من عبد مناة ابن كنانة » ، قال البغدادي عنه

اللفظ : « مروان » أراد به مروان بن الحكم ، وابنه عبد الملك بن مروان « المجد » العز والشرف ، ورجل ماجد : كريم شريف « ارتدى » أصل معناه لبس الرداء ، والرداء : مايستر النصف الأعلى من الإنسان « تأزرا » أصل معناه لبس الإزار ، والإزار : مايستر النصف الأسفل ، وكفى بارتدائه المجد واتزاره به عن ثبوته له

المعنى : قال الأعم : « مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان ، وجعلهما لشهرة مجدهما كاللابسين له للرتدين به » اهـ

المرعاب : « لا » نافية للجنس تعمل عمل إن « أب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « وابنا » الواو عاطفة ، ابنا : معطوف على اسم لا باعتبار محله وحده « مثل » يجوز أن تجعله صفة لاسم لا وما عطف عليه ، فيكون منصوبا تبعا للحل ، ويجوز أن تجعله خبرا عن لا فيكون مرفوعا ، فإن جعلته خبرا فالأمر ظاهر ، وإن جعلته صفة كان الخبر محذوفا ، والتقدير : لا أب وابنا عائلين مروان وابنه موجودان ، مثلا

فإن قلت : فلي كل من التقديرين يلزم محذور ، وهو أن تصف الاثنين بالمفرد ، أو تخبر عن الاثنين بمفرد ، ألا ترى أن « مثل » لفظ مفرد وأنت تصف به مروان وابنه أو تخبر به عنهما ، وهما اثنان ، ونحن نعلم أن للطائفة بين اللبتد والخبر وبين الصفة والموصوف أمر لا محيد عنه

فالجواب عن هذا أن « مثل » لما أضيف إلى « مروان » وعطف « ابن » عليه كان كأنه أضيف إلى الثاني ، من قبل أن العطف بالواو مثل التثنية ، فكأنه قال : لا أب وابنا مثلها ، وإذا كان « مثل » مضافا إلى الثاني فهو في حكم الثاني ، ألا ترى قوله تعالى : ( إِنْكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ ) فأخبر بمثل عن الجمع لما كان مضافا إلى الجمع ، وهذا أمر ظاهر

وقوله « مروان » مجرور بالإضافة إلى مثل ، وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة « وابنه » معطوف عليه ، والضمير مضاف إليه « إذا » ظرفية تتعلق بما تضمنه لفظ « مثل » من معنى اللامثلة ، سواء أجملت « مثل » خبرا أو وصفا « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل جرّ بإضافة إذا إليها « بالمجد » جار ومجرور متعلق بذلك الفعل المحذوف « ارتدى » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر فاعله ، والجملة لأعمل لها تفسيرية « وتأزرا » معطوف على ارتدى ، والآق للإطلاق

فإن قلت : فكان من حق الكلام أن يقول : إذا ما بالمجد ارتديا وتأزرا

قلت : قال الأعم : « وجعل الخبر عن أحدهما وهو يفتيهما اختصارا لعم السامع » اهـ ، ولا

بنصب ابن ، ويجوز رضة ، ويمتنع بناؤه على الفتح ، وأما ما حكاه الأخفش من نحو :  
« لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ » بالفتح ؛ نشاذ ، وما ذكره فى معطوف يصلح لعل « لا » ؛ فإن لم يصلح  
تعين رضة ، نحو « لَا رَجُلٌ وَهِنَّدٌ فِيهَا »

﴿ تلييه ﴾ حكم البديل الصالح لعل « لا » حُكِمَ النعت المقصود ، نحو « لَا أَخَذَ رَجُلًا  
وَأَمْرَأَةً فِيهَا » ، و « لَا أَخَذَ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةً فِيهَا » ؛ فإن لم يصلح له تعيين الرفع ، نحو « لَا أَخَذَ  
زَيْدٌ وَعَمْرُو فِيهَا »

(وَأَعْطِ لَا) هذه (مَعَ هَمْزَةٍ أُسْتَفْهِمَ مَا تَسْتَحِي) من الأحكام (دُونَ الْأُسْتَفْهِمِ)

على ما سبق بيانه

وأكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار ، كقوله :

٣٠٣ — أَلَا طِمَآنَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةً إِلَّا تَجَسُّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ

تظن أن غرضه بالخبر الخبر الاصطلاحي فى علم النحو ؛ فقد وقفناك عليه فى معنى من الكلام ،  
وإنما غرضه أن هذا الكلام الخبرى وقع عن أحدهما اختصارا لعل السامع ، وكأنه لما كان الابن  
تابعا لمروان فى حكم اللفظ وللعنى اكتفى بالحديث عن التسبوع

الشاعر فيه : قوله « فلا أب وابنا » حيث عطف الابن بالنصب على محل اسم لا وحده ، ويجوز  
فيه الرفع عطفا على محل « لا » مع اسمها ؛ فإنهما جميعا فى محل رفع بالابتداء ، كما قلنا لك مرارا ،  
ولا يجوز فى المعطوف الفتح ؛ لأن الفتح إنما يكون بلا العاملة عمل إن ، وهى غير موجودة معه ،  
وكونه معطوفا على المبنى لا يستوجب بناءه ، ألا ترى أنك لو قلت « إنك وعليها ذاهبان » لم يكن لك  
فى « على » إلا نصبه تبعاً لمحل اسم إن ، وليس لك رضة ؛ لأن الجمهور لم يذهبوا إلى أن « إن »  
مع اسمها فى محل رفع بالابتداء ، كما ذهبوا إليه فى « لا » ، على ما سبق ، وهذا موضع التفرق  
بينهما ، وليس لك فتحه ؛ إذ لم يذهب أحد إلى أن من أسباب البناء العطف على المبنى

قال سيبويه رحمه الله (ج ١ ص ٣٤٩) : « ونقول : لا غلام وجارية فيها — فتح الأول  
ونصب الثانى — لأن لا إنما تجعل وما تعمل فيه اسما واحدا إذا كانت إلى جنب الاسم ، فكما لا يجوز  
أن تفصل خمسة من عشر كذلك لم يستقم هذا ؛ لأنه مشبه به ، فإذا فارق جرى على الأصل ،  
قال الشاعر \* لأب وابنا ... البيت \* اهـ

وقال الأعلم : « الشاهد فيه عطف ابن على المنصوب بلا وتوينه ، لأن المعطوف [ عليه ]  
لا يجعل وما بعده بمنزلة اسم واحد ، لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء ، والثلاثة لا تجعل  
اسما واحدا » اهـ

٣٠٣ — هذا البيت من كلمة لحسان بن ثابت الأنصارى ، رضى الله تعالى عنه ، بهجوها

بنى الحرث بن كعب اللنحي - وم رط النجاشي الشاعر - وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٨)  
وأول هذه الكلمة قوله :

حَارِبِنْ كَفْسٍ ؛ أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ  
لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولِ وَمِنْ عَظَمِ  
وَقَبْلَ بَيْتِ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ :

إِنِّي سَأَقْصُرُ عِرْضِي مِنْ سَرَائِكُمْ  
أَلْفَى أَبَاهُ وَأَلْفَى جَدَّهُ حُسْبًا  
أَلَا طِمَانٌ ... .. البيت ...

اللفظ : « حار » هو مرخم حارث « أحلام » جمع حلم - بالكسر - وهو العقل « الجوف »  
بضم الجيم - جمع أجوف ، وهو الخالي الجوف « الجواهر » جمع جواهر - بضم الجيم والحاء بينهما  
ميم ساكنة - وهو الخوار العظيم الجسم « جسم البغال » هكذا رواه القوم ، وقد رواه جماعة منهم  
الزعمشري في تفسيره « جسم الجبال » وهو خير ؛ لأن الجبال هي التي توصف بعظم الجسم ، قال تعالى :  
( حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِلَاطِ ) وقال الشاعر :

وَقَدْ عَظُمَ الْبَعِيرُ بِغَيْرِ لُبٍ قَلَمٌ يَسْتَفْنِي بِالْعِظَمِ الْبَعِيرُ

« إِنِّي سَأَقْصُرُ عِرْضِي مِنْ سَرَائِكُمْ » رواه جماعة « إِنِّي سَأَقْصُرُ عِرْضِي عَنْ شَرَارِكُمْ » ومعنى  
الروايتين واحد ، يريد أنه لن ينتقم من أشرارهم وإنما سيهجو عظماءهم وسروانهم ، وكان النجاشي  
الحارثي قد هجا بني النجار من الأنصار ، فشكوا إلى حسان ؛ ففي ذلك يقول هذه الكلمة « إن  
النجاشي لشيء غير مذكور » حذف من النجاشي أحد الياءين وهو ينوي المندوف ؛ ولذلك أبقى  
الياء المذكورة ساكنة ، ولو حذف وهو لا ينوي المندوف لكان ينبغي أن يفتح الياء كما يفتح ياء  
القاضي لحنة الفتحة على الياء ، وقد رواه قوم « إن الحامس نسي غير مذكور » والحماس - بكسر  
الحاء الهمزة - من بني الحرث بن كعب ، والنسي : الحامل الذكر « والحير » بكسر الحاء - السكرم  
« طمان » مصدر طامن بالمرح مطاعنة وطمانا « فرسان » جمع فارس « عادية » اسم قاعل من  
عدا عليه ، بالعين الهمزة ، ومعناه اعتدى ، وهو مما تتمتع به العرب لما يلزم عليه من الشجاعة ،  
وروى « غادية » بالعين للجمعة ، من الغدو « تحشؤكم » التحشو : خروج نفس من الفم ناشئ  
عن امتلاء المعدة ، ويرى « تحشؤكم » بالحاء الهمزة ، والتحشو - على هذا - لبس الحشا ،  
وهو الكساء الفايط « التناوير » جمع تنور ، وهو ما يخبز فيه

وقوله :

٣٠٤ — أَلَا أَرَعُوْا إِنِّي وَلَتَ شَيْبَتُهُ وَأَذَنْتُ بِمَشِيْبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ

المرء : « ألا » حرف مركب من حرفين : الهمزة التي للاستفهام ، ولا : النافية للجنس ، والحرقان يدلان معاطي التوبيخ والإنكار « طعان » اسم ألا ، وخبرها محذوف ، أي : لكم « ألا » مثل السابقة « فرسان » اسم ألا الثانية « عادية » بالنصب صفة لفرسان ، وقيل : حال منه ، وخبر لا محذوف كالسابق ، وروى بالرفع ؛ فإما أن تجعله صفة لاسم لا باعتبار محله مع لا ، وهو الأوفق عندنا ، وإما أن تجعله خبر لا « إلا » أداة استثناء « تجشؤكم » يجوز رفعه على أنه بدل من اسم لا باعتبار محله ، ويجوز نصبه على الاستثناء للنقطع « حول » ظرف متعلق بتجشؤ « الثناير » مضاف إليه

الناشر فيه : قوله « أَلَطْعَان » ، الأفرسان « حيث أعمل فيه « لا » مع سبقها بهمزة الاستفهام عملها وهي متجردة من هذه الهمزة ، فبنى الاسم على الفتح في الوضعين جميعا ، كما ينبغي إذا لم توجد الهمزة

قال سيويه ( ج ١ ص ٣٥٨ ) : « وأعلم أن « لا » في الاستفهام تعمل فيها بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ، فمن ذلك قوله \* أَلَطْعَانُ الْأَفْرَسَانُ ... البيت \* وقال في مثل : أَفَلَا قَاصٌّ بِالْغَيْرِ ( وهو مثل يضرب للرجل الذي لا حراك به ) ومن قال لا غلام ولا جارية — بالرفع — قال : لا غلام ولا جارية اه

ومراد أن الهمزة التي للاستفهام لا تغير حكم « لا » الذي كانت تستحقه قبل دخولها ؛ من فتح الاسم على أنها عاملة عمل إن ، أو رفعه على أنها عاملة عمل ليس ، أو مهملة وقال الأعم : « الشاهد فيه عمل الأعم لا ؛ لأن معناها كمنها ، وإن كانت ألقت الاستفهام داخلية عليها للتقرير ، وكذلك حكمها إذا دخلت عليها معنى التثني ؛ لأن الأصل فيه كله حرف التبرئة ، فلم تغير المعاني الداخلية عليه عمله وحكمه اه

وستنكم على القسم الثاني من هذه العبارة في شرح الشاهد ( رقم ٣٠٦ ) الآتي إن شاء الله

٣٠٤ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد معنى اللبيب في « ألا »

اللفظ : « ارعوا » انزعجوا وانكفأوا ، وهو مصدر ارعوى يرعوى ، أي : كفت عن الأمر وتركه « أذنت » أعلمت « ولت » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوة وذهاب لها

المعنى : أفيا يكف عن اللجاج هذا الذي فارقته شبابه وأعلمته الأيام أن جسمه أخذ في الانحلال والقضاء ؟

ويقول ذلك إذا كان مجرد استغفام عن النفي ، حتى توهم الشايعين أنه غير واقع ، كقوله :  
 ٣٠٥ - أَلَا أَصْطَبَارُ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ إِذَا أَلَاقِيَ الَّذِي لَأَقَاهُ أَمْنَالِي

الإعراب : « ألا » حرف أصله حرفان : الهمزة التي للاستغفام ، ولا النافية للجنس ،  
 والحرفان معا دالان على الإنكار والتوبيخ « ارعواء » اسم ألا ، مبنى على الفتح في محل نصب  
 « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ألا « ولت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « شيبته »  
 فاعل ، والضمير مضاف إليه ، والجملة لاجل لها صلة الموصول المجرور محلا باللام « وآذنت » يجوز  
 أن تكون هذه الواو عاطفة ، وآذنت فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر عائد إلى  
 الشيبية ، والجملة لاجل لها عطف على جملة الصلة  
 فإن قلت : جملة الصلة مشتملة على عائد يربطها بالموصول ، وهذا العائد هو الضمير المجرور محلا  
 بالإضافة إلى الفاعل ، والجملة المعطوفة غير مشتملة على عائد ؟ فكان حقها أن تعطف بالفاء  
 قلت : إما أن تكفي بأن الفاعل في الجملة المعطوفة ضمير يرجع إلى الاسم للضاف إلى ضمير  
 الموصول ، وإما أن تقدر العائد ضميرا منصوبا محذوفا - تقديره : آذنته -

ويجوز أن تكون الواو حالية والجملة في محل نصب حال  
 « بشيب » جار ومجرور متعلق بآذن « بعده » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والضمير  
 مضاف إليه « حرم » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب  
 الشاهرقي : قوله « ألا ارعواء » حيث أدخل همزة الاستغفام على « لا » التي لنفي الجنس  
 وقصد منها التوبيخ والإنكار ، وأبقى للأعمال الذي كانت تستحقه قبل دخول الهمزة عليها ، على  
 نحو ما قررناه في الشاهد السابق

٣٠٥ - قال العيني : « أقول : قد قيل إن قاتله هو قيس بن الملوح ، وأن روايته :  
 \* الْأَصْطَبَارُ لِلْبَلْبَلِ ... » اه ، وقد بحث ديوان الجنون للطبوع في بولاق مصر عام ١٢٩٤  
 فلم أجده فيه ، ولا وجدت في شعره كلمة أو بيتا على هذه الزنة والقافية ، وهذا البيت من شواهد  
 معنى الليب في حرف الهمزة وفي « ألا » ، ولم ينسبه أحد ممن شرح كلامه بنير ما ذكرنا  
 اللفظ : « اصطبار » صبر ، وتسل « جلد » احتمال وتصبر « لاقاه أمناي » كناية عن  
 الموت .

المعنى : يا ليت شعري إذا أنا مت وزل في القضاء أتجزع هذه المحبوبة أم تصبر ؟  
 الإعراب : « ألا » الهمزة للاستغفام ، ولا هي النافية للجنس « اصطبار » اسم لا « لسلمى »  
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بمحذوف صفة لاسم لا ، وخبرها حينئذ محذوف  
 « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر ، وجملة  
 المبتدأ والخبر معطوفة بأمر المعادلة على جملة لامع اسمها وخبرها « إذا » ظرف زمان مبنى على السكون

أما إذا قصد بالاستفهام التنى — وهو كثير — كقوله :

٣٠٦ — أَلَا عَمْرٌ وَلَى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ قَبْرَابَ مَا أَثْنَاتٌ يَدَ الثَغَلَاتِ

فى عمل نصب عامله قوله « جلد » للماضى « ألقى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى عمل جبر بإضافة إذا إليها « الذى » اسم موصول مبنى على السكون فى عمل نصب مفعول لألقى . « لاقاه » فعل ماض ، والماء مفعول « أمانى » فاعل ، وياء للتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل لها صلة

الشاعر فر : قوله « ألا اصطبار » حيث وقع فيه الاستفهام عن التنى ، فإن معنى الكلام : أيتنى صبرها أم يكون لها صبر ، وكل حرف من الحرفين — وهما الهمزة ، ولا النافية — باق على معناه الذى ثبت له قبل اتصال أحدهما بالآخر ، بخلافهما فى اليتنين السابقين ؛ فإن لهما بعد الاتصال معنى لم يكن لأحدهما منفردا ، كما تبين لك مما سبق

وقد أنكر أبو على الشاويين الأندلسى مجىء « ألا » للاستفهام عن التنى ، بمعنى بقاء كل حرف من الحرفين دالا على معناه ، من غير أن يكون لهما اجتماعهما معنى آخر ، كما أرشدناك إليه ، قال ابن هشام : « وهو ( يريد دلالة ألا على الاستفهام عن التنى ) قليل ، حتى توم الشاويين أنه غير واقع » اه ، وقال الرضى : « قال الأندلسى — يعنى به الشاويين — لا أعرف أحدا يقول إن همزة الاستفهام تلحق أداة التنى ؛ فتكون الألف لمجرد الاستفهام ، بل لابد أن تكون إما للانكار ، أو للتوبيخ ، أو للتنهى ، أو للعرض » اه

وهذا البيت رد عليه ، ووجه الرد منه ما ذكره النمامنى بقوله : « الهمزة فيه لمجرد الاستفهام عن انتفاء الاصطبار بلا ريب ، يعنى : أيتنى صبرها عند موتى أم تتجدد ، فأمر فيه متصلة ، والتنى أى الأمرين كائن : الجزع أم الجلد ؟ ويحتمل أن تكون أم منقطعة بأن يكون استفهم أولا عن الجزع — وهو عدم الصبر — ثم أضرب واستفهم ثانيا عن الجلد ، وهو الثبات » اه ، وقال الشمى : « وجه الرد أن الهمزة فيه للاستفهام ، سواء أكانت أم فيه منقطعة ؛ بأن يكون استفهم عن عدم الاصطبار ثم أضرب عنه واستفهم عن الجلد ، أم متصلة ؛ بأن يكون طلب تعيين أحد هذين الأمرين » اه ، وسندهما جميعا الرجوع إلى المعنى المراد بالبيت ، وهو ما صغرنا به القول ، فافهمه والله سبحانه المسئول أن يرشدك

٣٠٦ لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قاتل معين ، وهو من شواهد معنى اللبيب فى

« ألا » ولم ينسب أحد من شراحه إلى قائله

اللفظ : « ولى » أدبر ، ومضى « فبراب » يصلح ويشعب « أثأت » أفسدت ، وتقول : رأب فلان الصدع ورأب الإناء ؛ إذا أصلح فسادهما ، وتقول : رأب الثأبى — بفتح التاء والهمزة جيما — وهو فى معنى أصلح الفاسد ، قال الشاعر :

يَرَأْبُ الصَّدْعَ وَالنَّأْيَ يَرْصِينِ مِنْ سَجَايَا أَرَائِهِ وَيَفِيرُ  
(يفير - يفتح بإه الضارعة - أي : يبر) وقال الفرزدق :

وَرَأْبُ الثَّأْيِ وَالْجَانِبِ الْمَتَّخَوْفِ  
وَرَأْبِي مِنْ قَوْمِهِمْ يُتَّقَى الْعِدَا

الإعراب : « ألا » هي كلمة واحدة أصلها كلمتان : الهزمة التي للاستفهام ، ولا التي لنفي الجنس ، ومعنى الحرفين بعد التركيب التثني « عمر » اسم ألا ، مبنى على الفتح في محل نصب « ولي » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى العمر ، وهو فاعله ، والجملة في محل نصب صفة لعمر « مستطاع » خبر مقدم « رجوعه » مبتدأ مؤخر ، وضمير الممر مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر ، وستر في هذا خلافاً « فيرأب » الفاء فاء السببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المستتر بعد فاء السببية ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى العمر ، وهو فاعله « ما » اسم موصول مبنى على السكون في محل نصب مفعول ليرأب « أئاث » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « يد » فاعل « الثغلات » مجرور بالإضافة إلى يد ، وجملة الفعل وفاعله لاهل لها صلة للموصول ، والعائد ضمير منصوب يرأب محذوف ، والتقدير : ما أئاثه

الشاعر في : قوله « ألا عمر ولي مستطاع رجوعه » حيث أعمل « ألا » التي للتثني عمل « لا » التي لنفي الجنس ، ولم يبال بهذه الهزمة الداخلة عليها ؛ فبنى الاسم معها على الفتح ، كما يبينه مع « لا » التي لم تقتضها الهزمة ، وكذلك لم يبال بأن معنى « ألا » - وهو التثني في هذا البيت - مغاير لمعنى « لا » وهو النفي

فإن قلت : فما الدليل على أن « ألا » في هذا البيت دالة على التثني ؟  
قلت : أقوى ما يدل على أنها للتثني نصب المضارع بعد الفاء في جوابها ، وذلك قوله « فيرأب » وإعلم أن العلماء قد اختلفت كلمهم في « ألا » التي للتثني ، ونحن نذكر لك مع الإيجاز أشهر أقوالهم ؛ فنقول :

ذهب سيبويه إلى أنها تخالف « لا » التي لنفي الجنس من ثلاثة أوجه (الأول) أنه لا يجوز إلناؤها ولتكررت (الثاني) أنه لا يجوز ذكر خبرها ولتقديره ، من قبل أنها أشبهت « أئتي » فإذا قلت « ألام » كان ذلك كلاماً مقيداً بحسن السكوت عليه ، كما يحسن السكوت إذا قلت « أئتي ما » ، وهو مؤلف من حرف واسم لا غير (الوجه الثالث) أنه لا يجوز في « ألا » مراعاة محل اسمها - وهو الرفع - فيعطف عليه أو ينعت بالرفع ، كما كان يجوز لك ذلك في « لا » كاتقتم لإضاحه ، من قبل أنها مثل « ليت » في المعنى ، وليت لا يجوز معها نعت اسمها ولا العطف عليه بالرفع

وخالف في الوجهين الثاني والثالث أبو العباس اللبرّد وأبو عثمان المازني ، فذهبا إلى جواز ذكر



فستد الخليل وسيبويه أن «ألا» هذه بمنزلة «أتمنى» فلا خير لها، ومنزلة «ليت» فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلناؤها إذا تكررت، وخالقهما للمازى واللىد، ولا حجة لهما فى البيت؛ إذ لا يتعين كون «مستطاع» خيراً أو صفة، و«رجوعه» فاعلاً، بل يجوز

الخبر، وجواز اتباع اسمها بالرفع؛ فعلى منزهها يجوز لك أن تعرب «مستطاع» خبر «ألا» أو نعتاً لعمرباعتبار عمله، و«رجوعه» نائب فاعل لمستطاع الذى هو اسم مفعول، ويجوز لك أن تجعل قوله «مستطاع» خبراً مقمّماً، و«رجوعه» مبتدأ مؤخر، والجملة فى محل رفع خبر «ألا» أو فى محل رفع أيضاً نعت لعمرباعتبار عمله، فهذه أربعة أوجه فى إعراب هذه الكلمة تجوز عندها واستدل لهما بالبيت من أجلها؛ ولا تجوز عنده

قال سيبويه رحمه الله (ج ١ ص ٣٥٩) : «واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التثنية عملت فيها بعدها فتصبته، ولا يحسن لها أن تعمل فى ذا الموضع إلا فيما تعمل فيه فى الخبر، ويسقط التنوين والتثنية فى التثنية كاسقط فى الخبر، فمن ذلك : الأغلام لى، والآماء بارداً، ومن قال لآماء بارد - بحذف التنوين من الصفة وللوصف جميعاً - قال : آلاماء بارد، ومن ذلك : ألا أغلالي، وألا غلالي لك - ثنية غلام - وتقول : ألا غلامين وجاريين لك، كما تقول : لا غلامين وجاريين لك، وتقول : الآماء ولبننا، كما قلت : لا غلام وجارية لك، تجربها مجرى لا ناسبة فى جميع ما ذكرت لك» انتهى كلامه بحروفه

وقال أبو سعيد السمراني : «مذهب سيبويه أن الألف الداخلة على «لا» إذا كانت استفهاماً جاز فيها بعد لا من الرفع والنصب ماجز فيه قبل دخول الألف، وأما إذا كانت بمعنى التثنية فنذهب وجوب النصب، ومذهب للمازى أن الحروف السواخل على لا لاتنبرح حكم اللفظ فيما بعد لا، والجملة يراد بها التثنية، كما يراد بجملة الاستفهام التقرير» اهـ

وقال ابن هشام فى اللغى : «الثالث - من معانى ألا - التثنية، كقوله :

\* الأعمرو لى ... البيت \* ولهذا نصب يرأب؛ لأنه جواب تمنى مقرون بالفاء ... ولكن تخصص التثنية بأنها لاخير لها لفظاً ولا تقديرًا؛ وبأنها لايجوز مراعاة محلها مع اسمها، وأنها لايجوز إلناؤها ولو تكررت، أما الأول فلاشها بمعنى آتمنى، وآتمنى لاخير له، وأما الآخران فلاشها بمنزلة ليت، وهذا كله قول سيبويه. ومن وافقه، وعلى هذا فيكون قوله «مستطاع رجوعه» فى البيت مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير، والجملة صفة ثانية على اللفظ، ولا يكون «مستطاع» خبراً أو نعتاً على المحل، و«رجوعه» مرفوع به عليهما؛ لما بينا. اهـ  
ومثل هذا البيت قول للتمنية :

ألا سبيل إلى خمر فأشربها أم هل سبيل إلى نصر بن حجاج

كون « مُسْتَطَاعٌ » خيراً مقدماً ، و « رُجُوعُهُ » مبتدأ مؤخرًا ، والجملة صفة ثانية ، ولا خبر هناك .

( تنبيه ) تأتي « أَلَا » لجرد التنبيه ، وهي الاستفتاحية ، فتدخل على الجملتين ، نحو « أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ » « أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَفْرُوفًا عَنْهُمْ » ؛ وَلِلْعَرَضِ وَالْتَحَافِضِ ؛ فتختص بالعلية ، نحو « أَلَا تُحِثُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ » « أَلَا تَكُنُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ » وقوله :

٣٠٧- أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا بِذَلِكَ عَلَى مُحَسِّلَةٍ نَبِيَتْ

٣٠٧- هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٥٩ ) ، ولم ينسبه أحد من شراح كلامه ، وقد نسب قوم منهم البغدادي إلى عمرو بن قعاس - بكسر القاف بدلها عين مهملة ، ويقال : ابن قعاس - بزيادة نون بينهما - ويقال : إن البيت من كلمة أولها :

أَلَا يَا يَتِيْتُ ، بِالْعَلْيَاءِ يَتِيْتُ وَتَوَلَّى حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

وهذا البيت من شواهد سيبويه ، ونسبوه لعمرو بن قعاس المذكور ، وبعد بيت الشاهد قوله :

تُرْجَلُ لِمَنِي وَقَتْمٌ يَتِيْتُ وَأَعْطِيهَا الْإِنَاوَةَ إِنْ رَضِيْتُ

اللفظ : « أَلَا يَابِت - الخ » ليس قوله « بِالْعَلْيَاءِ » صفة لبيت ، بل هو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقتم ، وإلا لنسب النادى ؛ لأنه يكون شيئاً بالضاف لاتصاله بشئ . يتم به معناه ، وللعنى : يابِت ، لى بالعلياء بيت ، ولكنى أوثرك عليه لحبق فى أهلك ، قاله الأعلم « محصلة » بكسر الصاد . قال الجوهري وابن فارس : « هى المرأة التى تحصل زراب للعدن ، وأصل التحصيل استخراج الذهب من حجر للعدن » اه ، وقال الأزهري : « هذا البيت لأعرابي أراد أن يتزوج امرأة يمتعة ؛ فصاده مفتوحة » اه ، وقال الأعلم : « طلبها لبيت إما للتحصيل أو الفاحشة » اه « ترجل » الترجيل : التسميع وإصلاح الشعر « لحنى » اللة - بكسر اللام - الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن « قتم » تقول : قم البيت يقمه - من باب قتل - إذا كنهه ، والقمامة : الكناسة وزنا ومعنى « الإناوة » بكسر الهمزة - قال فى اللصباح : « أتوته أتوه إناوة : رشوته » اه ، وفى هذا البيت مع بيت الشاهد عيب من عيوب القافية ويسمى الدف ، وستعرف فيه عيباً آخر الإعراب : « أَلَا » حرف دال على التحضيض ، مبنى على السكون لاعل له من الإعراب « رجلا » مفعول به لفعل محذوف ، تقديره : ألا ترونى رجلا ، وستعرف وجوهاً أخرى فى الإعراب عند بيان الشاهد « جزاء » فعل ماض ، والماء مفعول أول « الله » فاعل « خيراً » مفعول ثان

... ..

لجزي « يدل » فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر عائداً إلى الرجل ، والجملة في محل نصب صفة لرجل « على محصلة » جار ومجرور متعلق ببذل « تبت » فعل مضارع تام ، والفاعل ضمير مستتر فيه عائداً إلى المحصلة ، والجملة في محل جر صفة لمحصلة ، ومن العلماء من زعم أن « تبت » فعل مضارع ناقص ، اسمه ضمير مستتر ، وخبره في البيت الذي بعده ، وهو جملة « ترجل لى » فيكون في البيت - على هذا - عيب التضمن ، وهو توقف البيت على شيء في ما بعده

الشاهر في : قوله « الأرجلا » ؟ ونريد أن نبين لك الروايات في هذه الكلمة وتخريج العلماء لكل رواية ، ثم ندلك على ما جاء الشارح بالبيت من أجله ، فنقول :  
اعلم أنه قد روى قوله « الأرجلا » بالرفع ، وبالجر ، وبالنصب :

أما الرفع فرواية الجوهري ، وتخريجها عنده على أن « رجل » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : ألا يدل رجل - إلخ ، وذلك مبنى على أن أدوات العرض والتحضيض لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقترناً ، ومن العلماء من أبجاز على الرفع أن يكون « رجل » مبتدأ ، وجملة « يدل » خبره ، وإنما سلخ الابتداء به مع كونه نكرة لتخصمه بالاستفهام والنفي ، فألك قد علمت أن أصل « ألا » مركب من حرفين : همزة الاستفهام ، ولا الثانية

وأما رواية الجرجاني أيضاً ( الأول ) أن يكون جرّ « رجل » بتقدير « من » الاستغرافية ، والأصل : ألا من رجل ، وفيه حذف الجار وإبقاء عمله ، وهو ضعيف ( الثاني ) أنه على تقدير مضاف ، وأصل الكلام : ألا دلالة رجل ، حذف للمضاف - وهو دلالة - وأبقى للمضاف إليه - وهو رجل - ولم يغير إعرابه ، ولك في إعراب للمضاف المحذوف أن تجري عليه جميع الوجوه التي تجري على « رجل » ؟ وهذا الوجه أضعف من سابقه ، لأن عمل للمضاف الجر في المضاف إليه فرع عن حرف الجر ، وإذا كان حذف الأصل مع بقاء عمله ضعيفاً فإن حذف الفرع وبقاء عمله أحرى أن يكون في غاية الضعف

وأما رواية النصب فقد خرجها العلماء على عتة تخريجات :

( الأول ) قول الخليل رحمه الله إن « ألا » حرف دالّ على التحضيض ، وإن « رجلا » منصوب بفعل محذوف ، وهذا هو الذي أعر بنا البيت عليه ، وهو الذي استشهد الشارح به من أجله ، وفي هذا يقول سيبويه ( ج ١ ص ٣٥٩ ) : « وسألت الخليل عن قوله \* الأرجلا ... البيت \* فزعم أنه ليس على التثنية ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فها خبراً من ذلك ، كأنه قال : ألا ترونني رجلاً جزاء الله خيراً » اه ، وقال الأعم : « الشاهد فيه نصب رجل وتنوينه : لأنه عمله على إضمار فصل ، وألا حرف تحضيض ، والتقدير : ألا ترونني رجلاً » اه ، ومن الناس من وافق الخليل في هذا المنصب ولكنه خالفه في تقديره العامل ؟ فزعم أن تقديره : ألا أجد رجلاً ،

وليست الأولى مركبة على الآخر، وفي الأخيرتين خلاف، وكلامه في الكافية يشمر بالتركيب.

(وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ) جوازاً عند الحجازيين، ولزوماً عند التميميين والطائيين (إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ) بقرينة، نحو «وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَخُوا فَلَا قُوَّةَ» «قَالُوا لَا صَبْرَ»؛ فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع، ولا فرق بين الظرف وغيره، قال حاتم:

٣٠٨ — وَرَدَّ بِجَارِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوَلَتَانِ مَصْبُوحٌ

ومنه من جعل التقدير: ألا هات رجلاً، أو نحو ذلك، والخطب في ذلك سهل التخريج الثاني: ذهب جماعة إلى أن «ألا» حرف دالّ على التنبيه، و«رجلاً» مفعول لفعل محذوف يفسره للذكور، والتقدير: ألا جرى الله رجلاً جزاء الله خيراً، فهو من باب الاشتغال، وهذا الوجه أقل من جهة اللحن عما ذهب إليه الخليل رحمه الله، فإن الشاعر لم يرد أن ينشئ الدعاء لرجل، وإنما أراد أن يطلبه ويطلبه الناس عليه.

التخريج الثالث: تخرّج يونس شيخ سيبويه رحمه الله، وهو أن «ألا» حرف دالّ على اللحن، و«رجلاً» اسم، ويجرى فيه ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق، وكان من حقه أن يبينه على الفتح، ولكنه نونه للضرورة كما سبق ذكر مثله قريباً وفي ذلك يقول سيبويه: «وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً، وزعم أن قوله:

• لَا نَسْبَ الْيَوْمَ وَلَا خَطَّ •

على الاضطرار، وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك، والذي قال مذهب» اه  
وقال الأعمى: «ويونس يرى أنه منصوب بالفتى، ونون ضرورة» اه  
وقال ابن هشام في معنى اليب: «ومن معاني ألا العرض والتنحيض، ومعناها طلب الشيء، ولكن العرض طلب بلين، والتنحيض طلب بحس، وتختص ألا هذه بالفعلية، ومنه عند الخليل \* ألا رجلاً... البيت \* والتقدير عنده: ألا تروني رجلاً هذه صفته، حذف الفعل مدلولاً عليه بالحنى، وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير، أي: ألا جرى الله رجلاً جزاء خيراً، وألا على هذا للتنبيه، وقال يونس: ألا للحنى ونون الاسم ضرورة، وقول الخليل أولى؛ لأنه لا ضرورة في إظهار الفعل، بخلاف التنوين» اه

٣٠٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٥٦) ولم ينسبه الذين نسبوا أبياته إلى قائلها، وقال الأعمى: «إنه لرجل من النبيين بن قاسد» اه، وهذا الذي ذكره الأعمى هو

... ..

الصواب في نسبة هذا البيت ، ومنه تعلم أن الشارح رحمه الله قد أخطأ في نسبته إلى حاتم الطائي ، وعذره في ذلك أمران : الأول : أن جماعة ممن تقدموه نسبوه هذه النسبة ، ومنهم جابر الله الزعشمري في الفصل ، وزاد على ذلك أنه قال «ترك طائفته» ومعنى هذا أن في البيت ذكر خبر لا ، وذكره - كما قال الشارح - لغة بني تميم والطائيين ، وحاتم طائي ، كما هو معلوم ، الثاني : أن هذا البيت يذكر في أخبار حاتم الطائي مع قطعتة التي هو منها لقصة ذكرها جامع ديوانه وأخباره (ص ١٥ طبع لندن ١٨٧٢) فعمل أول من نسبته إلى حاتم رآه في ديوانه فتعجل نسبته إليه من غير أن يرى ما قبله حتى يتيقن بصحة النسبة ، ومثل خطأ الشارح أن الجرمي نسبة لأبي ذؤيب الهذلي ، ولعله لأن لأبي ذؤيب قصيدة على هذه الزنة وهذا الروي .

وكان حاتم الطائي والناطقة الذبياني ورجل من النبييت قد جاءوا ماوية بنت عفزر خاطبين ، فقالت لهم : اقبلوا إلى رحاكم ، وليقل كل واحد منكم شعرا يذكر فيه فعاله ومنصبه ، فإني أتزوج أكرمكم وأشعركم ، ففي ذلك يقول النبيي :

هَلَّا سَأَلْتَ النَّبِيَّتَيْنِ مَا حَسَى  
عِنْدَ الشَّعَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ ؟  
وَرَدَّ جَاوَزَهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً  
فِي الرُّأْسِ يَنْهَاهَا فِي الْأَصْلَاءِ تَمْيِجُ  
إِذَا الْفَتَاحُ غَدَّتْ مُلْقَى أَصْرِمَهَا  
وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوُلُثَانِ مَصْبُوحُ

ومن هنا تعلم أن النحويين - وفي مقدمتهم سيوريه - قد ركبوا صدر بيت على هجز آخر

اللفظ : « هلا سألت النبيتين » يروي في مكان هذه الجملة « هلا سألت هذالك الله - الخ » والنبيتيون : جمع نبيتي ، وهو المنسوب إلى نبيت ، وهو عمرو بن مالك - وفي كلام الأعمى : ابن قاصد - ابن الأوس بن حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر ، وفي القاموس : « النبيت : أبوحى من الجين اسمه عمرو بن مالك » اه ، وساق شارحه بقية نسبه كما تقدمناه « جازرم » الجازر : الذي ينحر الإبل « حرفا » بفتح الحاء وسكون الراء - الناقة الصلبة الضامرة ، شبهوها بحرف الجبل ، وكان الأصمعي يقول : الحرف : الناقة المهزولة ، وقيل : الحرف : الناقة للسنة « مصرمة » بضم الميم وفتح الصاد المهملة وتشديد الراء مفتوحة - هي الناقة التي قطع طبيها لينجس اللبن ، ليكون ذلك أقوى لها ؛ والطبيان : بضم الطاء المهملة وسكون الباء ، وهو مثني طبي ، والطبي للناقة بمنزلة الثدي للمرأة ، وفيه ورد الثل : جَاوَزَ الْحَزَامُ الطَّبِيَّينَ ، ويروي في مكانه « مضمرة » بضم الميم وفتح الصاد للحمجة بملحها ميم مشددة مفتوحة - أي : مهزولة « الأصلاء » جمع صلا - بفتح الصاد واللام مقصورا - وهو وسط الظهر من الإنسان ومن كل ذي أربع ، وقيل : هو ما تنحدر من الوركين ، وقيل : هي الفرجة بين الجاعرة والذنب ، وقيل : هو ما بين الذنب وشماله ، ويجمع على صلوات

أيضا « تملح » أى : شئٌ شبيه بالملح في بياضه ، وهو الشحم ، ويقال : أول ما يبدو السمن في اللسان والكرش ، وآخر ما يبقى في السلاى والعين ، وروى « في العين منها وفي الأصلاء » يريد أنه بقى لها شئٌ من السمن بعدما هزلت « الققاع » بكسر اللام - جمع لقوح - بفتحها - وهى الناقة الحلوب « أصرتها » جمع صرار - بكسر الصاد للهملّة - قال صاحب الصحاح : « وصررت الناقة : شددت عليها الصرار ، وهو خيط شدّ فوق الخلف لثلاث يرضعها ولدها » اهـ ، وإلقاء الصرار : طرحه ؛ لأنه لا حاجة إليه لعدم وجود اللبن « الولدان » جمع وليد ، وهو الصبي والعبد « مصبوح » اسم مفعول من صبحته - بتخفيف الباء - إذا سقته الصبوح - بفتح الصاد - وهو شراب الغداة ، وضده التنبوق

المعنى : يصف نفسه بالكرم ، وأنه يجود في وقت المجاعة والجلب ، وحين يكون الناس جدّ ضنينين وفي غاية البخل ، وكفى عن التقطع بورود الشتاء ، وبأن جازرم يردّ عليهم من المرعى نوقا عجافا هزلة لم يبق بها إلا أثر السمن ، وبأن اللبن تمتنع عندهم فلا يسقاه صبي فضلا عن غيره

الوهراب : « ردّ » فعل ماض « جازرم » فاعل ، والضمير مضاف إليه « حرفا » مفعول « مصرمة » نعت « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس « كريم » اسم لا « من الولدان » جار ومجرور قال المعنى : إنه متعلق بمصباح الآتى ، ولم يجعله متعلقا بمحذوف صفة لكريم ؛ لأنه كان يجب أن ينتصب كريم بالفتحة مع التنوين ؛ إذ يكون حينئذ مشبها بالمضاف « مصبوح » خبر لا

الشاهر فيه : قوله « لا كريم... مصبوح » حيث ذكر خبر « لا » - وهو قوله « مصبوح » - لكونه لا يعلم إذا حذف ؛ إذ لا دليل يدل عليه ، ولو حذفه - حينئذ - لفهم أن المراد : لا كريم من الولدان موجود ، ولا شك أن هذا غير المراد ، هذا بيان كلام الشارح وجواز ذكر الخبر حينئذ ، وتخرج هذا البيت عليه ؛ هو الوجه الذى جزم به سيبويه ، واختاره الجرى

وقد أجاز الأعلام والفارسي وتبعهما الزمخشري أن يكون قوله « مصبوح » نعتا لاسم « لا » باعتبار عمله الذى هو الرفع ، ويكون خبر « لا » محذوفا قال الأعلام : « الشاهد فيه رفع مصبوح على خبر لا ؛ لأنها وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ ؛ ويجوز أن يكون مصبوح نعتا لاسمها محمولا على اللوضع ، ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع ، تقديره موجود ، ونحوه » اهـ

وقال الزمخشري : « وقول حاتم :

\* وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ \*

﴿ تنبيه ﴾ ندر فى هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر؛ من ذلك قولهم : لَا عَلَيَّكَ ، يريدون : لأبأس عليك .

﴿ خاتمة ﴾ إذا اتصل بلا خبر ، أو نعت ، أو حال ؛ وجب تكرارها ، نحو « لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزِفُونَ » « تُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ » وجاء زَيْدٌ لَا خَائِفًا وَلَا أَسَفًا ؛ وأما قوله :

٣٠٩ — وَأَنْتَ أَمْرٌ مِّنَّا خَلَقْتَ لِنَحْنِ نَا حَيَاتِكَ لَا تَقَعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ

يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ (أحدهما) أَنْ يَرَكَّ فِيهِ طَائِفَتُهُ إِلَى اللُّغَةِ الْحِجَازِيَّةِ (والثانى) أَنْ لَا يَجْعَلَ مَصْبُوحَ خَبْرًا ، وَلَكِنْ صِفَةً مَحْمُولَةً عَلَى عَمَلٍ لَا مَعَ اللَّغْنِ « اهـ »  
وبيان الوجه الأول كما قلنا أنك علمت أن الحجازيين هم الذين يجوز عندهم ذكر خبر لا ، كما يجوز حذفه ، أما بنو عيم وطى\* معهم — فهم لا يجيزون ذكره ، فلو ذهبت إلى أن « مصبوح » خبرا لكنت قد حملت كلام الشاعر على لغة غير لغته ، وقد علمت أن نسبة البيت إلى حاتم الطائي خطأ  
٣٠٩ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٥٨ ) ، وقد نسبته شراحه لرجل من بني سؤل ، ونسبه بعض شراح المفصل للضحاك بن هنام ، وقد ذكر صاحب زهر الآداب هذا البيت منسوباً للضحاك بن هنام — بفتح الهاء والتون مشددة — الرقائى ، وذكر بعده بيتين آخرين ، وهما :

وَأَنْتَ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ — ابْنُ حُرَّةٍ أَيْ لِمَا يَرْتَمَى بِهِ الْخَلْقُ مَا نَعِ  
وَفِيكَ خِصَالٌ صَالِحَاتٌ يَشِيئُهَا لَدَيْكَ حَقٌّ عِنْدَهُ الْوُدُّ ضَائِعٌ

وهذه الأبيات يقولها الضحاك فى حين — بضم الحاء للهملزة وفتح الصاد للجمة — ابن للندى الرقائى ، أحد سادات ربيعة ، وكان صاحب راية أمير المؤمنين على بن أبى طالب يوم صفين وولاه بعدها إسطنخر ، وكان بخيلا ، وفيه يقول زياد الأعجم :

يَسُدُّ حُصَيْنٌ بَابَهُ خَشْيَةُ التَّرْسِ بِإِسْطَخْرٍ وَالشَّاةُ السَّيْنُ يُدْرِمُ

اللفظ : « وَأَنْتَ أَمْرٌ مِّنَّا » معناه أنك منا فى النسب إلا أن تقعك لغيرنا ، فحياتك لا تنفصنا لعدم مشاركتك لنا ، وموتك يعضنا لأنك أحدنا « وَأَنْتَ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ — إلخ » معناه أنك مع ما يقع منك من سوء المعاملة ابن حرة أبى ذؤيبه مانع لما يرضى به الخصم

المرعاب : « أَنْتَ » ضمير منفصل مبتدأ « أَمْرٌ » خبر « مِّنَّا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لامرؤ « خَلَقْتَ » فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل « لَنَحْنِ نَا » جار ومجرور متعلق بخلق ، وجملة الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع صفة ثانية لامرؤ « حَيَاتِكَ » مبتدأ

وقوله :

٣١٠ - بَكَتْ جَزَعًا وَأَسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ أَكَدَتْ رَكَبَهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعًا

وضمير مخاطب مضاف إليه « لا » نافية « نفع » جله البغدادى مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير لانفع فيها ، وجلة للبندأ والخبر في محل رفع خبر للبندأ ، وكأنه تكلف هذا لتلا يانزم الإخبار بالمصدر ، وعندى أنه لا داعي لهذا التكلف ، و « نفع » خبر للبندأ ، وكثيرا ما يخبر بالمصدر : إما لقصد اللبانة ، أو للتأويل المشتق ، أو على تقدير مضاف ، وهذا هو الذي عليه استشهد الشارح بالبيت كثيره من النحاة « وموتك » الواو عاطفة ، موت : مبتدأ ، والكاف ضمير مخاطب مضاف إليه « فاجع » خبر للبندأ

الشاهد في : قوله « حياتك لانفع » حيث دخلت « لا » على خبر للبندأ ولم تكرر ، وكان الواجب أن يقول : حياتك لانفع ولاضرر ، أو نحو ذلك

قال سيبويه رحمه الله ( ج ١ ص ٣٥٨ ) : « واعلم أنه قبيح أن تقول : مررت برجل لا فارس ، حتى تقول : لا فارس ولا شجاع ، ومثل ذلك : هذا زيد لا فارسا ، لا يحسن حتى تقول : لا فارسا ولا شجاعا ؛ وذلك أنه جواب لمن قال أول من تجمله من قال : أربجل شجاع مررت أم فارس ؟ وتقلوه : أفرس زيد أم شجاع . وقد يجوز - على ضعفه - في الشعر ، قال رجل من بني سؤل : \* وأنت امرؤنا \* فكذلك هذه الصفات ، وما جعلته خيرا للامعاء ، نحو زيد لا فارس ولاشجاع » اهـ

وقال الأعم : « الشاهد في رفع ما بعد لا من غير تكرير ... وسوغ الأفراد هنا أن ما بعد يقوم مقام التكرير في المعنى ؛ لأنه إذا قال : وموتك فاجع ، دل على أن حياته لانضر ، فكأنه قال : حياتك لانفع ولاضر » اهـ

وقال جلاله الزمخشري في اللفصل ( ج ١ ص ٢٣٦ ) : « قوله \* وأنت امرؤنا ... البيت \* وقوله \* بكت جزعا ... البيت الآتي \* ضعيف لا يجيء إلا في الشعر ؛ وقد أجاز المبرد في السعة أن يقال : لارجل في الدار ، ولاريد عندنا » اهـ

٣١٠ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٥٥ ) ، ولم ينسبه أحد من شرح كلامه ، وقال البغدادى ( ج ٢ ص ٨٩ ) : « وهومن أبيات سيبويه الخمين التي لا يعرف قائلها » اهـ اللفظ : « بكت جزعا » روى في مكانه « قضت وطرا » والوتر - فتح الواو والطاء جميعا الحاجة والمأرب ؛ قال الراغب : « الوتر : التهمة والحاجة ، قال الله تعالى : ( فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا ) » اهـ « واسترجعت » فسر العلماء الاسترجاع هنا بتفسيرين ( الأول ) أنه من الاسترجاع عند الصيبة ، وهو قول للصاب : ( إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ) ( الثاني ) أنه بمعنى طلب الرجوع من الرحيل لسكراهة فراق الأحبة ، وعلى الأول تكون صيغة « استفعل » لاختصار حكاية للركب ،



... ..

وعلى الثاني هي للدلالة على الطلب (انظر كتابنا دروس التصريف: القسم الأول ص ٧٤ و ٨٥)  
« آذنت » أعلمت ، وأشعرت « ركائبها » جمع ركوبة ، وهي الراحلة التي تركب  
المعنى : قال الأعمى : « وصف أنها فارقه فبكت واسترجعت لفراقه » اه والبيت ظاهره  
خبر ومعناه تحسر وتأسف

الإعراب : « بكت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه « جزعا »  
يجوز أن يكون مفعولا لأجله ، ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا مينا لنوع الحدث ، ويجوز أن  
يكون حالا بتقدير اسم الفاعل : أي بكت جازعة « واسترجعت » الواو عاطفة ، استرجع : فعل  
ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه « ثم » حرف عطف « آذنت » فعل ماض ،  
والتاء للدلالة على تأنيث الفاعل « ركائبها » فاعل ، والضمير مضاف إليه « أن » ذهب بعض العلماء  
إلى أنها تفسيرية ؛ لكونها مسبوقه بما يدل على معنى القول دون حروفه ، وهو آذن ، وذهب  
آخرون إلى أنها مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن « لا » نافية مهيمة « إلينا » جار ومجرور  
جعله كثير من العلماء متعلقا برجوع ، وعليه يكون « رجوعها » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ،  
والخبر محذوف ، والتقدير : لارجوعها إلينا موجود أو نحوه ، وظاهر عبارة الشارح أنه أراد أن  
الجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر مقدم ، والاسم بعده مبتدأ مؤخر ، وستعرف وجوها أخرى  
الشاهد في : قوله « لا إلينا رجوعها » حيث دخلت « لا » النافية على الخبر - وهو قوله  
« إلينا » - ولم تتكرر ، وعدم تكرارها شاذ ، كما بينا في شرح الشاهد السابق  
ومن ذهب إلى أن قوله « إلينا » ظرف لموتمل بقوله « رجوعها » فالشاهد عنده أن « لا »  
قد فصل بينها وبين اللبتدأ ، ولم تتكرر

ومنهم من يستشهد به على أن « لا » قد دخلت على المعرفة مع الفصل ولم تتكرر  
قال سيبويه رحمه الله ( ج ١ ص ٣٥٥ ) : « وقد يجوز في الشرع المعرفة ولا تثنى لا ؛  
قال الشاعر \* بكت جزعا ... البيت \* » اه

وقال الأعمى : « الشاهد فيه ابتداء المعرفة بعد لا مفردة ، وإنما يتبدأ بعدها للعارف مكررة ،  
كقولهم : لازيد في البار ولا همرو . ووجه جوازه تشبيه لا بليس ضرورة في أفراد الاسم بعدها ،  
وإن لم تعمل فيه عملها ، فكأنه قال : ليس إلينا رجوعها » اه

وقال أبو علي الفارسي : « وأما قول الشاعر \* بكت جزعا واسترجعت ... البيت \*  
فرفع « رجوعها » بالابتداء وأضر الخبر ، كأنه قال : موجود ، أو واقع ، وجعل إلينا تبينا ، مثل  
قوله تعالى : (إِنِّي لَكَا كَيْنَ النَّاصِحِينَ) » اه

وزعم بعض العلماء أن « لا » هنا ليست هي النافية المختصة بالاسم ، وإنما هي التي تدخل على  
الفعل للضارع ، وعنده أن « رجوعها » فاعل بفعل محذوف ، تقديره : أن لا يقع رجوعها إلينا

وقوله :

٣١١- قَهَرْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينًا بِمُصَبَّةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْكَرِّ  
فُضُورَةٍ ، وَأَلَّهِ أَعْلَمُ .

٣١١ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قاتل معين ، وقد استشهد به من قبل الشارح  
جماعة منهم ابن مالك في شرح الكافية

اللفظ : « قهرت » القهر : الغلبة والتذليل معا ، ويستعمل في كل واحد منهما ، قال الله تعالى :  
( وَهُوَ الظَّاهِرُ قَوْقُ عِبَادِهِ ... وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ... قَوْقُهُمْ قَاهِرُونَ ... فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَهْزِرْ )  
« بصبة » العصبية - بضم العين وسكون الصاد - الجماعة للتعبئة المتعاضدة ، قال الله تعالى :  
( لَتَنُوَّهَ بِالْمُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ ... وَتَحْنُ عُصْبَةٌ ) « الخدائع » جمع خديعة ، وهى الاسم من  
قوله : خدع فلان صاحبه بخدعه خدعا - مثل سحره يسحره سحرا - وربما قيل : خدعا - بفتح  
الخاء - وقيل : الخدع والخدعية - بفتح خاءهما - مصدران ، والخدع - والخداع - بكسر خاءهما -  
إسكان ، والخداع : إظهار خلاف ماخفيه ، وقال الراغب : « الخداع : إزلال الغير عما هو بصدده  
بأمر يبيده على خلاف ما يخفيه » اهـ « للكر » هو صرف التير عما يقصده بحيلة ، وذلك  
ضربان : مكر محمود ، وهو أن يتحرى بذلك فعل جميل ، قال تعالى : ( وَأَلَّهِ خَيْرُ الْمَا كَرِينَ )  
ومذموم ، وهو أن يتحرى به فعل قبيح ، قال عز شانه : ( وَلَا يَحْبِقُ الْكَرُّ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ...  
وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا ... فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْرِمِينَ )

المراد : « قهرت » فعل وفاعل « العدا » مفعول به « لا » نافية « مستعينا » حال من  
الفاعل « بصبة » جار ومجرور متعلق بمستعين « ولكن » حرف استدراك « بأنواع » جار ومجرور  
متعلق بفعل محذوف يدل عليه السابق ، أى : ولكن قهرتهم بأنواع « الخدائع » مجرور بالإضافة  
إلى أنواع « والكر » معطوف على الخدائع  
الشاهد فيه : قوله « لا مستعينا » حيث أدخل « لا » النافية على الحال ، ولم يكررها ،  
وذلك غير جائز إلا فى ضرورة الشعر

قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : « ومثال لزوم التكرار لكون التصل بلا خبرا أوتعنا  
أوحالا : ( لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ... يُوقِدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ  
وَلَا غَرْبِيَّةٍ ) وقيد لزوم التكرار بالسعة تنبيها على تركه فى الضرورة ، كقول الشاعر :

\* وأنت امرؤ منا ... \* وقول الآخر : \* بكت جزعا ... \* وكقول الآخر :  
\* قهرت العدا ... \* \* اهـ

## ظن وأخواتها

هذه الأفعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر؛ فتصعبها مفعولين ، وهي على نوعين : أفعال قلوب ، سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب ، وأفعال تصيير ، وقد أشار إلى الأول بقوله : ( انصِبْ يَفْعَلِ الْقَلْبُ جُرْعِيْ اَبْتِدَا ) يعنى للمبتدأ والخبر ( أعني ) فعل القلب ( رأى ) بمعنى علم ، وهو الكثير ، كقوله :

٣١٢ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَلُولَةٌ وَأَكْثَرُهُمْ جُنُودًا

٣١٢ - هذا البيت لخداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن حصصة بن بكر بن هوازن ، من قصيدة مطلعها :

فَإِنَّ الْمَرْءَ لَمْ يَخْلُقْ سِلَاحًا وَلَا حَبْرًا وَلَمْ يَخْلُقْ حَدِيدًا  
وَلَكِنْ عَائِشًا مَا عَاشَ حَتَّى إِذَا مَا كَايَدَ الْأَيَّامُ كَيْدًا  
رَأَيْتُ اللَّهَ ... .. ... البيت ، وبه :  
تَقْوُهُ أَيُّهَا الْفَتَيَانُ ؛ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا

اللفظ : « سلاما » بكسر السين - الحجارة الصلبة ، قال ذو الرمة :

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَقَلِّمٍ جَوَانِيهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ

واحدتها سلمة - بفتح السين وكسر اللام - ( وانظر شرح الشاهد ٩٨ ) « إذا ما كايده الأيام » ولم يؤث الفاعل لأحد ثلاثة أوجه : أولها : أن الفاعل مؤنث مجازي وهو اسم ظاهر ، وثانيها : أنه فصل بين الفعل وبينه بالمفعول ، وثالثها : أن الفاعل جمع تكسير ؛ وقوله « رأيت » معناه علمت ، ويروى « وجدت » وهو بمعنى - محاولة - المحاولة في الأصل : طلب الشيء بحيلة ، وذلك للذي في حق الله تعالى ممنع ، فالمراد هنا بالمحاولة القوة « وأكثروهم جنودا » انظر الشارح هذه الجملة من روايتين مختلفتين : وذلك أن أبا حاتم روى « وأكثروهم جنودا » بضمير الواحد التائب ، وروى أبو زيد « وأكثروهم عديدا » وقوله « تقوه » قال العيني : « هو من اتعاه بالطاعة ، وهي الطاعة » اه ، وهو خطأ شنيع من وجوه ( الأول ) أن الذي بمعنى الطاعة هو القاء وإثارة لا القاعة ( الثاني ) أنه لا تلاقي لهذه الكلمة ، وإنما فعلها « أقاه » بالهمزة ، و « أيقه » مقابله ( الثالث ) أنه لو مرر له

وبمعنى ظن وهو قليل ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : « إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَرَأَاهُ قَرِيبًا »  
أى : يظنونونه ونظله ، فإن كانت بصرية ، أو من الرأى ، أو بمعنى أصاب رثته ؛ تعدت إلى  
واحد ، وأما الحسية فستأى ، و( خال ) بمعنى ظن ، كقوله :  
٣١٣ — إِيَّاكَ إِنَّمَا تَنْفُضُ الظَّرْفَ ذَاهَوً يَسُومُكَ مَا لَا يَسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

فصل ثلاثي لكان « قاه يقه » كباع يبيع ، أو « قاه يقوه » كقال يقول ، فيكون الأمر منه « قيهوه »  
كما تقول « ييعوه » أو « قوهوه » كما تقول « قولوه » وأين هذا مما معنا ، وهو عندنا من التقوى  
وأصله « اتقوه » غفف بحذف الفاء - وهى التاء الأولى لليلة من الواو - ثم استغنى عن همزة  
الوصل فصار « قوه » أو أصله من تقى يتقى - بوزن سرى يسرى - فأصل الأمر منه اتق -  
بهمزة وصل مكسورة فناء ساكنة - غفقه بتحريك التاء واستغنى عن همزة الوصل ، ومثله قول  
عبد الله بن حاتم السالبي :

زِيَادَتُنَا نَشَاكُ لَا تَنْسِيَهَا تَقَى اللَّهُ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو  
والدليل على أنهم يقتضون الفاء الساكنة من هذا الفعل فتحهم إياها في المضارع في نحو قول خفاف  
ابن ندبة ، وأنشد عيسى بن عمر كما تسمع :

جَلَامًا مَيِّتُونَ فَأَخْلَصُوهَا خِفَافًا كُلُّهَا يَتَقَى بِأَثَرِ  
الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول  
« أكبر » مفعول ثان « كل » مضاف إليه « شئ » مجرور بالإضافة إلى كل « محاولة » تمييز  
« وأكثره » الواو عاطفة ، أكثر : معطوف على أكبر ، والضمير مضاف إليه « جنودا » تمييز  
الشاعر فيه : قوله « رأيت الله أكبر » حيث أحمل « رأى » في مفعولين ؛ أولهما : لفظ  
الجلالة ؛ وثانيهما : لفظ « أكبر » ، وذلك لأنها من الرؤية القلبية التى معناها العلم ، ولو كانت من  
رؤية البصر لتعدت إلى مفعول واحد

٣١٣ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قاتل بينه  
اللفظ : « إخال » بكسر الهمزة التى للمضارع كما هو للشهور في هذا الفعل وحده ، وبنو أسد  
تفتح الهمزة على القياس - مضارع خال يخال خيلا - فتفتح فسكون - وخيلة - فتفتح أو بكسر  
فسكون - وخالا ، وخالا ، وخيلة - فتفتح لليم وكسر الحاء - وخيلانا - فتفتح - وخيلولة ،  
ومعناه الظن ، وفي أمثالهم « مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ » وربما جاء « خال » بمعنى علم ، ومن ذلك الشاهد  
الآتى ، وقول ابن أحر :

وَلَرَبِّ مِثْلِكَ قَدْ رَشَدْتُ بِفِيهِ وَإِخَالُ صَاحِبِ عَمِي لَمْ يَرْشُدْ

وبمعنى علم ، وهو قليل ، كقوله :

٣١٤ — دَعَانِي النُّوَانِي عَمَّيْنِ ، وَخِلْتَنِي لِي أَسْمُ فَلَا أَدْعِي بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

« تنفض الطرف » أراد إن لم تتم فاني أظنك عاشقا ؛ لأن صاحب الهوى لا ينم « يسومك » يكلفك ، ويجشمك « الوجد » شدة العشق

المراب : « إخالك » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والكاف مفعول أول « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « تنفض » فعل مضارع مجزوم لم ، وفيه ضمير مستتر فاعل « الطرف » مفعوله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « ذا » مفعول ثان لإخال « هوى » مضاف إليه « يسومك » فعل مضارع ، فاعله مستتر فيه ، والكاف مفعول أول « ما » اسم موصول : مفعول ثان ليسوم « لا » نافية « يستطاع » فعل مضارع مبني للجھول ، وتائب فاعله مستتر فيه ، والجملة لاعل لها صلة للموصول ، وجملة « يسوم » مع فاعله ومفعوله في محل جر صفة لهوى « من الوجد » بيان لما للوصولة

الشاهد فيه : قوله « إخالك ذا هوى » حيث أحمل « إخال » في مفعولين : ( أولهما ) الكاف التي هي ضمير مخاطب ( وثانيهما ) قوله « ذا هوى » ؛ وذلك لكونه بمعنى ظن ومثله ما أنشد الجوهري عن الأحمري :  
وَمِثْلُهُ مَا أَنْشَدَ الْجَوْهَرِيُّ عَنِ الْأَحْمَرِيِّ :

مَا خِلْتَنِي زِلْتُ بَدَّكُمْ صَحِيحًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ مُخَوَّةَ الْأَكْمَرِ

ويقال : إن « خال » في هذا البيت بمعنى علم ؛ قيل : مفعولا « خلت » هاء ياء التثنية وقوله « ضمنا » ، وقيل : هاء ياء التثنية وجملة « أشكو » وخبر « زال » هو ما لاتجعله للفعل الثاني من قوله « ضمنا » أو جملة « أشكو » ، وقيل : خال معلقة أو ملغاة ، و « ما » مقدمة من تأخير ، والأصل خلتني ما زلت

٣١٤ — هذا البيت للنمر بن توبل العجلي ، وهو من شعراء أواخر الجاهلية ، وأدرك الإسلام وأسلم ، من قصيدة أولها :

تَأْبُدُ مِنْ أَطْلَالِ جَمْرَةٍ مَأْسُلٍ قَدْ أَفْقَرْتُ مِنْهَا سِرَاهُ فَيَذْبُلُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

لَسَمَرِي لَقَدْ أَنْكَرْتُ نَفْسِي وَرَأَيْتِي مَعَ الشَّيْبِ أَبْدَالِي الَّتِي أَتَبَدَّلُ

دَعَانِي النُّوَانِي ... ... البيت ، وبعده :

وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ تُلَاقُوهُ حَتَّى يَنْتَوِبَ النَّجْلُ

فَيُضْحِي قَرِيبًا عَهْدَ ذَاهِبِ عُرْبَةٍ وَأَرْسَلُ أَيْمَانِي وَلَا أَهْمَلُ

فإن كانت بمعنى تَكْبَرُ أو ظَلَعَ فهي لازمة ؛ و (عَلَيْتُ) بمعنى نَبَيْتُ ، كقوله :  
 ٣١٥ - عَلَيْتُكَ الْبَازِلَ الْمَرْبُوفَ فَأَنْبَيْتُ إِلَيْكَ فِي وَاجِهَاتِ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

اللفظ : « تأبد » استوحش ، وأصله بمعنى سكنته الأوباد « الأطلال » جمع طلل ، وهو ماشخص من آثار الديار « حجرة » اسم امرأة « مأسل » بفتح الميم وسكون الهمزة وفتح السين - موضع ، وفيه يقول امرؤ القيس :

كَدَأَيْكَ مِنْ أُمِّ الْحَوِيزِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتْهَا أُمُّ الرَّبَابِ بِمَاسَلِ

« سراء » بفتح السين والراء للهمتين - مكان « يذبل » اسم جبل « أبدالي » جمع بدل - بفتحين - وهو الخلف من الشيء ، يعني أن حالة له تختلف حالة « الثواني » جمع غانية ، ويروى في مكانه « العذارى » وهو جمع عذراء ، ويروى « دعاء العذارى » على أنه مصدر مضاف إلى فاعله ، ويجوز في هذا المصدر الرفع على أنه بدل من « أبدالي » في البيت الذي قبله ، ويجوز نصبه على أنه مفعول لفعل يدل عليه قوله « أنكرت » في البيت السابق

الإعراب : « دعائي » فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « الثواني » فاعل « عمهن » مفعول ثان ، وضمير جماعة الإناث مضاف إليه ، وتذكر الفعل مع أن فاعله مؤنث لأحد سببين (الأول) لأنه فصل بين الفعل والفاعل بالمفعول الأول (والثاني) لأن جمع التفسير يجوز معه التذكير والتأنيث كاسم الجمع ، فلا تلتفت لما قاله العيني هنا ؛ فإنه سهو « وختنتي » خال : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وقد اتحد في هذه الجملة الفاعل والمفعول فجاء ضميرين لمسمى واحد ، وهو للتكلم ، وذلك مما اختص به أفعال القلوب « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسم » مبتدأ مؤخر ، وجملة للبتداء وخبره في محل نصب مفعول ثان لخال « وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « أول » خبر للبتداء ، والجملة في محل نصب حال

المشاهد فيه : قوله « خلتني لي اسم » حيث ورد فيه « خال » بمعنى علم ، ألا ترى أن للتكلم حين يخبر عن شيء مما يتعلق به إنما يخبر به عن علم ويقين ، لا عن ظن وتخمين ، هذا معنى كلام الشارح ؛ وقد نصب به مفعولين هما ياء للتكلم والجملة الاسمية ، وقد أُنشِدناك مع الشاهد السابق بيتا لابن أحرر ورد فيه « خال » بمعنى علم ، كما أُنشِدناك بيتا آخر رواه الجوهري وقيل فيه : إن « خال » فيه بمعنى علم ، فقد ذكر ذلك ولا تنس

٣١٥ - لم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن مالك في شرح الكافية ، وشواهد ابن عقيل

اللفظ : « البازل » اسم فاعل من البذل ، وهو الإعطاء والجود ، وبابه نصر « المعروف » هو اسم جامع لكل ما هو من خير الدنيا والآخرة « انبعثت » ثارت ومضت ذاهبة في طريقها

وقوله :

٣١٦ - عَلِمْتُكَ مَنَانًا فَلَسْتُ بِأَمِلٍ نَدَاكَ وَلَوْ عَلِمْنَاكَ غَرَمًا نَّانَ عَارِبًا

إليك ، وتقول : انبث فلان إلى شأنه ، إذا توجه ومضى إليه « واجفات » أراد بها دواعي الشوق والأمل وأسبابها التي حملته على الانبعاث إليه ابتغاء جوده ، وأصله من الوجيف ، وهو ضرب من السير ، وتقول : وجف البعير يحف وجفا - مثل وعد يعد وعدا - ووجيفا ، إذا سار ، وأوجفه صاحبه ، قال تعالى : ( قَا أَوْجَعْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ )

المعراب : « علمتك » فعل ماض ، وتاء للتكامل فاعله ، والكاف مفعول أول « البازل » مفعول ثان « للعروف » بالجر : مجرور بالإضافة إلى البازل ، وساغ أن يضاف البازل مع أن فيه « ال » لكونه اسم فاعل مع كون للضاف إليه مقترنا بها ، ويجوز نصب للعروف على أنه مفعول به « فانبثت » الفاء عاطفة ، انبث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إليك » في جران ومجروران يتعلقان بانبث « واجفات » فاعل بانبث « الشوق » مضاف إليه « والأمل » معطوف عليه الشاهر فيه : قوله « علمتك البازل المعروف » حيث استعمل فيه علم بمعنى اليقين ، ونصب به مفعولين (أحدهما) كاف الخطاب (والثاني) قوله « البازل » كائنين من الإصباح فإن قلت : لما الذي يرشد إلى أن علم ههنا بمعنى اليقين ؟

قلت : للقام مقام مدح واستجداء ، وهو يستدعي أن يكون للراد إلى أينثت بأنك جواد كريم ، ولهذا أعملت اللطى وساقنى التوازع إليك ، ولا يسفخ معه أن يريد أن هذا أمر يظنه ويخاله

قال ابن مالك في شرح الكافية : « إذا قصد بعلم معرفة الشيء دون تعرض لمعرفة ماهو عليه تعدى إلى مفعول واحد ، وإذا قصد به معرفة الشيء ومعرفة ماهو عليه تعدى إلى مفعولين هما مبتدأ وخبر في الأصل ، كقول الشاعر : علمتك البازل المعروف ... أليث \* » اه ٣١٦ - ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قاتل معين

اللفظ : « منانا » صيغة مبالغة من اللن ، وهو ذكر الصنمية وتعداد النعمة ، وبابه نصر ، قال الراغب : « وللنة - بكسر الليم - النعمة الثقيلة ، ويقال ذلك على وجهين (أحدهما) أن يكون ذلك بالفعل ؛ فيقال : من فلان على فلان ، إذا أنقله بالنعمة ، وعلى ذلك قوله تعالى : ( لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ... كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَنَزَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ ... وَلَقَدْ مَنَّا عَلَى مُوسَى وَهَارُونَ ... يَمْشِي عَلَى مَنِّ يَسَاهُ ... وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِفُوا ) وذلك على الحقيقة لا يكون إلا لله تعالى (والثاني) أن يكون ذلك بالقول ، وذلك مستقيم فيما بين الناس ، إلا عند كفران النعمة ، ولقبح ذلك قيل : للنة تهدم الصنمية ، ولحسن ذكرها عند الكفران

وبمعنى ظننت ، وهو قليل ، نحو « فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ » فإن كانت من قولهم : علم الرجل ، إذا انشئت شفتة العليا فهو أعلم ؛ فهي لازمة ؛ وأما التي بمعنى عرف فستأني .  
(وَجَدَا) بمعنى علم ، نحو « وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ » ومصدرها الوجود ؛ فإن كانت بمعنى أصاب تمدت إلى واحد ، ومصدرها الوجدان ، وإن كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهي لازمة ؛ و (ظَنَنْتُ) بمعنى الرجحان ، كقوله :

٣١٧ — ظَنَنْتُكَ إِنْ شُبِّتَ لَطْفِي الْحَرْبِ صَالِيًا      فَرَدَّتْ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرَّدًا

قيل : إذا كبرت النعمة حسنت للنة ، وقوله تعالى : ( يَمْنُونُ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمْنُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمُ ، بَلَى اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كُمُ لِلْإِيمَانِ ) فالمنة منهم بالقول ؛ ومنه الله عليهم بالفعل ، وهو هدايته إياهم » اه ، والقسم الثاني في كلامه هو للرد هنا « نذاك » جودك ، وعطاءك « غرثان » صفة مشبهة من الثرت - بفتح الثين والراء - وهو شدة الجوع ، وقيل : أيسره ، وقيل : هو الجوع عامة ، وبابه فرح ، وهو غرثان ، وغرث - بفتح فسكر - وهي غرثى ، وغرثاة ، والجمع غرثاى - كسكارى - وغرثان - مثل سراغ - وفي الحديث : « كل عالم غرثان إلى علمه » أى : جامع

الإعراب : « علمتك » فعل وفاعل ومفعول أول « منانا » مفعول ثان « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسم « بآمل » الباء حرف جر زائد ، آمل : خبر ليس ، منصوب بفتح مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفي آمل ضمير مستتر هو فاعله « نذاك » مفعول لآمل ، وكاف الخطاب مضاف إليه « ولو » حرف شرط غير جازم « ظمان » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والأصل : لو كنت ظمان « غرثان » خبر بعد خبر ، أوصفة لظمان « عاريا » مثله ، وجواب « لو » محذوف يدل عليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله « علمتك منانا » حيث ورد فيه علم بمعنى اليقين ، وقد نصب به مفعولين ( أولهما ) ضمير الخطاب ، و ( الثاني ) قوله « منانا » كما أوضح لك في الإعراب

٣١٧ — ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قاتل معين

اللفظ : « شبت » أوقدت ، واستعرت ، وأضرمت ، والشبوب - بفتح الشين - ما توقد به النار « لظي الحرب » نارها ، وأوارها « صاليا » أراد داخلا حومتها « عردت » بفتحيد الراء - فررت ، ونكلت ، وهربت ، قال في اللسان : « وعرد الرجل عن قرنه ، إذا أحجم ونكل ، والتعريد : الفرار ، وقيل : التعريد : سرعة الذهاب في الهزيمة ، قال الشاعر يذكر هزيمة أبي نطاعة الحرورى :



وبمعنى اليقين ، وهو قليل ، نحو « يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَكُّو رَجِّمٍ » وأما التي بمعنى أنهم فستأتي ؛ و ( حَسِبْتُ ) بمعنى ظنفت ، كقوله تعالى : « يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ » وَتَحْسَبُهُمْ أَفْقَارًا وَهُمْ رُفُودٌ وبمعنى تيقنت ، وهو قليل ، كقوله :

لَا اسْتَبَاكُوا عَيْدَ رَبِّ عَرَدْتُ بِأَبِي نَعَامَةً أُمُّ زَيْلٍ حَقِيقُ  
وعرد الرجل تمريدا : أى فر ، وعرد - بكسر الراء - إذا هب ، وفى قصيدة كعب :  
\* صَرَبٌ إِذَا عَرَدَ الشُّوْدُ التَّنَائِيلُ \*

أى : فَرَّوْا وأعرضوا اه

أبوهراب : « ظننتك » فعل وقاعل ومفعول أول « إن » شرطية « شئت » فعل ماض يجوز أن يكون مبنيا للمعلوم لازما ، فلظنى الحرب فاعل ، ويجوز أن يكون مبنيا للجهول فعل الشرط والثناء للتأنيث ، و « لظنى » نائب فاعل « الحرب » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه لاجل لما معترضة بين ظن ومفعولها الثانى « صالبا » مفعول ثان لظن « فعدت » فعل وقاعل « فيمن » جار ومجرور متعلق بعود « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « عنها » جار ومجرور متعلق بقوله « معدا » الآتى « معدا » خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لاجل لما صلة للوصول المجرور بى

الشاهر فيه : قوله « ظننتك صالبا » حيث استعمل فيه « ظن » بمعنى الرجحان ، ونسب بها مفعولين ( أولهما ) ضمير الخطاب ( والثانى ) قوله « صالبا » ومن العلماء من ادعى أن « ظن » فى هذا البيت بمعنى اليقين ، وهو فى غاية البعد

ومما استعمل فيه الظن بمعنى العلم قوله تعالى : ( إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ) أى : علمت ، وقوله جل شأنه : ( وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا ) أى : علموا - بمعنى الرسل - أن قومهم قد كذب يوم فلا يستقونهم ، وهذا تفسير عائشة رضى الله عنها . . . ومن ذلك قول دريد ابن الصمة :

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِالَّذِي مُدَجِّجٌ سَرَّاهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ لِلْسَرْدِ  
أى : استيقنوا ؛ لأنه يحقوهم ، وإنما يحقو باليقين لا بالشك ، ومن ذلك ما أنشده أبو عبيدة :  
ظَنَى بِهِمْ كَمَسَى وَهُمْ يَقْنُونَهُ يَتَنَازَعُونَ جَوَائِزَ الْأَمْثَالِ

يريد : أن اليقين منهم كالحسبان والشك ، ومن العلماء من عكس ، فجعل الظن على المشهور فيه وهو الشك ، وجعل « عسى » كناية عن اليقين ، أى : أن ما يظن بهم من الخير فهو واقع واجب

### ٣١٨ - حَبِيتُ الثُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا لَمْزَهُ أَصْبَحَ عَاقِلًا

٣١٨ هذا البيت هو التاسع والخمسون من قصيدة عدتها اثنان وتسعون بيتا للبيد بن ربيعة العامري ، وأولها :

كَيْبِيتُهُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا      وَكَانَتْ لَهُ خَبَلًا عَلَى النَّأْيِ خَابِلًا  
تَرَبَّعْتُ الْأَشْرَافَ كُلَّهُمْ تَصَيَّفَتْ      حِسَاءُ الْبَطْلَاحِ وَانْتَجَعَنْ لِلْسَّائِلَا

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَلَنْ تَنَّا دَارًا أَوْ يَطْلُ عَهْدُ خُلَّةٍ      قَدْ تَرْتَعَى سَبْتًا وَلَسْنَا بِبَيْرَةٍ  
لِيَاكِي تَحْتَ الْخِلْدَرِ ثِقَى مُصِيفَةٌ      مِنْ الْأَذْمِ تَرْتَادُ الشُّرُوجَ الْقَوَابِلَا  
أَنَامَتْ غَضِيضُ الطَّرَفِ رَحْصًا لَوْلَاهُ      بِذَاتِ الشَّكْمِ مِنْ دُخَيْفَةٍ جَادِلَا  
مَدَى الْعَيْنِ مِنْهَا أَنْ يُرَاعَ بِنَجْوَةٍ      كَقَدَّرَ النَّجِثَ مَا يَبْدُ الْمُنَاضِلَا  
فَكَذَتْ عَوَاذِ بَيْتِنَا وَتَنَكَّرَتْ      وَقَالَتْ كَفَى بِالشَّيْبِ لَلرَّءِ قَاتِلَا  
تَلُومُ عَلَى الْإِهْلَاكِ فِي غَيْرِ ضِلَّةٍ      وَهَلْ لِي مَا أَسْكَنْتُ إِنْ كُنْتُ بِهَاجِلَا  
رَأَيْتُ الثُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ      رَبَّاحًا ... .. الْبَيْتِ ، وَبِهِ :  
وَهَلْ هُوَ إِلَّا مَا ابْتَنَى فِي حَيَاتِهِ      إِذَا قَدْ فُوقَ الضَّرِيحَ الْجَنَادِلَا  
وَأُنْتَوَى عَلَيْهِ بِالنَّيِّ كَانَ عِنْدَهُ      وَغَضَّ عَلَيْهِ الْمَائِدَاتُ الْأَنَامِلَا

اللفظ : « كَيْبِيتُهُ » اسم امرأة « عَاقِلًا » بالعَيْن الهمزة والقاف - اسم جبل ، وقال ياقوت : « الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التى قيلت فيه هى بالوادي أشبه ، ويحوز أن يكون الوادى منسوباً إلى الجبل ؛ لكونه من لحفه » اهـ ، وقد ذكرنا بهذا الاسم وادياً لبني أبان بن دارم يناوح منعجاً من قدامه وعن يمينه ، وفيه يقول جرير :

لَمَعْرَكَ لَا أُنْسَى لِيَاكِي مَنْعِجٍ      وَلَا عَاقِلًا إِذْ مَنَزِلُ الْحَيِّ عَاقِلُ

وذكرنا أن عاقلاً اسم لجبل كان يسكنه الحرث بن آكل للرار جد امرئ القيس « خبلا على النأى خابلاً » الحبل : إفساد العقل ؛ ويرى فى مكانه « شغلا على النأى شاغلاً » وقوله « تربعت الأشراف » أى : سكنته وحلّت به فى زمان الربيع ؛ والأشراف - بفتح الهمزة وسكون الشين - اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « حساء البطلاح » ضبطه العينى بكسر الباء ، وليس بشيء ، فقد

وفي مضارعها لنتان: فتح السين، وهو القياس، وكسرها، وهو الأكثر في الاستعمال، ومصدرها الحشبان - بكسر الحاء - وَالْحَشْبَةُ وَالْحَشْبَةُ، فإن كانت بمعنى صار أحسب، - أى: ذا شجرة أو شجرة وبياض كالبرص - فعلى لازمة (وَزَعْتُ مَعَ عَدُوِّ) بمعنى الرُّجْحَانِ؛ فالأول كقوله:

ذكر ياقوت أنه بالضم، وأنشد هذا البيت شاهدا له، قال: « منزل لبنى يربوع، وقد فخره لبيد فقال \* تربت الأشراف \* وقيل البطاح: ماء في ديار بنى أسد بن خزيمة وهناك كانت الحرب بين المسلمين وأميرهم خالد بن الوليد وبين أهل الردة » اهـ « للسايلا » هكذا هو في الديوان للطبوع في لندن عام ١٨٩٢ ورواه المعنى وياقوت مرسلين « السلالة » وقال: « قال ابن السكيت: ذو السلالات: واد بين الفروع واللدنية، وأنشد بيت لبيد مع ما قبله وما بعده » « حبيت التقي والجود » يروى في مكانه « رأيت التقي والبر »، وفي ديوان لبيد طبع ليدن (ص ٢٣) « رأيت التقي والجد »، وقوله « رباحا » هو بفتح الراء الهمزة، وهو الريح « ناقل » أى: ميتا « الضريح » القبر « الجنادل » الحجارة، واحدها جندل

وإعراب: « حبيت » فعل وفاعل « التقي » مفعول أول « والجود » معطوف عليه « خبر » مفعول ثان « تجارة » مضاف إليه، وخبر: أفضل تفضيل مضاف إلى نكرة فيلزم إفراده وتذكيره وإن كان خبرا به عن اثنين كما هنا أو جمع، مذكر أو مؤنث، بخلاف ما إذا كان صفة مشبهة فإنه يلزم أن يطابق موصوفه، وبخلاف ما إذا كان أفضل تفضيل وأضيف إلى معرفة؛ فإنه يجوز فيه اللطافة والتزام الأفراد والتذكير، وقد جعل المعنى قول الشاعر:

أَلَا بَكَرَ النَّاهِي بِخَيْرِي بَنِي أَسَدٍ  
يَعْمُرُونَ مَسْعُودٍ وَبِالْوَحِيدِ الصَّدِّ

مما ورد فيه « خبر » صفة مشبهة، وهو غفلة عن إضافته إلى معرفة « رباحا » تمييز « إذا » ظرفية « ما » زائدة « للره » جعله المعنى مبتدأ، وهو مرجوح، وصوابه أن يجعل إما لأصبح محذوفة، أو فاعلا لأصبح تامة يدل عليها ما بعدها « أصبح » فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه « ناقل » خبره

الشاعر رفم: قوله « حبيت التقي خير تجارة » حيث استعمل فيه حسب بمعنى اليقين؛ لأن كون التقي والجود أفضل ما يتسابق للتسابقين إليه مما لا شك فيه، وإعما هو موضع الاعتقاد واليقين من عامة العقلاء، وقد نصب الشاعر به مفعولين (أولهما) لفظ التقي وما عطف عليه، (وثانيهما) قوله « خير تجارة »

واستعمال حسب بهذا المعنى قليل، والكثير أن يكون بمعنى الشك والظن، كقول زفر

ابن الحرث:

وَكُنَّا حَسِينًا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ  
عَشِيَّةً لَا قَيْنَا جُدَامَ وَحْمِيرَا

### ٣١٩- زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دِيْبًا

٣١٩ - هذا البيت لأبي أمية الحنفى - واسمه أوس - وهو مطلع قصيدة له ، وبعده :

إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَسْتَرْهُ الْحَمَى وَيُمْنَى فِي يَنْتَرِ حَجْجُوبًا  
إِنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ خَوْفَ بِالذَّنْسِ وَإِنْ كَانَ لَا يَرَى الْحَمَى ذِيْبًا  
كَيْفَ يُدْعَى شَيْخًا أَخُو مُضْلِعَاتٍ لَيْسَ يُبْقَى تَقَلُّبًا وَرُكُوبًا  
فَإِذَا مَا الْخَلِيلُ عَمَى بِدِ الْقَوَى مُ وَهَابَ الْخَطِيبُ كَانَ خَطِيبًا  
كَمْ لِأَوْسٍ مِنْ كَاشِعٍ لَوْ تَرَاهُ قَدْ بَنَتْ دُونَهُ الْمَسَاحِي فَلِيْبًا

اللفظ : « شيخا » الشيوخ : هو الذى استبانته فيه السن وظهر عليه الشيب ، وقيل : هو شيخ من خمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من إحدى وخمسين إلى آخر عمره ، وقيل : من الخمسين إلى الثمانين ، وجهه أشياخ وشيخان « يدب ديبا » يمشى مشيا وثيدا ويسير رويدا ، وقوله « إن أراد الخروج خوف بالذنس » الخ : ذلك عندكم كناية عن الكبر وضعف اللنة وفقدان القوة التى بها يدفع الإنسان عن نفسه ، انظر إلى قول الشاعر :

أَصْبَحْتُ لَا أَجْمَلُ السَّلَاحَ وَلَا أَتْلُكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ قَرَا  
وَالذَّبُّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَخَدِي وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالطَّرَا

« مضلعات » جمع مضلعة - بضم اللام مع سكون الضاد للجمعة وكسر اللام - الأمر الثقل الذى يهبطك ويؤودك حمله كأنه يتكى على الأضلاع ، وفي الحديث « الْحِطْلُ لِلْمُضْلِعِ وَالشَّرُّ الَّذِي لَا يَنْقُطِعُ إِظْهَارُ الْبِدْعِ »

إعراب : « زعمتنى » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والنون للوقاية والياء مفعول أول « شيخا » مفعول ثان « ولست » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء للتكلم اسمه « بشيخ » الباء زائدة ، شيخ : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره فى محل نصب حال « إنما » أداة حصر « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول : خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من الموصولة « ديبا » مفعول مطلق ، وجملة الفعل وفاعله لاعل لها من الإعراب صلة للوصول ، والمائد هو الضمير المستتر

الشاعر فيه : قوله « زعمتنى شيخا » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين ( أحدهما ) ياء للتكلم ( والثانى ) قوله « شيخا » ، وقد تبيين لك هذا من الإعراب

وهنا أمران : الأول : اختلف العلماء في « زعم » أطلق على القول مطلقا : حقا كان أو باطلا ، أم لا تطلق إلا على التشكك فيه الذي لا يكون ثابتا ؛ قال الليث : « سمعت أهل العربية يقولون : إذا قيل : ذكر فلان كذا وكذا ، فإنما يقال ذلك لأمر يستيقن أنه حق ، وإذا شك فيه فلم يدرك له كذب أو باطل قيل : زعم فلان » ، وذهب ابن الأعرابي إلى أن الزعم هو القول : يكون حقا ، ويكون باطلا ، وأنشد لأمية في الزعم الذي هو حق :

وَأَيُّ أَذْيْنٍ لَكُمْ أَنَّهُ سَيُنْعِزُكُمْ رُبُّكُمْ مَا زَعَمَ

وعما يؤيد أنه يطلق على القول حقا كان أو باطلا قول أبي زيد الطائي :

يَا لَمَفٍّ نَفْسِي إِنْ كَانَ الَّذِي زَعَمُوا حَقًّا ، وَمَاذَا يَرُدُّ الْيَوْمَ تَلْهِيْفِي

ومثل بيت أمية قول عمرو بن شاس :

وَعَادِلَةٌ تَحْنِي الرَّدَى أَنْ يُصِيبَنِي تَرْوُحٌ وَتَقْدُو بِالْمَلَكَةِ وَأَقْصَمُ  
تَقُولُ: هَلَكْنَا أَنْ هَلَكْتَ ، وَإِنَّمَا عَلَى اللَّهِ أَرْزَاقُ الْعِبَادِ كَمَا زَعَمَ

والذين ذهبوا إلى أن الزعم لا يكون إلا فيا لانسيفته ذكروا أن الزعم في هذين البيتين معنى الكفالة والضمان .

وقد نقل الشارح لك ثلاثة أقوال في معنى الزعم : ومقالة السباني كقالة ابن الأعرابي فيا ذكرناه ومقالة ابن الأنباري كقالة الليث .

الأمر الثاني : الأكثر في « زعم » أن تتمدى إلى مفعولها بواسطة « أن » للصدرية ، كما في قوله تعالى : ( زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ... بَلْ زَعَمْتَ أَنْ لَنْ يَحْصَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا ) ؛ أو بواسطة « أن » للوكة للفتوحة الممزة ، كما في الشاهد الآتي ، وكما في قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذُقْ هَجْرَهَا ، فَذَكُنْتَ تَزَعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَارَبِّمَا كَذَبَ الزَّعَمُ

وقال الناجية الديباني :

زَعَمَ الْمُهَاجِمُ بِأَنَّ فَاهَا بَارِدٌ حَذَبٌ إِذَا قَبِلْتُهُ قُلْتُ أَزْدَدُ

وقال أيضا :

زَعَمَ النَّرَابُ بِأَنَّ رَحِلَتَنَا عَدَا وَبِذَاكَ تَنْعَابُ النَّرَابِ الْأَسْوَدِ

فيجوز في البيتين جميعا أن تكون الباء زائدة ويكون ما نحن فيه ، ويجوز فيها أن تكون

ومصدرها الزعم . قال السيرافي : هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا ، وقال الجرجاني : هو قول مع علم ، وقال ابن الأنباري : إنه يستعمل في القول من غير صحة . ويقوى هذا قولهم : زَعَمَ مَطِيئَةُ الكَذِبِ ، أى : هذه اللفظة مَرَكَبُ الكذب .  
فإن كانت بمعنى تَكَلَّلَ أو رَأَسَ تَعَدَّتْ لواحد : تارة بنفسها ، وتارة بالحرف ، وإن كانت بمعنى سَمِنَ أو هُزِلَ فهي لازمة  
( تنبيه ) الأكثر تَعَدَّى زَعَمَ إلى « أَنْ » وصلتها ، نحو « زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا » وقوله :

٣٣٠ — وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بِدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْعَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ؟

« زعم » بمعنى شهد ، وتكون الباء متعلقة به ، كما في قوله تعالى : ( وَتَمَّ شَهْدَانَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا ) . وربما تعدى « زعم » إلى مفعوله بنير واسطة ، كما في بيت الشاهد ، وكما في قول أبي ذؤيب :

فَإِنْ تَرَعِمْنِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ فَإِنِّي شَرِّتُ الْحِلْمَ بِدَلِّكَ بِالْجَهْلِ

وهذا مع قلته واراد مستعمل ، خلافاً للأزهري في زعمه اقتصاره على ضرورة الشعر .  
٣٣٠ — هذا البيت ثانی ثلاثة أبيات لكثير عزة ، والذى قبله قوله :

أَيَادِي سَبَا يَأْعَزُّ مَا كُنْتُ بِدَكِّكُمْ فَلَمْ يَحُلْ لِثَنَيْنِ بِدَكِّكَ مَنَظَرُ

والذى بعده قوله :

تَغَيَّرَ جِسْمِي وَالْخَلِيقَةُ كَالَّذِي عَهَدْتُ ، وَلَمْ يُحَيِّرْ بِسِرِّكَ خُحَيْرُ

اللفظ : « أيادي سبا » يقال : تفرقوا أيدي سبا ، وتفرقوا أيدي سبا ، وذهبوا أيادي سبا ، وذهبوا أيدي سبا ؛ إذا أخذ كل واحد منهم في وجه ، والأيدى : جمع أيد ، والأيدى جمع يد ، ومنها هنا الجهة والطريق ، فالأيادي جمع الجمع ، وسبا أصله سبأ بالهمز ، تخفف ، وسبأ هو ابن يشجب بن يعرب بن قحطان ، ضرب للثل في التفرق بهم لأنه لما غرق مكانهم وذهبت جناتهم توجهوا إلى مكة ثم إلى كل جهة وتبددوا في البلاد ، وفي التهذيب : « قولهم ذهبوا أيادي سبا : أى متفرقين ، شبهوا بأهل سبأ لما مرقتهم الله في الأرض كل ممزق فأخذ كل طائفة منهم طريقاً على حدة ، واليد : الطريق ، يقال : أخذ القوم يد بجر » اه ، وانظر هذا للث في جمع الأمثال للسيداني ( ج ١ ص ٢٤٢ بولاق ) وقوله « ما كنت » ما : ظرفية مصدرية ، وقوله « فلم يحل » يقال : حتى

والثاني كقوله :

٣٣١ — فَلَا تَمْدِدْ لِلْوَلَى شَرِيكَكَ فِي الْبَيْتِ وَلَكِنَّمَا لِلْوَلَى شَرِيكَكَ فِي الْمَدْمِ

يحلى - مثل رضى رضى ، ومعناه أعجب . يقول : تقطع جسمى بعد فراقك وتفرقت أعضائى ولم أستد بعدك شيئا .

الإعراب : « قد » : حرف تحقيق « زعمت » : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر « آنى » حرف تأكيد ونصب ، وياء التكلم اسمه « تغيرت » : فعل وقاعل ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن واسمه وخبره سد مسد مفعولى زعم « بعدها » ظرف متعلق بتغير ، والضمير مضاف إليه « ومن » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « ذا » اسم إشارة خبر للبتدأ « الذى » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، ويجوز أن يكون الاسم للوصول هو الخبر ، وذا حينئذ زائدة ، وهو قول الكوفيين « يا » حرف نداء « عز » منادى مرخم ، مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب ، وجملة النداء لاجل لما اعتراضية بين الوصول وصلته « لا » نافية « يتغير » فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الذى ، والجملة لاجل لما صلة ، والعائد هو الضمير للمستتر .

الشاهد فيه : قوله « زعمت آنى تغيرت » حيث ورد فيه « زعم » بمعنى الظن ، وتعدى إلى مفعوله بواسطة « أن » للؤكد للفتوحة الحمزة ، وهذا هو الكثير فى تعدى هذا الفعل ، كما يبينه فى شرح الشاهد السابق .

٣٣١ — البيت للنعمان بن بشر الصحاني رضى الله تعالى عنه ، قيل : هو أول مولود للأناصر بعد الهجرة ، وقيل : إن له ولأبويه محبة ؛ أما أبوه فبشير بن سعد الخزرجي ، وأما أمه فعمرة بنت رواحة أخت عبد الله بن رواحة ، رضى الله عنهم أجمعين ، وكان النعمان كريما جوادا شاعرا معروفا فى الشعر عن أبيه وجده ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَأَنَّى لِأَعْطَى لِّلْكَالِ مَنْ لَيْسَ سَائِلًا وَأَغْفِرُ لِلْوَلَى لِلْبَاطِلِ بِالظُّلَمِ  
وَلَمَّا مَتَى مَا تَلْفِي صَارِمًا لَهُ قَا يَتَنَنَّا عِنْدَ الشَّدَائِدِ مِنْ صُرْمِ

اللفظ : « لاتعد » لاتظن « للولى » له قرابة عشرين معنى : منها الحليف ، والناصر ، والصاحب ، وابن الم « المدم » يضم العين وسكون الهمال ، ويحصى يضم العين والهمال جميعا ، وبفتحهما - هو الفقر ، وأصله فقدان الشيء وذهابه ، وغلب على فقد المال وقتله ، ويقال : عدم يعلم - كعلم يعلم - وأعلم ، إذا انتقر ، فهو معلم « ما تلفى » ما : زائدة ، وتلفى : مضارع ألنى بمعنى وجد مجزوم بمعى الشرطية وعلامة جزمه حذف الياء « صرم » الأوضح فيه ضم الصاد للهمزة ، وهو قطع حبال اللوثة .

فلن كانت بمعنى حَسَبَ تَدَّتْ لواحد. و(حَجَا) بمعنى ظن، كقوله :  
 ٣٣٣- قَدْ كُنْتُ أَصْبُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا قَةً حَتَّى أَلْتُ بِنَا يَوْمًا مِلْمَاتُ

المعنى : لا نظن أن صديقك هو الذي يشاركك في أوقات غناك ومسررتك ؛ فإن صديقك على الحقيقة هو للشارك في الشدائد والمحن وأوقات الفقر  
 الإعراب : « لا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا انهاء وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر تخلفا من التقاء الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت « للولى » مفعول أول « شريك » مفعول ثان ، وكلف الخطاب مضاف إليه « في الفنى » جار ومجرور متعلق بشريك « لكنا » حرف استدراك ، وما : كافة « للولى » مبتدأ « شريك » خبر المبتدأ والكاف ضمير الخطاب مضاف إليه « في العدم » جار ومجرور متعلق بشريك الآخر  
 الشاهر فيه : قوله « لا تعدد للولى شريك » حيث ورد فيه « عد » بمعنى ظن ، ونصبت مفعولين : أولهما قوله « للولى » ، وثانيهما قوله « شريك » ، ومثله قول أبي ذؤاد جارية بن الحجاج :  
 لَا أَعُدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ قَدُّ مَنْ قَدَّ قَدُّهُ الْإِعْدَامُ  
 والإقتار : مصدر أقتار الرجل ، إذا اقتقر ، والإعدام : مصدر أعدم ، وهو بعماء ، ألا تراه نصب بقوله « أعد » مفعولين : أولهما قوله « الإقتار » ، والثاني قوله « عدما »  
 ومثلهما قول جرير :

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَضَلَّ تَجِدَكُمْ بَقِي ضَوْطَرْنِي لَوْلَا الْكَيْمُ الْقُنْمَا  
 ٣٣٣- هذا البيت قد نسب ابن هشام لقيم بن أبي بن مقبل ، ونسبه في الحكم لأبي شبيب الأعرابي . . وقد روى بعده :

قُلْتُ- وَاللَّهِ قَدْ تَخَطَّيْتُ مَيْتَهُ- : أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّائِي مَيْتَاتُ  
 فَكَانَ مَا جَدَّ لِي ؛ لَا جَادِينَ سَقَةٍ دَرَاهِمُ زَائِقَاتُ ضَرْبِيحَاتُ  
 اللفظ : « أحجو » أظن « أخا قة » بروي بتنوين « أخا » وعليه يكون « قة » منقوفا منصوبا مثله ، ويروي « أخا » بالآلف من غير تنوين على أنه مضاف ، و « قة » مضاف إليه « ألت » زلت « ملات » جمع ملعة - بضم الميم وكسر اللام وقح الميم مشددة - وهي النازلة من نوازل اللحم « مئنته » بضم فسكون - واحدة المئى ، وهي ما يشاء اللرم ويرجوه من درهم ، وقد اعترض بقوله « واللهم قد تخطيه مئنته » بين القول ومقوله « مئنتات » جمع مائة برد يائه وتقدمها ، والأصل حذفها في الجمع والثنية كما تحذف في المفرد ، تقول : مائة ، ومائتان ، ومئات « ضربيحيات » بفتح فسكون ففتح - جمع ضربحي ، وهو الزائف ، وقد روى صاحب اللسان



فإن كانت بمعنى غلب في اللَّصَاحَةِ<sup>(١)</sup> ، أو قصد<sup>(٢)</sup> ، أوردت ؛ تعدت إلى واحد ، وإن كانت بمعنى أقام<sup>(٣)</sup> أو بخل فمى لازمة . و (دَرَى) بمعنى علم ، كقوله :

٣٣٣ — كُذِرْتُ الْوَقْظَ الْهَدَّيَا عُرْوَةً فَاعْتَبِطُ فَإِنْ اغْتَبَا بِالْوَقْدِ حَمِيدُ

هذه الآيات الثلاثة في هذه البادة عن ثعلب عن ابن الأعرابي ، ولم ينسبها ، وروى بيت الشاهد وحده في مادة « حجا » ولم ينسبه

الإهراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » فعل ماض ناقص ، وتاء التكميل اسمه « أحجو » فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه « أبا » مفعول أول لأحجو « عمرو » مضاف إليه « أبا » مفعول ثان ؛ فمن نونه فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومن ترك نونيته فهو عنده منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة « ثقة » هو منصوب على أنه صفة إذا نوت « أبا » ، وبحرور بالإضافة إليه إذا تركت نونيته ، وجملة « أحجو » وقاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان « حق » حرف غاية وجر « ألت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بألم « يوما » ظرف منصوب بألم أيضا « ملات » فاعل ، وأن للصدرية للضمرة بعد حق مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحق ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أحجو »

الشاعر فم : قوله « أحجو أبا عمرو أبا ثقة » حيث استعمل فيه « أحجو » وهو مضارع « حجا » بمعنى أظن ، ونسب به مفعولين : أولهما قوله « أبا عمرو » ، وثانيهما قوله « أبا ثقة » ، كما تبين لك في إعراب البيت ،

(١) أما « حجا » بمعنى غلب في الحاجة فهي متعدية إلى واحد ، والمجانبة : أن تلقى على صاحبك كلمة مخالفة للفظ المعنى ، وهي أَخْجِيَّةٌ وَأَدْعِيَّةٌ — بضم الهمزة وسكون ما بعدها وكسر الثالث مع تشديد الباء — ويقال : أحجوة ، وَخَجِيًّا — بضم فتحح — وَخَجَوَى — بفتح فسكون

(٢) مثال « حجا » بمعنى قصد قول الأخطل :

حَجَرْنَا بَنِي النَّعْمَانِ إِذْ عَصَى مُلْكُهُمْ وَقِيلَ بَنِي النَّعْمَانِ حَارِبَنَا عَمْرُو

(٣) ومثال « حجا » بمعنى أقام في اللسان قول عمارة بن أيمن :

\* حَيْثُ تَحْجِي مُطَرِّقٌ بِالْقَالِقِ \*

وقول الصباج :

تَهْنُ يَسْكُنْنَ بِرٍ إِذَا حَجَا عَكَفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ النَّزَجَا

٣٣٣ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قاتل معين

اللفظ : « فاغتبط » أصله من النبطة ، وهي أن يمتشي مثل حال اللعوب من غير أن يمتشي

والأكثر فيه أن يتمدى إلى واحد بالباء ، تقول : دريت بكذا ؛ فإن دخلت عليه همزة النقل تعدى إلى واحد بنفسه وإلى آخر بالباء ، نحو « قُلْ لَوْشَاءَ اللَّهِ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ » وتكون بمعنى خَلَّ<sup>(١)</sup> — أى خَدَعَ — فتعدى لواحد ، نحو دَرَبْتُ الصيد ، أى : ختلته (وَجَعَلَ اللَّهَ كَأَعْتَقَدَ) فى اللعى ، نحو « وَجَعَلُوا لِلْكَرِيكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَانَا » ؛ فإن كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت إلى واحد ، نحو « وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ » وتقول : جعلت للعامل كذا ، والتى بمعنى أنشأ قد مضى الكلام عليها فى بابها . وأما التى بمعنى صير فستأتى (وَهَبْ) بلفظ الأمر بمعنى ظن ، كقوله :

٣٣٤ — قُلْتُ : أَجْرِنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا

زولها عنه ، فإن قلت : فكيف يقول « اغتبط » مع أنه مغبوط ؟ قلت : جعل هذا كناية عن طلب بقائه على وقائه ، ومن قال الغبطة حسن الحال لم يكن بحاجة إلى ذلك  
الإعراب : « دريت » فعل ماض مبني للجهول ، وتاء مخاطب نائب فاعل مبني على الفتح فى محل رفع ، وهو للمفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » يجوز فيه ثلاثة أوجه : الأول : جره بإضافة الوفى إليه ، والثانى نصبه على التشبيه بالمفعول به ، والثالث رفعه على الفاعلية ، ويقدر الضمير : أى الوفى العهد منه ، أو تجعل « أل » نائبة عن الضمير كما هو مذهب الكوفيين ، وهى مرتبة على ترتيبها فى الحسن « يا » حرف نداء « عرو » منادى مرخم عروة « فاغتبط » الفاء فاء الفصيحة ، اغتبط : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه « فإن » الفاء للتعليل ، إن حرف توكيد ونصب « اغتبطا » اسم إن « بانوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر إن المشاهر فيه : قوله « دريت الوفى العهد » حيث استعمل فيه « درى » بمعنى علم ، ونصب به مفعولين : أولهما تاء مخاطب نائبة عن الفاعل ، فإنك تدرى أن النائب عن الفاعل هو فى الأصل مفعول به ، وتانيهما قوله « الوفى » ، وتبين لك ذلك فى إعراب البيت ،  
(١) مثال « بدرى » بمعنى ختل قول الأخطل :

فَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَقْصَدْتَنِي إِذْ رَمَيْتَنِي بِهَيْمَكَ فَالْإِمْبَى يَصِيدُ وَلَا يَدْرِي

أى : ولا يختل ، ولا يستدر ، ومثله قول الآخر :

فَإِنْ كُنْتُ لَا أَدْرِي الظُّبَاءَ فَأَنْتِ أَدْمُسُ لَهَا تَحْتَ الثَّرَابِ الدَّوَاهِيَا

وتقول : درى الصيد دريا ، وأدراه — بشديد الحال ، وأصله ادتره — وتدره ؛ وكله بمعنى ختله

٣٣٤ — البيت لابن جهم السالوى

اللفظ : « أجرنى » أغثنى ، وأحمى ، وأصله بمعنى اتخذنى لك جارا تدفع عنه وتحميه من

سطوة الأعداء «أبا خالد» يروى في مكانه «أبا مالك» وقوله «فهبني» معناه اعددني واحسبني  
المعنى : أغثنى بأبا خالد ، فإن لم تفعل فاعددني من المالكين

الإعراب «قلت» فعل وفاعل «أجرتني» فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والنون  
للوفاة ، والياء مفعول ، والجملة في محل نصب مقول القول «أبا» منادى بحرف نداء محذوف ،  
وهو منصوب بالأنف ، وهو مضاف ، و «مالك» مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفة ، إن :  
شرطية ، لا : نافية ، وللتنفى بها محذوف وهو فعل الشرط ، والتقدير : وإلا تجرتني «فهبني» الفاء  
واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول  
أول «امراً» مفعول ثان «هالكاً» صفة ، والجملة من «هب» و فاعله ومفعوله في محل جزم  
جواب الشرط

الشاعر في : قوله «فهبني امراً هالكاً» حيث استعمل «هب» بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين  
أصلهما البدأ والخبر : أولهما ياء التكلم ، وثانيهما قوله «امراً» ، وقد نيين ذلك من إعراب البيت ،  
ومثل بيت الشاهد في ذلك قول الشاعر ، وأنشد أبو عبيد عن المازني :

فَكُنْتُ كَدَى دَاهٍ وَأَنْتَ شِفَاؤُهُ      فَهَبْنِي لِتَأْتِيَ إِذْ مَنَعْتَ شِفَاؤِيَا

وقول عقيبة بن هيرة الأسدي :

فَهَبْنَا أُمَّةً ذَهَبَتْ ضِيَاكَا      يَرِيدُ أَمِيرُهُمَا وَأَبُو يَزِيدُ

وهنا أمور (الأول) أن «هب» فعل ملازم لسيمة الأمر ، لم يستعمل منه بهذا المعنى ماض ولا  
مضارع ، فلا نقول «وهب» ولا «يهب» بمعنى ظن أو يظن ، إلا ما حكاه ابن الأعرابي ، واستعرفه ،  
فأما من الهبة فقد استعملوها ، قال الله تعالى : (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ... الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي  
عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ... فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا... إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ...  
يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَّا تَوَّهِّبُونَ يَشَاءُ الذِّكْرُ) .

الأمر الثاني : أن «هب» لا يستعمل إلا في مكان الظن والرجحان ، ولا يستعمل في مكان  
العلم واليقين ، وهذا قد أفاده الشارح بمد قليل من ذكر هذا الشاهد الذي نحن بصدده  
الأمر الثالث : أن «هب» ينصب مفعوليه بنفسه فلا يتعدى إليهما بواسطة «أن»  
للكدّة المفتوحة الممزعة ، ذهب إلى ذلك جماعة من علماء اللغة ؛ منهم ابن سيده والجوهري  
والحريري ، ورأى جماعة آخرون أن نحو «هب آتى فطنت كذا» قليل لا يمتنع ؛ قال ابن منظور :  
«قول : هب زيداً منطلقاً ، بمعنى احسب ، يتعدى إلى مفعولين ، ولا يستعمل منه ماض ولا  
مستقبل في هذا المعنى ، ابن سيده : هبني فطنت ذلك ، أي : احسبني واعددني ، ولا يقال : هب

أنى : اعتقدنى ، و ( تَعَلَّمَ ) بمعنى اعلم ، كقوله :  
 ٣٢٥ — تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا . فَبَالَغَ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَاللَّكْرِ

أتى فعات ، ولا يقال فى الواجب ( يقصد الواقع وهو الماضى ) وهبتك فعلت ذلك ، لأنها كلمة وضعت  
 للأمر ، قال ابن همام السالوى : \* قفلت أجرنى . . . البيت \* قال أبو عبيد : وأنشد  
 المازنى \* فكنت كذى داء . . . البيت \* أى : احسبنى ، قال الأصمى : تقول العرب :  
 هبنى ذلك ، أى : احسبنى ذلك واعدنى ، ولا يقال فى الواجب : قد وهبتك ؛ كما يقال : ذرنى ،  
 ودعنى ، ولا يقال : وذرتك ، وحكى ابن الأعرابى : وهبى الله فداك ؛ أى : جعلنى فداك ، ووهبت  
 فداك — بالبناء للجهول — أى : جعلت فداك « اه ، وهذه الأخيرة التى حكها ابن الأعرابى هى  
 التى ستذكر فيما بعد فى أفعال التيسير ، فلا تغفل

٣٢٥ — البيت لزيد بن سيار بن عمرو بن جابر ، وكان قد خرج هو والناطقة الديباني  
 يريدان الغزو ، فرأى زياد جرادة ، فقال : حرب ذات ألوان ، فرجع ومضى الناطقة

اللفظ : « تعلم » اعلم ، واستيقن « شفاء النفس » قضاء ما رآها ، وسد نهبتها « لطف » رفق  
 الإعراب : « تعلم » فعل أمر ، وقاعله ضمير مستتر فيه « شفاء » مفعول أول « النفس »  
 مضاف إليه « قهر » مفعول ثان « عدوها » مضاف إليه ، والضمير العائد إلى النفس مضاف إليه  
 « فبالغ » الفاء عاطفة ، بالغ : فعل أمر ، قاعله ضمير مستتر فيه « بلطف » جار ومجرور متعلق  
 ببالغ « فى التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له « واللكر » معطوف  
 على لطف

المشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث استعمل فيه « تعلم » بمعنى اعلم ؛  
 ونسب به مفعولين أصلهما للبندأ والخبر : أولهما قوله « شفاء النفس » ، وثانيهما قوله « قهر عدوها »  
 وقد بان لك هذا من الإعراب

وههنا أمور ( الأمر الأول ) أن جمهرة أهل اللغة والنحو على أن « تعلم » بهذا المعنى ملازم  
 لصفة الأمر ، وأنه لم يجزى منه ماض ولا مضارع ، وأنه قد يقال لك : تعلم أن الأمر القلاني  
 واقع ، بمعنى اعلم ، فنقول : علمته ، ولا يجوز أن تقول : تعلمته ، وقد استغنى العرب عن ماضيه  
 ومضارعه بلم يعلم ، إلا أن ابن السكيت وابن الأعرابى خالفاه فى هذا ، وأجازا أن تقول : تعلمت ،  
 بمعنى علمت ، وأما « تعلم الأمر » بمعنى أجاده وأتقنه وأحسنه ، فقد جاء منه الماضى والمضارع ؛  
 قال الله تعالى : ( وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ . . . وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ . . . عَلَى أَنْ تَعْلَمَنِي  
 مِمَّا عُلِّمْتُ رُشْدًا ) وتقول : علمته النحو فتعلمه

( الأمر الثانى ) أن « تعلم » لا يستعمل إلا فى مقام اليقين ، وقد أفاده الشارح

والكثير للشهور استعمالها في « أَنْ » وصلتها ، كقوله :

٣٣٦ — قُلْتُ : تَعْلَمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَأَنْتَ قَاتِلُهُ

(الأمر الثالث) أن الكبير الناب في صيغة « تعلم » إلى مفعوليها أن يكون بواسطة « أن » الساكنة النون ، وذلك كقول الحرث بن وعلة :

\* فَتَعْلَمُنِي أَنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ \*

أو بواسطة « أن » للشدة النون ، كما في حديث الجبال الذي رواه الناح ، وفي الحديث الآخر « تَعْلَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ بِرَى أَحَدٍ مِنْكُمْ رَبُّهُ حَتَّى يَمُوتَ » وكما في البيتين اللذين أنشدهما الناح بعد هذا البيت ، وفي قول معد يكرب بن الحرث بن عمرو بن حجر آكل للرار ، وينسب لعمر بن معديكرب :

تَعْلَمُ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طَرًّا قَتِيلٌ تَيْنَ أَجْبَارِ الْكَلَابِ  
تَدَاعَتْ حَوَالَهُ جُشَمُ بَنٍ بَكْرٍ وَأَسْأَلُهُ جَسَائِمُ الرِّبَابِ

وفي قول النافذة الديباني برد على زياد بن سيار صاحب بيت الشاهد وينكر عليه نظيره :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ ، وَهُوَ الثُّبُورُ

٣٣٧ — هذا البيت من قصيدة طويلة لزهير بن أبي سلمى اللزني ، ومطلعها :

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعَرَى أَفْرَاسُ السَّبَا وَرَوَّاحُهُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَلَايَا بِلَايٍ مَا حَلَنَّا وَلِيدَنَا عَلَى ظَهْرِ مَحْبُوكٍ ظِلْمَهُ مَقَاصِلُهُ  
وَقُلْتُ لَهُ : سَدِّدْ وَأَبْصِرْ طَرِيقَنَا وَمَا هُوَ فِيهِ عَنْ وَصَائِي شَلَاغُهُ  
وَقُلْتُ : تَعْلَمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً ... ... البيت ، وبعده :  
فَتَمِجْ أَكَاكِرَ الشَّيَاخِ وَلِيدُنَا كَشُؤُوبٍ غَيْثٍ يَخْفِشُ الْأَكْمَ وَابِلُهُ

اللفظ : « صَحَا القلب ... البيت » قال الأعلم : « يقول : صَحَا قلبه عن حب سلمى ، وكف باطله : أي صباه ولموه » اه ، وقوله « عَرَى أفراس الصبا » قال الأعلم : « هذا مثل ضربه ، أي : ترك الصبا وركوب الباطل ، وتقدير لفظه : عَرَى أفراس ورواحل كنت أركبها في الصبا وطلب اللهو » اه « فَلَايَا بِلَايٍ » ، قال الأعلم : « يقول : لنشاط الفرس لم تعمل الوليد عليه إلا بعد جهد وعناء ، والوليد : النلام ، والمحبوك : الشديده الخلق للسمج » اه وقوله « ظلمه مفاصله » أي :

هي قليلة اللحم بإسبة وليست برهقة ، وبذلك توصف الجياد ، وللفاصل : جمع كل عظيمين ، وقوله « سدد » أى : قوم صدر الفرس وخذ به على القصد ، وقيل : معنى « سدد » استقم على ظهره لأتمل يمنة ولايسرة ، وقوله « وأبصر طريقه » أى : لا تمر به على جرف وحجر ونحو ذلك ، وقوله « وما هو فيه إلخ » أى : يشغله ما هو فيه من علاج الفرس ونشاطه عن وصيق ، ويحتمل أن يريد ما هو فيه من الحرص على الصيد يشغله عن وصيق ، وقوله « تعلم » أى : اعلم ، ولا يتصرف منه فعل فى غير الأمر ، لا يقال : تعلم يتعلم ، بمعنى علم يعلم ، يقول لتلامه : اعلم أن الصيد بما كان مفترا ، فإن لم تضع وصيق وطلبت غرته فإنك قاتله ، والفرقة : النخلة وأن يؤتى من حيث لا يشعر « فتبع آثار الأشياء وليدنا - إلخ » تبع - بفتح التاء وتشديد الباء مفتوحة - أصله تتبع ، غذف إحدى التاءين ، والآثار : جمع أثر ، والأشياء ههنا : الجبر ، وأصل الأشياء بقر الوحش ، فاستعارها للحمر ، والوليد : التلام ، والشؤبوب - بزنة صفور - النخعة من المطر ، هذا أصله ، وقد شبه انصباب الفرس وخفيف جريه بالشؤبوب وصوته ، ومعنى « يحفش الأك » يكثر سيل الأك ، حتى يستخرج ما فيها ، يقال : حفش لك الود ، إذا أخرج لك كل ما عنده ، والأك : جمع أكة ، والوايل : أغزر اللطر وأعظمه قطرا ويقال : يحفش الأك : يسيل فوقها

الإعراب : « قلت » فعل ماضٍ وفاعله « تعلم » فعل أمر بمعنى اعلم ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أن » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « للصيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن تقسم على اسمها « غرة » اسم أن تأخر عن خبرها ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ست مست مفعول تعلم « وإلا » الواو استئنافية ، إلا : مركب من حرفين ، أولهما إن - بكسر الهمزة وسكون النون - وهو حرف شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثانى جوابه وجزاؤه ، وثانى الحرفين لا ، وهو حرف نفي لاجل له مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « تضعها » تضع : فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت ، وها : ضمير الفرة مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « فإنك » التاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن ، مبنى على الفتح فى محل نصب « قاتله » قاتل : خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والماء ضمير الصيد مبنى على الضم فى محل جر بإضافة قاتل إليه ، وهذه الإضافة من إضافة اسم الفاعل لمفعوله ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فى : قوله « تعلم أن للصيد غرة » حيث عدت تعلم التى بمعنى اعلم إلى أن المصدرية الناصبة للأمر الراضعة للخبر ، وهذا هو الأكثر فى تصديده هذا الفعل على ما سبق بيانه فى الشاهد المتقدم

وقوله :

٣٢٧- • تَعْلَمُ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي •

٣٢٧ - قد استشهد بهذا الشاهد كثير من النحاة واللغويين ، ولم ينسبوه إلى قائل معين ولاذكروا له نكته ، وقد عثرت بعد طویل البحث على نكته ونسبته ، وهو صدر بيت وعجزه :

• وَأَنْ وَعِيداً مِنْكَ كَأَلَاخَذٍ بِالْيَدِ •

وهذا البيت من قصيدة لأنس به زيم الديلي ، يقولها بعد فتح مكة ، معتذرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم عما كان قد قاله فيه وفي أصحابه عمرو بن سالم الخزاعي ، وأول هذه الكلمة قوله :

أَنْتَ الَّذِي تُهْدِي مَعْدًا بِأَمْرِهِ      بَلَّ اللَّهُ يَهْدِيهِمْ ، وَقَالَ لَكَ : أَشْهَدِ  
وَمَا حَمَلْتَ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِيَا      أَبْرَ وَأَوْقَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدٍ  
أَحْتِ عَلَى خَيْرٍ ، وَأَسْبَغَ نَائِلًا      إِذَا رَاحَ كَالصَّيْفِ الصَّعِيلِ الْمُتَّهِدِ  
وَأَكْسَى يُزِيدُ الْحَالَ قَبْلَ ابْتِدَائِهِ      وَأَعْطَى لِرَأْسِ السَّابِقِ لِلتَّجَرُّدِ  
تَعْلَمُ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي      وَأَنْ وَعِيداً ... البيت ، وبعده :  
تَعْلَمُ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ قَادِرٌ      عَلَى كُلِّ صِرْمٍ مُشِيمٍ وَمُنْعِدِ  
تَعْلَمُ بِأَنَّ الرَّكْبَ رَكْبَ حُومِيٍّ      هُمْ الْكَاذِبُونَ لِلْخُفُوفِ كُلِّ مَوْعِدِ  
وَنَبَوْا رَسُولَ اللَّهِ أَنِّي هَجَوْتُهُ      فَلَا حَلَّتْ سَوَاطِي إِثْمًا إِذَا بَدَى

وقد روى هذه القصيدة ابن إسحاق فيما قيل من الشعر في يوم فتح مكة ( انظر سيرة

ابن هشام : ج ٤ ص ٤٦ )

اللفظ : « وما حملت من ناقة - الخ » من ههنا زائدة وهي واقعة بعد التثنية ويدخلها نكرة ، وأبر : أفضل تفضيل من البر ، وأوقى : أفضل تفضيل أيضا من الوفاء ، واللممة - بكسر اللام وتشديد الليم - العهد ، يريد أنه ليس في الناس أبر من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أوقى بما يعاهد عليه منه ، وقوله « أحث على خير الخ » أحث : أشد حثا للناس واستنهاضا لهمتهم واستثارة لما كمن في نفوسهم من الخير ، وأسبغ : أكل وأضفى ، والنائل : العطاء ، والصقيل : فيل بمعنى مفعول ، ومعناه للفقول : أي المجلو ، وللهند : للصنوع في الهند ، وأراد به الصارم القاطع النافذ في ضربه ، وقوله « وأكسى لبرد الحال الخ » الحال : ضرب من برود الجن ، وابتدأه : استعماله حتى يتبدل ، يريد أنه يمنح هذه البرود جديدة ، والسابق ههنا : الفرس ، وللتجرد أراد به الذي يسبق الخيل ، وقوله « تعلم رسول الله الخ » تعلم ههنا : بمعنى أعلم ، والوعيد : التهديد ، يريد أنه إذا

قال فصل ، فوعيده لأعدائه كالقبض عليهم ، وقوله « تعلم رسول الله أنك قادر - إلخ » الصرم - بكسر الصاد المهملة وسكون الراء - البيوت الميتمعة ، وأراد بها سكانها ؛ بدليل أنه فصلها إلى متهمين ومنجدين ، والمتممون : جمع منهم ، وهو اسم فاعل من قولهم : أنهم ، إذا أتى تهامة ، وتهامة في الأصل المنخفض من الأرض ، ثم سمي به قسم من أرض جزيرة العرب . والمنجد : اسم فاعل من قولهم : أجد ، إذا أتى نجدا ، ونجد في الأصل : المرتفع من الأرض ، ثم سمي به قسم من أرض جزيرة العرب ، وكان مقتضى صحة المقابلة أن يقول : متهمين ومنجدين ، أو يقول : منهم ومنجد ، ولكنه لما لم يستقم له أحد القولين لضرورة الشعر جمع واحدا وأفرد الآخر ، وقوله « ونبا رسول الله - إلخ » بفتح النون وتشديد الباء مفتوحة - فعل ماض من النبا مسند إلى الجماعة ، وأصله نبأوا مثل قدموا وأخروا ، تخفف الهزمة بقلبها ألفا ، ثم عاملها معاملة الألف الأصلية ، فكما يقال : زكوا أموالهم ووفوا عهودهم ، وأشباه ذلك ، قال هنا : نبا رسول الله ، ومعناه أخبروه ، وقد أخذ قوله « فلا رفعت سوطي إلى إذا يدي » من قول النابغة الديباني :

فَلَا لَمَرُّ الَّذِي مَسَّعَتْ كَمَبَّتَهُ وَمَا هُرَيْقٌ عَلَى الْأَنْصَابِ مِنْ جَسَدٍ  
وَالْوُثَيْنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ تَيْنِ الْفِيلِ وَالسَّنَدِ  
مَا قُلْتُ مِنْ سَعْيٍ مِمَّا أَتَيْتَ بِهِ إِذَا فَلَا رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَى يَدِي

الإعراب : « تعلم » فعل أمر بمعنى اعلم مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « رسول » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ لأنه مضاف و « الله » مضاف إليه وجملة النداء لاجل لها من الإعراب معترضة بين العامل ومعموله « أنك » أن : حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطب اسم أن ، مبنى على الفتح في محل نصب « مدركي » مدرك : خبر أن ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسابة ، وهو مضاف وياء التكلم في محل جر مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولى تعلم « وأن » الواو عاطفة ، أن : حرف توكيد ونصب و « وعيدا » اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم أن « كالأخذ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن « باليد » جار ومجرور متعلق بالأخذ ، وأن واعمها وخبرها في تأويل مصدر منصوب معطوف على المصدر السابق

الشاهد فيه : قوله « تعلم أنك مدركي » حيث أعمل فيه تعلم الذي هو فعل أمر جامد بمعنى اعلم في أن ومعمولها ، على نحو ما سبق بيانه في الشاهد ( رقم ٣٢٥ )



وفي حديث الدجال : « تَعْلَمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ <sup>(١)</sup> » أى : اعلموا . . .

فإن كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد .

قد بان لك أَنَّ أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع :

الأول : ما يفيد فى الخبر يقينا ، وهو ثلاثة : وَجَدَ ، وَتَعَلَّمَ ، وَدَرَى .

والثانى : ما يفيد فيه رُجْحَانًا ، وهو خمسة : جَئَلَ ، وَحَيَّا ، وَعَدَّ ، وَزَعَمَ ، وَهَبَ .

والثالث : ما يرد للأمرين ، والغالب كونه لليقين ، وهو اثنان : رَأَى ، وَعَلِمَ .

والرابع : ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظَنَّ ، وَخَالَ ، وَحَسِبَ .

( تنبيه ) إنما قال « أَغْنَى رَأَى » إلى آخره « لئلا نأبأن أفعال القلوب ليست كلها

تنصب مفعولين ؛ إذ منها ما لا ينصب إلا مفعولا واحداً ، نحو عَرَفَ وَفَهِمَ ، ومنها لازم نحو

جَبَنَ ، وَخَزَنَ .

وهذا شروع فى النوع الثانى من أفعال الباب ، وهى أفعال التصيير (وَالَّتِى كَمَثَرًا) من

الأفعال فى الدلالة على التحويل ، نحو جَئَلَ ، وَأَخَذَ ، وَتَخَذَ ، وَوَهَبَ ، وَتَرَكَ ، وَزَدَّ (أَيْضًا

بِهَا أَنْصَبَ) بعد أن تستوفى فاعلها (مُتَبَدِّلاً وَخَيْرًا) نحو :

٣٢٨ — • فَصِّرُوا مِثْلَ كَمَصْفٍ مَا كُولَ •

هذا ، وفى الآيات التى رويناهما لك من كلمة هذا الشاهد شاهدان لهذا الذى نحن بصدده بيانه :

أولهما فى قوله « تعلم رسول الله أنك قادر » ، وهذا ظاهر ، وثانيهما فى قوله « تعلم بأن الركب ركب

عومر » فإنه يحتمل أن يجعل الباء زائدة ، وللصدر للنسبك من أن واسمها وخبرها منصوب بتعلم ،

ويحتمل أن يجعل الباء أصلية متعلقة بتعلم ، والاستشهاد على هذا الوجه من البعد بمكان ؛ لأن

الأثر حينئذ للباء ، وإن نكن الباء مع مجرورها فى محل نصب بتعلم .

(١) قال ابن الأثير فى النهاية : « وفى حديث الدجال : تَعْلَمُوا أَنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ » ،

والحديث الآخر : « تَعْلَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ يَرَى أَحَدًا مِنْكُمْ رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ » . قيل : هذا وأمثاله

بمعنى اعلموا » اهـ .

٣٢٨ — اختلف العلماء فى نسبة هذا الشاهد ؛ فذهب قوم إلى أنه لحيد الأرقط ، وذهب

قوم منهم ابن هشام فى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم (ج ١ ص ٥٦) إلى أنه لرؤبة بن العجاج ،

وقد بحث ديوان أراجيز رؤبة بن العجاج فوجدت هذا الشاهد آخر أربعة أبيات من الرجز

... ..

للشطور ، ووزنه وزن السريع ، وهذه الآيات في زيادات الديوان ( ص ١٨٧ ) وهما كما :

وَمَسَّهُمْ مَاسٌ أَصْحَابُ الْفِيلِ      تَرْمِيهِمْ حِجَارَةٌ مِنْ سِجِّيلٍ  
وَلَعِبَتْ عَلَيْهِمْ أَبَابِيلٌ      فَصَبُّوا مِثْلَ كَصْفٍ مَا كُونُ

ولكن ابن هشام يقول بعد رواية هذه الآيات ونسبها إلى رؤبة بن الحجاج « وهذه الآيات في أرجوزة له » اهـ ، وليس في ديوان أراجيز رؤبة أرجوزة على هذا الروي فتكون هذه الآيات منها .

اللفظ : هذه الآيات إشارة إلى قصة أصحاب الفيل التي وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى :  
( أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ، أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ، وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ، تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيلٍ ، فَجَعَلَهُمْ كَصَفٍ مَا كُولُ ) « أصحاب الفيل »  
هم الذين قصدوا إلى بيت الله الحرام بقيادة أبرهة عامل النجاشي على بلاد اليمن ، قاصدين هدمه وتخريبه ، فرد الله كيدهم في نحورهم « ترميهم حجارة من سجيل » السجيل : الطين الذي تحجر ، وعن ابن عباس أنه الطين اللطيوخ كما يطبخ الآجر ، وعن يونس بن حبيب وأبي عبيدة أن السجيل هو : الشديد الصلب « ولعبت طير بهم أبابيل » الأبابيل : الجماعات ، وقد اختلف العلماء في هذا اللفظ - بعد اتفاقهم على أنه جمع لكونه دالا على معنى الجمع وهو على وزن من أوزان الجمع المعروفة - ؛ فقال قوم : هو جمع لأواحد له من لفظه ، ومن هؤلاء ابن هشام ، قال « ولم تكلم لها العرب بواحد علمناه » اهـ ، وهذا قول سبق به الفراء والأخفش ، وهو عندهم مثل الشاطئ والعيابد والمباديد والمذاكير ولللامح ، من الجمع التي لا يعرف لها واحد من لفظها ، وقال أبو جعفر الرؤاسي : بل له واحد من لفظه ، وهو إبالة - بكسر المعزة وتشديد الباء مفتوحة ، ومنه قولهم في الملل : « زَادَهُ ضِعْفًا عَلَى إِبَالَةٍ » ، وأصل الإبالة : الحزمة الكبيرة من الحطب ونحوه ، سميت الجماعة من الطير في انتظامها بها ، على التشبيه ، وقال الكسائي : واحد إبول - بكسر المعزة وتشديد الباء مفتوحة وسكون الواو - مثل عجول وعجائيل ، وذهب قوم إلى أن واحده إبالة بكسر المعزة ونصبها ياء مثناة - وأصل إبالة على هذا الوجه إبالة ، كما هو قول الرؤاسي ، فقلب أول المثني ياء ، كما قلب في دينار وقيراط وديوان ، والأصل دينار ، وقيراط ، ودوان ، وقول الأراجز : « فصبوا مثل كصف ما كول » صيروا - بالبناء للجهول - بمعنى حوّلوا ، أي حوّلهم الله ، والصف - بفتح فسكون - ورق الزرع الذي يبقى في الأرض بعد الحصاد وتصفه الرياح فتأكله للماشية ، ويقال : الصف هو التبن ، ويقال : هو الحب الذي أكل له ونقي قشره .

... ..

الإعراب : « صيروا » فعل ماض مبني للجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، مبني على السكون في محل رفع « مثل » مفعول ثان ، منصوب بالفتحة الظاهرة « كصف » الكاف زائدة ، وعصف مجرور بإضافة مثل إليه . « مأكول » صفة لعصف ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف

الشاهد في : قوله « فصبوا مثل » حيث استعمل فيه صير بمعنى حوّل من حالة إلى حالة ، ونصب به مفعولين : أولهما هو واو الجماعة الذي أتى عن الفاعل بعد حذفه فارتفع لذلك ، وثانيهما « مثل » على مائتين لك من الإعراب

وفي هذه العبارة شاهد آخر ، في الكاف من قوله « كصف » ، وقد اختلف العلماء فيها على قولين : أحدهما أنها زائدة فاصلة بين المضاف والمضاف إليه ، وهي حرف ، وللمراد من زيادتها التوكيد ، وذلك لأننا لو قلنا : هي غير زائدة لكان المعنى فصبوا مثل مثل عصفاً كقول ، إن قلنا : إن « مثل » أيضاً غير زائدة ، ولا حصل لهذا ، وإن قلنا : إن « مثل » هي الزائدة فكنا قد عكسنا المألوف المقول فجعلنا الاسم - وهو قوي - بدلالته على معنى مستقل - زائداً ، وجعلنا الحرف - وهو ضعيف - بدلالته على معنى غير مستقل - أصلاً غير زائد ، وثاني القولين أن هذه الكاف أصل غير زائدة ، وهي اسم بمعنى مثل ، ومثل الأول أصل أيضاً غير زائد ، وذلك فلرأى من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن الفصل بينهما غير مقتفر في مثل هذا - ولأنه لا يلزم على هذا الوجه زيادة على ذلك أن تكف الجار عن حمل الجوز من غير كاف له ؟ ولك على هذا أن تجعل « مثل » مضافاً والكاف مضافاً إليه ، وأن تجعل الكاف توكيداً لمثل

قال ابن هشام في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ( ج ١ ص ٥٧ ) : « ولهذا البيت تفسير في النحو » اهـ

وقال أبو ذر في شرح هذه العبارة : « تفسيره أن الكاف زائدة ؛ لكونها قد تكون حرفاً ، و« مثل » لا تكون إلا اسماً ؛ فزيادة الحرف أولى من زيادة الاسم ، وللمراد من زيادتها التوكيد » اهـ وقال ابن هشام الأنصاري في معنى اليب : « الخامس ( من معاني الكاف ) التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو قوله تعالى : ( لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ) قال الأكثرون : التقدير ليس شيء مثله ؛ إذ لو لم تقدر زائدة صار للمعنى ليس شيء مثل مثله ؛ فيلزم الحال ، وهو إثبات للثل ، وإعما زينت لتوكيد نفي الثل ، لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانية ، قاله ابن جني . ولأنهم إذا بالقوا في نفي الفصل عن أحد قالوا : مثلك لا يفضل كذا . ومراهم إعما هو التي عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه ؛ وقيل : الكاف في الآية غير زائدة ، ثم اختلف ؛ فقيل : الزائد مثل ، كازينت في قوله تعالى : ( فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ) وإعما تريدت

ونحو ﴿فَبَيِّنْلَهُمْ هَبَاءَ مَشْهُورًا﴾ ، ونحو ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ وكقوله :  
 ٣٣٩ - \* تَخَذْتُ غُرَارَ إِبْرَاهِيمَ دَلِيلًا \*

هنا ( يريد في الآية الكريمة ) لتفصل الكاف من الضمير ، والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل بزيادة الاسم لم تثبت ... وفي الآية الأولى ( يريد قوله سبحانه : لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ) قول ثالث ، وهو أن الكاف ومثلا لازادت منهما ، ثم اختلف ؛ فقيل : مثل بمعنى الذات ، وقيل : بمعنى الصفة ، وقيل : الكاف اسم مؤكّد لمعنى مثل ، كما عكس ذلك من قال : **فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَتَفٍ مَأْكُولٍ** \* اهـ

وقال الساماني : « ينبغي أن تكون الكاف اسما مضافا كما أضيف إليه مثل ؛ فيكون حمل كل من الكلمتين موقفا عليها ، أما إذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا إلى عصف ؛ فإنه يلزم عليه قطع الحرف الجار عن عمله بلا كافي له ، اللهم إلا أن يقال : نزل منزلة الجزء من المجرور » اهـ كلامه .

٣٣٩ - هذا صدر بيت لأبي جندب بن مرة الهذلي ، وهو أحد بني قرد بن عمرو بن معاوية ابن عجم بن سعد بن هذيل ، وهو أخو أبي خراش الهذلي ، وأبو جندب هو القاتل :  
 فَلَا تَحْسَبَنَّ جَارِي لَدَى ظِلِّ مَرَحَةٍ وَلَا تَحْسَبَنَّ قَعْرَ قَاعٍ بِقَرَقَرٍ  
 وعبر البيت الستشهد بصلوه قوله :

\* وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي \*

وهذا البيت من كلمة له أولها :

لَقَدْ أَمْسَى بَنُو لُحَيَّانَ يَفِي يَحْتَدِ اللَّهُ فِي خِزْيٍ مُبِينٍ  
 جَزَيْتَهُمْ بِمَا أَخَذُوا تِلَادِي بَنِي لُحَيَّانَ كُلًّا فَأَخْرُونِي  
 تَخَذْتُ غُرَارَ إِبْرَاهِيمَ دَلِيلًا وَفَرُّوا ... البيت ، وبهذه :  
 وَقَدْ عَصَبْتُ أَهْلَ الْعَرَجِ مِنْهُمْ بِأَهْلِ صَوَاتِي إِذْ عَصَبُونِي  
 تَرَكْتُهُمْ عَلَى الرَّكْبَانِ صُغْرَى يُسَيِّبُونَ النَّوَابِثَ بِالْأَنْبِي

اللفظ : « جزيتهم » كافاتهم « بما » هذه باء السببية ، وما : مصدرية ، وتقدير الكلام كافاتهم بسبب أخذهم تلادي ، والتلاد - بكسر التاء بزنة كتاب - اللال التليد الذي ولد عنده ، « تخذت » هو بفتح التاء للثناة بعدها خاء معجمة مكسورة أو مفتوحة « غراز » للروي في هذه الكلمة بضم التين للسجدة وآخره زاي بزنة غراب ، ومنهم من يقول : هو غران - بنون في مكان

الزاي، وفسره بعضهم بأنه اسم رجل، وفسره آخرون على الرويتين بأنه اسم واد، والذي في ياقوت غراز - بزنة سحاب، وقال: «هو اسم موضع، عن الزمخشري» اه، وفيه أيضا «غراز - بالضم ونكرير الراء، بوزن غراب - اسم جبل بتهامة» اه، وفيه أيضا: «غران - بضم أوله وتخفيف ثانيه، كذا ضبطه أبو منصور، وجعل نونه أصلية مثل غراب، وهو اسم موضع بتهامة» اه، وقول الشاعر «ليجزوني» اللام لام التعليل، والفعل مضارع أعجزه إذا غلبه «عصبت» بتشديد الصاد للمهلة - أى جعلتهم عصابة، فلفقت هؤلاء بهؤلاء، وجمعت بين هؤلاء وهؤلاء «العرج» بفتح العين المهلة وسكون الراء - قرية جامعة في واد من نواحي الطائف إليها ينسب الشاعر العرجي، وهو عبدالله بن عمر بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان، والعرج أيضا: عقبة بن مكة والمدينة على جادة الحاج، والعرج أيضا: بد باليمن «سوائق» بفتح الصاد المهلة - اسم جبل بالحجاز قرب مكة لهذيل، وفيه يقول لبيد:

أَفْوَى فَرَعِي وَاسِطٌ قَبْرَامُ مِنْ أَهْلِ نَصَوَاتِي فَعَرَامُ

الإعراب: «تخذت» فعل وفاعل «غراز» مفعول أول «إزم» إزم منصوب على الظرفية بتخذ، والضمير مضاف إليه «دليلا» مفعول ثان «وفروا» الواو عطفت جملة على جملة، فروا: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «بالحجاز» جار ومجرور متعلق بفر «ليجزوني» اللام لام كي، يسجروا: فعل مضارع منصوب بأن للضرورة جوازاً بعد لام كي، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، وهذه النون نون الوقاية، وياه للتكلم مفعول به، مبنى على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «تخذت غراز دليلا» حيث استعمل فيه تخذ، ونصب به مفعولين: أولهما قوله غراز، وثانيهما قوله دليلا، على ما بين لك من الإعراب.

واعلم أنهم قد استعملوا اتخذ كثيرا في نحو قوله تعالى: (لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا) وقوله سبحانه: (يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا)، وقوله: (اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً)، وقوله: (لَوْ شِئْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَاتَّخَذْنَاهُ)، وغير ذلك من الآيات، وفي نحو قول أبي الأسود الدؤلي:

أَرَيْتَ أَمْرًا كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي فَقَالَ اتَّخِذْنِي خَلِيلًا

واستعملوا اتخذ يتخذ، مثل سمع يسمع، وتخذ يتخذ، مثل فتح يفتح، في نحو بيت الشاهد، وقرئ بهما في قوله تعالى: (لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا)، ولكن هذا قليل، وقد اختلف العلماء في ذلك كله: فذهب قوم إلى أن «اتخذ» الفعل من الأخذ، وأصله اتخذ، قلبت الهمزة الثانية ياء، كما قلبت في إيمان، ثم قلبت الياء تاء تشبيها لها بالياء الأصلية في نحو

وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم : وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، ونحو « وَتَرَكَنَا بَعْضُهُمْ يَوْمَئِذٍ يُجُوجُ فِي بَعْضٍ <sup>(١)</sup> » ، وقوله :

انسر ، ثم كثر استعمال اتخذ حتى ظن أن التاء أصلية لامبلة من الياء للبدلة من الهمزة ، فلما كثر ذلك قالوا : اتخذ ، على هذا الظن ؟ فتخذ الثلاثي مختصر من اتخذ ذى الهمز ، كما اختصروا نقي يتقى ، كرمى يرمى ، من اتقى يتقى ، مثل ارتضى يرتضى ، وعلى هذا جاء قول النابهار :

زِيَادَتَنَا نَعْدَانُ لَا تَحْصِيَنَّهَا تَوَى اللَّهِ فِينَا وَالْكِتَابُ الَّذِي تَقُولُ

وذهب قوم إلى أن اتخذ الثلاثي أصل وليس مقطعا من الزيد فيه ، وعلى هذا يكون اتخذ الزيد فيه فصيحاً في القياس والاستعمال ، وليس فيه حرف أبداً من حرف آخر .

قال الجوهري في الصحاح : « والاختاذ افتعال من الأخذ ؛ إلا أنه أدمغ بعد تلين الهمزة وإبدال التاء ، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية ؛ فبنوا منه فعل يفعل ، قالوا : تَحَذَّ يَحْذُ ، وقرئ : ( لَتَحَذَّتْ عَلَيْهِ أَجْرًا ) » اهـ .

وقال ابن الأثير في النهاية ( ت خ ذ ) : « واتخذت : افتعل من اتخذ ، فأدمغ إحدى التاءين ، وليس من أخذ في شيء ؛ فإن افتعل من الأخذ اتخذ ؛ لأن فاعها همزة ، والهمزة لاتدمغ في التاء . وقال الجوهري : الاختاذ افتعال من الأخذ إلا أنه أدمغ بعد تلين الهمزة وإبدال التاء ، ثم لما كثر استعماله بلفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل ، قالوا : اتخذ يتخذ ؛ وأهل العربية على خلاف ما قال الجوهري » اهـ .

وقال في التصريح : « وقول الجوهري في اتخذ : إنه افتعل من الأخذ ؛ وم ؛ لأنه لو كان من أخذ لوجب أن يقال : ياتخذ ، بغير إدغام ، قاله التفنيزي ، وإنما التاء أصل ، وهو من اتخذ بمعنى أخذ ، كاتبع من تبع ، قاله الفارسي ، وذهب بعضهم إلى أن اتخذ مما أبداً فاعه تاء ؛ لأن فيه لغة وهي وخذ ، بالواو ، فالتاء ليست بأصل ، وعلى هذا يقال : اتخذ ، كاتخذ ، وحكى عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال في ذى الهمز ، وحكوا من ذلك ألفاظاً ، وهي : أترز ، وأتمن ، وأتمهل ، وأتمكل ؛ من الإزار ، والأمانة ، والأهل ، والأكل ، ومنه الحديث : وَإِنْ كَانَ قَصِيْرًا فَلْيَتَزَّرْهُ ، كذا في جميع روايات اللوطأ »

وما نقله عن البغداديين هو الذي ذكره الجوهري ؛ فلا محل إذن لجعل كلام الجوهري وهما ، وهذه المسألة ستأتي مشروحة مفصلة في أخريات باب الإبدال آخر الكتاب ؛ إن شاء الله تعالى

(١) الاستشهاد بهذه الآية الكريمة يجري على إثبات أن « ترك » يأتي بمعنى صبر وجعل ، وهذا مما اختلف العلماء في ثبوته ،

قال جابر الله في الكشف ( ١ : ٤٨١ ) : « ( وتركنا ) وجعلنا ( بعضهم ) بعض الخلق ( يوج

٣٣٠ - وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَفْتَى عَنِ السَّعْرِ شَارِبُهُ

في بعض ( أى يضطربون ويختلطون إنهم وجهم حيارى ، ويجوز أن يكون الضمير ليأجوج ومأجوج ، وأنهم يموجون حين يخرجون مما وراء السد مزدحمين في البلاد ) اه  
وتركنا : فعل وفاعل ، وبضمهم : مفعول أول ، والضمير مضاف إليه ؛ وجلة يموج من الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثان

وقال القاضى البضاوى : « أى : وجعلنا بعض يأجوج ومأجوج حين يخرجون من وراء السد يموجون في بعض مزدحمين في البلاد ، أو الخلق في بعض فيضطربون ويختلطون إنهم وجهم حيارى » اه ، وهذه العبارة بنفسها هي عبارة جارئة ، ولكنه قدم فيها وآخر  
وقال الشهاب الخفافى في شرح عبارة القاضى إلى معتمدا ( ج ٦ من ١٣٧ ) : « فالتارك بمعنى الجعل ، كما صرح به النحاة وأهل اللغة ؛ فهو من الأضداد ، وقوله مزدحمين إشارة إلى أن التوج مجاز عن الازدحام ، وحين يخرجون إشارة إلى أن يوم بمعنى مطلق الوقت ، وأن الضمير ليأجوج ، وأما عوده على الناس ، وأن الراد أنهم لفرعهم منهم يفرون مزدحمين ، وأنهم بعد إتمام السد مائج بضمهم في بعض للنظر إليه والتعجب منه ؛ فيعيد » اه

وقال ابن الأعرابى : « والتارك : الجعل في بعض اللغات ، يقال : تركت الجبل شديدا : أى جعلته شديدا ، قال : ولا يصحبنى » اه عن اللسان

وقال الراغب : « ترك الشيء : رفضه قصدا واختيارا ، أو قهرا واضطارا ؛ فمن الأول : وَتَرَكَتْهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمْوجُ فِي بَعْضٍ ، وقوله : وَأَتَرَكَ الْبَيْتَ رَهْوًا ؛ ومن الثانى : كَمْ تَرَكَوْا مِنْ جَنَاتٍ ، ومنه تركه فلان لما خلفه بعد موته ، وقد يقال في كل فعل ينتهى به إلى حالة ما تركته كذا ، أو يجرى مجرى جعلته كذا ، نحو تركت فلانا وحيدا » اه ؛ فأنت ترى أنه جعل الآية التي نحن صدها من غير المعنى الذى جعلها الشارح عليه تبعا لكثير من النحاة ، وتبعا لإمام للفسرين جارئة عن زمخشري ، ولو أن الراغب رحمه الله أنكر هذا المعنى الذى ذكره النحاة لكان لجملة الآية على الوجه الذى حملها عليه وجه ، ولكنت ترى أنه عاد فأثبت هذا المعنى ، وقد رأيت أن ابن الأعرابى يذكر هذا المعنى ثم يقول : « ولا يصحبنى » ، وكأنه عن ينكر الأضداد في العربية ، وانظر شرحنا على أدب الكاتب ( ص ٢٢٢ ) وشرح الجوالىقى عليه ( ص ٢٥١ - ٢٥٦ ) وعلى ما يستحسنه ابن الأعرابى وهو الذى حمل الراغب الأصفهاني الآية الكريمة عليه : تكون جملة يموج من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب حال من للفعول الذى هو « بضمهم » ، ويكون « ترك » متعلقا إلى مفعول واحد

٣٣٠ - هذا البيت لفرعان بن الأعراف ، من أبيات يقولها في ابنه منازل بن فرعان ، وكان له عاقا ، وقد روى هذه الأبيات أبو تمام في ديوان الحماة ( انظر شرح التبريزي : ٤ - ١٨ ) وقد روي لنا لك من هذه الأبيات ( عند شرح الشاهد رقم ١٧٣ في ص ٣٣٧ من الجزء الأول ) عدة

آيات آخرها هذا البيت للشهيد به هنا ، وبعده قوله :

وَجَمَعَهَا دُمَاهَا جِلَادًا كَانَتْهَا      أَشَاهُ نَحِيلٍ لَمْ تَطْلُعْ جَوَانِيهَ  
فَأَخْرَجَنِي مِنْهَا سَلِيْبًا كَانَنِي      حُسَامٌ يَمَانُ فَارَقَتْهُ مَضَارِيهَ  
إِنْ أُرْعِشْتَ كَمَا أُبَيْكُوا صَبَحْتَ      بِذَلِكَ يَدَا لَيْثٍ فَإِنَّكَ ضَارِيهَ

قال أبو رياش : كان لمنازل بن فرعان ابن يقال له : خليج بن منازل ، وهو من رعدة الأخنف ابن قيس ، ففق خليج أباه منازل ، فقتله إلى إبراهيم بن عربى وإلى الهجامة ، مستعديا عليه ، وقال :

تَطْلَعُنِي حَقِّي خَلِيْجٌ وَعَقْبِي      عَلَى حِينَ كَانَتْ كَالْحَنِي عِطَائِي  
وَجَاءَ بِقَوْلٍ مِنْ حَرَامٍ كَأَنَّمَا      تَسْمَرُ فِي بَيْتِي حَرِيْقُ فِرَامِ  
لَعَمْرِي ؛ قَدْ رَزَيْتُهُ فَرِحَا بِهِ      فَلَا يَفْرَحُنِ بَعْدِي أَمْرٌ بِغَلَامِ  
وَكَيْفَ أُرْجَى النِّفْعَ مِنْهُ وَأَمْنَهُ      حَرَابِيَّةٌ ؟ مَا غَرَّني بِحَرَامِ ؟  
وَرَزَيْتُ مِنْهُ الْخَلْعَ حِينَ اسْتَزَدْتُهُ      وَمَا بَعْضُ مَا يَزْكَاؤُ غَيْرُ غَرَامِ

فأراد إبراهيم بن عربى ضربه ، فقال : أصلح الله الأمير ! لا تعجل على ، أعرف هذا ؟ قال : لا ، قال : هذا منازل بن فرعان الذى عن أباه ، وفيه يقول :

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْتِي وَبَيْنَ مُنَازِلٍ      جَزَاءُ كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدِّينُ طَالِيَةً  
فقال إبراهيم : يا هذا ، عقلت ففقت ، فما أعلم لك مثلاً إلا قول خالد لأبي ذؤيب :

فَلَا تَجْزَعَنَّ مِنْ سِيَرَةٍ أَنْتَ سِيرَتَهَا      فَأَوْلُ رَاضِي سِيَرَةٍ مَنْ يَسِيرُهَا

وقد ذكر هذه القصة باختصار وتغيير مع ذكر بعض هذا الشعر ابن قتيبة فى عيون الأخبار

( ج ٣ ص ٨ )

اللفظ : « جمعتها » الضمير يرجع إلى الإبل وإن لم يجر لها ذكر ، لأن اللفظ مفهوم ، والإبل هى مال العرب « دما » بضم الدال وسكون الهاء - جمع آدم أو دماء ، والأدم : الذى لونه الدمعة . والدمعة - بضم فسكون - السواد ، ويقال : بعر آدم ، إذا اشتدت ورقته حتى يذهب البياض ، ويقال : ناقة دماء « جلادا » جمع جليد ، وهو الشديد القوى « أشاه » هو بزنة سحاب - صفار النخل ، وهزته أصلية ، وليست منقلبة عن واو أو ياء « سلبيا » هو فاعيل بمعنى مفعول ، وتقول : سلبه سلبا ، مثل قتله قتلا ، وسلبا - بفتح اللام - إذا اختلصه « عيان » منسوب إلى العين ، والاثف عوض من ياء النسب ( انظر شرح الشاهد رقم ١٣٠ فى الجزء الأول ص ٢٢٧ من هذا الكتاب ) « أن » الهززة الأولى حمزة الاستفهام ، ويجوز فى التى بعدها أن تكون مفتوحة ؛ تكون أن



ونحو «لَوْ يَرُدُّوْكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا»<sup>(١)</sup> وقوله :

مصدرية ، وتكون لام التعليل مقترنة : أى الآن أرعشت إلخ ، ويجوز أن تكون المجرزة مكسورة ، فتكون «إن» شرطية ، وهذا أولى لمكان الفاء في قوله «فإنك شاربه» يريد : أتصنّدى على أبيك حين رأيته يرعش من الكبر في الوقت الذي اشتدّ فيه ساعدك واشتلت قوتك الإعراب : «رَيْتَهُ» فعل وقاعله ومفعول «حتى» ابتدائية «إذا» ظرفية شرطية «ما» زائدة «تركته» فعل ماض وقاعله ومفعول أول «أخا» مفعول ثان ، وهو مضاف و «القوم» مضاف إليه ، والجملة من الفعل وقاعله ومفعوليه في محل جر بإضافة إذا إليها «واستغنى» فعل ماض «عن السح» جار ومجرور متعلق باستغنى «شاربه» فاعل استغنى ، والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «تركته أخا القوم» حيث استعمل فيه «ترك» بمعنى صير ، ونصب بها مفعولين : أولهما ضمير النائب ، وهو الماء في قوله «تركته» ، وثانيهما قوله «أخا القوم» ولا شك أن هذا إيماء على قول من أثبت ورود «ترك» بمعنى صير ؛ فأما عند من أنكروه أو استبقحه فلا يتم ذلك على كلامه ، وقد تبين لك هذا الكلام في شرح الشاهد السابق

فإن قلت : فإذا لم يثبت «ترك» بمعنى صير ؛ فكيف تعرب هذه العبارة ؟

قلت : يكون قوله «أخا القوم» حالا من الماء الواقعة مفعولا في «تركته»

فإن قلت : فقوله «أخا القوم» اسم جامد ، والنائب في الحال أن تكون مشتقة ، فهلا كان جود هذا الاسم دليلا على أنه مفعول ثان ، وليس حالا ، من قبل أن حمل الكلام على المشهور للتعارف الكثير في الكلام هو الاتق ؟

فالجواب على هذا أن نقول لك : إنه وإن كان اسما جامدا ليس باقيا على ظاهره ، بل هو مؤول بالمشتق ، أفلس ترى أنه لا يعنى قوما بأعيانهم يكون هذا أخا لهم ، وإنما يريد أنه تركه قويا شديد الأيد لاحقا بالرجال .

(١) أكثر المفسرين على أن «يردونكم» في هذه الآية الكريمة ليست بمعنى يصبرونكم ، بل هي بمعنى يرجعونكم ، وعليه يكون قوله جلّ شأنه (كفاراً) حالا من الضمير الذي للخطابين الواقع مفعولا ، وشبهة الشارح تبعا لبعض المفسرين في أن «يردونكم» بمعنى يصبرونكم أنا لو جعلناه بمعنى يرجعونكم لعل ذلك على أن الخطابين كانوا كفارا ثم آمنوا مع أننا نقطع بأن بعضهم لم يكن كفارا كمن ولد في الإسلام ، وهذه شبهة ضعيفة ؛ لأن الخطاب لا يدل على أن للراد كل واحد منهم ، ويكتفى أن يكون أكثرهم قد كان كذلك ، وانظر إلى قوله تعالى (قَالَ لِلْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ) فقد عبر سبحانه بتعودن مع أننا نجزم بأن شعيبا عليه السلام لم يكن كفارا حتى يعود إلى الكفر ، ولكن لما كان هو وقومه مخاطبين بعبارة واحدة أعطى الأكثر حكم الجميع

## ٣٣١ - فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ الشُّوْدَ بِيضًا وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودًا

٣٣١ - هذا البيت من كلمة لعبد الله بن الزبير (بفتح الزاي) الأسدي (صاحب الشاهد رقم ٢٩٢ الوليد في ص ١٠ من هذا الجزء) ، وقد اختار أبو تمام هذه الكلمة في ديوان الحماصة (انظر شرح التبريزي ٢ - ٣٩٤) ، وأول هذه الكلمة قوله :

رَمَى الْحِدْتَانِ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ يَحْتَدِرُ مَمْدَنَ لَهُ مُمُودَا  
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ الشُّوْدَ بِيضًا وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ..الْبَيْتَ، وَبَعْدَهُ:  
فَإِنَّكَ لَوَرَأَيْتَ بُكَاءَ هِنْدٍ وَرَمَلَةً إِذْ تَصُكَّانِ الْخُدُودَا  
سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِتٍ وَبَاكِ أَبَانَ النُّهْرِ وَاحِدَهَا الْفَقِيدَا

وروي أبو علي القالي هذه الأبيات في ذيل الأمالي (ص ١١٥) ونسبها إلى الكميث بن معروف الأسدي ، وروي ابن قتيبة في عيون الأخبار (٣ - ٦٧) البيت الأول والثاني ، ونسبهما لفضالة ابن شريك ، والمشهور ما ذكره أبو تمام

اللفظ : « سمدن له سمودا » السمود : الغفلة عن الشيء وذهاب القلب عنه ، ويقال للأخوذ عن الشيء : أترك سمودك ، وفي القرآن الكريم : (وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ) أي : ساهون لاهون ، وقال أبو العلاء : للراد بالسمود في هذا البيت تغير الوجه من الحزن ، أي كأن الوجوه أصابها السباد ، وقيل : معنى سمدن رفع رءوسهن ينحن ؛ وكل من رفع رأسه فهو سمد ، وفي هذا البيت ما يجري مجرى القلب ، وذلك أنه لو قال : رمى للقدار نسوة آل حرب بحدثنان ؛ لكان أقرب ، وقد عكس هذا الكلام كما ترى ، وقوله « فرد شعورهن - إلخ » هذا يشبه ما حكى عن العريان بن الهيثم لما سأله عبد الملك عن حاله ، فقال : ابيض منى ما كنت أحب أن يسود ، واسود منى ما كنت أحب أن يبيض ، ثم قال :

وَكُنْتُ شَبَابِي أَيْبَسَ الْاَوْنَ زَاهِرَا فَصِرْتُ بُعِيدَ الشَّيْبِ اَسْوَدَ خَالِكَا

ومعنى بيت ابن الزبير - وهو بيت الشاهد - صارت شعورهن بيضا من الحزن ووجوههن سودا من اللطم ، وقوله « فإنك لورأيت - إلى آخر البيتين » قال التبريزي : من سمع هذين البيتين ولم يعرف المعنى قدر أن فيهما خطأ ؛ لأنه قال « لو سمعت بكاء هند ورملة » وهما امرأتان ، ثم قال « سمعت بكاء باكية وباك » فجاء بأثنى وذكر ؛ ثم قال « أبان النهر واحدها » ، ولغنى هاتوئحان معا وتلطمان الخدود معا لا تفر إحداها دون الأخرى فيقتربتا باكية واحدة ؛ لاتصال أصواتهما وصكهما ، وعطف بقوله « وباك » على « باكية أبان النهر واحدها الفقيدا » فكانه قال : وباك كذلك . اهـ ، ومجمل هذا أن جملة « أبان النهر واحدها الفقيدا » صفة للمطوف عليه وحده وهو

(وَحُصِّنَ بِالتَّعْلِيْقِ<sup>(١)</sup>)، وهو إبطال العمل لفظاً لا معلاً (وَالْإِلْمَاءُ) وهو إبطاله لفظاً ومعلاً،

قوله « باكية » وللمطوف صفة أخرى محذوفة تدل عليها صفة للمطوف عليه ، وأنه عبر عن الاثنين وهما « هند ورملة » بالواحدة في قوله « باكية » ؛ لأن حكمهما واحد ؛ فلا ينسب إلى إحداهما فقد نسب إليهما جميعاً ، وكأنه قال : سمعت بكاء باكيتين أبان الدهر واحدهما الفقيد وبك أبان الدهر واحده الفقيد ، ورواية القالي :

بَكَيْتْ بُكَاءَ مُؤَلَّةٍ حَزِينٍ أَصَابَ الشَّهْرُ وَاحِدَهُمَا الْفَقِيدَا

الإعراب : « رد » فعل ماض ، وفيه ضمير مستتر عائد إلى الحدثنان المذكور في أول الأبيات فاعل « شعورهن » مفعول أول رد ، والضمير مضاف إليه « السود » صفة لشعور ، وصفة للنصب منصوبة إلى « بيضا » مفعول ثانٍ لرد « ورد » الواو عاطفة ، رد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الحدثنان أيضاً « وجوهن » مفعول أول لرد ، والضمير مضاف إليه « البيض » صفة لوجوه « سودا » مفعول ثانٍ لرد .

الناظر في : قوله « رد شعورهن بيضا » وقوله « رد وجوهن سودا » حيث استعمل فيه « رد » بمعنى صير ، ونسب به مفعولين ، في الموضعين جميعاً ، كما هو واضح من الإعراب . ومن أنكر مجي « رد » بمعنى صير يحمل قوله « بيضا » حالا من الشعور وقوله « سودا » حالا من الوجوه ؛ إلا أن معنى التصدير واضح في هذا البيت .

(١) اعلم أن ههنا ثلاثة أمور تزيد أن تنبهك إليها ، الأول في معنى التعليق والإلماء والفرق بينهما ، والثاني في بيان اختصاصهما بأفعال القلوب على ما يشعر به عبارة النازم ، والثالث في بيان أمور أخرى لا تجرى في غير أفعال القلوب ، فنقول :

(الأمر الأول) في بيان معنى التعليق والإلماء والفرق بينهما ؛ أما التعليق فهو - كما قال الشارح - إبطال العمل لفظاً لا معنًى ، فإذا قلت : علمت أزيد في الدار أم عمرو ؛ فليس أعمل عمل في لفظ الجملة التي بعد حرف الاستفهام كما ترى ، ولكن هذه الجملة في عمل نصب بلم ، والدليل على أن هذه الجملة في عمل نصب أنه يجوز لك أن تعطف عليها جملة أخرى منصوبة بالجزءين ؛ فتقول : علمت أزيد قائم وعمراً منطلقاً مثلاً ؛ وأما الإلماء فهو - كما قال الشارح أيضاً - إبطال العمل في اللفظ والمعنى جميعاً ، فإذا قلت : زيد ظننت مسافر ؛ فزيد : مبتدأ ، ومسافر : خبره ، وظننت : جملة من فعل وفاعل لأعمل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، وجملة المبتدأ والخبر لأعمل لها أيضاً ؛ لأنها ابتدائية ، ولأعمل لظننت في عمل جملة المبتدأ والخبر ، كما لأعمل له في لفظها ؛ والفرق بين التعليق والإلماء من وجهين ، الأول : أن الجملة اللطوق عنها في عمل نصب ، على ما قدمنا ، والجملة اللتى العامل عن العمل فيها لأعمل لها من الإعراب لكونها ابتدائية ، والثاني أن إلماء العامل عن العمل في العمولين أمر اختياري ، لا يجب أن يصير إليه سواء أوسط المعمول أم تأخر ، إلا أن

الأولى في المتوسط الأعمال ، وقيل : هما سواء ، وفي للتأخر الإلناء ، وذهب الأخفش إلى وجوب الإلناء فيهما ، وأما التعليق الذي هو إبطال العمل لفظاً فأمر لا يحصى لك عنه ، فلا يجوز لك أن تعمل العامل في اللفظ ، وزاد بعض الناس فرقاً ثالثاً من حيث اللفظ ، وهو أن الجملة للملنى عنها في نحو قولك : زيد ظننت مسافر ، مبنية على اليقين وقد طرأ الشك عليها ، ومعنى هذا أنك إذا قلت : زيد مسافر ، فأنت جازم بثبوت المحمول الذي هو الخبر للوضع الذي هو للبند ، فإذا قلت : ظننت زيدا مسافراً ، فمبنية بثبوت المحمول للوضع مظنونة الوقوع ، فإذا قلت : زيد ظننت قائم ، فأنت قد بدأت الأمر على الجزم بثبوت المحمول للوضع ، ثم بعد أن ذكرت للبند أمرافوا عرض لك الشك فزدت ظننت أو إحدى أخواتها ، لتدل على أن ثبوت المحمول للوضع ليس أمراً يتجزم به وتوقن أنه في الواقع كذلك ، ولكنه ثابت في ظنك أو علمك لآخر ، ولكن الحق الرضى أنك ذلك ، قال : (١) « وقيل : الجملة الملنى عنها في نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين ، والشك عارض ، بخلاف الملحق عنها ، وليس بشيء » لأن الفعل الملنى لبيان ماصدر عنه مضمون الجملة من الشك أو اليقين ، ولاشك أن معنى الفعل الملنى معنى الظرف ؛ فنحو زيد قائم ظننت ، بمعنى زيد قائم في ظنى ، ويمنع الظرف كون الكلام الأول مبنيًا على اليقين » اهـ

(الأمر الثانى) : ظاهر عبارة الناظم أن التعليق والإلناء جميعا خاصان بأفعال القلوب سوى ما استثناءه ؛ فلا يجزى واحدهما في غير أفعال القلوب ، وهذا كلام مستقيم بالنظر إلى الإلناء ؛ فإنه لا يجزى في غير هذه الأفعال ، وأما بالنظر إلى التعليق فليس بصحيح ؛ وخاصة التعليق بالاستفهام حرفا كان للاستفهام به أو اسما ؛ ولهذا السبب قال العلامة الصبان : « ثم التخصيص إضافي : أى بالنسبة لمحب وما بعده » فلا يرد جريان التعليق في نحو فكر وأبصر ، أو التخصيص بالنظر إلى مجموع الإلناء والتعليق ، والباء داخلة على للصور » اهـ . وحاصل هذا الكلام أنه أجاب عما يورده عبارة الناظم بجوابين : الجواب الأول ، أن المراد أن الأفعال المذكورة من قبل هب قد اختصت بالتعليق والإلناء ، لكن ليس هذا القصر حقيقيا بالنظر إلى جميع الأفعال ، ولكن القصر إضافي : أى بالنظر إلى بعض الأفعال ، وبعض الأفعال هو هب وما ذكر بعده ، والجواب الثانى أن الإلناء والتعليق معا يختصان بأفعال القلوب دون جميع ماعداها من الأفعال ، لكن لاعتى معنى أن كل واحد بمفرده من التعليق والإلناء يختص بها ، بل على معنى أن جريانهما معا خاص بها ؛ فلا ينافى ذلك أن يجزى واحد منهما - وهو التعليق - في غير هذه الأفعال

يق أن نقول لك : إن يونس بن حبيب رحمه الله قد أجاز التعليق في جميع الأفعال ، فيجوز عنده أن نقول : ضربت أيهم في الدار ، وأن نقول : قتلت أيهم في البيت ، وقد مضى في باب

الاسم للوصول (ج ١ ص ١٩٨) أنه حمل على التعليل قوله تعالى: (ثُمَّ لَنَزَعْنَهُ مِنْ كُلِّ فَيْعَةٍ  
أَفْئَةٍ أَشَدَّ) ، والجمهور على أنه ليس كل فعل يصح تعليله عن العمل ، مع تسليمهم أن التعليل  
ليس خاصا بأفعال القلوب ؛ بل يجرى التعليل في أربعة أنواع من الفعل : ( النوع الأول ) كل  
فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو شككت أزيد في النار أم عمرو ،  
ونسيت إبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان مي خالد أمس أم لم يكن ( النوع الثاني ) كل  
فعل يدل على العلم ، نحو علمت أوفى أم غادر ، وتبينت أصادق أنت أم كاذب ، ودرت  
أتحفظ الجليل الذي يسدى إليك أم تكفر الضميمة ( النوع الثالث ) كل فعل يطلب به العلم ،  
نحو فكرت أقيم أم نظعن ، وامتنحت عليا أيسر أم يجرع ، وبلوت إبراهيم أيشكر لم يكفر ،  
وسألت أترونا غدا أم لا ، واستفهمت أباي أنت أم مسافر ( النوع الرابع ) كل فعل من أفعال  
الحواس الخمس ، نحو لمست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت

ومن تكملة هذا البحث أن نقول لك : إن الجملة الواقعة بعد الفعل للعلق عن العمل في عمل  
نصب بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم إذا لم يكن العامل قد استوفى معموله ، ولكن إذا كان  
الفعل من النوع الأول ، وهو الأفعال الدالة على الشك ، نحو شككت إبراهيم عندك أم على ،  
فالجملة في موضع مفعول بزع الحافض ، وإن كان الفعل من النوع الثاني ، وهو الأفعال الدالة  
على معنى العلم ، نحو علمت أزيد في رفقتك أم خالد ، فالجملة في عمل نصب بنفس العامل بمقتضى  
وضعه ، وإن كان الفعل من النوع الثالث ، وهو الأفعال التي يطلب بها العلم ، نحو فكرت أعاقبك  
أم أعفو عنك ؟ فالجملة في عمل نصب بنفس العامل لكن لا بمقتضى وضعه بل لتضمنه معنى علم ،  
أو عرف ، ألست ترى أن فكر فعل لازم بحسب وضعه ؟ لكنه لما طلب به للعرفة وتضمن معناه  
تعدى تعديته . وتكون الجملة للعلق عنها بدلا مما قبلها ؛ إذا استوفى العامل معموله ، نحو  
فكرت في زيد أيسافر أم يقيم ، فالجملة ههنا في عمل جبر بدل من زيد .

( الأمر الثالث ) بقى مما تختص به أفعال القلوب شيان :

أولهما : أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين ، سواء أكان الضميران متعدي  
للغنى ، نحو عَلِمْتُني قاتما ، ونحو قوله تعالى : ( إِنْ أَرَأَيْتِ أَهْمِيرُ سَمْرًا ) أم كان أحد الضميرين  
بعض الآخر ، نحو قولك : رَأَيْتُنَا نَسَاقِي أَمَامَ الْأَمِيرِ ، وإنما لم يجر في غير هذه الأفعال أن يكون  
فاعلها ومفعولها كذلك ؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثرا ، وأصل للمفعول أن يكون متاثرا منه ،  
وأصل المؤثر أن يمايز للتأثر ؛ فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا ، فلا نقول في الاسم الظاهر : ضرب  
زيد زيدا ، وأنت تريد ضرب زيد نفسه ، ولا نقول أيضا : ضربتني ، ولا نقول : ضربتك ، وإن

(مَا) ذكر (مِنْ قَبْلِ هَبْ) من أفعال القلوب ، وهو أحد عشر فعلا ، وذلك لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيها دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول ؛ لأن مُتَنَاوِلَهَا في الحقيقة ليس هو الأشخاص ، وإنما متناولها الأحداث التي تدل عليها أسامي الفاعلين والمفعولين ، فهي ضميعة الفعل ؛ بخلاف أفعال التصيير . وإنما لم يدخل التعليل والإلقاء هَبْ وَتَعَلَّمَ - وإن كانا قلبيين - لضعف شبههما بأفعال القلوب ، من حيث لزوم صيغة الأمر ، كما أشار إليه بقوله : (وَالأَمْرُ هَبْ قَدْ أَرَمَّا ، كَذَا تَعَلَّمَ) (أَرَمَّا : ماضٍ مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هَبْ نائب عن الفاعل ، والألف للإطلاق ، والأمر نصب بالمفعولية ، والجملة خبر للبتداء ، وهو هَبْ (وَلِغَيْرِ الْمَاضِي) وهو : للضارع ، والأمر ، وأسم الفاعل ، وأسم المفعول ، والمصدر (مِنْ سِوَاهُمَا) أى : سوى هَبْ وَتَعَلَّمَ ، من أفعال الباب (اجْتَلَّ كُلُّ مَالَةٍ) أى : للماضى (زَكَيْنَ) أى : علم ، من الأحكام ، من نَصَبِ مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، نحو أَظَلُّ زَيْدًا قَائِمًا ، ويأهذا ظَنُّ زَيْدًا قَائِمًا ، وأنا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا ، ومررت برجل مَظْنُونٍ أبوه قَائِمًا ، وأعجبني ظَنُّكَ زَيْدًا قَائِمًا ؛ ومن جواز الإلقاء فى القلبى وتعليقه على ما ستراه .

تخالفا لفظا ؛ لأنهما متحدان فى المعنى ، وفى أن كل واحد منهما ضمير متصل ؛ فلما كان الأمر كذلك قصدوا - إذا أُعْجِدَ معنى الفاعل والمفعول - أن يتخيرا فى اللفظ بقدر الإمكان ، ومن ثم جوزوا أن تقول : ضرب زيد نفسه ؛ لأنه صار النفس بسبب إضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره ؛ لأن الغالب فى المضاف أن يكون غير المضاف إليه ، لكن لما كان مفعول أفعال القلوب ليس هو الاسم المنصوب عند التحقيق ، بل هو مضمون الجملة التى صارتها مفعولين ، ألا ترى أنك إذا قلت : علمت زيدا قائما ، فالمعنى عند التحقيق علمت قيام زيد ؛ وكذلك إذا قلت : علمت مسافرا ، فالمعنى علمت سفرى ؛ فلما كان الاسم الأول من الاسميين المنصوبين بعد فعل القلب ليس هو المفعول الأول على التحقيق كما قلنا سأل أن يتحد فى المعنى مع الفاعل ، وأن يتحد كذلك فى كونه ضميرا منصوبا .

(الثانى) مما تختص به أفعال القلوب) أنه يجوز أن تدخل أن الفتوحة المزمرة على مفعولها ، فتقول : علمت أنك مسافر ، وظننت أن خالدا مقيم ، ولا يجوز ذلك فى غير أفعال القلوب ، فلا تقول : أعطيت أن بكرا درهما ، ولا تقول : ضربت أن خالدا سوطا ، والسبب فى ذلك هو ما حدثت لك به من أن حقيقة الأمر فى أفعال القلوب أن مفعولها هو مصدر المفعول الثانى مضافا إلى المفعول الأول ؛ وأن الفتوحة المزمرة قد وضعت لتسبك مدخولها بهذا المصدر ، فدخولها بعد أفعال القلوب مما يبين حقيقة أمرها ، فأما غير أفعال القلوب لمفعولها قد يكون ذاتا وقد يكون غير ذات ، ولكنه على كل حال لا يكون المصدر المذكور ؛ فذلك امتنع وقوع أن للفتوحة بعدها ؛ لأن دخولها مما يخالف طبيعتها ولا يتفق مع أصلها ؛ فأنهم ذلك فإنه بحث حقيق بأن نحرص عليه

(وَجَوَّزَ الْإِلْفَاءَ لَا فِي) حال (الابْتِدَاءِ) بالفعل ، بل في حال توسطه أو تأخره ، وصَدَقَ

ذلك بثلاث صور :

الأولى : أن يتوسط الفعل بين الفعلين ، والإلفاء والإعمال حينئذ سواء ، كقوله :

٣٣٢ — شَجَاكَ أَطْنُ زَيْعُ الظَّاعِنِينَ •

٣٣٣ — هذا صبريت ، وعجزه :

• قَلَمْ تَتَبَأْ بِمَذَلِّ الْعَاذِلِينَ •

ولم اتف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثر له على سابق أو لاحق  
اللفظ : « شجاك » أحزنك « ربع » هو النزل ينزلونه ويقيمون فيه « الظاعنين » جمع  
ظاعن ، وهو للسافر « تعبا » تقول : ما عابت بفلان ، تريد أنك ما أكثرت له ولا اهتممت به  
« عدل » العدل : القوم على الحب والتعنيف عليه  
المعنى : يقول : أطن أن منزل أحبتك الذين ارتحلوا قد أحزنك وأخذ عليك قلبك حين  
رأيت ، فظهرت الأسى والألم غير مبال بما تسمعه من لوم اللاتمين وما يصيبك من تعنيفهم  
الإعراب : « شجاك » شجى : فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح  
في محل نصب « أطن » فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجمله الفعل  
وقاعله لا محل لها من الإعراب معترضة بين الفعل وقاعله « ربع » بالرفع : فاعل شجى ، مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الظاعنين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ؛  
لأنه جمع مذكر سالم ، وجمله الفعل الذى هو شجى وقاعله لا محل لها من الإعراب ابتدائية ،  
وستعرف وجهها آخر من الإعراب عند بيان الاستشهاد به « لم » نافية جازمة « تعبا » فعل  
مضارع مجزوم لم وعلازمة جزمه السكون « بمذل » جار ومجرور متعلق بـ تعبا ، وعدل مضاف ،  
و « العاذلين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض  
عن تنوين الفرد

الشاهد في قوله « شجاك أطن ربع » حيث توسط العامل وهو قوله أطن ، بين السند  
وهو قوله شجاك والسند إليه وهو قوله ربع ، وتوسط العامل بين المسند والمسند إليه مجوز  
لإلفائه عند جمهور النحاة ، ومعنى هذا أنه يجوز عندم إبطال عمل هذا العامل في لفظ السند  
وللسند إليه ومعناها جميعا ، كما يجوز عندم إعمال هذا العامل في لفظها ، وقد روى هذا البيت  
يرفع « ربع » ونصبه ؛ فأما رفعه فعلى أن جملة « شجاك ربع الظاعنين » جملة فعلية مؤلفة من  
فعل هو شجى وقاعل هو ربع ، وهى جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب ، وأما نصب « ربع »  
فعلى أن جملة « شجاك » جملة فعلية مؤلفة من فعل هو شجى وقاعل هو ضمير مستتر فيه عائد

يروى برفع « رَمَعَ » على أنه فاعل شجاك : أى أحرزك ، وأظن : لنو ، وبنصبه على أنه مفعول أول لأظن ، وشجاك : للفعول الثاني مقدم .

الثانية : أن يتأخر عنهما ، والإنشاء حينئذ أرجح ، كقوله :

٣٣٣ — آتِ لَلْوَتِ تَمَلُّونَ فَلَا يُرَى هَبْكُمْ مِنْ لَفْظِ الْحُرُوبِ اضْطِرَامٌ

إلى ريع ، وهى جملة فى محل نصب مفعول ثان تقدم على المفعول الأول ، وزيح : مفعول أول لأظن ، وجملة أظن ومفعوله لاعل لها من الإعراب ابتدائية ، وكأنه قال : أظن ريع الظاعنين شجاك

فى الكلام على الإعراب الأول جملتان فعليتان لاعل لإحداها من الإعراب ؛ الأولى جملة « شجاك ريع الظاعنين » ولا محل لها لكونها ابتدائية ، والثانية جملة « أظن » ولا محل لها لكونها معترضة . وفى الكلام على الوجه الثانى جملتان فعليتان أيضا ، وأصل هاتين الجملتين عند التدقيق ثلاث جمل ؛ إحداها جملة « شجاك » ومحلهما نصب لكونها مفعولا ثانيا لأظن ، والثانية جملة « أظن ريع الظاعنين شجاك » ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية ، وأصل المفعولين جملة من مبتدأ وخبر على ما ليس يحكى عليك

فإن قلت : أليس مفعولا « ظننت » أصلهما مبتدأ وخبر ؟ وأليس الخبر إذا كان فعلا لم يحز أن يتقدم على المبتدأ ؟ فكيف سوغتم هنا أن يكون قوله « شجاك » جملة فى محل نصب مفعول ثان وأن يكون قوله ريع مفعولا أول مع أنه يازم على هذا تسويغ تقديم الخبر الفعلى على المبتدأ ؟

قلت : إني أسألك أن أصل للفعول الثانى فى هذا الباب الخبر ، وأن الخبر إذا كان فعلا لم يحز أن يتقدم على المبتدأ . ولكنى لا أسألك أن تقدم المفعول الثانى وهو فعل يازم عليه جواز تقديم الخبر إذا كان فعلا . وسند هذا للنوع أن أحيلك على العلة التى ذكرناها فى باب المبتدأ والخبر لعدم جواز تقديم الخبر على مبتدئه إذا كان هذا الخبر فعلا ، وهى خوف التباس المبتدأ بالفاعل ؛ فإنك إذا تدبرت فى هذه العلة أيقنت أن تسويغنا تقديم المفعول الثانى إذا كان فعلا لا يستلزم ما ذكرت ؛ لأن المفعول الأول لا يمكن أن يلبس بالفاعل ، وهذا أمر غاية فى الوضوح

٣٣٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قاتل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللفظ : « آت » هو اسم فاعل من آتى ، ومعناه جاء بجي . « بهيكم » بضم ياء المضارعة - مضارع أربه بمعنى أخافه « لفظى الحروب » نارها « اضطرار » اشتغال والتهاب ، وتقول : اضطربت النار ، إذا التهب وعلا شواظها



الثالثة: أن يقدم عليهما ولا يتبدأ به ، بل يقدم عليه شيء ، نحو : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قائماً ، والإعمال حينئذ أربح ، وقيل : واجب .

ولا يجوز إنشاء المتقدم ، خلافاً للكوفيين والأخفش<sup>(١)</sup> . (وَأَنْوَ حَمِيرَ الشَّانِ) ؛ ليكون

المعنى : إن الموت الذي تخافه النفوس واقع لا محالة ، وإذا كان الأمر كذلك فليس يحسن بأحد أن يجرع إذا اشتعلت نيران الحرب ؛ لأن غاية أمرها أن يموت فيها ، والموت ملاقيه من غير شك

الإعراب : « آت » خبر مقدم ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المهذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « الموت » مبتدأ مؤخر « تعلمون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو جماعة الذكور فاعل ، مبني على السكون في محل رفع ، والجملة لا عمل لها معترضة « فلا » الفاء فاء النصيحة ، لا : حرف نهى ، مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « يرهبكم » يرهب : فعل مضارع مجزوم بلا تانهاية وعلامة جزمه السكون ، والكاف ضمير الخطاب ، مفعول به ، مبني على الضم في محل نصب ، والميم علامة الجمع « من لظي » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اضطرام الآتي ، وأصله صفة له ، ولكن صفة النكرة إذا تقدمت عليها أعربت حالا ، من قبل أن الصفة لا تنقسم على الوصف ، ولظي مضاف ، و« الحروب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « اضطرام » فاعل يرهب ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « آت الموت تعلمون » حيث أخر الفعل الذي أصله أن ينصب مفعولين عن مفعوليهِ ، وأتى هذا الفعل عن العمل في هذين للمضولين ، ورفضهما على أن أولهما مبتدأ وثانيهما خبر عنه ، وأصل الكلام على ترتيبه الطبقي : تعلمون الموت آتيا ؟

(١) اعلم أن العامل إما أن يتأخر عن الممولين جميعاً ، نحو قولك : محمد مسافر ظننت ، ونحو قول الشاعر :

مُحَمَّدًا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِيَا إِنِ اسْتَرَتْ قَتْلَاهُمَا

وإما أن يتوسط العامل بين الممولين ، نحو قولك : محمد ظننت مسافر ، ونحو قول الشاعر :

أَبَا الْأَرَاكِيزِ يَا أَبْنَ الْأَوَّامِ تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرَاكِيزِ خِلْتُ أَثْمُومُ وَالْخَوَرُ

وإما أن يتقدم العامل عن الممولين ، نحو قولك : ظننت محمداً مسافراً ، ونحو قول الكهيت :

يَأَيَّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَى وَتَحْسِبُ

... ..

فإن تأخر العامل عن المعمولين جميعا ؟ فذهب البصريين أنه يجوز لك الإعمال والإناء ، لكن الإناء أولى ؛ لأن هذه الأفعال ضعيفة ؛ فلا تقوى على العمل متأخرة ، ومنهـب الأخفش وابن أبي الربيع ، أنه لا يجوز إلا الإناء

وإن توسط الدامل بين المعمولين ؛ فذهب البصريين جواز الإعمال والإناء أيضا ، واختلفوا في الأرجح منهما : فذهب قوم إلى أن الإعمال أولى من الإناء ، وذهب آخرون إلى أن الإعمال والإناء سواء .

وإن تقدم العامل عن المعمولين جميعا ؟ فذهب البصريين أن الإعمال واجب ، ومنهـب السكوفيين والأخفش أن الإعمال والإناء جائزان

هذا هو المشهور من مذاهب النحاة في هذه المسألة ، ولكنك إذا رجعت إلى كتب النحاة رأيت تفصيلا أكثر من هذا :

فسيبويه رحمه الله لا يميز في العامل المتقدم إلا الإعمال ، كما هو المشهور عن البصريين ، وقد خرج جميع الشواهد التي وردت مما ظاهره إلقاء المتقدم على أنها من قبيل التعليق الذي هو إبطال العمل في اللفظ لا غير ، وليست من قبيل الإناء الذي هو إبطال العمل في اللفظ والموضع جميعا ، وستأتي أمثلة من هذه الشواهد مشروحة ونبين ما فيها من التخريجات ؛ وجوز ابن الطراوة في العامل المتقدم الإعمال والإناء ، إلا أن الإعمال عنده أرجح من الإناء ؟

وجوز المحقق الرضي في العامل المتقدم الإعمال والإناء إلا أنه جعل الإناء قبيحا ، قال (١) :

«ويقبح الإناء مع تأخر الجملة عن فعل القلب ؛ لأن عامل الرفع معنوي عند النحاة ، وعامل النصب لفظي ؛ فمع تقدمهما يطلب اللفظي المعنوي ، وعلى ما اخترناه في عامل المبتدأ والخبر ، كما شرحناه في باب الإعراب (٢) ، تراهما ضعيفا ؛ فمع تقدم عامل غيرهما يطلبهما ، ومع ذلك قد جاء :

كَذَلِكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَيْ وَجَدْتُ مِلَاكَ الشَّيْءِ الْأَدَبُ

وقوله :

أَرْجُو وَأَكْمَلُ أَنْ تَذَنُو مَوَدَّتَهَا وَمَا إِخْلَلُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

وإنما جاز ذلك مع ضعفه ؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة ؛ إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج ، وأيضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة ؛ وسيبويه لا يحمل ذلك على الإناء ، بل على التعليق ويقول : اللام مقترنة حذف ضرورة ، وقال غيره (٣) : ضمير الشأن مقدر بعد الفعل ، وهذا أقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء « اه كلامه

(١) انظر شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٦٠) .

(٢) ذهب المحقق إلى أن المبتدأ والخبر ترافعا ، لأن كل واحد منهما يطلب الآخر . (٣) هو ابن جني .

هو المفعول الأول ، والجواز جلة في موضع المفعول الثاني ، (أو) أو (لَمْ أَبْدَا) لتكون  
للسألة من باب التعليق (في مؤهيم إلقاء ما تقدم) كقوله :

٣٣٤ — أَزْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَذْنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخْلُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

٣٣٤ — هذا بيت من قصيدة كتب بن زهير بن أبي سلمى للزنى اللامية ، وهي التي مدح  
بها رسول الله صلى الله عليه وسلم واستجادها الرسول صلاته الله عليه وخلع عليه برده حياه له ،  
وأول هذه القصيدة قوله :

بَاتَتْ سَعَادُ قَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولُ مَتَيْمُ إِزْهَا لَمْ يَفْدُ مَكْبُولُ  
وقبل البيت للشهيد به قوله :

أَكْرِمَ بِهَا خَلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا أَوْ لَوْ أَنَّ النُّشَّحَ مَقْبُولُ  
لَكِنَّهَا خَلَّةٌ قَدْ سَيْطَ مِنْ دَيْهَا فَصَحَّ وَوَلَعٌ وَإِخْلَافٌ وَتَبْدِيلُ  
فَمَا تَذْنُو عَلَى حَالٍ تَسْكُونُ بِهَا كَمَا تَلَوْنُ فِي أَثَرِهَا الْقَوْلُ  
وَلَا تَمْسُكُ بِأَوْعِدِ اللَّيْلِ زَحْمَتُ إِلَّا كَمَا يُمَسِّكُ لَاءُ الْفَرَايِلُ  
فَلَا يَفْرُنْكَ مَا مَنَّتْ وَمَا وَعَدَتْ إِنْ الْأَمَانِيُّ وَالْأَخْلَامُ تَضَلِيلُ  
كَانَتْ مَوَاعِيدُ عَرُوقٍ لَهَا مَثَلًا وَمَا مَوَاعِيدُهَا إِلَّا الْأَبَاطِيلُ  
أَزْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَذْنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخْلُ ... البيت ، وبجمله :

أَمَسَتْ سَعَادُ بِأَرْضٍ مَا يَبْلُغُهَا إِلَّا الْعَتَايُ النَّجِيبَاتُ الرَّاسِيلُ  
وَلَنْ يَبْلُغَهَا إِلَّا عَذَابُهَا لَهَا عَلَى الْأَيْنِ إِزْهَالُ وَتَبْدِيلُ

اللفظ : « بات » فارقت وارتحلت ، وتقول : بان فلان يبين يينا ، مثل باع يبيع يباع ،  
ويبنونه ، أيضا . وقد اختلف النحاة في البنونة ؛ فقال البصريون : أصله بنونة ، يباع بنون ، أولاها  
زائدة وثانيتها عين الكلمة ، ووزنها حينئذ فيعلولة ؛ ثم خفف بحذف الياء الثانية ، كما يخفف  
هين ولين وسيد وميت ، في نحو قول الشاعر :

هَيْئُونَ لَيْئُونَ أَيْسَارُ ذُو كَرَمٍ سَوَاسُ مَكْرَمَةٍ أَبْنَاءُ أَيْسَارٍ

وفي نحو قول الآخر :

لَيْسَ مِنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيْتٍ إِنْ مَاتَ الْمَيْتُ مَيْتُ الْأَخِيَاءِ

إِنَّمَا لَلَيْتُ مَنْ يَمِيشُ كَثِيرًا كَسِيفًا بِأَلْهِ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

وقال الكوفيون : أصله يئونة ، بوزن عصفورة ، ثم كسرت الباء لتسلم الياء ؛ لأن الياء الساكنة لا يكون ما قبلها إلا مكسورا ، ثم بعد أن كسرت الباء لتسلم الياء فتحت للتخفيف ، فوزن الكلمة عندهم فعلاوة ، وفعلوا ذلك بدعومة وصبرورة وسيدودة مما أصل عنه وار ، حملوا ثوات الواو على ذوات الياء ؛ لأن ذوات الياء في هذا البناء أكثر ، ومذهب البصريين أصبح مستندا لمجيء البناء الأصلي الذي زعموه في بعض هذه الكلمات ؛ كما في قول الراجز :

يَأْتِيَتْ أَنَا صَمْتًا سَفِينَةً حَتَّى يَمُودَ الْوَصْلُ كَيْئُونَةً

وقول كعب « متبول » هو اسم مفعول من تبه الحب ، إذا أضناه وأسقمه ، ويقال : تبهلم الدهر ، بمعنى أنفام ، ومنه قول الأعشى ميمون :

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْنَى أَصْرَبِهِ رَيْبُ النَّوْنِ وَدَهْرٌ مُقْسِدٌ تَبِلُ

« متبم » اسم مفعول من تيمه الحب - بتضعيف الياء - إذا ذلقه وقهره وعبدته ، ومنه قالوا : تيم الثلاث ، يريدون عبدها « إثرها » بكسر الهمزة وسكون التاء الثلاثة أو بفتح الهمزة والثاء جميعا في غير هذا البيت - يريد بعبدها « وهو ظرف لنحو متعلق بتبم ، أو ظرف مستقر متعلق بمحذوف حال من الضمير للستر في متبم » يقد مضارع مبني للمجهول ، وأما ضيه للبنى للعلم فدى الأسير بضيده فداء ، ومعناه دفع لآسريه جزاء إطلاقهم إياه « مكبول » اسم مفعول من كبته - بتخفيف الباء - إذا وضعت في رجليه السكبل ، وهو القيد ، وتقول : كبته وكبلته - بالتخفيف أو التشديد - والسكبل : بفتح فسكون أو بكسر فسكون ، وقوله « أكرم بها » هو تعجب ، مثل ما أكرمها ، ومثله قوله تعالى : ( أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُوتَنَّا ) ، وقوله « خلّة » هو بضم الحاء ، وهي الصداقة ، ومنه قوله تعالى : ( لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ ) ، وتطلق الخلّة على الصديق مذكرا أو مؤثرا ، أما إطلاقها على الذكور فقول الشاعر :

أَلَا أَبْلَغَا خُلَّتِي جَابِرًا بِأَنَّ صَدِيقَكَ لَمْ يُقْتَلِ

وأما إطلاقها على المؤنث فكما في بيت كعب الذي نحن بصدده ، وكما في قول عروة بن حزم :

أَلَا قَبِيحُ أَفْهُ الْوُشَاةُ وَقَوْلُهُمْ فَلَانَةُ أَضَحَّتْ خُلَّةٌ لِفَلَانِ

والسبب في هذا أن أصلها مصدر كما قدمنا ( وانظر شرح الشاهد ٢٩٩ في ص ٣٠ من هذا الجزء ) وقوله « لو » يجوز أن تكون دالة على التثنية فلاجواب لما مثلها في قوله تعالى : ( لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً ) ويحتمل أن تكون شرطية فجوابها عنون : أي لو صدقت موعودها لسرتنا بذلك « قد سيط »

تقول : ساط الماء وغيره يسوطه سوطا ؛ إذا خلطه بغيره وضربها حتى يمتزجا ، ومنه قيل للآلة التي يضرب بها : السوط ؛ لأنه يخلط السم بالسم ، و « من » بمعنى في ههنا ، مثلها في قوله تعالى : ( إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ) ، وقوله جل ذكره : ( أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ) وقوله « فج » هو مصدر فجعه ، مثل قتح يفتح ، إذا أصابه بكمروه ، والفحيجة : كل ما يوجع ويؤلم من المصاب « وولع » هو مصدر ولع - بالفتح ، ومعناه كذب « تلون » هو يفتح التاء - وأصله تلون بتاءين لخفف إحداها ، ومثله قوله « تمسك » أصله تمسك « الأمانى » بتشديد الياء : جمع أمنية ، مثل أفتية وأثافي ، وأصل أمنية أمتوبة ، بزنة أ كذوبة وأضحوكة وأعجوبة ، فقلبت الواو ياء ثم ادغمت في الياء بدلها وكسرت التون لتناسب الياء « مواعيد عرووب » قد ذكرنا (في شرح الشاهد رقم ١٣٥ في ص ٢٤٥ من الجزء الأول) أنه رجل من الصالحين يضرب به المثل في خلف الوعد « أرجو وأمل » الأمل هو الرجاء ، وعطف أحدهما على الآخر للتفسير « أن تدنو » كان من حقّه أن يظهر الفتحة على الواو ، ولكنه عامل المنصوب معاملة للرفع حين اضطر إلى ذلك ، ومثله قول الأعشى ميمون :

فَأَكَيْتُ لَأَرْضِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَقِّي حَقِّي تَلَقَّى مُحَمَّداً

أويمكون قد أهل أن الصديرة حملا على « ما » أختها ( وانظر في هذا اللوضوح شرح الشاهدين : ٤٠ و ٤١ في ص ٧٧ من الجزء الأول ) « إخال » بمعنى أظن « تنويل » مصدر تولته - بتشديد الواو - أى أعطيته « العناق » جمع عتيق ، والعتيق من الخيل والإبل وغيرها : الكريم الأصل « النجيبات » جمع نجيبة ، وهى الكريمة ، ويروى « النجيات » بياء مشددة وهو جمع نجية ، والنجية : السريعة « عذافرة » بضم العين للهملزة - الناقة الصلبة العظيمة « الأبن » الإعياء والتعب ، وذكر أبو يزيد وابن فارس أنه لا فعل له « إرقال » مصدر أرقل ، إذا أسرع ، وقول : أرقل البعير ، وأرقلت الناقة ، إذا أسرع « تبغيل » هومشى فيه اختلاف بين العتيق والهملجة ، يريد أنها مسرعة شديدة وإن تعبت

أوعراب : « أرجو » فعل مضارع ، مرفوع بضمه مقدرة على الواو ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وأمل » الواو عاطفة ، أمل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « تدنو » فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الواو منع من ظهورها إجراء للمنصوب مجرى الرفع « مودتها » فاعل بتدنو ، والضمير العائد إلى سعاد مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب ينتازعه الفعلان قبله ؛ وكل منهما يطلبه مفعولا به ، وإعمال أولهما أولى عند الكوفيين وإعمال ثانيهما أولى عند البصريين ، وأيهما أعملته فيه

... ..

فلثاني منهما مفعول محذوف يدل عليه هذا للذكور ، وكأنه قال : أوجدتو مودتها وآمل  
دتو مودتها « وما » الواو استئنافية ، ما : نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوبا تقديره أنا « لدينا منك تنويل » يجوز لك في هذه العبارة عدة أعراب ( الإعراب الأول )  
أن تجعل « لدينا » ظرفا متعلقا بمحذوف خبر مقدم ، وضمير للتكلم للعظم نفسه مضاف إليه ،  
ومنك : جار ومجرور متعلق بتنويل الآتي ، أو بمحذوف حال منه على رأى سيبويه الذى يجوز  
حجيء الحال من المبتدأ ، أو بمحذوف حال من الضمير المستقر في الظرف الواقع خبرا ، و « تنويل »  
مبتدأ مؤخر ، وجملة للمبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن  
محذوف ، وتقديره وما إخاله ( أى الحال والشأن ) لدينا منك تنويل ، وهذا الوجه أشار إليه  
الشارح رحمه الله . ( الإعراب الثاني ) أن يكون إعراب المفردات كما تقدم في الوجه الأول ،  
ولكن تجعل جملة المبتدأ والخبر في محل نصب ست مت مفعولى إخال ، ولا تقدر ضمير شأن ،  
وتقدر لام ابتداء علقت إخال عن العمل في لفظ الجملة ، وجعلتها عاملة في محل الجملة ، والأصل :  
وما إخال لدينا منك تنويل ، وهذا الوجه أيضا قد أشار إليه الشارح رحمه الله ( الإعراب  
الثالث ) أن تجعل قوله « تنويل » فاعلا بقوله « لدينا » أو فاعلا بقوله « منك » ؛ لأن كل  
واحد منهما متعلق باستقرار محذوف إما فعل وإما اسم فاعل ، وكل منهما يطلب فاعلا ، ونظيره  
قوله تعالى : ( أفى الله شك ) يجوز أن تجعله جملة من مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير ، وأن  
تجعل الاسم مرفوعا على أنه فاعل بالظرف قبله .

فان قلت : فان من شرط إعمال الظرف والجار والمجرور أن يعتمد على نفي أو استفهام كما في  
الآية الكريمة .

قلت : لنا في هذا البيت أحد وجهين : الأول : أن ندعى أنه على مذهب الكوفيين ،  
والأخفش الذين لا يشترطون في إعمال الظرف والجار والمجرور الاعتماد على النفي أو الاستفهام  
( وانظر ص ٢٥٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب ) ، والوجه الثاني : أن نقول : إن الظرف  
ههنا معتمد على حرف النفي ، وهو « ما » في قوله « وما إخال » وقد فصلت « إخال » بين  
حرف النفي ومدخوله ، كما فصل بينهما بختلتي في قول الشاعر :

مَا خِلْتِي زِلْتُ بَعْدَ كُمْ صَمِيمًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُوءَ الْأَلَمِ

وكما فصل بإخال بين سوف ومدخولها في قول زهير :

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي أَتَوْمُ آلَ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءِ

وكما فصل بين لا ومنقبها بأراها في قول الشاعر :

وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً تُحَدِّثُ لِي فَرَحَةً وَتَنْكُومُهُا

(الإعراب الرابع) أن تجعل « إخال » ملغاة عن العمل في لفظ الجملة وفي عملها جميعا ؛ بسبب تقدم « ما » النافية عليها ؛ فقد عرفت في كلام الشارح رحمه الله أن للأنباء ثلاثة أسباب : (الأول) توسط العامل بين المفعولين (الثاني) تأخر العامل عن المفعولين جميعا (الثالث) أن يتقدم عن العامل شيء مع أن العامل مقدم عن المفعولين جميعا .  
الشاهر في : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » حيث ورد فيه ماظاهرة إلقاء « إخال » عن العمل مع تقدمه عليهما ؛ وقد تمسك بهذا الظاهر الكوفيون ، ونحو عليه أنه يجوز لك أن تقول : ظننت زيد مسافرا ؛ قتلني العامل مع تقدمه عن المفعولين ، وقد أجاب البصريون عن هذا الاستدلال بعدة أجوبة :

الجواب الأول : أنا لانسلم أن « إخال » في هذا البيت ملغاة عن العمل ، بل هي عاملة ، ولكن هذه الجملة التي ظننتم أنها للمفعولان جميعا ليست إلا للمفعول الثاني ؛ ونحن نعلم أن للمفعول الثاني كما قد يكون مفردا قد يكون جملة ؛ من قبل أن أصله الخبر ، وللمفعول الأول على هذا ضمير شأن محذوف ؛ وقد بينا تقديره في إعراب البيت ، وهذا الجواب هو الذي اختاره ابن جني ؛ وذلك لأن ضمير الشأن قد عهد حذفه في باب النواسخ نحو قول الشاعر ، وينسب إلى الأخطل :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَلِيًّا

ألا ترى أن التقدير : إنه من يدخل الكنيسة ؛ ومثل هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ جَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ » فيمن روى برفع « للصورون » كما رأيت ، التقدير : إنه ( أي الحال والشأن ) من أشد الناس - إلخ ، ومثله قول الشاعر ، وهو من شواهد سيبويه :

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتٍ حَسَا نَ أَلَهُ وَأَعَصِيهِ فِي الْخَطُوبِ

الجواب الثاني : أنا لانسلم أيضا أن « إخال » ملغاة عن العمل في هذا البيت ، بل هي ملغاة عن العمل في لفظ الجملة ، والسبب في تعليقها عن العمل في لفظ الجملة أن لام الابتداء مقدرة ، وهذا الجواب هو الذي اختاره سيبويه رحمه الله .

وحاصل هذين الجوابين منع أن تكون إخال ملغاة ، وادعاء أنها عاملة ، والفرق بينهما من وجهين (أولهما) أن معموليها مذكوران على ما اختاره سيبويه ، ولذا كور هو الثاني على ما اختاره ابن جني (وثانيهما) أن محملها في محل الجملة على ما اختاره سيبويه ، وفي كل واحد من المعمولين استقلا على ما اختاره ابن جني .

والجواب الثالث : أنا نسلم أن « إخال » ملغاة عن العمل لفظا ومعلا ، كما ذكر الكوفيون ؛ لكن لانسلم أن إلقاءها في هذا البيت يدل على جواز إلقاءها إذا تقدمت على المفعولين جميعا في كل حالة من حالات التقدم ، كما يزعم الكوفيون ، بل نقول : إن محل جواز إلقاء العامل عن

وقوله :

٣٣٥ - كَذَلِكَ أَذَبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْطَةِ الْأَدَبُ

العمل وهو متقدم على العمولين؛ أن يكون هذا العامل قد وقع في حشو الكلام ، وههنا قد وقع العامل بعد « ما » النافية ؛ فكان في حشو الكلام ؛ أما على ما ذكرنا في وجوه الإعراب من أن « إخال » وقعت معترضة بين « ما » النافية ومدخولها الذي هو الظرف فالأمر أظهر من أن يدل عليه ، ومثله في ذلك قول عقيل بن علفة ، وهو من شعر الحماسة : (انظر شرح التبريزي ١-٣٧٧)

تَنَاهَوْا وَأَسْأَلُوا ابْنَ أَبِي لَيْبٍ  
أَعْتَبَهُ الشُّبَّارِمَةُ النَّجِيدُ  
وَلَسْتُمْ فَاعِلِينَ إِخَالُ حَتَّى يَنَالُ أَقَامِي الْحَطَبِ الْوُقُودُ

فإن « إخال » وقعت معترضة بين اسم الفاعل الذي هو قوله « فاعلين » وبين معموله وهو الجار والمجرور في قوله « حتى ينال - إلخ » ، وأما على أن « ما » نافية لإخال فنحن على أن مجرد تقديم شيء أتي على العامل يجوز لإثباته ؛ فسقط على كل وجه من هذه الوجوه استدلال الكوفيين بهذا البيت على ما ذهبوا إليه من جواز إلغاء العامل للتقدم مطلقا ؛ هذا ، وقد روى أبو العباس الأحوال بيت الشاهد هكذا :

أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ يَسْتَجِلَّ فِي أَبْدٍ  
وَمَا لَمْ طَوَالَ النَّهْرِ تَمْجِيلُ

وعلى هذا يخالو البيت من الشاهد ، ولك في هذا الذي ذكرناه للفتح والكفاية .

٣٣٥ - هذا البيت قد أورده أبو تمام في ديوان الحماسة مع بيت آخر سابق عليه ، ونسبهما إلى بعض الفزاريين ، ولم يعينه ، ورواية اليتيين في ديوان الحماسة هكذا : (انظر التبريزي ٣-١٤٧)

أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ  
وَلَا أَقْبَهُ وَالسَّوَاءَ اللَّقْبَا  
كَذَلِكَ أَذَبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشَّيْطَةِ الْأَدَبَا

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية لأنه نصب للقوليين لفظا لتقدم العامل عليهما ، ولكن في البيت الأول إشكالا نحويا سنحاول تقريره إليك في ما بعد

اللفظ : « أكنيه حين أناديه » من عادة العرب في خطابهم أنهم إذا أرادوا تنظيم المخاطب وتكريمه لم يذكره باسمه ، بل يخاطبونه بالكنية ؛ إلا أن تكون الكنية نفسها مشعرة بالتم ، يصف الشاعر نفسه بحسن العشرة « كذاك أدبت » الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل للذكور بعده ، والتقدير : تأديبا مثل ذلك التأديب أدبت ، وذلك التأديب هو ما عبر عنه في البيت السابق بأنه يكنى صاحبه ولا يلقبه ، فالكاف في الأصل صفة لموصوف ، وهي الآن مفعول مطلق ، وقوله « حتى صار من خلقي - إلخ » ملك الشيء - بكسر



للم أو قسحها ، بزنة كتاب أو سحاب - ما يقوم به ، والشيمة - بكسر الشين - الخلق ، والأدب : اسم جامع لما يحسن من الأخلاق وفعل للكلام مثل ترك السفه وبذل المجهود وحسن اللقاء  
 الإعراب : أما البيت السابق على بيت الشاهد فعلى رواية الرفع لا إشكال فيه ؛ لأن جملة  
 « والسوءة اللقب » فى محل نصب حال ، رابطها الواو ، وعلى رواية النصب يسأل عن إعراب  
 « والسوءة اللقب » والجواب عن ذلك أن قول : إن قوله « والسوءة » الواو فيه ونوالية ،  
 والسوءة : مفعول معه ، واللقب : مفعول به عامله قوله « ألقبه » وكأنه قال : ولا ألقبه اللقب  
 والسوءة ، وهذا تخريج ابن جنى للبيت ، وهو يدل على معنى مستقيم ؛ وكأنه قال : لا ألقبه من  
 الألقاب ما يصاحب السوءة ، أما اللقب الذى لا يقيح ذكره فإني ألقبه به ، وزعم ابن مالك أن الواو  
 فى قوله « والسوءة » واو المطف ، وقد قدم للمطوف على المطفوف عليه ، وأصل الكلام : ولا ألقبه  
 اللقب وأسوءه السوءة ؛ حذف العامل فى المطفوف وقدمه ، وفيه ارتكاب ضرورة لادامى لارتكابها .  
 وزعم العيني أن قوله « والسوءة » مرفوع على أنه مبتدأ خبره محذوف ، والجملة لا عمل لها من  
 الإعراب معترضة بين الفعل ومعموله الذى هو اللقب ، وأصل الكلام عنده ولا ألقبه اللقب والسوءة  
 ذلك ، وأحسن هذه الوجوه ما ذكرناه عن ابن جنى ، وتقديم للفعول معه على مصاحبه مما وقع فى  
 كلام الرب ، وإن كان جمهور النحاة على أنه لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ، ومنه قول الشاعر :

جَمَعَتْ وَفُضِّشًا غَيِّبَةً وَنَمِيمَةً      فَلَا تَخِصَالُ لَسْتُ عَنْهَا عِرْغُورِي

وأما بيت الشاهد فإعرابه « كذلك » الكاف اسم بمعنى مثل صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا  
 مطلقا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وهو مضاف واسم الإشارة مضاف إليه ، مبنى على السكون  
 فى محل جر ، والكاف حرف خطاب ، مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب « أدبت » فعل ماض  
 مبنى للجهول ، وتاء للتكلم نائب فاعل ، مبنى على الضم فى محل رفع « حتى » ابتدائية ، ويجوز أن  
 تكون غائية « صار » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، واسمه ضمير  
 مستتر فيه تقديره هو ، وكأنه قال : حتى صار هذا الأدب « من خلق » جار ومجرور متعلق بمحذوف  
 خبر صار ، وياء التكلم ضمير مبنى على السكون فى محل جر بإضافة خلق إليه « إني » حرف توكيد  
 ونصب ، وياء للتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « وجدت » فعل ماض ، وتاء للتكلم  
 فاعله ، مبنى على الضم فى محل رفع « ملاك » مبتدأ « الشيمة » مضاف إليه « الأدب » خبر للمبتدأ ،  
 وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب : إما على أنها مفعول ثان لوجد والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ،  
 وأصل الكلام : وجدته ( أى الحال والشأن ) ملاك الشيمة الأدب ؛ وإما على أن هذه الجملة فى محل  
 نصب سلت مسند مفعولى وجد . ولأم الابتداء التى تعلق الفعل عن العمل فى لفظ الجملة مقدرة ،  
 والأصل : وجدت ملاك الشيمة الأدب ، وجملة وجدت مع مفعوليه فى محل رفع خبر إن ، وجملة إن

فعل الأول التصدير : إخاله ، ورأيت : أى الشان ، وعلى الثانى الملاك ، وللدنيا ، فاقفل  
عامل على التصديرين .

نعم يجوز أن يكون مافى البيتين من باب الإلناء ؛ لتقدم « ما » فى الأول و « إني » فى  
الثانى على القفل ، لكن الأرجح خلافه ، كما عرفت ، فالحل على ما سبق أولى .

(وَالْتَزِمِ التَّحْلِيلَ) عن العمل فى اللفظ ، إذا وقع الفعل قبل شيء له الصدر ، كما إذا وقع  
(قَبْلَ نَفْيِ مَا) النافية ، نحو « لَقَدْ عَلِمْتُ مَا هُوَ إِلَّا يَنْطِقُونَ » (وَأَنْ ، وَلَا) النافيتين فى  
جواب قسم مفلوظ أو مقدر ، نحو علمت وألفه إن زيد قائم ، وعلمت إن زيد قائم ، وعلمت  
وألفه لا زيد فى الدار ولا عمرو ، وعلمت لا زيد فى الدار ولا عمرو (وَلَا أَيْتَدَاهُ) أو لام  
جواب (قَسَمَ كَذَا) نحو « وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ » وكقوله :

٣٣٣٩ — وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَيْمَنِي إِنْ لَمَّا كَا لَا تَطْلُسُ سِهَامَهَا

واسمها وخبرها لاجل لهما من الإعراب استثنائية للتعليل ؛ وهذا إذا رويت « إني » بكسر الهمزة ؛  
فإن رويتها بفتح المعزة كانت صار خالية من الضمير ، وكان قوله « من خلقى » جارا ومجرورا  
متعلقا بمحذوف خبر « صار » تقدم على اسمها ، وكانت « أن » مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر  
مرفوع اسم صار ، وجعل قوله « ملاك الشيعة الأدب » جملة فى محل نصب إنما هو على رواية  
الرفع كما هو واضح ؛ فإن رويت بنصبها كان « ملاك » مفعولا أول ، و « الأدب » مفعولا ثانيا  
الشاهد فيه : قوله « إني وجدت ملاك الشيعة الأدب » على رواية الرفع ، حيث ورد فيه  
ما ظاهره إلناء العامل للتقدم ، وهو مما استند إليه الكوفيون فى تجويز ذلك ، والجواب عن  
ذلك ، كما تقدم مفصلا فى الشاهد السابق ، من ثلاثة أوجه :

(الأول) أن نمنع أن هذا من باب الإلناء ، وندعى أنه من باب الإعمال ؛ لأن المفعول الأول  
ضمير شأن محذوف ، والجملة الرفعية الجزئية فى محل نصب مفعول ثان  
(الثانى) أن نمنع أن هذا من باب الإلناء ، وندعى أنه من باب التطبيق ، ولأن الابتداء مقدرة  
وأصل الكلام : وجدت ملاك الشيعة الأدب

(الثالث) أن نسلم أنه من باب الإلناء ، ونحصر للراد من قولنا « إنه لا يجوز إلناء العامل  
للتقدم » بأن عمل عدم جواز إلناء للتقدم إذا تصدر الكلام ولم يسبقه شيء أى شيء ، فأما إذا تقدمه  
شيء كما فى هذا البيت فإنه يجوز فيه الإلناء والإعمال ، ألت ترى أنه قد تقدم هنا « إن » على  
« وجدت » فهذا مسوخ إلئائها .

٣٣٣٩ هذا البيت على هذا الوجه من الرواية من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٥٦)  
وقد نسب لليد بن ربيعة العامرى ، ونسب الأعمى الشتمرى فى شرح شواهده لليد أيضا ، وقد

... ..

راجعت ديوان لبيد للطبوع في لندن عام ١٨٩٢ وراجعت شرح التصانيد العشر للتبريزي وشرح المعلقات للزوزني ولتنحاس وجهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي؛ فلم أجد هذا البيت على هذه الرواية؛ وإنما وجدت عجزه كما هنا، وصدده هكذا :

• صَادَقْنِ مِنْهُ غِرَّةً فَأَصْبَنَهَا •

وهذا بيت من معلقة لبيد التي مطلعها :

عَفَّتِ الدُّيَارُ مَحَلَّهَا فَكُفَّمَا بِمَنَى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرَجَانُهَا

وقبل هذا البيت قوله :

أَفْتَلَكِ أَمْ وَخَشِيَّةٌ مَسْبُوعَةٌ خَذَلَتْ وَهَادِيَةَ الصُّوَارِ قَوَامُهَا

خَسَنَاهُ ضَبِيعَتِ الْفَرِيرِ فَلَمْ يَرَمْ عُرْمَنَ الشَّقَائِقِ مَلُونَهَا وَبَقَامُهَا

لِمَعْرِ قَهْدٍ تَفَارَعَ شِفْوُهُ خُبْسُ كَوَاسِبِ مَا يُبْنَى مَلَامُهَا

صَادَقْنِ مِنْهُ غِرَّةً فَأَصْبَنَهَا إِنَّ لِلنَّيَا ... البيت ، وبعبارة :

بَاتَتْ وَأَسْبَلَتْ وَكَفَّ مِنْ دِعْمَةٍ يَرْوِي الْخَمَائِلَ دَائِمًا نَسْجَانُهَا

تَجْتَانُ أَصْلًا قَالِمًا مُتَبَدِّلًا بِمُحُوبٍ أَتَقَاهُ يَحْمِلُ هَيَامُهَا

وهذا السياق يؤكد لك أن رواية النجاة لبيت الشاهد على الوجه الذي في الشرح ونسبتهم إياه للبيد لا تصح ، وبخاصة إذا علمت أنه ليس للبيد قصيدة على هذا الروي إلا معلقته التي أنشدنا لك منها هذه الأبيات

اللفظ : « عفت الديار » درست وانمحت آثارها « محلها » مكان الحلال منها « ومقامها » مكان الإقامة ، وهي طول اللكت ، وما بدلان من الديار « بمنى » قال الأصمى : « منى : موضع قريب من طخفة ، وليس يريد منى مكة » اهـ ، وطلخفة بكسر الطاء وفتح وسكون الحاء المعجمة - موضع في طريق البصرة إلى مكة ، وكان فيه يوم لبنى يربوع على قابوس بن النضر بن ماء السماء « تأبد » توحش ، وتقول : أبليت الدار تأبد أبودا ، وتأبليت تأبدا ، إذا توحشت ، والأوابد : الوحوش « غولها » ففتح التين للجمجمة وسكون الواو - جبل « رجاسها » بكسر الراء المهملة - جبل أيضا ، ومهابلي حى ضرية قريبان من طخفة « أتللك » اسم الإشارة عائدا إلى الأتان المذكورة في بيت سابق « وحشية » يريد بها بقرة وحشية « مسبوعة » يعنى أكل السبع ولها « خذلت » تأخرت عن البقر ، والحنول - بزنة صبور - للتأخرة « هادية » هى للتقدمة ، ومضى السنن بالمهادى تقدمه « الصوار » بضم الصاد للهملة وتخفيف الواو مفتوحة - جماعة البقر والظباء ،

وجمع السوار صيران « قوامها » بكسر القاف - ملاكها ، يريد أن للتقدمة من البقر هي التي تهديهم إلى الماء وتعلم عليه « خساء » هي قصيرة الأثف ، وأصل الخنوس التأخر ، والبقر كها خفس ؛ فهذا وصف كاشف « الفرير » هو ولد البقرة بلغة أهل الحجاز « برم » مضارع رام بمعنى يرح مكانه وزايله ، وتقول : رام يريم ، فأما رام بمعنى طلب فمضارعه يروم « عرض الشقائق » الشقائق : جمع شقيقة ، وهي أرض غليظة بين رملتين ، وعرضها : ناحيتها « طوفها » هو ترددها وزهاها وعجبتها « وبنامها » بضم الباء للوحدة - صوتها « لمغر » للمغر - بزنة اسم للمعول - ولد البقرة وغيرها من الوحش ، إذا أرادت أمه فطامه أرضته ثم تركته ثم أرضعته ليعتاد الفطام « قهد » القهد - بفتح فسكون - الأبيض « تنازع شلوه » يريد تجاذبه ، والشلو - بكسر الشين وسكون اللام - الضو ، وجمعه أشلاء « غبس » بضم فسكون - جمع أغبس ، وهو الأخير ، وأراد الدناب « كواسب » جمع كاسب ، وهو الذي يكتب ما يأكله « مابن طامها » ين - بالبناء للجھول ، يريد أنه مابن أحد ين عليها بطعامها لأنها هي التي تحصله « صادفن » وجدن « غرة » بكسر الغين العجمة - أي غفلة « فأصنبا » الضمير يعود إلى الغفلة ، ويرى « فأصنبه » على أن الضمير يعود إلى الفرير « المنايا » جمع منية ، وللنية : للوت ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة ؛ لأنها مقدورة « لاطيش » لانتجى\* « سهامها » السهام : جمع سهم ، وليس للنية سهام في الحقيقة ، ولكن استعارها لها ، وفي هذه العبارة استعارة مكنية وأخرى تخيلية « أسبل » هطل « واكف » للطر اللقيم أياما لايقطع « دية » الداء من الطر ، وأصل يائه واو ؛ لأنه من دام يدوم « الحائل » جمع خيلة ، وهي الشجر اللثف « تسامها » بفتح التاء - هو كثرة الطر « تجتاف » تدخل خوفه « أصلا قالما » أراد أصل شجرة منقبضا « بصجوب » جمع عجب ، والعجب - بفتح العين للهمة وسكون الجيم - في أصل وضعه : أصل الدناب ، وإما يريد هنا أطراف الرمال « أفتاء » جمع نقا ، وهو الكتيب من الرمل « يميل » يتدأى وينهار « هيامها » الهيام - بفتح الهاء - الرمل الذي لا يجامسك ، والضمير راجع إلى الأفتاء

بإعراب : « لقد » اللام حرف دال على التوكيد ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل « لتأتين » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، تأتين : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، ونون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « منيق » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء للتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وياء التكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، وجملة « لتأتين منيق » لاجل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : ولقد علمت والله لتأتين منيق ، وجملة القسم وجوابه في محل نصب بعلم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف

... ..

نفى مبنى على الكون لاجل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « سهامها » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير المائد إلى النابا مضاف إليه ، وجملة الفعل وقاعله في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها لاجل لها من الإعراب استثنائية قصد بها التعليل

الشاعر في : قوله « علمت لتأتين منيقي » حيث علق « علم » عن العمل في لفظ الجملة بعدها ، بسبب وجود لام جواب القسم ، ومثله قول الشاعر ، وأنشده ابن هشام :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيْقِي لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلَا عِلْمٌ

ومثل هذين البيتين قول الله تعالى : ( وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ) واعتبار « علم » في الآية الكريمة وفي البيتين معلقة عن العمل مع بقائها على معناها الأول هو ما ذهب إليه ابن الناطم تبعاً لأبيه وابن هشام الأنصاري في أكثر كتبه ، وتبعهم على ذلك الشارح رحمه الله

وذهب المحقق الرضى تبعاً لسيبويه إلى أن علم في الآية وبيت الشاهد قد خرجت عن معناها الأصلي ، ونزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لاجل لها من الإعراب جواب القسم الذي هو علمت ، وحينئذ تخرج عما نحن بسدده ، فلا تقتضى معمولاً ولا تنصف بإلقاء ولا تطبيق ولا إجمال

قال سيبويه رحمه الله (١) : « هذا باب الأفعال في القسم ... وقال ليبد : \* ولقد علمت لتأتين .. \* البيت ، كأنه قال : والله لتأتين منيقي ، كما قال : قد علمت لعبد الله خير منك » اهـ

وقال المحقق الرضى (٢) : « وأما قوله ولقد علمت لتأتين ... البيت ؛ فاعلم أجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكيد للكلام ؛ لأن فيه اللام المفيدة لتأكيد مع قد المؤكدة ، وفي علمت معنى التحقيق ؛ فصار كقوله :

[ إِنِّي لَأَمْنُطُكَ الشُّدُوْدَ ] وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الشُّدُوْدِ لَأَمْلِلُ

وقد مجرى نحو علم الله مجرى القسم ؛ فيجاب بجوابه ؛ فيجىء بعده إن للكسوة ، نحو علم الله إنك قائم ، أى والله » اهـ

وقد شرح الأعلام رحمه الله البيت بغير الوجه الذي أتى به سيبويه من أجله ، بل على الوجه الذي اختاره الناطم وابنه وابن هشام ، قال (٣) : « الشاهد فيه تطبيق لتأتين لعلمت على نية القسم ، والمعنى علمت والله لتأتين منيقي » اهـ

(١) أنظر كتاب سيبويه ( ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٦ ) (٢) أنظر شرح الكافية ( ج ٢ ص ٢٦١ )

(وَالْأَسْتِفْهَامُ ذَا) الْحُكْمُ (لَهُ) الْمُحْتَمَّ (سِوَاهُ) كَانَ بِالْخَرْفِ ، نَحْوُ «وَأِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ»  
أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعِدُونَ»<sup>(١)</sup> أَمْ بِالْأَسْمِ ، سِوَاهُ كَانَ الْأَسْمُ مُبْتَدَأُ نَحْوُ «لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ الْجَرْيَيْنِ  
أَحْسَنُ»<sup>(٢)</sup> وَ«لَتَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا»<sup>(٣)</sup> أَمْ خَبَرٌ نَحْوُ عَلِمْتُ مَتَى السَّرُّ ، أَمْ مِضَاقًا إِلَيْهِ

(١) «إِنْ» حرف نفى ، مبنى على السكون لأجل له من الإعراب «أدري» فعل مضارع ،  
مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «أقرب»  
الهمزة للاستفهام ، قريب : خبر مقدم ، مرفوع بالضمة الظاهرة «أَمْ» حرف عطف «بعيد»  
معطوف على قريب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «مَا» اسم  
موصول : مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون في محل رفع «توعدون» فعل مضارع مبنى للجھول ،  
مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل  
ونائب الفاعل لأجل لها من الإعراب صلة للوصول ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بأدري ،  
والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علقت همزة الاستفهام «أدري» عن العمل في لفظ الجملة  
بعدها ، وهي عاملة في محل الجملة

(٢) «لتعلم» اللام لام كي ، نعلم : فعل مضارع منصوب بأن المضمة جوازا بعد لام كي ،  
وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وأن المضمة جوازا وما بعدها في تأويل  
مصدر مجرور بلام التعليل «أَيُّ» اسم استفهام مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة «الجرين»  
مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى «أَحْسَنُ» خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع  
من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بنعلم ، والاستشهاد بالآية الكريمة من  
حيث علقت «أَيُّ» وهو اسم استفهام «نعلم» عن العمل في لفظ الجملة ، والفعل عامل في  
عملها على ما علمت في الإعراب

(٣) «لتعلمن» اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، تعلمن : فعل مضارع مرفوع بالنون  
المحذوفة لتأويل الأمثال ، وواو الجماعة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، مبنى على  
السكون في محل رفع ، والأصل لَتَعْلَمُنَّ ؟ فاجتمع ثلاثة نونات : نون الرفع ونون التوكيد الثقيلة  
فحذفت نون الرفع للتخلص من اجتماع الأمثال للستكره ، فالتقى بعد حذف نون الرفع  
ساكنان وواو الجماعة ونون التوكيد ، فحذفت وواو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين «أَيُّنَا»  
أَيُّ : اسم استفهام مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونا : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل  
جر «أشد» خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة «عذابا» تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ،  
وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بنعلم ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لأجل لها من الإعراب  
جواب القسم الذي وقعت اللام في جوابه ، وتقدير الكلام : والله تعلمن شدة عذاب أحدنا ،  
والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علقت اسم الاستفهام الواقع مبتدأ «تعلم» عن العمل في  
لفظ الجملة بعده .

للبتداء نحو عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ ، أم فضلة ، نحو « وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ »<sup>(١)</sup> فأى : نصب على المصدر بما بعده : أى : ينقلبون منقلباً أى : أخلاقاً ، وليس منصوباً بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصدر ؛ فلا يصل فيه ما قبله

( تنبيهات ) الأول : إذا كان الواضع بين الملق والمعلق غير مضاف - نحو علّت زَيْدًا مَنْ هُوَ - جاز نصبه ، وهو الأجود ؛ لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به ، وجاز أيضاً رضه ؛ لأنه للمستفهم عنه فى المعنى ، وهذا شبيه بقولهم : إِنْ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ ، فأحد هذا لا يستعمل إلا بعد نفي ، وهنا قد وقع قبل النفي ؛ لأنه والضمير فى « لا يقول » شئ واحد فى المعنى .

الثانى : من الملاحظات أيضاً لَمَلَّ ، نحو « وَإِنْ أَدْرَى كَلِمَةً فِتْنَةً لَكُمْ »<sup>(٢)</sup> ذكر ذلك أبو على فى التذكرة ، و« لو » الشرطية ؛ كقوله :

(١) « سيعلم » السين حرف دال على التنفيس ، يعلم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الذين » اسم موصول : فاعل يعلم ، مبنى على الياء فى محل رفع « ظلموا » فعل ماضى وفاعله ، والجملة لأجل لها من الإعراب صلة الموصول « أى » مفعول مطلق عامله قوله ينقلبون الآتى « منقلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « ينقلبون » فعل مضارع ، مرفوع بشبوت النون ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب يعلم ، والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علقت « أى » الفعل الذى قبلها ، وهو « سيعلم » عن العمل ، مع كون « أى » فضلة ؛ لأنه مفعول مطلق ، ولا يجوز لك أن تجعل « أى » مفعولاً أولاً ليعلم ؛ لأنك تعلم أن اسم الاستفهام له الصدارة فى الجملة التى يكون فيها ، ومعنى هذا أنه يجب تقدمه فى أول الجملة ، سواء أكان عمدة ؛ كالبتداء فى نحو : من زيد ، أو الخبر فى نحو : كيف زيد ، أم كان فضلة ؛ كالفعول به فى نحو : أى غلام ضربت ، وللفعول فيه فى نحو : أى يوم قسمت ، وللفعول المطلق كالآية الكريمة .

(٢) « إِنْ » حرف نفي ، مبنى على السكون لأجله من الإعراب « أدرى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « لعله » لعل : حرف ترجع ونصب ، وضمير الغائب اسمه « فتنة » خبر لعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة « لكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفتنة ، والاستشهاد بالآية الكريمة من حيث علقت « لعل » الفعل الذى قبلها وهو « أدرى » عن العمل ، والجملة من لعل واسمها وخبرها فى محل نصب بأدري .

٣٣٧- وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفُرْ

٣٣٧- هذا البيت لحاتم الطائي من قصيدة رواها له ابن الكلبي ، وهي مذكورة في ديوانه (ص ٣٩ طبع أوربة) ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَمَاوِيَّ ؛ قَدْ طَالَ التَّجَنُّبُ وَالْمُجَرُّ  
أَمَاوِيَّ ؛ إِنِّ لِلَّيْلِ غَاوٍ وَزَائِحُ  
أَمَاوِيَّ ، إِنِّي لَا أَقُولُ لِسَائِلِ  
وقبل البيت للشهيد به قوله :

أَمَاوِيَّ ؛ إِنِّي رُبُّ وَاحِدٍ أُمِّي  
وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا  
وَأَنِّي لَا آتُو بِمَالٍ صَنِيمَةً فَأَوَّلُهُ زَادُ وَآخِرُهُ ذُخْرُ

اللفظ : «ماوى» هو اسم امرأته ، وكانت تلومه على إسرافه وتبذيره «التجنب» مصدر تجنبه ، بزنة تخلص ، إذا أعطاه جنبه ، هذا أصله ، ثم أريد منه للهجرة «المجر» مصدر هجره بهجرة - من باب نصر- إذا ترك وصله ، وهو على هذا معنى التجنب ، وقد يكون أراد بالمجر المذيان ، وتقول : هجر للريض فهو هاجر - من باب دخل - إذا هذى ، وضبط المجد المجر بهذا المعنى بضم المهاء وضبطه الرازى بالفتح «العنر» بضم فسكون - الاسم من قولك : اعتنر فلان من ذنبه ، وقد أثبت فله فقال «عنرتنى» لأنه أراد المعنرة «طلابكم» بكسر الطاء المهملة واللام مفتوحة مخففة - مصدر طلبه يطلبه «غاد» اسم فاعل من غدا ، وأصل معناه سار وقت الضداة «رائح» اسم فاعل من راح ، وأصل معناه سار في وقت العشي ، وأراد ههنا من قوله «غاد ورائح» أنه يحجى ويذهب ، يريد أن شأن المال أنه لا يبق في يد كاسبه ؛ فأفضل ما يصنعه أن يكتب به ثناء الناس وحسن حديثهم ، وذلك بإتقانه «الأحاديث» يقال : هو جمع حديث على غير القياس ، هكذا قيل ؛ والأحسن أنه جمع أحداثته في نحو قول الشاعر :

مِنْ الْخَفَرَاتِ الْبَيْضِ وَدَّ جَلِيسَهَا إِذَا مَا أَنْقَضَتْ أُحْدُوْتَهُ لَوْ تَعِيدُهَا

وقوله «أماوى» إلى لا أقول لسائل - الخ - يريد أنه لا يستغنى لمن يسأله بأن ماله قد ضاع أو أصابته جائحة أو حل به الهل ، بل هو ينحز للإبل لمن يجيبته ، ويشير إلى هذا المعنى قول الشاعر :

وَإِنْ تَمْتَلِزْ بِالْمَعْلَى مِنْ ذِي مُرُوعِيَا إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نَصْلِي

«الأقوام» جمع قوم ، والتقوم : اسم جمع لجماعة الرجال ، ولا واحد له من لفظه ، وإنما



وإنّ البنى فى خبرها اللام ، نحو علتُ إنّ زيداً قائمٌ ، ذكر ذلك جماعة من اللغاة .  
والظاهر أنّ للملق إنّما هو اللام لا إنّ ، إلا أنّ ابن الخباز حكى فى بعض كتبه أنه يجوز  
علت إنّ زيداً قائمٌ ، بالكسر مع عدم اللام ، وأنّ ذلك مذهب سيبويه ، فعلى هذا  
الملق إنّ .

الثالث : قد عرفت أنّ الإلقاء سيئله عند وجود سببه الجواز ، والتطبيق سيئله الوجوب ،  
وأنّ الملقى لاعمل له ألبته ، وللملق عامل فى المحل ، حتى يجوز المطف بالنصب على المحل ، كقوله :

واحد رجل « ثراء لال » كثرته « وفر » بفتح فسكون ، هو الثنى والمال الكثير « لآلو »  
لا أقصر ، تقول : لم آل جهداً فى العمل الفلاقى ، بمعنى أنك لم تقصر فيه « صنعة » الصنعة  
- بفتح الصاد - المعروف ، والمراد لا أقصر فى اصطناع المعروف ببذل المال .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « علم » فعل ماض ، مبنى على الفتح لاعمل له من الإعراب  
« الأقوام » فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة « لو » حرف شرط غير جازم يدل على امتناع جوابه  
لامتناع شرطه ، مبنى على السكون لاعمل له من الإعراب « أن » حرف توكيد ونصب « حاتم »  
اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أراد » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى حاتم « ثراء »  
مفعول به لأراد « المال » مضاف إليه ، وجملة أراد وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر أن ، وأن  
وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت إرادة حاتم  
لثراء المال ، وهذا الفعل المحذوف شرط لو ، وهذا التقدير بناء على أرجح المذهبين ، والمذهب  
الآخر يجعل المصدر المنسبك من أن الواقعة بعد لو وما دخلت أن عليه مرفوعاً على أنه مبتدأ  
خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : لو إرادة حاتم ثراء المال موجودة « كان » فعل ماض  
ناقص ، مبنى على الفتح لاعمل له من الإعراب « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان تقدم  
على اسمه « وفر » اسم كان تأخر عن خبره ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره هى  
جواب لو ، ولا عمل لها من الإعراب ، والجملة من لو وشرطها وجوابها فى محل نصب بعلم .

الشاعرني : قوله « علم الأقوام لو أن حاتم » إلخ حيث علق لوعلم عن العمل فى أجزاء الجملة ،  
وهو عامل فى عملها على ما علمت فى البحث الذى فصلنا فيه القول ( فى ص ٧٥ وما بعدها من هذا  
الجزء ) والذى ذكر « لو » فى العلاقات للأفعال عن العمل فى لفظ أجزاء الجملة هو ابن مالك ، وقد  
قال أبوحيان فى توجيهه : وجهه أن لام القسم تعلق الفعل عن العمل ، ولو تقع كثيراً بعد القسم .

٣٣٨- وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةٍ مَا لَبَكَا وَلَا مُوجِبَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ

٣٣٨- هذا البيت رابع بيت في قصيدة طويلة للكبير بن عبد الرحمن صاحب عزة ، وأول هذه القصيدة قوله :

خَلِيلِي ، هَذَا رَنْجُ عَزَّةٍ فَأَعْلَا  
وَمَسَا تَرَابًا كَانَ قَدْ مَسَّ جِلْدَهَا  
وَلَا تَبَاسًا أَنْ يَمْحُوَ اللَّهُ عَنْكُمَا  
وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةٍ مَا لَبَكَا  
وَقَدْ حَلَفْتُ جَهْدًا بِمَا تَحَرَّتْ لَهُ  
أَنَادِيكَ مَا حَجَّ الْحَصِيحُ وَكَبُرَتْ  
وَمَا كَبُرَتْ مِنْ فَوْقِ رَكْبَةٍ رُفْعَةً  
وَكَاثَتْ لِقَطْعِ الْحَبْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا  
فَقُلْتُ لَهَا : يَا عَزَّةُ ، كُلُّ مُصِيبٍ  
إِذَا وَطِفَتْ يَوْمًا لَهَا النَّفْسُ ذَلَّتْ

اللفظ : « رنج عزة » يقال : الربع الدار مطلقا ، ويقال : هو دار القوم التي ينزلونها وقت الربيع « اعقلا قلوبكم » القالوس - بفتح القاف وضم اللام مخففة - الناقصة الشابة ، ويقال : القالوس أول ما يركب من إناث الإبل إلى أن تنفث ، ثم تسمى بعد ذلك ناقه ، واعقلا قلوبكم : معناه شداهما واربطاهما ، ويروى هذا البيت هكذا :

خَلِيلِي هَذَا رَنْجُ عَزَّةٍ فَأَعْلَا قُلُوبُكُمْ ثُمَّ أَنْظَرَا حَيْثُ حَلَّتْ

والرسم : أثر لاشخص له ، ويقال : الرسم مالمس بالأرض من آثار السيار كبير الآرام ورماد النيران ، وقوله « ومسا ترابا - إلخ » يقول : إن البيت الذي كانت تحله عزة وتجلس في أتحانه فيمس جلدها أرضه خليف منكما بأن تمشاء وتنزلا به ، وقوله « ولا تباسا - إلخ » يريد أن صلاتها في مكان خليفة بأن تطهره وتعلي قدره على كل الأمكنة ؛ فالو صليتها بعدها في هذا المكان لكانت صلاتكم خليفة بالقبول وخليفة بأن تكفر ذنوبكم وتحمو آثامكم « تولت » أعرضت وأدبرت « حلفت جهدا » أخذ هذا من قوله تعالى : ( وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ) : أى بالقوا في العيمين واجتهدوا فيه . و « جهدا » إما حال على التأويل بجاهدة ، وإمامفعل مطلق ، وللأزمان : موضع بين عرفة ومزدلفة ، وقال ياقوت : « هو موضع بمكة بين للشعر الحرام وعرفة ، وهو شعب بين جبلين يفضي آخره إلى بطن عرفة ، وبه للسجد الذي يجمع فيه الإمام بين صلاتي الظهر

والعصر، وليس عرفات من الحرم، وإنما حُدَّ الحرم من اللّازمين، فإذا أُجْزِئَهما إلى العليين للضرويين لما وراء العليين من الحل « اه » وقوله « أناديك » أى أكون معك في ناد واحد، والنادى : المجلس، والمراد أنها حلفت لا توصله ولا تكون معه في مكان « حاجج الحجيج » ماهى للصدرية الظرفية، والحجيج : جمع الحاج « فيفا غزال » أراد فيفاء غزال؛ فقصر الممدود للضرورة، وفيفاء غزال : موضع بمكة « أهلت » رفعت صوتها عند رؤية الهلال، أو رفعته بالتلبية، ومثله : استهلت، ويقال : أهل الحرم، إذا لبى ورفع بالتلبية صوته « ركة » بفتح الراء الهمزة وسكون الكاف - واد بين مكة والطائف، ويقال : هوجبل بالحجاز، وقوله « وكانت لقطع الحبل - إلخ » يقول : إنها قطعت حبال المودة التي بيننا وثبتت على هذا المجران ثبوت من نذر الله نذرًا فهو دأب على الوفاء به، و « أوفت » وفّت، و « حلت » بمعنى خرجت من عهدة ما نذرته لأنها أدّت ما رُجِبَ عليها « مصيبة » المصيبة : البلية والشدة، وكل مكروه يحل بالإنسان فهو مصيبة، واشتهر جمعها على مصائب، والقياس يقتضى أن تجمع على مصابو « وطنت لها النفس » تقول : وطن الإنسان نفسه على الأمر، إذا حملها عليه فتحملته وذلت له، وأخذ هذا من قول ضاني البرجمي :

وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يُوطِنُ نَفْسَهُ عَلَى نَائِيَاتِ الدَّهْرِ حِينَ تَنْوُبُ

( انظر ص ٥٠١ من الجزء الأول من هذا الكتاب )، وقوله « ذلت » معناه انقادت ورضيت وخضعت .

الإعراب : « ما » حرف نفي، مبنى على السكون لا محلّ له من الإعراب « كنت » كان فعل ماض ناقص، وتاء التكلم اسمها مبنى على الضم في محلّ رفع « أدري » فعل مضارع مرفوع بضمة مقترنة على الياء، وقاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنا، والجملة في محلّ نصب خبر كان « قبل » ظرف متعلق بأدري، وهو مضاف و « عزّة » مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلبية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون في محلّ رفع « البكا » خبر للمبتدأ، مرفوع بضمة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر، وجملة للمبتدأ والخبر في محلّ نصب بأدري « ولا » الواو عاطفة، لا : زائدة لتأكيد النفي « موجعات » معطوف على محلّ جملة « ما البكا » منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف، و « القلب » مضاف إليه « حتى » حرف غاية وجر « تولت » فعل ماض، والتاء للتأنيث، وقاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى عزّة، وأن للصدرية للقدرة بعد حتى مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بحتى، والجارّ والمجرور متعلق بأدري

يروى بنصب «مُوجِبَاتٍ» بالكسرة عطفا على محل قوله «ما البكا» .

ووجه تسميته تليقا أن العامل مُلْقَى في اللفظ عامل في الحل ؛ فهو عامل لاعامل ، فسمى مطلقا أخذًا من المرأة المُلَقَّة التي لا مَرْوَجَة ولا مُطْلَقَة ؛ ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أهل هذه الصناعة في هذا القلب لهذا اللفي .

الرابع : قد ألحق بأفعال القلوب في التطبيق أفعال غيرها <sup>(١)</sup> نحو «فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا» <sup>(٢)</sup> «فَسْتَبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيْكُمُ اللَّفْتُونَ» <sup>(٣)</sup> «أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ» <sup>(٤)</sup>

الشاعر في: قوله «ولا موجبات القلب» حيث عطفه بالنصب على محل جملة «ما البكا» فهذا يدل على أن العامل للطق عن العمل في لفظ أجزاء الجملة عامل في محلها النصب ، ولولا ذلك لما جاز نصب للعطوف على هذه الجملة

(١) قد تقدم لنا بحث هذا للوضع بحثا وافيا لا يحتاج معه إلى زيادة ؛ فارجع إلى ذلك في (ص ٧٥ و ٧٨) من هذا الجزء

(٢) «فلينظر» اللام لام الأمر ، ينظر : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وقاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو «أيها» أي : اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه «أزكى» خبر للبتدأ ، مرفوع بضمة مقترنة على الألف «طعاما» تمييز ، وجملة للبتدأ وخبره في محل نصب مفعول به لينظر

(٣) «تبصر» فعل مضارع ، قاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ويبصرون» الواو عاطفة ، يبصرون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة قاعله «بأيكم» الباء حرف جر زائد ، أي : اسم استفهام مبتدأ مرفوع بضمة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «للفتون» خبر للبتدأ ، وجملة للبتدأ وخبره في محل نصب مفعول لأحد الضليين السابقين ، ومفعول الآخر محذوف بمائل يدل عليه هذا للذكور . وهذا الإعراب مبنى على أن «للفتون» اسم مفعول ، وهو ما ذهب إليه سيبويه ، ومن العلماء من ذهب إلى أن اللفتون مصدر جاء على صيغة اسم للفعول كالمتصور والصور والجاد والمقول ، وعليه تكون الباء حرف جر أصلي ، وأي : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وللفتون : مبتدأ مؤخر ، والتقدير فستبصر ويبصرون الفتنة واقعة بأيكم

(٤) الهمزة للاستفهام ، والواو عاطفة على محذوف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، يتفكروا : فعل مضارع مجزوم . بخلاف النون ، وواو الجماعة قاعله «ما» حرف نفي مبنى على السكون لاجل له

« يَسْأَلُونَ أَمَانًا يَوْمَ الدِّينِ »<sup>(١)</sup> « وَتَسْتَبْشِرُونَكَ أَحَقُّ هُوَ »<sup>(٢)</sup> ؛ ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم : أَمَا تَرَى أَيَّ بَرَقٍ هَهُنَا<sup>(٣)</sup>

(لَيْلِمَ عِرْفَانَ وَظَنَّ هُمَةً تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً)

نحو « وَاللَّهِ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُلُونِ أَهْمَانِكُمْ لَا تَقْلُقُونَ شَيْئًا » أى : لاتعرفون ، وقول :

من الإعراب « بصاحبهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والضمير مضاف إليه « من » حرف جر زائد « جنة » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول به ليتفكروا ، أو الجملة في محل جر بحرف جر محذوف تقديره أولم يتفكروا في ذلك . هذا هو الظاهر في هذه الآية ، وعليه يكون التعليق في هذه الأمثال غير خاص بالاستفهام ؛ لأن التعليق ههنا بحرف النفي . ومن العلماء من ذهب إلى أن التعليق في غير أمثال القلوب خاص بالاستفهام ، وعليه يكون « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وقوله « من جنة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال . والتقدير أولم يتفكروا أى شئ كأن بصاحبهم حال كونه من جنون

(١) « يَسْأَلُونَ » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « أَيْان » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على الفتح في محل رفع « يوم » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الدين » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بيسألون ، والتقدير : يسألون عن وقت يوم الدين ، أو الجملة في محل نصب بيسألون ؛ لأنه تضمن معنى فعل يستعنى بنفسه

(٢) « تَسْتَبْشِرُونَكَ » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع ، والكاف ضمير مخاطب مفعول به أول مبنى على الفتح في محل نصب « أَحَقُّ » الهزمة للاستفهام ، حق : خبر مقدم ، مرفوع بالضمة الظاهرة « هو » ضمير منفصل مبتدأ مؤخر ، مبنى على الفتح في محل رفع ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ ليستنبى ، أو في محل جر ، كما سبق

(٣) « تَرَى » ههنا بصرية لا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، وليست من أفعال القلوب . وهو فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أَى » اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « بَرَقٍ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « هَهُنَا » ها : حرف تنبيه ، هنا : اسم مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ مبنى على السكون في محل نصب بذلك المتعلق ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول به لترى

سُرِقَ مَالِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا : أى اتهمت ، واسم المفعول منه مَظْنُونٌ وَظَنِينَ ، قال الله تعالى :  
« وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ » : أى بتهم .

وقد نَبَّهْتُ عَلَى استعمال بقية أفعال القلوب في غير ما يتعدى فيه إلى مفعولين كما رأيت ؛  
وإنما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل ؛ إذ غيرها لا ينصب المفعولين إلا إذا كان  
بمعنهما ، وأيضاً فغيرها عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالباً ، بخلافهما .

( وَرَأَى ) التى مصدرها ( الرُّؤْيَا ) وهى الحسية ( أُنْهَرَ ) أى : انصب ( مَا لَمَلَمًا \*  
طَالِبٌ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ أَنْتَسَى ) أى : انتصب ، « ما » موصول صلته « انتسى » فى موضع  
نصب مفعول لأنهر ، و « طَالِبٌ » حال من علم ، و « لَرَأَى » متعلق بانه ، و « لعلما »  
متعلق بانه ، وكذلك « من قبل » . والتقدير : انصب لَرَأَى التى مصدرها الرؤيا التى  
انتصب لعل متعدياً إلى مفعولين من الأحكام ، وذلك لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحس  
الباطن ، قال الشاعر :

٣٣٩ — أَبُو حَرِشٍ يُورَقُنِي وَطَلَقَ وَعَمَارُ وَآوَنَةُ أَنَالَا

٣٣٩ — هذه الأبيات من قصيدة لعمر بن أحرار الباهلي ، من قصيدة يندب فيها قومه ،  
وبيكهم ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ نُلْعَا وَتَحْتَلَا بِمَا يَوْمًا أُخْتِيَالَا  
كَأَنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَعِيثِ يَرْجَى طَالِبًا يَهْمَا ثَقَالَا  
وَمَى خَرَزَاهُمَا قَالَمَاهُ يَجْزَى خِلَالَهُمَا وَيَنْسَلُ أَنْسِلَالَا  
عَلَى حَيْنٍ فِي عَاتَيْنِ شَقَى قَدْ عَنَى طِلَابُهُمَا وَطَالَا  
فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْنِيكَ سَهْوَا فَتُصْبِحُ لَأَتْرَى فِيهِمْ خِيَالَا

والبيت الأول من الأبيات التى أنشدها الشارح من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٤٣ ) فى باب  
الترخيم فى غير النداء اضطروا .

اللفظ : « نلعا » هو مضارع ألح - بتشديد الحاء للهمة - مسندا إلى ضمير العنين . وتقول :  
ألح السحاب ، إذا دام مطره ، وقال الأصمى : قول ألح السحاب بالمكان ؛ إذا أقام به ، مثل  
ألت - بتشديد التاء الثلاثة - وقوله « سعينا مستعيث » سعينا - بضم السين وفتح العين الهملتين

أَرَاهُمْ رُفْقِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخِرَ الْأَ  
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْزِي لَوْرِدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يَذْرِكْ بِلَا

ضم من « أرام » مفعول أول ، و « رفقي » مفعول ثان .

وبعدها ياء مثناة ما كنة - مثني سعين ، وهو تصغير سعن - بضم فسكون - وهو القرية تقطع من نصفها وينفذ فيها ، وربما استقى بها كاللؤلؤ ، والمستغث : طالب النيث ، وهو المطر « يرجى » بتشديد الجيم - يطلب « وهى » ضعف وانشق « على حين » جارٌ ومجرور متعلق بـلحا ؛ يقول : أبت عينك إلا أن يدوم بكأؤهما على حين « سهوا » بفتح السين وسكون الهاء - أى لينا وسكونا « أبو حنش » بفتح الحاء المهملة والنون - كنية رجل ، وأصل الحنش الحية أو كل ما يصاد من الطير والبهائم « يورقي » مضارع أرقه - بتشديد الراء المهملة - ومعناه أسهره وأورثه الأرق ، وتقول : أرق يأرق - من باب علم - إذا سهر ، « وطلق » بفتح الطاء المهملة وسكون اللام - اسم رجل « أنالا » بضم الهجمة بعدها ثامنثة - مزخم أثلة ، وهو اسم رجل ، قال سيبويه ( ج ١ ص ٣٤٣ ) : « هذا باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطرابا . قال الراجز :

• وَقَدْ وَسَطَ مَالِكًا وَحَنَظَلَا •

وقال ابن أحرر :

أَبُو حَنْشٍ يُوَزِّقُنَا وَطَلَّقَ وَعَمَارُ وَآوَنَةُ أَنَالَا

وقال جرير :

أَلَا أَهَنْتُ حِبَالَكُمْ رِمَامَا وَأَهَنْتُ مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَامَا

يَشُقُّ بِهَا الصَّائِلَ مُوْجِدَاتٍ وَكُلُّ عَرَّةٍ تَدْسِي بَيْنِي أَلْعَامَا

وقال زهير :

خُذُوا حَظَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَأَذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْقَيْبِ تَذَكَّرُ

وقال الآخر [وهو ابن حنبل] :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَى لِوُدَيْتِهِ أَوْ أَمْتَدَّخَهُ قَبْلَ النَّاسِ قَدْ خَلَّوَا

وأما قول الأسود بن يصر :

أَوْدَى ابْنُ جُلْهُمَ عَبَادَ بَصِيرَتِهِ إِنْ ابْنُ جُلْهُمَ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي

فإنما أراد أمه جلهم ، والعرب يسمون للراة جلهم ، والرجل جلهمه ؛ وأما قوله وهو رجل من بنى يشكر :

لَمَّا أَشَاكَرُ مِنْ لَحْمٍ تَمَرُهُ مِنْ التَّعَالَى وَوَحْزُهُ مِنْ أَرَايِهَا

فزعم أن الشاعر لما اضطر إلى الباء أبدلها مكان الباء ؛ كما أبدلها مكان الهمزة . وقال أيضا :

وَمَهْلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادَى جَمِّهِ هَنَاقُ

وإنما أراد الضفادع ، فلما اضطر إلى أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفا لا يدخله الوقف في هذا اللوح ، فأبدل مكانه حرفا يوقف في الرفع والجر . وليس هذا لأنه حذف شيئا فجعل الباء عوضا منه . لو كان ذلك لموضت حارثا الباء حيث حذفت التاء ، وجعلت البقية بمنزلة اسم يتصرف في الكلام على ثلاثة أحرف ، وذلك حين قلت : يا حارث ، ولو قلت هذا قلت : يا حروى ، إذا أردت أن تجعل مابقى من مردوان بمنزلة مابقى من حارث حين قلت : يا حارث . اهـ

وقول الشاعر في أبيات الشاهد الذى نحن بصدده: «آونة» هو جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة ، ومكان وأمكنة « رقتى » هو جمع رفيق ، وراء الرفقة مكسورة أو مضمومة « تجافى الليل » انطوى وارفع « انخزل » اقطع « لورد » الورد – بكسر الواو وسكون الراء للهجمة – مقابل الصدر ، والورد : إتيان الماء ، والصدر : الرجوع عنه « بلالا » بكسر الباء الموحدة – هو مايل – الحلق ، وأراد به الماء

الغراب : «أبوحنش» مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف ، وحنش: مضاف إليه «يؤرقنى» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به ، وجملة الفعل وفاعلها ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « وطلق » الواو عاطفة ، طلق: معطوف على أبوحنش « وحمار » معطوف على أبوحنش أيضا « وآونة » الواو عاطفة ، آونة : ظرف زمان متعلق بيؤرق « أتالا » معطوف على أبوحنش ، مرفوع بضمه مقترنة على الحرف المحذوف للترخيم ، وقد عرفت في لمة الشاهد أن ترخيم هذا الاسم في هذا اللوح ضرورة اضطر إليها الشاعر ، وليست مما يجوز أن يرتكبه للتكلم « أراهم » فعل مضارع مرفوع بضمه مقترنة على الألف منع من ظهورها التنكير ، وفاعلها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، و « هم » مفعول أول « رقتى » مفعول ثان . وياء التكلم مضاف إليه « حق » ابتدائية « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « تجافى الليل » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر باضافة إذا إليها « وانخزل » الواو عاطفة ، انخزل : فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى الليل ، والجملة من الفعل وفاعلها في محل جر معطوفة على الجملة السابقة « اغزالا » مفعول مطلق عامله انخزل السابق « إذا »



وإنما قيد بقوله « طالب مفعولين من قبل » لئلا يستدل أنه أحال على علم الرفاقية .  
فإن قلت : ليس في قوله « الرؤيا » نص على المراد ؛ إذ الرؤيا تستعمل مصدرًا لرأى  
مطلقًا حلية كانت أو بقطيعة .

قلت : القالب والشهور كونها مصدرًا للحلية .

( وَلَا تُجْزِ هُنَا ) في هذا الباب ( بِإِلَّاءِ دَلِيلٍ \* سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ ) ويسمى  
اختصارًا ؛ أما الثاني فبالإجماع ، وفي الأول - وهو حذفها مما اختصاراً - خلاف ؛ فمن سيبويه  
والأخفش المنع مطلقًا ، كما هو ظاهر إطلاق النظم ، وعن الأكثرين الجواز مطلقًا ، تمسكًا  
بنحو « أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ هَوَ يَرَى » أى : يعلم « وَظَنَنْتُمْ ظَنُّ السَّوءِ » وقولهم : مَنْ  
يَسْتَعِ يَحْتَزُّ ؛ وعن الأعم الجواز في أنال الظن دون أنفال العلم .

أما حذفها للدليل - ويسمى اختصاراً - فجائز إجماعًا ، نحو « أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ  
كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ » ؛ وقوله :

٣٤٠ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ

حرف دال على المفاجأة مبنى على السكون لاهل له من الإعراب « أنا » ضمير منفصل مبتدأ  
« كالأدى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « يجرى » فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر  
تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من الفعل وقاعله لاهل لها صلة الموصول « لورد » جار ومجرور  
متعلق بيجرى ، واللام حرف دال على التعليل « إلى آل » جار ومجرور متعلق بيجرى « فلم »  
حرف نفى وجزم وقلب « يدرك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وقاعله ضمير  
مستتر تقديره هو يعود إلى فاعل يجرى « بلالا » مفعول به ليدرك ، منصوب بالفتحة الظاهرة  
الشاهد فيه : قوله « أراهم رفقى » حيث نصب بأرى التى هى من الرؤيا مفعولين : أولهما  
الضمير المتصل في قوله « أراهم » والثانى قوله « رفقى » كما انضح لك من إعراب البيت  
٣٤٠ هذا البيت من قصيدة طويلة للكاتب بن زيد الأسدى ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

طَرَبْتُ، وَتَأَشَوْتُ إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَمِيًّا مَنِيَّ وَدَوَّ الشَّيْبِ يَلْمُبُ  
وَلَمْ يَلْمُنِي دَارٌ وَلَا زَمَنٌ مَنَزِلٌ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِي بَنَاتُ مُحْضَبُ

وهذه إحدى قصائده الهاشمية التى يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم . وقبل البيت  
الشاهد قوله :

... ..

مَقَلَّ لِلَّذِي فِي ظِلِّ عَمِيَاءَ جَسُونَةٍ  
بَأَى كِتَابَ أُمِّ بَايَةَ سُنَّةٍ تَرَى ... البيت ، وبعده :  
أَلَسْتُ مَا تَأْتِي بِهِ مِنْ عِدَاوَةٍ وَبُغْضٍ لَكُمْ ؟ لَا ، جِيرٌ ، بَلْ هُوَ أَشْجَبُ  
سَتَفَرَعُ مِنْهَا مِنْ خَزَائِنِ تَادِيمٍ إِذَا الْيَوْمُ ضَمَّ النَّاكِثِينَ الْقَصِيبُ

اللفظ : « طربت » الطرب : استخفاف القلب من حزن أوله ، والبيض : النساء النقيات  
الألوان . وهذا البيت قد استشهد به ابن هشام في معنى اليبس على جواز حذف حمزة الاستفهام ،  
وجعل التقدير : أودو الشيب يلعب ، وما يدل على صحة ماذهب إليه أنه روى في مكانه « أذوالشيب  
يلعب » ومن الناس من يقول : الواو للحال وليس هناك حمزة محذوفة ، وهو يصف نفسه  
بالانصراف عن اللهو والباطل في حال أن ذوى الشيب يطربون . وهذا بعيد « يلهنى » تقول :  
ألهاه يلهنى إلهاء ، وتقول : لبيت عنه الهى ، مثل رضيت أرضى ، ويقال أيضا : لبيت ولطوت ،  
مثل رميت وغزوت ، واللهو : أن تدع الشيء وترفضه « رسم » هو مابقى لاصقا بالأرض من  
آثار النيار « يطرب بنى » يحملنى على الطرب والحفا « بنان مخضب » أراد فتاة جميلة ذات أصابع  
قد خضبت بالحناء ونحوها « عمياء » هي الجهالة ، وهى مؤنث أعمى ، وصف من العمى ، وأصله  
فقدان البصر ، أطلق ذلك على الجهالة لأنها سبب في عمى البصيرة « جونة » بفتح الجيم وسكون  
الواو - هي السوداء اللظلمة التى لا يهتدى معها إلى رشد ولا صواب . ويقال : المراد بالعمياء ههنا  
الفتنة ، وأصل الاستعمال هو ما ذكرنا « ترى جهنم عارا » ترى ههنا من الرأى ، مثل أن تقول :  
رأى الشافى وجوب كذا ، ورأى أبو حنيفة جوازه ، ويمكن أن تكون من رأى العلية ،  
والعار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ، وتقول : عبرته كذا ، وقال المجد في القاموس :  
« وَلَا تَكُلْ عَيْرَتَهُ بِكَذَا » اه ، يعنى أنك تعذبه إلى مفعولين بنفسه ، ولا تعذبه إلى ثانيهما  
بحرف الجر - وقد سبقه بذلك الحررى ، ولكن بعض العلماء ومنهم شراح الحماسة حكوا أن  
تعذبه إلى الثانى بنفسه أكثر من تعذبه إليه بحرف الجر ؛ فلم يمتعوا كما منع الحررى والمجد ،  
وما تسمى فيه إلى الثانى بنفسه قول الحماسى وهو سيرة بن عمرو القصبى وكان ضمرة بن ضمرة  
قد عبره كثرة إله :

أَمِيرَتَنَا أَلْبَانَتَا وَلُحُومَهَا وَذَلِكَ عَارٌ يَا ابْنَ رَسِطَةِ ظَاهِرٍ

وانظر شرح التبريزى ( ١ - ٢٣٢ ) وقول الكهيت في آيات الشاهد « أَسْلَم » هو أصل تفضيل  
من السلامة دخلت عليه حمزة الاستفهام ، وقد حذف الفضل عليه . وأصل الكلام : أما تأتى

من البغض والشنآن لآل الرسول صلى الله عليه وسلم مما آتاه من المحبة ، وللراد بالاستفهام ههنا التقى ، والمعنى ليس فطك أسلم عاقبة وأحسن مآلا من فطى « جبر » حرف جواب بمعنى نعم ، ويقال : هو اسم معناه حقا « أشجب » أعطب وأهلك . وهو وصف من الشجب ، والشجب : الهلاك ، وتقول : شجب يشجب شجبا ، مثل فرح يفرح فرحا ، وتقول : أشجبه الله ، تريد أهلكه « ستقرع منها سن خزيان نادم » الضمير في « منها » راجع إلى العداوة المذكورة في البيت السابق ، ومن : معناه ههنا التعليل . و « خزيان » وصف من الخزية ، وهي الاستحياء ؛ وتقول : خزى يخزى ، مثل رضى يرضى ، خزيا - بكسر فسكون ، إذا ذلّ وإقاد ؛ وخزيا - بفتح الحاء - إذا استحيا ، ورجل خزيان وامرأة خزيا ، بفتح فسكون ، وقوم خزيا « ضم » جمع « إلنا كئين » الناقضين للعهد ، وللراد ههنا الذين ناصبوا آل النبي صلى الله عليه وسلم العداوة ، وبادوم بالشناء ، وأثاروا عليه الحفاظ ؛ وذلك أن آل الرسول صلات الله وسلامه عليه قد استوجبوا على المؤمنين المحبة واللؤدة بمقتضى قوله تعالى : ( قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْإِدَّةَ فِي الْقُرْبَى ) فإذا آذام أحد أو ناصبهم العداوة فقد صار ناقضا لهذا الحكم « العصب » الشديد ، وأراد به يوم القيامة

الوجهاب : « بأى » جارّ ومجرور متعلق بقوله ترى الآتى ، وأى مضاف ، و « كتاب » مضاف إليه « أم » حرف عطف « بأية » جارّ ومجرور معطوف على الجارّ والمجرور السابق ، وأية مضاف ، و « سنة » مضاف إليه « ترى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « جهيم » مفعول أول ل ترى ، والضمير مضاف إليه « عارا » مفعول ثان ل ترى « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعار « وتحسب » الواو حرف عطف ، تحسب : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان ، لدلالة ما قبل هذا الفعل عليهما ، والتقدير وتحسب جهيم عارا على .

الشاعر في : قوله « ترى جهيم عارا على وتحسب » حيث حذف للفعولين الذين يطلبهما قوله « وتحسب » الذى معناه نظنّ ، لدليل مقالى ، وهو أن قبل هذا الفعل فعل آخر من نوعه قبل ذكر معه مفعولان مماثلان للفعولين المحذوفين ؛ وأصل الكلام : ترى جهيم عارا على وتحسب جهيم عارا على ؛ فلما ضاق البيت عن أن يقع له ذكر ذلك كله ، وكان في التقتّم إشارا بالتأخر ودلالة عليه حتى لو حذف كان كأنه مذكور ، وكان في الحذف تنبيه للعقل وإيقاظ له ليتدبر في المحذوف ما هو ، ولم يكن من الحذف مانع ؛ استساغ الشاعر أن يحذف هذين للفعولين . وهذا ظاهر إن شاء الله

واعلم أن الخلاف بين النحويين في حذف للفعولين أو أحدهما وعدمه مجرد اصطلاح لهم ،

وليس من الحذف في شيء عند البيانين ، وذلك لأن غرض التكلم يختلف ؛ فتارة يقصد مجرد الإخبار عن وقوع الحدث من غير أن يكون له قصد إلى إفاضة وقوعه من فاعل ، وحينئذ يسند الفعل للمأخوذ من مادة الوقوع أو الكون المطلق إلى مصدر الحدث الذي يريد أن يخبر بوقوعه فيقول : وقع ظنٌ ، أو حدث علم ، وما أشبه ذلك ؛ وتارة يقصد نسبته إلى فاعل معين ، من غير أن يتعلق قصده بالإخبار عن وقوعه على مفعول ، فيأتي بالفعل المخصوص مسندا إلى فاعله الذي يريد الحديث عنه ؛ فيقول : محمد يظنٌ ، أو خالد يعلم ، وليس له حينئذ غرض في بيان مظهر معين أو معلوم معين ؛ والفعل في هاتين الحالتين منزل منزلة القاصر الذي لا مفعول له ، وليس من المفعول أن يقال حينئذ : إنه قد حذف منه شيء ، كما أنك لا تقول في نحو « خرج زيد » و « انطلق إبراهيم » : إنه قد حذف المفعول ؛ لأن الفعل لم يكن يستدعي مفعولا حتى تتوهمه كان مذكورا ثم حذف ؛ فإن يتعلق غرض التكلم بأن يخبر عن وقوع الفعل المخصوص من فاعل معين على مفعول معين لم يكن له بد من أن يذكر هذا المفعول أو المفاعيل التي يتعلق بها الفعل ؛ فإن حذف المفعول حينئذ لم يكن بد من أن يقيم قرينة تنفي عنه وتدل عليه ، حتى يكون وهو محذوف كأنه مذکور . هذا هو التحقيق عند علماء البلاغة

وقد مال ابن هشام رحمه الله في معنى اليبس إلى ما ذكره البيانين ، قال في الباب الخامس : « وقد جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارا واقتصارا ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاعتصار الحذف لغير دليل ، ويمتاونه بنحوكوا واشربوا : أي أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب فبايتمتى إلى اثنين : من يسمع يحل : أي نكح منه خيلة . والتحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلق الفرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون عام ؛ فيقال : حصل حريق ، أو نهب ؛ وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ؛ فيقتصر عليها ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوي ؛ إذ المنوى كالثابت ، ولا يسمى محذوفا ؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة لا مفعول له ، ومنه ( رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ) و ( هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمْشُونَ وَالَّذِينَ لَا يَمْشُونَ ) و ( كُلُّوْا وَأَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ) و ( إِذَا رَأَيْتَ سَمًّا ) ؛ إذ للذي فعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن يتنقى عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب وذرؤا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤية هناك ، ومنه على الأصح ( وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ أَمْرًا أَنَّهُمْ ثَدُودَانِ ) ، ألا ترى أن موسى عليه الصلاة والسلام إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الدياد وقومهما على السقي ، لا لكون مذودهما غنا ومستقيم إبلا ؛ وكذلك المقصود من قولهما ( لَا تَسْقِي السَّقَى ، لَا الْمَسْقَى ، ومن لم يتأمل قدر يسقون إبلهم وتوددان غنمهما ولا نسق

وفي حذف أحدهما اختصارا خلاف ؛ فمنه ابن ملكون ، وأجازه الجمهور .

من ذلك - والحذوف الأول - قوله تعالى : « وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَا لَهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ » في قراءة يحسبن بالياء آخر الحروف ، أى : ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا .

ومنه - والحذوف الثانى - قوله :

٣٤١ - وَلَقَدْ تَزَلَّيْنَا فَلَا تَطْلُبْ غَيْرَهُ مِثْلِي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْكَرِيمِ

غنيما . وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بفعوله فيذكران نحو ( لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا ) و ( لَا تَقْرَبُوا الرِّبَا ) وقولك : ما أحسن زيدا ؛ وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف ، نحو ( مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ) وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجود تقديره نحو ( أَهَذَا الَّذِي بَشَّرَ اللَّهُ رَسُولًا ) و ( وَكُلُّهُ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ) ، و « وَمَا شَيْءٌ حَيْثُ بِمُسْتَبَاحٍ » اه كلامه .

والذى يستدعى للمفعول في الآية الأولى ، وهى قوله تعالى : ( أَهَذَا الَّذِي بَشَّرَ اللَّهُ رَسُولًا ) هو الاسم للوصول ، وبيان ذلك أن جملة الصلة يجب أن تكون مشتملة على عائد يرتبط بالاسم الوصول ، والرباط ههنا غير مذكور فوجب تقديره ، والأصل : أهذا الذى بشه الله رسولا ، والذى يستدعى للمفعول في الآية الثانية ، وهى قوله تعالى : ( وَكُلُّهُ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ) هو للبتداء ، وذلك لفظ « كل » في قراءة من قرأ بالرفع فإن جملة « وعد الله الحسنى » خبر عن هذا الابتداء ، وجملة الخبر يجب أن تشتمل على رابط ، فإذا كان الرابط غير مذكور فوجب تقديره ، والأصل : وكل وعده الله الحسنى ، والذى يستدعى للمفعول في الشاهد الذى أنشد ، وهو قول الشاعر :

• وَمَا شَيْءٌ حَيْثُ بِمُسْتَبَاحٍ •

هو للموصوف ، وهو لفظ شئ ، وذلك لأن جملة « حيث » في محل رفع صفة لشئ ، وجملة الصفة بجملة الخبر والصلة ، والأصل وما شئ حيثه بمسبح . وقد أجاب العلامة الصبان عن الاختلاف الواقع بين النحاة والبيانين بأن نظر البيانين إلى المعاني الحاصلة في الحال ، أما النحاة فاعلموا ينظرون إلى الألفاظ بحسب الوضع تعديا ولزوما . ولك في هذا الكلام للفتن والكفاية .

٣٤١ - هذا الشاهد من كلام عنتر بن شداد العبسى ، من معلقته للعرافة التى أولها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارُ بَمَدِّ تَوْهَمٍ

يَا دَارَ عَثَلَةٍ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمِي وَبَعِي صَبَاحًا دَارَ عَثَلَةٍ وَأَسْأَلِي  
وقبل بيت الشاهد قوله :

عُلِقَتْهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعْمًا لَمَعَرُ أَيْبِكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ  
ولقد نزلت ... .. البيت ، وبعده :

كَيْفَ لِلزَّارِ وَقَدْ تَرَبَّعَ قَوْمَهَا بِمَنْزِلَتَيْنِ وَأَهْلُنَا بِالتَّيْلِمِ  
إِنْ كُنْتَ أَرْمَعْتَ الْفِرَاقَ فَإِنَّمَا دُمْتَ رِكَابَكُمْ بِلَيْلٍ مُظْلِمٍ

اللفظ : « غادر » ترك « متردداً » اسم مكان من قولك : ردمت الشيء ؛ إذا أصلحته ، وللرادر هل بقي الشعر أو لأحد معنى إلا وقد سبقوا إليه ، وهل يتباً لأحد أن يأتي بمعنى لم يسبق إليه ، ويروى « من مترنم » والترنم : صوت خفي ترجمه ينك وبين نفسك ، وقوله « أم هل عرفت الدار » يروى في مكانه « أم هل عرفت الربيع » والربيع : المنزل ، وأصله خاص بما ينزل فيه وقت الربيع « نوم » أراد به ههنا الإنكار ، يقول : هل تبينت رسوم الدار وعرفتها بعد أن أنكرتها « بالجواء » الجواء - بكسر الجيم - بد يسميه أهل نجد جواء عدنة ، وهو في الأصل جمع جو ، والجو : البطن الواسع من الأرض في انخفاض ، ومعنى « تكلمي » أخبرني عن أهلك وسكنك ، وقوله « وعمي » يقال : هوأم من وعم بعم ، مثل وصف يصف ووعد يعد ، ويقال : هو مقتطع من انهم ، وقوله « دار عيلة » هو نداء اعترض به بين للمطوف والمطوف عليه « علقها » أحبتها ، وقوله « عرضا » معناه أنها كانت عرضاً من الأعراض اعترضني من غير أن أطلبه ، وقوله « زعما » اختلف العلماء في تفسيره ؛ فقال قوم : المعنى إني أحبها وأقتل قومها فيكون جها زعما مني ، وقال أبو عمرو الشيباني : ليس الزعم ههنا بمعنى القول الذي لاصدق معه ، بل معناه الطمع ، ويقال : زعم يزعم زعماً ، ومعناه طمع ، وقوله « ولقد نزلت فلا نظني غيره - إلخ » الباء في قوله « بمنزلة » متعلقة بمصدر محذوف ؛ لأنه لما قال نزلت دلّ على النزول ، ويقال : الباء متعلقة بمحذوف صفة لمفعول مطلق محذوف ، وكأنه قال : نزلت مني منزلة مشبهة بمنزلة الحب ، وقوله « فلا نظني غيره » معناه لا نظني غير ما أنا عليه من محبتك ، والحب - فتح الحاء - اسم مفعول من أحبت ؛ وقد تقدم القول في هذه الكلمة ( في شرح الشاهد رقم ١٤٦ ) فانظره في الجزء الأول ص ٢٦٩ من هذا الكتاب ) ، وقوله « كيف للزار وقد تربع أهلها - إلخ » يقال : تربع القوم ؛ إذا تزلوا في الربيع ، وعنيزتان والتيلم : موضعان . يقول : كيف أزورها وقد بدلت عنى من بعد قرب دارينا وإمكان تراورنا ، وقوله « إن كنت أزمعت الفراق - إلخ » يقال : أزمعت كذا ،

وأزمت عليه ، فأنا مزعم ، مثل أجمعت فأنا مجمع ، وزنا ومعنى ، والركاب : لا يستعمل إلا في الإبل خاصة ، والركب على هذا الجماعة الذين يركبون الإبل ، ويقال : هو عام يشمل ركاب الإبل وركاب الخيل ، وقوله « زمت ركابكم » معناه شئت بالأزمة ، والأزمة - شح الحمزة وكسر الزاي وتشديد الميم - جمع زمام ، وهو الحبل الذي تربط به الدابة ، وتقاد به ، والمعنى إن هذا أمر أحكمتم تديريه بيل ؛ فكأن أجمالكم قد وضعت لها الأزمة في ذلك الوقت ، وإنما خص الليل بالذكر لأنه وقت التفكير والتدبير ؛ وذلك أنه الوقت الذي تصفو فيه الأذهان ويتفرغ فيه القلب من الاشتغال بالمعاش ونحوه

**الإعراب :** « ولقد » اللام موطئة للقسم ، حرف مبنى على الفتح لاهل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لاهل له من الإعراب « نزلت » فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسرة في محل رفع « فلا » الفاء حرف دال على السببية ، لا : ناهية ، حرف مبنى على السكون لاهل لمن الإعراب « نظني » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع « غيره » مفعول أول لتظني ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والمفعول الثاني محذوف ، والتقدير فلا نظني غيره واقعا « مني » جار ومجرور متعلق بنزلت « بمنزلة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لنزلت ، وتقدير الكلام : ولقد نزلت مني منزلة مشابهة لمنزلة المحب ، ومنزلة مضاف ، و « المحب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المكرم » صفة للمحب

**الشاهر فيه :** قوله « فلا نظني غيره » حيث حذف المفعول الثاني لتظن وأبقى المفعول الأول والحذف هنا لدليل خارج عن اللفظ ، وهو رد على من ذهب من العلماء إلى أن حذف أحد المفعولين إذا دل عليه دليل لا يجوز

واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت على ما ذكرنا إنما يتم بعد تسليم أمرين : الأمر الأول ، أن يكون « نظني » في هذا البيت مما يتعدى إلى مفعولين ، والأمر الثاني أن يكون قوله « مني » متعلقا بنزلت ، كما أعربنا البيت عليه

أما الأمر الأول فقد نازع فيه جماعة منهم المحقق الرضي ، حيث ذهب إلى أن « ظن » ربما تعدت إلى مفعول واحد ، ولا تحتاج إلى مفعول آخر ، وأشد هذا البيت شاهدا على ذلك ، قال (١) : « وبعض هذه الأفعال يكثر نصبه لمفعول واحد ، مع كونه يألني المذكور ، نحو علعت زيدا ، وعلعت خروج زيد : أي عرفته ، وبعضها يقل فيه ذلك ، نحو ظننت وحبت ، قال :

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّيْ غَيْرَهُ  
مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ لِلْمُكْرَمِ

أى : فلا تظنى غيره واقعا منى .

(وَكَتَّلُنْ) عَلَاً ومعنى (أَجْعَلْ) جوازاً (تَقُولُ) مضارع «قال» البدوء بثناء الخطاب ؛ فانصب به مفعولين (إِنْ وَلِيَ مُسْتَقْبَلًا بِهِ) من حرف أو اسم (وَلَمْ يَنْفَعِلْ) عنه (يَغْيِرْ ظَرْفٌ أَوْ كَلْظَرْفٌ) وهو الجار والجرور (أَوْ عَمَلٌ) أى : معمول (وَلِنْ يَبْعُضُ ذِي) للذكوراتِ (فَصَلَتْ يُحْتَمَلُ) ؛ فن ذلك حيث لافصل قوله :

٣٤٢ — عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُنْقَلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْمَنْ إِذَا التَّحِيلُ كَرَرَتْ

أى لاتظنى شيئا غير زولك ، كذا قال الفراء اه

وقال البخدادي<sup>(١)</sup> : «استشهد بهذا البيت على أن ظنَّ قتل فيها نصب المفعول الواحد ؛ فإن معناه هنا لا تظنى شيئا غير زولك ، ووجه هذا المعنى لا يقتضى تقدير مفعول آخر ، وفيه ردّ للنحويين فأنهم قالوا : المفعول الثانى لتظن محذوف اختصارا ، لا اقتصارا ، وبه استشهد شراح الألفية ، وقالوا : تقديره فلا تظنى غيره واقعا ، أو حقا - وجملة فلا تظنى غيره معترضة اه  
وأما الأمر الثانى فقد نازع فيه العلامة الصبان ، وذهب إلى أنه يجوز أن يكون قوله «منى» هو للمفعول الثانى ، قال : «كون البيت منه منى على أن منى متعلق بنزلت ، وهو الظاهر ، أما على أنه مفعول ثان لتظن : أى فلا تظنى غيره كائنا منى ؛ فليس منه ؛ فقول الشارح أى فلا تظنى غيره واقعا منى موم خلاف للراد اه

٣٤٢ — هذا البيت من كلمة اختارها أبو تمام فى ديوان الحسانة ( انظر شرح التبريزى :

١ - ١٥٦ ) لعمر بن معد يكرب الزبيدى ، وأول هذه الكلمة قوله :

وَلَمَّا رَأَيْتُ التَّحِيلَ زُورًا كَانَتْهَا  
جَدَاوِلُ زَرْعٍ أُرْسِلَتْ فَأَسْبَطَرَتْ  
جَافَتْ إِلَى النَّفْسِ أَوَّلَ مَرَّةٍ  
فَرَدَّتْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فَاسْتَقَرَّتْ  
عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُنْقَلُ عَاتِقِي  
... البيت ، وبمعه قوله :  
لَمَّا أَفْهَ جَرَمًا كُلُّهَا ذَرَّ شَارِقُ  
وَجُوهٌ كِلَابٍ هَارَشَتْ فَارْبَارَتْ  
فَلَمْ تَقْنِ جَرَمَ تَهْدَاهَا إِذْ تَلَاقَتَا  
وَلَكِنَّ جَرَمًا فِي الْقَاءِ أَبْدَعَتْ  
نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجْرَتْ  
أَقَاتِلُ عَنْ أَبْنَاءِ جَرَمِهِ وَفَرَّتْ  
نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجْرَتْ

(١) انظر خزنة الأدب (ج ٤ ص ١٤) .



... ..

اللفظ: «زورا» جمع أزور، وهو اللوح الزور، يريد أنها مائلة من وقع الطعن فيها، أو مالت لتطعن أعدامها «جداول زرع» الجداول: جمع جدول، وهو النهر الصغير «فأسطرت» امتنت. يقول: لما رأيت الفرسان منحرفين للطعن، وقد خلوا أعنة دوابهم وأرسلوها كأنها أنهار زرع أرسلت مياهها فامتنت. والتشبيه وقع على جرى الماء في الأنهار، لا على الأنهار نفسها، ويجوز أن يكون المراد أنها امتنت في السير منهزمة، أو يكون المراد أنها تشج بما فكأن دمعها أنهار تجري «جاشت إلى النفس - إلخ» جاشت النفس: حمت من الفزع وارتفعت حتى صارت مثل القدر إذ تجيش فيرتفع ما فيها، وقوله «فردت على مكروها» معناه فردتها وسكنتها على الشدة فتبتت وقد اعترض بعض الناس على قوله «جاشت إلى النفس» فقال: لولا أنه جبان لما جاشت نفسه؟ فإن هذا لا يكون إلا عن يأخذه الفرق ويملا قلبه الفزع عند لقاء الأقران. وهذا كلام من لا بصيرة له؛ لأن ما ذكره عمرو وما يذكره غيره من الحديث عن النفس إنما هو بيان لما تقتضيه الحال من وصف الأعداء والبالغة في نعت تهيوهم وأخذهم بالأهبة حتى إذا ذكر أنه هزمهم مع ذلك كان ذلك أبلغ في وصف شجاعته وإقدامه، وانظر إلى قول عمرو بن الإطنابة:

أَبَتْ لِي جَفِّي وَأَبَى بِلَائِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالنَّيِّ رِيحِ  
وَإِصْحَاجِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي وَضَرَبِي هَامَةَ الْبَقْلِ الشَّيْخِ  
وَتَوَلَّيْ كُلَّمَا جَشَّاتُ وَجَاشَتْ: مَكَانَكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي  
لَا دَفْعَ عَنْ مَائِزٍ صَالِحَاتٍ وَأَحْيَى بَعْدُ عَنْ هَرَضٍ صَحِيحِ

وقول عمرو في بيت الشاهد «علام تقول الرمح يشق عاتق» قد روى في مكانه «علام تقول الرمح يشق ساعدى» ومعنى هذا البيت بأى حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل عند كرك الحيل، أراد أنه إنما يتكلف مؤنة حمل السلاح ليطعن به أعداءه، وقوله «لما الله جرما كلما ذر شارق - إلخ» ينتصب قوله «كلما» على الظرفية، والدرور في الشمس أحله انتشار ضوءها وتفرقه، وهارشت: معناه واثبت، واز بارت: معناه تهيأت للقتال، وتقول: از بار الرجل: إذا تهيأ للشر، ويتنصب قوله «وجوه قروود» على الاسم، وقوله «فلن تفرج جرم نهدها - إلخ» جرم ونهد: بفتح فسكون فهما - قبيلتان من قضاة؛ وكانت جرم ونهد في بني الحارث بن كعب، فقتلت جرم رجلا من بني الحارث يقال له: معاذ بن يزيد، فأرسلت جرم فتحوها إلى بنى زيد رهط عمرو ابن معديكرب؛ فجاء بنو الحارث يطلبون بدم صاحبهم، فعبا عمرو بن معديكرب جرما لبني نهد، وتعبا هو وقومه لبني الحارث، فسكرت جرم دماء بنى نهد، ففرت، واتهم بنو زيد، فلامهم

في ذلك عمرو . وأضاف نهذا إلى ضمير جرم لاعتقادهم الاكتفاء بها ، وقال : أغنى فلان فلانا ؛ إذا قام به في حرب أو قتال أو جدال ، وتقول : أغنيت عنك مضي فلان ومغنائه ، وابتذرت : تفرقت ، وقوله « ظلت كأتى للرماح دريئة - إلخ » يريد أنه بقي منتصباً في وجوه الأعداء يأتيه الطعن من كل جانب وهو يذب عن جرم ويدافع عنها مع أنها هربت وأخذت في كل وجه ، والمرتبة : حلقة يتلم عليها الطعن ، شبه نفسه بها لما كان الطعن يأتيه من كل جانب ، وجملة « كأتى للرماح دريئة » خبر غل ، في محل نصب ، وجملة « أقاتل عن أبناء جرم » في محل نصب حال ، ويجوز أن تعكس الأمر فتجعل جملة « أقاتل عن أبناء جرم » خبر ظلت ، وجملة « كأتى للرماح دريئة » في محل نصب حال ، وقوله « فلو أن قومي أنطقني رماحهم - إلخ » لا يختص النطق بالكلام ، ولا يختص إسناده للإنسان ، ألا ترى قوله تعالى : ( عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ ) ثم ألا ترى أنهم يقولون : نطقت حال فلان بكذا ، ونطق الكتاب بكذا ، وأجرت : أصله من الإجرار ، وهو أن يشق لسان الفصيل لئلا يرتضخ أمه ، ومثله في ذلك قول عبد يثوث بن وقاص الحارثي :

أَقُولُ وَقَدْ شَدُّوا لِسَانِي بِنِسْعَةٍ أَمْعَشَرَ تَيْمٍ أَطْلَقُوا عَنْ لِسَانِيَا

يقول عمرو : لو أن قومي أبالوا في الحرب بلاء حسناً لمدحتهم وذكرت بلاءهم ، ولكنهم قصروا فأمسك تقصيرهم لسانى عن أن يقول في شأنهم فلا أنطق بمدحهم . ويقول عبد يثوث : إن هؤلاء القوم أساءوا إلى فسكت عن مدحهم فكانهم أمسكوا لسانى ، ثم التفت إليهم قائلاً : أحسنوا إلى وفكوا إيسارى ينطق لسانى يشكركم

الإعراب : « علام » على : حرف جر ، ما : اسم استفهام مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقول « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى نظن مرفوع بضمة ظاهرة ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الرمح » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « يثقل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى الرمح ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثانٍ لتقول « عاتق » مفعول به ليثقل ، منصوب بفتحة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وباء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « إذا » ظرفية تتعلق يثقل « أنا » ضمير منفصل فاعل بفعل محذوف يسره للذكور بسده ، مبنى على السكون في محل رفع ، وجملة الفعل مع فاعله في محل جر بزيادة إذا إليها « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أظعن » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل لأعمل لها من الإعراب مفسرة « إذا » ظرفية تتعلق بأظعن « الخيل » فاعل بفعل محذوف يسره بإبعده ،

وقوله :

٣٤٣ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَايِمَا يُدْرِيْنَ أَم قَائِمٌ وَقَائِمَا

والتقديره إذا كرت الخيل ؛ وجملة الفعل وقاعله في عمل جر بإضافة إذا إليها « كرت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الخيل ، وجملة الفعل وقاعله لاجل لها من الإعراب مفسرة

الشاهر فيه : قوله « تقول الرمح يشقل عاتقي » حيث أجرى فيه « تقول » الذي هو فعل مضارع مبدوء بباء الخطاب مسبوق باستفهام ؛ مجرى الظن ؛ فنصب به مفعولين : أحدهما « الرمح » وثانيهما جملة « يشقل عاتقي » على مائتين في إعراب البيت ، والرواية بنصب « الرمح » لا تتخرج إلا على ذلك

٣٤٣ — هذا البيت من أرجوزة لهدبة بن خشرم ، وهو شاعر مقدم فسيح من بادية الحجاز وقد رواها غير واحد من حملة الشعر منهم التبريزي في شرح الحاسة ( ٢ - ٤٦ ) ، وكان هدبة ابن خشرم وزيدة بن زيد بن مالك قد اصطحبا فيبناها مقبلان من الشام في ركب من قومهما يتعاقبان السوق ومع هدبة أخته إذ نزل زيادة بمحو ؛ فارتجز :

عُوجِي عَلَيَّ وَأَرْبِي يَا فَاطِمَا	مَا دُونَ أَنْ يَرَى الْبَعِيرُ قَائِمَا
أَلَا تَرَيْنَ الْقَمْعَ مِثْقَى سَاجِمَا	حِذَارَ دَارِمِكَ أَنْ تُلَاعِمَا
فَرَجَّتْ مُطَرِدَا عُرَاهِمَا	فَمَا يَبْذُ الْقُلُوصَ الرِّوَايِمَا
كَأَنَّ فِي الثَّنَاءِ مِنْهُ عَائِمَا	هَوَمَ السَّعِينِ تَرَكِبُ الزَّمَايِمَا
يَأْتِيهَا الْغَايِ رَجَحَتْ سَالِمَا	مِنْ الْقَرَاةِ مُسْتَعِيدَا عَائِمَا
يَأْتِيهَا هَذَا الْأَلْمِي تَسَائِمَا	إِنْ كُنْتَ بِالْحُبِّ طَيِّبَا عَالِمَا
فَأَعْلَمُ بِأَنَّ النِّسَى وَالنَّائِمَا	لَنْ يَنْفَعَ الْقَلْبَ الْمَلَبَّ الْمَائِمَا
وَلَا الْفَلَاةَ دُونَ أَنْ تُبَاغِمَا	خَوْدَا كُنَّ الْيُومَ وَاللَّيْلَا سَايِمَا
مِنْهَا تَحَالُفَا صَرَائِمَا	خَيْرٌ مِنْ أَسْتَعْيَاكَ السَّيَامَا

فنصب هدبة حين سمعه يرتجز بأخته ، فنزل ورجز بأخت زيادة ، واسمها أم قاسم ، فقال :

قَدْ أَرَانِي وَالْفَلَامَ الْحَايِمَا	تُرْجِي لِلطِّيِّ صُحْرَا سَوَاهِمَا
مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَايِمَا	وَالْجَمْلَةَ التَّلَاجِيَةَ الْغَيَاهِمَا

يُذْنَنَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا إِذَا هَبَطْنَ مُسْتَحِيرًا قَاتِمَا  
وَرَجَعَ الْحَادِي لَهَا الْمَهَامَا الْأَتَرَيْنِ الْحَزْنَ مَقِي دَائِمَا  
حَذَارَ دَارِ مِنْكَ أَنْ تُلَامَا وَاللَّهُ لَا يَنْشِي الْقُوَادَ الْمُهَامَا  
تَمْسَاكَ اللَّبَاتِ وَلَلَاكِ وَلَا اللَّهُامُ دُونَ أَنْ تُلَازِمَا  
وَلَا اللَّزَامُ دُونَ أَنْ تَقَارِمَا وَلَا الْفَقَامُ دُونَ أَنْ تَقَارِمَا  
• وَتَرْكَبُ الْقَوَائِمُ الْقَوَائِمَا •

فشم زيادة هدية ، وشم هدية زيادة ، وقال أشياخ قومهما : اركبا لاحتكما الله فإتنا قوم حجاج ، ودعونا من هذا ، ووعظوها ، فأمسكا ، فلما قضا وجههم ورجعوا إلى الحى التقي نفر من بنى عامر رهنط هدية فيهم أبوجبر وهو رأسهم الذى لا يسونه وخشم أبوهديه وزفرهم هدية وهو الذى بث الشر والحجاج بن سلامة ، ونفر من بنى رقاش رهنط زيادة فيهم زيادة وإخوته عبد الرحمن ونفاع وأدرع ، بواد من أودية حرتهم ، فكان بينهم كلام ، وما زال الشر يهيج بينهم حتى سجن هدية بن الخشم ( وانظر الخزانة : ٤ - ٨٤ بولاق - والشراء لابن قتيبة ٣٤٤ أوربة : ثم انظر شرح الشاهد رقم ٢٣٤ ص ٧٣٣ من الجزء الأول من هذا الكتاب )

لغة بيت الشاهد : « مقى » اسم يستفهم به عن الزمان ، ولهذا يكون عمله النسب « تقول » معناه هنا نظن « القلص » بضم القاف واللام جميعا ، بزنة كتب وسرر - جمع قلوص - بفتح القاف وضم اللام ، بزنة رسول - والقلوص : الناقة الشابة ، وأول ما يركب من إناث الإبل « الرواسم » جمع راسمة ، وهى اسم فاعل من الرسم ، والرسم - بفتح الراء المهملة - ضرب من سير الإبل الخنثى « يذنين » بضم ياء المضارعة - مضارع أدنى إثناء ، ومعناه قرب « أم قاسم » كنية امرأة وهى على ما عرفت أخت زيادة بن زيد العنرى

إعراب : « مقى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى تظن ، مرفوع بضمه ظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلص » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « الرواسم » نعت للقلص منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق « يذنين » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع « أم » مفعول به ليذنين ، وهو مضاف ، و « قاسم » مضاف إليه « وقاسما » الواو حرف عطف ، قاسما : معطوف على أم قاسم ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثانٍ لتقول

الشاهد فيه : قوله « مقى تقول القلص... يذنين » حيث أحرك : « تقول » وهو فعل مضارع

ومنه مع الفصل بالظرف قوله :

٣٤٤ - أَبَدَ بَعْدَ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتَوِماً

من القول مفتتح بالتاء مسبوق بالاستفهام ، مجرى تظن ؟ فأعمله في مفعولين : أولهما قوله « القلص » وثانيهما جملة « يدين أم قاصم » على ما اوضح في الإعراب ، والرواية بنصب القلص ؛ بدليل وصفه بقوله « الرواسما » وقد رأيت أن قوافي الأرجوزة منصوبة ، ولا يمكن تخرج ذلك إلا على هذا الوجه

٣٤٤ ... لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللفظ : « جامعة » اسم فاعل من جمعت تجمع فهي جامعة ، وهو ضد التنزيق « شمل » الشمل - بفتح الشين وسكون الليم - يطلق على ما تفرق وطى ما اجتمع ، تقول : جمع الله شملكم ، تريد ضم ما تفرق من أمركم ، وتقول : فرق الله شملكم ، تريد فرق ما اجتمع من أمركم ، ويقال أيضا : شمل ، بفتح الشين واليم جميعا « محتوما » اسم مفعول من حم الله الأمر : أى قضاء وأوجبه الإعراب : « أبد » الميزة للاستفهام ، بعد منصوب على الظرفية الزمانية ، يجوز أن يكون عامله تقول الآتى ، ويجوز أن يكون عامله هو جامعة الآتى ، وهذا الظرف مضاف ، و « بعد » مضاف إليه « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى تظن ، وهو مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الدار » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « جامعة » مفعول ثان لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفي « جامعة » ضمير مستتر يعود إلى الدار ، وهو فاعل « شمل » مفعول به للجامعة ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء للتكلم ، وياء للتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جرّ « بهم » جارّ ومجرور متعلق بجامعة « أم » حرف عطف « تقول » فعل مضارع أجرى مجرى تظن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « البعد » مفعول أول لتقول « محتوما » فاعل ثان لتقول

الشاعر في : قوله « أبد بعد تقول الدار جامعة » حيث أجرى تقول وهو فعل مضارع مبذوء بالتاء التي تدلّ على الخطاب وهو مسبوق بالاستفهام مجرى تظن ؟ فنصب به مفعولين أحدهما « الدار » والثاني « جامعة » على ما تبين في الإعراب ، ولم يمنعه من إجراء هذا الفصل مجرى تظن الفصل بينه وبين الاستفهام بالظرف ، وهو قوله « بعد بعد » . هذا ، وفي قوله « تقول البعد محتوما » شاهد آخر لما نحن فيه من إجراء تقول مجرى تظن ، ألفا تراه نصب به مفعولين : أولهما « البعد » وثانيهما « محتوما »

وهذا البيت من أقوى ما استدلل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسرف هذا أن للضولين اللذين نسبهما « تقول » في اللوحين اللذين ورد فيهما من هذا البيت منصوبان لفظاً ، وأما في البيتين السابقين فالضول الثاني في كل منهما جملة . ومثلها قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

ومنه مع الفصل بالمصول قوله :

٣٤٥ - أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَمَتُّ أَيْيَكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

إِذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَأَبْتَلَّ عِطْفُهُ  
 (والشأوان : مثني شأو ، وهو الطلق ، والراد السبرمرة إلى الغاية والأمد . وعطفه - بكسر العين  
 الهملة وسكون الطاء - جانبه . وهز ز الرمح : صوتها ودويها عند هبوبها . وأثاب : اسم جنس  
 جمعي واحد أثابة ، وهي شجرة) فقد نصب بقول مفعولين أحدهما مفرد وهو قوله «هز ز الرمح» ،  
 وثانيهما جملة ، وهو قوله «مات بأثاب» ولكن هذا البيت يجري على لغة سليم لعدم تقدم  
 الاستفهام . ومثلها أيضا قول الأعشى ميمون وينسب لعمر بن أبي ربيعة الخزومي ، ووجدته  
 في زيادات ديوان الأعشى للطبوع في أوربة (ص ٢٥٩) :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَنَدُونُ بَدْدٍ غَدٍ فَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

٣٤٥ - هذا البيت للكعب بن زيد الأسدي من قصيدة يخر فيها على العين ويذكر  
 فضل مضر عليهم ، وهو من شواهد سيبويه (١ : ٦٣) ، وقال ابن السكيت : أنشد سيبويه  
 هذا البيت للكعب ، ولم أره في ديوانه ، والذي في ديوان شعره هكذا :

أَنُومًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَمَتُّ أَيْيَكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

عَنِ الرَّامِي الْكِنَانَةَ لَمْ يُرْذَهَا وَلَكِنْ كَادَ عَهْدُ مُكَابِدِينَ

قال أبو رجاء : وسواء أكانت الرواية مارواه سيبويه أم ما حكى ابن السكيت أنه موجود في ديوان  
 الكعب فالاستشهاد بالبيت حاصل

اللفظ : «أجهال» الجهال : جمع جاهل ، وفي الرواية التي رواها ابن السكيت التوام : جمع  
 تائم «متجاهلين» للتجاهل هو الذي يتصنع الجمل ويتكلفه ولا يريد في الحقيقة أن يكون جاهلا  
 وللتناومون بهذه اللثابة ، وأراد يبنى لؤي جمهور قریش وعاصمتها ، لأن أكثرها ينتهي في النسبة  
 إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قریش كلها  
 المعنى : يقول : أنظرن قریشا جاهلين أم متجاهلين حين استعملوا اليمنيين في ولاياتهم وآثروهم  
 على اللذين مع فضلهم عليهم

الاعراب : «أجهال» الممزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان لتقول تقدم عليه وعلى  
 المفعول الأول ، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة «تقول» فعل مضارع أجري مجرى تظن ، مرفوع  
 بالضمة الظاهرة ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنی» مفعول أول لتقول ، منصوب  
 بآلاء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و «لؤي» مضاف إليه ، مجرور

بالكسرة الظاهرة « لعمر » اللام لام الابتداء ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وخبره محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام لعمر أيك قسمي ، أو لعمر أيك ما أقسم به ، وعمر مضاف ، و « أيك » مضاف إليه مجرور بإياء نيابة عن الكسرة لأنه اسم من الأسماء المحضة ؛ وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « أم » حرف عطف ، مبنى على السكون لاهل له من الإعراب « متجاهلين » معطوف على « جهالا » وللمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه إياء نيابة عن الفتحة .

الشاهر فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤي » حيث أجرى تقول - وهو فعل مضارع مبذوء بآاء اللهالة على الخطاب وهو مسبوق بالاستفهام أيضا - مجرى تظن ؛ فأعمله في مفعولين ، أولهما قوله « بنى لؤي » وتانيهما قوله « جهالا » ولم يمنع من هذا الإعمال تقدم المفعول الثاني على الفعل ولا الفصل به بين الفعل وهزمة الاستفهام ؛ من قبل أن هذا الفاصل لما كان معمولا للفعل كان كأنه جزء منه

قال سيبويه ( ١ - ٦٢ ) : « واعلم أن قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا ، نحو قلت زيد منطلق ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول زيد منطلق ، فلما أوقفت قلت على ألا يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلاما ، وذلك قوله : قال زيد : عمرو خير الناس ، وتصدق ذلك قول الله عز وجل : ( إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ ) ولولا ذلك لقال : أن الله ( يريد بفتح همزة أن ) وكذلك جميع ما تصرف من فعله ، إلا تقول في الاستفهام ، شبهوها بتظن ، ولم يجعلوها كأظن ويظن في الاستفهام ؛ لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ، ولا يستفهم هو إلا عن ظن نفسه ؛ فأما جعلت كتظن كما أن ما كليس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها ، فإذا تغيرت عن ذلك أوقتم الخبر رجعت إلى القياس ، وصارت اللغات فيها كناية تميم ، ولم يجعل قلت كظنفت لأنها إنما أصلها عندهم الحكاية ، فلم تدخل في باب ظنفت بأكثر من هذا ، كما أن ما لم تقو قوة ليس ولم تقع في جميع مواضعها لأن أصلها عندهم أن يكون مبتدأ ما بعدها . . . وذلك قوله : متى تقول زيدا منطلقا ، وأقول عمرا ذاهبا ، وأكل يوم زيداً تضر به . فإن قلت : آئت تقول زيد منطلق ؛ رفعت ؛ لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام كما فصله في قوله : آئت زيد مررت به ؛ فصارت بمنزلة أخواتها ، وأقوت على الأصل . قال الكهيت : \* أجهالا تقول بنى لؤي \* البيت ، وقال عمر بن أبي ربيعة :

أَمَا الرَّحِيلُ فَذُونٌ بَدَغِدٍ فَتَقَى قَوْلُ الدَّارِ يَجْمَعُنَا

فإن قُدَّ شرط من هذه الأربعة تمين رفع الجزئين على الحكاية ، نحو قال زيد عمرو منطلق ، ويقول زيد عمرو منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق ، وأنت تقول زيد منطلق .  
( تنبيه ) زاد السهيل شرطا آخر ، وهو ألا يتعدى باللام ، نحو أقولُ لزيد عمرو منطلق ، وزاد فى التسهيل أن يكون حاضرا ، وفى شرحه أن يكون مقصودا به الحال . هذا كله فى غير لغة سليم .  
( وأَجْرَى الْقَوْلُ كَلْفَنَ مُطْلَقًا ) أى : ولومع قد الشروط للذكورة ( عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقًا ) وقوله :

٣٤٦ — قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَمَرُّهُ إِسْرَائِيًا

وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية . وزعم أبو الخطاب وسأته عنه غير مرة ، أن ناسا من العرب يوثق بمر بيتهم ، وهم بنو سليم ، يحملون باب قلت أجمع مثل ظننت « اه ٣٤٦ — قيل : هذا البيت لأعرابى كان قد صاد ضبا فأتى به أهله ، فأنكروه ، وقالت له امرأته : هذا إسرائيل ، تريد هذا بعض ماسخ الله من ذرية إسرائيل . ورواه الجواليقي فى للعرب على وجه آخر ، وهو :

وَقَالَ أَهْلُ الشَّوْقِ لَمَّا جِينَا هَذَا وَرَبِّ الْبَيْتِ إِسْرَائِيًا

ولا يتغير الاستشهاد به على هذا الوجه ، بل الاستشهاد باق على ما كان عليه فى وجه الإنشاد السابق ، وأنشده أبو على القالى فى أماليه ، وذكر عن ابن دريد أنه لرجل أخذ قردا إلى بسوق الحيرة ، فقالت له امرأة : هذا مسخ ، فقال له

اللفظ : « فطين » وصف من الفطنة ، وتقول : فطن يظنن — مثل علم يعلم — فطنة — بكسر الفاء وسكون الطاء — وفطنة وفطانية — بفتح الفاء فهما — وتقول : فطن يظنن — مثل قصد يقصد — فطنة ، والفطنة : الفهم ، والوصف للشهور من هذه اللادة فطن — بفتح الفاء وكسر الطاء أوضمها — وقوله « إسرائيل » هو لغة فى إسرائيل ، باللام فى آخره ، وكذلك كل ما كان على هذه الزنة وآخره اللام ففيه اللتان ؛ تقول : إسرائيل وإسرافين ، وجبرائيل وجبرائين ، وميكائيل وميكائين . قال الجوهري : « إسرائيل اسم ، يقال : هو مضاف إلى إيل ، قال الأخفش : هو يهزم ولا يهزم ، قال : ويقال فى لغة : إسرائيلين ، كما قالوا جبرين وإسماعيلين » اه

الإعراب : « قالت » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « وكنت » الواو والى الحال ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كان : فعل ماض



ناقص ، وتاء للتكلم اسمه ، مبنى على الضم في محل رفع « رجلا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « فطينا » صفة خبر كان ، وصفة للنصب منصوبة ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة كان مع اسمها وخبرها في محل نصب حال « هذا » ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب ، ذا : اسم إشارة مفعول أول لقالت الذي أجرى مجرى ظنت ، مبنى على السكون في محل نصب « لعمر » اللام لام الابتداء ، حرف مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر الله قسمي ، أولعمر الله ما أقسم به ؛ وجملة للمبتدأ والخبر لا عمل لها من الإعراب معترضة بين للمفعول الأول والمفعول الثاني « إسرائيلاني » مفعول ثان لقالت الذي أجرى مجرى ظنت ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق

الشاهر في : قوله « قالت هذا إسرائيلاني » حيث أجرى فيه قالت مجرى ظنت ؛ فنصب به مفعولين : أولهما اسم الإشارة ، وثانيهما قوله « إسرائيلاني »

وهذا التخريج الذي ذكرناه وأعر بنا عليه البيت والذي يصح عليه استشهاد الشارح رحمه الله بالبيت هو تخريج جماعة من النحاة منهم أبو الحسن بن خروف والأعلم الشنتمري والشيخ أبو حيان وذهب ابن عصفور في هذا البيت إلى تخريج آخر جعل فيه « قالت » على أصلها من حكاية الجمل بها ، وحاصل هذا التخريج أن اسم الإشارة مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع ، وقوله « إسرائيلاني » خبر المبتدأ على تقدير مضاف محذوف ، وأصل الكلام : هذا عموخ إسرائيلين ، حذف المضاف ولم يبق المضاف إليه مقامه ، بل أبقى للمضاف إليه على حاله قبل الحذف ، وذلك كما قرئ في قوله تعالى : ( تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَأُفَّهُ بِرِيدُ الْآخِرَةِ ) بخفض « الآخرة » على أنه كان الأصل والله يريد نعيم الآخرة ، لحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله قبل الحذف

وهذا التخريج لا يصح لوجهين :

الأول : أن الأصل عدم الحذف ، ولا يصار إلى تقدير محذوف إلا إذا اضطررنا إلى ذلك ؛ ولا ضرورة هنا ؛ لأنه قد ثبت بنقل الأثبات العدول من حملة اللفظة أن نصب للمفعولين بقالت وما تصرف منها لفظ جماعة من العرب ، وأقرأ إن شئت عبارة سيبويه التي ذكرناها لك في شرح الشاهد السابق التي يقول فيها : « وزعم أبو الخطاب ، وسأله عنه غير مرة ، أن ناسا من العرب يوثق بربيتهم ، وهم بنو سليم ، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت »

الثاني : أن بقاء المضاف إليه على جرّه بعد حذف المضاف إنما يكثر إذا كان المضاف معطوفا على مثل المحذوف ، وههنا ليس الأمر كذلك ، وهذه الآية التي مثل بها ابن عصفور لم يقرأ فيها هذه القراءة إلا ابن حمزة ، فالأحتمال بها لا يتم لأنها معدول بها عن سنن القياس ، والكلام إذا كان

﴿ تنبيه ﴾ على هذه اللفظة فتفتح أن بعد قلت وشبهه ، ومنه قوله :  
 ٣٤٧ - إِذَا قُلْتُ أَيْ أَيْبَ أَهْلٍ بَلَدَةٍ وَصَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْمَجْرَى

معدولا به عن المنهج للتلب لم يحز أن يجعل أصلا يجري عليه غيره ، بل يكتفى به هو ، ويتلصص له وجه يصح عليه ثم يوقف عنده ولا يتجاوز

٣٤٧ - هذا البيت للحطينة من أبيات يصف فيها بعيره بالسرعة ، و بعده قوله :

تَرَى بَيْنَ مَجْرَى مَرْقِيَّةٍ وَثِيْلَةٍ هَوَاءَ كَفَيْفَاءٍ بَدَأَ أَهْلًا قَفَرٍ  
 إِذَا صَرَ يَوْمًا مَا ضِئَاءُ بِجَرَّةٍ تَرَتْ هَامَةً فَوْقَ الْهَازِمِ كَالْقَبْرِ  
 وَإِنْ عَبَّ فِي مَاءٍ تَمِثَّتْ لِحْرَجِهِ خَوَاءَ كَتَنَلِيمِ الْجَدَاوِلِ فِي الدَّبْرِ  
 وَإِنْ خَافَ مِنْ وَقْعِ الْحَرَمِ يَنْتَحِي عَلَى عَصَدٍ رِيًّا كَسَارِيَةِ الْقَصْرِ  
 تَلْتَهُ فَلَمْ تَبْطِئْ يَدَ مِنْ وَرَائِهِ مُقَرَّبَةً رَوْحَاهُ رِيَّةُ الْفَرِ  
 إِلَى عَجْزٍ كَأَلْبَابِ سُدٍّ رَتَاجُهُ وَمُسْتَقْلِعٍ بِالْكُورِ ذِي حُبْلٍ سُمُرٍ

اللفظة : « آيب » اسم فاعل من آيب يثوب ، إذا رجع « الولية » فتفتح الواو وكسر اللام بعدها ياء مثناة مشددة - يقال : هي البرذعة ، ويقال : ما يوضع تحت البرذعة ، والبرذعة : توضع تحت الرجل « المجر » بفتح الهاء وسكون الجيم - نصف النهار عند اشتداد الحر ، ومثله المهاجرة ، والأصل في المهاجرة نحر بك الجيم ولكنه سكنها حين اضطر . يقول : إذا قدرت أني أصل بلدة عند الليل فاني أدركها وأصلها في نصف النهار بسبب سرعة بعيري ونجاسته ، وقوله « ترى بين مجرى مرقية وثيلة - إلخ » التيل - بكسر التاء للثنية بعدها ياء مثناة - وعاء ذكره ، والقيفاة : الفلاة والقفر : الخالية ، يريد أن هذا البعير مفرج الإبطين ضخم الجنين لاحتق البطن ، وقوله « إذا صر يوما ما ضياء - إلخ » اللامخ - بالضاد والعين للجمتين - أصل الحمى عند منبت الأضراس ، ويقال : اللامخ عرق في الحمى ، وصريره : صوته ، والجرة - بكسر الجيم وتشديد الراء - ما يخرج به البعير للاجترار ، وزنت : يرميها فتضرب ، وأصل معنى زانوب ، والهامة : الرأس ، والهازم : جمع لمزومة ، وإنما هما لمزمتان ، وهما عظمان ناتئان في الحيين تحت الأذنين ، ويقال : هما مضتان عليان تحتها ، وقوله « وإن عب في ماء سمحت لجرعه - إلخ » العب : شرب الماء من غير مص - وتقول : جرع الماء يجرعه . من باب علم يعلم - وجرعه يجرعه - مثل فتح يفتح - وقد أنكر الأصمعي هذه اللفظة الأخيرة - والخواة - بفتح الخاء للجمجمة - الصوت ، والجداول : جمع جدول ، وهو النهر الصغير . والنهر - بفتح النال للمهلة وسكون الباء - جمع دبرة ، وهي للشارة في المزرعة

يريد صحت لشر به صوتا كصوت الأتجار الصغيرة وهي تفضى بجأثها إلى الزارع ؟ وقوله « وإن خاف من وقع الحرم إلخ » الحرم : السوط الذي لم يكن من طول الضرب ، ويتضح : يعتمد ، وريا : تأنيث ريان ويقال : هذه امرأة رياء إذا كانت ضخمة ، وقوله « تلتته فلم تبطل » به من ورائه - إلخ » تلتته : معناه تبعته ، وتقول : تلاء يتلوه ، ومعربة : موقفة ، والروحاء : الواسعة الخطو ، وريثة الفتر : البطيئة ، وأراد أن رجله تتبع عضده فالتصير للنصب في تلتته عائد إلى الضد ، وقوله « إلى عجز كالباب سد رتاجه » الرتاج - بكسر الراء للهملزة - الباب الصغير الذي يكون في الباب الكبير ، والمستلعل : الشرف للرفع ، وأراد المستلعل بالكور سنام هذا البعير ، والحبك : الطرائق التي تكون فيه من لون وبره ، ويروى « ومستلعل بالكور » بالرفع وبالجر ، فأما الرفع فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف : أى وهو مستلعل بالكور ، ولا يكون للراد به السنام ، بل المراد وصف الجمل بالارتفاع والإشراف ، وأما الجر فعلى أنه عطف على عجز ؟ فيكون للراد به السنام كما ذكرنا أولا .

الإعراب : « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط ، مبنى على السكون في محل نصب بقوله وضعت الآتى « قلت » قال : فعل ماض أجري مجرى ظن ، وتاء للتكلم فاعل مبنى على الضم في محل رفع « آتى » حرف توكيد ونصب ، وياء للتكلم اسمه ، مبنى على السكون في محل نصب « آتب » خبر أن مرفوع بالضمه الظاهرة ، وأن وما دخلت عليه ست مت مستفعولى قلت المجرى مجرى ظننت ، وفي آتب ضمير مستتر فاعله « أهل » مفعول به لأتب تضمنه معنى آتيم ليلا وقت عودة الرعاء إليهم ، وأهل مضاف ، و « بلدة » مضاف إليه ، وجملة قلت آتى - إلخ في محل جر باضافة إذا إليها « وضعت » وضع : فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعله ، مبنى على الضم في محل رفع « بها » جار مجرور متعلق بوضعت « عنه » جار مجرور متعلق أيضا بوضعت ، وجملة وضعت من الفعل والفاعل لاجل لما من الإعراب جواب إذا « الولية » مفعول به لوضعت ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بالمجر » جار مجرور متعلق بوضعت أيضا

الشاهد فيه : قوله « قلت آتى آتب » حيث أجرى قلت مجرى ظننت ، ولم يحك به الجملة التي بعده ، والدليل على ذلك أن الرواية في هذا البيت بفتح همزة « آتى » ولو أنه حكى الجملة بقلت لكسر الهمزة كما كسرت في قوله تعالى : ( قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ) وقوله : ( قَالَ إِنِّي لَمِثْلُكُمْ مِنَ الْعَالَمِينَ ) ولكنه لما فتح الهمزة علمنا أنه عامل قلت معاملة ظننت ، من قبل أن الهمزة تفتح بعد ظننت ، نحو قوله تعالى : ( وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا ) وقوله جل ذكره : ( وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا ) وقوله سبحانه : ( إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ) وقوله :

﴿خاتمة﴾ قد عرفت أن القول إنما ينصب للفعولين حيث تضمن معنى الظن ، وإلا فهو وفروعه مما يتصدى إلى واحد ، ومفعوله إما مفرد ، وهو على نوعين : مفرد في معنى الجملة ، نحو قُلْتُ شِعْرًا ، وخطبةً ، وحديثًا ؛ ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، نحو : « يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ » أى : يطلق عليه هذا الاسم ، ولو كان مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم ، خلافاً لمن منع هذا النوع . وعن أجازة ابن خروف والزحشرى . وإما جملة فتحكى به ، فتكون في موضع مفعوله . والله أعلم .

(وَلَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ) وقوله : ( فَظَنَّ أَنَّ لَنَ تَهْدِيَ عَلَيَّ ) وقوله : ( إِنَّهُ ظَنَّ أَنَّ لَنَ يَحُورَ ) وغير ذلك مما لا يكاد يحصى من الاستعمال ، وقد ذكرنا مرارا في هذا الكتاب أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ؛ فلما أشبه «قال» ظن ، وحكم ظن أن تفتح بعدها همزة أن للوكدة ، سواء أكانت مثقلة على أصل وضعها كما في الآيات التي سمعتها عدا الأخيرين ، أم كانت مخففة كما في الآيتين ؛ فتحت الهمزة بعد «قال» ، وأيضا للفرق بين التي بمعنى الظن ، والتي تحكى بها الجمل ؛ فاعرف هذا .

## أعلم وأرى

(إِلَى ثَلَاثَةٍ) من المفاعيل (رَأَى وَعَلِمَا) الصَّادَيْنِ إِلَى مفعولين (عَدَّوْا إِذَا) دخلت عليهما همزة النقل و (صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا) ؛ لِأَن هَذِهِ الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي فيصدي بها إلى مفعول كان فاعلا قبل ؛ فيصير متصليا إن كان لازما ، نحو: جَلَسَ زَيْدٌ ، وَأَجْلَسْتُ زَيْدًا ، ويزاد مفعولا إن كان متصليا ، نحو: لَيْسَ زَيْدٌ جَبِيَّةً ، وَأَلْبَسْتُ زَيْدًا جَبِيَّةً ، وَرَأَيْتُ الْحَقَّ غَالِبًا ، وَأَرَانِي اللَّهَ الْحَقَّ غَالِبًا ، وَعَلِمْتُ الصَّدَقَ نَافِيًا ، وَأَعْلَمَنِي اللَّهُ الصَّدَقَ نَافِيًا .

(وَمَا) حَق (يَلْفَعُولِي حَلْتُ) ورأيت من الأحكام (مُطْلَقًا لِثَانٍ وَثَالِثٍ) من مفاعيل أعلم وأرى (أَيْضًا حَقًّا) ؛ فيجوز حذفها مما اختصارا إجماعا ، وفي حذف أحدهما اختصارا ماسبق ، ويمتنع حذف أحدهما اقتصارا إجماعا ، وفي حذفها مما اقتصارا الخلف السابق ، ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو: عَمَّرُوا أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، ومنه « الْبَرَكَةُ أَعْلَمْنَا اللَّهَ مَعَ الْأَكْبَرِ » ، وقوله :

٣٤٨ — وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهَ أَتَمَّ عَلِيمٍ وَأَرَأَيْتَ مُسْتَكْنَى وَأَمْسَحُ وَاهِبٍ

٣٤٨ — هذا بيت لم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له إلا على بيت ينشد قبله ، وهو قوله :

وَكَيْفَ أَتَالِي بِالْيَدَى وَوَعِيدِهِمْ وَأَخَشَى ثُلُثَاتِ الزَّمَانِ الصَّوَابِ

اللفظ : « أمتع » هو أفضل تفضيل ، وفضله منع - بوزان كرم - ومعناه صار منيعا لا ينال قويا لا يعتدى عليه عزرا لا ينال بمكروه « عاصم » هو اسم فاعل من عصمه ، بمعنى منعه ، ومنه قوله تعالى : ( لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ) وقوله « أَرَأَفَ » هو أفضل تفضيل من الرأفة بمعنى الشفقة والرحمة « مستكنى » هو اسم مفعول ، وللرأفة أنه أَرَأَفَ من يلجأ إليه في اللامات ويأخذ به من الللمات ، وكان من حقه أن يقول : مستكنى به ؛ إلا أنه حذف حرف الجر وأوصل الوصف إلى الضمير « أسمع » أفضل تفضيل من السباحة وهي الجود والكرم « واهب » اسم فاعل من وهبه يهبه بمعنى أعطاه

المعنى : يقول : أنا لا أهتم بأعدائي ، ولا أفكر فيهم ، ولا أجهلهم في حسابي ، ولا أخاف

وكذلك يُتَلَقُّ الفعلُ عنهما ، نحو : أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَمْ تَمُرُوا قَائِمًا ، وَأَرَيْتُ خَالِدًا لَيْسَ كَرُهُ مُنْطَلِقًا ؛  
وأما للمفعول الأول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ، ولا إلناؤه ، ويجوز حذفه اختصارًا واقتصارًا .  
( وَإِنْ تَمَدَّيَا ) أى : رأى وعلم ( لِوَاحِدٍ يَلَا هَمْزٍ ) بأن كانت رأى بَصَرِيَّةً وعلم عِرْفَانِيَّةً  
( فَلَا تُنَيْنِ بِهِ ) أى : بالهمز ( تَوْصَلًا ) ؛ لما حُرِفَ ، فنقول : أَرَيْتُ زَيْدًا الْهَلَالُ ،  
وَأَعْلَمْتُهُ الْخَبَرُ .

( وَالثَّانِي مِنْهُمَا ) أى : من هذين للمفعولين ( كَتَانِي أَنْفِي ) مفعولِي ( كَسَا ) وبَابِهِ  
من كل ضل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما للبتداء والخبر ، نحو : كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً ،  
وَأَعْلَمْتُهُ دِرْعَمًا ( هُوَ ) أى الثاني من هذين للمفعولين ( بِهِ ) أى : بالثاني من مفعولي باب  
كسا ( فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَتَا ) أى : ذو اقتداء ؛ فيمتنع أن يخبر به عن الأول ، ويجوز  
الاقتصار عليه ، وعلى الأول ، ويمتنع الإلقاء .

توازل الدهر ، وكوارثه لأنني اعتصمت بك والتجأت إليك وأنت الذي لا يخشى من لجأ إليه عناء  
ولا يخاف لأواء

الإعراب : « وأنت » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع ، والتاء حرف  
خطاب « أَرَانِي » فعل ماضٍ ، والنون للوقاية ، وباء التثنية مفعول أول لأرى « الله » فاعل أرى  
مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « أَمْنَعُ » خبر للمبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف  
و « عاصم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « وَأَرَأْفُ » الواو حرف عطف ، أَرَأْفُ :  
معطوف على أَمْنَعُ « مُسْتَكْفِي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقترنة على الألف المحذوفة للتخلص  
من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وَأَصْحَحُ » الواو حرف عطف ، أَصْحَحُ : معطوف  
على أَمْنَعُ ، وهو مضاف ، و « وَاهِبُ » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاعر في : قوله « وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمُ » حيث أُلْفِي « أَرَى » عن العمل في المفعول  
الثاني وللفعول الثالث ، وما قوله « أَنْتَ أَمْنَعُ عَاصِمُ » ليكون العامل قد توسط بينهما ، كما أُلْفِي  
خلت في قول الشاعر :

أَيُّ الْأَرْجِيحِ يَا ابْنَ أَلُوْهُمِ تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرْجِيحِ خِلْتُ اللَّوْثُ وَالْخَوَرُ

وقد أعمل الشاعر في البيت الشاعر الذي معنا « أَرَى » في مفعوله الأول ، وهو بياء للتكلم ، ولو أنه  
رب للعمولات بعد العامل لقال : أَرَانِي اللَّهُ إِيَّاكَ أَمْنَعُ عَاصِمُ ؛ فينصب للمفاعيل كلها ، أو يقول :  
أَرَانِيكَ اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمُ ؛ فينصبها كلها أيضا . وهذا واضح إن شاء الله

نعم يستثنى من إطلاقه التعليق ؛ فإن أعلم وأرى هذين يُتَقَنَّان عن الثاني ؛ لأن أعلم قلبية وأرى وإن كانت بصرية فهي ملحقة بالقلبية في ذلك ، ومن تعليق أرى عن الثاني قوله تعالى : « رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُخْفِي الْمَوْتَى » .

(وَكَاذِبَى السَّابِقِ) التلمذ إلى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الأحكام (نَبَأًا) و(أَخْبَرًا) و(حَدَّثَ) و(أَنْبَأَ) ، و(كَذَّاكَ خَبَرًا) لتضمنها معناه ، كقوله :  
 ٣٤٩ — نُبُئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمِيَا يُهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْكَارِ

٣٤٩ — هذا البيت للناطقة الديباني ، وكان زُرْعَةُ بن عمرو بن خويلد قد لقي النابتة بكماط ، فأشار زُرْعَةُ على النابتة بأن يحمل قومه على ترك محالفة بني أسد ، فأبى النابتة ذلك لما فيه من الفسار ، فتركه زُرْعَةُ ، ثم بلغ النابتة أن زُرْعَةَ يتوعدده ، فقال يهجووه :

نُبُئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمِيَا      يُهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْكَارِ  
 فَطَلْتُ يَأْزُوعَ بْنَ عَمْرِو ؛ إِنِّي      عَمَّا يَشُقُّ عَلَى الْقُدُورِ ضِرَارِي  
 أَرَأَيْتَ يَوْمَ عُكَاظَ حِينَ لَقَيْتَنِي      تَحْتَ السَّجَّاجِ فَمَا شَقَقْتُ غِبَارِي  
 إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطْبَتَيْنَا بَيْنَنَا      فَصَحَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ  
 فَلَمَّا بَيْنَكُ فَصَائِدٌ ، وَلَيْدَقَمَنْ      جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمِ الْأَكْوَارِ  
 رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ تُخْفِي أَذْرَاعِهِمْ      فِيهِمْ ، وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حِذَارِ

اللفظ : « نبئت » أخبرت ، والنبتا كالخبر وزنا ومعنى ، ويقال : النبتا أخص من الخبر ؛ لأن النبتا لا يطلق إلا على كل ماله شأن وخطر من الأخبار ، والسفاهة كاسمها « يعني أن السفاهة - وهي الطيش وخفة الحلوام - قبيحة كما أن اسمها قبيح » غرائب الأشعار » الغرائب : جمع غريبة ، وأراد بها ما لا يهدئ مثله ، ويروى في مكانه « أوابد الأشعار » والأوابد : جمع أبدة ، وأصلها اسم فاعل من أبدت الوحوش ، إذا فترت ولم تأنس ، وأراد به هنا معنى الغرائب ، وقوله « خلقت يازرع بن عمرو - إلخ » معناه أنا أقسم أن قربي من عدوى مما يشق عليه ؛ لأنني أظهر عليه وأغلبه وأنا له منه ، وقوله « أرايت يوم عكاظ حين لقيتني - إلخ » عكاظ مكان معروف قريب من مكة كانت مجتمع سوق ، وكانوا يتوافدون عليه للتجارة وإنشاد الشعر « فما شققت غباري » هذه كناية عن أنه لم يبلغ شأوه ولم يدرك منزلته ، ويروى في مكانه « فاحططت غباري » يريد أنك لم تستطع أن ترفع غبارك فوق غباري ، وقوله « إنا اقتسمنا خطبتينا - إلخ » هذا هو الشاهد

وكقوله :

٣٥٠ — وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنِيًّا وَغَابَ بِكَ يَوْمًا أَنْ تَعُوذَنِي

( رقم ٧٥ ) وقد مضى شرحه مع بعض أبيات ( انظر الجزء الأول ص ١٣٢ من هذا الكتاب ) وقوله « قوادم الأكوار » القوادم : جمع قادمة ، والأكوار : جمع كور ، وهو الرجل ، والمراد مقدمات الرجال ، وقوله « رهط ابن كوز » مبتدأ خبره قوله « فيهم » وقوله « عقي أدراعهم » عقي : جمع عقب ، وهو اسم فاعل من قولك : أحقبت الشيء ، إذا احتملته خلفك ، وتقول : أحقبت الشيء واحتقبته واستحقبته ، قال النافذة الديباني أيضا :

مُسْتَحْقِبُو حَلْقِي لِلْأَذَى يَتَقَدَّمُهُمْ شُمُّ الْغَرَانِينِ ضَرَّائُونِ لِلْهَامِ

وأصل هذا الاستعمال الحقيقية ، وهي كل ما أخذته خلفك وأنت راكب

الإعراب : « نبئت » ني : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء للتكلم نائب فاعل ، مبني على الضم في محل رفع ، وهو للفعل الأول « زرعة » مفعول ثان لني ، منصوب بالفتحة الظاهرة « والسفاهة » الواو واو الحال ، السفاهة : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « كاسمها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « يهدى » فعل مضارع ، مرفوع بضممة مقترنة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يسود إلى زرعة ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لني « إلى » جار ومجرور متعلق بيهدي « غرائب » مفعول به ليهدي ، وهو مضاف ، و « الأشعار » مضاف إليه

الشاهد في : قوله « نبئت زرعة يهدى » حيث نصب بني\* ثلاثة مفاعيل : الأول تاء للتكلم الذي هو نائب عن الفاعل ، لأنك تعلم أن النائب عن الفاعل أصله مفعول به فلما حذف الفاعل أُنِيب هو منابه وارتفع ارتفاعه ، والثاني قوله « زرعة » ، والثالث جملة « يهدى إلى غرائب الأشعار » على ما أوضح في إعراب البيت

٣٥٠ — نسب البني هذا البيت لرجل من كلاب ولم يعينه ، والبيت أول بيتين رواهما أبو تمام في ديوان الحماسة ولم يعين قائلهما ، ولم يعثر على التبريزي لنسبتهما إلى قائل ( وانظر التبريزي : ٣٠٣ — ٣٥٣ ) ولكن رواية الحماسة هكذا :

مَاذَا عَلَيْكَ إِذَا خُبَرْتَنِي دَنِيًّا رَهْنَ اللَّيْنَةِ يَوْمًا أَنْ تَعُوذَنِي  
أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي الْقَمْبِ بَارِدَةً وَتَسْمِي قَاكِ فِيهَا نَمَّ نَسْمِينَا

اللفظ : « أخبرني » بضم أوله مبني للجهول ، ورواية الحماسة « خبرني » وهو مبني للجهول



وكقوله :

٣٥١— أَوْ مَنَعْتُمْ مَا نُسْأَلُونَ قَبْلَ حُدُوثِهِ لَهٗ عَلَيْنَا أُولَآءِ

أيضا ، ويراد به أنك الخبر عني « دفا » بفتح الدال وكسر النون - وصف من الدف - ففتح الدال والنون جميعا - وهو للرض لللازم الذي ينهك القوى « رهن النية » يريد أنه مشرف على الموت « تعودينا » تزورنا ، والعيادة : خاصة بزيارة للرضى

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « عليك » جار مجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرفية متعلقة بتعديني الآتي « أخبرني » أخبر : فعل ماض مبنى للجهول ، وناء مخاطبة نائب فاعل مبنى على الكسر في محل رفع ، والنون للوقاية وياء للتكلم مفعول ثانٍ لأخبر ، مبنى على السكون في محل نصب « دفا » مفعول ثالث لأخبر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة أخبر ونائب فاعله ومفاعيله في محل جر بإضافة إذا إليها « وغاب » الواو حرف عطف ، غاب : فعل ماض « بلك » فاعل غاب ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، مبنى على الكسر في محل جر « يوما » ظرف متعلق بتعديني الآتي ، أو متعلق بنائب السابق ، وجملة غاب وفاعله في محل جر بالمطف على جملة أخبرني دفا « أن » حرف مصدري ونصب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تعوديني » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون ، وياء للوئمة المخاطبة فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء للتكلم مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب ، وأن مع مادخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف قياسا ، وتقدير الكلام في عيادتي ، وهذا الجار والمجرور متعلق بخبر المبتدأ الشاهد فيه : قوله « أخبرني دفا » حيث أعمل أخبر في ثلاثة مفاعيل : الأول ناء المخاطبة الواقع نائب فاعل ، والثاني ياء للتكلم ، والثالث قوله « دفا » ، على ما اتضح في الإعراب ٣٥١ — هذا البيت للحارث بن حزة بن مكروه البشكري ، من معلقته التي مطلعها قوله :

أَذْنَتْنَا يَبِينُهَا أَسْمَاكَ  
رُبِّ ثَلَوِي يَمْلَأُ مِنِّي الثَّوَاهُ  
بَعْدَ عَهْدٍ لَنَا يَرْقَرُ سَمًا  
فَأَذْنِي دِرَارَهَا انْتَلِصَا

وقبل بيت الشاهد قوله :

أَيَّمَا خُطَرٍ أَرَدْتُمْ فَأَدُو  
هَآ إِلَيْنَا تَمُشِي بِهَا الْأَنَالَةُ  
إِنْ تَبَسُّمُ مَا يَبِينُ مِلْحَةً فَالْصَا  
قِبَ فِيهِ الْأَمْوَاتُ وَالْأَحْيَا  
أَوْ تَقَسُّمُ فَالْتَقَسُ يَجْهَمُهُ النَّا  
سُ وَفِيهِ الصَّحَاحُ وَالْأَبْرَاهُ

أَوْسَكْتُمْ عَنَّا فَكُنَّا كَنَ أَنَّهُ مَضَّ عَيْنًا فِي جَنْبِهَا أَقْدَاهُ  
 أَوْ مَقْتَمُ مَا نَسَأُ لَوْنَ ..... البيت ، وبعده قوله :  
 هَلْ عَلِمْتُمْ أَيَّامَ مُنْتَهَبِ النَّاسِ مِنْ غَوَارِأَ ، لِكُلِّ حَتَّى غَوَاهُ  
 إِذْ رَفَعْنَا الْجِمَالَ مِنْ سَفَفِ الْبَيْتِ رَيْنَ سِيدَا حَتَّى نَهَاكَ الْحِسَاءُ  
 ثُمَّ مَلْنَا إِلَى تَمِيمٍ فَأَخْرَجْنَا مَا وَفِينَا بَنَاتُ مَرُ إِمَاهُ  
 لَا تُقِيمُ الْقَرِيزُ بِالْبَلَدِ السَّهْلِ لِي وَلَا يَنْفَعُ الذَّلِيلُ النَّجَاهُ  
 لَيْسَ يُنْجِي مُوَالِدِينَ حِذَارِ رَأْسُ طَوْدٍ وَخَرَّةُ رَجُلَاهُ

اللفظ : « آذنتنا » أعلمتنا أو أخبرتنا ، والين - بفتح فسكون - الفراق ، والثاوى : اسم فاعل من ثوى بالمكان ، إذا أقام فيه ، والثواء : الإقامة ، وقوله « بعد عهد لنا » يروى فى مكانه « بعد عهد لها » . يقول : أعلمتنا بفراقها بعد عهدها بهذه المواضع ، وشماه : اسم هضبة بعينها ، والبرقة - بضم فسكون - ومثلها البرقاء : راية فيها رمل وطين ، أو فيها طين وحجارة مختلطان ، ثم أخبر أن له بها عهدا أقرب من عهده بها فى برقة شماء ، وذلك العهد القريب فى الخلاص . وقوله « أيا خطة أردتم إلخ » الحطة - بضم الجاء - الأمر يقع بين القوم يشتبهون فيه ، ومعنى قوله « فأدوها إلينا » ابشوا ببيان ذلك مع السفراء ، والأملاء : جمع ملا ، وهو الجماعة من الناس ، ويروى « نسي بها الأملاء » وأى منصوب على أنه مفعول مقسم لأردتم ، أو مرفوع على أنه مبتدأ ، وجملة أردتم صفة لحطة ، والرابط ضمير محذوف : أى أيا خطة أردتموها . وقوله « إن نبشتم ما بين ملحمة فالصائب - إلخ » ملحمة - بكسر فسكون - مكان ، والصائب : جبل ، والمعنى : إن أنتم ما كان بيننا وبينكم من القتل والأسر فى الوقعات التى كانت بين أهل ملحمة وأهل الصائب ظهر عليكم ما تكرهون من قتلى لكم قتلناهم فلم تستطيعوا أن تأخذوا بثأرهم ، ويقال : هذا مثل ومعناه إن ذكرتم ما قد كفنا عنه فلم تذكره ونبشتموه فلنا الفضل فى ذلك . وقوله « أو نقشتم فالتقشربجشمه الناس - إلخ » معنى نقشتم استقصيتم ، تقول : نقشت فلانا ، وناقشته : إذا استقصيت وفى الحديث : « مَنْ نَوَّشَ الْحَسَابَ عُدَّ » ومعنى « بجشمه الناس » يشكفونه على مشقة واحتمال ، ومعنى قوله « وفيه الصالح والأبراء » أن فى الاستقصاء انكشاف الأمر ، ويروى « وفيه السقام والأبراء » والراد أن فى الناس سقاما وبراء ، وللراد : لأننا منوا إن استقصيتم أن يكون السقام فيكم ، وسقامهم : أن يظهر لهم قتلى لم يثأروا لهم وأسرى لم يفادهم ونحو ذلك . وقوله « أوسكم عنا فكنا كنن أغض - إلخ » يقول : إن سكم فلم تستقصوا كنانا نحن وأنتم فى أعين

الناس وعلمهم سواء ، وكان ذلك أسلم لنا ولكم . والقضى : الشيء الذى يسقط فى العين و يروى هذا البيت هكذا :

أَوْ سَكَّمُ عَنَّا فَكُنَّا جَمِيعًا    مِثْلَ عَيْنٍ فِي جَنْبِهَا أَقْدَاهُ

ويقال : فلان ينضى على القذى ، إذا كان يكت على اللؤلؤ والضم . وقوله « أو منعم مأسأون - إلخ » معناه إن منعم ما تسألونه فيما بيننا وبينكم فلائى شيء كان ذلك منكم مع ما تعرفونه من عزنا وامتناعنا ، وقوله « فن حدثنوه لنا علينا الولاء » يقول : من هذا الذى بلفكم عنه أنه صار له علينا الغلبة فى سالف الدهر ، والاستفهام يحى النفي ؛ يريد لم يكن لأحد فى الزمن الغابر سلطان علينا ، ويروى « له علينا العلاء » بالعين المهملة ، من العلاء وهو الرضة ، ويروى « العلاء » بالفتن المجدبة - وهو الارتفاع أيضا . وقوله « هل علمتم أيام يتهب الناس - إلخ » يريد الأيام التى هزم فيها كسرى وضعف أمره ، وكان بعض العرب يتر على بعض ، وكانت العرب من زار تملكهم الأكاسرة وهم ملوك فارس وتملك عليهم من شادت ، وكانت غسان تملكهم ملوك الروم ، فلما غلب كسرى على بعض ما فى يديه وكان الدين غلبوه بنى حنيقة ؟ غزا بنفسه قيصر ، فضف أمر كسرى ، وغزا بعض العرب بعضا ، و « غوارا » بكسر الفتن المجدبة - معناه يناور بعضهم بعضا ، والعواء - بضم العين المهملة - الصياح مما يترل بهم من الإغارة ، وقوله « إذ رفعتنا أجمال من سفح البحرين - إلخ » معنى رفعتنا أجمال سرنا بها سيرا رفيعا ، وقوله « حتى تهأها الحساء » أنها انتهت إليها ، والحساء - بكسر الحاء المهملة - جمع حسى ، وهو الرمل للتراكم أسفل جبل صلد ، وقوله « ثم ملنا إلى عجم فأحرمتنا - إلخ » يقول : لما بلغنا الحساء ملنا على عجم فلما صرنا فى بلادهم دخلنا فى الأشهر الحرم فكففنا عن قتالهم ، وقوله « لا يقيم العزيز بالبلد السهل - إلخ » يخبر بشدة الأمر ، يقول : إن العزيز للمتنع لا يقدر على الإقامة بالبلد السهل لما أن سهولته تحمل على الإغارة عليه وتهون على الناس أمرها ، وليس ينفع الدليل أن ينجو من الخافة ، وقوله « ليس ينجى موائلنا من حذار » للوائل : الذى يطلب لنفسه موتا يهرب إليه ، والطود : الجبل ، والحرة : كل موضع فيه حجارة سود ، والرجلاء : الصلبة الشديدة

الإعراب : « أو » حرف عطف ، مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « منعم » فعل ماض ، وناء الخطاب فاعل ، مبنى على الضم فى محل رفع ، والليم علامة الجمع « ما » اسم موصول مفعول به نفع ، مبنى على السكون فى محل نصب « تسألون » فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة نائب فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا عمل لها من الإعراب صلة للموصول ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، وتقدير الكلام : أو منعم الذى تسألونه « فن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ؛ فإن جملة « منعم » معطوفة

وكقوله :

٣٥٢ — وَأَنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ      كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

بأو على جملة « إن نبشتم » المذكورة في الآيات السابقة على بيت الشاهد ، من : اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « حدثتموه » حدث : فعل ماضى مبنى للجهول ، والتاء ضمير الخطاب نائب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، وللم حرف دال على الجمع ، والواو للفصل بين الضميرين ، والماء ضمير عائد على من مفعول ثانٍ لحدث « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « علينا » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول « الولاء » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثالث لحدث ، وجملة حدث ونائب فاعله وبقية مقابله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام ؛ وجملة اللبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط

الشاهد فيه : قوله « حدثتموه له علينا الولاء » حيث أعمل حدث فى ثلاثة مفاعيل : الأول ضمير الخطاب الذى هو التاء ، والذى هو نائب الفاعل ، والثانى ضمير النية الذى هو الماء ، والثالث جملة اللبتدأ والخبر التى هى قوله « له الولاء » ؛ على ما تبين فى الإعراب

٣٥٢ — هذا البيت من قصيدة طويلة للأعشى ميمون بن قيس ، وأول هذه القصيدة قوله :

لَسَرْتُكَ مَا طَوَّلَ هَذَا الزَّمَنُ      عَلَى لِلرَّءِ إِلَّا عَنَاءَ مَمْنُ  
يَظَلُّ رَجِيًّا لِرَيْبٍ لِّلنُّو      نِ وَلِلشَّقَمِ فِي أَهْلِهِ وَالْحَزَنُ  
وَهَالِكُ أَهْلٍ يُجِثُونُهُ      كَأَخَرَ فِي قَعْرَةٍ لَمْ يُجِنُ  
وَمَا إِنِ أَرَى الدَّهْرَ فِي صَرْفِهِ      يُقَادِرُ مِنْ شَارِخٍ أَوْ يَفِنُ

والبيت الشاهد هو البيت التاسع والسبعون من هذه القصيدة ، وقوله :

وَكُنْتُ امْرَأًا زَمِنًا بِالرَّاقِ      خَفِيفَ الْمُنَافَخِ طَوِيلَ النَّفْسِ  
وَحَوْلِي بَكَرٌ وَأَشْيَاعُهَا      وَلَسْتُ خَلَاةً لِّبَنٍ أَوْ عَدَنٍ  
وَأَنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ      ... البيت ، وبعده قوله :  
رَفِيعَ الْوَسَادِ طَوِيلَ النَّجَا      دِ ضَخْمِ الدَّيْسِ مَعَ رَحْبِ الْعَطَنِ  
يَشُقُّ الْأُمُورَ وَيَجْتَأُهَا      كَشَقِّ الْفَرَارِيِّ نَوْبَ الرَّدَنِ  
فَصِشْتُكَ مَرَّةً مَا خَبَرُوا      وَلَوْلَا الَّذِي خَبَرُوا لَمْ تَرَنَّ  
فَلَا تَحْزَمْنِي نَدَاكَ الْجَزِيلَ      فَإِنَّ امْرُؤًا قَبْلَكُمْ لَمْ أَهْنُ

اللفظ: «معن» هو اسم قاعل من عناء - بتشديد النون - أي أوره العناء وللشفقة ، وأصله بالياء لحذفها ووقف على النون كما تقف على قاض «رجبا» معناه مرجوما ، وللنون : اللوت يذكر ويؤث ، وقوله «والسقم في أهل والحزن» معطوف على قوله «لرب للنون» ويروى في مكانه «والسقم في أهل والحزن» بدون لام ، ويجر السقم عطفا على رب للنون ، ويروى برضه على الابتداء والواو للحال ، وقوله «وهالك أهل يجنونه» معنى يجنونه يسرونه ، وللراد يقبرونه ، يقول : إنه يستوى من هلك بين أهل فقاموا عليه واتخذوا له قبرا ومن هلك في صحراء مقفرة وليس معه أحد من أهل فبقى عرضة لانتهاش السباع ، وقوله «وما إن أرى الدهر - إلخ» ما : نافية ، وإن : زائدة ، وصرف الدهر : تقلباته بالناس وجريه عليهم بالحوادث والألام ، والشارخ : الذي في شرح الشباب ، وشرح الشباب - فتح الشيخ وسكون الراد - أوله واقتباله ، واليفن - فتح الياء للثناة والفاء - الشيخ الضعيف الذي حطمته السنون ، وقوله «وكنت امرأ زنا بالعراق - إلخ» يروى «زنا» بزاي وميم مفتوحتين - على أنه ظرف ، ويروى بكسر الميم على أنه صفة من الزمانة وهي الكبر ، والتخف - بتشديد النون - هو مصدر تخفى ، ووقف عليه بحذف الياء ، يريد أنه كان ناعم البال ، وقوله «ولست خلا لمن أوعدن» يريد لا أكون حلو الكلام لمن يتوعدني ولا ألين له ، ومثله في المعنى قول ذي الإصبع المدناني :

لَا يُخْرِجُ الْقَسْرُ مِنِّي غَيْرَ مَأْيَةٍ وَلَا أَلَيْنُ لِمَنْ لَا يَنْتَعِي لِيْنِي

وقوله «ونبت قيسا ولم أبله» يروى في مكانه «ونبت قيسا ولم آته» و «أبله» مضارع مجزوم بلم ، والماضى بلاء ، وتقول : بلاء يلاوه ؛ إذا اختبره ، وقد حدثوا أن قيسا حين سمع ذلك قال : أوقد شك ؟ ثم أمر بحبسه ، فزاد فيها الأعشى الأبيات التي أولها «لجنتك مرند ما خبروا» فأنجاه ذلك ، وقوله «رفيع الوساد طويل التجاد إلخ» يروى في مكانه «رفيع الوساد طويل التجاد سهل المباداة - إلخ» والمباداة : المنزل ، والفزاري : الحياط ، والارتباد : أصله طلب النجاة

الإعراب : «نبت» مفعول ثان لنبي\* ، فعل ماض مبنى للجهول ، وتاء المتكلم نائب قاعل مبنى على الضم في محل رفع «قيسا» مفعول ثان لنبي\* ، منصوب بالفتحة الظاهرة «ولم» الواو والحال ، لم : حرف نفي وجزم وقلب «أبله» أبل : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والمهاء ضمير التائب مفعول به مبنى على الضم في محل نصب ، ونجمله «لم أبله» من الفعل وقاعله ومفعوله في محل نصب حال «كما» الكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى «زعموا» فعل وقاعل ، وما للسريية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وتقدير الكلام : كزعمهم ، وهذا الجار والمجرور متعلق بقوله «خير» الآتي «خير» مفعول ثالث لنبي\* ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و «أهل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و «اليمين» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف

وكقوله :

٣٥٣ - وَخَبَرْتُ سَوْدَاءَ النَّعِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهَا أَعُوذُهَا

الشاعر فر : قوله « نبئت قيسا خير أهل العين » حيث أعمل نبأ في ثلاثة مفاعيل : أولها تاء للتكلم الذي هو نائب الفاعل ، والثاني قوله « قيسا » ، والثالث قوله « خير أهل العين » ، على ما اوضح لك في الإعراب

٣٥٣ - هذا البيت أول بيتين اختارهما أبو تمام في ديوان الحماسة ، ولم يسبقهما لمعين ، وثاني البيت قوله :

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي إِذَا أَنَا جِئْتُهَا أَأُزِيئُهَا مِنْ دَائِهَا أَمْ أَزِيدُهَا

وقال التبريزي عن أبي محمد الأعرابي في شرح ديوان الحماسة : سوداء النعيم : امرأة من بني عبد الله ابن غطفان اسمها ليلى ولقبها سوداء ، وكانت تنزل النعيم من بلاد غطفان ، وكان عقبة بن كعب ابن زهير ينسب بها ، ثم علقها بعده ابنه العوام بن عقبة وكلف بها ، وكانت تجذب به كذلك ؛ فخرج إلى مصر في مرة ، فبلغه أنها مريضة ، فترك مبرته ، وكره نحوها ، وأنشأ يقول :

نُبِّئْتُ سَوْدَاءَ النَّعِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ مِصْرَ إِلَيْهَا أَعُوذُهَا

فِيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَقْدِرُ بَعْدَنَا مَلَاحَةً عَيْنِي أَمْ يَحْصِي وَجِيدُهَا

وَهَلْ أَطْلَقْتُ أَثْوَابَهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلَا حَبْدًا أَخْلَاكُمَا وَجَدِيدُهَا

وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَيْءٌ أَحَبُّهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَيَدُهَا

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي إِذَا أَنَا جِئْتُهَا أَأُزِيئُهَا مِنْ دَائِهَا أَمْ أَزِيدُهَا

نَظَرْتُ إِلَيْهَا نَظْرَةً مَا تَسْرُونِي بِهَا مُحَرُّ أُنْعَامِ الْبِلَادِ وَسُودُهَا

وَلَوْ أَنِّي مَا أَبْقَيْتُ مَعِيَ مَعْلُوقٌ يَبْعُدُ نِجَامُهَا مَا تَأَوَّدَ عُوذُهَا

فلم يزل يلفظ حتى رآته ورآها ، فأومأت إليه أن ماجاء بك ؛ فقال : جئت عائدا حين علمت علتك ؛ فأشارت إليه أن ارجع فأني في عاقبة ، فرجع لمبرته ، واستنق بها الرض ، فجلست تتوله إليه حتى ماتت ، فبلغه الخبر ، فقال :

سَقَى جَدْنَا بَيْنَ النَّعِيمِ وَزِلْفَةٍ أَحْمَ الدُّرَى وَابْنِ الْقَزَالِ مَطِيرُهَا

وانظر شرح التبريزي للحماسة ( ٣ - ٣٤٤ - ٣٤٦ )

اللقية : « سوداء النعيم » هكذا وقت الرواية في حديث أبي محمد الأعرابي ، والذي في الحماسة « سوداء القلوب » فيجوز أن يكون اسمها سوداء فأضافها إلى القلوب كما فعل ابن النسيئة في قوله :

﴿ تنبيه ﴾ دخول همزة النقل وَصَوَّغُ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة إلى ما ينشأ عنهما ؛ فدخل الهمزة على الفعل يجعله متعديا إلى مفعول لم يكن متعديا إليه بدونها ، وَصَوَّغُ للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا إليه قبل الصَّوَّغُ ؛ فالذي لا يتعدى إن دخلته همزة النقل تعدى إلى واحد ، والتعدى إلى ثلاثة إذا صُنِّفَ للمفعول صار متعديا إلى اثنين ، وذو الاثنين يصير متعديا إلى واحد ، وذو الواحد يصير غير مُتَعَدٍّ ؛ فإن كان المصوغ للمفعول من باب أعلم

قفي يَا أُمِّمِ الْقَلْبِ قَضِي نَحِيَّةً وَنَشَكُوا الْهَوَى ثُمَّ أَقْبَلِي مَا بَدَأَ لَكَ .  
ويجوز أن يريد أنها فعل من القلب محل سوداءه ، ويجوز أن يكون لقبها بذلك لأنها قاسية القلب وجمع القلب بما حوله فقال « سوداء القلوب » ، وأنكر أبو محمد الأعرابي كل هذه اللعاني وأسر على أن الرواية « سوداء النميم » . وقوله « أخلقت » رثت وصارت خلقه ، والأخلق : جمع خلق ، مثل بطل وأبطال « بيدها » اليد : جمع ييداء ، وهي الصحراء ، سميت بذلك لأن سالكها ييبد فيها أي يهلك « ثمام » بضم الثاء الثلاثة ، بزنة غراب - بنت ضعيف له خوص أوشبيه بالحوص ، وربما حشى به وسد به خصاص البيوت « تأود » مال وانقطع . يريد أنه صار ضعيف الجسم وأنه قد بلغ من التحول والضعف درجة لو أنه علق في عود ثمام لما مال هذا العود ، وهذا من أبعد اللبالات

الوعراب : « خبرت » خبر : فعل ماض مبني للجهول ، وتاء للتكلم نائب فاعل ، مبني على الضم في محل رفع « سوداء » مفعول ثانٍ لخبر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « النميم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مريضة » مفعول ثالث لخبر منصوب بالفتحة الظاهرة « فأقبلت » الفاء عاطفة ، أقبل : فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعله ، مبني على الضم في محل رفع « من أهلى » جار ومجرور متعلق بأقبل ، وياء للتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « بمصر » جارٌ ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهلى « أعودها » أعود : فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير العائدة مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من تاء للتكلم في أقبلت

الشاعر ثم : قوله « خبرت سوداء النميم مريضة » حيث أعمل خبر في ثلاثة مفاعيل : أولها تاء للتكلم الواقع نائب فاعل ؛ لأن نائب الفاعل في الأصل مفعول به ، فلما حذف الفاعل وأقيم هو مقامه ارتفع ارتفاعه ، وثانيها قوله « سوداء النميم » ، وثالثها قوله « مريضة » ، كما اوضح لك ذلك في إعراب البيت .

هذا ، وأنت لو تأملت في جميع شواهد هذه للسألة لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للجهول وتعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل ، وبعضها تجدد للمفعول الثاني والثالث مفردين ، وبعضها تجدد للمفعول الثالث جملة ؟

لحق بباب ظنّ ، وإن كان من باب ظنّ لحق بباب كانّ ، وكللمصوغ للمفول في ذلك اللطاويع ، اهـ

(خاتمة) أجاز الأخفش أن يعامل غير علم ورأى من أخواتها القلبية الثنائية معاملةهما في النقل إلى ثلاثة بالهمزة ، فيقال على مذهبه : أَظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا ، وكذلك أَخَسَبْتُ ، وَأَخَلْتُ ، وَأَزَعَمْتُ . ومذهبه في ذلك ضعيف ؛ لأن المتعدى بالهمزة فرع المتعدى بالتجرد ، وليس في الأنفال متعدٍ بالتجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعدد بالهمزة . وكان مقتضى هذا ألا ينقل علم ورأى إلى ثلاثة ، لكن ورد السماع بنقلهما قبل ، ووجب ألا يقاس عليهما ، ولا يستعمل استعمالها إلا ما سمع . ولو ساغ القياس على أعلم وأرى لجاز أن يقال : ألبست زيدا عمرا ثوبا ، وهذا لا يجوز إجماعا . والله أعلم .



## الفاعل

(الْفَاعِلُ) في عُرْفِ النعْطَةِ : هو الاسم (الَّذِي) أُسْنَدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ تَامٌ أَصْلُهُ الصَّيْنَةُ أَوْ مَوْوَلٌ بِهِ (كَتَرَفَوْعَى) الفِعلُ والصفة من قولك : (أَنَّى \* زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعَمَ النَّقَى) فَعَلَّ من زَيْدٍ والنقَى فاعل ؛ لَأَنَّهُ أُسْنَدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ تَامٌ أَصْلُ الصَّيْنَةِ ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ مَتَصَرِفٌ وَالثَّانِي جَامِدٌ ، وَ « وَجْهُهُ » فاعل ؛ لَأَنَّهُ أُسْنَدَ إِلَيْهِ مَوْوَلٌ بِالْفِعْلِ لِلذِّكْرِ وَهُوَ « مُنِيرًا » .

فَالَّذِي أُسْنَدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ يَشْمَلُ الْأَسْمَ الْمَرْبُوحَ ، كَمَا مِثْلُ ، وَلِلْمَوْوَلِ بِهِ ، نَحْوُ « أَوَلَمْ يَكْفَيْهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا » وَالتَّضْيِيدُ بِالْفِعْلِ يُخْرِجُ لِلْبِتْدَاءِ ، وَبِالتَّامِ نَحْوِ اسْمِ كَانَ ، وَبِأَصْلِهِ الصَّيْنَةُ النَّاسِبَةُ مِنَ الْفَاعِلِ ، وَذِكْرُ « أَوْ مَوْوَلٌ بِهِ » لِإِدْخَالِ الْفَاعِلِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ صِفَةً ، كَمَا مِثْلُ ، أَوْ مَصْدَرٌ ، أَوْ اسْمٌ فِعْلٌ ، أَوْ ظَرْفٌ ، أَوْ شَبَهٌ .

(تَبْيِيهِ) لِلْفَاعِلِ أَحْكَامٌ أُعْطِيَ النَّاسِ مِنْهَا بِالتَّمَثِيلِ الْبَعْضَ ، وَسَيَذْكَرُ الْبَاقِي :  
الْأَوَّلُ : الرِّفْعُ ، وَقَدْ يَجْرُ لَفْظُهُ بِإِضَافَةِ الْمَصْدَرِ ، نَحْوُ : « وَتَوَلَّى دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ<sup>(١)</sup> » أَوْ اسْمِهِ ، نَحْوُ : « مِنْ قُبُلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ<sup>(٢)</sup> » ، أَوْ عَيْنِ أَوْ الْبَاءِ

(١) « لَوْلَا » حَرْفُ امْتِنَاعٍ لَوْجُودِ مَبْنًى عَلَى السَّكُونِ لِأَعْمَلٍ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ « دَفْعٌ » مَبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ ، وَهُوَ مُضَافٌ وَ « اللَّهُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى فَاعِلِهِ ، مَجْرُورٌ بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةِ « النَّاسُ » مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ « بَعْضُهُمْ » بَدَلٌ مِنَ النَّاسِ ، وَبَدَلٌ لِلْمَنْصُوبِ مَنْصُوبٌ ، وَعِلَامَةُ نَسْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ ، وَالضَّمِيرُ مُضَافٌ إِلَيْهِ « بَعْضُ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِدَفْعٍ . وَالْإِسْتِشْهَادُ بِالآيَةِ الْكَرِيمَةِ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ « دَفْعَ اللَّهِ » فَإِنَّ « دَفْعَ » مَصْدَرٌ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ ، وَفَاعِلُهُ هُوَ « اللَّهُ » وَلَمْ يَرْفَعْ لَفْظُ الْفَاعِلِ لِإِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَيْهِ ؛ فَهُوَ مَجْرُورٌ لَفْظًا وَعَمَلُهُ الرِّفْعُ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَسْطِفَ عَلَيْهِ بِالرِّفْعِ وَأَنْ تَنْتَعِثَ بِالرِّفْعِ ؛ كَقَوْلِ لَيْلَى ابْنِ رَيْبَةَ الْعَامِرِيُّ يَصِفُ حَمَارًا وَأَنَاتَهُ :

حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَاسِ ، وَهَلْجَةُ طَلَبَ الْمُقَبِّ حَقَّهُ الْمَلْطُومُ

أَلَا تَرَاهُ قَدْ رَفَعَ « لِلْمَلْطُومِ » وَهُوَ نَعْتُ لِقَوْلِهِ « الْمُقَبِّ » الْمَجْرُورُ لَفْظًا بِإِضَافَةِ « طَلَبَ » إِلَيْهِ (٢) هَذَا أَثَرُ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي اللُّوْطِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ « مِنْ قُبُلَةٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ مَقْتَمٌ ، وَ « الْقُبُلَةِ » مُضَافٌ ، وَ « الرَّجُلِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، مِنْ إِضَافَةِ اسْمِ الْمَصْدَرِ

الزائدتين<sup>(١)</sup>، نحو «أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ»، ونحو «وَكُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا» وقوله :

إلى فاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة «امرأته» امرأة : مفعول به لاسم الصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير المأدب إلى الرجل مضاف إليه ، مبني على الضم في محل جر «الوضوء» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والاستشهاد بهذا الحديث في قوله «قبلة الرجل» فان قبلة اسم مصدر لقبيل - بتشديد الباء - ومصدره التقييل ، و «الرجل» فاعله ، وقد أضيف اسم المصدر إلى الفاعل جَرَّ لفظ الفاعل بالإضافة وعمله الرفع ؛ بدليل أنك لو وصفته فقلت «من قبلة الرجل المكعب» لجاز أن ترفع النعت تبعاً للحل كما تجرّه تبعاً للفظ

(١) قد تكلمنا في باب الابتداء عن زيادة الباء ومن في المبتدأ كلاما مستفيضا فارجع إلى ذلك (ص ٢٣٧ من الجزء الأول من هذا الكتاب) ، وغرضنا الآن أن نتكلم على زيادة هذين الحرفين في باب الفاعل ؛ فنقول :

أما الباء فزيادتها في باب الفاعل على ثلاثة أنواع : واجبة ، وجائزة غالبية ، وضرورة لا تقع إلا في الشعر

أما النوع الأول - وهو الزيادة الواجبة - ففي فاعل أفعل في باب التعجب ، وهذا على رأى جمهور النحاة الذين ذهبوا إلى أن أكرم في نحو قولك : أكرم بأبي بكر أبا ؛ أصله أكرم - بفتح الراء والميم - بمعنى صار ذا كرم ، ثم غبرت صيغته من صورة الخبر إلى صورة الطلب ، وزيدت الباء إصلاحا للفظ وتحاشيا من أن يرفع الفعل الذي على صورة الأمر فاعلا بارزا ؛ وذلك نحو قوله تعالى : (أُتِمِّعْ بِهِمْ وَأَبْرِسْ) ونحو قول الشاعر :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْبِجَا

وأما إذا جرينا على رأى القائلين بأن «أكرم» في مثل «أكرم بأبي بكر أبا» فعل أمر لفظا ومعنى فلا تكون الباء زائدة ، بل هي أصلية ، وجرى بها في مثل هذا التركيب التعدية والمجرور بها مفعول في المعنى على هذا القول ، ومثله عند هؤلاء مثل قولك : امرر بعل ، واذهب بخالك

وأما النوع الثاني - وهو الزيادة الجائزة غالبية - فذلك في فاعل «كنى» نحو قوله تعالى : (كُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا) ، ونحو قول العرب : كُنِيَ بِرُعَيْنَا مَنَادِيًا ، وقولهم : كُنِيَ بِأَمَارَاتِ الطَّرِيقِ لَمْ حَسَمًا ، وقولهم : كُنِيَ بِالشَّيْبِ جَهْلًا ، وقولهم : كُنِيَ بِالشَّرْقِيَّةِ وَاعِظًا ، والدليل على أن الباء في هذا الموضع جائزة لا واجبة سقوطها في بعض الأحيان كقول العرب فيأرواه الكسائي : كنى قوم بصاحبهم خيرا ، وقول سحيم عبد بن الحسحاس :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزَتْ غَايَا كُنِيَ الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلزَّهْدِ نَاهِيَا

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنبِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ سَبِي زَيْدٍ<sup>(١)</sup>

وَيُقَعَّى حينئذ بالرفع على محله ، حتى يجوز في تأنيه الجر حلا على ألقظ والرفع حلا على المحل ، نحو ماجاني من رجل كريم ، وكريم ، وما جاني من رجل ولا امرأة ، ولا امرأة ؛ فإن كان للمطوف معرفة تمين رضى ، نحو : ماجاني من عبد ولا زيد ؛ لأن شرط جر الفاعل بمن أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه .

الثاني : كونه عمدة ، لا يجوز حذفه ؛ لأن القمل وفاعله كجزأى كلمة لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، وأجاز الكسائي حذفه تمسكا بنحو قوله :

٣٥٤ — فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِى لَا إِحَالِكَ رَاضِيَا

وأما النوع الثالث — وهو الزيادة التي لا تنجى إلا في ضرورة الشعر — فنل قول الشاعر :

\* أَلَمْ يَأْتِيكَ . . . البيت الآتى ، وقول الآخر :

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَةِ أَوْدَى يَنْعَلِي وَسِرْبَالِيَةِ

فأودى معناه هلك ، والباء زائدة ، ونعل : فاعل أودى . وذهب قوم منهم ابن الحاجب إلى أن الباء ليست زائدة في « نعل » ولكنها لتعدية مثلها مثل الباء في نحو قوله : مررت بزيد ، وفي نحو قول الله تعالى : ( ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ) وقوله : ( سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ) وعليه يكون فاعل « أودى » ضميرا مستترًا عائدا على اسم الفاعل للفهوم من هذا الفعل ، والتقدير : أودى هو ( أى المودى ) نعل وسربالى

وأما « من » فيشترط لزيادتها هنا ما يشترط لزيادتها في الابتداء ، وذلك أن يتقدمها نفي أو شبهه ، وأن يكون مجرورا نكرة ، نحو قوله تعالى : ( أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ) فبشير فاعل جاء ، وهو نكرة ، وقد تقدم على الكلام حرف النفي ، وهو ما ، وانظر ما ذكرناه في زيادة هذا الحرف في باب الابتداء

(١) قد تقدم شرح هذا البيت شرحا وافيا ، وذكرنا قوله ، والآيات التي بعده ، ووجوه الاستشهاد به ؛ فارجع إلى ذلك كله فإنك تراه مفصلا في الجزء الأول ( ص ٨١ - ٤٣ ) .

٣٥٤ — هذا البيت لسوار بن الضرب السعدي ، أحد بني سعد تميم ، ويقال : أحد بني سعد كلاب ، والأول أرجح ؛ لتصريحه به في شعره على ما سنعلم في آيات الشاهد ، ويسمى أبوه مضربا — على صيغة اسم للفعول — لأنه شب بامرأة فقال فيها :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّكَ وَاجِبٌ مَلَاقِيهَا قَدْ دَيْتَ بِرُكُوبِ

... ..

خلف أخوها ليضربه بالسيف مائة ضربة ، فضربه ، فقتلى عليه ، ثم أفاق فأخذ يقول :

أَقَتَّ وَقَدْ أَتَى لَكَ أَنْ تُفِيكَ      فَذَلِكَ أَوَّانُ أَبْصَرْتُ الطَّرِيقَا  
وَكَانَ الْجَهْلُ يَمَّا يَرُدُّهُنِي      عَلَى غُلَوَائِهِ حَتَّى أَذْوَقَا

وقد روى أبو العباس البرد في كامله بيت الشاهد في أبيات ، قال (١) : « وكان أحد من حرب من الحجاج سوار بن المضرب ، ففى ذلك يقول :

أَقَاتِلِ الْحَجَّاجَ إِنْ لَمْ أَزُزْ لَهُ      دَرَابَ وَأَتْرُكْ عِنْدَ هِنْدٍ فَوَادِيَا  
فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي      ... البيت ، وبعده قوله :  
إِذَا جَلَّوَزْتَ دَرَبَ الْخَبِيرِينَ نَاقَتِي      فَيَأْسَتْ أَيْ الْحَجَّاجِ لَنَا ثَنَانِيَا  
أَبْرَجُو بَنُو مَرْوَانَ تَمِيمِي وَطَلَقَتِي      وَفَوَيْ تَحْمِي ، وَالْقَلَاءُ وَرَانِيَا »

اللفظ : « دراب » بفتح الدال والراء مخففة ـ مختصر من « درابجرد » وهى كورة بفارس بينها وبين شبراز خمسون فرسنا ، وفيها قصة للهلب بن أبى صفرة مع الخوارج ، وفيها يقول أبو البهاء الإبادى الأزدي ، وكان من أصحاب للهلب :

فَقَاتِلْ عَنْ قُصُورِ دَرَابِجَرْدٍ      وَتَحْمِي لِلْمُفِيرَةِ وَالْزَفَادِ

(والمفيرة هو ابن المهلب ، والرقاد هو ابن عبيد صاحب شرطة المهلب) « قطرى » بفتح القاف والطاء ، هو قطرى بن العجدة ، منسوب إلى موضع يقال له قطر ، وهو رأس من رؤوس الخوارج ، سلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة . وقال أبو العلاء : « قطرى سعى بهذا الاسم ، ومولده موضع يقال له الأعدان ، وقطر : موضع قريب من عمان ، يقال : بغير قطرى ، إذا نسب إلى ذلك الموضع ، وكذلك يقال : ربح قطرية ، إذا هبت من نحو قطر ، كما يسمى الرجل مكيا وسنديا وهو لم يولد بمكة ولا بالسند » اهـ « لإخالك راضيا » لأظنك ترضى ؛ لأننى لن أعود إليه « درب المييزين » المييز : اسم قاعل من أجاز ، وأراد بدراب المييزين أفواه الطرق ومداخل المدينة وخارجها ، وهى الأماكن التى يقف عندها عمال الأمير لإجازة الداخل والخارج « ورائيا » أراد به أمامى ، قال أبو العباس : « ورائى ههنا بمعنى أمامى ، قال الله عز وجل : ( وَإِنِّي خِفْتُ الْوَلَّيَّ مِنْ وَرَائِي ) وقال جل ثناؤه : ( وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيَةٍ غَضَبًا )

ابوهراب : « إن » حرف شرط جازم يحزم فتلين الأول قبل الشرط والثانى جوابه وجزؤه « كان » فعل ماض ناقص قبل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى مانند عليه الحال : أى إن كان هو ( أى مانحن عليه من السلامة ) وسيأتى لهذا مزيد

(١) انظر الكامل للبرد (ص ٤٤٥ طبع مكتبة الحلبي) .

وَأَوَّلُهُ الْجُمُورُ عَلَى أَنَّ التَّقديرَ فَإِنْ كَانَ هُوَ : أَيْ مَانَعْنِ عَلَيْهِ مِنَ السَّلَاطَةِ .

بسط « لا » نافية حرف مبنى على السكون لاعل له من الإعراب « يرضيك » يرضى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والكاف ضمير مخاطب مفعول به ليرضى مبنى على الفتح في محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان « حتى » غائية حرف مبنى على السكون لاعل له من الإعراب « تردتي » تردّ : فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد حتى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوب تقديره أنت ، والتون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب ، وأن المضمره مع ما بعدها في تأويل مصدر مجرور بحرفي النائية ، والجارّ والمجرور متعلق بيرضى « إلى قطري » جار ومجرور متعلق بترد « لا » نافية « إخالك » إخال : فعل مضارع بمعنى أظنّ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوب تقديره أنا ، والكاف ضمير مخاطب مفعول به أول لإخال ، مبنى على الفتح في محل نصب « راضيا » مفعول ثان لإخال ؛ وقوله « لا إخالك » هو جواب الشرط ، وإعماؤه لأن فصل الشرط ماض فيجوز حينئذ في الجواب الجزم والرفع ، قال ابن مالك :

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزْمُ أَحْسَنَ وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنَ

الشاعر في قوله « فَإِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ » فَإِنْ الكسائي ذهب فيه إلى أن اسم كان على تقدير كونها ناقصة ، أو فاعلها على تقدير كونها تامة ؛ بحذف . وتسك بهذا ونحوه فأجاز حذف الفاعل وما هو بمنزلة . وجهور البصريين على أن الفاعل لا يجوز حذفه ، بل لابد أن يكون مذكورا أو مضرا ، ولما لم يكن في هذا البيت ما يصلح أن يكون فاعلا لكان أو اسما لها قالوا : اسمها أو فاعلها مضمّر تقديره هو

فإن قلت : فعل أي شيء يعود هذا الضمير ؟ فإني أعلم أن ضمير التية لابد له من مرجع متقّم إما لفظا وإما حكما وإما معنى ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن مرجع هذا الضمير الحال للشاهدة للتكلم والسامع . وأنت تعلم أن ضمير التية قد يكون مفهوما من السياق كما في قوله تعالى : ( حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ) فَإِنْ في « توارت » ضميرا مستترا تقديره هي يعود إلى الشمس ، ولا ذكر لها في الكلام ، ولكنها مفهومة من سياق الحديث ، وكذلك هنا تقديره فَإِنْ كان هو : أي حالنا وسلامتنا . وفاعل يرضيك ضمير مستتر عائد إلى اسم كان . وجعل خلف بن يوسف الأندلسي أحد علماء القرن السادس فاعل يرضيك ضميرا مستترا عائدا إلى مصدره ؛ لدلالة الفعل عليه . قال : « وفاعل يرضيك مضمّر أو منوًى . تقديره فَإِنْ كان لا يرضيك الإرضاء ، ولا يجوز أن يكون ما بعد يرضيك هو الفاعل ؛ لأن سيبويه رحمه الله قال : الفاعل لا يكون جملة ، وحتى تردتي جملة » وهو كلام غير مستقيم ؛ لأنه إن جعل اسم كان ضميرا يعود إلى الإرضاء أيضا لم يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وإن جعل اسم كان ضميرا مستترا لا يعود على الإرضاء لم أن تخلو جملة خبر كان من الرابط بينها وبين الاسم ، فتأمل ذلك ولا تنسّر بما يقال

الثالث : وجوب تأخيرها عن راضه ، فإن وُجِدَ ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون التقدم إما مبتدأ كما في نحو زَيْدٌ قَامَ ، وإما فاعلاً محذوف الفعل كما في نحو « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » ويجوز الأمران في نحو « أَبَسَّرَ يَهُدُونَنَا » و « أَلْنَمْتَ تَحْلُقُونَهُ » والأرجح الفاعلية ؛ لماسيأتي في باب الاشتغال ، وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله : (وَيَبْدَأُ بِفَعْلٍ) أي وشبهه (فَاعِلٍ) «فاعل» : مبتدأ خبره في الطرف قبله : أي يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فَبِأَن ظَهَرَ) في اللفظ نحو « قام زيد » و « الزيدان قاما » (فَهُوَ) ذلك (وَالْأَمْرُ) أي : وإلا يظهر في اللفظ (فَفَسِّرْ) أي : فهو ضمير (اسْتَنْزَ) نحو قُمْ ، وَزَيْدٌ قَامَ ، وَهَذَا قَامَتْ ؛ لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته ، تمسكاً بقول الزمخشري :

٣٥٥ — مَا لِلْفِعَالِ مَشَبَهاً وَنَيْدًا أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنْ أَمْ حَلِيدًا

٣٥٥ — ينسب هذا الشاهد إلى الزباء بنت عمرو بن الضرب ، وهي من نسل العماليق ، وكان أبوها عمرو بن الضرب قدامك الجزيرة ، والجزيرة : مصر قديم يقع بين دجلة والفرات ، فنزاه جذبة الأرض وفرتق جموعه وقتله ، فملك الزباء بعده ، وما زالت تحتال للأخذ بثأر أبيها حتى قتلت جذبة في قصة يطول ذكرها وهي مذكورة في كثير من اللراجع ( انظر مجمع الأمثال للبيداني في شرح التل : حَطَبٌ يَسِيرُ فِي حَطَبٍ كَثِيرٍ ) ، وبعد الشاهد قولها :

أَمْ صَرَافًا بَارِدًا شَدِيدًا أَمْ الرِّجَالُ جُنًا قُودًا

اللفظ : « وتيد » قيل تصبغ سكية وثودة وأناة « أجندلا » الجندل .. بزنة جعفر .. الحجابة « صرافنا » الصرفان - بفتح الصاد والراء الهمتين - النحاس والرصاص ، وهو أيضاً تمر رزن صلب للضاغ « جناً » جمع جاتم ، وهو اسم فاعل من جثم يجثم ، من باب دخل وجلس - إذا تلبد بالأرض « قودا » جمع قاعد كشهود في جمع شاهد  
المراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ « للجمال » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ « مشبها » أعربه الكوفيون فاعلاً مقملاً لوتيد ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وضمير الجمال مضاف إليه « وتيدا » حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، واستعرف سبب هذه القالة ووجوه

إعراب البصريين للبيت عند بيان الاستشهاد به «أجدلاً» المزمة حرف استفهام مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، جندلا : مفعول مقدم ليحملن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « يحملن » فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة العائدة إلى الجمال « أم » حرف عطف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « حديدا » معطوف على جندلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة الشاهد فيه : قوله « مشيها وثيدا » ؛ وقبل أن نبين لك وجه الاستشهاد به نذكر لك أن هذه العبارة تروى على ثلاثة أوجه : الوجه الأول بجر « مشيها » ، والوجه الثاني بنصبه ، والوجه الثالث برفعه

أما رواية الجرجة فظاهرة ولا شاهد فيها ، وإعرابها على أن « مشي » بدل من الجمال بدل اشتغال ، وبديل المجرور مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة ، وضمير الجمال مضاف إليه ، ووثيدا : حال من المضاف منصوب بالفتحة الظاهرة

وأما رواية النصب فظاهرة أيضا ، ولشاهد في البيت عليها ، وإعرابها : مشي : مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : تمشي مشيها ، وضمير الجمال مضاف إليه ، وجملة الفعل المحذوف وقاعله المستتر فيه في محل نصب حال من الجمال ، ووثيدا : حال من المصدر

وأما رواية الرفع فهي محل الاستشهاد ، وفيها إشكالات على كل وجه من وجوه الإعراب ، وسنحاول ذكر هذه الوجوه وتقرئها منك وبيان ما يرد على كل وجه منها ؛ فنقول :

( الوجه الأول ) - وهو إعراب الكوفيين ، وهو الذي ذكر الشارح البيت من أجله وردّه بما ذكره عن البصريين ، وهو أيضا الوجه الذي أعربنا البيت عليه - وحاصله أن مشيها فاعل مقم لوتيد ، ووثيدا : حال من الجمال ؛ ويلزم على هذا الوجه جواز تقديم الفاعل على عامله ، والتباس الفاعل بالمتبدا ؛ لأنك إذا قلت « زيد يضرب » لم يصرح السامع أن زيد أن يخبر بجملة فعلية فيكون الاسم للرفع للقدم فاعلا ، أم بجملة اسمية فيكون الاسم للقدم للرفع مبتدأ ؛ أما الأول - وهو جواز تقديم الفاعل - فقد سوّعه الكوفيون ، وأما الثاني - وهو التباس للمتبدأ بالفاعل - فهو وارد على كلامهم ، وإن لم يصحوا بالتزامه ، ولا شك أن مدلول الجملة الفعلية غير مدلول الجملة الاسمية ؛ فالتباس بينهما يوقع السامع في حيرة ؛ إلا أن يدعوا أن الفرق بين الجملتين فرق بلاغي يتعلق بما وراء للدولات الأولية للكلام ، وهم لا يصبثون بهذا ؛ وهذا كلام لا يصح أن يقال

( الوجه الثاني ) - وهو إعراب جمهور البصريين - وحاصله أن مشيها مبتدأ والضمير مضاف إليه ، ووثيدا : حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وثيدا ، وجملة الفعل المحذوف وقاعله المستتر فيه في محل رفع خبر للبتدأ ، وهذا مثل قولهم : حُكِّمَكَ مُسَمِّطًا ، وقد مضى

وأوله البصريون على أن «مَشْيَهَا» مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير مشيها يكون أو يوجد وثيداً، وقيل : ضرورة ، وقد روى مُثَلَّثًا : الرض على ما ذكرنا ، والنصب على المصدر : أى تمشى مشيها ؛ وانخفض بدل اشتغال من الجمال .

(وَجَرَّدَ الْفِعْلَ) من علامة التثنية والجمع (إِذَا مَا أَشْنَدَا \* لِأَثْنَيْنِ) كفاز الشهيدين ،

في باب للبنداء والخبر (الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٣١٠) أن حذف الخبر قبل الحال الذى يصلح أن يكون خبراً عن للبنداء المذكور شاذ ، وإذا كان جعل الخبر هنا عنحواً يوجب حمل الكلام على وجه لا يقع منه إلا ضرورة فإنه لا يصح أن يخرج البيت عليه (الوجه الثالث) - وهو إعراب بعض البصريين - أن يكون «مشيها» بدلاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور ؛ لأنك قد علمت أن الضمير الذى كان في متعلق الجار والمجرور الواقع خبراً قد انتقل بعد حذف المتعلق إلى الجار والمجرور (انظر الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٢٩٣) وهذا الضمير مرفوع المحل لأنه فاعل ؛ وهذا الوجه يبدو في ظاهره مستقيماً ، ولكنه يرد عليه أمران : الأول أن هذا الضمير للبدل منه عائد على ما الاستفهامية ، والبدل هنا إما بدل بعض من كل وإما بدل اشتغال ، وعلى أى الحالين كان ينبغي أن يشمل على ضمير يعود إلى البدل منه ، وهذا الضمير المتصل بالبدل لا يعود على البدل منه وإنما يعود على الجمال ، والثاني أن المبدل منه ضمير اسم الاستفهام فكان ينبغي أن تدخل همزة الاستفهام على البدل كما قال ابن مالك :

وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الْمُتَمَرِّ عَلَى هَمْزًا كَتَنَ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلَى

(الوجه الرابع) - وهو احتمال ذكره العلامة الصبان - أن يجعل «مشيها» فاعلاً بالجار والمجرور الذى هو «للجمال» لكون هذا الجار والمجرور قد اعتمد على الاستفهام ، فهو نظير قوله تعالى : (أَيُّ اللَّهِ شَكٌّ) ، وقد يبدو هذا الوجه مستقيماً ، ولكنه عند التأمل فاسد ؛ لأنه يلزم على هذا الوجه أن يخلو الجار والمجرور الواقع خبراً من ضمير يعود إلى البنداء ، وأنت جده علم بأن الخبر المشتق وما في حكمه متحمل لضمير يعود إلى البنداء ؛ ولا يجوز هنا أن تجعل في الجار والمجرور ضميراً يعود إلى البنداء ؛ لأنه لو جعل فيه ضميراً لكان هذا الضمير فاعلاً ، والفرض أنك قد جعلت الفاعل هو الاسم الظاهر ، ولا يكون للحديث الواحد فاعلاً كما تعلم

والظاهر أن بعض النصفين من العلماء قد رأوا هذه الاعتراضات وجبهة فلم يستطيعوا الخلاص منها إلا بتمحلات لا ترضاه عقولهم ؛ فلهذا حكموا بأن هذا البيت من باب تقديم الفاعل ، ولكنهم لم يجعلوا هذا الحكم مطرداً للجواز ؛ لأن البيت الواحد والبيتين لا يعطيان حكماً مطرداً يوجب القياس عليه ، وقضوا بأنه ضرورة التجأ إليها الشاعر حين أراد إقامة البيت



وفوز الشهيدان (أو تجمع كفاز الشهداء) ويفوز الشهداء ، وفازت المندات ، وتفوز المندات ؛  
هذه ألفة للشهورة .

(وَقَدْ يُقَالُ) على لغة قليلة (سَعْدًا) الزَيْدَانِ ، وَسَعْدَانِ الزَيْدَانِ ، (وَسَعْدُوا) الْعَمْرُونَ ،  
وَسَعْدُونَ الْعَمْرُونَ ، وَسَعِدَنَ الْمِنْدَتَاتُ ، وَسَعِدْنَ الْمِنْدَتَاتُ ؛ ومن ذلك قوله :  
٣٥٦ — تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْتَدًى وَحَمِيمٌ

٣٥٦ — هذا البيت لعبد الله بن قيس العامري ، المعروف بابن قيس الرقيات ، وهو أحد  
بنى عامر بن لؤي بن غالب بن فهر ، وكان من شيعة الزيريين ، وخرج مع مصعب بن الزبير  
على عبد الملك بن مروان ، وهو الذي يقول :

كَيْفَ تَوَمَّى عَلَى الْفَرَّاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامَ قَارَةً شَعَوَاهُ  
تَذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَيْتِهِ وَتُبْدِي عَنْ رُأْسِهَا الْقَبِيلَةَ التَّنْزَاهُ  
ولما قتل مصعب بن الزبير ظل ابن قيس يرثيه ، وكان مما رثاه به قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمَصْرِينَ حُزَنًا وَذَلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَالِئِيقِ مُتِمُّ  
فَمَا نَصَحَتْ فِي بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ وَلَا صَبَّرَتْ عِنْدَ الْفَنَاءِ تَعَمُّ  
وَلَوْ كَانَ بَكْرِيًّا تَمَطَّفَ حَوْلَهُ كَتَائِبُ يَغْلِي حُمُومًا وَيَذْؤُمُ  
وَلَكِنَّهُ صَاحَ النَّعَامِ وَلَمْ يَكُنْ بِهَا مُصْرِيًّا يَوْمَ ذَلِكَ كَرِيمُ  
تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ ، البيت ، وبمعه قوله :  
جَزَى اللَّهُ كُوفِيًّا هُنَاكَ مَلَامَةً وَبَصْرِيًّا ؛ إِنَّ اللَّيْمَ مَلِيمُ  
وَأَنْ يَبِي الثَّلَاثَ أَخْلَوْا ظُهُورَنَا وَتَحْنُ صَرِيحٌ بَيْنَهُمْ وَتَحْمِيمُ  
فَأَنْ تَنْ لَا يَبْقُوا أَوْلَئِكَ جَدْنَا لَنِي حُرْمَةً فِي السُّلَيْمِ حَرِيمُ

اللفظ : « للصرين » أراد بهما الكوفة والبصرة « دير الجالئيق » قال ياقوت الحموي :  
« دير الجالئيق : دير قديم البناء رجب الفناء ، من طسوج مسكن قرب بغداد في غربي دجلة  
في عرض حرقي وهو رأس الحد بين السواد وأرض تكريت . وعنده كانت الحرب بين عبد الله  
ابن مروان ومصعب بن الزبير ، وكان الجيشان على شاطئ دجلة وإلى ذلك اللويح في العرض ،  
وعنده قتل مصعب بن الزبير ؛ فقال عبيد الله بن قيس الرقيات يرثيه ... ثم ذكر أكثر ما روينا

من أبيات الشاهد « اه » تعطف حوله » يريد التف حوله « كتاب » جمع كتيبة ، وهي  
الفصيلة من الجيش « ينفي حميها » تقول : حميت النار - مثل رضيت - حميا ؛ إذا اشتد حرها ،  
وأراد هنا بقوله ينفي حميها معنى ثور وتشتد في المقاع « اللعام » بكسر اللال للجمعة - العهد ،  
ووقع في ياقوت « الزمان » وهو تصحيف ، ورواه العيني :

وَلَكِنَّهُ رَامَ الْقِيَامَ وَلَمْ يَكُنْ بِهَا مُضَرِّئًا يَوْمَ ذَلِكَ يَقُومُ

« تولى » تقول : تولى الأمر يتولاه ؛ إذا باشره بنفسه وقام به « المارقين » جمع مارق ، والمراد به  
الزنديق التارك لجماعة المسلمين الخارج عما هم عليه ، وأصله من قوله صلى الله عليه وسلم :  
« يَمُرُّونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمُرُّ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ » وقوله « مبعد وحيم » أراد كل الناس  
القريب منهم والمبعد ، وأصل الحميم : الصديق « بنى العلات » هم الذين أمهاتهم شق ، وأراد بهم  
الذين لا تجمعهم رابطة « صريح بينهم » الصريح : الخالص النسب ، وهو الصميم أيضا .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، مبني على فتح مقتر على الألف منع من ظهوره التعذر ،  
وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « قال » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو  
مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون  
عوض عن التنوين في الاسم المفرد « بنفسه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل تولى  
« وقد » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني  
على السكون لاجل له من الإعراب « أسلمه » أسلم : فعل ماض مبني على الفتح لاجل له من  
الإعراب ، والألف حرف دال على التثنية ، والماء ضمير الغائب مفعول به ، مبني على الضم في محل  
نصب « مبعد » فاعل أسلم ، مرفوع بالضممة الظاهرة « وحيم » الواو حرف عطف مبني على الفتح  
لاجل له من الإعراب ، حيم : معطوف على مبعد ، وللعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه  
الضمة الظاهرة

الشاهر في : قوله « أسلمه مبعد وحيم » حيث وصل علامة التثنية بالفعل للسند إلى اثنين ،  
وهذا البيت والذي بعده يدلان على شيئين :

( الأول ) ما ذكرناه من اتصال علامة التثنية وشبهها وهي علامة جمع الذكور وعلامة جمع  
الإناث بالفعل ، إذا كان فاعله مثنى أو مجموعا ، كما أنه يتصل به علامة التأنيث إذا كان فاعله مؤنثا ،  
والفرق بين لحاق علامة التأنيث ولحاق علامة التثنية والجمع من عدة وجوه : ( الأول ) أن لحاق  
علامة التأنيث لثة جميع العرب ، ولحاق علامة التثنية والجمع لثة جماعة من العرب ؛ وبعض العلماء  
ينسبها إلى طوي ، وبعضهم ينسبها إلى أزد شنودة ، كما قال الشارح المحقق ، ( والوجه الثاني )  
أن لحاق علامة التأنيث واجب إذا كان الفاعل ضمير مؤنث مطلقا ، أو كان اسما ظاهرا حقيقيا

وقوله :

٣٥٧ - نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ مَا صَنَعَ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

التأنيث ، ولحاق علامة التثنية والجمع لا يجب أصلا ، بل الذين يلحقونها الفعل قد يتركونها في كل موضع يلحقونها به فيه ( والوجه الثالث ) أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثا بدون علامة ويكون الاسم مشتركا بين الذكر والمؤنث ؛ فإذا ذكر الفعل بدون علامة تأنيث لم يعلم أمؤنث هو أم مذكر ، فأما التثنية والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد

فإن قلت : أليس في العربية كلمات تطلق على الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ فإذا كان الفاعل من هذه الألفاظ ولم تلحق الفعل علامة التثنية والجمع في حين أن المراد أحدهما التثنية بالمفرد ، فهلا كان لحاق علامة التثنية والجمع بمثابة لحاق علامة التأنيث إذ كان الأمر على هذا الحال ؟ فالجواب : أن ذلك الذي ذكرته من القوة بحيث لا يجعل أصلا تؤصل له القواعد ، وكيف يحمل أكثر الكلام على القليل النادر منه ؟

( الثاني ) مما يستدل بهذا الشاهد عليه : أن المتعاطفين مثل «مبعد وحيم» يأخذان حكم المثنى ؛ فلا يلزم عند أهل هذه اللغة أن يكون الفاعل مثنى بعلامة التثنية أو جمعا بعلامة الجمع ، بل المدار على المعنى ؛ ومثل هذا البيت في الاستشهاد على ذلك الشاهد آتى أيضا ، وقول عروة بن الورد :

ذَرَيْتُ لِلْفَيْسَى أَسْتَى فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ شَرَّهُمْ الْفَقِيرُ  
وَأَخْفَرَهُمْ وَأَهْوَاهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

الاتراه الحق علامة التثنية وهي الألف في كاتا مع المتعاطفين وهما نسب وخير ، والخير بكسر الحاء المعجمة - الكرم

وقبل أن ننهي من هذا الشاهد ننبهك إلى أن في الآيات التي رويناهما مع بيت الشاهد بيتا آخر وصل فيه علامة الجمع بالفعل المسند إلى اسم دال على الجمع ، وهو قوله :

كَأَنَّ قَتْنَ لَا يَبْقَوُا أَوْلِيكَ بَدَنًا لَقَيْنِي حُرْمَتِي فِي السُّلَيْمِ حَرِيمٌ

ومن شواهد للسألة مما لم يذكره الشارح قول يزيد بن معاوية :

يَذُورُونَ بِي فِي ظِلِّ كُلِّ كَنِيْسَةٍ فَيَنْسَوْنَ نَفْسِي وَأَهْوَى الْكُنَاكِسَاتِ

٣٥٧ - لم أتف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عرفت له على سابق أو لاحق .

اللفظ : « فاضت » أصل هذه المادة قولهم : فاض الماء ، إذا زاد وكثر حتى جاوز حده ، ثم قالوا : فاض الخير ، إذا ذاع وانتشر بين الناس ؛ لأنه جاوز أصله أيضا « عطايك » العطايا : جمع عطية ، وهي الهبة والمنحة ، فعيلة بمعنى مفعولة ، « يا ابن عبد العزيز » الظاهر أنه يريد به

عمر بن عبد العزيز بن مروان ، وهذا البيت يشبه شعر جرير في مدح عمر بن عبد العزيز ؛ فانه  
يكثر من هذا للثني فيه ، انظر إلى قوله فيه :

فَاكْتَبُ بِنُ مَمَّةَ وَأَبْنُ أَرْوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

ولكني - مع هذا الظن - قد راجعت ديوان شعر جرير وراجعت عدة مظان أخرى فلم أجِد  
هذا البيت له ، ولا وجدت لجرير كلمة على هذا الروي

الإعراب : « نسيا » فصل ماض مبني للمجهول ، مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ،  
والألف حرف دال على تثنية للسند إليه « حاتم » نائب فاعل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة  
« وأوس » الواو حرف عطف مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، أوس : معطوف على حاتم ،  
والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لمن » ظرف زمان متعلق بنسي ،  
مبني على السكون في محل نصب « فاضت » فاض : فعل ماض مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ،  
وإثاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبني على السكون لاجل له من الإعراب « عطايك » عطايا :  
فاعل بفاض ، مرفوع بضمة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والكاف ضمير المخاطب  
مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر ، وجملة فاض وفاضله في محل جر بإضافة لمن إليه « يا »  
حرف نداء ، مبني على السكون لاجل له من الإعراب « ابن » منادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ،  
وهو مضاف ، و « عبيد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وعبد مضاف ، و « العزيز » مضاف  
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاعر فيه : قوله « نسيا حاتم وأوس » حيث ألحق علامة التثنية - وهي الألف - للفعل  
الذي هو نسي ؛ وهو مسند إلى اثنين

وهذا البيت يشبه البيت السابق في أن السند إليه ليس مثنى بعلامة تثنية ، ولكنه متعبد  
بالمعطف ، وذلك في للثني مثل للثني

وبين هذا البيت والبيت السابق فرق ؛ فإن للسند إليه في البيت السابق فاعل ومعطوف  
عليه ، وفي هذا البيت نائب فاعل ومعطوف عليه

فإن قلت : فكان ينبغي للشارح ألا يستشهد بهذا البيت في هذا الباب ؛ لأنه إنما يتكلم في  
أحكام الفاعل ، ولا يصح أن يذكر في أثباتها ما ليس بفاعل

قلت : لما كان حكم نائب الفاعل هو عينه حكم الفاعل ، وكان المقصود الأصلي له أن يبين  
أن بعض العرب يلحق بالفعل علامة التثنية والجمع إذا كان المسند إليه القى معه مثنى أو جموعا ،  
وهذا لا يختلف فيه الفاعل ونائبه ؛ لما كان الأمر كذلك استشهد بما المسند إليه فيه نائب فاعل ؛  
وهذا من الواضح بحيث لا يحتاج إلى تنبيه ، ولكننا آثرنا أن نذكره لك لتلا يسأورك شيء من  
الريب ، والله المستول أن يرشدك ويستدك

وقوله :

٣٥٨ - نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَعْتَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا

٣٥٨ - لم أتف لهذا البيت على نسبة إلى قاتل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .  
 اللفظ : « نصروك » تقول : نصر فلان فلانا على عدوه ينصره نصرا ، والاسم من ذلك النصرة -  
 بضم فسكون - وهو ناصر ونصير ، ويجمع النصير على أنصار ، مثل شرف وأشراف ، ويجمع  
 الناصر على نصر ، فتح فسكون ، مثل صاحب ومحب ، وتقول : تناصر القوم ، إذا نصر بعضهم بعضا  
 « قومي » القوم اسم جمع ، ولا واحد لهم لفظه ، وهو خاص بالرجال ، بدليل قوله تعالى : ( لَا يَسْخَرُ  
 قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَصَى أَنْ يَكُونُوا خِوَارًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءِ عَصَى أَنْ يَكُنَّ خِوَارًا مِنْهُمْ )  
 وبدليل قول زهير بن أبي سلمى للمزني :

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخْلَأُ أَدْرِي أَقَوْمٌ أَلَّ حِصْنِ أُمِّ نِسَاءِ

« اعتزت » صرت ذا عزة وقوة وغلب ، وتقول : عز الرجل يمز - بكسر العين في  
 المضارع - عزا وعزارة ، فهو عزيز ، وتعزز واعتز مثله ، وتقول : اعتز فلان بفلان ، إذا كان  
 يلجأ إليه « خذلوك » تركوا موتك ولم يعملوا على نصرك ، وتقول : خذله بخذله - من باب  
 نصره ينصره - خذلانا - بكسر الخاء وسكون الذال « ذليلا » ، تقول : ذل يذل - بوزن  
 عز يمز - ذلا - بضم الذال - وذلة - بكسرها - ومذلة ؛ إذا هان ، فهو ذليل ، وهم أذلاء  
 وأذلة ، وفي التنزيل : ( أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ) وفيه : ( وَلَنُغْرِبَنَّهُمْ مِنْهَا  
 أَذِلَّةً ) وفيه : ( وَجَعَلُوا أَعِزَّةً أَهْلَهَا أَذِلَّةً )

الإعراب : « نصروك » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره  
 اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والواو حرف دال على جمع الفاعل ، والكاف ضمير مخاطب مفعول  
 به ، مبنى على الفتح في محل نصب « قومي » فاعل نصر ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع  
 من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلم ، وياء للتكلم مضاف إليه ، مبنى على  
 السكون في محل جر « فأعتزت » الفاء حرف عطف ، اعتز : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر  
 على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون المأني به لرفع كراهة توالي للتحرّكات فيها يشبه  
 الكلمة الواحدة ، وتاء المخاطب فاعل ، مبنى على الفتح في محل رفع « بنصرهم » جار ومجرور  
 متعلق باعتز ، ونصر مضاف ، والضمير مضاف إليه « ولو » الواو للاستئناف ، لو : حرف يدل  
 على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « أنهم » أن :  
 حرف تركيد ونصب ، وضمير النائب العائد إلى قومي اسم أن « خذلوك » فعل ماض ، وواو  
 الجماعة فاعله ، وضمير المخاطب مفعول به ، وحمله الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر أن ، وأن  
 وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير : ولو ثبت خذلانهم

وقوله :

٣٥٩ - يَلُومُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِي لِي قَوْمِي فَكُلُّهُمْ يَقْدِرُ

إياك ، وجملة الفعل وقاعله هي شرط لو « كنت » فعل ماض ناقص ، وناه مخاطب اسمه ، مبنى على الفتح في محل رفع « ذليلا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ وجملة كان واسمها وخبره لأجل لما من الإعراب جواب لو

الشاهد في : قوله « نصروك قومي » حيث ألحق علامة الجمع وهي الواو بالفعل الذي هو نصر ، مع كون هذا الفعل مستندا إلى اسم ظاهر دال على جماعة الذكور ، وهذه لغة قوم من العرب ، يقال : هم طي ، ويقال : هم أزد شنوءة ، ولو جرى على لغة عامة العرب لقال : نصرك قومي ؛ ومن العلماء من يخرج مثل هذا التعبير على لغة عامة العرب ؛ فيجعل « نصروك » فعلا ماضيا والواو ضمير جماعة الذكور فاعله والكاف ضمير مخاطب مفعوله ، والجملة في محل رفع خبر مقدم ، و « قومي » مبتدأ مؤخر مضاف إلى الباء . وهذا التخرج لأجل له ؛ لأن العلماء الأثبات قد نقلا أن مثل هذا الاستعمال لغة جماعة بينهم من العرب ، وتقديم الخبر ليس خاصا بجماعة من العرب ، بل هو جار في لغة جميعهم - على ما هو أرجح مذاهب النحاة - وإذا كان الأمر بهذه المثابة لم يجوز أن يخرج الكلام للقول فيه إنه لغة قوم معينين على ما هو لغة العامة

٣٥٩ - نسبوا هذا البيت إلى أمية ، ولم يزدوا في التعريف به عن هذا التقدير ، وفي الشعر جماعة اسم كل واحد منهم أمية ؛ منه : بنة بن أبي الصلت ، ومنهم أمية بن الأسكر ، ومنهم أمية ابن أبي عائذ . وقال العيني : « لم ألق على اسم قائله » اه . وقد روى بسند هذا البيت آخر ، وهو :

وَأَهْلُ الْبَيْتِ بَاغٌ يَلْعُونُهُ كَمَا لَحِيَ النَّبَاغُ الْأَوَّلُ

وهذا البيت دليل على أن الرواية الصحيحة في بيت الشاهد كما ذكرها الشارح المحقق هنا ، وقد رواه جماعة منهم ابن هشام هكذا :

يَلُومُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِي لِي أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلُومٌ

اللفظ : « يلومونني » ، تقول : لامة على كذا يلومه لوما - مثل قال يقول قولاً - ولومة ، وملاما ، وتقول : لومة بتشديد الواو - إذا أردت للبالغة « يعذل » تقول : عذله يعذله - مثل ضربه يضرب به ونصره ينصره - عذلا - بفتح فسكون - إذا لامة ، والاسم العذل - بفتح العين والدال « يلعونه » وتقول : لحاه يلحاه - مثل فتح يفتح - ولحاه يلحوه - مثل نصر ينصر - إذا عذله ولامة « لحي » هو ماض مبنى للجهول من الفعل السابق

الإعراب : « يلومونني » يلوم : فعل مضارع ، والواو حرف دال على أن الفاعل جمع واحد مذكور ،

... ..

والنون اللوفاية ، وياه التكلم مفعول به « في اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أهلى » فاعل يلوم ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وياه للتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وروى « اشتراى النخيل » فالصدر مضاف إلى فاعله ، وهو ياء للتكلم ، والنخيل : منصوب على أنه مفعول به لهذا المصدر كما تقول : يجبني فهمك للسائل الحقيقة ، ويسرني عرفانك الجليل لصاحبه ، وأشياء ذلك . « فكلمهم » كل : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الثائين العائد إلى أهلى مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ، وأعاد الضمير مفردا بالنظر إلى لفظ كل فإن لفظه مفرد ومعناه هنا جمع ، وجملة الفعل وقاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، والرباط هو الضمير المستتر في يعذل .

الشارح في : قوله « يلومونى قوى » حيث ألحق علامة جمع الذكور وهي الواو بالفعل الذى هو يلوم ؛ مع كون هذا الفعل مسندا إلى اسم ظاهر ، وهو قوله « قوى » ، وهذه لغة جماعة من العرب . قال السبيل رحمه الله : « ألفيت في كتب الحديث للروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللفظة وجودتها ، نحو ما جاء في قول وائل بن حجر في سجود النبي صلى الله عليه وسلم : وَوَقَعْتُ رُكْبَتَهُ قَبْلَ أَنْ تَقْمَا كَفَّهُ . ونحو قوله : يَخْرُجْنَ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ . ونحو

قوله : يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ . والألف والواو والنون حروف دلالة على حال الفاعل الآتى ذكره ، وهي لغة بعض العرب » اه ، وهذا الحديث الأخير رواه مالك رحمه الله في اللؤلؤ وهو محل كلام ، كما ذكر الشارح ، فقد قال العلماء عنه : إنه اختصره من حديث روى مطولا ، فحذف صدر الحديث ، وأصله : إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ ، مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ، فليست الواو على هذا علامة جمع ، ولكنها ضمير جماعة الذكور ، وهي فاعل ، والجملة صفة للملائكة ، وقوله بعد ذلك « ملائكة » ليست فاعلا ليعتاقبون ، بل الكلام قد انتهى قبل ذلك ، وهذا بيان لما أجمل في الكلام السابق

فإن قلت : فإننا لا نستدل بالحديث للطول الذى تذكرونه ، وإنما نستدل بالحديث المختصر الذى رواه مالك ؟ قالوا فيه يجب أن تكون علامة لاضميرا فالجواب عن هذا أننا لانسلم أن الواو تعين في الحديث الذى رواه مالك أن تكون علامة ؛ لأننا ندعى أنه يجب حمل المختصر على الطول لأنه أصله

وقوله :

٣٣٠ - رَأَيْنَ التَّوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ التَّوَاضِرِ

٣٣٠ - نسب العيني هذا البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العيني ، أحد أبناء عتبة

ابن أبي سفيان ، وأنشد بعده :

وَكَئِنْ إِذَا أَبْصَرْتَنِي أَوْ تَعَيَّنَنِي  
سَعَيْنَ فَرَفَعَنَ الْكُوى بِالْمَخَاجِرِ  
فَإِنْ جَمَعْتَ عَنِّي نَوَاطِرُ أَعْيُنٍ  
رَمَيْنَ بِأَخْدَاقِ اللَّهِ وَالْجَاذِرِ  
فَإِنِّي مِنْ قَوْمِهِ كَرِيمٍ نَجَّارَهُمْ  
لَأَقْدَامِهِمْ صِيغَتْ رُمُوسُ اللَّكَّارِ

اللفظ : « التواني » جمع غانية ، وهي للراء التي غنيت بجملها عن الزينة والحلي « لاح »  
ظهر وبدأ « عارضي » العارض : صفحة الحد ، ويروي في مكانه « بفرق » وهو مفروق شعر  
الرأس « فأعرضن » صددن « التواضير » جمع ناضر ، من التضرة ، وهي الحسن والروني  
« سعين » روي في مكانه « دنون » أي قرين « الكوى » بكسر الكاف وفتح الواو مقضورا -  
جمع كوة ، وهي الثقب في الحائط ، ويقال : هي للشكاة ، ويقال : هي أعم من للشكاة ؛ فإن  
للشكاة كل ثقب غير نافذ ، وهذا البيت يدل على إطلاق الكوة على النافذ . والكوة ضم  
الكاف وكسرها وفتحها ؛ فإن ضمنت الكاف جمعها على كوى ، مثل مديدة ومدى ، لاغير ؛ وإن  
فتحت الكاف جمعته على كوات ، مثل حية وحيات ، أو على كواء ، مثل ظبية وظباء وركوة وركاء ،  
وإن كسرت الكاف جمعته على كوى ، مثل فرية وفري « بالمحاجر » المحاجر : جمع حجر -  
فتح لليم وسكون الحاء للهلمة وكسر الجيم - وهو ما يبدو من النقاب من الجفن الأسفل ، وقد  
يكون من الأعلى ، وقيل : هو مدار بالعين من جميع الجوانب وبدأ من البرقع « جمعت » تقول :  
جمع الفرس براكيه يجمع - مثل فتح يفتح - جمعا - بكسر أوله - وجمعا - يضم الجيم - إذا  
استعصى عليه حتى غلبه ، وللراد هنا إذا انصرفت عني وكفت « نواظر » جمع ناظر ، ويروي  
« فإن عطف عني أعنة أعين » و « لها » اسم جنس جمعي واحدة مهاة ، وهي البقرة الوحشية  
« الجاذر » جمع جؤذر - يضم الجيم وسكون الهمزة - وهو ولد البقرة الوحشية « نجارهم »  
التجار - بكسر التون وتضم - الأصل والحسب ، ومثله النجر - بفتح النون وسكون الجيم -  
الإعراب : « رأين » فعل ماض ، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال  
الحل بالاسكون العارض لرفع توالي للتحركات ، والتون حرف دال على جمع النسوة « التواني »  
فاعل رأى ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل « الشيب » مفعول به رأى  
منصوب بالفتحة الظاهرة « لاح » فعل ماض ، مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل والتفاعل في محل نصب حال من المفعول به « عارضي »



ويعبر عن هذه اللغة بلغة « أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ » ، وعليه حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام : « يَتَمَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ »<sup>(١)</sup> أخرجه مالك في اللوطاً . ثم قال : لكنني أقول في حديث مالك : إن الواو فيه علامة إضمار ؛ لأنه حديث مختصر رواه التبرار مطولاً مجرداً ؛ قال : « إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يَتَمَاقِبُونَ فِيكُمْ » . وحكي بعض النحويين أنها لغة طي ، وبعضهم أنها لغة أزدشنوة .

(وَالْفَعْلُ) على هذه اللغة ليس مسنداً لهذه الأحرف ، بل هو (لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ) . وهذه أحرف دالة على ثنية الفاعل وجمعه ، كما دلت التاء في « قَامَتْ هِنْدٌ » على تأنيث الفاعل .

جاءت ويجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف وباء للتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « فَأَعْرَضَ » الفاء حرف عطف ، أعرض : فعل ماض ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « عَنِي » جار ومجرور متعلق بأعرض « بِالْحُدُودِ » جار ومجرور متعلق بأعرض أيضاً « النَّوَاصِرِ » صفة للحدود ، وصفة المجرور مجرورة ، وعلامة جرهما الكسرة الظاهرة الشاهدية : قوله « رَأَيْنَ الْفَوَائِي » حيث ألحق علامة جمع الإناث ، وهي النون ، بالفعل الذي هو رأى ، مع كون هذا الفعل مسنداً إلى اسم ظاهر ، وهو قوله الفوائى ، على ما أوضحناه في الشواهد السابقة

هذا وقد ورد على هذه اللغة قول أبي فراس الحمداني :

يَأْتِيهَا لِلَّيْلِ الَّذِي أَتَتْ لَهُ جَمَلُ النَّاقِبِ  
نَتَجَ الرِّبْعِ مَحَلِينَا أَتَقْتَحِنَا غُرَّ السَّحَابِ  
رَأَقَتْ وَرَقَ نَيْسِيمِهَا فَحَكَتْ لَنَا صُورَ الْحَبَائِبِ  
حَضَرَ الشَّرَابُ فَلَمْ يَطْبُ شَرِبَ الشَّرَابِ وَأَنْتَ غَابِ

أفلا ترى أنه يقول « أَتَقْتَحِنَا غُرَّ السَّحَابِ » فالحق نون النسوة بالفعل الذى هو أفتح مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده وهو قوله « غُرَّ السَّحَابِ » والقر : جمع غراء ، مثل حر وحمراء ، والسحاب : جمع سحابة . وكثير من النحاة يذكر بيت أبي فراس هذا في شواهد هذه المسألة ؛ وعن ذكره ابن هشام في « أوضح السالك » قأما أن يكون مجهول الفاعل عندهم فظنوه لمن يستشهد بشعره ، وإما أن يكون معروف النسبة عندهم ولكمهم يذكرونه لتمثيل به للاستشهاد

(١) انظر الكلام على هذا الحديث في الكلام على الشاهد (٣٥٩) في (ص ١٥٢)

ومن التحويلين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضر ، وكلا الحلين غير متمنع فيما نسمع من غير أصحاب هذه اللمة ؛ ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوما من العرب يحملون هذه الأحرف جلامات للتننية والجمع ، وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف في فصل الاثنين ، والواو في فصل جمع الذكر ، والنون في فصل جمع المؤنث ؛ فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا ، وقد لزم للدلالة على التننية والجمع كما لزم التاء للدلالة على التأنيث ؛ لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير ، وإما إسناد الفصل مرتين ؛ واللازم باطل اتفاقا .

(وَرَفَعَ الْقَاعِلَ فَعَلَ أَضْمِرًا) أى : حلف من اللفظ ؛ إما جوازاً كما إذا أُجِيبَ بِهِ أَصْحَابُهُمْ بِحَقِّقْ (كَثُرَ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ) إذا جمل التقدير : قَرَأَ زَيْدٌ ، ومنه «وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ» (١) أى : خَلَقْنِ اللَّهَ ، أو مقدر (٢) ،

(١) «لئن» اللام موطئة للقسم، حرف مبنى على الفتح لاعل له من الإعراب، إن: حرف شرط جازم يعجز ضليخ الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، مبنى على السكون لاعل له من الإعراب «سألتهم»: سأل: فعل ماضٍ فعل الشرط مبنى على فتح مقتر على آخره في محل جزم، وتاء مخاطب فاعل مبنى على الفتح في محل رفع، وضير الفاتحين مفعول أول لسأل «من» اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع «خلق»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى من «السماوات» مفعول به، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم «والأرض»: الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاعل له من الإعراب، الأرض: معطوف على السماوات، وللعطف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وجملة الفعل الذي هو خلق وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر للبند؛ وجملة البند وخبره في محل نصب مفعول ثانٍ لسأل، أوفى محل جزم يحرف جر عنحوف يتعلق بسأل «ليقولن»: اللام واقعة في جواب القسم الذي مهتد له اللام الأولى، يقولن: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون التي حذفت لتوالي الأمثال، وواو الجماعة المندوفة لتخلص من التثاء الساكنين فاعل مبنى على السكون في محل رفع، وجملة الفعل وفاعله لاعل لها من الإعراب جواب القسم، وجواب الشرط عنحوف يدل عليه جواب القسم: أي إن سألتهم فإنهم يقولون خلقهن الله «الله»: فاعل لفعل عنحوف يدل عليه الكلام السابق، والتقدير خلقهن الله، والجملة في محل نصب مفعول القول

(٢) معطوف على قوله «عحق» أي ومن المندوف جوازا ما يجاب به استفهام مقتر

كقراءة ابن عامر وشعبة «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ»<sup>(١)</sup> وقراءة ابن كثير «كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ»<sup>(٢)</sup> وقراءة بعضهم «زَيْنَ لِكْتِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ»<sup>(٣)</sup> ، وقوله :

٣٦١ - لَيْلِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ خُصُومَةً وَتُخْتَبِطُ عَمَّا تُطِيعُ الطَّوَامِحُ

(١) «يسبح» فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة «له» جار مجرور متعلق بيسبح «فيها» جار مجرور متعلق بيسبح «بالعدو» جار مجرور متعلق بيسبح «والآصال» الواو حرف عطف ، الآصال : معطوف على العدو «رجال» فاعل لفعل محذوف تقديره : يسبح رجال ، وهذه الجملة واقعة في جواب استفهام مقتر ، كأنه قال : يسبح له فيها بالعدو والآصال ، فقيل : من يسبحه ؟ فقال : يسبحه رجال

(٢) «كذلك» جار مجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع هذا للوصوف مفصولا مطلقا ، وتقدير الكلام : لمضاهة مثل هذا الإجماع يوحى إليك ، والكاف حرف خطاب «يوحى» فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بضمة مقتررة على الألف منع من ظهورها التعذر «إليك» جار مجرور متعلق بيوحى «وإلى» الواو حرف عطف ، إلى : حرف جر «الذين» اسم موصول مجرور عملا بإلى ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «من قبلك» جار مجرور متعلق بمحذوف صلة للوصول ، والكاف ضمير المخاطب ، مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر «الله» فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : يوحيه الله ، وهذه الجملة واقعة في جواب استفهام مقتر ؛ وكأنه قال : يوحى إليك وإلى الذين من قبلك ، فقيل له : من الذى يوحى إلى ؟ فقال : يوحى إليك الله .

(٣) «زين» فعل ماض مبنى للجهول ، مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب «لكثير» جار مجرور متعلق بزین «من للمشركين» جار مجرور متعلق بمحذوف صفة لكثير «قتل» نائب فاعل لزین ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و «أولادهم» مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة «شركاءهم» شركاء : فاعل لفعل محذوف ، تقديره : زينه شركاءهم ، والضمير مضاف إليه ، وهذه الجملة واقعة في جواب استفهام مقتر ، وكأنه قال : زين لكثير من المشركين قتل أولادهم ؟ فقيل : من زينه ؟ فقال : زينه شركاءهم

٣٦١ - اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله ؟ فنسب في كتاب سيبويه (١ - ١٤٥) إلى الحارث بن نهيك ؟ فأما الأعمى الشنمري فقد خالف ذلك ونسبه إلى لبيد بن ربيعة العاصري ؛ ونسبه جار الله الزمخشري إلى مزهد بن ضرار النطفاي أخى الشماخ بن ضرار ، ونسبه السيرافي إلى الحارث بن ضرار النشلي ؛ والأكثر على أنه لنشلي بن حرثي . وقد وجدت في ديوان لبيد بن ربيعة ( ص ٥٠ طبع لندن ) أبياتا فيها بيت الشاهد ، وهي :

... ..

لَمَعَرَى لَيْثٍ أَمْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ      حَسَّاجِدَتْ تَسْنَى عَلَيْهِ الرِّوَامُحُ  
لَقَدْ كَانَ يَمْنُ يَسْطُ الْكَفَّ بِالْنَدَى      إِذَا صَنَ بِالْخَيْرِ الْأَكْثُ الشَّحَامُحُ  
فَمِمَّا ذَكَرْتُ أَيْدَى ذُو الضَّغِينَةِ ضَغْنَهُ      وَتَدَلَّى الطَّرْفُ الْعُيُونُ الْكَوَاشِحُ  
ذَكَرْتُ الَّذِي مَاتَ النَّدَى عِنْدَ مَوْتِهِ      بِعَاقِبِهِ إِذْ صَالِحُ الْعَيْشِ طَالِحُ  
إِذَا أَرَقُّ أُنْفَى مِنَ الْأَلِيلِ مَا تَصَفَى      تَمَطَّى بِهِ نَفْسٌ مِنَ الْأَيْلِ رَاجِعُ  
لَيْثُكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ نِلْصُومَةً      وَتُخْطِطُ ... الْبَيْتُ ، وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ :  
سَقَى جَدًّا أَمْسَى بِدَوْمَةٍ نَاقِيًا      مِنَ الدُّلْوِ وَالْجَوْزَاءِ غَلِيٍّ وَرَاقِحُ  
عَرَا بَعْدَ مَا جَفَّ النَّوَى عَنْ هَابِدِ      بِعَمَاءَ تَدْرِي كَيْفَ تَمَشَّى لِلنَّاقِحُ

اللفظ : « حَسَّاجِدَتْ » الحشا : ما يكون في البطن ، والجبدت - بالجيم والثاء للثنية - القبر ، وأراد أَمْسَى مقبورا « تسنى » مضارع قولك : سفت الريح التراب ؛ إذا أثارت وزفرته ، ويقال : أَسَفَتِ الريح التراب ، بالهمز ، « الروامح » جمع رَامَح ، وأراد الأيام الروامح ، وتقول : راح اليوم يروح - من باب قال - وراح يراح - مثل خاف يخاف - فهو رَامَح ، ويقال : راح ، أيضا بحذف الهزة - ومعناه اشتدت ريحه « يسط الكف بالندى » الندى - بالنون - الجود والكرم ؛ ووقع في ديوان لبيد « بالمدى » بالميم « صنّ » بخل ، تقول : صنّ الرجل يضنّ - من باب تعب يتعب - ضنة - بكسر الصاد - وضناته - بفتحها - فهو ضنين ؛ وفيه لغة أخرى من باب ضرب « الشحامح » جمع شحيج ، وهو البخيل ، وتقول : شحّ يشحّ ، من باب قتل يقتل ، وفيه لغتان أخريان ؛ أحدهما من باب تعب يتعب ، والأخرى من باب ضرب يضرب « الضغينة » الحقد « وسدّلى » بروي « وسدّلى » وروى « وسدّلى » بالشين للجمعة - والطرف : مصدر طرف البصر - من باب ضرب - إذا تحرك ونظر « الكواشح » جمع كاشحة ؛ وهى أنف الكاشح ، وهو الذى يضمر العداوة والبغضاء « ذكرت الذى مات الندى عند موته » الضمير للتصل المجرور فى قوله « موته » راجع إلى الذى ، وهو العائد من جملة الصلة على الموصول . والماقب : الذى يخلف من كان قبله فى فعل الخير ، والضمير للتصل به عائد إلى الندى ، يقول : مات الندى مع من خلفه عند موت يزيد « طالح » بالطاء للهامة : اسم فاعل من الطلاح ، وهو ضد الصلاح « أرق » بفتح الهزة والراء جميعا - هو السهر ، ووقع في ديوان لبيد « أرق » بدّ الهزة على أنه اسم فاعل من أرق يأرق أرقا ، مثل فرح يفرح فرحا « تمطى » امتد وطال ، وقال امرؤ القيس :

... ..

قَتَلْتُ لَهُ كَمَا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرَدَفَتْ أَجْجَازًا وَتَاءَ بِكَلْكَلٍ

والثني - بكسر التاء الثلاثة وسكون النون - الوقت والجزء ، وتقول : مضى ثنى من الليل ، كما تقول : مضى وقت ، ومضت ساعة ، ومضى هزيع « راجح » زائد وثقل ، وأصله من قولهم : رجح الميزان ، إذا مال ثقله « ضارع » الضليل الخاضع ؛ وفي أمثالهم : الحني أضرعتني إليك يضرب فيمن يذل عند الحاجة « ومخبط » المخبط : الذي يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تكون له وسيلة يت بها إليك ، ويروى في مكانه « ومستمنح » وهو طالب للنحة ؛ وللنحة : العطية والرغد « تطيح » تهلك وتذهب « الطوائح » جمع طائحة في الأصل ، وهي هنا جمع مطيحة ، كذا قالوا ، وعذرم أن الاستعمال جار على أنهم يقولون : طاح الشيء يطيح ؛ إذا هلك ، وأطاحته النوائب ، إذا أهلكته ، وللمراد هنا الأمور التي تطيح من تنزل به وتهلكه ، لاجرم زعموا أن الطوائح جمع مطيحة على غير قياس ، وهذا كلام غير مسلم لهم ؛ فقد حكى كثير من العلماء أنه يقال : طاح الشيء ، لازما ، وطاحه المهر ، متعليا ، فإذا كانت الطوائح جمع طائح اسم فاعل من الفعل المتمدى استقام المعنى وكان الكلام جيدا موافقا لقياس « دومة » بفتح الدال وسكون الواو - اسم موضع بين الشام واللوص ، وهو من منازل جذيمة الأبرش ، وقوله « غاد » فاعل سق ، وهو اسم فاعل من غدا يشدو ، وللمراد به السحاب الذي ينشأ غدوة « ورأح » معطوف على غاد ، وهو اسم فاعل من راح يروح ، وللمراد به السحاب الذي ينشأ عشية وقت الرواح « من الدلو والجوزاء » إنما خص السحاب بكونه من الدلو والجوزاء لأن الدلو وسط فصل الشتاء والجوزاء آخر فصل الربيع .

الإعراب : « لييك » اللام لام الأمر ، ييك : فعل مضارع مبنى للجهول ، مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « يزيد » نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « ضارع » فاعل لفعل محذوف يدل عليه ما قبله ، وتقدير الكلام يبيكه ضارع ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لخصومة » جار ومجرور متعلق بـضارع « ومخبط » الواو حرف عطف ، مخبط : معطوف على ضارع ، وللمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « مما » من : حرف جر ، ما : حرف مصدرى مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « تطيح » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الطوائح » فاعل بتطيح ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمخبط ، وتقدير الكلام : ومخبط من إطاحة الطوائح

الشاهد فيه : قوله « لييك يزيد ضارع لخصومة » فيمن رواه يبناء « لييك » للجهول ، حيث حذف الفعل وأبقى عامله ؛ ولأنه سوغ الحذف ههنا أن الكلام يقع في جواب استفهام مقتر؛ كأنه

بناء الأفعال للمفعول ، والأسماء للذكورة رُفِعَ بِالْفَاعِلِيةِ لأَصَالٍ محذوفة ، كأنه قيل : مَنْ يُسَبِّحُ ، وَمَنْ يُوحِي ، وَمَنْ رَزَنَهُ ، وَمَنْ يَبْكِيهِ ؛ قيل : يُسَبِّحُ رجالٌ ، وَيُوحِي اللهُ ، وَرَزَنَهُ شركاؤهم ، وَيَبْكِيهِ ضارع .

وهذا أولى من تقدير هذه الرفعوات أخبار مبتدآت محذوفة ؛ لاعتضاد التقدير الأول بما رجَّحه ؛ أما الآية الأولى فثبوتها فيما يشبهها ، وهو « وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ التَّزْوِيرُ الْعَلِيمُ » وفيها هو على طريقتهما ، وهو : « قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِطَامَ وَمَيِّ رَيْمٍ قُلْ مَنْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ » « قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ قَالَ هَذَا نَبَأُيَ الْعَلِيمِ الْغَلِيظِ » وأما البواقي فالرواية الأخرى ، وهي رواية البناء للفاعل .

نعم في غير ما ذكر يكون الحل على الثاني أولى ؛ لأنَّ للبنداء عن الخبر ؛ فالمحذوف عين الثابت ، فيكون الحذف كلاً حذَفَ ، بخلاف الفعل فإنه غير الفاعل .

لما قال : لبيك يزيد ؟ قيل له : فمن يبكيه ؟ فقال : يبكيه ضارع لحصومة الخ  
قال جر الله الزخشرى (الفصل ١ - ٦٧) : « وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر ، يقال : من فعل ؟ فتقول : زيد ، بإضمار فعل ، ومنه قوله تعالى : (يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) فيمن قرأها مفتوحة الباء : أى يسبحه رجال ؛ ويت الكتاب \* لبيك يزيد ضارع . . البيت \* أى لبيكه ضارع » اهـ

وقال الأعم : « الشاهد فيه رفع الضارع بإضمار فعل دل عليه ما قبله ، كأنه قال : لبيك يزيد علم أن ثم با كيا يبكيه يجب بكأؤه عليه ؛ فكأنه قال : لبيك ضارع لحصومة وعخبط محتاج » اهـ  
وقال سيبويه : « وإنشاد بعضهم للحارث بن هنيك \* لبيك يزيد ضارع . . . البيت \* لما قال لبيك يزيد ، كان فيه معنى لبيك يزيد ضارع » اهـ

وقال البغدادي : « الاستشهاد به على أن الفعل للسند إلى ضارع حذف جوازاً ؛ أى يبكيه ضارع ، وهذا على رواية لبيك البناء للمفعول ، ويزيد نائب فاعل ، وأما على روايته بالبناء للفاعل ففعله ضارع ويزيد مفعوله ، ولا حذف ولا شاهد ، وهذه الرواية هي الثابتة عند العسكري وعدت الرواية الأولى غلطاً » اهـ

قال أبو رجاء : لا وجه لتخطئة الرواية ببناء لبيك للمجهول ؛ فإن سيبويه رحمه الله وهو شيخ الرواة قد روى هذه الرواية وخرجها على التخريج الذي أنشد الشارح البيت من أجله ، وقد سمعت عبارته فيها فقلناه لك عنه .

أو أُحْيِيَ بِهِ نَفْيٌ ، كقوله :

٣٦٢ — تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَبْرُقْ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

أى : بل عراه أعظم الوجد .

أو استلزمه فعل قبله ، كقوله :

٣٦٣ — أَسْتَى إِلَهُ عُدَوَاتِ الْوَادِي وَجَوْهَهُ كُلُّ مُلْتِ غَادِي

كُلُّ أَجْسَ حَالِكِ السَّوَادِ •

٣٦٤ — لم أتق لهذا البيت على نسبة إلى قاتل معين ، ولم أعثر له على سابق ولا لاحق .

اللفظ : « تجللت » معناه تكلفت الجلد ، والجلد : التصبر والقوة والثبات ، وقول : جلد .

— مثل ظرف — جلد — بفتح الجيم واللام — وجلادة ومجاودا ؛ فهو جلد وجليد ؛ وقوم جلد — بضم

فسكون — وجلداء — بزنة فقهاء — وأجلاد — لم يبر قلبه « أى لم ينزل به » ، وقول : عراه يبروه ،

قال أبو صخر الهذلي :

وَأِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِذِكْرِكَ هِرَّةٌ كَأَنَّتُفَضَّصَ الْمُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ

« الوجد » الحب ، أو أشده

الإعراب : « تجللت » فعل وفاعل « حتى » حرف غاية وجز « لم » حرف نفى وجزم وقلب

« يبر » فعل مضارع مجزوم لم وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « قلبه »

مفعول به لير ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر ،

وهذا الضمير مرجعه فاعل تجلّد « من الوجد » جار ومحرور متعلق بمحذوف حال من شيء الآتي

« شيء » فاعل لير ، مرفوع بالضممة الظاهرة « قلت » فعل وفاعل « بل » حرف إضراب مبنى

على السكون لا محل له من الإعراب « أعظم » فاعل لفعل محذوف يدلّ عليه سابق الكلام ،

وتقدير الكلام : بل عراه أعظم الوجد ، وأعظم مضاف ، و « الوجد » مضاف إليه ، مجرور

بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « بل أعظم الوجد » حيث ارتفع « أعظم الوجد » بفعل محذوف يدلّ

عليه سابق الكلام ، وتقديره : بل عراه أعظم الوجد ؛ والفرق بين هذا البيت والذى قبله أن

الفعل المحذوف في هذا البيت عجب به نفى سابق ، وهو قول القائلين « لم يبر قلبه من الوجد شيء »

والفعل المحذوف في البيت السابق عجب به استفهام مقدر كما علمت في تقرير البيت السابق

٣٦٥ — هذا الشاهد من أبيات سيبويه ( ١ - ١٤٦ ) ولم ينسبه إلى قاتل معين ، ولم ينسبه

الأعلم الشنترى في شرح شواهد ، وقال العيني : « هو لرؤبة بن العجاج » اه ، وقد بحثت

ديوان أربجيزو به فوجدت هذه الأبيات مع أبيات أخرى ، وهما كما برواية الديوان ( ص ٢٥ ) :

أَسْتَى إِلَهُ عُدَوَاتِ الْوَادِي وَجَوْهَهُ كُلُّ مُلْتِ غَادِي

كُلُّ أَجْسَ حَالِكِ السَّوَادِ مَا كَانَ إِلَّا طَلَقَ الْإِتِّحَادِ

وَكَرْنَا بِالْأَغْرِبِ الْجِيَادِ عَلَى رَكِيَاتٍ بَنِي زِيَادٍ  
حَتَّى نَحْجِزَنَ عَنِ الرُّوَادِ نَحْجِزُ الرُّيَّ وَلَمْ نَكْدِ

اللفظ : « أسقى » تقول : سقى الله هذه البلاد النيث ، وأسقاها النيث ، فيكون بالمعزارة ، ويدونها تارة أخرى . وشاهد للهموز قوله تعالى : ( نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ تَيْنٍ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ) وقوله سبحانه : ( وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا ) وقوله : ( وَنُسْقِيهِم مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا ) وقوله : ( لَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً غَدَقًا ) وقوله تعالى : ( فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ ) ، وشاهد الذي بدون همز قوله تباركت كلمته : ( وَسَقَّاهُمْ مِنْهُم شَرَابًا طَهُورًا ) ويحتسما قوله سبحانه : ( وَسَقَّوْا مَاءً حَمِيمًا ) وقوله : ( يُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا ) وقد ورد في قول لبيد اللتان جميعا ، وذلك قوله :

سَقَى قَوْمِي بَنِي سَجْدٍ ، وَأَسْقَى مُخَيَّرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هِلَالٍ

ولكنه حذف للفعول الثاني من كليهما ، وفرق الأعلم بينهما فقال : « تقول : سقيتك ماء ، إذا ناولته إياه يشربه ، وتقول : أسقيتك ؛ إذا حصلت له سقيا » اه « عدوات بضم العين وداله مفتوحة أو مضمومة - جمع عدوة - بضم فسكون - وهي جانب الوادي ، ومنه قوله تعالى : ( إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا ) وقد روى في مكانه « جنبات الوادي » وهو ما يؤيد هذا التفسير ، وكل مكان منفرج بين جبلين فهو واد ، وأصله قبل التسمية به اسم فاعل من قولك : ودى الماء ؛ إذا سال ؛ فلأن هذا المكان يسيل فيه الماء سموه واديا ، من باب تسمية المثل باسم الحال ، وقد توسعوا بعد ذلك فقالوا : سال الوادي « وجوفه » الجوف : كل مطمئن من الأرض « ملث » أصله اسم فاعل من قولهم : أثث للطر بالمكان ؛ إذا أقام على النزول به ، ثم أريد به الطر الدائم المتتابع « غاد » اسم فاعل من غدا بمعنى جاء وقت الغداة « أجش » بالجيم والشين - السحاب الشديد الذي يتبعه صوت أو رعد « حالك السواد » شديد السواد ، وإنما يكون السحاب شديد السواد إذا كان غملا بالماء « الأغرب » جمع غرب - بفتح النون للجمعة وسكون الراء الهملة - وهو الهلو الكبيرة « الجياد » جمع جيد « ركيات » جمع ركية ، وهي البئر

الغريب : « أسقى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر « الإله » فاعل مرفوع بالضمه الظاهرة « عدوات » مفعول أول لأسقى ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف ، و « الوادي » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل « وجوفه » الواو حرف عطف ، جوف : معطوف على عدوات



أى : سقاها كل أجش .

وإما وجوبا ، كما إذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه ، نحو  
« وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ <sup>(١)</sup> » وَهَلَّا زَيْدٌ قَامَ أَبَوُهُ ؛ أى : وإن استجارك أحد

الوادی ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر « كل »  
مفعول ثان لأسقى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « ملث » مضاف إليه ، مجرور  
بالكسرة الظاهرة « غاد » نعت ملث ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء  
المحذوفة لتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل « كل » يروى بالرفع - وهو محل  
الاستشهاد باليتد فاعل لفعل محذوف يدل عليه الكلام السابق ، كأنه قال : سقاها كل ، وهو  
مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أجش » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة  
لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل « حالك » صفة لأجش ، وصفة المجرور مجرورة ، وعلامة  
جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « السواد » مضاف إليه

الشاهر في : قوله « كل أجش حالك السواد » في رواية سيبويه وجماعة من النحاة ، برفع  
كل ، حيث رفعه بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : سقى هذه الأمكنة كل  
أجش ، والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله أن الأبيات السابقة الرفع للفاعل فيها فعل واقع في جواب  
استفهام أو نفي ، وفي هذا البيت الفعل الرفع للفاعل ليس واقعاً في جواب شيء ، ولكنه ملول  
عليه بالفعل للتقسم .

قال سيبويه : « كأنه قال : سقاها كل أجش ، كما حمل ضارع لحصومة على لييك يزيد ؟ لأن  
فيه معنى سقاها كل أجش » اهـ

وقال الأعم : « الشاهد فيه رفع « كل أجش » وحمله على للنفي ؛ لأنه لما قال أسقى الإله جنبات  
الوادی كل ملث غاد ، علم أن ثم سبحانه يسقيها ؟ فكأنه قال : سقاها كل أجش » اهـ

(١) « إن » حرف شرط جازم يجزم فاعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه  
« أحد » فاعل بفعل محذوف يضمره للذكور بعده ، وتقديره : وإن استجارك أحد ، وهذا  
الفعل المحذوف هو فعل الشرط « من للمشركين » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأحد  
« استجارك » استجار : فعل ماض مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازا تقديره هو ، والكاف ضمير مخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، والجملة  
من الفعل والفاعل والمفعول لا عمل لها من الإعراب مفسرة ؛ وجواب الشرط قوله سبحانه فأجروه

استبصارك ، وهَلَّا لَابَسَ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْقَعْلَ الظَّاهِرَ كَالْبَدَلِ مِنَ الْفِعْلِ بِالْقَعْلِ لِلْمَضَرِّ ؛ فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا .

( وَتَأَنَّى تَأَنَيْتُ تَلِيَّ لِلْأَخَى إِذَا \* كَأَنَّ لَانْتِي ) ؛ لِتَدُلَّ عَلَى تَأَنِيثِ الْفَاعِلِ ، وَكَانَ حَقًّا أَلَّا تَلْحَقَهُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا فِي الْفَاعِلِ ، إِلَّا أَنَّ الْفَاعِلَ لِمَا كَانَ كَجُزْءٍ مِنَ الْقَعْلِ جَازٍ أَنْ يَدُلَّ مَا اتَّصَلَ بِالْقَعْلِ عَلَى مَعْنَى فِي الْفَاعِلِ ، كَمَا جَازَ أَنْ يَتَّصَلَ بِالْفَاعِلِ عَلَامَةُ رَفْعِ الْقَعْلِ فِي الْأَفْعَالِ الْحَسَّةِ ، وَسِوَاهُ فِي ذَلِكَ التَّأَنِيثِ الْحَقِيقِيِّ : ( كَأَبْتُ هِنْدُ الْأَذَى ) ، وَالْجَازِي : كَطَلَّتِ الشَّمْسُ .

( وَلِإِنَّمَا تَلَزَمَ ) هَذِهِ التَّاءُ مِنَ الْأَفْعَالِ ( فِعْلٌ ) فَاعِلٍ ( مُضَرٍّ \* مُتَّصِلٍ ) سِوَاهُ عَادَ عَلَى مَوْثِ حَقِيقٍ ؛ كَهِنْدُ قَامَتْ ، وَالْمِهْنَدَانِ قَامَتَا ، أَمْ جَازِي : كَالشَّمْسِ طَلَّتْ ، وَالتَّيْنَانِ نَظَرَتَا ( أَوْ ) ضَلَّ فَاعِلَ ظَاهِرٍ مُتَّصِلٍ ( مَقْبُومٍ ذَاتِ حِرٍّ ) أَيْ : فَرَجٍ ، وَهُوَ الْمَوْثُ الْحَقِيقِيُّ : كَقَامَتْ هِنْدُ ، وَقَامَتِ الْمِهْنَدَانِ ، وَقَامَتِ الْمِهْنَدَاتُ ؛ فَيَمْتَنِعُ : هِنْدُ قَامَ ، وَالْمِهْنَدَانِ قَامَا ، وَالشَّمْسُ طَلَعَ ، وَالْعَيْنَانِ نَظَرَا ، وَقَامَ هِنْدُ ، وَقَامَ الْمِهْنَدَانِ ، وَقَامَ الْمِهْنَدَاتُ .

وهذا الذي ذكره للؤثف تبعاً لأكثر النحاة من أن المرفوع بعد إن الشرطية فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ؛ هو مذهب البصريين ؛ وقد اختلف العلماء في تقرير مذهب الكوفيين في هذه المسألة ؛ فابن الأنباري يقرره بقوله « ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم للمرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك : إن زيد زارني أزره ؛ فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إن زارني زيد ، والفعل للظهور تفسير ذلك الفعل للفتور . وحكي عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء ؛ أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما يجوزنا تقديم المرفوع مع إن خاصة وعملها في فصل الشرط مع الفصل ؛ لأنها الأصل في باب الجزاء ؛ فلفقتها جاز تقديم المرفوع معها ، وقلنا : إنه يرتفع بالعائد ؛ لأن الكنى للمرفوع في الفعل هو الاسم الأول ؛ فينبغي أن يكون مرفوعاً به ، كما قالوا : جادني الظريف زيد ، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فصل ؛ وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون الفعل ههنا عاملاً فيه ؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ؛ فالرَّم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعاً بلا رافع ، وذلك لا يجوز ؛ فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ؛ وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك للفتور اهـ ( الإنصاف ٢٥٤ ) ، وقد نسب الصبان مذهب العلامة أبي الحسن الأخفش إلى الكوفيين .

وقد أنهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين : فلا تلزم في للضر المنفصل ، نحو هُنْدُ مَا قَامَ إِلَّا رَحَى ، وَمَا قَامَ إِلَّا أَنْتَ ، ولا في الظاهر المجازى التانيث ، نحو طَلَعَ الشَّسُ ، ولا في الجمع غير ما ذكر ، على ما سيأتي بيانه .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يضعف إثبات التاء مع الضر المنفصل .

الثاني : تساوى هذه التاء في اللزوم وعلمه تاء مضارع الفاعلة والغائبتين .

( وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَعْلُ ) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التانيث ( تَرَكْتُ التَّاءَ ) كما في ﴿ نَحْوِ أَيْ الْقَائِمِ بِنْتُ الْوَاتِفِ ) .  
وقوله :

٣٦٤ - \* لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلُ أُمَّ سُوءِ \*

٣٦٤ - هذا صدر بيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية ، بهجونها الأخطل التغلبي وقومه ، والشعراء الذين بهجونه ، وأولها قوله :

مَتَى كَلَّ أَنْيَامُ بِنْدَى طُلُوحٍ      سَمِعْتَ الْقَيْثَ أَبْتَهَا أَنْيَامُ  
تَنَكَّرَ مِنْ مَعَارِفِهَا وَمَاتَتْ      دَعَاهُمَا وَقَدْ بَسَلِيَ الثَّمَامُ  
تَقَالَى فَوْقَ أَجْرَعِكَ الْخَزَائِي      يَنْوَرُ ، وَاسْتَهْلَ بِكَ الْقَامُ  
ومنها في هجاء الشعراء قوله :

عَوَى الشُّعْرَاءُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ      عَلَى : قَدْ أَصَابَهُمْ انْتِقَامُ  
كَأَنَّهُمُ الثَّالِبُ حِينَ تَلْقَى      هَزَبُوا فِي الْعَرِينِ لَهُ انْتِقَامُ  
إِذَا أَوْقَعَتْ صَاعِقَةً عَلَيْهِمْ      رَأَوْا أُخْرَى تُحَرِّقُ فَاسْتَدَامُوا  
فَنَضَعُ السَّامِعُ أَوْ خَصِي      وَآخَرُ عَظُمٍ هَامَتِهِ حُطَامُ  
إِذَا شَامُوا مَدَدَتْ لَهُمْ خُضَارًا      وَتَقْرِبًا مُحَالِطَةً عُرَامُ  
لَقَدْ كَذَّبَ الْأَخْيَطِلُ فِي قُرْبِ      إِذَا صَاحَ الْجَوَالِبُ وَاعْتَزَامُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

عَلَى اسْتِ التَّغْلِبِيَّةِ حِينَ تُجْنِي      صَلِيمُهُمْ ، وَفِي حَرِّهَا جَدَامُ

يُسْمُونَ الْقَلْبَسَ وَلَا يُسَمُّوْنَ  
لَهُمْ عِشْدُ اللَّيْلِ وَلَا هِشَامُ  
فَمَا عُرِفَتْ يَوْمَ تَحْضُ قَيْسًا  
فَبَيْضَ الْحَيِّ وَأَقْتَنَصَ السَّوَامُ  
لَقَدْ وَلَّهَ الْأَخِيطَلُ أُمَّ سَوْهٍ  
عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبُ وَشَامُ  
أَهَانَ اللَّهُ جِلْدَةَ حَاجِبَيْهَا  
وَمَا وَارَى مِنَ الْقَدْرِ الثَّامُ  
وَنَسَوْتُهُ الْخَبَائِثُ مَوْلَكَاتٍ  
يَقْسِرُ لَا تُنْفِمْ وَلَا يَنْفَامُ

اللفظ : « ذو طلوح » بضم الطاء واللام - اسم موضع الضباب في شاذلة حمى ضرية ، ويقال : في حزن بنى يربوع بين الكوفة وفيد . والنرض من الاستفهام هنا التثني ، يريد لم يكن بهذا المكان ، ثم دعا لهذه الحيام دعاء المهكم ، في قوله « سقيت النيث أيتها الحيام » و « دعائها » جمع دعامه بكسر الهمزة بعدها عين مهملة مفتوحة مخففة - وهي عماد البيت « الثمام » بزنة غراب - نبات ضعيف يحشى به خصاص البيوت « أجرعك » الأجرع : مؤثث الجراء ، وهو للسان السبوى فيه رمل لا يثبت شيئا « الحزاي » بضم الحاء وبعدها زاي مفتوحة - نبات طيب الرائحة ، وهو خبزي البر - والنور - بفتح النون وسكون الواو - الزهر « استهل بك التمام » سال « الثعالب » جمع ثعلب ، وهو حيوان معروف بالحث والروغان « هزبرا » هو السبع « العرين » بفتح العين للهملة ، بزنة سفين - مأوى الأسد الذي يألفه ، وأصل العرين جماعة الشجر « اتحام » أراد له زئير ؟ فصر بالاتحام وهو صوت الحبل ، استعاره « فصطم السامع » ، تقول : اصطلمت أذنه ، إذا استأصلتها بالقطع « عظم هامته حطام » الهامة : الرأس ، والحطام - بزنة غراب ما تكسر من يابس النبات ، يريد أنه ينزل عليهم صاعقة من شجرة فيكونون ثلاثة أنواع ؟ فبعضهم يشوق خلقه باصطلام أذنيه ، وبعضهم ينجس به ، وبعضهم يموت « حضارا » بضم الحاء المهملة - أصله ارتفاع الفرس في عدوه ، ومثله الإحضار ، وتقول : فرس محضر « تقريبا » هو ضرب من العدو ، أو هو أن يرفع الفرس يديه معا ويضعهما معا « عرام » بضم العين للهملة ، بزنة غراب - الشدة والحدة « غرب » بفتح الغين للصيغة وسكون الراء المهملة - حدة وشدة « تعجبى » من قولك : أعجبت المرأة ، إذا بركت ووضعت يديها وركبتها بمنزلة الراكع « القليس » بضم القاف وفتح اللام - بيعة كانت بضماء للحبشة ، بناها أبرهة يحاول صد العرب عن الارتحال لزيارة بيت الله الحرام « السوام » ومثله السائم : اللال الراعى « لأخيطل » هو تصغير الأخطل ، وأصله الفحاش الكثير الخطل ، ولقب به الشاعر للعروف « صلب » بضم الصاد واللام - جمع صليب ، مثل سرير ومرور « وشام » الشام : اسم جنس جمعى ، واحده شامة ، وهي الخال والعلامة

وقوله :

٣٦٥ - إِنَّ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكَ وَاحِدَةً بَدَى وَبَدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَرُورٌ

« بقس » يروى في مكانه « بفيش » بالفاء وياء وآخره شين - وهو غير مناسب لقوله « لا ينم ولا ينام » إلا على بعد وتحمل

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، حرف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « واد » فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « الأخطل » مفعول به مقسم ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أم » فاعل ولمرفوع بالضمة الظاهرة « سوء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل والفاعل والمفعول لاجل لها من الإعراب جواب القسم الذى مهلت له اللام « على باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وباب مضاف ، و « استها » مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه « صلب » مبتدأ مؤخر « وشام » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، شام : معطوف على صلب ، وهو مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من اللبتدأ والخبر في محل رفع صفة لأم سوء

الشاهر في : قوله « واد الأخطل أم سوء » حيث لم يصل بالفعل الذى هو قوله واد تاء التأنيث ، مع أن فاعله هو قوله أم سوء مؤنث حقيقى التأنيث ، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثا حقيقى التأنيث ظاهرا كان أو مضمرا لزم أن يوصل به تاء التأنيث ؛ ولكنه ههنا لم يصل التاء بالفعل لأنه لما فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول كان هذا مسوغا لحذف التاء

٣٦٥ قد بحث طويلا عن نسبة هذا البيت إلى قاتل معين فلم أعثر له على نسبة ولا على سابق عليه أو لاحق له . وقد ذكر العيني أنه من شواهد سيبويه ، وبحث كتاب سيبويه من أوله إلى آخره فلم أجده

الإعراب : « إِنَّ » حرف توكيد ونصب « امرأ » اسم إن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « غره » غرّ : فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والهاء ضمير عائد إلى امرئ مفعول به مبنى على الضم في محل نصب « منكك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من واحدة الآتى ، وأصله صفة له ، لكن صفة النكرة إذا تقلبت عليها كانت حالا « واحدة » فاعل غره مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة غره واحدة من الفعل وقاعله ومفعوله في محل نصب صفة لامرئ « بدى » بعد : ظرف متعلق بمر منصوب بفتحة مقترنة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسبة ، وياء للتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وبديك » الواو حرف عطف ، بعد : ظرف معطوف على الظرف السابق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير مخاطبة مضاف إليه ، مبنى على الكسر في محل جر « فى الدنيا » جار ومجرور متعلق بمر أيضا « لمرور » اللام لام الابتداء ، مرفوع : خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة الشاهر في : قوله « غره منكك واحدة » حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل الذى هو غره

والأجود الإثبات<sup>(١)</sup> .

(وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ يَلَا فُضْلًا) على الإثبات ( كما زكى إلا فتاة ابن العلاء )  
إذ معناه ما زكى أحد إلا فتاة ابن العلاء ، ويجوز « ما زكت » نظراً إلى اللفظ ؛ وخصه المجهول  
بالشعر ، كقوله :

٣٦٦ — مَا بَرَّتُ مِنْ رَبِّتِهِ وَذَمُّ فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ النَّمِّ

مع أن قاعله وهو قوله واحدة مؤنث حقيقى التأنيث ؛ إذ هو في الأصل صفة لموصوف محذوف ،  
وتقدير الكلام غرّه منكن امرأة واحدة ، والأصل في الفاعل المؤنث الحقيقى التأنيث أن تلازم في  
فعله التاء ، لكنه لما فصل ههنا بالمفعول وهو ضمير النائب وبقوله منكن استلغ حذف هذه  
التاء ، كما مر في الشاهد السابق ، والفرق بين هذا والذي قبله أن الفاصل بين الفعل وقاعله المؤنث  
الحقيقى التأنيث في البيت السابق كلة واحدة وهي المفعول به ، وفي هذا البيت عدة كلمات : أولاهها  
المفعول به وهو الهاء ، وثانيها حرف الجر ، وثالثها المجرور ، وإن تساعنا قليلاً اعتبرنا الفاصل في  
هذا البيت شيئين : المفعول والجار والمجرور

(١) هذا الذى ذكره النارج العلامة من جواز حذف التاء وذكرها مع أن أجودها إثبات  
التاء هو رأى جماعة من النحاة ، وذهب آخرون إلى أن التاء واجبة في الفعل للسند إلى مؤنث  
حقيقى التأنيث من غير فرق بين للتصل بقاعله والمنفصل منه بفاصل ؛ وقد اختلفوا في أرجح  
الأمرين إذا كان الفاعل مؤنثاً مجازى التأنيث ؛ فنقل اللامعنى أن الأرجح عند العلماء حذف  
التاء إذا كان الفاعل مجازى التأنيث وقد فصل بين الفعل وبينه بفاصل ؛ وذلك لإظهار فضل  
المؤنث الحقيقى التأنيث على للمؤنث المجازى التأنيث ، ولكنه استظهر غير ما ذهب إليه العلماء ،  
قال : « والذي يظهر لى خلاف ذلك ؛ فإن الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند  
الإسناد إلى ظاهر غير حقيقى كثيرة فاشية ؛ فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتى موضع ، ووقع  
فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعاً ، وأكثرية أحد الاستعماليين  
دليل على أرجحيته ؛ فينبغى أن إثبات العلامة أحسن » اهـ

٣٦٦ — قال العين : « أقول : قائله راجح لم أقف على اسمه » اهـ

اللفظ : « برئت » تقول : برى فلان من فلان ، وبرى فلان من العين الذى عليه ، وبرى  
من العيب — من باب سلم فيها — براءة ، وتقول : برأمن المرض — من باب قطع — برأ — بفتح  
الباء والراء جميعاً — في لغة أهل الحجاز ، وبرأ — بضم الباء وسكون الراء — في لغة غيرهم « ربية »  
هى التهمة والشك ، وتقول : رابى فلان يربى — من باب باع يبيع — إذا رأيت منه ما يريبك  
وتكرهه .

وقوله :

٣٦٧ — \* قَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَائِصُ \*

الإعراب : « ما » حرف نفي ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « برئت » برى\* فصل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « من ريبة » جار مجرور متعلق ببرى\* و« ذم » الواو حرف عطف ، ذم : معطوف على ريبة ، وللمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة « في حربنا » الجار والمجرور متعلق ببرى\* أيضا ، وحرب مضاف ، وضمير للتكلم ومعه غيره مضاف إليه « إلا » حرف استثناء ملغى مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « بنات » فاعل برى\* ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

بالمشعر في : قوله « ما برئت إلا بنات الم » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذى هو برى\* لكون فاعله مؤنثا تحقيق التأنيث ، وهو قوله « بنات الم » مع أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بإلا ، والاستثناء مفرغ .

وقد اختلف العلماء في ذلك ؟ فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جازان ؟ إذا فصل بين الفعل وفاعله للؤث التحقيق التأنيث بإلا ، ومع جوازها فالأحسن حذف التاء ؟ فيكون هذا البيت عند هؤلاء جاريا على أحد الوجهين الجائزين ، وإن كان مرجوحا ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء في هذه الحال أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا في ضرورة الشعر ؟ من قبل أن الفاعل في الحقيقة ونفس الأمر ليس هو هذا المذكور في الكلام ، ولكنه محذوف ، وهو ليستثنى منه ، وتقدير الكلام : ما برى\* من ريبة وذم في حربنا أحد الإبنات الم ؟ والفاعل إذا كان مذكرا لم تتصل التاء بضمه ؟ لكن لما كان هذا الفاعل غير مذكور في الكلام لم يكن بأس بأن يباح للشاعر حين يضطر إلى تحلil الحقيقة والنظر إلى اللفظ فيلحق التاء بالفعل

٣٦٧ — هذا عجزيت لدى الرمة غيلان بن عقبة ، وصدره قوله :

\* طَوَسَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَارُ مَا فِي عُرْوَصِهَا \*

وهذا البيت من قصيدة له طويلة ، أولها قوله :

أَمَرْتُ لَقَى حَيٍّ سَلَامَ عَلَيْكُمَا  
هَلِ الْأَرْزَمُ الْأَلَى مَضَى رَوَاجِعُ ؟  
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْمَتَى  
ثَلَاثُ الْأَثْنَانِي وَالْفَيَارُ الْبَلَاغِعُ  
تَوَهَّمُهَا يَوْمًا قَلْتُ لِصَاحِبِي  
وَلَيْسَ بِهَا إِلَّا الظُّبَا الْخَوَاضِعُ :

قَبِ الْعَيْسَ نَنْظُرُ نَظْرَةً فِي دِيَارِهَا وَهَلْ ذَاكَ مِنْ دَاءِ الصَّبَابَةِ نَافِعُ  
ومنها قوله :

غُرْبِيَّةُ الْأَنْسَابِ أَوْ شَذَوِيَّةُ عِتَاقِ النَّفَارَى وَسَجَّ وَمَوَالِجُ طَوَى النَحْرِ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا  
لَا خُتَاءَ أَنْحِيهَا بِكُلِّ مَقَارَةِ إِذَا قَلَقَلْتُ أَمْرَاضَهُنَّ قَعَاغُ

اللفظ : قد مضى شرح أربعة أبيات الأولى مع الناهد ( رقم ١٣٣ ) فارجع إلى ذلك  
( في الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٢٣٣ )

« غربة الأنساب » هو في صفة النون ، والنورية - بضم النون المعجمة وفتح الراء  
للهمزة - للنسوبة إلى خل من كرائم الإبل ، وأصله الأغر فصر تصغير الترخيم على غرير كما يصر  
أحمد على حميد ، وفيه يقول ذو الرمة أيضا :

حَرَاجِيجُ رِمَا ذَمَرَتْ فِي تَنَاجِيهَا بِنَاحِيَةِ الشَّعْرِ الثُّرَيْرِ وَشَذَفُمْ  
وفيه يقول الكيث بن زيد الأسدي :

غُرْبِيَّةُ الْأَنْسَابِ أَوْ شَذَوِيَّةُ يَصِلْنَ إِلَى الْبَيْدِ الْقَدَائِدِ فَذَلَا

وقوله « شذوية » هي للنسوبة إلى شذقم ، وهو خل من خولة الإبل كان للثعمان بن النضر ،  
وأصل الشذقم الواسع الشدق ؛ فاليم فيه زائدة « عتاق النفارى » ، النفارى - بفتح النون المعجمة  
والقاء - جمع ذفرى - بكسر الدال وسكون الفاء - وهو للوضع الذى يرمى خلف أذن البعير من  
القفا « وسج » بضم الواو وتشديد السين للهمزة وآخره جيم - جمع واسجة ، وهي اسم فاعل من  
الوسيج ، وهو ضرب من سبر الإبل « وموالج » جمع مالة ، وهو اسم فاعل أيضا من الملع ، وهو  
ضرب من البير السريع الخفيف ، وتقول : ملعت الناقة في سيرها ، وانملت « طوى النحر  
والأجزاء - إلخ » ، يقول : أصاب هذه الناقة بالطوى والمزال شدة استثنائى لها وركضى إياها في  
أرض لانبات فيها . والنحر - بفتح النون وسكون الحاء للهمزة وفي آخره زاي - هو اللعج والنخس ،  
والأجزاء - بفتح الهمزة وسكون الجيم وبعدها راء مهملة وآخره زاي - جمع جرز - بضم الجيم  
والراء - وهي الأرض التى لانبات بها ، والنروض - بضم النون المعجمة والراء المهملة - جمع غرض ،  
وهو الحزام الذى يشد به الرجل ، وما في غروضها هو بطنها وماحول ، و « الجراشع » : جمع جرشع  
- بضم الجيم وسكون الراء للهمزة بعدها شين معجمة مضمومة - وهو المنفخ ، وقوله « لأخناء  
أنحيا - إلخ » الأخناء : جمع خنو - بكسر فسكون ، وهو الناحية من كل شيء ، وقلقلت :



قال النازلم : والصحيح جوازه في النثر أيضاً ، وقد قرئ « فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَا كِيَهُمْ »  
« إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْعَةً وَاحِدَةً » .

(وَالْحَذْفُ قَدْ بَيَّنَّا) مع الظاهر الحقيقي التأنيث (بِلَا فَضْلٍ) شذوذاً ؛ حكى سيبويه  
« قال فلانة »

(وَمَعَ \* تَمْيِيرِ ذِي) التأنيث (الَلَّجَارِ) الحذف (فِي شِعْرِ وَقَعَ) أيضاً ، كقوله :  
٣٦٨ — فَإِنَّمَا تَرَيْنِي وَلِيَّ لَمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْذَى بِهَا

صَوْتٌ ، والأعراض : جمع عرض — بضم فسكون — وهو سفع الجبل وتاجيته ، والتعاقب : تتابع  
أصوات الرعد ونحوه

الإعراب : « طوى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر  
« التمز » فاعل طوى ، مرفوع بالضممة الظاهرة « والأجزاء » الواو حرف عطف مبنى على الفتح  
لاعمل له من الإعراب ، الأجزاء : معطوف على التمز ، مرفوع بالضممة الظاهرة « ما » اسم  
موصول : مفعول به لطوى ، مبنى على السكون لاعمل له من الإعراب « في غروضا » جار  
ومجرور متعلق بمحذوف صلة للوصول ، وغروض مضاف والضمير مضاف إليه ، مبنى على السكون  
في عمل جر « شا » الفاء حرف عطف ، ما : نافية « بقيت » بقى : فعل ماض ، مبنى على الفتح  
لاعمل له من الإعراب والتاء علامة التأنيث « إلا » حرف استثناء ملحق ، مبنى على السكون لاعمل له  
من الإعراب « الضلوع » فاعل بقى ، مرفوع بالضممة الظاهرة « الجراشع » نعت للضلوع ، ونعت  
للمرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاعر فيه : قوله « ما بقيت إلا الضلوع » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو بقى ليكون  
فاعله مؤنثا وهو الضلوع مع كونه قد فصل بين الفعل وفاعله بإلا ، وقد ذكرنا خلاف العلماء في  
هذه المسألة في شرح الشاهد السابق ؛ والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله أن الفاعل في البيت  
السابق مؤنث حقيق التأنيث ، وفي هذا البيت مؤنث مجازي التأنيث ، وهو قوله الضلوع

٣٦٨ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة طويلة يمدح بها رطل قيس  
ابن معديكرب الكندي وزيد بن عبد اللدان بن الريان الحارثي ، وأولها قوله :

أَلَمْ تَنْهَ نَفْسَكَ عَمَّا بِيَا بَلَى عَادَهَا بَعْضُ أَطْرَابِهَا  
لِحَارَتِنَا إِذْ رَأَتْ لِمَيِّ قَوْلُكَ : لَكَ الْوَيْلُ ، أَنَّى بِيَا  
بِمَا قَدْ تَرَى كَجَنَاحِ الْفُؤَادِ فَرَزْنَا الْكَمَابُ لِإِنْعَابِهَا

فَلَمَّا تَرَيْتَنِي وَلِي لَمَّةٍ      فَإِنْ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
فَإِنْ تَهْدِي لِأَعْرَيْ لَمَّةً      فَإِنَّ الْحَوَادِثَ تُعْطِي بِهَا  
وَمِثْلُكَ سَاعَيْتَ فِي رَرْبٍ      إِذَا أَعْتَمْتَ بَعْضُ أَتْرَابِهَا

وبيت الشاهد من شواهد سيبويه ( ١ - ٣٩ ) وقد روى بسدره \* إما ترى لقي بثلث \*  
اللمة : « عما بها » الضمير عائذ إلى النفس ، يريد ألم تنه نفسك عما بداخلها من صباية  
ووجد « عاها » رجع إليها « أطرابها » الأطراب : جمع طرب ، وهو خفة تلحق الإنسان لفرح  
أوغبره ، والضمير المتصل به عائذ إلى النفس أيضا « لجارتنا » يريد بالجارة امرأته « لك الويل »  
للراد به وهنا الدعاء بالخير « أودى بها » ذهب بها وأهلكها ، وللراد أنه أصيب بالصلع ، وهو  
انحسار شعر الرأس ، وذلك أماره الضعف والكبر عندهم ، انظر إلى قول أبي النجم :

فَدَّ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي      حَلَّى ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ  
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَصْلَعِ      مَيَّرَ عَنْهُ قُنْزَعًا عَنْ قُنْزَعِ  
جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطَى أَوْ أَسْرَعِي

« النداف » مثل غراب وزنا ومعنى ، قال النابغة :

زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنْ رِخْلَتَنَا غَدًا      وَبِذَاكَ تَنْصَابُ النَّدَافِ الْأَسْوَدِ

« ترنو » تنظر ، أوتدبم النظر « السحاب » بفتح الكاف بعدها عين مهملة وآخره باء موحدة -  
الجارية حين يبتأ ثديها ، وقول : كعبت الجارية تكعب كعوبا ؛ إذا نهدت ثديها « لمة » بكسر اللام  
وتشديد الليم - ما ألم بالمتكئين من شعر الرأس ؛ فإذا زاد عن ذلك فهو الجملة - بضم الجيم  
وتشديد الليم « الحوادث » جمع حادثة ، وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التي تحدث واحدة بعد  
واحدة « ساعيت » دأبت « ررب » بفتح الراءين بينهما باء ساكنة - القطيع من بقر الوحش ،  
وأراد به هنا النساء الجميلات « أعتمت » أبطأت وتأخرت ، وقد ألحق التأء بهذا الفعل مع أن  
فعله وهو بعض مذكر لأن للضاف إليه مؤنث فأكسب للضاف منه التأنيث « أترابها » الأتراب :  
جمع ترب - بكسر التاء وسكون الراء المهملة - وهي المساوية لها في السن

الإعراب : « إما » هذه الكلمة مركبة من كلمتين : أولاهما إن وهي حرف شرط جازم يحزم  
فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لاهل له من الإعراب ،  
وثانيتها : ما ، وهو حرف زائد ، مبنى على السكون لاهل له من الإعراب « ترني » فعل مضارع

فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وياه المؤنثة المخاطبة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع ، والنون المذكورة للوقاية ، وياه للتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « ولى » الواو واو الحال ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « لى » مبتدأ مؤخر ، والجملة من اللبتدا وخبره في محل نصب حال « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « الحوادث » اسم إن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أودى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقتر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الحوادث « بها » جار ومجرور متعلق بأودى ، وجملة أودى وقاعله في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط

الشاعر في : قوله « الحوادث أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مجازى التأنيث وهو قوله « الحوادث » الذى هو جمع حادثة . وهذا لا يجوز ارتكابه إلا في ضرورة الشعر

فإن قلت : فآية ضرورة ألجأت الشاعر إلى ترك التاء ، وهو لو قال « فإن الحوادث أودت بها » لاستقام له الوزن ، وكانت التاء في مقابلة الألف التى هي لام الكلمة في « أودى » ؟

فالجواب عن ذلك أن فنهك إلى أن الضرورة ليست خلصة بإقامة الوزن ، وأن تذكر لك أن ههنا ضرورة ملجئة إلى الألف ولا يسوغ له الإتيان بالتاء في مكانها ، وبيان ذلك أن القصيدة كلها مبنية على الرفع ، والردف : هو حرف لين يقع بعده حرف الروى ، وقد يكون ألفا ، كما في بيت الشاهد ، وكما في قول امرئ القيس :

أَلَا حِمٌّ صَبَّاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي      وَهَلْ يَمِنَنَّ مَنْ كَانَ فِي النُّصْرِ الْخَالِي  
وَهَلْ يَمِنَنَّ إِلَّا سَعِيدٌ مَحَلَّةً      قَلِيلُ الْمُحْمومِ مَا يَبِيدُ بِأَوْجَالِ  
وَهَلْ يَنْصَمَنَّ مَنْ كَانَ أَخَذْتُ عَهْدِهِ      ثَلَاثِينَ حَوْلًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

وقد يكون الرفع واوا أو ياء كما في قول خندج بن خندج للرى :

فِي لَيْلِ صَوْلٍ تَنَاقَى التَّرَضُ وَالطُّلُّ      كَأَنَّمَا لَيْلُهُ بِاللَّيْلِ مَوْصُولُ  
لَا فَرَّقَ الصُّبْحُ كَفِّيَ إِنْ ظَفَرْتُ بِهِ      وَإِنْ بَدَتْ غُرَّةٌ مِنْهُ وَنَحِيلُ

وكل قصيدة تبنى على الرفع لا يجوز تركه في بيت منها ؛ فلو أنه قال « فإن الحوادث أودت بها » لترك الرفع ، وهو عيب من عيوب القافية ؛ يساوى عند الشعراء المجددين اختلال الوزن

وقوله :

٣٦٩ - فَلَا مَرْئَةَ وَدَعَتْ وَدَعَهَا وَلَا أَرْضَ إِبْقَلْ إِبْقَالَهَا

وتغير حركة الإعراب في الروي ونحوها . وينبغي أن نعلم أن الردف إذا كان ألفا لم يجز أن يكون في كل الأبيات إلا ألفا ، كما رأيت في أبيات الأعشى التي منها بيت الشاهد ، وكما رأيت في أبيات امرئ القيس التي أنشدناها ، وأما إذا كان الروي ياء أو واوا فإنه يجوز أن يؤتى بكل واحد منهما مع الآخر ، كما سمعت في أبيات حندج بن حندج للري

٣٦٩ - هذا البيت من شولهد سيبويه ( ١ - ٢٤٠ ) وقد نسب في صدر الكتاب وفي شرح شولهد للأعظم الشنمري إلى عامر بن جوين الطائي ، وقد روى البضادي عن شارح شولهد للفتي أن جارا لله الزعشمري روى أبياتا قبل بيت الشاهد ، وهي قوله :

وَجَارِيَةٍ مِنْ بَنَاتِ اللُّو كِ قَعَقَتْ بِالرُّمَحِ خَلْخَالَهَا  
كَكْرِفَتَةِ الْفَيْثِ ذَاتِ الصَّبِيرِ تَرْمِي السَّحَابَ وَيُرْمِي لَهَا  
تَوَادَّتْهَا بَعْدَ مَرِّ النُّجُومِ كَلَفَاءُ نُكْذِرُ نَهْطَهَا

والبيتان الأول والثاني من هذه الأبيات الثلاثة قد وقعا في شعر الخنساء بنت عمرو من قصيدتها التي أولها :

أَلَا مَا لَيْتَنِي أَلَا مَا لَهَا لَقَدْ أَخْضَلَ الدَّمْعُ سِرْبَهَا

فأما البيت الثاني فقد جاء في أثناء أبيات من هذه القصيدة تصف فيها جيشا ، وذلك قولها :

وَرَجْرَجَ جَوْدُ فَوْقَهَا بَيْضُهَا عَلَيْنَا الْمَضَاعِفُ زِفْنَالَهَا  
كَكْرِفَتَةِ الْفَيْثِ ذَاتِ الصَّبِيرِ تَرْمِي السَّحَابَ وَيُرْمِي لَهَا

وأما البيت الأول فقد جاء في أثناء أبيات من هذه القصيدة أيضا تصف فيها أخاها صخرا ؛ ويقال : نصف أخاها معاوية ، وذلك قولها :

وَبَيْضِ مَنَعَتْ غَدَاةَ الصَّبَاحِ وَقَدْ كَفَّتِ الرُّوْحُ أَذْيَالَهَا  
وَهَاجِرَةً عَرَّهَا وَاقِدٌ جَلَّتْ رِدَاؤُكَ أَنْظِلَالَهَا  
وَجَامِعَةَ الْجَمْعِ قَدْ سُقَّتْهَا وَأَعْلَتِ بِالرُّمَحِ أَغْفَالَهَا  
وَرُعْبُوبَةٍ مِنْ بَنَاتِ اللُّو كِ قَعَقَتْ بِالرُّمَحِ خَلْخَالَهَا

اللفظ : « ألامالعين أم مالها » روى في مكانه « ألامالعينك أم مالها » وروى في مكانه أيضاً « ألامالينك » على التثنية ، والرواية الأولى والثانية أنسب لسبب اليت « لقد أخضل الجمع سر بالها » روى في مكانه « وقد أخضل الجمع سر بالها » وقولها « ورجاجة فوقها بيضها - إلخ » الرجاجة : الكتيبة ، سميت بهذا الاسم لاجتماعها وحسنها وتحركها ، أولكترتها . وللضاعف من البروع : الذى ينسج حلقتين حلقتين ، و« زفناها » مشبهاً إليها باحتيال ، وقولها « ككرفة الغيث ذات السير - إلخ » الكرفة : السحاب الثقيل ، والسير : السحاب المجتمع الذى لم يسط السماء كلها ، ويقال : هو السحاب الأبيض ، ومعنى ترى السحاب ويرى لها : أنها تزيد فى السحاب ويزيد فيها ، والراد أنها تجتمع به فيكون كل واحد منهما مدداً للآخر . وقولها « وبيض منعت - إلخ » روى هذا البيت فى الديوان ( ص ٢٠٩ )

### وَيَبْيَضُ مَنَعَتْ خَدَاةَ الصَّبَا حَرَ تَكْشِفُ لِرَوْعِ أَذْيَالِهَا

والبيض : جمع يضاء ، والراد نساء حسان ، ومنعت : حمت ودافعت دونهن ، وتكشف أذيالها : تكشف عن أسوقها ، وإنما يكون ذلك عند الخوف ، والروع : الفزع « وهاجرة حرها واقد - إلخ » الهاجرة : نصف النهار وقت اشتداد الحر ، وحرها واقد : شديد متقد كالنيران ، و« جعلت رءاءك أظلالها » أى استظلت فيها بالرداء ، ويقال : إنها عنت بالرداء السيف ، ويكون الراد بالهاجرة الحرب التى اشتعل لهيبها وحى وطيسها وأنه اتخذ سيفه عدة وخاض غمارها ، وقولها « وجامعة الجمع - إلخ » قد روى هذا البيت فى الديوان :

### وَمُجْمِعَةٌ سُقَّتْهَا قَاعِدًا فَأَعْلَتْ بِالرَّمْعِ أَخْفَالَهَا

والجمعة : الكتيبة التى اعترزت الفزو وأجمعت أمرها عليه ، وقاعدا : تريد به مقتعدا صهوة فرسك ، والأخفال : جمع غفل ، مثل قفل وأقفال ، وهو الذى لاسعة عليه ولا علامة ، تريد أنك طعناتها فجعلت طعنك علامة لما لاعلمة له . وقولها « ورعبوية من بنات اللوك - إلخ » لم يبحى هذا البيت فى رواية الديوان ، وذكره البغدادى

« مزنة » الزنة - بضم الليم وسكون الزاى - القطعة من السحاب الثقيل بالماء « ودقت » أمطرت ، وهو من باب وعد ، والودق : المطر ، وفى القرآن الكريم : ( فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ) وقوله « أبقلت » معناه أخرحت البقل ، وهو النبات

الإعراب : « لامنزة » لا : حرف نفي ، مبنى على السكون لاعمل له من الإعراب ، ومزنة : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ودقت » ودق : فعل ماض ، مبنى على الفتح لاعمل له بمن الإعراب ، والياء علامة التأنيث ، والفاعل صمير مستتر فيه تقديره هى يعود إلى الزنة ، والجملة

من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « ودقها » مفعول مطلق ، والضمير مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، تعطف جملة على جملة ، لا : نافية للجنس « أرض » اسم لا ، مبنى على الفتح في محل نصب « أبقل » فعل ماضٍ مبني على الفتح لاعل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأرض ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر لا « إبقاها » مفعول مطلق ، والضمير العائد إلى الأرض مضاف إليه ؛ وجملة لا واسمها وخبرها معطوفة على جملة المبتدأ والخبر

الشاعر في قوله « أبقل إبقاها » حيث لم يصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو أبقل ، مع أن فاعله ضمير مستتر عائد إلى مؤنث ، وهي الأرض ، على ما عرفت في إعراب البيت ، وحذف تاء التأنيث من الفعل لماضى السند إلى ضمير مستتر عائد إلى مؤنث مما لا يجيء إلا في ضرورة الشعر ؛ سواء أكان هذا المؤنث حقيقى التأنيث نحو قامت هند ، أم كان مجازى التأنيث نحو طلعت الشمس ؛ ولهذا روى بعض العلماء هذا البيت على وجه آخر يخرج به عن الضرورة إلى المطرد الشائع في لغة العرب ، فرواه هكذا :

فَلَا مَرْئَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا وَلَا أَرْضًا أَبْقَلَتْ أَبْقَالَهَا

بنقل حركة همزة « إبقاها » وهي الكسرة إلى تاء التأنيث ، ثم حذف هذه الهمزة .

فإن قلت : أفليس مجازى التأنيث يجوز إعادة الضمير إليه مذكرا ومؤنثا ، ومن هذا القبيل أسماء الأمكنة ؛ فيجوز أن تعيد الضمير إليها مذكرا باعتبارها مكانا ويجوز أن تعيد الضمير إليها مؤنثا باعتبارها بقعة ؛ فأنت تقول : دخلت مصر وأقيمت فيها عاما ، وتقول أيضا : دخلت مصر وأقيمت فيها عاما ؛ أي ذلك قلت لم يكن عليك بأس ، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا تجعل الضمير في قوله « أبقل إبقاها » مذكرا ؛ فلا تحتاج إلى ادعاء حذف تاء التأنيث ؛ لأن الفاعل إذا كان مذكرا حقيقيا أو مجازيا لم تتصل بفعله تاء التأنيث ، ولماذا تلتزم أن يكون الضمير المستتر في « أبقل » مؤنثا ثم تزعج بعد ذلك أنه جاء على وجه الضرورة التي لا تسوغ إلا للشاعر ، مع أن لك مندوحة عن هذا التخريج ؛ وقد أعلمتنا مرارا أن الشاعر إذا احتمل وجهين يلزم على أحدهما أن يخرج على ما لا يجوز إلا في ضرورة أو على ما لا يأتي إلا قليلا وهو على الوجه الآخر جار على الكثير الغالب ؛ وجب أن يحمل على الوجه الذي ينهج به نهج الغالب الكثير في العربية فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن العلماء قد اختلفوا في جواز اعتبار الضمير المستتر في « أبقل » مذكرا ؛ فذهب صاحب التصريح إلى أن ذلك لا يجوز في هذا البيت ؛ بسبب أنه قال بعد ذلك « إبقاها » فأعاد الضمير في هذه الكلمة مؤنثا ؛ فوجب اعتبار الضمير المستتر في قوله « أبقل » مؤنثا ؛ حتى لا يلزم اختلاف الضميرين العائدين إلى شيء واحد ؛ وذهب التاج السبكي إلى جواز

(وَالْتَاءَ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ) والسالم من مؤنثٍ كما مر (كَالتَّاءِ مَعَ) للثوثة المجازي، وهو : ما ليس له فرج حقيقى ، مثل (إِخْدَى اللَّيْنُ) أعنى لَبِنَةٌ ، فكما تقول : سَقَطَتِ اللَّيْنَةُ ، وَسَقَطَ اللَّيْنَةُ ، تقول : قَامَتِ الرَّجُلُ ، وَقَامَ الرَّجُلُ ، وَقَامَتِ الْهُنُودُ ، وَقَامَ الْهُنُودُ ، وَقَامَتِ الطَّلَحَاتُ ، وَقَامَ الطَّلَحَاتُ ؛ فاثبات التاء لتأوُّله بالجماعة ، وحذفها لتأوُّله بالجمع ، وكذا تفعل باسم الجمع كنسوة ، ومنه « وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْدِينَةِ » .

(تنبيه) حق كل جمع أن يجوز فيه الوجدان ، إلا أن سلامة نظم الواحد فى جمى التصحيح أَوْجَبَتِ التذكير فى نحو قَامَ الزَّيْدُونَ ، والتأنيث فى نحو قَامَتِ الْهِنْدَاتُ .  
وخالف الكوفيون ؛ فجوزوا فيهما الوجدان ، ووافقهم فى الثانى أبو على الفارسي ؛ واحتجوا بقوله : « آمَنَتِ بِرَبِّهِ إِسْرَائِيلُ »<sup>(١)</sup>

هذا الوجه ؛ لأن اختلاف الضميرين العائدين إلى شيء واحد لا مانع منه مادام لكل واحد منهما اعتبار غير اعتبار الآخر ؛ ولهذا إذا كان الضمير راجعا إلى مؤنث حقيقى التأنيث لم يجوز تذكيره بوجه لأنه لا يمكن اعتباره مذكرا بتأويل وتحمل ؛ إذ تأنيثه أمر ثابت له مقرر لا يصح قطع النظر عنه ؛ فأما للثوثة المجازي فليس بهذه الثابتة لأن تأنيثه ليس أمرا ثابتا له فى نفس الأمر ، بل هو شيء اعتبرته اعتبارا ، وليس اعتبار التأنيث فيه بأقوى كثيرا من اعتبار التذكير ، والذى نقول لك عليه فى هذا البيت أن تتبع ما ذكرناه عن التاج السبكي ؛ وفى العربية كثير من نظائر ذلك ؛ أفلمست ترى أن « الذى » لما كان نسا فى معنى ، وهو للفرد للذكر ؛ لم يجوز قط أن يراعى فى ضميره غير الأفراد والتذكير ؛ فتقول : جاءنى الذى قابلناه أمس ، ولا تقول سوى ذلك ، بخلاف « من » فإنه لما كان لفظه مفردا مذكرا ومعناه صالحا لغير ذلك جاز لك أن تعيد الضمير إليه مفردا مذكرا مراعاة للفظ فتقول : هذا الثوب صنع من كان عندنا أمس ، وتقول : هذا الثوب صنع من كانت عندنا أمس ، ويجوز لك الإتيان بضميرين عائدين إليه وأحدهما باعتبار اللفظ والآخر باعتبار المعنى ، كما فى قوله تعالى : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ فَلَهُ وَرَسُولُهُ وَفَعَلَ صَالِحًا) (ولك فى هذا الكفاية

(١) « آمَنَتِ » آمن : فعل ماض ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « به » جار ومجرور متعلق بآمن « بنو » فاعل بآمن ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « إسرائيل » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، وللنازع له من الصرف العلمية والجمعة . والاستشهاد بالآية الكريمة فى قوله سبحانه « آمَنَتِ » حيث ألحق الفعل وهو آمن علامة التأنيث مع أن فاعله جمع مذكر سالم ؛

« إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ »<sup>(١)</sup> ، وقوله :

فدلّ ذلك على جواز التأنيث في الفعل للسند إلى فاعل ظاهر هو جمع مذكر سالم ، وقد تمسك بهذا الظاهر الكوفيون فقالوا : يجوز في كل فعل أسند إلى جمع أيّ جمع كان أن يذكر ويؤث ؛ لأنه يتأتى فيه التأويلان اللذان ذكرهما الشارح المحقق ، فيكون التذكير لتأوله بالجمع ، والتأنيث لتأوله بالجنس الجنى ؛ ولزمهم أن يردّوا على ما يفيد ظاهر هذه الآية الكريمة ، وحصل ردّهم يرجع إلى تحقيق العلة في عدم جواز الوجهين في الفعل للسند إلى جمع للذكر السالم وجمع للمؤنث السالم ؛ وهى أن هذين الوجهين يعتبر الواحد فيهما كأنه مذكور ؛ لأن الجمعين إنما يزداد على أحدهما واثنتين في الذكر وألف وتاء في المؤنث ، وللغرد باق على ما كان عليه ، ونحن نعلم أن الإسناد إلى الواحد للذكر الحقيقي والواحد للمؤنث الحقيقي لا يجوز فيه إلا وجه واحد ؛ فلما كان الواحد باقيا في هذين الوجهين لم يميز فيهما إلا ما يجوز في أحدهما ، وإذا تأملنا في هذه العلة لم نجد لها متحققة في « بنو إسرائيل » لأن واحده ابن ؛ فلما جمع حذفت ألفه ولم ترد لامة التي كانت محذوفة في واحده ، فلما تغير المفرد في الجمع بالواو والنون نزل منزلة جمع التكسير فجاء فيه التأنيث لهذه العلة ، ولاشك أنها غير مطردة في كل جمع للذكر السالم ؛ فلا يلزم من جواز الوجهين في هذه الكلمة جوازها في كل جمع مذكر سالم ؛ فلم يتم استدلال الكوفيين بالآية الكريمة على ما ذهبوا إليه

(١) « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون في محل نصب « جاءك » جاء : فعل ماض ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مقيم على الفاعل ، مبنى على الفتح في محل نصب « للمؤمنات » فاعل بجاء ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله في محل جرّ بإضافة « إذا » إليها ، وجواب إذا يبعد ذلك من الآية الكريمة .

والاستنباه هذه الآية الكريمة في قوله سبحانه « جاءك » حيث جرى بالفعل من غير علامة التأنيث مع أن فاعله جمع مؤنث سالم ، وبهذه الآية تمسك الكوفيون وأبو على الفارسي ؛ فذهبوا إلى أنه يجوز في كل فعل أسند إلى جمع مؤنث سالم الوجهان : التذكير ، والتأنيث ؛ لأنه يتأتى فيه التأويلان اللذان كوران في الكلام على الآية السابقة . وقد أجاب البصريون عن هذه الآية الكريمة بثلاثة أوجه أشار إليها الشارح العلامة ، (أما الأول) فأننا لانسلم أن علة التذكير في هذه الآية أن الفاعل جمع مؤنث سالم ، بل التذكير سببه شيء آخر ، وهو الفصل بالفعال بين الفعل وفاعله ، وقد علمنا أن الفصل بين الفعل والفاعل يبيح ترك التاء فيما تحب فيه التاء ، (والجواب الثاني) أننا لانسلم أن للسند إليه هو للمؤمنات ، بل للسند إليه موصوف محذوف ، وأصل نظم الكلام : إذا جاءك النساء للمؤمنات ؛ فحذف الموصوف وهو النساء وأقيم الصفة مقامه مع بقاء الفعل على ما كان عليه



٣٧٠- مَبْكِي بَنَاتِي شَجَوْهْنُ وَزَوْجِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ تُمْ تَصَدَّعُوا

إشعاراً بالموصوف المخذوف ، وهذا للوصوف المخذوف اسم جمع ؛ فجواز التذكير لكون السند إليه اسم جمع ، (والجواب الثالث) أن الذي سوغ التذكير في هذه الآية كون آل الاطاعة للؤمنات موصولة بمعنى اللاتي ، فهي السند إليه في الحقيقة ، واللاتي اسم جمع ، وهو يجوز في فعله الوجهان فإن قلت : فإن هذه الأجوبة كلها غير مقبولة ؛ أما الأول فإن الفصل وإن سوغ التذكير لا يجعله راجعاً على التأنيث ، ونحن نرى التذكير في الآية راجعاً ؛ بدليل إجماع القراء السبعة عليه ، وأما الثاني فلا أنه يلزم على القول به القول بجواز حذف الفاعل وأتم مشعر البصريين لا يجوزونه ، وأما الثالث فلا أن في المؤمنات معرفة لاموصولة ؛ لأن المؤمنات وصف يراد به الثبوت والموام ؛ فهو صفة مشبهة لا اسم فاعل ، وأل الفاعلة على الصفة للشبهة ليست موصولة كاتقرر في باب للوصول فالجواب أن ما ذكرته من الاعتراضات على هذه الأجوبة غير مسلم لك ؛ أما الاعتراض على الجواب الأول فإننا لانسلم لك أن اتفاق السبعة على التذكير يدل على كونه راجعاً ؛ لأنه لا مانع من أن يتفقوا على وجه مرجوح في العربية ما دلم جازاً ، على أن النرض لإزام الكوفيين ، وهذا القدر من الجواب كاف في إزاهم ؛ وأما الاعتراض على الوجه الثاني فمدفوع بأن محل عدم جواز حذف الفاعل إذا لم يبق في اللفظ شيء يقوم مقامه ، وههنا قد قامت الصفة مقام الموصوف ؛ فلا يقال إنه حذف ؛ وأما الاعتراض على الوجه الثالث فإننا نقول : إن الصفة ههنا يراد بها التجدد ، فالداخل عليها موصولة

٣٧٠- هذا البيت من قصيدة لعبدة بن الطيب ، رواها له الفضل الضبي في الفضليات ،

وأولها قوله :

أُبْقِي ، إِنِّي قَدْ كَبَرْتُ وَرَأَيْتِي	بَصْرِي ، وَفِي لِحْصِيحٍ مُسْتَمِعُ
فَلَنْ يَهْلِكْتُ لَقَدْ بَنَيْتُ مَسَاجِدًا	تَبْقَى لَكُمْ مِنْهَا مَائِرُ أَزْمِعُ
ذِكْرِي إِذَا ذَكَرَ الْكَرَامُ بَرِيكُمْ	وَوَرَائِي الْحَسْبُ الْقَدَمُ تَنْفَعُ
وَمَقَامُ أَلَامٍ لَهْنٌ قَصِيْلَةٌ	عِنْدَ الْحَفِيظَةِ وَالْجَامِعِ تَجْمَعُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنْ قَصْرِي حُرَّةٌ	عَبْرَةٌ يَحْمِلُنِي إِلَيْهَا شَرَجٌ
مَبْكِي بَنَاتِي شَجَوْهْنُ وَزَوْجِي	وَالْأَقْرَبُونَ إِلَى... الْبَيْتِ ، وَجَدَ :
قَادًا مَضَيْتُ إِلَى سَبِيلِي فَابْعَثُوا	رَجُلًا لَهُ قَلْبٌ حَدِيدٌ أَصْعَمُ

إِنَّ الْحَوَادِثَ يَخْتَرِمَنَّ؛ وَإِنَّمَا عَمْرُ الْقَتَى فِي أَهْلِهِ مُسْتَوْدَعٌ  
يَسْتَعَى وَيَجْمَعُ جَاهِذَا مُسْتَهْتَرًا جِدًّا وَلَيْسَ بِأَكِلٍ مَا يَجْمَعُ

اللفظ : « مستمتع » أراد مكانا يستمتع به « مساعيا » جمع مسعاة « قصرى » منتهى أمرى ، وتقول : قصرى أمرى ، وقصره ، وحماهه ، والمراد أن هذا غاية الأمر ونهايته « شرجع » أراد به النعش « بناتى » هى جمع بنت ، وأصل بنت بنى خذفت الباء وعوضت منها التاء « شجوهن » الشجو : الحزن ، وتقول : شجى فلان يشجى شجى - مثل فرح فرح فرحا - وشجاء الأمر يشجوه شجوا ، والذى ههنا من الثانى « والظاعنون إلى » هكذا وقع فى الشرح - والذى فى المفضليات « والأقر بون إلى » « أصمع » هو الذى الحديد القلب مع بقطة « وليس ما سكل ما يجمع » مثل قول الأصبط القرينى :

قَدْ يَجْمَعُ لَلَّاءٌ عَمِيرٌ أَكِلُهُ وَيَأْكُلُ لَلَّاءٌ غَيْرٌ مِّنْ جَمْعِهِ

المراد : بكى فعل ماض « بناتى » فاعل مرفوع بضمه مقترنة على ما قبل ياء للتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وياء للتكلم مضاف إليه « شجوهن » شجو : مفعول لأجله ، والضمير مضاف إليه « وزوجتى » الواو حرف عطف ، زوجة : معطوف على بنات ، وياء المتكلم مضاف إليه « والأقر بون » معطوف على الفاعل « إلى » جار مجرور متعلق بالأقر بين « ثم » حرف عطف « تصدعوا » فعل وفاعل ، وجملة هذا الفصل وقاعله معطوفة على جملة الفعل وقاعله السابقة

الشاعر فى : قوله « بكى بناتى » حيث أتى بالفعل وهو قوله « بكى » مذكرا مع كونه مسندا إلى جمع المؤنث - وهو قوله « بناتى » - وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة : فذهب الكوفيون والقارسي إلى أن هذا سائق جائز فى الكلام والشعر جيا ، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بوروده فى كلام العرب ، كفى هذا البيت وفى قوله تعالى : ( إِذَا جَاءَكَ لِلْمُؤْمِنَاتُ ) ، وبأن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجمع » عليه فيكون مذكرا ، وإطلاق لفظ « الجماعة » عليه فيكون مؤنثا ؟ فيجوز فيه الوجهان بالنظر إلى هذين الملحقين ، وبالقياص على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس ، وخالفهم فى ذلك جمهور البصريين ، وذهبوا إلى أن جمع التصحيح إن كان مذكرا وجب تذكيره ، وإن كان مؤنثا وجب تأنيث فعله ، ونقضوا أدلة الكوفيين بما أتى : أما الدليل الأول - وهو البيت والآية - فإنه لا مستند لكم منه : أما الآية فإن التذكير فى « جاءك » ليس لأنه يجوز فى الفصل المسند إلى جمع المؤنث التذكير والتأنيث كما توهمتم ، بل سببه أحد ثلاثة أمور : الأول : أنه قد فصل بين الفعل وقاعله بالفعل - وهو كافى المحاطب - فأشبه قول جرير :

وأجيب بأن البنين والبنات لم يَسْلَمْ فيهما نظم الواحد ، وبأن التذكير في « جَاءَكَ » لفصل ،  
أولاً الأصل النساء للمؤنات ، أولاً أَل مُقدّرة باللاتي ، وهو اسم جمع .

( وَالْخَذَفُ فِي نِمْفَتَاةُ ) و « بَشَسَ الْفَتَاةُ » ( اسْتَحْضَنُوا ) أى : رأوه حسناً ؛  
( لَإِنْ قَعَدَ الْجَنْسُ فِيهِ يَنْ ) فالمسند إليه الجنس ، وأل في الفتاة جنسية ، خلافاً لمن زعم  
أنها عهديّة ، ومع كون الخذف حسناً ، الإثبات أحسن منه .

( وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا ) بالقل ؛ لأنه كجزء منه ، ألا ترى أن علامة الرفع  
تتأخر عنه في الأفعال الخمسة ؛ ( وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَتَفَصِّلَا ) عنه بالفاعل ؛ لأنه فضلة .  
( وَقَدْ يُجَاهُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ) فيقدم للمفعول على الفاعل ؛ إما جوازاً ، وإما وجوباً ،  
وقد يمتنع ذلك ، كما سيأتى .

( وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ ) وفاعله ، وهو أيضاً على ثلاثة أوجه : جائز ، نحو

\* لقد ولد الأخطيل أم سوء \* ( وهو الشاهد ٣٦٤ ) ، الثانى : أن قوله « المؤنات » صفة  
لموصوف محذوف ، والتقدير : إذا جاءك النساء المؤنات ، فالتذكير لأن الفاعل الحقيقي مما يجوز  
معه التذكير والتأنيث ؛ لأنه اسم جمع ، الثالث : أن « أَل » في « المؤنات » ليست للتعريف ،  
بل هي اسم موصول بمعنى اللاتي ؛ فكأنه قال : إذا جاءك اللاتي آمن ، وأنت تعلم أن اللاتي من  
قبيل أسماء الجوع فيجوز في فعلها الأمران ؛ وأما البيت فاعمالاً جاز تذكير الفعل مع لفظ « البنات » ؛  
لأنه بنفسه أشبه جمع التكسير في عدم سلامة لفظ للفرد فيه ، ونحن إنما جَوَزْنَا الوجهين في الجمع  
المكسر لذلك ، فلما أشبهه لفظ « بناتي » عومل معاملة ، فهو خروج عن القاعدة لسبب فيقتدر  
الخروج بقدره فلا يكون محل قياس ، وأما الدليل الثانى فإنا نقول : إن التذكير والتأنيث من  
الأمر التي مرجعها إلى اللفظ غالباً ؛ فراءة اللفظ في جمعي التصحيح أولى ؛ لوجود علم التذكير  
والتأنيث معها ، وأما الدليل الثالث : فلأن القياس لاجل له هنا ؛ لوجود الفوارق العظيمة بين  
الفرع والأصل ، ألا ترى أن جمع التكسير يشير فيه بناء الواحد وجمعا التصحيح يسلم فيهما بناء  
واحدما ، ولهذا لما لم يسلم بناء الواحد في « بنات » و « بنى » جَوَزْنَا فيهما الأمرين

ومن جواز التأنيث مع البنين قول قريظ بن أبيب العنبري ، وهو من شعر الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَحِجْ إِيَّايَ      بَنُو الْقَيْطِطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ

ولك في هذا الكفاية والنساء

«فَرِيقًا هَدَى» وواجب ، فهو مَنْ أَكْرَمْتَ ؟ وممتنع ، ويمتنع ما أوجب تأخره أو توسطه ، على ما سيأتى بيانه .

(وَأَخَّرَ الْمَفْعُولُ) من الفاعل وجوباً (إِنْ لَبِثُ حَذِرَ) بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة ؛ إذ لا يُعْلَمُ الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة ؛ كما فى نحو ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ، وَأَكْرَمَ أَبْنَى أَخِي ؛ فَإِنْ أَمِنَ اللَّبِثُ لوجود قرينة جاز التقديم ، فهو ضَرَبْتَ مُوسَى سَلْمَى ، وَأَضَنْتَ مُعَذِّى الْحَمَى .

(تنبيه) ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السراج وغيره ، وتظافر عليه نصوص المتأخرين .

ونازع فى ذلك ابن الحاج فى قده على ابن عصفور ؛ فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه ، مُخْتَجاً بأن العرب تميز تصغير عَمَرٍ وعَمَرُو عَلَى عَمِيرٍ ، وبأن الإجمال من مقاصد القلاء ، وبأنه يجوز ضَرَبَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ ، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً ، وبأنه قد قل الزجاج أنه لا اختلاف فى أنه يجوز فى نحو «فَا زَالَتْ يَلَاكَ دَعْوَاهُمْ» أن تكون تلك اسم زال ودعوام الخبير والعكس .

قلت : وما قاله ابن الحاج ضعيف ؛ لأنه لو قُدِّمَ المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لفقى اللفظ - بحسب الظاهر - بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل ؛ فيعظم الضرر ويشدد الخطر ، بخلاف ما احتج به ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ فِيهِ لَا يُوْدَى إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ ، وهو ظاهر .

(أَوْ أَشْمِرَ الْفَاعِلُ) أى ؛ وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ عَنِ الْفَاعِلِ أَيْضاً وَجُوباً إِنْ وَقَعَ الْفَاعِلُ ضَمِيراً (غَيْرَ مُنْهَضٍ) نحو : أَكْرَمْتُكَ ، وَأَهَنْتُ زَيْدًا .

(وَمَا يَأَلَا أَوْ يَأْتِمَا انْتَهَصَرَا) من فاعل أو مفعول ، ظاهراً كان أو مضراً (أَخَرَا) عن غير المحصور منهما ؛ فالفاعل المحصور نحو «مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ» ، أو «إِلَّا أَنَا» ، و«إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ» ، أو أَنَا ، والمفعول المحصور نحو «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا» ، و«مَا ضَرَبْتُ إِلَّا عَمْرًا» ، و«إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» ، و«إِنَّمَا ضَرَبْتُ عَمْرًا» .

(وقد يَسْتَقِ) المحصور ، فاعلاً كان أو مفعولاً ، فَيَخَرَّ الْمَحْصُورُ (إِنْ قَصَدَ ظَهَرَ) بَأَن كَانَ

المحصر بالآء وتقدمت مع المحصور بها ، نحو « مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ تَمَرًا » ، و « مَا ضَرَبَ إِلَّا تَمَرًا زَيْدٌ » ، ومن الأول قوله :

٣٧١ - فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هِجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ أَنَاءِ الدَّيَارِ وَشَامَهَا

٣٧١ لم أجد أحدا من استشهد بهذا البيت نفسه إلى قائل معين  
اللفظ : « هيجت » أثار ، وحركت ، وهو بتضعيف عينه التي هي الياء « أَنَاء » جعله  
العيني - وتبعه غير واحد من أرباب الخواشي - جمع نأى بمعنى البعد ، وفيه جمع للصدر لقصد  
التنويح ، وجعله صاحب التصريح بكسر الهزة على أنه مصدر كالإبعاد وزنا ومعنى ، ولا يبعد  
عندنا أن يكون جمع نؤى - بضم النون ، وسكون الهزة أو فتحها ، ويقال نئى بكسر فسكون ،  
ونأى بفتح فسكون - وهو الحفر حول الحياء يمنع عنه اللطمين شمالا ويبعده ، « وشامها »  
بكسر الواو - قال ابن منظور : « ابن سيده : الوشم : ما يصبه للراء على ذراعها بالإبرة ثم تحشوه  
بالنشور - وهو دخان الشحم - والجمع وشوم - بضمين - ووшام ، قال لبيد :

• كَيْفَ تَرَضُّ فَوْقَ نَاشِئَةٍ وَشَامَهَا •

وقد وثمت ذراعها وشما ووشمته - بتضعيف الشين في الأخيرة - وكذلك النفر ، وأنشد نعلب :

ذَكَرْتُ مِنْ فَاطِمَةَ التَّبَسُّمِ غَدَاةَ تَجَلُّوْا وَإِذَا مُوْثِمًا

غَدَاةً بِهَا لَهَا تُجَرِّى عَلَيْهِ الْبُرْشَمَا

والبرشم : البرقع ، اه ، وجعل الشيخ خالد الوشام جمع وشيمة ، وهي كلام الشر والعداوة  
الإعراب : « لم » : نافية جازمة « يدر » : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف  
الياء والكسرة قبلها دليل عليها « إلا » : أداة حصر « الله » : فاعل يدر « ما » اسم موصول  
مفعول يدر ، مبنى على السكون في محل نصب « هيجت » : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لنا » :  
جار ومجرور متعلق بهيج « عشيّة » : ظرف زمان ، عامله هيج « أَنَاء » مضاف إليه « الديار »  
مجرور بالإضافة إلى أَنَاء « وشامها » : فاعل هيج ، والضمير العائد إلى المحبوبة مضاف إليه ، وجملة  
الفعل والفاعل لاجل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف ، والتقدير : ما هيجته  
لنا وشامها ، وهذا الإعراب لإعراب الكسائي ، وستعلم رأى جمهور البصريين فيه

الشاعر في : قوله « فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هِجَتْ » حيث قدم الفاعل المحصور بالآء - وهو قوله  
« الله » - على المفعول ، وهو قوله « ما هيجت » وأصل الكلام : فَلَمْ يَدْرِ مَا هِجَتْ لَنَا إِلَّا اللَّهَ . وقد  
اختلفت كلمة العلماء في تقديم للقصور عليه بالآء من فاعل أو مفعول على للقصور ، وأجمعوا على أن  
أداة المحصر إذا كانت « إنما » أو كانت « إلا » ولم تتقدم مع للقصور عليه ؛ لم يجوز التقديم ؛

وقوله :

٣٧٢ - مَا عَابَ إِلَّا لَتِيْمٌ فَقَتَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَنَاحَ قَطُّ إِلَّا جَبِيًّا بَطَلًا

لأن المعنى المراد يتعكس حينئذ ، وعمل خلفهم إذا كانت أداة الحصر « إلا » وتقلبت مع التصور عليه : فنهب الكسائي رحمه الله إلى جواز التقديم مطلقا ، أى : سواء أكان للتصور عليه فاعلا أم كان مفعولا ، متمسكا بأمرين : الأول : ظهور المعنى بسبب تقدمه إلا معه ، والثاني : وروده عن العرب في هذا البيت ونحوه ، وظاهر كلام ابن مالك هنا موافقته في ذلك ، وخالفه في التسهيل وشرحه ، وذهب جماعة من البصريين والجزولي والشاويين إلى منع التقديم مطلقا ، وذهب جمهرة البصريين والفراء وابن الأنباري إلى التفرقة بين للتصور عليه إذا كان فاعلا ، كما في هذا البيت والذي يده ؛ فمنعوا تقدمه ، وإذا كان مفعولا كالشاهدين (رقم ٣٧٣ ، ورقم ٣٧٤) فأجازوا تقدمه ، قال العلامة القاتاني : « والفرق أن تقديم المفعول المحصور لا يغير المعنى للراد ، وهو حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور ، وتقديم الفاعل المحصور يغير المعنى المراد ، وهو حصر الفعل الواقع على المفعول المذكور في الفاعل المذكور ؛ إذ يصير المعنى مع تقديم الفاعل حصر الفعل في الفاعل المعين المتلبس بالمفعول المعين ؛ فمعنى « ماضرب عمرا إلا زيد » أن عمرا لم يضره إلا زيد ، ومعنى « ماضرب إلا زيد عمرا » أن الضرب لم يقع من أحد إلا من زيد ؛ فإنه وقع منه متلبسا بعمرو » انتهى كلامه بحروفه ، ويمكن أن يجرى كلام النظم على هذا الرأي ، وستعرف الرد على الكسائي مع شرح الشاهد الآتي بعد هذا ، فارتقبه

٣٧٢ - وهذا البيت أيضا من الشواهد التي لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين اللغة : « عاب » بالعين المهملة - من العيب « لتيمة » المراد به البخيل بدليل مقابلته بالكريم ، « جفا » من الجفاء « جبا » بضم الجيم ، وتشديد الباء الموحدة مفتوحة ، وفي آخره همزة ، وقد يند ف يقال : جبا - هو الجبان ، وقال مفروق بن عمرو الشيباني يرضى إخوته قيسا والسعاء وبشرا :

أُبْكِي عَلَى الدَّعَاءِ فِي كُلِّ شَتْوَةٍ وَلَهْنِي عَلَى قَيْسٍ زِمَامِ الْقَوَارِسِ  
فَمَا أَنَا مِنَ زَيْبِ الزَّمَانِ بِجَبِيٍّ وَلَا أَنَا مِنَ سَيْبِ الْإِلَهِ بِبَاسٍ

« بطلا » هو الشجاع

الإعراب : « ما » : نافية « عاب » : فعل ماض « إلا » : أداة حصر « لتيمة » : فاعل بعاب « فعل » : مفعول به « ذي » : مجرور بالإضافة إلى فعل « كرم » : مجرور بالإضافة إلى ذي « ولا » : الواو عاطفة ، لا : نافية « جفا » : فعل ماض « قط » : ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب عامله جفا « إلا » : أداة حصر « جبا » : فاعل بجفا « بطلا » : مفعول به لجفا الشاهر فيه : قوله « ما عاب إلا لتيمة فعل ... ولا جفا إلا جبا بطلا » حيث قسم في الموضعين

ومن الثاني قوله :

٣٧٣- تَرَوَدْتِ مِنْ نَيْلِي بِتَكْلِيمٍ سَاقِئَةٍ فَسَا زَادَ إِلَّا ضِيفَ مَا يَبِي كَلَامَهَا

جميعا الفاعل المحصور بالآ - وهو قوله « لثيم » في الأول ، وقوله « جبأ » في الثاني - على المفعول المحصور فيه - وهو قوله « فعل ذى كرم » في الأول ، وقوله « بطلا » في الثاني - وهذا مما استدلل به الكسائي على جواز تقديم المحصور بالآ ، ولو كان فاعلا ، ومثله البيت السابق ، وكذلك قول الشاعر ولم ينسبه أحد :

نُبَيْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ وَهَلْ يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وجهور البصريين لا يرضون التقديم إذا كان المحصور فاعلا ، كما عرفت في شرح الشاهد السابق ، وهم يردون دليلى الكسائي الذين قنعناهم هناك : أما دعواه أن المعنى المراد ظاهر وهو باق بعد التقديم ، فبردها ما قلناه لك عن اللقائى ، وحاصلها أن المعنى على التقديم غير المعنى الأصلي المقصود بالعبارة ، وأما عسكه بهذه الآيات فردود أيضا ، ووجه الرد أن كل بيت منها يحتمل غير الوجه الذى أنشدته من أجله ؛ فإن قوله في الشاهد السابق « فلم يدرك إلا الله ماهيجت » يحتمل أن يكون « ماهيجت » مفعولا لفعل محذوف يفسره الفعل السابق ، والتقدير : فلم يدرك إلا الله درى ماهيجت إلخ ، وكذلك قوله في هذا الشاهد « ما عاب إلا لثيم فعل ... ولا جفا إلا جبأ بطلا » يحتمل كل من قوله « فعل ذى كرم » وقوله « بطلا » أن يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره : عاب فعل ذى كرم ، وجفا بطلا ، وكذلك قوله « بالنار » في البيت الذى أنشدناه له متعلق غير الفعل السابق ، وتقديره : يعذب بالنار ، بل ندعى أن هذا الوجه الذى نحمل عليه هذه الشواهد أولى من الوجه الذى يحملها الكسائي عليه ، من قبل أن الفعل الذى تقع بعده « إلا » لا يعمل فى متأخر على « إلا » إلا إذا كان المتأخر مستثنى منه ، نحو : « ما حضر إلا زيد أحد » أو مستثنى نحو : « ما قدم إلا بكر » أو تابعا لمستثنى نحو : « ما صحبت إلا عليا للؤدب » فإن وقع بعد « إلا » شيء غير هذه الأشياء الثلاثة - وظاهره أنه معمول للفعل السابق على « إلا » - وجب أن يقدّر له عامل كاهنا ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٣٧٣ . نسب جماعة - منهم الشيخ خالد الأزهرى والعيني - هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن اللوح ، ولم أجده فى ديوانه للطبوع فى بولاق ، ويظهر أن سبب هذه النسبة ذكر « ليلي » فى البيت

اللفظ : « تَرَوَدْتِ » أراد من التزود ما كان بينهما من سلام وردة تحية ، وأصل التزود اتخاذ الزاد « تكليم ساعة » هو من إضافة المصدر إلى الظرف الذى يقع فيه لأدنى ملازمة « ضعف » - بكسر الضاد للجمعة وسكون العين المهملة - قال الراغب : « والضعف هو من الأنفاط المضايقة

التي يقتضى وجود أحدهما وجود الآخر، كالنصف والزوج ، وهو تركب قدرين متساويين ، ويختص بالعدد ، فإذا قيل : أضفت الشيء ، وضفته ، وضاعفته ، فمعناه ضمنت إليه مثله فصاعدا ، وقال بعضهم : ضاعفت أبلغ من ضفت ؛ ولذلك قرأ أكثرهم : ( يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ، وَإِنْ نَكَ حَسَنَةً يِضَاعِفْهَا ) ، وضف الشيء هو الذى يثنى ، ومق أضيف إلى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله ، نحو أن يقال : ضف العشرة ، وضف المائة ، فذلك عشرون ومائتان بلا خلاف ، وعلى هذا قول الشاعر :

جَزَيْتُكَ ضِغْفُ الْوُدِّ كَمَا اسْتَكْتَيْتُهُ وَمَا إِنْ جَزَاكَ الضَّغْفُ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

وإذا قيل : أعطه ضغني واحد ، فإن ذلك اقتضى الواحد ومثليه ، وذلك ثلاثة « اه  
المرءاب : « تَرَوْدَتْ » : فعل وفاعل « من ليلي » : جار ومجرور متعلق بترود ، « بشكيم » : مثله « ساعة » : مجرور بالإضافة إلى شكيم ، « فها » : الفاء عاطفة أو تعليلية ، ما : نافية « زاد » : فعل ماض ، « إلا » : أداة استثناء ملغاة « ضف » : مفعول به لزيد « ما » اسم موصول : مجرور عملا بالإضافة إلى ضف « بي » : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة « كلامها » : فاعل زاد ، والضمير العائد إلى ليلي مضاف إليه

الشاعر فيه : قوله « مازاد إلا ضف ما بي كلامها » حيث قدم المفعول المصور بالإلا - وهو قوله « ضف ما بي » - على الفاعل الذى هو قوله « كلامها » ، ومثل ذلك البيت الآتى ، كما ستعلم عند الكلام عليه ، وكذلك قول زهير بن أبى سلمى المزني :

وَهَلْ يَنْتِ الْخَطَى إِلَّا وَشِجْجُهُ وَتُفْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ

وقد استدلل بهذه الأبيات الكسائي وجمهور البصريين والفراء وابن الأنبارى ذاهبين إلى أن المصور بالإلا إذا كان مفعولا جاز تقديمه كاهنا ، وزاد الكسائي عليهم تنظير الفاعل بالمفعول على ما سبق لإيضاحه ورده

فإن قلت : فكيف يستدر من منع تقديم المصور مطلقا عن هذه الأبيات ؟ قلت : لهم أن يقولوا لادليل فيها على ما زعم القوم ؛ لجواز أن يكون فاعل « زاد » في بيت الشاعر ضميرا مستترا فيه راجعا إلى « تكلم ساعة » وحينئذ يبق قوله « كلامها » لارافع له في اللفظ ، فيحتاج إلى تقدير عامل ، فيقدر له عامل يدل عليه قوله « زاد » ، والتقدير : زاده كلامها . فإن قلت : إنما يحسن مثل هذا التقدير إذا كان في الكلام السابق إيهام فتستأنف له جملة نوضحه وتكون هذه الجملة المستأنفة على تقدير سؤال ، وذلك كما ذكره في قول الشاعر :

يُجِيبُكَ يَزِيدُ ، ضَارِعٌ خُلُوصُوتِهِ وَخُحْطِطٌ بِمَا تُطْلِحُ الطَّوَامُحُ



وقوله :

٣٧٤- وَلَمَّا أَمَى إِلَّا جَمَاحًا مُؤَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ

فأى إيهام في الجملة السابقة دعاكم إلى استئناف الجملة بعدها ؟

قلنا : لما كان الفاعل في الجملة المتقدمة ضميرا مستترا لا اسما ظاهرا وقع فيها نوع إيهام فساغ من أجله أن تستأنف له جملة لبيانته .

فإن قلت : وهل لهؤلاء المانعين متمسك مستساغ جعلهم يرفضون ظواهر هذه الآيات ويرتكبون الشطط في تأويلها ؟

قلنا : نعم لهم متمسك مقبول قوى ، ذلك هو ما أنبأناك به آنفا من أن الفعل الذى يتقدم على « إلا » لا يعمل فيها بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعا .

فإن قلت : ألفا للذين أجازوا تقسيم المفعول الموصور بـ « لا » اعتذار عن هذا المتمسك ، أو هم لا يعترفون بهذه القاعدة التى تمنع حمل الفعل السابق فيها بعد « إلا » على ما ذكرت ؟

قلت : هم معترفون بها ، ولكنهم زعموا أنك بين ثلاثة أمور : فإما أن تجعل المرفوع المتأخر فاعلا لمخذوف وفاعل للفعل السابق ضمير مستتر كما قال المانعون ، وإما أن تجعل المرفوع المتأخر

فاعلا لمخذوف ولا فاعل للفعل السابق ، وإما أن تجعل المرفوع المتأخر فاعلا بنفس الفعل السابق : أما الوجه الأول ففيه من التصسف ما يحملنا على تركه ، إلا تراه يستدعى في بيت زهير

والشاهد الآتى عود الضمير المستتر على متأخر لفظا ورتبة ، وأما الوجه الثانى فهو من الركاكز بحيث لا يجوز الإقدام عليه ؟ فإننا نعرف أن لكل فعل فاعلا ، فليقبل إلا الوجه الثالث وهو ما اخترناه ،

ونترك لك بعد هذا الإيضاح أن تكون فيصلا بين المنهين

٣٧٤- ذكر العيني وصاحب التصريح أن البيت لمعبل الحزamy ، وذكر العيني بعده يتنا

تابنا ، وهو :

تَسَلَّى بِأَخْرَى غَيْرَهَا فَإِذَا أَلَّتْ تَسَلَّى بِهَا تُفْرِى بِكَيْلَى وَلَا تُسَلَّى

ودعبل الحزamy : ليس من الطبقة التى يستشهد على قواعد النحو والصرف بكلامها ، فإذا صح أن البيت له كان ذكر العلماء له على سبيل التمثيل لا على سبيل الاستشهاد

اللفظ : « جمحا » مصدر جمع القرس ، إذا جرى جريا عاليا ، وقال ابن فارس : جمع القرس جمحا ، إذا أعثر فارسه حتى يثلبه ، وقال ابن الأثير : جمع : أى أسرع إسرعا لا يردّه شيء ،

وكل شيء مضى لوجهه على أمر فقد جمع ، والجموح من الرجال : الذى ركب هواه فلا يمكن رده ، ولغنى ههنا على هذا « لم يسلا » مضارع سلا ، إذا تعزى « تفرى » تحرض وتسلّى

الوعراب : « لما » : ظرف بمعنى حين ، وجوابها قوله « تسلى بأخرى » فى البيت الذى أنشدناه فى صدر هذه التعليقة « أبى » : فعل ماض « إلا » : أداة حصر « جمحا » : مفعول به

لأبى « مؤاده » فاعل بأبى ، والضمير مضاف إليه « ولم » : الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة

فإن لم يظهر قصد - بأن كان المحصر يائسا ، أو يالاً ولم تقدم مع المحصور - امتنع تقديمه ؛ لانكاس للفي حينئذ ، وذلك واضح .

( تنبيه ) : الذي أجاز تقديم المحصور يالاً مطلقا هو الكسائي ، محجبا بما سبق ، وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقا ، واختاره الجزولي والشوليين ، حذرا لا يالاً على إيماء ، وذهب الجمهور من البصريين والقراء وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور ، وأجازوا تقديم المفعول المحصور ؛ لأنه في نية التأخير .

( وشاع ) في لسان العرب تقديم المفعول للفتبس بضمير الفاعل عليه ( نَحَوَّ خَافَ رَبَّهُ حَزْرٌ ) وقوله :

« يسلم » : مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو « عن ليلى ، بمال » : جاران ومجروران يتعلقان بيسلم « ولا » : الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أهل » : معطوف على مال

التمثيل بـ : في قوله « أبي لإجماع فتواده » حيث قتم للمفعول المحصور بـ لا ؛ وهو قوله « جماعا » - على الفاعل الذي هو قوله « فتواده » وهذا البيت مما أنشده جمهور البصريين ومن ذكرنا في شرح الشاهد السابق على أن تقديم للمفعول المحصور بـ لا على الفاعل جائز إذا تقدمت معه « إلا » وفيه المناقشة السابق لإيضاحها في البيت المتقدم .  
فإن قلت : فهلا جعلت قوله « جماعا » منصوبا على الاستثناء من كلام موجب .

قلت : لا ، لا يسوغ ذلك من وجهين : الأول : أن « أبي » في معنى « لم يرد » وهو كلام منفي لا موجب ، والفيل على هذا قوله تعالى : ( وَيَأْتِي أَفْهُهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءُ رَبُّهُ ) الست ترى أن المنسبك من « أن » ومادخلت عليه مفعول ليأبي ، وهذا إيماء يكون في الاستثناء للفرغ ، وهو لا يكون إلا في كلام منفي لم يذكر فيه للسكتي منه ، الوجه الثاني : أن النصب على الاستثناء بعد الكلام للوجب إيماء يكون إذا ذكر للسكتي منه ، وأين هو في هذا البيت ؟ وإدعاء أن التقدير : أبي كل شيء إلا جماعا ؛ خلاف الظاهر ؛ فلا يصار إليه ، على أن للنفي قاض بأن يكون قوله « جماعا » مفعولا محصورا .

وبما يرد به على من أجاز تقديم المفعول المحصور بـ لا على الفاعل أن تسليمه يستلزم جواز أن يستثنى بأداة استثناء واحدة من غير عطف شيآن ، ويان هذا أن قولك « ماضرب لإعليا بكر » في معنى قولك « ماضرب أحدا أحد إلا عليا بكر » وابن هشام وابن مالك قد نص على أن ذلك لا يجوز ، فإن نوزع في نسهما بطل هذا الوجه من الرد

٣٧٥ - جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَأَنِّي رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

٣٧٥ - هذا البيت لجرير بن عطية يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان رضى الله عنه ، وهو من قصيدة رائية أولها قوله :

كَمْ بِالْهَيْمَةِ مِنْ شَعْنَاءَ أَرْمَلَةٍ وَمِنْ يَتِيمٍ ضَمِيمٍ الصَّوْتِ وَالنَّظَرِ  
يَمْنٌ يَمْدُكَ تَكْفِي قَدْ وَالِدِهِ كَالْفَرْخِ فِي الشَّشْلِ يَنْهَضُ وَلَمْ يَطِرْ

وقبل بيت الشاهد قوله :

إِنَّا لَتَرْجُو إِذَا مَا الْفَيْتُ أَخْلَفْنَا مِنْ الْخَلِيقَةِ مَا تَرْجُو مِنَ الْمَطَرِ  
هَذِي الْأَرْمَلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا فَمِنْ لِحَاجَةٍ هَذَا الْأَرْمَلُ أَلَّا كَرِ

جاء الخليفة ... .. البيت

اللفظ : « الهمامة » في الاقليم الثاني - وقيل : في الثالث - كان فتحها وقتل مسيلة الكذاب في أيام أبي بكر رضى الله عنه سنة اثنى عشرة من الهجرة ، وهى معدودة من نجد ، وقاعدتها حجر ، وتسمى الهمامة جؤا - بشديد الواو - والعروض - بفتح العين - وكانت الهمامة في القديم مساكن طسم وجديس « شعناء » مقبرة الرأس ، وباب فطه طرب « أرملة » أراد المرأة الفقيرة التى لا زوج لها ، ولا يقال للمرأة التى لا زوج لها أرملة حتى تكون فقيرة محتاجة ، واختلف العلماء فى هل يقال للرجل الذى لا امرأة له : أرملة ، أولا ؛ فذهب أبو الفتح ابن جنى إلى أنه قلما يستعمل الأرملة فى الذكر إلا على التشبيه والمناظرة ، وأنشد قول جرير هذا :

\* فمن لحاجة هذا الأرملة أذكر ؟ \* وقال غير ابن جنى : يقال للذكر أرملة ، إذا كان لا امرأة له ، وكذلك رجل أيم وامرأة أيمة ، وأنشدوا قول الراجز :

أُحِبُّ أَنْ أَضْطَّادَ ضَبًّا سَعْبَلًا رَحَى الرَّيْبِيعِ وَالشَّتَاءَ أَرْمَلًا

قال ابن قتيبة : أراد ضبا لا أنقى له ليكون سمينا ، وحكى ابن برى عن ابن قتيبة قال : إذا أوصى رجل فقال : هذا المال لأرامل بنى فلان ، فهو للرجال والنساء ؛ لأن الأرامل يقع على الذكور والنساء ، وقال ابن الأنبارى : يدفع المال للنساء دون الرجال ، وبقية المفردات واضحة المعنى

الوجهاب : « جاء » : فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى عمر رضى الله عنه  
« الخليفة » : مفعول به « أو » : عاطفة ، ويروى « إذ » فهو ظرف متعلق بجاء « كانت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسم كان ضمير مستتر عائد إلى الخليفة « له » : جار ومجرور متعلق بقوله « قدرا » الآتى « قدرا » بمعنى مقدرة : خبر كان « كما » الكاف حرف تشبيه وجر ،

لأن الضمير فيه وإن عاد على متأخر في اللفظ ؛ إلا أنه مقدم في الرتبة .  
( وَشَدَّ ) في كلامهم تقديم الفاعل للتبسيب بضمير المفعول عليه ( تَحَوُّرَ زَانَ نُورِهِ الشَّجَرِ ) ؛  
لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . قال الناظم : والنحويون - إلا أبا الفتح -  
يحكمون بمنع هذا ، والصحيح جوازه ؛ واستدل على ذلك بالسباع ، وأئند على ذلك أبياتاً  
منها قوله :

٣٧٦ - وَلَوْ أَنَّ تَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا      مِنَ النَّاسِ أَبْقَى تَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْلِعًا

ما : مصدرية « آتى » : فعل ماضٍ « ربه » : مفعول مقسم على الفاعل ، والضمير مضاف إليه ،  
وهو عائد إلى الفاعل المتأخر « موسى » : فاعل آتى « على قدر » : جار ومجرور متعلق بآتى ،  
أو متعلق بمحذوف صفة للمصدر المجرور بالكاف للنسب من ما للسندرية وما بعدها ، والكاف  
ومجرورها تتعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : آتى إتياناً مماثلاً لإتيان موسى ربه  
كأنما على قدر

الشاعر فيم : قوله « كما آتى ربه موسى » حيث عاد الضمير المتصل بالمفعول المتقسم - وهو  
قوله « ربه » - على الفاعل المتأخر الذي هو قوله « موسى » والأصل كما آتى موسى ربه ، فقسم  
للمفعول على الفاعل فصار كما في البيت ، ومثل هذا مما شاع في لسان العرب ولم يستأثر به قوم دون  
قوم ، فلا عمل للخلاف في جوازه ، وهذا الضمير - مع كونه عائداً على متأخر في اللفظ - عائد على  
متقسم ؛ من قبل أن تقسم مرجع ضمير النسيبة قد يكون في اللفظ والرتبة جميعاً كما إذا قلنا : أكرم  
محمد صديقه ، وقد يكون في الرتبة دون اللفظ كما إذا قلنا : أكرم صديقه محمد ، فإن الفاعل وإن  
تأخر ذكره موضعه بجوار فعله ، ألسنت ترى أن كل فعل يشعر بفاعله ، سواء أكان متعلقاً أم كان  
لازماً ، وليس كل فعل يشعر بالمفعول كما سنبين لك مع مزيد الإيضاح في شرح ما يأتي من الشواهد  
٣٧٦ - هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصاري رحمه الله تعالى ، من قصيدة له يرثي فيها  
العلم بن عدى بن نوفل بن عبد مناف بن قصي ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَعَيْنُ ، أَلَا أَبْنِي سَيِّدَ النَّاسِ وَأُسْتَفْجِي      بِدَمْعٍ فَإِنْ أَتَفَتِهِ فَاسْكِي الدَّمَا  
وَبَكِّي عَظِيمَ الشُّعْرَيْنِ وَرَبِّهَا      عَلَى النَّاسِ مَعْرُوفَ لَهُ مَا تَكَلَّمَا  
وَلَوْ أَنَّ تَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا      مِنَ النَّاسِ ... .. البيت ، وبعده :  
أَجْرَتَ رَسُولِ اللَّهِ مِنْهُمْ فَأَصْبَحُوا      عِبَادَكَ مَا لَبَّى مُلَبٍّ وَأَخْرَمَا

فَلَوْ سُنِّتَ عَنْهُ مَعَدَّةٌ بِأَسْرِهَا وَتَضَعُطَانُ أَوْ بَاقِي بَقِيَّةٍ جُزْءُهَا  
لَقَالُوا هُوَ الْوُفَى بِخِفْرَةِ جَارِهِ وَذِمَّتِهِ يَوْمًا إِذَا مَا تَذَكَّمَا  
فَمَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ لِلنَّبِيرَةِ فَوَقَّعَهُمْ عَلَى مِثْلِهِ مِنْهُمْ أَعَزَّ وَأَكْرَمَا  
إِلَّاهُ إِذَا يَأْتِي وَأَكْرَمَ شَيْعَةً وَأَنْوَمَ عَنْ جَارٍ إِذَا اللَّيْلُ أَغْلَمَا

اللفظ : « أعين » الهمة هي همة النداء التي تستعملها في نحو : أريد أقبل ، وعين : منادى مضاف في الأصل لياء للتكلم ، وأصله أعينى ، غذف الياء ، ولك فيه أن تعامله معاملة ما لاياء معه فتضمه ، وأن تبقى الكسرة التي كانت مع الياء دلالة على الياء المهذوفة وإيماء إليها ، وأن تفتح النون على تقدير أنك قلبت ياء للتكلم ألفا فاقبلت الكسرة فتحة ثم حذفت الألف وأقيمت الفتحة « اسفحى » أسبل وصي « أنزقته » أنضدت دمعك فلم يبق منه شيء ، وتقول : نزفت البئر ، إذا نزحت مائها « عظيم للشعرين » أراد عظيم مكة ؛ والشاعر : جمع مشعر ، وهو موضع النسك ؛ ومنى ومزدلفة وعرفة والصفاء واللروة مشاعر الحج ؛ لأن في كل واحد منها مكان من أمكنة النسك والعبادة « ماتكلمنا » ملهى الصدريه الطرفية ، وأراد ما كان حيا ، يريد أن معروفه لا ينقطع عن الناس مدة حياته « أجرت رسول الله - إلخ » لما توفى أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم اشتد إنداء قريش له ؛ فكان كثيرا ما يفرّ من وجوههم ؛ وقد أراد عليه الصلاة والسلام أن يكون في جوار بعض أكابر قريش يحميه منهم ويدفع عنه أذاهم ؛ فأرسل إلى الأخنس بن شريق يستجير به - وكان الأخنس حليف بنى زهرة - فأبى أن يجيره ، وقال لرسوله : إن حليف قريش لا يجير صميمها ؛ فأرسل إلى سهيل بن عمرو أحد بنى عامر ، فأبى أن يجيره ، وقال لرسوله : إن بنى عامر لا يجير على بنى كعب بن لؤي ؛ فأرسل إلى اللطيم بن عدى أحد بنى نوفل ، فقبل أن يجيره حتى يطوف بالكعبة ، ثم خرج للطم في بيته ومن أطاعه من قومه ووقف للرسول صلى الله عليه وسلم حتى طاف بالكعبة ، فلما رآه أبو سفيان بن حرب أتاه فقال له : أعجير أم مانع ؟ قال : بل عجير ؛ قال : إذن لا يخفر جوارك ؛ وقعد معه حتى فرغ رسول الله من طوافه . وهلك للطم ابن جبير قبيل بدر ، وإبنة جبير بن مطعم من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم . ولقد حفظ له النبي صلى الله عليه وسلم هذا الجليل ، وهو صلوات الله عليه خير من يحفظ الجليل ، حتى إن جبيرا رضى الله عنه قد جاءه بعد موقعة بدر يسأله أن يمن على أسارى بدر من قريش ، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم : « لَوْ كَانَ أَبُوكَ حَيًّا فَأَتَانَا فِيهِمْ لَا أَطَلَقْتَهُمْ لَهُ » « خرة جاره » الحفرة ههنا العهد والتمام ، وتذم : طلب الامة ، وهى العهد

وقوله :

٣٧٧ - وَمَا نَقَّتْ أَعْمَالُهُ لِلرَّءِ رَاجِيًا جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سَوَىٰ مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « أن » حرف تأكيد ونصب « مجدا » اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أخذ » فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم أن « الفهم » ظرف زمان منصوب بأخذ « واحدا » مفعول به لأخذ ، والجملة من أخذ وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : ولوليت إخلاد مجد واحدا ، وهذا الفعل هو شرط لو « من الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « أبقي » فعل ماض ، مبنى على فتح مقتر على آخره منع من ظهوره التعذر « مجده » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « الفهم » ظرف زمان ناصبه : أبقي « مطعما » مفعول به لأبقي ، منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاعر فى : قوله « أبقي مجده مطعما » حيث قدم الفاعل للضاف إلى ضمير المفعول به على المفعول به مع أن رتبة المفعول به متأخرة على رتبة الفاعل ، فالضمير المتصل بالفاعل حيثئذ يعود على متأخر لفظا ورتبة .

وهذا عند جمهرة العلماء مما لا يجوز أن يقع إلا فى ضرورة الشعر

وهذب الأخفش وابن جنى وابن مالك فى التسهيل وشرحه وأبو عبد الله الطوال والإمام عبد القاهر الجرجاني إلى جواز ذلك فى الكلام ، معنيين بأن المفعول قد شاع فى كلام العرب واطرد فى فصيح الكلام تقديمه على الفاعل ، وقد وقع ذلك فى القرآن الكريم ، فمن ذلك قوله تعالى :

(وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) ، وقوله سبحانه : ( فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّؤْمَى ) فلما كثرت

تقديم المفعول على الفاعل صار كأن موضعه بجانب الفعل ؛ فإذا أخر عن ذلك فكانه أخر عن موضعه الذى هو له ؛ فإذا جاء الفاعل مقبلاً وهو مضاف إلى ضمير المفعول به المتأخر فكان هذا الضمير قد عاد على متأخر فى اللفظ متقدماً فى الرتبة ، وهو أمر جائز ، على أنه قد وردت جملة صالحة من الأبيات فيها تقديم الفاعل للضاف إلى ضمير المفعول به على المفعول به ، وهذه الجملة من الأبيات تكفى لإثبات ما ذهبوا إليه ، سواء أكان متفقاً مع القياس أم لم يكن ؛ لأن النص إذا ورد بإثبات شيء لم يسأل بعد ذلك عن القياس أيوافقه أم لا يوافقه ؛ إذ اللغة لا تؤخذ بالأقيسة ، وإنما هى أمر مرذو ومرجمه إلى السمع ، وقد جاء للسمع مؤيد لما ذكره هؤلاء

٣٧٧ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، ولا وقت له على سابق أو لاحق .  
والفاظه فى غاية الوضوح

المعنى : إن الأعمال التي يعملها الإنسان وهو يرجو عليها ثوابا من غير الله تعالى صاحب الأمر؛ لا تنفعه ، بل قد تضره

الإعراب : « ما » حرف نفي ، مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « نعت » نفع : فعل ماض مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « أعماله » أعمال : فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « المرء » مفعول به لنعت منصوب بالفتحة الظاهرة « راجيا » حال من المفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل فية ضمير مستتر تقديره هو عائد إلى المرء ، وهو فاعل به « جزء » مفعول به لراج منصوب بالفتحة الظاهرة « عليها » جار ومجرور متعلق براج ، أو متعلق بمحذوف صفة لجزء « من سوى » جار ومجرور متعلق براج ، وسوى مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الأمر » مبتدأ مؤخر ، وجملة للبند والخبر لا عمل لها من الإعراب صلة للموصول الذي هو من

الشاعر في : قوله « نعت أعماله المرء » حيث قُسم الفاعل للضاف إلى ضمير المفعول به على المفعول به ؛ أما الفاعل فهو قوله « أعماله » وأما المفعول به فهو قوله « المرء » ، والضمير المجرور علا في « أعماله » عائد على المرء ، ولا شك أن « المرء » مؤخر في اللفظ ، وهو عند جمهور العلماء متأخر في الرتبة أيضا ؛ فيكون الضمير حينئذ راجعا إلى متأخر لفظا ورتبة ، وهو لا يجوز أن يقع في الكلام ، ولكن إذا ورد في شعر شاعر حمل على الضرورة ولم يجز القياس عليه .

ونازع الأخفش ومن ذكرنا في شرح الشاهد السابق في قولهم « إن المفعول متأخر في الرتبة أيضا » فقالوا : إن كان مرادكم بالرتبة اقتضاء الفعل له وللفاعل فإننا نسلم أن المفعول متأخر في اقتضاء الفعل له عن الفاعل ؛ لأن الفعل يقتضي الفاعل ضرورة ، ثم قد يقتضي المفعول وقد لا يقتضيه ، فدرجة اقتضاء الفعل للمفعول متأخرة عن درجة اقتضائه الفاعل ، وهذا مما يعتبر النزاع فيه مكابرة وجحدا للحقائق الثابتة ؛ ولكننا نمتنع أن يكون ذلك هو المقصود عند قول العلماء « إن الضمير لا يعود على متأخر لفظا ورتبة » بل المراد من الرتبة موقعه في الكلام ، ونحن ندعي أن المفعول قد كثر مجيئه في الكلام تأليا للفعل وبقيته حتى اعتبر كأن موقعه في الكلام في هذا المركز ؛ فإذا تأخر عن هذا الموقع فكأنه زحزح عن موقعه الطبيعي ؛ فلو اتصل الفاعل حينئذ بضميره لم يكن الضمير عائدا على متأخر لفظا ورتبة ، بل هو راجع إلى متأخر لفظا مقدم رتبة ، كما نقولون أنهم في عود الضمير المتصل بالمفعول على الفاعل المتأخر عنه في نحو قولك : ضرب غلامه بكر

قال جابر الله الزخشرى في الفصل (١ - ٥١) : « والأصل في الفاعل أن يلي الفعل ؛ لأنه كالجزء

منه ؛ فإذا قدم عليه غيره كان في التنية مؤخرًا ، ومن ثم جاز ضرب غلامه زيد ، وامتنع ضرب غلامه زيدا » اهـ

وقد أخذ هذه العبارة ابن الحاجب في الكافية ، فقال : « والأصل أن يلى فعله ؛ فذلك جاز ضرب غلامه زيد ، وامتنع ضرب غلامه زيدا » اهـ ، وقال في شرحه لهذا الكلام (ص ١٦) : « والأصل أن يلى فعله ؛ لأنه أحد جزئى الجملة ، وماعداها فصلة ، وقد وجب تقديم الفعل ؛ فوجب أن يكون الأصل أن يلى فعله ؛ لأنه المحتاج إليه ، والمحتاج إليه أولى بالتقديم من غيره ، فإن قسّم عليه للمفعول كان في التنية مؤخرًا ؛ لما ذكرناه . ومن أجل أن أصل الفاعل التقديم على غيره جازت للسألة الأولى وامتنعت الثانية ؛ وبيانه أنك إذا قلت : ضرب غلامه زيد ؛ فلا بد من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقيما لفظيا ، أو معنويا ؛ وهو راجع إلى زيد ، وهو متأخر لفظا ، فولا أنه متقدم من حيث المعنى لم يجز ، ولكنه لما كان فاعلا ، والفاعل رتبة التقديم ؛ جازت هذه السألة ؛ لأنه في حكم قولك : ضرب زيد غلامه ، وامتنعت السألة الأخرى ، وهى قولك : ضرب غلامه زيدا ؛ لأن الضمير في غلامه راجع إلى زيد ، وهو متأخر لفظا ومعنى ؛ أما اللفظ فاعلوم حسا ؛ وأما المعنى فلائنه راجع إلى المفعول ، ورتبته التأخر ، فرجع الضمير إلى غير مذكور ؛ فامتنعت للسألة تلك » اهـ كلامه . وهذا للنهـب بهذا التحليل هو الذى جرى عليه أكثر النحاة وتبعهم الشارح الحق هنا عليه

أما الحق الرضى فلم يقف من هذا للنهـب موقف المؤيد له المدافع عنه ، بل حكاه وعلل له ثم حكى مذهب الأخفش وابن جنى وذكرا استدلالهما وارتضاه وحكم بأن الأولى تجوز ما ذهب إليه ، قال في شرح الكافية (١ - ٦٣) : « جواز هذه السألة وهى قولك ضرب غلامه زيد معلل بكون الأصل فى الفاعل أن يلى الفعل ، وذلك أن يقال : إنما جاز ضرب غلامه زيد مع أن ما يرجع إليه الضمير مؤخر عنه لأن زيد فاعل ، وأصله أن يلى الفعل ؛ فهو متقدم على الضمير تقديرا ، وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر ، وذلك أن يقال : إنما لم يجز ضرب غلامه زيدا لأن غلامه فاعل وأصل الفاعل أن يلى الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا وأصلا ؛ فيكون الضمير قبل الذكر ؛ ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده ، إلا فى ضمير الشأن ؛ لنرض تضخم الشأن بذكره مبهما ثم مفسرا ؛ ليكون أوقع فى النفس ؛ وليس هذا النرض مقصودا فيما نحن فيه ، أو فى الضمير الذى يحى مفسره فيما بعده منصوبا على التمييز ؛ لأن ذلك للنصب لا يحىء إلا لنرض رفع الإبهام عن الضمير فلا يلبس ؛ بخلاف ريدا فى مسألتنا ؛ فإن محيئه ليكون مفعولا ، لا لكونه التمييز فقط ؛ وأنت إذا جئت بمثلهم بشىء النرض من محيئك به تفسيره فقط لم يبق الإبهام ، وأما إذا جئت بعده بشىء النرض الأصلى منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكتفى فى التفسير ؛



وقوله :

٣٧٨ - جَزَى بَنُو أَبِي الْفِيلَانِ عَنْ كَيْتَرٍ وَحَسَنٍ فَعَلِ كَمَا يُجْزَى سِنَارٌ

لأنه يحمل على ما هو المراد الأصلي منه ، ويبيح الإيهام بحاله ؛ فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع إعمال الثاني إذا توجه الأول إلى التنازع فيه بالفاعلية ، خلافا للبصرية . وقد جوز الأخفش - وتبعه ابن جني - نحو ضرب غلام زيداً ؛ أي : اتصال ضمير المفعول به مع تقدم الفاعل ؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل ، واستشهد بقوله :

جَزَى رَبُّهُ عَقَى عَدِيَّ بْنَ حَاسِمٍ جِزَاءَ الْكِلَابِ التَّالِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

وقوله :

لَمَّا عَصَى أَحَابَهُ مُضْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَتِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ

وبجوز التأويل رب الجزاء وأصحاب الصبيان ؛ وقوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومُنَ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَزَى مِنْ كُلِّ جَانِبٍ

والأولى تجوز ما ذهب إليه ، لكن على قلة ؛ وليس البصرية منه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا « اه كلامه بحروفه

٣٧٨ - البيت لسليط بن سعد ؛ ولم أقف له على سابق أو لاحق

اللفظ : « أبا الفيلان » كنية رجل لم أقف له على تعريف ؛ وهو بكسر النين المعجمة « سنار » بكسر السين للمهمة والتون وبعدها ميم مشددة مفتوحة - اسم رجل روى ؛ يقال : إنه الذي بنى الخورنق ، وهو القصر الذي يظهر الكوفة ، وإنه بناء للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة ، وإنه لما فرغ من بناءه ألقاه النعمان من أعلى القصر لثلاث عمل مثله لغيره ؛ غرمتنا ، وقد ضربت به العرب الثلث في سوء المكافأة . قال الميداني في جمع الأمثال ( ١ - ١٤٠ بولاق ) « قولهم جزاء سنار ( بالنصب ) أي : جزائي جزاء سنار ، وهو رجل روى بنى الخورنق الذي يظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ؛ فلما فرغ منه ألقاه من أعلاه ، غرمتنا ؛ وإنما فعل ذلك لثلاث يني مثله لغيره ؛ فضربت العرب به للثلث لمن يجزى بالإحسان الإساءة ؛ قال الشاعر :

جَزَيْنَا بَنُو سَمْدٍ بِحُسْنٍ فَكَلْنَا جِزَاءَ سِنَارٍ وَمَا كَانَ ذَا ذَنْبٍ

ويقال : هو الذي بنى أطم أحبيحة بن الجلاح ، فلما فرغ منه قال له أحبيحة : لقد أحكمتك ؛ فقال : إني لأعرف فيه حجرا لو نزع لتقوض عن آخره ، فسأله عن الحجر ، فأراه موضعه ، فدفعه أحبيحة من الأطم ، غرمتنا » اه . وقال الجاحظ في كتاب الحيوان ( ١ - ٢٣ طبع مطبعة الحلبي )

« وقال بعض العرب ، في قتل بعض الملوكة لسنار الرومي ؛ فانه لما علا الجورنق ورأى بنيانا لم ير مثله ، ورأى في ذلك للسنشرف ، وخاف - إن هو استبقاه - أن يموت فيبني مثل ذلك البنيان لرجل آخر من الملوكة ؛ رى به من فوق القصر ؛ فقال في ذلك الكافي في شيء كان بينه وبين بعض الملوكة :

جَزَائِي جَزَاهُ اللَّهُ شَرَّ جَزَائِهِ      جَزَاءِ سِنَارٍ وَمَا كَانَ ذَا ذَنْبٍ  
سِوَى رَحْمَةِ الْبَنِيَانِ سَبْعِينَ حِجَّةً      يَسْتَلِّي عَلَيْهِ بِالْقَرَامِيدِ وَالسَّكَبِ  
فَلَمَّا رَأَى الْبَنِيَانِ تَمَّ سُحُوتُهُ      وَأَخْضَرَ كَيْتِلَ الطُّودِ ذِي الْبَاذِخِ الصَّغِيرِ  
وَعَلَّنَ سِنَارٌ بِهِ كُلَّ حَبْوَةٍ      وَقَاهُ لَدَيْهِ بِالْمَوَدَّةِ وَالْقُرْبِ  
فَقَالَ: أَقْدِمُوا بِالْمَلِجِ مِنْ رَأْسِ شَاهِقِي      فَذَلِكَ لَمَسْتُ اللَّهَ مِنْ أَعْظَمِ الْخَطْبِ اهـ

وانظر قصته أيضا في معجم البلدان ، وفي ثمار القلوب في اللصاف والنسب للعلاني (ص ١٠٩)  
المعنى : يصف أن أبا النعيلان قد لقي من أبنائه على تربيته إياهم وحسن فعله أسوأ المكافاة  
وشر الجزاء ، وضرب له مثلا بسنار

الإعراب : «جزي» فعل ماض ، مبنى على فتح مقتر على آخره منع من ظهوره التصغير  
« بنوه » فاعل ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والضمير مضاف إليه ،  
مبنى على الضم في محل جر «أبا» مفعول به ، منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء  
السنة ، وهو مضاف ، و«النعيلان» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «عن كبر» جار  
ومجرور متعلق بجزي ، وعن ههنا بمعنى بعد «وحسن» الواو حرف عطف ، مبنى على التثنية  
لاعمل له من الإعراب ، حسن : معطوف على كبر ، وللمطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره  
الكسرة الظاهرة «فعل» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «كا» الكاف حرف جر ،  
وما : يجوز أن تكون مصدرية ، و«يجزى» فعل مضارع مبنى الجهمول ، مرفوع بضمة مقترنة  
على الألف منع من ظهورها التصغير ، و«سنار» نائب فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع  
ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف  
محذوف يقع مفعولا مطلقا لجزي ، والتقدير : جزاء مثل جزاء سنار ؛ ويجوز أن تكون «ما»  
موصولا اسميا في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف كالسابق ، وجملة «يجزى  
سنار» من الفعل ونائب الفاعل لا عمل لها من الإعراب صلة للوصول ، والعائد محذوف ، وهو

وقوله :

٣٧٩ - كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودْدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

ضمير منصوب على أنه مفعول ثانٍ ليجزى، وتقدير الكلام على هذا الوجه: جزاء مثل الجزاء الذى يجزاه سنار

الشاهر فيه : قوله « جزى بنوه أبا الغيلان » حيث اتصل بالفاعل المتقدم ضمير يعود إلى للمفعول للتأخر، على نحو ما سبق تقريره فى الشاهد السابق

٣٧٩ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قاتل معين ، ولا وقت له على سابق أو لاحق اللفظ : « كسا » هو فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما للمبتدأ والخبر ، تقول : كسوت محمدا جبة ، كما تقول : ألبسته قميصا « حلمه » الحلم : الأناة والعقل ، والحلم أيضا : تأخير العقوبة وعدم المعالجة بها ، تقول : سفه فلان على فلان فلم عليه ، ومنه قولنا : الله حلم عن العصاة « سودد » مضاه السيادة « ورقى » هو بتضعيف القاف ، ومضاه جعله يرقى : أى يصعد ؛ وتقول : رقى يرقى ، مثل رضى يرضى ، رقا ؛ إذا صعد من أسفل إلى أعلى ، وفى التنزيل : ( أَوْ رَقَّى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ بِرَبِّكَ ) « نداء » الندى : أصله الببل ؛ تقول : ندى المكان يندى ندى ، وهذا مكان ند ، وهذه أرض ندية ونديّة ؛ ثم استعملوه فى معنى الجود ؛ فقالوا : هذا رجل ند ؛ يريدون أنه جواد كريم ، ويقولون : إنه ليقندى على أصحابه ؛ وإن يدهلندية بالمعروف ؛ وما رأيت أندى من فلان بدا ؛ وما تنديت من فلان ، ولا انتديت ، وفلان لا تندى صفاته ؛ إذا كان بخيلا « ذرى » بضم الدال المعجمة - جمع ذروة ، بضم الدال أو كسرهما ، وهى أعلى الشيء

الوعراب : « كسا » فعل ماض ، مبنى على فتح مقتر على الألف منع من ظهوره التعذر « حلمه » حلم : فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « ذا » مفعول به أول ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و « الحلم » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة « أثواب » مفعول ثانٍ لكسا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « سودد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « ورقى » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، رقى : فعل ماض مبنى على فتح مقتر على الألف منع من ظهوره التعذر « نداء » ندى : فاعل ، مرفوع بضممة مقتر على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « ذا » مفعول به لرقى ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و « الندى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقتر على الألف منع من ظهورها التعذر « فى ذرى » جار ومجرور متعلق برقى ، وذرى مضاف و « المجد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

وقوله :

٣٨٠ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٍ جَزَاءُ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

الشاعر فيه : قوله « كما حمله ذا الحلم » وقوله « رقى نداء ذا الندى » حيث قدم الفاعل للتصل بضمير المفعول به في الموضعين ، وهذا الفاعل هو قوله « حمله » في الجملة الأولى ، وقوله « نداء » في الجملة الثانية ، وقد أخرج المفعول في الموضعين ؛ فكان الضمير عائدا على متأخر في اللفظ والزنية ، كما يدكر جمهور النحاة ؛ وقد بينا لك مذاهب النحاة في هذه المسألة في شرح الشواهد السابقة ٣٨٠ - قد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ؛ فذكر ابن جني أن قائله هو النابتة الديباني ؛ وذكر البغدادى أن قائله هو أبو الأسود الدؤلى الذى ينسب إليه وضع علم النحو ، واسمه ظالم ابن عمرو بن سفيان بن جندل ؛ وذكر العيني أن قائله مجهول ، وذكر عن ابن كيسان أنه قال : أحسبه مولدا مصنوعا ؛ فأما نسبته إلى النابتة الديباني فمن باب انتقال الدهن ؛ وسببه أن للنابتة الديباني كلمة على هذا الروى وفي هذا المعنى ، وهى قوله :

جَزَى اللَّهُ عَبَسًا عَبَسَ آلِي بَغِيضٍ جَزَاءُ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ  
يَمَا أَتَهَكُّوْا مِنْ رَبِّ عَدْنَانِ جَهْرَةً وَعَوْفٌ يَنْجِيهِمْ ، وَذَلِكُمْ جَلَلٌ  
فَأَصْبَحْتُمْ وَاللَّهُ يَفْعَلُ ذَاكُمْ يَمْزُكُم مَوْلَى مَوَالِيكُمْ شَكْلٌ  
إِذَا شَاءَ مِنْهُمْ نَاشِئٌ دَرَبَتْ لَهُ لَطِيفَةٌ طَلَى الْكَشْحَ رَايِيَةَ الْكَدَلِ

وأما نسبة البيت إلى أبى الأسود فإن شأنها لا يزيد عن شأن نسبته إلى النابتة ؛ فقد روى أبو الفرج الإصبهاني في كتاب الأغاني كلمة لأبى الأسود على هذا الروى فيها هذا المعنى ، ولكنه لم يروها بيت الشاهد ، قال : كان ابن عباس رضى الله عنهم يكرم أبأ الأسود لما كان عاملا بالبصرة لعلى رضى الله عنه ، ويقضى حوائجه ، فلما ولى البصرة ابن عامر جفأ وأبعدته ومنعه حوائجه ؛ لما كان يخلصه من هواه فى على رضى الله عنه ، فقال فيه أبو الأسود :

ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَبْكِبُ ابْنَ عَامِرٍ وَمَا مِنْ عَشِيٍّ ذَكَرْتُ وَمَا فَضَّلُ  
أَمِيرٍ بَيْنَ كَانَا صَاحِبِ كِلَاهُمَا فَكَلَّا جَزَاءُ اللَّهِ عَنِّي يَمَا فَضَّلُ  
فَإِنْ كَانَ شَرًّا كَانَ شَرًّا جَزَاؤُهُ وَإِنْ كَانَ خَيْرًا كَانَ خَيْرًا إِذَا عَدَلُ

اللفظ : « جزاء الكلاب العاويات » هو مصدر تشبيهى ؛ والمعنى جزاء الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ؛ وجزاء الكلاب هو الضرب والطرده والإهانة ؛ ويقال : العاويات هى اللصابة بالسحر (والسحر - بضم السين للهمزة - شبه الجنون) ومن شأن الكلاب للسحرة إذا أريد

... ..

برؤها أن يؤخذ سفود فيدخل في أدبارها ، ويروى « العاديات » بالنال المهمة في مكان الواو - وهي جمع العادية ، اسم فاعل من عدا عليه يعدو ، وجملة « وقد فعل » إشارة إلى أن الله تعالى قد استجاب دعاءه وحقق فيه رجاءه ، وقد أخذه أبو الطيب المتنبي فقال :

وَهَذَا دُعَاءٌ نَوَّ سَكَتُ كُفَيْتُهُ لَأَنِّي سَأَلْتُ اللَّهَ فَيْكَ وَقَدْ فَعَلَ

الإعراب : « جزی » فعل ماض ، مبنى على فتح مقترن على الألف منع من ظهوره التعذر « ربه » رب : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر « عني » جار ومجرور متعلق بجزى « عدی » مفعول به جزى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بن » صفة لمدى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « حاتم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « جزاء » مفعول مطلق منصوب بجزى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الكلاب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « العاديات » نعت للكلاب ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وقد » الواو الحال ، حرف مبنى على التفتح لاجل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « فعل » فعل ماض ، مبنى على التفتح لاجل له من الإعراب ، وإنما سكن لأجل الوقت ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رب ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال .

الشاعر في : قوله « جزی ربه عدی بن حاتم » حيث قُسم الفاعل المتصل بضمير المفعول ، وهو قوله « ربه » ، على المفعول به ، وهو قوله « عدی » ؛ فيعود الضمير - على مذهب الجمهور - على متأخر لفظا ورتبة ، ولهذا حكموا بأن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر

ولبعض النحاة في هذا البيت تخريج يخرج عن الاستشهاد به على هذه السألة ، وحاصله أن الضمير في قوله « ربه » ليس عائدا على « عدی » حتى يكون عائدا على متأخر لفظا ورتبة ، كما تقولون ، بل هو عائد على المصدر للفهوم من « جزی » على حد قوله تعالى : ( أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ) فانكم تقولون : إن الضمير عائد على العدل للفهوم من ( اعدلوا ) ، وههنا الأمر على هذه الحال ، وكأن الشاعر قد قال : جزی رب الجزاء عني عدی بن حاتم ؛ وهذا أمر سائق لاشبه في جوازه

وأغرب العلامة الفناری في تخريج هذا البيت ؛ فزعم أن الضمير في « ربه » راجع إلى التكم وهو من باب وضع ضمير مكان ضمير على طريق الالتفات ، على مذهب السكاكي الذي لا يشترط تقدم طريق الكلام سوى الطريق الذي خرج عن مقتضى الظاهر ، كما قيل في قول امرئ القيس :

وذكر لجوازه وجها من القياس ، ومن أجاز ذلك قبله وقبل أبى الفتح الأخصس من البصريين والطوال من الكوفيين .

وتأول المانعون بعض هذه الآيات بما هو خلاف ظاهرها .

وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر ، وهو الحق والإنصاف ؛ لأن ذلك إنما ورد فى الشعر .

(تنبيهات : الأول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو « ضَرَبَ أَبُوهَا غُلَامٌ هِنْدٍ » امتنعت المسألة إجماعاً ، كما امتنع « صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ » ، وقيل : فيه خلاف .

واختلف فى نحو « ضَرَبَ أَبَاهَا غُلَامٌ هِنْدٍ » فمنه قوم ، وأجازه آخرون ، وهو الصحيح ؛ لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كمؤدٍ على ما رتبته التقديم .

الثانى <sup>(١)</sup> : كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ - ويسمى متقدماً حكماً - كذلك يعود على متقدم متقى دون لفظ ، وهو المائد على المصدر الفهوم من الفعل نحو « أدبَ

تَطَاوَلَ لَيْسَ لَكَ بِالْإِعْدِ وَبَاتَ الْخَلِيءُ وَلَمْ تَرَفُدِ <sup>(١)</sup>

فقد ذكر السكاكى أن فى قوله « لَيْسَ لَكَ » التفاتاً من التكلم إلى الخطاب ؛ لأن مقتضى الظاهر أن يقول : تطاول ليلى ؛ فهنا بيت الشاهد يجرى على هذا الوجه ، وكان حقه أن يقول : جرى ربي عني عدى بن حاتم - الخ

والرد على التخرىج الأول أن عادة العرب فى الدعاء جارية بأن يقولوا : جرى رب زيد زيدا ، وجزاك ربك خيراً أو شراً ؛ ولم تجر عاداتهم أن يقولوا : جرى رب الجزاء زيدا خيراً ، أو شراً ؛ ولذا كان ذلك من عاداتهم المستمرة فى هذا المعنى كان من الحتم أن نجعل الضمير راجعاً إلى عدى ابن حاتم المتأخر ؛ فيكون الاستشهاد به مستقيماً

والرد على تخرىج الفخارى أنه مع ما فيه من التكلف والتعجيز - ليس مطابقاً لما حمله عليه ؛ ألا ترى أن بيت امرئ القيس المذكور فيه الالتفات من ضمير النفس إلى ضمير الخطاب ؛ قبله من أن يقول : تطاول ليلى بالإعد ؛ تراه قد قال : تطاول ليلى بالإعد ؛ وهذا أسلوب مستمر الاستعمال فى لسان العرب إن لم يكن على الالتفات فعلى التجريد ، وأما بيت الشاهد فيه الالتفات من ضمير النفس إلى ضمير النبوة ، ولا نظير له فى كلامهم حتى نحمل هذا عليه

(١) اعلم أن ضمير الغائب لا يتم معناه الذى وضعه له الواضح إلا إذا تقدم مرجعه ؛ وذلك

وَلَمَّا كَانَ فِي الصَّغَرِ يَنْفَعُهُ فِي الْكِبَرِ « أَيْ : التَّأْدِيبُ ، وَمِنْهُ : «اعْدُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى»  
أَيْ : الْمَدْل .

لأنه إنما وضع على أن يكون معرفة ، لكن لا بنفسه ، بل بسبب ما يعود عليه ؛ فإن أنت ذكرته ولم تقدم له مرجعا يعود إليه بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد منه ، وتكبره خلاف وضعه ؛ قم لنا أن معناه الذي وضع له لا يتم إلا إذا تقدم مرجحه .

ثم اعلم أن تقدم مرجع هذا الضمير على ثلاثة أنواع : تقدم لفظي ، وتقدم معنوي ، ويسمى التقدم الرتبى أيضا ، وتقدم حكمي ؛ وسنبين لك هذه الأنواع بيانا شافيا ، فنقول :

أما التقدم اللفظي فإن عتق النحاة قد جعلوا له ضابطا يضبطه ، وهو : أن يذكر للرجع قبل الضمير ذكرا صريحا ، سواء أكان من حيث المعنى متقدما أيضا أم لا ؛ فالأول نحو قولك : ضرب زيد غلامه ؛ لأن الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول ، والثاني نحو قولنا : ضرب زيدا غلامه ؛ فإن الرجوع ههنا متقدم في اللفظ ، وهو متأخر في المعنى ؛ لأن المفعول من حيث معناه متأخر عن الفاعل .

وجعل ابن الحاجب من التقدم اللفظي نحو قولنا : ضرب غلامه زيد ، من كل مفعول اتصل بضمير الفاعل للتأخر عنه ، وبيان هذا أنه قسم التقدم اللفظي إلى قسمين : الأول تقدم في اللفظ والحقيقة ، نحو قولنا : ضرب زيد غلامه ، والثاني تقدم لفظي تقديري ، نحو ضرب غلامه زيد ؛ قال في شرحه على كافيته (١) : « وأما التائب المتقدم الذكر فقد يتقدم لفظا تحقيقا أو تقديرا ، وقد يتقدم معنى ، وقد يتقدم حكما ؛ فالتقدم اللفظي تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه ، والتقديري مثل قولك : ضرب غلامه زيد ؛ لأن زيدا وإن كان متأخرا عن الضمير صورة فهو متقدم تقديرا » اهـ .

وهذا الذي ذكره ابن الحاجب غير مستقيم ، وقد نقده المحقق الرضوي ، وجزم بأن قولنا : « ضرب غلامه زيد » من التقدم للمعنى ، وليس من التقدم اللفظي في قليل ولا كثير ، قال في شرح الكافية (٢) : « قسم النصف المتقدم اللفظي قسمين : أحدهما تقدم لفظا تحقيقا ، نحو ضرب زيد غلامه ، والآخر تقدم لفظا تقديرا ، نحو ضرب غلامه زيد ؛ إذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا ؛ لكونه فاعلا ؛ وفيه مخالفة لطريقته للألوفة ؛ لأن عادته جعل التقدير قسم

(١) انظر مرجع الكافية لابن الحاجب (س ٦٤)

(٢) انظر مرجع الكافية لرضي (٢-٤)

... ..

اللفظ لا قسما منه ، كما قال في أول الكتاب : لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا ؛ فجعل نحو ضرب غلامه زيد بما تقدم معنى أولى ؛ إذ هو متقدم معنى وتقديرا ، لا لفظا ؛ فإذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقسم بأن يقال : ليس لفظ للفسر مذكورا قبل الضمير ؛ فكيف يكون التقدم لفظية ؛ فإن قال : أردت كأنه متقدم لفظا من حيث التقدير ، قيل : فينبغي أن تعد نحو ( أعدلوا هو أقرب للتقوى ) أيضا من هذا القسم ؛ لأن للفسر فيه كأنه متقدم اللفظ أيضا في التقدير ، ولا فرق بينهما إلا أن للفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به ، بخلاف الفسر في نحو ( أعدلوا هو أقرب للتقوى ) ، والتقدم في كليهما ليس لفظيا ، بل هو تقديري ، وكلامنا في التقدم اللفظي ، لا في الفسر لللفوظ به أو القدر ، وقد قرر للصنف هذا على الصواب في باب الفاعل فقال في ضرب غلامه زيد : لابد من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدما لفظيا أو معنويا ، وهو راجع إلى زيد ، وزيد متأخر لفظا ؛ فلولا أنه متقدم من حيث المعنى لم يميز ؛ فجعله من باب للتقدم معنى لا لفظا ، وهو الحق « اه كلامه .

وأما التقدم للمعنى فضايله ألا يكون مرجع الضمير مصرا بتقدمه ، بل هناك شيء آخر يقتضى كون مرجع الضمير متقدما في الذكر على مكان الضمير ، وذلك على أنواع :

الأول : كون مرجع الضمير فاعلا ؛ فإن الفاعلية تقتضى أن يكون الفاعل متصلا بالفعل ، نحو قوله تعالى : ( وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ) .

الثاني : كون مرجع الضمير مبتدأ ؛ فإن الابتداء يقتضى أن يكون للبتداء قبل الخبر ، نحو قولنا : في داره زيد .

الثالث : كون مرجع الضمير مفعولا أول ، وللتصل به مفعولا ثانيا ، فإن كون الاسم مفعولا أول يقتضى أن يكون متقدما في اللفظ عن المفعول الثاني ، نحو قولنا : أعطيت درهمه زيدا ؛ ومن هذا النوع قولنا : ضربت في داره زيدا ، وقول العرب في أمثالهم : فِي بَيْتِهِ يُوتَىٰ الْحَكْمُ .

الرابع : كون مرجع الضمير مصدرا ذكر فعله قبل الضمير ، نحو قولنا : اجتهد يكن خيرا لك ؛ فإن المعنى اجتهد يكن الاجتهاد خيرا لك ؛ ففي « يكن » ضمير يعود على الاجتهاد ، وهو مصدر ذلك الفعل المتقدم ، ومنه قوله تعالى : ( أعدلوا هو أقرب للتقوى ) فإن المعنى أعدلوا هو أى العدل أقرب للتقوى .

الخامس : أن يكون مرجع الضمير مصدرا ذكر الوصف للشتق منه قبل الضمير ، نحو قول الشاعر :

إِذَا زَجَرَ السَّيِّئُ جَرَىٰ إِلَىٰ  
وَخَالَفَ وَالسَّيِّئُ إِلَىٰ خِلَافٍ



... ..

فإن الضمير في قوله «إليه» عائد إلى السفة المفهوم من قوله «السفة»  
والفرق بين هذا الموضع والذي قبله أن الفعل يدل على المصدر دلالة الشيء على جزء معناه ؛  
فإن الفعل يدل على الحدث والزمان ، والحدث هو معلول المصدر ؛ فدلالة (اعدلوا) على العدل  
دلالة تضمنية ؛ كما هو معلوم ؛ أما دلالة الوصف على المصدر فليست بهذه الثابتة ، بل هي من دلالة  
اللفظ على شيء خارج عن معناه لازم له ؛ لأن الوصف إنما وضع للدلالة على الذات القائم بها  
الحدث أو الواقع عليها ، وما أشبه ذلك ؛ فدلالة قوله «السفة» على السفة دلالة التزامية .

السادس : أن يكون سياق الكلام مستلزما مرجح الضمير استلزاما قريبا أو بعيدا ؛ فمثال  
الأول قوله تعالى : ( وَلَا يُؤْيِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّلُسُ ) فإن الضمير في قوله سبحانه  
(لأبويه) راجع إلى الوروث ، ولم يجزله ذكر في الكلام ، ولكن لما كان ما قبل هذه الآية  
في أحكام اليراث دل على أن هناك موروثا ؛ ومثال الثاني قوله جل شأنه : ( حَتَّى تَوَارَتْ  
بِالْحِجَابِ ) وقوله تعالت كلمته : ( إِنَّا أَرْسَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ) وقوله : ( مَا تَرَكْ عَلَى ظَهْرَهَا  
مِنْ ذَابَةٍ ) وقوله : ( كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ) .

وأما التقدم الحكمي فضايله أن يكون مرجح الضمير متأخرا في اللفظ ؛ وليس هناك ما يقتضى  
تقدمه على محل ذلك الضمير ، كما كان ذلك في التقدم المعنوي ؛ ألست ترى أن التقدم المعنوي  
معه شيء يقتضى تقدم للرجح ، كرتبة للرجح في الكلام ، وكالفعل والحدث والسياق ؛ فإذا علت  
ذلك فاعلم أن في هذا النوع من التقدم لا يكون مع الكلام شيء يقتضى تقدم الضمير سوى نفس  
الضمير ؛ إذ أن وضعه على أن يكون مرجحه متقدما ، وتلك مواضع ، وقد تكفل الشارح رحمه الله  
تعالى ببيانها ، فلا حاجة بنا إلى ذكرها تفصيلا .

فإن قلت : فما محل العرب على أن خلفوا مقتضى وضع ضمير الغائب في هذه المواضع فأخروا  
مفسره عنه ، حتى اضطرتهم أن تقولوا : إنه متقدم في الحكم ؟

فالجواب أن قولك : إنه قد تعارض عندهم أمران : أولهما ما أشرت إليه من أن أضل  
الضمير أن يكون مرجحه متقدما ليم معناه ، وثانيهما قصدهم إلى تخصيص الحال وتعليقه في بعض  
المواضع ، وذلك إنما يتأتى إذا ذكروا الأمر مبهما أولا ثم ذكره مفصلا ، ولما كان المقصود الثاني  
لا يحصل إلا بتأخير للرجح ، وكان الأول يحصل مع التأخير ؛ لأن غايته أن يبقى ضمير الغائب ناقص  
المعنى غير مبين حتى يذكر للرجح ؛ لما كان الأمر كذلك استساغوا أن يؤخروا للرجح .

فإن قلت : فهنا الضمير الذي يذكر مرجحه بعده هل يكون معرفة أو نكرة ؟  
قلت : إن الذي ذهب إليه النحاة أنه معرفة ؛ ولكن تعريفه أنقص من تعريف ما تقدم

الثالث : يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة - سوى ما تقدم - في ستة مواضع :  
أحدها : الضمير المرفوع **يَنْعَمُ** وبش ، نحو « **نَعِمَ رَجُلًا زَيْدٌ** » و « **بَشَرٌ رَجُلًا عَمْرُوٌ** »  
بناء على أن المخصوص مبتدأ خبر محذوف ، أو خبر لمبتدأ محذوف <sup>(١)</sup> .

الثاني : أن يكون مرفوعاً بأول للتنازعين للعمل ثانيهما ؛ كقوله :

٣٨١ - **جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لَقَسِيرٌ حَمِيلٌ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ**

مرجه ، والذي نراه أن يحدد مذهبوا إليه بما بعد ذكر للرجع ، أما قبل ذكر للرجع فهو نكرة ؛  
ألا ترى أنه يدخل عليه رب في نحو قولهم : **رُبُّهُ رَجُلًا** ؛ على ماسياً في مشروحات في الكلام على  
الشاهد رقم (٣٨٢) ، فارتقبه ، وأنت تعلم أن رب لا تدخل إلا على النكرات ، وأرجع إلى شرح  
الشواهد (٩٢ و ٩٣ و ٩٥ في الجزء الأول من هذا الكتاب) .

بقي هنا أن نقول لك : إن الذي سميناه التقديم للعنوى قد سمى الشارح بضه التقديم حكماً ،  
وهو خلاف ما عليه للتقدمون من النحاة ، ولا ضرر فيه .

(١) أما إذا جعلت جملة « **نم رجلاً** » من الفعل وفاعله للستر فيه وجوباً خبراً مقدماً  
والخصوص للذكر بعد الجملة مبتدأ مؤخرًا ؛ فإنه يكون من التقديم الربني الذي سميناه في شرح  
هذه المسألة التقديم للعنوى ، ويكون مثل هذا الكلام كمثل قولنا : في داره زيد ، وهو النوع الثاني  
من التقديم للعنوى .

٣٨١ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم أعر له على سابق أو لاحق ، وقد  
ذكر المعنى أن الفراء وغيره استشهدوا به ولم ينسبوه

اللفظ : « **جفوني** » فعل ماضٍ من الجفاء مسند لواو الجماعة ؛ وتقول : **جفاه** بجفوه جفاه ،  
إذا فعل به ما بسوءه ، أو ترك مودته ، وتقول : **جفت** للراة ولها ، إذا لم تتعاهده ، والأصل في هذا  
كله قولهم : هذا ثوب جاف ، وقد جفا ثوبه ؛ إذا كان غليظاً ، ثم قالوا للرجل التليظ الحلق الجاف  
الطباع : هو رجل جاف ، وهؤلاء **جفاه** العرب ، مثل قاض وقضاة « **الأخلاء** » جمع خليل ،  
مثل صديق وأصدقاء ، وزنا ومعنى ، ومنه قوله تعالى : ( **الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ** )  
ويجمع الخليل أيضاً على خلان - بكسر الحاء وتشديد اللام - . وتقول : هذا صديق و خليلي و خليلي  
( بكسر الحاء ) و خليلي ( بضم الحاء ) وتقول : بيننا خلة قديمة ( بضم الحاء أيضاً ) ؟ فالضموم يطلق  
على الصديق وعلى الصداقة نفسها ؛ ومن الأول قول شاعر الحماسة :

**أَلَا أَبْلَغًا خُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنُوِي قَدِيمًا إِذَا مَا صَلَّيْ**

ومن الثاني قوله جل شأنه : ( **لَا يَبِغْ فِيهِ وَلَا خِلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ** ) وقول الشاعر في بيت الشاهد  
« **جميل** » أراد به الأمر الحسن الذي تجمل عاقبته وتحسن آخرته « **مهمل** » اسم فاعل من أهل  
فلان أمر فلان ؛ إذا لم يصبأ به ولم يجعل له شيئاً من عنايته

الإعراب : « جفوني » جفا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين لاجل له من الإعراب ، وواو الجماعة فاعل ، ضمير مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، حرف مبني على الكسر لاجل له من الإعراب ، وياء للتكلم مفعول به ، ضمير مبني على السكون في محل نصب « ولم » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، مبني على السكون لاجل له من الإعراب « أجب » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الأخلاء » مفعول به لأجب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « إني » إن حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء للتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « لتبر » جار مجرور متعلق بقوله مهمل الآتي « من خليلي » جار مجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، وياء للتكلم مضاف إليه « مهمل » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وتقدير الكلام : إني مهمل لتبر جميل حاصل من خليلي الشاهرقي : قوله « جفوني » حيث أتى بضمير الفاعل - وهو واو الجماعة - متقدما في اللفظ عن مفسره - وهو قوله الأخلاء - وساغ ذلك لكونه في الحكم متقدما ، على ما بينا في صدر هذا البحث

ونريد ههنا أن نشرح لك هذه المسألة شرحا ينشرح به صدرك وتطمئن له نفسك ؟ فنقول : اعلم أولا أنه لاخلاف بين أحد من النحاة بصريهم وكوفيهم في أنه يجوز لك أن تعمل أي العاملين المتنازعين أردت ، الأول أو الثاني ، ولكننا الخلاف بينهم في أحقهما بالإعمال وأولهما ؟ فذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أحق وأولى ؛ لكونه أسبق العاملين في الدكر فأخذ بسبقه قوة على التساطع على العمل ، وذهب البصريون إلى أن الثاني أولى بالإعمال ؛ لكونه بجوار العمل ومتصلا به

ثم اعلم أن العامل الأول إما أن يحتاج إلى العمل على أنه فاعل به ، وإما أن يحتاج إليه على أنه مفعول به ، مثال الأول : حضر وأكرمته زيد ، ومثال الثاني أكرمت وأهانني زيدا فإن أكرمت العامل الأول في العمل للذكر بعد العاملين أعملت العامل الثاني في ضميره ، سواء أكان الثاني يطلب مرفوعا أم كان يطلب منصوبا ، فأما الأول فنحو قام وقعد أخوك ، ونحو أكرمت وأهانني زيدا ؟ في « قعد » في المثال الأول وفي « أهانني » في المثال الثاني ضمير مستتر يعود إلى زيد ، وزيد هذا متقدم في المعنى وإن كان متأخرا في اللفظ ؛ لأن رتبة العمل بجوار العامل ، ولاخلاف في صحة ذلك ، بل هو واجب عند جميع النحاة . وأما الثاني فنحو زارني وأكرمته أخوك ، ونحو أكرمت وأهانني أخاك ؛ فالهاء في « أكرمته » في المثال الأول راجعة

إلى « أخوك » وفي « أهائي » في المثال الثاني ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى « أخاك » والرجع في المثالين متقدّم في المعنى على الضمير ؛ لما ذكرنا من أن رتبة الممول بجوار عامله ؛ فسكانك قد قلت : زارني أخوك وأكرمته ، وأكرمت أخاك وأهائي ؛ ولا خلاف بين النحويين في صحة هذا أيضا ، بل هو واجب عند جمهورهم ، ويحكى عن بعضهم أنه يجوز حذف معمول الثاني إذا كان فاعلا ، وذلك نحو قوله :

يُكَاطِبُ يُعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمْحُوا شُعَاعَهُ

وهذا قول ضعيف ، والراجع وجوب ذكر الممول مع العامل الثاني متى أعملت الأول ، سواء أ كان معمول الثاني عمدة أم فاعلا ، وهذا البيت محمول على الضرورة

وإن أعملت العامل الثاني في الممول للفظ به فلا يخلو الحال ؛ إما أن يكون العامل الأول يطلب فاعلا ، وإما أن يكون طالبا لمفعول ؛ فإن كان العامل الأول يطلب فاعلا فقد اختلف النحاة فذهب البصريون إلى أنه يجب أن يضر في الأول ضمير يعود على الممول المذكور ، وهذا هو وجه الاستشهاد بالبيت الذي نحن بسدد شرحه ؛ ألا ترى أن الشاعر قد قال « جفوني » فذكر الضمير متقدّما في اللفظ والمعنى على مفسره وهو الأخلاء ، وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يضر الضمير في جوار العامل الأول ؛ بل إما أن يحذف ، وإما أن يضر مؤخرا عن المرجع ؛ والبيت المذكور حجة عليهم ؛ لأنه لو جاء على ما يقولون لوجب أن يقول : جفاني ولم أجف الأخلاء ؛ أو يقول : جفاني ولم أجف الأخلاء هم ، فأما الأول فعلى حذف الفاعل ، وأما الثاني فعلى إضمار الضمير مؤخرا بعد المرجع ، وأنت ترى أن الشاعر لم يقل واحدا من التعبيرين ، فدل ذلك على أن الضمير إذا كان فاعلا لوجب إضماره بجوار عامله ، ولم يضر فيه تأخر المرجع لفظا ومعنى ؛ وأما إن كان العامل الأول يحتاج إلى منصوب فإنه يجب حذفه متى أعملت العامل الثاني ، سواء أ كان الثاني يحتاج إلى مرفوع أم كان يحتاج إلى منصوب ؛ فالأول نحو أهنت وأكرمتي زيد ، والثاني نحو أهنت وآلمت زيدا ؛

فإن قلت : فلماذا أضمرنا في الثاني كل ما يحتاجه إذا أعملنا الأول ؟ ولماذا لم يضر في الأول إلا إذا كان يحتاج إلى فاعل ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إنا إذا أعملنا الأول كان الممول المتأخر في اللفظ عن الفاعلين كأنه مذكور قبل العامل الثاني ، لما ذكرنا ذكره من أن رتبة الممول بجوار عامله ؛ فإذا أضمرنا في العامل الثاني ضميرا مرفوعا أو منصوبا كان هذا الضمير عائدا على متأخر لفظا متقدّم معنى ، وهذا لا خلاف في حوازه بين أحد من العلماء ؛ وأما إذا أعملنا العامل الثاني في الممول الملقب به فإن موضع هذا الممول حيثن هو موضع ذكره من الكلام ؛ أي بعد العاملين جميعا ؛ فلو أضمرنا في العامل الأول كان هذا الضمير عائدا على متأخر لفظا ومعنى ؛ ومقتضى

على ماسياتي في بابه .

الثالث : أن يكون مُخَيَّرًا عنه فيفسره خبره ، نحو : « إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا » .

الرابع : ضمير الشأن والقصة <sup>(٣)</sup> ، نحو : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » « فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا » .

الخامس : أن يجر رُبُّ ، وحكْمُهُ حُكْمُ ضمير نعم وبئس : في وجوب كون مفسره تمييزاً ، وكونه مفرداً ، كقوله :

القياس ألا يجوز ذلك ؛ لما تعلمه من أن طبيعة ضمير الغائب تقتضي تقمّم مرجحه ، لكننا جرينا على ما يقتضيه القياس مع الفضلة المنصوب ؛ إذ لا ضرورة إليه ولا حاجة بالكلام له حتى ترتكب من أجل ذلك مخالفة القياس ؛ أما إذا طلب الأول مرفوعاً فاعلاً فإن أمرنا دائر بين أمرين : أحدهما أن نضم فيه ضميراً فنكون قد خالفنا القياس وجئنا بضمير الغائب قبل مرجحه في اللفظ والمعنى ، وثانيهما أن نستغنى عنه فنكون قد حذفنا الفاعل من الكلام وهو جزء منه لاغنى له عنه ؛ فرأينا أن ترتكب أخفّ هذين الأمرين ، وأضمرنا في العامل الأول الضمير المرفوع واغترفتا عوده على متأخر في اللفظ والمعنى ؛ وأما الكوفيون فقد ارتكبوا المحذور الثاني فحذفوا الفاعل ؛ وفي هذا القدر كفاية لك ومقتنع

(١) الظاهر أن الضمير في هذه الآية راجع إلى متقمّم يدلّ عليه السياق ، كما في قوله تعالى : ( حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ) وكما في قوله جلّ شأنه : ( وَلَآ بُؤْيُوكُمْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ ) فيكون مما سميته في مبدأ هذا البحث التقمّم المعنوي ، ولا يكون الضمير عائداً على الحياة الدنيا ومفسرهما ؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لصار التقدير : إن حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا ، وهذا لا يجوز ؛ فإن زعمت أن الضمير راجع إلى الموصوف وهو الحياة بدون الصفة فيكون التقدير على هذا : إن حياتنا إلا حياتنا الدنيا ؛ كان الكلام مستقيماً ، لكنه لا يبلغ درجة ما قرأناه أولاً

(٢) المراد بالشأن والقصة الحديث ، وضمير الشأن هو ضمير غيبية يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأها ، فلا يكون ضمير حضور ، ولا يفسره مفرد ، ولا جملة إنشائية ، ولا جملة خبرية متقدمة عليه ، ولا جملة خبرية مؤخّرة عنه وقد حذف أحد جزأها ، ويكون هذا الضمير مذكراً باعتبار الشأن ، ومؤنثاً باعتبار القصة ، والغالب في الاستعمال تذكيره ، وإنما يؤنث إذا كان في الجملة بعده مؤنث وكان عمدة ، سواء أكان مسنداً أم كان مسنداً إليه ، نحو إمّا قر جارتك وإمّا هند جميلة ، ومنه قوله تعالى : ( فَإِنَّهَا لَأَقَمَى الْأَبْصَارُ ) ولا يضر بجملة فعلية إلا إذا دخل عليها ناسخ ، وإنما يؤتى بضمير الشأن للدلالة على قصد التكلم استعظام السامع حديثه

## ٣٨٢ — رَبُّهُ فَتِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

٣٨٢ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سابق أو لاحق  
اللفظ : « فتية » بكسر الفاء وسكون التاء المثناة - جمع فتى ، وتقول : هو فتى بين الفتوة  
والفتوة : الحرية والكرم ، ويجمع الفتى أيضا على فتيان وعلى فتو، فأما شاهد الفتية فقوله تعالى :  
( إِذْ أَرَى الْفِتْيَةَ إِلَى الْكَهْفِ ) وقوله سبحانه : ( إِنَّهُمْ فَتِيَّةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى )  
وقول الأعشى ميمون :

فِي فَتِيَّةٍ كَسَيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَمَلَّ  
وشاهد الفتيان قوله تعالى : ( وَقَالَ لِفَتَيَانِهِ أَجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ ) وقول الشاعر :  
يَا عَزَّ هَلْ لَكَ فِي شَيْخٍ فَتَى أَبَدًا وَقَدْ يَكُونُ شَبَابُ غَيْرِ فَتَيَانِ  
وشاهد الفتو قول جذبة الأبرش

فِي فَتْرٍ أَنَارًا بِهِمْ مِنْ كَلَالٍ غَزْوَةٍ مَانُوا  
وقول الآخر :

وَمُتُّ هَجْرُوا ثُمَّ أَسْرُوا لَيْلَهُمْ حَقٌّ إِذَا أُنْجَبَ حُلَا  
وقول الشاعر في بيت الشاهد « دعوت » معناه ناديت ، ومنه قول الشاعر :

وَدَاعِرٌ دَعَايَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى الْعَلَا فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبُ

وقوله « يورث المجد » المجد : هو الكرم ، ويقال : مجد الرجل ومجد فهو ماجد ومجيد وقوم  
أعجاذ وأماجد « دأبا » يريد مداوما على دعائهم مجتهدا فيه ، وتقول : دأب الرجل على عمله ، ودأب  
فيه ؛ إذا اجتهد وثابر عليه ، وتقول : دأبت الدابة في سيرها دأبا ودأبا ودموبا ، وفعل الرجل ذلك  
الفعل دأبا ، وقد يقال : فعل ذلك الفعل دأبا ، كما في قوله تعالى : ( قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا )  
على أن المراد ذادأب ، أو دأبا

الإعراب : « ربه » رب : حرف قليل وجزء شبه بالزائد ، مبنى على الفتح لاجل له من  
الإعراب ، والماء ضمير مبنى على الضم ، وله محلان أحدهما جر برب ، وثانيهما نصب بدعوت  
« فتية » تمييز للضمير المجرور برب ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « دعوت » فعل وفاعل  
« إلى » حرف جر « ما » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بإلى ، والجار  
والمجرور متعلق بدعوت « يورث » فعل مضارع مرفوع بالضمرة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه  
جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « المجد » مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

ولكنه يلزم أيضاً التذكير، فيقال: «رُبُّهُ أَمْرَأَةٌ» لا رُبُّهَا، ويقال: «نَمَتِ أَمْرَأَةٌ هُنْدٌ». السادس: أن يكون مُبْدَلاً منه الظاهرُ المُقَرَّرُ له، كَصَرَبَتُهُ زَيْدًا، قال ابنُ عصفور: أجازهُ الأَخْش، ومنه سيبويه، وقال ابنُ كيسان: هو جائزٌ بإجماع. انتهى.

(خاتمة): قد يشتبه الفاعلُ بالفعل، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان أحدهما أسماً ناقصاً والآخر أسماً تاماً، وطريقُ معرفة ذلك: أن تجلَّ في موضع التام: إن كان مرفوعاً ضميراً المتكلم للرفع، وإن كان منصوباً ضميراً المنصوب، وتُبدل من الناقص أسماً بعبارة في القل وعدمه، فإن صحت المسألة بعد ذلك فعلى صحيحة قبله، وإلا فعلى فاسدة، فلا يجوز «أَعْجَبَ زَيْدٌ مَا كَرِهَ عَمْرُو» إن أوقست «ما» على ما لا يعقل؛ لأنه لا يجوز: «أَعْجَبْتُ الثوبَ»، ويجوز نصب زيد؛ لأنه يجوز: «أَعْجَبَنِي الثوبُ»، فإن أوقست «ما» على أنواع من يعقل جاز. رُفِه؛ لأنه يجوز: «أَعْجَبْتُ النِّسَاءَ» ويقول «أَمَكَنَّ السَّافِرَ السُّفْرُ» بنصب السافر؛ لأنك تقول: «أَمَكَنَّ السُّفْرَ»، ولا تقول: «أَمَكَنَّ السُّفْرَ»، والله أعلم.

والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول «دائبا» حال من ضمير المتكلم الواقع فاعلا في قوله دعوت «فأجابوا» الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب، أجاب: فعل ماض مبنى على فتح مقتر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، وواو الجماعة فاعل مبنى على السكون في عمل رفع الشاهد فيه: قوله «ر به قنية» حيث أعاد الضمير على «قنية» وهو متأخر عن الضمير لفظا ومعنى، أما لفظا فواضح، وأما معنى فلأن قنية يميز الضمير ومبين له ومزيل لإيهامه، ورتبة المميز متأخرة عما يميزه ضرورة. وساغ هذا التأخر ههنا للضرورة، إذ لو قلنا التمييز لفصلنا بين رب ومجروها، وهو غير جائز.

وأنت إذا تأملت في هذا الشاهد وجدت الضمير مفردا مع أن التمييز جمع، فهذا يدل على أن الضمير المجزور رب يجب أن يكون مفردا، وإن كان تمييزه مثنى أو مجموعا، كما يجب أن يكون مذكرا، ولو كان تمييزه مؤنثا، وهذا مذهب البصريين، وقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في الضمير أن يطابق المميز؛ ولكنهم عجوجون بأن ما ذهبوا إليه لم يرد به سماع عن العرب

## النائب عن الفاعل

(يَنْوِبُ مَقْعُولٌ بِرٍ عَنْ فَاعِلٍ) حُذِفَ لِنَرَضٍ : إما لفظي ؛ كالإيجاز ، وتصحيح النظم ؛ أو معنوي ؛ كالعلم به ، والجهل ، والإيهام ، والتعظيم ، والتحقير ، والخوف منه ، أو عليه ، وسيأتي أنه ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به ، لكن هو الأصل في النيابة عنه (فِيهَا لَهُ) من الأحكام ؛ كالرفع ، والمثدية ، ووجوب التأخير ، وغير ذلك (كَتَيْلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ) غير : نائب عن الفاعل المحذوف ؛ إذ الأصل نَالَ زَيْدٌ خَيْرٌ نَائِلٌ ، نَعِمَ النِّبَاةُ مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية إلى صيغة تَوْضَعُ بالنيابة (فَأَوَّلُ الْفِعْلِ) الذي تَبْنِيهِ للمفعول (أُضْمِنَ) مطلقاً (وَ) الحرف (التَّصْلُ بِالْآخِرِ) منه (ا كَسِرَ فِي مُضِيِّ كَوْصِلٍ) ودُخِرَجَ (وَأَجْعَلُهُ) أى : للتصل بالآخر (مِنْ مُتَارِعٍ مُتَفَتِّحًا كَيْتَعِي الْقَوْلَ فِيهِ) عند البناء للمفعول (يُنْتَحَى) (وَ) الحرف (الثَّانِي النَّالِ تَا الْمَطَاوَعَةِ) وشبهها من كل تاء مزيدة (كَالْأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بِلاَ مُنَازَعَةٍ) تقول : تُدْخِرُجَ الشَّيْءَ ، وَتُتَوَفَّلُ مِنَ الْأَمْرِ ، بِاتِّبَاعِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ فِي الضَّمِّ . (وَتَنَالَتْ) الفعل (الَّذِي يَدَى) (بِهَمْزِ الرَّسْلِ \* كَالْأَوَّلِ أَجْعَلْنُهُ كَأَسْتَحْلِي) الشَّرَابُ ، واستخرج المال ، فَتَتَّبِعُ الثَّالِثَ أَيْضاً لِلأَوَّلِ فِي الضَّمِّ . (وَأَكْبَرُ أَوْ أَشْمِمْ فَآ) فِعل (ثَلَاثِيٌّ أَعْلَى \* عَيْنًا) واو يا كان أو يائيا ، قد قرئ : « وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكَ وَيَا مَتَاهُ أَقْلِمِي وَغِيضَ لِسَانِي » بهما ، والإشمام : هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد يسمى زَوْماً (وَضَمُّ جَا) فِي بَعْضِ الْفَتَاتِ (كَبُوعٍ) وَحَوْكٍ (فَأَخْتَمِلَ) كَقَوْلِهِ :

٣٨٣ — لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ

٣٨٣ — نسب العيني هذا الشاهد إلى رُوْبَةِ بْنِ الْعَبَّاسِ . وقد راجعت ديوان أراجيز رُوْبَةِ ابن العجاج فوجدت في زيادته أبياتا منها هذا البيت وهي قوله :

يَا قَوْمَ قَدْ حَوَّلْتُ أَوْ دَوَّوْتُ وَبَعْضُ حِقَالِ الرِّجَالِ اللَّوْتُ  
مَالِي إِذَا أَجْزَيْهَا صَأْنَتْ أَكْبَرُ قَدْ عَلَانِي أَمْ يَنْتِ



.....

لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا ... البيت

وقد روى أبو علي القالي في أماليه ( ج ١ ص ٢٠ طبع دار الكتب ) البيتين الأول والثاني من هذه الأبيات ، ولم ينسهما لأحد ، وروى صدر الأول

• أَقُولُ إِذْ حَوَّلْتُ أَوْ دَوَّوْتُ •

وقال أبو عبيد البكري في شرح الأمالي ( ج ١ ص ٩٧ ) « هذا الراجز يصف جذبه للدلو » اهـ ، ولم يعينه

اللفظ : « حوَّلت » تقول : حوَّل الرجل ؛ إذا خفف وأصابه الكبر ، والواو زائدة للإحلاق بدحرج ، وأصله حقل ، وقد قالوا : أصابت الدابة حقله - بفتح الحاء وسكون القاف - وهي داء يأخذ من أكل التراب ، وقالوا : حقلت الدابة - كسمع - وتقول : حوَّل الرجل ، إذا قال : لاحول ولا قوة إلا بالله ، والواو ههنا ليستزائدة ، لأنها مأخوذة في نحت الفعل كما أخلت الحاء والقاف واللام من أصل الجملة المراد حكايتها « حيقال » هو مصدر حوَّل ، مثل دحراج مصدر دحرج « أجذبها » أراد أنزع الدلو من البئر « صأيت » صت ، من قولهم : صأى الفرج ، إذا سمعت له صوتا ضعيفا ، وأراد الراجز أنينه من ثقل الدلو ، وقوله « قد عالى » معناه غلبنى وقهرنى ، ومنه قولهم : عيل صبر فلان ، وقالت فاضل الحساء

• وَتَكْفِي الْمَشِيرَةَ مَا عَالَهَا •

وقد روى القالي في مكانه « غبرنى » وقوله « أم بيت » يريد أم زوجة ، وذلك لأن العزب أقوى وأشد ، كما قال الآخر :

خُذْهَا وَأَعْطِ عَمَّكَ السَّجِيلَةَ إِنَّ لَمْ يَكُنْ عَمَّكَ ذَا حَلِيلَةٍ

السجيلة : الدلو الضخمة ؛ وأنشد يعقوب في مثله :

أَمَّا وَرَبِّ يَرْكُمُ وَمَتَانِيَا وَالْقَرْمِضِي الْأَلَزِي فِي أَرْجَانِيَا  
لَا تُزَكِّي أَيْمَانِيَا بِدَانِيَا

يقول : لا أعرض للترجوع فأضعف عن العمل ، وقال الآخر في هذا المعنى :

قَدْ كُنْتُ بِالشَّقَةِ ذَا طِمَاحٍ عَلَى رُءُوسِ التَّهْلِي الضَّوَاخِي

إِنْ لَمْ يَكُنْ عَيْدِي نِكَاحِي

الشنة : الدلو الخلق والتربة الخلق ، يقول : قد كنت قويا على أن أسقى إلى قبلا ، وهو أن يسقى

وكقوله :

٣٨٤ - حُوكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَحْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تُشَاكُ

على رموسها حين ترد ، ولم يكن قرى لها قبل في الحوض ، ويقال لامرأة الرجل : قعيدته ، وقعيدة  
يئته ، وزوجه ، وزوجته ( وأنكر هذه الأصمى ، وأثبتها يعقوب بن السكيت ) ودليلها  
قول الفرزدق :

وإِنَّ الَّذِي يَسْتَعِي لِيَفْسِدَ زَوْجِي كَسَاعٍ إِلَى أَشَدِّ الشَّرِّ يَسْتَبِيلُهَا

وهي أيضا بطل ، وبعثته ، ويئته ، وشهلته ، وجئلته ، ومعزَّته ، وحبوبته ، وقول الراجز في بيت  
الشاهد « ينفع شيئا ليت » قد قصد لفظ هذه الأداة فصيها اسما وأعربها وجعلها فاعلا ، ومثل  
ذلك قول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مَيِّ لَيْتُ إِنْ لَيْتَا وَإِنْ لَوْ عَنَاهُ

وقول الآخر :

الْأَمُّ عَلَى لَوٍّ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفْخُفِي أَوَائِلُهُ

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « وهل »  
الواو اعتراضية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، هل : حرف استفهام يراد منه ههنا  
الإنكار ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ينفع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة  
« شيئا » مفعول مطلق ؛ فَإِنْ معناه هل ينفع شيئا من النفع ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ليت »  
فاعل ينفع مرفوع بالضمة الظاهرة « ليت » حرف تمن ونصب أكد به ليت الأولى تأكيداً لفظياً  
« شبابا » اسم ليت الأولى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بوع » فعل ماض مبنى للجهول ، مبنى  
على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى  
شبابا ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر ليت « فاشترت » الفاء حرف عطف ،  
مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، اشترت : فعل وفاعل ، والجملة من الفعل وفاعله في محل  
رفع عطف على الجملة الواقعة خبراً ليت .

الشاعر فيه : قوله « بوع » وذلك أنه فعل ماض معتل العين يأتها ، وقد جاء به الراجز  
على لنة من يخلص ضم الفاء ، فأقبلت الياء واوا ، وإخلاص ضم الفاء لنة قوم منهم من حكى  
الشارح ، ومنهم بعض بني عيم وبنو ضبة ، وحكى عن هذيل .

٣٨٤ - لم أثبت لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .  
اللفظ : « حوكبت » نسجت ، وقول : حاك الثوب يحوكة حوكا وحياكة ؛ إذا نسجه ،

ومن المجاز قولهم : حاك الشاعر الشعر بحوكه حوكا ، وحاك المطر الرياض يحوكها حوكا ، ويقال : هذا على حوك هذا ؛ إذا كان مثله في الهيئة أو السن « نيرين » الثبر بكسر التون يعدها ياء مثناة - لجة الثوب ، وهو أيضا العلم للثوب ، ويقال : هذا ثوب ذو نيرين ؛ إذا كان محكما قد نسج على لختين ، وقد قالوا من ذلك : هذا رجل ذو نيرين ، إذا كان شديدا محكما ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذه ناقة ذات نيرين ، وذات أنيار ؛ إذا كان عليها سحائف من شحم ؛ قال الطرماس :

عَدَا عَنْ سُلَيْمَى أَنْفَى كُلِّ شَارِقٍ أَهْزُ لِحَرْبٍ ذَاتِ نِيرَيْنِ أَلْفِي

وقال حميد بن ثور الهلالي :

ضِيَاكَ عَلَى نِيرَيْنِ أَفْخَى لِدَانِهَا بَلَيْنَ بِلَى الرِّمَالَتِ وَهَى جَدِيدُ

وقالوا : هذا ثوب منير - بزنة معظم - إذا كان منسوجا على نيرين ، ويروى في مكان هذه الكلمة « حوكت على نولين » وهو مثني نول ، والنول - بفتح فسكون - الخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها « تحاك » مضارع مبنى للجهول ماضيه اللبى للعلوم حاك ، ومعناه نسج كما تقسم « تختبط الشوك » تضربه بعنف « ولا تشاك » لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها ، وتشاك : مضارع مبنى للجهول وماضيه اللبى للعلوم شاكة ، وتقول : شاكة يشوكه ؛ إذا أدخل في جسده شوكة ، وبابه قال ، وشاكنه الشوكة - من باب قال أيضا - دخلت في جسده .

المعنى : وصف ملحفة أو حلة بأنها محكمة النسيج نامة الصفاقة ؛ فبعد عن ذلك بأنها نسجت على نولين فهي صفيقة جد صفيقة فإذا اصطدمت بالشوك ولو كان اصطدامها عنيفا لم يؤذيها ذلك ولم ينشب فيها الشوك ولم يعلق بها .

الإعراب : « حوكت » حوك : فعل ماض مبنى للجهول ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « على » حرف جر « نيرين » مجرور بعلی ، وعلامة جر الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثني ، والتون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، والجار والمجرور متعلق بحوك « إذ » ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب بحوك « تحاك » فعل مضارع مبنى للجهول مرفوع بالضممة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذ إليها « تختبط » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « الشوك » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة : لا نافية « تشاك » فعل مضارع مبنى للجهول مرفوع بالضممة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره

( تنبيه ) : أشار بقوله « فاحتمل » إلى ضعف هذه اللمة بالنسبة للفتين الأوليين ، وتُعزى لبني قحس وبني دُمير .

( وَإِنْ يَشْكُلِي ) من هذه الأشكال ( خِيفَ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ ) ذلك الشكلُ ويُبدل إلى شكل آخر لا لبس فيه ؛ فإذا أسند الفعل الثلاثي للفعل العين - بعد بنائه للفعل - إلى ضمير متكلم أو غائب ؛ فإن كان يائيا كَبَّاعَ من التَّبِعِ اجْتَنِبَ كسره وعُدل إلى الضم أو الإشمام ؛ ثلثا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو : بَشْتُ التَّبَدُّ ؛ فإنه بالكسر ليس إلا ، وإن كان واويا كَسَامَ من السَّوْمِ اجتنب ضمه وعُدل إلى الكسر أو الإشمام ؛ ثلثا يلتبس بفعل الفاعل ، نحو : شُمْتُ التَّبَدُّ ، فإنه بالضم ليس إلا .

( تنبيه ) : ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل لللبس على ما هو ظاهر كلامه هنا وصرح به في شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه <sup>(١)</sup> ، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقا ، ولم يلتفت للإلباس ؛ لحصوله في نحو مُتَحَارٍ وَتَضَارٍ ، نعم الاجتناب أولى وأرجح .  
( وَمَا لِيَاغَ ) ونحوه من جواز الضم والكسر والإشمام ( قَدْ يَرَى لِنَعْوَحَبٍ ) وَرَدَّ ؛ من كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم ، لكن الأنصح هنا الضم ، حتى قال بعضهم : لا يجوز غيره ، والصحيح الجواز ؛ فقد قرأ علقمة « رَدَّتْ إِلَيْنَا » « وَلَوْ رَدُّوا » .

هي عائد إلى الجملة للوصفة ، وجملة « تختبط الشوك » لاجل لها من الإعراب مستأنفة ، وجملة « لاتشاك » لاجل لها من الإعراب أيضا معطوفة على الجملة الاستثنائية .  
الشاعر فم : قوله « حوكت » فإنه فعل ماض مبني للجھول ، وهو معتل العين واوى ، وقد جاء به الراجز على لمة من يخلص الضمة في فاء الفعل ، وهذه لمة من ذكرنا من العرب في شرح الشاهد السابق .

(١) اعلم أن الحق الرضى قد ذهب إلى مثل ما ذهب إليه ابن مالك (وهما متعاصران ؛ إذ وفاة ابن مالك في عام ٦٧٢ من الهجرة ، ووفاة الرضى في عام ٦٨٨ من الهجرة ) حيث قال <sup>(١)</sup> : « فإذا سقط العين في اللبني للفعل بإتصال الضمير للرفع ؛ فإن قام قرينة جاز لك إخلاص الضم في الواوى وإخلاص الكسر في البائي ، نحو عدت يا مريض وبت يا عبد ، وإن لم تقم قرينة نحو بعت وعدت ؛ فالأولى أنه لا بد لك في الواوى من إخلاص الكسر أو الإشمام ، وفي البائي من إخلاص الضم أو الإشمام ؛ ثلثا يلتبس بالبنى للفاعل ، وظاهر كلام السيرافي أنه لا يجب فيه الفرق ، بل يقتصر فيه الالتباس ؛ لقلة وقوع مثله » اهـ .

(وَمَا لَيْتَا بَالَعَ) ونحوه من جواز الأوجه الثلاثة ثابت (لِمَا التَّيْنُ تَلَى \* في) كل فعل على وزن افتعل أو افعل، نحو (اخْتَارَ وَاتَّقَادَ وَشَبَّهَ يَنْجَلِي)؛ فتقول: اخْتَوَرَ وَاتَّقَوَدَ، واختير واعتيد، بضم التاء والقاف، وكسرهما، والإشمام، ونَحَرَكَ الممرة بحركتهما.

(وَقَائِلٌ) للنيابة (مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ \* أَوْ) مجرور (حَرْفِ جَرٍّ بِنَيْبَةٍ حَرَى) أى: حقيق، وما لا فلا، فاقابل للنيابة من الظروف والمصادر هو المتصرف المختص؛ نحو صِمَ رَمَضانَ، وجَلَسَ أمام الأمير، «فَإِذَا نَفِخَ فِي الصُّورِ قَفْعَةً وَاحِدَةً»؛ بخلاف اللازم منهما، نحو عِنْدَ وإذا وَسُبْحَانَ وَمَعَادٌ؛ لامتناع الرفع، وأجاز الأخفش جَلَسَ عِنْدَكَ، وبخلاف المبهم نحو صِمَ زَمَانٌ، وَجَلَسَ مَكَانٌ، وَسَيَرَّ سَيَرٌ؛ لعدم القائدة؛ فامتناع سَيَرَّ على إسماعيل السهر أحمق، خلافا لمن أجازوه.

فأما قوله :

٣٨٥ - وَقَالَتْ مَيَّ يُبْقَلُ عَلَيْكَ وَيُتَكَلَّلُ يَسْؤَلُونَ بِكُشْفِ غَرَامِكَ تَدْرِبُ

٣٨٥ - نسب هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، ونسب لعلامة بن عبدة، وهو علامة الفحل، وذلك لأن لكل واحد منهما قصيدة على هذا الروي، وقد قالا قصيدتهما في معنى واحد وعرضاها للفاصلة بينهما، وقد أدخل الرواة كثيرا من أبيات كل قصيدة في الأخرى؛ وأول قصيدة امرئ القيس قوله :

خَلِيلِي مَرَايَ قَلَى أَمْ جُنْدَبُ  
قَابَسُكُمَا إِنْ تَنْظُرَانِي سَاعَةً  
أَلَمْ تَرَ أَنِّي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقًا  
عَقِيلَةً أَخَذَانِ لَمَّا لَادِمِيَّةُ  
تَبْعَرُ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظُلَمَانٍ  
لِنَقْفَى حَتَّاجَاتِ الْقَوَادِ الْمَذَبِ  
مِنْ الدَّهْرِ تَنْفَعِي لَتَى أَمْ جُنْدَبُ  
وَجِدْتُ بِهَا طَيِّبًا وَإِنْ لَمْ تَطْلُبِ  
وَلَا ذَاتُ خَلْقٍ إِنْ تَأَمَّلْتَ جَانِبِ  
سَلَكْنِي نَحْيًا سَيْنَ حَزَمِي شَعْبَسِ

وأول قصيدة علامة بن عبدة الفحل قوله :

ذَهَبَتْ مِنَ الْمِجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ  
وَلَمْ يَكْ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ

لِيَاكِ لَا تَبْلِي نَصِيحَةَ بَيْنِنَا      لِيَاكِ حَلَاوًا بِالسَّتَارِ فَضْرَبِ  
مُبْتَلَةً كَانَ أَنْفَاءَ حَلِيًّا      حَلَى شَاكِنٍ مِنْ صَاحِقَةٍ مُزَيَّبِ  
عَحَالٍ كَأَجْوَارِ الْجَرَادِ وَلَوْلُو      مِنْ الْقَلَمِيِّ وَالْكَيْسِيِّ لِلْوُوبِ  
إِذَا الْحَمَّ الْوَأَشُونُ لِلشَّرِّ بَيْنِنَا      تَبْلَغَ زَامِي الْحُبِّ غَيْرَ الْمَكْدَبِ

اللفظ: «أم جنب» اسم امرأة من طي يروى الأصمعي أن امرأة القيس تزوجها، فلما بات عندها لم تحمده، ففركته، ونزل به علقمة بن عبدة، فتذاكرا الشعر واذعاه كل واحد منهما على صاحبه، فقال له علقمة: قل شعرا تمدح فيه فرسك والصيد وأقول مثله، وهذه هي الحكم بيني وبينك، فقالا هاتين القصيدتين، وقوله «لنقضى حاجات الفؤاد للعذب» يروى في مكانه «لنقضى لبانات الفؤاد» بيناء الفعل للجهد، واللبانات: جمع لبانة، وهي الحاجة، ويروى «لنقضى لبانات الفؤاد» بلاء «تنظرائي» تنظرائي، يقال: نظره ينظره، بمعنى انتظره ينتظره، وقوله «تنفسي» الضمير للمستتر فيه عائد إلى الساعة، ويروى في مكانه «ينفسي» بالياء فالضمير المستتر عائد إلى الانتظار للفهم من قوله تنظرائي، يقول: إنكما إذا انتظرتماني ساعة حتى أخرج فأسلم عليها تنفسي ذلك عندها، وقوله «أم ترائي» روى الوزير أبو بكر «أم ترائي» والطارق: الذي ينزل بالناس ليلا، وكل من نزل بك ليلا فقد طرقتك، وقوله «وجدت بها طيبا» يريد رائحة فيها، يقول: إنني كلما زرتها وجدت نشر فيها طيبا وإن كان في الوقت الذي تتغير فيه الأنفواء، ويقال: أراد أن جسدها طيب الريح وإن لم تمس طيبا «عقيلة أخدان» العقيلة: الكريمة من النساء المخدرة، ويقال للسيد: عقيلة قومه، وعقيلة كل شيء: أكرمه، ويروى في مكانه «عقيلة أتراب» والأتراب: جمع ترب، والترب - بكسر التاء وسكون الراء - الذي يوله مع الإنسان في زمن واحد «لادمية» بالفتح للعجمة، يريد أنها غير مذمومة، ويروى في مكانه «لادمية» بالفتح للهامة، يعني أنها غير قصيرة حقيرة «ولاد ذات خلق إن تأملت جانب» الجانب: الذي يجنبه الناظر إليه ويحتقره، ويقال: الجانب التليظ اللحم القصير، يقول: إنها سيدة أترابها وإن خلقها مستحسن لمن ينظر إليه «تبصر خليلي» يريد أتم نظرك «تلعان» جمع ظعنينة، وهي المرأة إذا كانت في المودج، وقال الخليل: الظعنينة الجبل، وسميت المرأة بها لأنها راكبت «ضحيا» هو قصير ضحى «بين حزمي شعيب» الحزم: للكان التليظ، وهو أرفع من الحزن، وشعيب: اسم ماء، ويقال: اسم موضع، وهو يروى بعينين مهملتين وبعينين معجمتين «بالستار فرب» الستار - بكسر السين للهامة - جبل بأجأ، وهو أيضا ناحية بالبحرين

ذات قرى تريد على مائه ، وهو أيضا جبل بالعالية في ديار بنى سليم ، وهو أيضا أحد واديين في ديار بنى ريبة ، يقال لأحدهما السّار الأغر وللآخر السّار الجابرى وفيهما عيون فوّارة تسقى نخيلا كثيرة ، وعرب : موضع ، ولم يذكره ياقوت « مبتلة » هى البكر « أنشاء حليها » الأنشاء : جمع نضو ، والراد به ههنا البالى من حليها « شادن » الشادن : ولد الظبية « صاحة » هى جبل وهضاب حمى تجاور العقيق بالمدينة « مترب » مذكور خائف « محال » هو نوع من أنواع الحلى « الكيس » حلى مجوّف يحشى جوفه طيبا « للوب » للوى « إذا ألم الواشون » يريد أنهم إذا نسجوا الشرىبننا « راسى الحب » هوراسخه . وقوله في بيت الشاهد « غرامك » الترام ههنا من قولك : هومغرم بالنساء أى معنى بهنّ شديد الحب لهنّ ، ويقع الترام على العذاب اللازم أيضا « تدرب » اعتاد ، والمربة - بضم الميم - الملهمة - المادة ، وتقول : قدرب في عمله - من باب فرح - وتقول : دربت البازى وغيره - بتضيف الراء - إذا عودته ، وروى :

وَقَالَتْ : مَتَى تَبْخُلُ عَلَيَّكَ وَتَعْتَلِلُ نَسْؤُكَ ، وَإِنْ نَكَشِفَ غَرَامَكَ تَدْرَبِ

ولا شاهد في البيت حيثنذ

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث دالة على أن الفاعل مؤنث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « متى » اسم شرط جازم يحزم فاعله الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « ببخل » فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون « عليك » جار ومجرور متعلق بيبخل ، وهو نائب فاعله « ويعتلل » الواو حرف عطف ، يعتلل : فعل مضارع مبنى للجهول معطوف على ببخل مجزوم وعلامة جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على المصدر المحلى بأل المعهدة للفهوم جنسه من هذا الفعل ، وكأنه قال : ويعتلل الاعتلال للمهود ، أو الضمير عائد على المصدر للوصف بعلبك المحنوف للدلول عليه بالمدكور قبله ، وكأنه قال : ويعتلل اعتلال عليك ، وسأيت لهذا إصاح في بيان الاستشهاد بالبيت « يسؤك » يسؤ : فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه السكون ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « وإن » الواو عاطفة ، إن : حرف شرط جازم يحزم فاعله الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « يكشف » فعل مضارع مبنى للجهول فعل الشرط ، مجزوم بآن وعلامة جزمه السكون « غرامك » غرام : نائب فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « تدرب » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بآن وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروى

الشاهد فيه : قوله « ويعتلل » فإن ابن درستويه وجماعة من النحاة زعموا أن النائب عن الفاعل ضمير مستتر عائد إلى مصدر هذا الفعل للفهوم منه ، والتقدير : ويعتلل هو : أى اعتلال ، وذهبوا إلى أن ذلك يدل على جواز نيابة المصدر للهم ؛ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير

فمنه ويستل هو : أى الاعتلال للمهود ، أو اعتلال عليك ، حذف «عليك» ؛ لدلالة عليك الأول عليه ، كما هو شأن الصفات المحصصة ، وبذلك يوجه «وَحِيلَ يَتَنَبَّهُ»<sup>(١)</sup> وقوله :

هذا المصدر للبهيم فإن نيابة المصدر للبهيم نفسه أولى وأحق بالجواز ؛ والجمهور على أن هذا البيت ليس على التخرىج الذى ذكره ؛ لأن نيابة المصدر للبهيم لاتفيد شيئا ، بل الضمير للستر النائب عن الفاعل عائد إلى مصدر على بآل العهدية معهود بين للتكلم والمخاطب ، لا للمصدر المفهوم من الفعل ، لأنه لو كان عائدا على المصدر المفهوم من الفعل لم يقد شيئا جديدا لم يفده الفعل ، وإنما فهم جنس هذا المصدر من الفعل ، فأما شخصه فمعهود معلوم بين للتكلم والمخاطب ، أو الضمير للستر النائب عن الفاعل راجع إلى مصدر موصوف بسفة محذوفة لدلالة ما قبله عليها ، وهذا المصدر مفهوماً جنسه أيضاً من الفعل ، ولكن شخصه معهود بالوصف بين للتكلم والمخاطب ، والتقدير : يستل هو : أى اعتلال عليك ؛ فالوصف بعليك المحذوف هو المصدر ، لا الضمير ، والضمير راجع إلى المصدر الموصوف ، ونحن نعم أن السفة يجوز حذفها إذا دلّ عليها دليل ، وذلك نحو قوله تعالى :

(فَلَا تَقِيْمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا) فإن المراد لاقيم لهم وزنا نافيا ؛ فحذفت السفة لدلالة ما قبلها عليها ، وهو قوله تباركت أمثالوه : (وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ) (١) يريد الشارح المحقق أن هذه الآية مثل بيت الشاهد السابق فى أن نائب الفاعل فى كل

منهما ضمير مستتر عائد إلى المصدر للقرن بآل العهدية المفهوم جنسه من الفعل السابق ، والتقدير : وحيل هو : أى الحول للمهود ، أو نائب الفاعل فى كل منهما ضمير مستتر عائد إلى المصدر الموصوف بالظرف ، والتقدير : وحيل هو : أى حول بينهم ، والفرق بين هذه الآية وبيت امرئ القيس على الوجه الثانى أن السفة التى يوصف بها المصدر فى بيت امرئ القيس محذوفة بدل عليها الظرف السابق ، على ما تقدم بيانه ، وأما الآية فالسفة مذكورة وهى قوله سبحانه : (بينهم) فهى من حذف الموصوف وبقاء السفة مع عدم صلاحية السفة لمباشرة العامل

فإن قلت : فما السر فى ألا يجعلوا الظرف المذكور تابعا عن الفاعل ، وفى أنكم قد جعلتم نائب الفاعل ضميرا مستترا ، وجعلتم الآية من باب حذف الموصوف وبقاء السفة مع عدم صلاحية السفة لمباشرة العامل ؟

فالجواب عن ذلك أن قولك : إن (بينكم) من الظروف التى لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجر بمن ؛ فهو ظرف غير متصرف ، وقد علمت أن مذهب الجمهور أنه لا يجوز أن ينوب الظرف غير المتصرف مناب الفاعل ، فمن أجل هذا لم نرض أن يكون (بينكم) فى الآية السكرية نائب فاعل لحيل ؛

فأما إذا جريت على مذهب الأخفش الذى يجوز نيابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل فإنه يجوز أن يكون (بينكم) تابعا عن الفاعل



# ٣٨٦ - فَيَاكَ مِنْ ذِي حَلَجَةٍ حِيلَ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُوهُ هُوَ نَائِلُهُ

ومن هنا نعلم أن هذا التخرج الذي ذكرناه في الآية الكريمة يرد به مذهب ابن درستويه ومن معه الذين يجعلون نائب الفاعل ضميرا مستترا عائدا على المصدر المفهوم من الفعل ، ويجوزون بناء على ذلك أن ينوب المصدر المبهم عن الفاعل ، ويرد به أيضا مذهب الأخفش الذي يجعل (ينكم) نائب فاعل ، ويجوز بناء على هذا نيابة الظرف غير المتصرف . وحاصل الرد على المنهين أنا نمنع أن يكون نائب الفاعل واحدا بما ذكر الفريقان ؛ فليس النائب ضميرا مستترا عائدا على المصدر المبهم المفهوم من الفعل ، ولا هو قوله ( ينكم ) ، بل نائب الفاعل ، كما قلنا ، ضمير مستتر عائد على مصدر مختص إما بال المهدي ، وإما بالوصف ، وهذا ظاهر إن شاء الله

٣٨٦ - هذا البيت لطرفة بن العبد البكري من قصيدة له لامية أولها قوله :

أَتَعْرِفُ رَمَمَ الدَّارِ قَرَارًا مَنَازِلَهُ      كَجَفْنِ الْيَمَانِي زَخْرَفَ الزَّمَنُ مَائِلُهُ  
بِتَثْلِيثٍ أَوْ تَجْزَانِ أَوْ حَيْثُ تَلْتَقِي      مِنْ النَّجْدِ فِي قِيَعَانِ جَانِبِ مَسَائِلُهُ  
دِيَارُ سُلَيْمَى إِذْ تَصِيدُكَ بِأَلْمَى      وَإِذْ حَبْلُ سُلَيْمَى مِنْكَ دَانَ تَوَاصِلُهُ  
وَإِذْ هِيَ مِثْلُ الرِّيمِ صَيْدَ غَزَالِمَا      لَهَا ظَلَرُ سَاحِرٍ إِلَيْكَ تَوَاصِلُهُ  
فَيَنْبِئَا وَمَا تَخْشَى التَّفَرُّقَ حَبِيبَةً      كِلَانَا فَرِيرٌ نَاعِمُ التَّمِيشِ بَلِجِلُهُ

وقبل البيت المستشهد به بأبيات قوله :

وَقَدْ ذَهَبَتْ سَلْمَى بِمَقْلِكَ كَلِّهِ      فَهَلْ غَيْرُ صَيْدٍ أَخْرَزَتْهُ حَبَائِلُهُ  
كَأَخْرَزَتْ أَسْمَاءَ قَلْبٍ مَرْقَشٍ      بِحُبِّ كَلْعٍ الْبَرْقِ لَاحَتْ تَحَابِلُهُ  
وَأُنْكَحَ أَسْمَاءُ الرُّادِيَّ يَبْتَغِي      بِذَلِكَ عَوَفٌ أَنْ تُصَابَ مَقَارِلُهُ  
فَلَمَّا رَأَى أَنْ لَا قَرَارَ يُقَرُّهُ      وَأَنْ هَوَى أَسْمَاءَ لَا بَدَّ قَائِلُهُ  
تَرَحَّلَ مِنْ أَرْضِ الْعِرَاقِ مَرْقَشٌ      عَلَى طَرَبٍ تَهْوَى سِرَاقَارَ وَاحِلُهُ  
إِلَى السَّرُّو أَرْضِ سَافَةٍ تَحْوَاهَا الْهَوَى      وَلَمْ يَدْرِ أَنَّ اللَّوْنَ بِالسَّرُّو غَائِلُهُ  
فَنُوْدِرَ بِالْفَرْدَيْنِ أَرْضٍ تَطْلُبُهُ      مَسِيرَةً شَهْرٍ دَائِبٍ لَا يُؤَاكِلُهُ  
فَيَاكَ مِنْ ذِي حَلَجَةٍ حِيلَ دُونَهَا      وَمَا كُلُّ ... البيت ، وبعده :

لَعَمْرِي لَوْثٌ لَا غُوبَةَ بَعْدَهُ      لَيْلَى الْبَيْتِ أَشْنَى مِنْ هَوَى لَا يُرَاكِلُهُ

فَوَجَدِي بِسَلَى مِثْلُ وَجَدِ مَرْقَشٍ بِأَسْمَاءَ إِذْ لَا تَسْفِيحُ عَوَازِلُهُ  
قَفَى نَحْبَهُ وَجَدًا عَلَيْهَا مَرْقَشٌ وَعَلَّقْتُ مِنْ سَلَى خَبَالًا أُمَاطِلُهُ

اللفظ : « أنعرف رسم الدار - إلخ » الرسم : أثر الديار ، أو هو خاص بما لاشخص له من الآثار ، والفقر : الخالي من السكان ، والجفن : غمد السيف ، واليماني : المنسوب إلى اليمن ، وأراد به السيف ، وزخرف : حسن ورقش ، والوشى : النقش ، ومائله : صانعه ، ويروى صدر هذا البيت هكذا :

• أَتُعرفُ قَفْرَ الدَّارِ رَمَمًا مَنَازِلُهُ •

وقوله « بتلث أو نجران - إلخ » تلث : موضع بالحجاز قرب مكة ، وفيه يقول أعشى باهلة :

وَبَجَاسَتِ النَّفْسِ كَمَا بَجَاءَ فَلَهُمْ وَرَاكِبٌ بَجَاءَ مِنْ تَبْلِيثٍ مُقْتَمِرٍ

ونجران : من محاليف اليمن من ناحية مكة ، والنجد : ما أشرف وارتفع من الأرض ، والقيعان : جمع قاع ، وهو أرض سهلة مطمئنة قد انضربت عندها الجبال والآجام ، وجلس : موضع ذكره ياقوت وأشد فيه هذه الآيات ولم يعينه ، وقوله « ديار سلمي إذ تصيدك - إلخ » تصيدك : مضارع من الصيد ، وتقول : صاده بصيده صيدا ؛ إذا قنصه وأوقعه في حبالته ، والنى : جمع منية - بضم فسكون - وهى اسم لما يتناهى الإنسان ، والحبل : للراد به العهد ، والذاني : القريب ، وتواصله : يروى بفتح التاء وضم الصاد للهمزة فهو مصدر مرفوع على أنه فاعل لدان ، ويروى بضم التاء وكسر الصاد للهمزة فهو فعل مضارع فيه ضمير مستتر يعود إلى سلمى والضمير البارز مفعول به عائد إلى حبل سلمى ، والجملة في محل رفع صفة لحبل سلمى أو حال منه ، وقوله « ولأذى مثل الرثم - إلخ » الرثم : الطبي الخالص البياض ، وساج : ساكن ، وتقول : سجا الطرف يسجو ، إذا سكن ، وتواغله : تسارقه ، وقوله « غنينا وما نخشى التفرق - إلخ » غنينا : أقننا ، وتقول : غني فلان بالمكان يبنى ، إذا أقام ، وما نخشى : مانخاف ، والتفرق : الفراق وانصداع الشمل ، وحقبة : أى سنة ، أو مدة ، والفرير : الشاب الذى لم يجرب الأمور ، وناعم العيش : يريد أنه في رفاهية وسعادة ، وبأجله : يريد أنه حسن الحال مخصب ؛ وقوله « وقد ذهبت سلمى - إلخ » أحرزته : أخذته وضبطته ، والحبال : جمع حباله - بضم الحاء للهمزة - وهى المصيدة ، وهذا مثل ضربه لنفسه ، يقول : إن الحبال لا تأخذ غير الصيد ، وكذلك الجبال والحسن لا يملكان غير أهل الصباية ؛ وقوله « كما أحرزت أسماء قلب مرقش - إلخ » مرقش : هو عمرو بن سعد ابن مالك ، وهو مرقش الأكبر ، وهو عم مرقش الأصغر ، ومرقش الأصغر عم طرفة بن العبد

صاحب هذه الأبيات ؛ ولمع البرق ؛ إضامته ، ولاحث : ظهرت ، والمخايل : جمع خيلة ، وهي السحابة التي تراها تظنن فيها مطرا ؛ وقوله « وأنكح أسماء للراذى - إلخ » أسماء هي بنت عوف المذكور آخر البيت ، وهو عم للرقش ، وللراذى : رجل من مراد زوجة عوف أسماء ابنته ، والمقاتل : جمع مقتل ، وهو مكان القتل ، يريد أن للرقش هوى ابنة عمه أسماء بنت عوف ، وأن عمه لم يمن عليه بتزويجها ، وزوجها لرجل من مراد ؛ وقوله « فلما رأى أن لاقرار - إلخ » يريد أن مرقشا لما رأى أنه لا يستطيع البقاء مع ما يداخله من حب أسماء غادر بلاد قومه ، ونهوى : تسرع ، والرواحل : جمع راحلة ، وهي الناقة يرتحلها للسافر ونحوه ، والسرور - بفتح السين للمهمة وسكون الراء - منازل حبيب بأرض اليمن ، وفيها يقول الأعشى ميمون :

وَقَدْ طَفْتُ لِلسَّالِ آفَاقَهُ عُثَانَ فَحِمَصَ فَأُورِشَلِمَ

فَنَجْرَانَ فَالسَّرَوَ مِنْ حَيْرٍ فَأَيَّ مَرَامٍ لَهُ لَمْ أَدُمَ

وقال عبد الله بن الحارث الحمداني :

وَمَارَ حَلَّتْ مِنْ سَرَوٍ حَيْرٍ نَاقِي لِيَحْبُجِبَهَا مِنْ دُونِ يَتْنِكَ حَاجِبُ

وقول طرفة في أبيات الشاهد « فتود بالفردين - إلخ » غودر : معناه ترك ، والفردان : مثني فرد ، وهما من أرض نجران ؛ ونطية : بريدة ، ودائب : من الدأب ، وهو الاستمرار على الشيء ، ومواصلة ، ولا يواكله : لا يعاجزه ؛ وقوله « فيالك من ذى حاجة - إلخ » يا : هذه لمجرد التنبيه ، أو هي للنداء والمنادى بها محذوف ، ومثله قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

وَبَدَلْتُ قُرْحًا دَامِيًا بَعْدَ حِمْمَةٍ فَيَا لَكَ مِنْ قُمَى تَحْوَلَنْ أَوْسَا

وقوله « لعمرى لموت لاعتقوبة بعده - إلخ » البت : أشد الحزن ، ولا يزاله : لا يفارقه ، والوجد : أشد الحب ، ولا تستفيق : لا تقصر ولا تكف ، والعوائل : جمع عاذلة ، وهي اللاعة ، والنحب : أصله الحاجة ، والراد بهذه العبارة أنه مات ، والحبال : ذهب العقل من الحب ، وأماطله : أسرف فيه الإعراب ؛ « يالك » يا : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب ، لك : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : أدعو لك ، ويجوز أن تكون يا حرف نداء وللنداء محذوف ، والتقدير : يا هذا ، ولك على هذا الوجه جار ومجرور متعلق إما بمحذوف تقديره كما قترناه وإما بنفس يا لما تضمنته من معنى الفعل ، وهذه العبارة - وهي قولهم : يالك - دالة على التعجب ، ومثلها بيت امرئ القيس الذي أئشدهناه في لغة البيت ؛ ومثلها قول امرئ القيس أيضا :

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ يُجُومُهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَتْلُ شُدَّتْ يَبْدُلِي

والقابل للنيابة من الجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال ، كذ ومنذ  
وَرُبَّ وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ، ولا دلَّ على تحليل كاللام والباء ، وَمِنْ إذا  
جاءت لتحليل ، فأما قوله :

٣٨٧ - يُفْضَى حَيَاءٌ وَيُقْضَى مِنْ مَهَائِنِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ

« من » حرف جر زائد مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « ذى » تمييز ، منصوب تقديرًا  
منع من ظهور نصبه اشتغال المل بالياء التى اقتضاها حرف الجر الزائد ، وهو مضاف و « حلجة »  
مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حيل » فعل ماض مبنى للجھول ، مبنى على الفتح  
لاجل له من الإعراب ، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر مختص بالعهدية يدل  
الفعل السابق على جنسه ، والتقدير حيل هو : أى الحول للمهود ، وقوله « دونها » على هذا ظرف  
متعلق بحيل ، أو مخذوف حال من ذلك الضمير ، والضمير مضاف إليه « وما » الواو للحال ، ما :  
حرف نفي مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « ما » اسم  
موصول مجرور علًا بالإضافة إلى كل « يهوى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقترنة على الألف منع  
من ظهورها التعذر « امرؤ » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل لها  
من الإعراب صلة للوصول ، والعائد ضمير متصل منصوب يهوى مخذوف ، والتقدير : ليس كل  
الذى يهواه امرؤ « هو » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « نائله » خبر المبتدأ  
مرفوع بالضممة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر المبتدأ ،  
ويجوز أن تكون ما الأولى النافية عاملة عمل ليس على لمة أهل الحجاز فيكون « كل » اسم ما  
هذه ، وتكون جملة « هو نائله » فى محل نصب خبر ما النافية العاملة عمل ليس

الشاهد فيه : قوله « حيل دونها » فإن من زعم أن المصدر للهم يجوز أن يقع تائبًا عن الفاعل  
يستشهد بهذا ويجعل تائب الفاعل ضميرًا مستترا راجعًا إلى المصدر المفهوم من الفعل الذى هو حيل ،  
وهذا غير مسلم عند الجمهور ؛ ومن زعم أن الظرف غير المتصرف يقع تائبًا عن الفاعل يستشهد  
بهذا البيت لهذه العبارة ويزعم أن « دونها » تائب فاعل الحين ، وهذا غير مسلم عند الجمهور  
أيضًا ؛ وعندهم أن تائب الفاعل ضمير مستتر عائد على المصدر ، لكن ليس الرجوع هو المصدر  
المنكر المفهوم من الفعل ، بل المرجع مصدر مقترن بالعهدية أو موصوف ، على نحو ما قرناه  
فى شرح الشاهد السابق

٣٨٧ - هذا البيت للفرزدق هلم بن غالب بن صعصعة ، من قصيدة له يمدح فيها زين العابدين  
ابن الحسين بن على بن أبى طالب ، وكان الفرزدق قد حجَّ بعد ما كبر وقد أتت له سبعون سنة ،  
وكان هشام بن عبد الملك قد حجَّ فى هذا العام ، فرأى على بن الحسين فى غمار الناس فى الطواف ،

فقال : من هذا الشاب الذي تترك أسرته وجهه كأنه مرآة صينية تراهي فيها عذارى الحى وجوهها ؟ فقالوا : هذا على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، ويقال : سأل رجل من الشاميين الدين صحبوا هشام بن عبد الملك فى حجه - وكان قد رأى رجلا أقبل على الناس فأفسحوا له وأعظموه - فقال : من هذا ؟ فقال له هشام : لا أعرفه ، وبسمه الفرزدق فقال : أنا أعرفه ، فقيل : من هو ؟ فقال :

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَانَهُ      وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ  
هَذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ      هَذَا التَّقِيُّ التَّقَى الطَّاهِرُ الْعَلَمُ  
هَذَا ابْنُ فَاطِمَةَ إِنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ      بِحَمْدِهِ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ قَدْ خُتِمُوا  
وَأَيْسَ قَوْلِكَ مَنْ هَذَا بِضَائِرِهِ      الْغُرْبُ تَعْرِفُ مَنْ أَنْكَرْتَ وَالْعَجَمُ  
إِذَا رَأَاهُ قُرَيْشٌ قَالَ قَائِلُهَا      إِلَى مَكَارِمِ هَذَا يَنْتَهَى الْكَرَمُ  
يُنْفِى حَيَاءَهُ وَيُنْفِى مِنْ مَهَابَتِهِ      قَا يُكَلِّمُ ... البيت ، وبهذه  
يَكْفُو خَيْرُ رَأَى رِيحُهُ حَقِيقُ      مِنْ كَفَّ أَرْوَعَ فِي عَرْنِينِهِ كَمَمُ  
يَكَادُ يُمَسِّكُهُ عِرْقَانِ رَاحَتِهِ      رُكْنُ الْحَطِيمِ إِذَا مَا جَاءَ يَسْتَلِمُ  
مِنْ مَعَشَرٍ جِبْهُهُمْ دِينٌ وَيُنْفِضُهُمْ      كَفَرُوا وَقُرْبُهُمْ مَنَعَنِي وَمُنْتَقِمُ

اللفظ : « البطحاء » أراد به بطحاء مكة ، وهى فى الأصل مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، ويقال الأبطح أيضا ، والجمع الأباطح والبطح « وطأته » موضع قدمه « بضائره » يريد أنه لا يضره ولا ينقص منه « ينفى » فعل مضارع من الإغضاء ، والإغضاء فى الأصل : أن يقارب بين جفنى العين حتى تسكاد تنطبق « مهابته » الهابة : الهيبة ، وللهاية : الإجلال والتعظيم « يبتسم » الابتسام : أوائل الضحك .

المعنى : وصفه بالوقار والاحتشام وأنه شديد الإغضاء بسبب ما اتصف به من الحياة ، ثم وصفه بأنه مهاب يحمله الناظر إليه والجالس فى حضرته فلا يبدأ أحد بكلامه ، ولكن ينتظرون حتى يروا ابتسامته حينئذ يكلمونه .

المراد : « ينفى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقترنة على الباء منع من ظهورها الثقل ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو راجع إلى اللمدوح « حياء » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة « وينفى » الواو حرف عطف ، ينفى : فعل مضارع مبنى الجھول مرفوع

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك ، على ماسر ، لا قوله من مهابته .

( تنبيهات ) : الأول : ذكر ابن إياز أن الباء الحالية في نحو « خرج زيد بشيابه » لا تقوم مقام الفاعل ، كما أن الأصل الذي تنوب عنه كذلك ، وكذلك للميز إذا كان معه من ، كقولك : طَبْتُ مِنْ نَفْسٍ ، فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً ؛ وفي هذا الثاني نظر ؛ فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل مِنْ على للميز المنتصب عن تمام الكلام .

الثاني : ذهب ابن دُرستُويه والسهيلي وتلميذه الرندي إلى أن النائب في نحو « مرَّ

بضمة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية دلّ الفعل على جنسه ، والتقدير : وينقضى هو : أى الإغضاء للعهود ، أو الضمير عائد إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعاقب به قوله « من مهابته » الآتى ؛ وقوله « فما » الفاء تفرعية ، حرف مبنى على الفتح لاعلّ له من الإعراب ، ما : نافية حرف مبنى على السكون لاعلّ له من الإعراب « يكلم » فعل مضارع مبنى للجھول ، مرفوع بأضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى للمدح « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لاعلّ له من الإعراب « حين » ظرف زمان ناصبه قوله « يكلم » الماضى « ينقسم » فعل مضارع مرفوع بأضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه راجع إلى المدح أيضاً ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جرّ بإضافة حين إليها .

الشاهر فيه : قوله « ينقضى من مهابته » فإن من هذه دالة على التعليل ، ولهذا لا يجعل الجار والمجرور هنا نائبين عن الفاعل كما يجعلهما في نحو قولك : مرّ زيد ، بل النائب عن الفاعل ضمير مستتر في الفعل عائد إلى مصدر مقترن بأل العهدية أو إلى مصدر موصوف بصفة محذوفة ، وهذا الجار والمجرور متعلق بذلك الوصف المحذوف ؛ فهو من باب حذف العامل وإبقاء المعمول .

فإن قلت : فلماذا لا يجوز نيابة الجار والمجرور مناب الفاعل إذا كان حرف الجرّ دالا على التعليل ؟

قلت : السر في هذا أن الدالّ على التعليل واقع في جواب سؤال سائل قال : لماذا ، وإذا كان كذلك كان كأنه من جملة أخرى ، فبعدت الصلة بسبب الدلالة على التعليل بين الفعل والجار والمجرور ؛ فلم يجوز أن يجعل نائباً عن فاعله ؛ ولهذا لم تجز نيابة للفعول لأجله ولا الحال ولا التمييز ، فإن الحال واقعة في جواب سؤال سائل يقتدر كأنه قال : كيف ، وللفعول لأجله واقع في جواب : لم ، والتمييز واقع في جواب : ممّ ، فكان كل واحد من الثلاثة من جملة أخرى ؛ فبعدت الصلة بين الفعل وبينها ، فلم تجز نيابة واحد منها مناب الفاعل المعتبر جزءاً من الفعل .

يَزِيدُ « ضمير المصدر ، لا المجرور ؛ لأنه لا يتبع على المحل بالرفع ، ولأنه يتقدم نحو « كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا » ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو « مَرَّ بِهِنَّ » .

ولنا سير يَزِيدُ سيرًا ، وأنه إنما يراعى محل يظهر في القصيح ، نحو لست بقائم ولا قاعدًا ، بالنصب ، بخلاف مررت بزيد القاضل ، بالنصب ، ومَرَّ بزيد القاضل ، بالرفع ؛ لأنك تقول : لست قائمًا ، ولا تقول في القصيح<sup>(١)</sup> : مررت زيدًا ، ولا مَرَّ زيدٌ ؛ على أن ابن جنى أجاز أن يتبع على محله بالرفع ؛ والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان وهو المكلف ؛ وامتناع الابتداء لعدم التجرد ؛ وقد أجازوا النيابة في نحو « لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ » مع امتناع مِنْ أَحَدٍ لم يضرب ؛ وقالوا في « كَتَبَ بِاللَّهِ شَهِيدًا » : إن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند .

الثالث : مذهب البصريين<sup>(٢)</sup> أن النائب إنما هو المجرور ، لا الحرف ، ولا المجموع ،

(١) قد ورد ذلك في ضرورة الشعر ، نحو قول جرير بن عطية :

تَمْرُونُ الدَّيَّارَ وَلَمْ تَتَوَجَّأَا كَلَامَكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ

ولا يقاس عليه .

(٢) اعلم أنه لا خلاف بين أحد من العلماء في إنابة المجرور بحرف جر زائد ، وأن هذا المجرور بالحرف الزائد مرفوع تقديرًا ، كما في قولك : ما ضرب من أحد ؛ فأحد : نائب فاعل مرفوع بضمة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ؛ فإن كان حرف الجر غير زائد نحو سير يزيد ومرو ، فللنحاة في بيان نائب الفاعل خمسة أقوال : أحدها - وهو مذهب الجمهور - أن النائب هو المجرور وأنه في محل رفع ؛ وثانيها - وهو ما رآه ابن هشام - أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل ؛ وإنما جعل مبهما ليحتمل جميع ما يدل عليه الفعل من مصدر وزمان ومكان ؛ ألا ترى أنه لا دليل على تعيين أحدها ؛ والرأي الثالث - وهو رأى الفراء - أن النائب حرف الجر وحده ؛ في محل رفع ؛ كما يقول : إنه وحده بعد الفعل اللبني للفاعل في محل نصب ، والرابع - وهو ما ذهب إليه السهيلي وابن درستويه والرندي - أن النائب ضمير عائذ إلى المصدر المفهوم من الفعل ، والخامس أن النائب هو مجموع الجار والمجرور ، وهو رأى لابن مالك .

فإن قلت : فهل لهذا الخلاف من ثمرة ؟

فالجواب أن نذكر لك أن ثمرته جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل المبني للجهول في بعض هذه الآراء ، وبيان ذلك أن من جعل النائب غير الجار والمجرور يجوز تقديم الجار والمجرور ،

فكلام الناظم على حذف مضاف ؛ لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب المجموع .

(وَلَا يَتُوبُ بَعْضُ هَذِي) للذكورات ، أعنى الظرف والصدر والمجرور (إِنْ وَجِدَ \* فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ) بل يتعين إنابته ، هذا مذهب سيبويه ومن تابعه ؛ وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غيره مع وجوده مطلقاً (وَقَدْ يَرِدُ) ذلك ، كقراءة أبي جعفر « لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » .

وقوله :

٣٨٨ — لَمْ يُمْنَ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا النُّفَى إِلَّا ذُوهُدَى

وهم أصحاب المذهبين الثاني والرابع ، ومن ذهب إلى أن النائب المجرور أو الجار أو هما معا لم يجوز أن يتقدما على الفعل ؛ لأن الفاعل ونائبه لا يتقتمان ، وأوثق هم الجمهور والفراء وابن مالك ، ومذهب الفراء في غاية الترابية ؛ لأنك تعلم أن الحرف لاحظه في الإعراب أصلا .

٣٨٨ — نسبوا هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا

الشاهد مذكورا في زيادات الديوان ضمن أبيات ، وهي قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَذْنِهِ مَا قَدْ بَدَا وَإِنْ ثَنَى فِي الْعُودِ كَلَبَ أَحْمَدَا  
لَمْ يُمْنَ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا النُّفَى إِلَّا ذُوهُدَى  
وَعِزَّتَا عِزٍّ إِذَا تَوَحَّحَدَا تَنَاقَلَتْ أَرْكَانُهُ وَأَعْلَوَدَا  
كُنْتُمْ كَمَنْ أَدْخَلَ فِي جُجْرِ يَدَا فَأَخْطَأَ الْأَنْثَى وَلَا تَقَى الْأَشْوَدَا

اللفظ : « بدنه » مبدأ أمره وأول شأنه « بدا » ظهر « ثنى » عاد ، تقول : ثنى يثنى ، مثل رمى يرمى ، وأصله جمع طرفي الحبل فصيّر ما كان واحدا اثنين « كان أحمدا » من قولهم : عود أحمد ، يريدون أنه عمود « يمن » فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للفعول ، ومعناه على هذا أولع ، تقول : عنى فلان بحاجتي ، وهو معنى بها ، إذا أولع بقضائها وشغل باله بأمرها ؛ فأما عنى بمعنى قصد فهو مبتنى للفاعل ، تقول : عنيت هذا الأمر أعنيه ، مثل رميت أرمى ، والمثنى قصصت إليه « العلياء » بفتح العين مملودا — خصال المجد التي تورث



صاحبها سموا ورفعة قدر « شئ » أبرأ ، هذا أصله ، والمراد به ههنا الهداية ، مجازاً « النى » فتح  
التين المسجمة - الجرى مع هوى النفس والتحدى فيما يوجبها ، يأتي عليها بالملكة « الهدى »  
بضم الهاء - الرشاد وإصابة الجادة .

المعنى : لم يشتغل بمعالى الأمور ولم يولج بمخاض المجد التى تورث صاحبها السيادة وسمو للترلة  
إلا أرباب السيادة وذوو النفوس الطامحة ، ولم يشف أهل الضلالة والأهواء من دائهم الذى أصيبت به  
نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشاد .

الإعراب : « لم » حرف نفي وجزم وقلب « بين » فعل مضارع مبنى للجهول ، مجزوم لم ،  
وعلامه جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء » جار ومجرور وقع نائب فاعل  
ليعن « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « سيدا »  
مفعول به ليعن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا عمل له  
من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي ، مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « شئ »  
فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التنكير « ذا » مفعول به لشيئ ،  
منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و « النى » مضاف إليه  
مجرور بالكسرة الظاهرة « إلا » أداة استثناء لا عمل لها ، حرف مبنى على السكون لا عمل له من  
الإعراب « ذو » فاعل بشئ ، مرفوع بالواو نيابة عن التثنية لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ،  
و « هدى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقترنة على الألف المحذوفة لتخلص من التقاء الساكنين  
منع من ظهورها التنكير .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيدا » حيث أناب الجار والمجرور وهو قوله « بالعلياء »  
عن الفاعل ، مع وجود المفعول به وهو قوله « سيدا » ؛ والدليل على أنه أناب الجار والمجرور ولم ينب  
المفعول به أنه جاء بالمفعول به منصوباً ، ولو أنه أنابه لرفع فقال : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، وأنت  
قد رأيت قوافى الآيات كلها منصوبة فيما ذكرناه لك من قطعة البيت المستشهد به .

واعلم أن إنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود للمفعول به قد أجازها الكوفيون مطلقاً ،  
وللرأد جوازها سواء أتقدم المنوب عن الفاعل كما في هذا البيت أم تأخر عن المفعول به كما قول :  
لم يعن إلا سيدا بالعلياء ؛ وأجازها الأخفش بشرط أن يتقدم المنوب عن الفاعل على المفعول به  
كما في هذا الشاهد الذى بعده ، ومنع البصريون من ذلك ، وقضوا بأن ما جاء من الشعر مما  
ظاهره جواز ذلك كهذا البيت الذى بعده محمول على أنه ضرورة شعرية ؛ واحتج عليهم

وقوله :

٣٨٩- وَإِنَّمَا يُرِضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَنِيئًا يَدُّكَرِ قَلْبُهُ

الكوفيون بقراءة أبي جعفر ( لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ) وزعموا أن « بما » جار ومجرور نائب عن الفاعل ليجزى ، مع وجود المفعول به وهو قوما ، والبصريين أن يمنعوا دلالة هذه الآية لما ذهب إليه الكوفيون ، ويحذف الجار والمجرور متعلقين بالفعل ، ونائب الفاعل ضميرا مستترا عائدا إلى مصدر مقترن بالالمهيدة أو هو مصدر موصوف بوصف عنيف ، والتقدير : ليجزى هو : أى الجزاء للبهود ، ولأن سلطنا أن الإعراب الذى أعر به الكوفيون مستقيم صالح للجرى على مقتضاه فإنا نقول : إن هذه قراءة شاذة ، والقراءة الشاذة لا تزيد فى الاحتجاج بها عما يكون من ضرورات الشعر

وإذا علمت هذا تبين لك أن اليتين الذين أنشدهما الشارح يصلحان لاحتجاج الكوفيين والأخفش جميعا ، وأن الآية لاتصاح إلا للاحتجاج للكوفيين ، أما الأخفش فإنه يوافق البصريين فى ضرورة تخريج الآية على وجه آخر غير الذى ذكره الكوفيون ، أو يحكم بأنها شاذة لا يجوز الاحتجاج بها

٣٨٩ — لم أتف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد ذكروا له بيتا سابقا عليه ، وهو :

لَيْسَ مُنِيْبًا أَشْرُوْهُ مُنِيْبُهُ لِلصَّالِحَاتِ مُتَنَاسٍ ذَنْبُهُ

اللفظ : « منيبا » المنيب : اسم فاعل من أناب ، وتقول : أناب الرجل ؛ إذا تاب من ذنبه ورجع عما كان يقارفه « منبه » اسم مفعول من نهته إلى الرشاد ؛ إذا ذكرته به وأعدت إلى ذهنه ما كان قد غاب عنه من أموره ، يريد أن الإنسان الذى ينبهه غيره إلى صالح الأعمال ويذكره بها فيتوب عن المعاصى بسبب ذلك لا تكون توبته حقيقة باليوم ، وإنما تصلح التوبة ويدوم أمرها إذا خطرت للإنسان بتذكره من عند نفسه وتدمه على ما يرتكب وعزمته على الإقلاع « معنيا » اسم مفعول من عنى لللازم البناء للجھول ، ومعناه مولع مهتم مشغول الخاطر الإعراب : « إنما » أداة حصر ، وأصلها مركبة من إن للؤكددة وما الزائدة التى تكف الأداة عن الاختصاص بالجلل الاسمية « رضى » فعل مضارع ، مرفوع بضمه مقترنة على الياء منع من ظهورها أثقل « للنيب » فاعل رضى ، مرفوع بالضمه الظاهرة « به » رب : مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « ما » مصدرية ظرفية ، حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « دام » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الجبر ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنيب « معنيا » خبر دام ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو اسم مفعول يحتاج إلى نائب فاعل ، كما يحتاج إليه فعله المبني للجھول « يذكر » جار ومجرور هوناب فاعل معنى

وواقعهم الأخفش ، لكن بشرط تقدم النائب ، كما في البيتين .

( تنبيه ) : إذا قد للفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء ، قيل : ولا أولوية لواحد منها ؛ وقيل : للمصدر أولى ؛ وقيل : المجرور ؛ وقال أبو حيان : ظرف للكان .

( وَبِأَتَقَاتِي قَدْ يَنْوِبُ ) المفعول ( الثَّانِي مِنْ \* بَابِ كَتَا فِيْمَا التَّبَاسُ أَمِنْ ) نحو : كَسَى زَيْدًا جَبَّةً ، وَأَعْطَى عَمْرًا دِرْهَمًا ، بِخِلَافِ مَا لَمْ يُؤْمَنْ التَّبَاسُ ، نحو : أَفْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا ؛ فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه : أُعْطِيَ زَيْدًا عَمْرًا ، بل يتعين فيه إنابة الأول ؛ لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخِذًا .

( تنبيه ) : فيما ذكره من الاتفاق نظر ؛ فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة ؛ حكى ذلك عن الكوفيين ؛ وقيل بالمنع مطلقا ؛ وقوله « قد ينوب » الإشارة قد إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول ، أو أنها للتحقيق . اهـ

( فِي بَابِ ظَنَّ وَ ) باب ( أَرَى الْمَنْعُ ) من إقامة المفعول الثاني ( أَشْتَهَرُ ) من النحاة ،

« قلبه » قلب : مفعول بلمضى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ؛ مبنى على الضم في محل جر ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب يرضى ، والتقدير : يرضى المتنب ربه مدة دوامه معنيا . إلخ

الشاهد فيه : قوله « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله بذكر - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به - وهو قوله قلبه - والدليل على أنه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ولم ينب المفعول به إتيانه بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفضه وهذا البيت حجة للكوفيين والأخفش جميعا ، على ما قررناه في شرح الشاهد السابق ، والبصريون يحكمون بأنه ضرورة شرعية لا يجوز أن يقاس عليها في الكلام

وقد ذهب السيوطي في شرح جمع الجوامع إلى أن الحق في هذه المسألة أن يقال : إن كان الأثم عند المتكلم غير المفعول به أنيب هذا الأثم متاب الفاعل ، ولو كان المفعول به مذكورا في الكلام ؛ مثلا إذا كان المقصود الأصلي الإخبار عن وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل ، مع وجود المفعول به ؛ فيقال : ضرب أمام الأمير زيدا ؛ وإن كان المقصود الأصلي الإخبار عن وقوع القتل في المسجد أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به ؛ فيقال : قتل في المسجد بكرا ، وهلم جرا

وإن أمين اللبس ، فلا يجوز عندهم ظن زيدا قائم ، ولا أعلم زيدا فرسك مسرجا (ولا أرى منما) من ذلك (إذا قصد ظهرا) كما في المثالين ، وفاقا لابن طلحة وابن عصفور في الأول ، ولقوم في الثاني ، فإن لم يظهر قصد تعيين إجابة الأول اتفاقا ، فيقال في غلننت زيدا عمرا ، وأعلت بكرا خالدا منطلقا : ظن زيدا عمرا ، وأعلم بكرا خالدا منطلقا ؛ ولا يجوز : ظن زيدا عمرا ، ولا أعلم بكرا خالدا منطلقا ؛ لما سلف .

(تنبيهات) : الأول يشترط لإجابة المفعول الثاني - مع ما ذكره - ألا يكون جملة ؛ فإن كان جملة امتنعت إجابته اتفاقا .

الثاني : أضم كلامه أنه لاختلاف في جواز إجابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة ، وقد صرح به في شرح الكافية ؛ وأما الثالث في باب أرى فنقل ابن أبي الريع وابن هشام الخضرأوى وابن النازم الاتفاق على منع إجابته ؛ والحق أن الخلاف موجود ؛ فقد أجازوه بعضهم حيث لا لبس ، وهو مقتضى كلام التسهيل ، نحو : أعلم زيدا فرسك مسرج .

الثالث : احتج من منع إجابة الثاني في باب ظن مطلقا بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين ، وبعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إن كان الثاني نكرة ، نحو : ظن قائم زيدا ؛ لأن الغالب كونه مشتقا .

واحتج من منع إجابته مطلقا في باب أعلم - وهم قوم منهم الخضرأوى والأبدى وابن عصفور - بأن الأول مفعول صريح ، والآخران مبتدأ وخبر شبها بمفعولى أعطى ، وبأن السماع إنما جاء بإجابة الأول ، كقوله :

٣٩٠ - وَنَبَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوْءِ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَيْثًا صَحِيمًا

٣٩٠ - نسب العيني هذا البيت إلى الفرزدق هام بن غالب ، وقد راجعت ديوانه فلم أجده فيه اللفظ : « نبئت » معناه أخبرت ، وهو فعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، ومثله قول الأعشى :

وَنَبَيْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ حَكَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

وقد مضى شرح هذا البيت في باب أفعال القلوب (ص ١٣٢ من هذا الجزء) وقوله « عبد الله »

لم يرد به شخصا معينا، وإنما أراد القبيلة، وهم بنو عبد الله بن دارم أخى عماش بن دارم، وعماش ابن دارم : رهط الفرزدق « بالجو » أصل الجوّ في العربية ما اتسع من الأودية ، ثم خصّ بمكان معين ، وقد سماها عدّة أمكنة ؛ فسموا ناحية من الجمامة جوّا ، وفيه يقول جعذر اللص :

وإنّ امرأ يمدّو وحجرٌ وزاءه  
وجوّ ولا يقرّوهما لضعيف  
إذا حلة أبليتها ابتقت حلة  
بسانية طوع القياد عليف

وفيه يقول آخر :

تجاف عن جوّ اليمامة نأقي  
وما عدلت عن أهلها ليوائكا

وجوّ : في بلاد عيس ، وجوّ : قرية لبنى ثعلبة به درماء ، وهي في جبل أجا ، وقد ذكر باقوت كثيرا من الأمكنة بهذا الاسم فأرجع إليه إن شئت للزيد « كراما » . الكرام : جمع كريم « موالها » اللوالى : جمع مولى ، والمراد به ههنا من ليس من القبيلة صليبة ، بل هو لصيق بهم إما بحلف أو ولاء ، ولأمانع أن يرد به العبد ههنا « لثيا صميمها » يروى في مكانه « لثاما صميمها » وهو أتمّ في مقابلة قوله « كراما موالها » والثام : جمع لثيم ، والصميم : أصله خالص الشيء ولبابه، وأراد به ههنا الذين من هذه القبيلة صليبة ، وقد يجوز أن يكون أراد بالموالى ضعاف القوم ومن لانباهة له منهم ، وأراد بالصميم رؤساء العشائر فيها وصادتهم

المعنى : يهجو هذه القبيلة ، ويقول : إنه قد جاءه الخبر عنهم أن الأمور قد صارت عندهم إلى انقلاب ، وانعكست الحال بينهم ؛ فصار الأتباع قادة وصاروا ذوى الرأى والسلطان ، وأصبح القادة وذو الرأى تبعاً ؛ والكلام كناية عما ذكرنا أوّلا من انقلاب الحال وانعكاس الأمور

والعرباب : « نبئت » نبي : فعل ماض مبنى للجھول ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لرفع كراهة توالى أربع متحرّكات فيها هو كلمة واحدة، وتناه للتكلم نائب فاعل ، ضمير مبنى على الضم في محل رفع « عبد الله » مركب إضافي مفعول ثان لنبي « بالجو » جارٌ ومجرور متعلق بأصبحت الآتى ، أو متعلق بحذوف حال من عبد الله « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لا محلّ له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، واسم أصبح ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عبد الله ، وأنت لأنه أراد به القبيلة على ما عرفت « كراما » خبر أصبح ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « موالها » موالى : فاعل بكلام ، مرفوع بضمة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والضمير العائد إلى عبد الله مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « لثيا » خبر ثان لأصبحت ، أو معطوف على

قوله كراما بحرف عطف عنرف ، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة « صميمها » صميم : فاعل بلثيم صرفوع بالضممة الظاهرة ، والضمير المائد إلى عبد الله أيضا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، وقد أنت جميع الضمائر العائدة إلى عبد الله باعتبار أنه جملة قبيلة ، على ما يناء لك وجملة أصبح واسمه وخبره فى محل نصب مفعول ثالث لثي .

الشاهد ث : قوله « ونبت » حيث أناب للفعول الأول - وهوتاه للتكلم - عن الفاعل ، ولم ينب للفعول الثانى ولا الثالث

وقد تمسك بهذا البيت ابن هشام الخضرأوى ، وابن عصفور ، والأبدى ؟ فذهبوا إلى أنه لا يجوز فى أعلم وأرى وأخواتهما من الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل ثانيهما وثالثهما مبتدأ وخبر فى الأصل ؟ إلا إنابة للفعول الأول ؟ لأن إنابة المفعول الأول عن الفاعل هى التى وردت فى كلام العرب ، مثل هذا الشاهد ، ومثل بيت الأعشى الذى أنشدناه فى بيان لغة هذا الشاهد ، ومثل قول النابغة الذبياني :

نُبِتَتْ زُرْعَةٌ ، وَالسَّاهَةُ كَأَسْمَاءَ ، يُهْدَى إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْجَارِ

وقد مضى هذا البيت ( فى ص ١٢٧ من هذا الجزء ) ، ومثل قول الحماسي :

مَاذَا عَلَيْكَ إِذَا حُبِرْتَنِي دَنِيًّا وَغَابَ بِسَلْكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِنَا

وغير ذلك من الأبيات التى مضى ذكرها مشروحة فى باب أعلم وأرى ؟ واستدل هؤلاء أيضا بضرب من القياس ، وحاصله أن المفعول الثانى والمفعول الثالث فى هذا الباب أصلهما المبتدأ والخبر ، وأما الأول فهو مفعول به حقيقة فى كل الأحوال ؟ والذى ينوب عن الفاعل هو المفعول به وما ألحق به ، وليس مما ألحق به المبتدأ ولا الخبر ؟ فوجب ألا ينوب ما أصله المبتدأ والخبر عن الفاعل فإن قلت : فكيف اتفق العلماء على جواز نيابة أحد المفعولين فى باب ظن وأخواتها مع أن للمفعولين فى هذا الباب مبتدأ وخبر فى الأصل ؟

قلت : لهؤلاء أن يحميوا عن ذلك بأن نائب الفاعل لا يجوز أن يحذف ، كما لا يجوز أن يحذف الفاعل فى الفعل المبني للعلوم ، والذى ينوب عن الفاعل هو المفعول به وما ألحق به من المصدر والظرف ، وحيث وجد فى الكلام مفعول به حقيقة وجبت نيابته ، وحيث لا يوجد فى الكلام مفعول به حقيقى استسغنا نيابة المفعول به الصورى ؟ ففى باب أعلم وأرى يوجد مفعول به حقيقى ، وهو المفعول الأول ، فلا نعدل عن نيابته ، وفى باب ظن وأخواتها لا يوجد مفعول به حقيقى فنكتفى بما هو على صورة المفعول به ؟ لأننا لو التزمنا ألا ننوب إلا للمفعول به الحقيقى لكننا بصدد أن نترك فى بعض الكلام النائب عن الفاعل ، وقد قررنا أنه لا يجوز بالإجماع منا ومنكم ؟ حقيقة الفرق بين البابين أن الضرورة هى التى ألجأتنا فى باب ظن وأخواتها إلى تجويز نيابة أحد المفعولين ،

الرابع : حكى ابن السراج أن قوماً يجيزون إجابة خير كان للفرد ، وهو قاسد ؛ لعدم الفائدة ، ولاستلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مقدر ؛ وأجاز الكسائي نيابة التمييز ، فأجاز في امثلاث الدار رجلاً : أمثلي رجالاً ، وإلى ذلك أشار في الكافية بقوله :

وَقَوْلُ قَوْمٍ قَدْ يَنْتَوُبُ الْخَبْرُ      يَبْكُ كَنْ مُفْرَدًا لَا يَنْصُرُ  
وَنَائِبٌ تَمَيِّزٌ لَتَى الْكِسَائِي      لِشَاهِدٍ عَنِ الْقِيَاسِ نَائِي اهـ

وأعلم أنه كما لا يرفعُ رافع الفاعل إلا فاعلاً واحداً كذلك لا يرفع رافع النائب عنه إلا نائباً واحداً ( وما سوى ذلك ) النائب بما عُلِّقاً \* ( بالرافع ) له ( النصب له عُمُقاً ) إما لفظاً إن لم يكن جاراً ومجروراً ، أو محلاً إن يكنه .

( تنبيه ) : قال في الكافية :

وَرَفَعُ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَلْتَمِسُ      مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ زَوْوًا فَلَا يَنْصُرُ

أى : قد حملهم ظهور اللحن على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؛ كقولهم : خرق الثوب للماء ، وقوله :

٣٩١ — مِثْلُ الْقَنَائِدِ هَذَا جَوْنٌ قَدْ بَلَغَتْ      نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاءٌ هَجْرٌ

والضرورة تقتر بقدرها ؛ فوجب الانتمادى في ارتكاب ما لا ضرورة فيه ارتكانا على أن أصله ما فيه ضرورة

٣٩١ — هذا البيت من قصيدة طويلة للأخطل التلاني ، وقد قلما يلمح فيها عبد الملك ابن مروان ويهجو قيساً وبني كليب ، ويقول الرواة : إن هذه القصيدة من فخر شر الأخطل ومقتمه ، وإتباعاً قلب به على جرير ؛ وأول هذه القصيدة قوله :

خَفَّ الْقَطِينُ فَرَّاحُوا مِنْكَ أَوْ بَكَرُوا      وَأَزَعَجَتْهُمْ نَوَى فِي صَرْفِهَا غَيْرُ  
كَأَنِّي شَارِبٌ يَوْمَ اسْتَبَدَّ بِهِمْ      مِنْ قَرْحٍ صَحْنَتَهَا حِمَصُ أَوْ جَدْرُ  
جَادَتْ بِهَا مِنْ ذَوَاتِ الْقَارِ مُتَرَعَةً      كَلَفَاءَ يَنْتَحُ عَنْ خُرْطُومِهَا اللَّذْرُ  
لَدَى أَصَابَتْ مُحِيَّاهَا مَقَاتِلُهُ      فَلَمْ تَكُذْ تَنْجِلِ عَنْ قَلْبِهِ الْخُمُرُ

وقبل البيت للسندباد به في هجاء كلاب وكليب بن يربوع قوله :

وَقَدْ أَصَابَتْ كِلَايَا مِنْ عَدَاوَتِنَا  
وَقَدْ تَقَافَمَ أَمْرُ غَيْرِ مُلْتَمَسٍ  
أَمَّا كُلَيْبُ بْنُ يَرْبُوعٍ فَلَيْسَ لَهُمْ  
مُخْلَفُونَ وَيَقْضَى النَّاسُ أَمْرَهُمْ  
مُلْطَمُونَ بِأَغْفَارِ الْحَيَاضِ قَا  
يُسْ الشَّحَاةِ وَيُسْ الشَّرْبُ قَرَبُهُمْ  
قَوْمٌ أَنَابَتْ إِلَيْهِمْ كُلُّ مُخْزِيَةٍ  
مِثْلُ الْقَنَائِدِ هَذَا جُوفٌ قَدْ بَلَقَتْ  
الْأَكْلُونَ حَيْثُ الزَّادِ وَخَدَّهُمْ  
إِخْذَى الْغَوَايِ الَّتِي تُخْشَى وَتُنْتَظَرُ  
مَا بَيْنَنَا رَحِمٌ فِيهِ وَلَا عِذْرُ  
عِنْدَ التَّفَارُطِ إِرَادٌ وَلَا صَدْرُ  
وَهُمْ يَتَنَبَّهُونَ فِي عَمَاءٍ مَا شَعَرُوا  
يَنْفَكُ مِنْ دَارِيهِ فِيهِمْ أَمْرُ  
إِذَا جَرَى فِيهِمُ الزَّوَاهِ وَالسَّكْرُ  
وَكُلُّ فَاحِشَةٍ سُبَّتْ بِهَا مُضَرُ  
نَجْرَانِ ... البيت ، وبعده :  
وَالسَّائِلُونَ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مَا الْخَبِيرُ

اللفظ : « خف القططين » يريد سافر الجماعة الذين كانوا يقطنون معك : أى يسكنون « فراخوا » ذهبوا وقت الرواح « أو بكروا » ذهبوا بكرة ، وروى « فراخوا منك وابتكروا » والمعنى على هذا أنهم كانوا فریقین ؟ فریق ذهب في وقت الرواح ، وفریق ذهب بكرة ، وروى البيت كله هكذا :

رَاحَ الْقَطَطَيْنِ مِنَ الشُّعْرَاءِ أَوْ بَكَرُوا وَصَدَّقُوا مِنْ نَهَارِ الْأَمْسِ مَا ذَكَرُوا

وقوله « وأزججتهم » معناه أفلقتهم وقلعتهم عن مكانهم « نوى » النوى : البعد ، أو ما ينويه المسافر « صرفها » صرف البهر : حوادثه وغيره « يوم استبد بهم » أى اليوم الذى قهروا فيه وغلبوا ، وقيل : المراد بيوم استبد بهم يوم ذهابهم ، وإنه يقال : استبد بفلان ؟ إذا ذهب « قرقت » القرقت : الحرق التى تأخذ شاربها ويصيبه منها رعدة لشدتها ، وروى « من قهوة » والقهوة من أسماء الحجر أيضا « ضمنها » روى في مكانه « عتقها » ، وحمص : بلد مشهور قديم ، وهى بين دمشق وحلب في نصف الطريق ، وجدر - بفتح الجيم والفتح المهملة - قرية بين حمص وسلمية تنسب إليها الحمر « مترعة » أراد خاية مملوءة « كلفاء » هى التى في لونها كلف « ينحت » عن خرطومها الدر « يريد أنه يقض ختامها فيتساقط الطين الذى على فم إنائها » ؟ وروى « من خرطومها » وقوله « له » الذى : الرجل الحسن الحديث ، يقال : رجل له ، ورجال للون ، ولذلك ، إذا كان حديثه حسنا وكان جيد للندامة « حمياها » حميا الحمر - بضم الحاء المهملة وفتح اليم



... ..

ونشديد الياء - حدثنا ، و يروى « وقد أصابت حياها » ومقاتل الإنسان : للواضع التي لو أصيب فيها قتل ، واحدا مقتل « الحمر » جمع خمرة - بضم فسكون - وأراد بها التكسل والتكسر « الدواهي » جمع داهية ، وهي الأمر الذي يشتد على الإنسان وقعه ويصعب التخلص منه « تفاقم » اشتد وقوى ، تقول : تفاقم الشر بين القوم ، تريد أنه قد زاد وتمكن « غير ملتئم » تقول : التأم الجرح ؛ إذا اندمل وأخذ في الشفاء « عثر » بكسر العين للهمة وفتح الدال - جمع عذرة - بكسر فسكون - وهي بمعنى الاعتذار ، أو اسم لما تعتذره ، وقال النابغة الديباني :

هَإِنْ ذِي عِذْرَةٍ إِلَّا تَكُنْ نَفَعْتُ فَابْنَ صَاحِبَتَا مُحَايِفُ التَّكْدِ

« عند التفارط » أصل التفارط : التقدم في طلب الماء ، ويقال : هؤلاء قوم فرط ؛ إذا كانوا يتقدمون الناس لطلب الماء ، وفي الحديث : « أنا فرطكم على الحوض » وأراد الشاعر هنا بالتفارط التفاخر ، و يروى « عند التفاخر » والإيراد : مصدر أورد الرجل إليه الماء ، إذا أنزلها لتشرب ، والمصدر : الرجوع عن الماء ، يريد أنهم لا يجيئون عند التفاخر بما يقدم ولا بما يؤخر يعني أنهم لا يجسرون على الكلام « ملطمون بأعقار الحياض » الأعقار : جمع عقر - بضم فسكون - وهو مؤخر الحوض حيث الإبل إذا وردت ، أو حيث يقوم الشارب منه ، يريد أن الدارميين يضربون بنى كليب بن يربوع ليعودهم عن ورود الماء فيبقى فيهم أثر الضرب « بنس الصعاة » الصعاة : جمع صاع ، وهو ضد السكران ، و يروى في مكانه « بنس الصحاب » ، والشرب - بفتح فسكون - جمع شارب ، كتجر وتاجر « للزاء » الذي بين الحلو والحامض ، وأراد الخبر التي فيها منازة . يقول : بنس القوم بنو يربوع إذا شربوا الخمر وسكروا وإذا لم يشربوا ، يذممهم على كل حال « أنابت » رجعت ، و يروى في مكانه « تناهت » وانخرت : الفعلة التي تخزي صاحبها ، وهي في الأصل اسم فاعل من أخزاء ، إذا جله يخزي « قنافت » جمع قنفذ ، وهو حيوان معروف يضرب به الثل في سرى الليل ؛ فيقال : أسرى من قنفذ ، وقال الفرزدق يهجو جريرا :

قَنَافِذُ هَذَا جَوْنَ حَوْلَ بَيْتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

( وانظر هذا البيت مشروحا في الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٣٥٩ ) « هذاجون » جمع هذاج ، وهو صيغة مبالغة من الهدج ، وهو السير السريع ، وفعله من باب ضرب ، وهذاجنا أيضا « نجران » بلد من بلاد اليمن ، و يروى بيت الشاهد هكذا :

كَلَى الْعِيَارَاتِ هَذَا جَوْنَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ حُدَّتْ سَوَآئِهِمْ هَجْرًا

والعيارات : جمع عبر ، وهو الحمار . ولا شاهد في البيت على هذه الرواية .

الإعراب : « مثل » إن قرأته مرفوعاً فهو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم مثل ، وهو مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وإن قرأته منصوباً فهو حال من الضمير في هتاجون الآتي ، ومثل مضاف ، و « القناذ » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « هتاجون » خبر لمبتدأ محذوف : أي هم هتاجون ، أو هو خبر ثان ، أو هو صفة لقوله مثل القناذ « قد » حرف تحقيق ، مبني على السكون لاجل له من الإعراب « بلغت » بلغ : فعل ماض مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، حرف مبني على السكون لاجل له من الإعراب « نجران » مفعول به لبلغ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أو » حرف عطف مبني على السكون لاجل له من الإعراب « بلغت » بلغ : فعل ماض ، مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « سواتهم » سوات : فاعل بلغ ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وسترعف مافيه ، والضمير مضاف إليه « هجر » مفعول به لبلغ ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وسترعف مافيه أيضاً

الشاعر في : قوله « بلغت سواتهم هجر » حيث نصب الفاعل ورفع المفعول به ، اعتماداً على ظهور المعنى . وهذا هو مراد الناظم في كافيته حيث يقول :

وَرَفَعُ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَلْتَمِسُ مَعَ نَصْبِ فَاعِلٍ رَوَّاءَ فَلَا تَقِسْ

وقال في شرحه (١) : « وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ؟ كقولهم : خرق الثوب السمار ، ومنه قول الأخطل :

\* مثل القناذ هتاجون . . . البيت \* اه كلامه ، وقال الجوهري في الصحاح ( مادة ن ج ر ) : قال الأخطل : \* مثل القناذ هتاجون . . . البيت \* والقافية مرفوعة وإنما السوأة هي البانقة ؛ إلا أنه قلبها » اه

والظاهر من عبارة ابن مالك في شرح الكافية التي سمعتها أن النصب عنده هو الفاعل وللمرفوع هو للمفعول ، وأن التفسير إنما هو في الحركة ، وهذا هو الذي نسمعه من أفواه العربيين ، وعليه جربنا في إعراب البيت ، وعبارة الجوهري التي نقلناها لك يفهم منها أن النصب مفعول وأن المرفوع فاعل ، ولكنه قلب في المعنى ؟ فجعل ماحقه أن يكون فاعلاً مفعولاً وما حقه أن يكون مفعولاً فاعلاً ؟ وهو مذهب لجامعة ، وهو الذي اختاره الشاطبي رحمه الله ، قال العلامة الصبان مانسه : « مقتضاه أن النصب فاعل ، والمرفوع مفعول ؛ فيكون فيه نقض للقاعدة ، وجعل

(١) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ( ج ١ ص ٢٣١ ) .

ولا يقاس على ذلك ، انتهى .

(خاتمة) : إذا قلت « زَيْدٌ فِي رِزْقِي عَمْرُو عَشْرُونَ دِينَارًا » تَمَيَّنَ رَفْعُ «عشرين» على النيابة ؛ فإن قَدِمْتَ «عمرًا» قلت «عَمْرُو زَيْدٌ فِي رِزْقِهِ عَشْرُونَ» جاز رفع العشرين ونصبه ؛ وعلى الرفع فالفعلُ خَالٍ مِنَ الضمير ؛ فيجب توحيدُه مع اللتي والجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدئ ، وعلى النصب فالفعلُ مُتَحَمِّلٌ للضمير ؛ فيبرز في التثنية والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور .

الناطقي الرفوع فاعلا وللنصب مفعولا اصطلاحا ، وإن كان اللتي على خلافه ، هذا ، ومن العرب من يرفعهما معا ، ومنهم من ينصبهما معا ؛ عند ظهور المراد اه .  
وقال السيوطي (١) : « وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ؛ حكوا : خرق الثوب للسار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُرْنَ قَدْ بَلَّغْتَ نَجْرَانِ أَوْ بَلَّغْتَ سَوَآتِهِمْ هَجْرُ  
والسَوَاتِ هي البالغة ؛ وسمع أيضا رفعهما ، قال :

\* كَيْفَ مَن صَادَ عَقَمَقَانٍ وَبُومٌ \*

وسمع نصبهما ؛ قال :

\* قَدْ سَاكَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَلَمَا \*

والمبيح لذلك كله فهم اللتي وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك اه .  
والاستشهاد باليتين الذين ذكرهما على ظاهرهما ؛ ولكل واحد منهما تخريج يجعله موافقا للمشهور من لغات العرب .

والشاهد الذي استشهد به لرفعهما مجزيت ، وصدقه قوله :

\* إِنَّ مَن صَادَ عَقَمَقَا كَشُومٌ \*

والشاهد الذي استشهد به على نصبهما بيت من الرجز للشطور ، وبعده قوله :

\* الْأَمُؤَانُ وَالشُّجَاعُ الشَّجَمَا \*

## اشتغال العامل عن المعمول

(إِنْ مَضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ لِقَوْلٍ شَقَلَّ عَنْهُ يَنْصَبُ لِقَوْلِهِ أَوْ الْمَحَلِّ)

أى حقيقة باب الاشتغال : أن يسبق اسمٌ تاملاً مشتغلاً عنه بضميره ، أو ملبسه ، لو تفرغ له هو أو مناسبه لَنَصَبَهُ لِقَوْلٍ أَوْ مَحَلٍّ ؛ فيضمر للاسم السابق عند نصبه عاملٌ مناسب للعامل الظاهر مُعَسَّرٌ به ، على ما سيأتى بيانه .

فالضمير في «عنه» وفي «لقوله» للاسم السابق ، والباء في «بنصب» بمعنى عن ، وهو بدل اشتمال من ضمير «عنه» باعادة العامل ، والألف واللام في «الحل» بدل من الضمير ؛ والتقدير : إِنْ شَقَلَّ مَضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فَلَمَّا عَنْ نَصَبٍ لِقَوْلٍ ذَلِكَ الاسم السابق : أى نحو زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، أو محله ، نحو هَذَا ضَرَبْتُهُ .

(قَالَ سَابِقُ أَنْصِبْهُ) إما وجوباً ، وإما جوازاً : راجحاً ، أو مرجوحاً ، أو مستويماً ، إلأن يَمْرُضُ ما يعمم النصب على ما سيأتى بيانه (بِفِعْلِ أَضْمَرًا \* حَتَّى) أى : إضماراً حتّى : أى واجباً ، أو هو حال من الضمير في «أضمر» : أى محتوماً ، وذلك لأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به ؛ فلا يجمع بينهما (مُؤَافِقٍ) ذلك الفعل المضمر (لَمَّا قَدْ أَظْهَرَ) إما لفظاً ومعنى ، كما فى نحو : زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ ؛ إذ تقديره : ضربت زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، وإما معنى دون لفظ ، كما فى نحو : زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ ؛ إذ تقديره : جاوزتُ زَيْدًا مررت به .

(تنبيه) : يشترط فى الفعل للفسر ألا يفصل بينه وبين الاسم السابق ، فلو قلت : زَيْدًا أَنْتَ نَصْرَبُهُ ؛ لم يجوز ؛ للفصل بَأَنْتَ .

(وَالنَّصْبُ حَتَّى إِنْ تَلَا) أى : تبع الاسمُ (السَّابِقُ مَا) أى شيئاً (يَحْتَمِلُ بِالفِعْلِ) وذلك كأدوات الشرط (كَأَنَّ وَحَيْثُ) وأدوات التحضيض ، وأدوات الاستفهام غير الممزة ؛ نحو : إِنْ زَيْدًا لَقِيتُهُ فَأَكْرَمْتُهُ ، وَحَيْثُ عَمَرًا لَقِيتُهُ فَأَهِنْتُهُ ، وَهَلَّا بَكْرًا ضَرَبْتُهُ ، وَأَيْنَ زَيْدًا وَجَدْتُهُ ؟ .

ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ ؛ لأنه لو رفع والحالة هذه خرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالقمل ؛ نعم قد يجوز رفعه بالقاعلية لقمل مضمر مطاوع للظاهر ، كقوله :

٣٩٢ - لَا تَجْزِيْ إِنْ مُنِسْ أَهْلَكْتُهُ

٣٩٢ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* فَإِذَا هَلَكْتُ فَيَمْدُ ذَلِكَ فَاجْزِيْ \*

وهذا البيت من شواهد سيويه ( ١ - ٦٧ ) ، وهو من قصيدة للنمر بن توبل أحد بني عكل (بضم العين للهمللة وسكون الكاف) ، وكان النمر شاعرا جوادا ، وكان يسمى الكيس ؛ لحسن شعره ، وهو من المخضرمين : أدرك الجاهلية وأدرك الإسلام ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم ، وقال له :

إِنَّا أَتَيْنَاكَ وَقَدْ طَالَ السَّفَرُ      نَقُودُ خَيْلًا ضَرًّا فِيهَا عَسَرُ  
نُعْطِمُكَ الشَّخْمَ إِذَا عَزَّ الشَّجَرُ      وَالْخَيْلُ فِي إِطْعَامِهَا اللَّعْمُ صَرَرُ

وكان من حديث النمر أن قوما أضافوه في الجاهلية فقمر لهم أربع قلائص ، واشترى لهم زق خر ، فلامته امرأته على ذلك فقال لها :

قَالَتْ لِيَتَذَلَّنِي مِنَ اللَّيْلِ : اِسْمِعْ      سَفَهَ تَبَيُّتُكَ اللَّامَةُ فَاهْبِجِي  
لَا تَجْزِي لِيَدٍ ، وَأَمْرُ غَدٍ لَهُ      أَتَتَجَلَّيْنَ الشَّرَّ مَا لَمْ تَمْنِي ؟  
قَامَتْ تَبَكَّى أَنْ سَبَّاتُ لِفَتْنَةٍ      زَقًا وَخَابِيَةً يَتَوَدُّ مُطْمَعُ  
أَتَبْكِيَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ هَيْنٍ ؟      سَفَهَ بُكَاءُ الْفَتْنِ مَا لَمْ تَذْمِعْ

وهي قصيدة طويلة يقع بيت الشاهد آخرها

اللفظ : « اسمع » هو مقولها الذي قالته له « سفه تبتك » هذا ردّه على كلامها ، وسفه : خبر مقدم ، وتبتك : مبتدأ مؤخر ، وأصل السفه خفة نسج الثوب ، ثم استعمل في خفة العقل ، ويروى « سفها » بالنصب ، فهو على تقدير كان : أى كان سفها تبتك « اهجي » أى « أتتجلين » هو يفتح الراء ، وأصله أتتجلين ؛ غفط إحدى التاءين ، كما حذف في قوله تعالى : ( فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى ) أى تصدئى ، وكما حذف في قوله جلّ ذكره : ( فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى )

أى تتلوه ، وذلك كثير فى العربية ، ومعنى قوله « لا تجزى لند - إلخ » لا تجزى على ما يصينا  
غداً ؛ فإنك لا تدري ما يكون فى غد ، ولم تصجلين الشر ما معنى الخير ؟ « تبكى » هو بضم تاء  
المضارعة وتشديد الكاف - وهو مضارع بكاء تبكية ؛ إذا هيح بكاءه ، ويروى فى مكانه « تباكى »  
بفتح التاء - على أن أصله تباكى ، لحذف إحدى التاءين ، ومعناه تتكلف البكاء وتتصنعه  
« سبأت » تقول : سبأ الخرسوها - مثل جعل يجعل - واستبأها ؛ إذا اشتراها ليشرها ،  
لا ليتجر فيها « زقا » الزق - بكسر أوله - الجلد يند للشرب ، وهو بضم الزاى الخرفسها « وخائية »  
الحائية : الجرة العظيمة « يهود » العود - بفتح فسكون - للسن من الإبل « مقطع » المقطع  
- بضم الليم وسكون القاف وفتح الطاء - البعير قام من الهزال « لا تجزى » الجزع : أشد الحزن  
« منفسا » النفس : النفس الذى يضن به أهله « أهلكته » أراد أنفقته

**الإعراب :** « لا تجزى » لا : حرف نهى مبنى على السكون لاجل له من الإعراب ؛ تجزى :  
فعل مضارع ، مجزوم بلا ناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياؤه المؤنثة المحاطة فاعل ، مبنى  
على السكون فى محل رفع « إن » حرف شرط جازم يجرم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه  
وجزاؤه ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « منفس » يروى مرفوعاً ومنصوباً ؛ فأما على  
رواية الرفع فهو عند البصريين فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، والتقدير :  
إن هلك منفس أهلكته ، وأما على رواية النصب فهو مفعول لفعل محذوف يفسره للمذكور بعده ،  
والتقدير : إن أهلكت منفساً أهلكته ، وهذا عند علماء المصرين جميعاً « أهلكته » أهلك :  
فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع  
كراهة توالى أربع متحركات فيها هو كالكلمة الواحدة ، وتاء للتكلم فاعل ، ضمير مبنى على  
الضم فى محل رفع ، وهاء الغائب الراجعة إلى منفس مفعول به ، ضمير مبنى على الضم فى محل  
نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لاجل لها من الإعراب مفسرة ، على الوجهين جميعاً  
« فأذا » الفاء فاء الفصيحة ، حرف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، إذا : ظرف تضمن  
معنى الشرط ، خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب باجزئى الواقع  
فى آخر البيت « هلكت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جرّ بإضافة إذا إليها « فبعد » الفاء واقعة  
فى جواب إذا ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية بقوله اجزئى آخر البيت ، وهو  
مضاف واسم الإشارة من قوله « ذلك » مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جرّ ، واللام للبعد ،  
والكاف حرف دال على خطاب المؤنثة « فأجزئى » الفاء زائدة ، اجزئى : فعل أمر ، مبنى على  
حذف النون ، وياؤه المؤنثة المحاطة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من الفعل  
والفاعل لاجل لها من الإعراب جواب إذا ؛ لأن جواب الشرط غير الجازم لاجل له .

الشاعر في : قوله « إن منفس » والكلام على هذه العبارة يستدعي أن تقرر لك مقدمة قصيرة ، وحاصلها أن البصريين يتبعون أن أدوات الشرط ، ومنها إن ، وإذا ، لا يليها إلا الفعل ، نحو : إن تجتهد تنجح ، وإن تزرنى أكرمك ؛ فإذا وليها اسم فهذا الاسم عندهم معمول لفعل عنفوف يفسره فعل مذكور بعده نحو قوله تعالى : ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ) ونحو قوله جل ذكره : ( وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ) ونحو قوله تباركت أسماؤه : ( وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ) التقدير في هذا كله : إن استجارك أحد من المشركين استجارك ، وإن خافت امرأة من بعلها خافت ، وإن اقتتل طائفتان اقتتلوا ، ونحو ذلك . وزعم الكوفيون أن هذه الأدوات قد يليها الفعل وقد يليها الاسم مرفوعا على الابتداء ، وجعلوا الاسم للرفع بعد إن في الآيات المذكورة مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده ، وسترعف لهذا تفصيلا فيما يلي ، وقالوا : الدليل على صحة ما ذهبنا إليه أنه قد يقع الاسم بعد هذه الأدوات مرفوعا والفعل للذكور بعده لا يفسر عاملا رافعا ؛ لأنه يطلب منصوبا لا مرفوعا ، وذلك نحو قول الفر بن تولب \* : إن منفس أهلكنه \* ألا ترى أن الاسم الواقع بعد « إن » مرفوع ، وأن الفعل الذي بعده لا يفسر ما يحتاج إلى مرفوع ، بل ما يفسره محتاج إلى منصوب ، وأجاب البصريون عن ذلك بأن الفسر لا يلزم أن يكون من لفظ الفسر ، بل قد يكون من لفظه كافي الآيات الكريمة التي تلونا ، وقد يكون من معناه ، وهذا البيت إن سلمنا لكم الرواية برفع « منفس » من قبيل التفسير من معنى الفعل للذكور بعد الاسم : أي إن هلك منفس أهلكنه ، وهذا هو الذي من أجله أنشد الشارح المحقق هذا البيت

والحاصل أن هذا البيت يروى بنصب « منفس » وهي رواية البصريين ، وأنشده سيبويه ( ١ - ٦٧ ) بالنصب ، وتبعه جار الله في الفصل ( ١ - ١٤٩ )

قال سيبويه : « ونقول في الخبر وغيره : إن زيدا تره تضرب ، تنصب زيدا ؛ إلا أن الفعل أن يلي إن أولى ؛ كما كان ذلك في حروف الاستفهام ، وهو أبعد من الرفع ؛ لأنه لا يبنى فيها الاسم على مبتدأ ، وإنما أجازوا تقديم الاسم في إن لأنها أمّ الجزاء ولا تزول عنه ؛ فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخر » اه كلامه .

وقال الأعمى في بيت النمر الذي نحن بسدد الكلام عليه : « الشاهد في نصب منفس بإظهار فعل دلّ عليه ما بعده ، لأن حرف الشرط يقتضي الفعل مظهرا أو مضمرا » اه كلامه .

وقال جار الله : « واللازم إضماره أن تقع الجملة بعد حرف لا يليه إلا الفعل ، كقولك : إن زيدا تره تضربه ، قال الشاعر : \* لا تجزعي إن منفسا أهلكنه \* وهلا وآلا ولولا ولوما

بمنزلة إن ؟ لأنهم يطلبون الفعل ، ولا يتبدأ بعدها الأسماء « اه كلامه  
فكل هذه التصوص تدل على أن رواية البصريين بنصب « منفسا » على أنه مفعول لفعل  
محلوق يفسره الفعل الذي بعده

وخالف علماء الكوفة هذا الكلام من جهتين : الأولى : أنهم أجازوا الرفع بعد إن الشرطية ،  
ثم منهم من جعل للرفع مبتدأ ، ومنهم من جعله مبتدأ في نحو البيت ، وقاعلا مقبلا في نحو قوله  
تعالى : ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ) وقوله سبحانه : ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ) ،  
وكلا الأمرين مما لا يميزه البصريون أصلا ، والجهة الثانية : أنهم رَوَوْا بيت الشاهد الذي نحن  
بصدده برفع « منفس » وهو متعين عندهم لأن يكون مبتدأ

وبعد ؟ فنقول : اعلم أن رواية النصب لا تعارض مذهبا من مذاهب الفريقين ؟ فإنه ليس  
في النحاة أحد يوجب رفع الاسم في هذا الحال ، بل البصريون يوجبون فيه النصب وإذا ورد  
صرفوا فهو عندهم فاعل ، والكوفيون يجوزون رفعه على أنه مبتدأ ، ويجوزون نصبه على  
الوجه الذي أجازوه البصريون ؟ وإذا كان أمر رواية النصب كذلك فهي أولى بالرفع ؟ فأما رواية  
الرفع فإنها تخالف في الظاهر مذهب البصريين ؟ فهم أحرياء في أول الأمر ألا يسلموها ، على أنهم  
لوسلوا صحة رواية الرفع لم يكن فيها ما يدفع مذهبوا إليه من أنه لا يجوز أن يلي أدوات الشرط  
الإفـاعـل ، وذلك لأنهم يقترون رفع هذا الاسم على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل  
للمذكور بعده ، غاية ما في الباب أن الفعل للقتل ليس من لفظ المذكور ، بل هو من معناه على  
ما بيناه ؟ ونظير ذلك أنك إذا قلت : زيدا مرت به ؟ فإنك تقتل العامل في « زيدا » من معنى  
الفعل الواقع بعده : أي جاوزت زيدا مرت به ؟ وكذلك إذا قلت : زيدا ضربت أخاه ؟ فإنك  
تقتل العامل من معنى المذكور : أي أهدت زيدا ضربت أخاه ؟ فكما تقتل الفعل في بعض الأحيان  
من معنى الفعل للمذكور ، بخلاف ، كذلك تقتل في هذا الوضع ، ويكون أصل الكلام :  
لا تجزى إن هلك منفس أهلكته ؟ وكل ما في الموضوع أن هذا البيت على رواية الرفع قد خرج  
عند البصريين من باب الاشتغال إلى باب التفسير ، نظير الآيات التي تلوناها في أول هذا الكلام ،  
ونظير قول لبيد بن ربيعة العامري :

إِذَا الْمَرْءُ أَشْرَى لَيْلَةً خَالَ أَنَّهُ قَصَى عَمَلًا ، وَالْمَرْءُ مَا دَامَ عَامِلًا

ونظير قول السموأل بن عدياه اليهودي :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ الْوُجْهِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاهِ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ



في رواية « مَنْفَسٌ » بالرفع ؛ وقوله :

٣٩٣ — فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عَلَيْكَ فَانْقَسِبْ      لَسَلَكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَّلُ

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ صَيِّمَهَا      فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ  
ونظير قول الحماسي :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْمِلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ      أَضَاعَ ، وَقَاتَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُذِرُّ  
ونظير قول الآخر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَزْنَعْ وَأَبْصُرْتَ حَاصِدًا      نَدِمْتَ عَلَى التَّغْرِيطِ فِي زَمَنِ الْبُذْرِ

وغير ذلك من الشواهد التي لا يأتي عليها الحصر ؛ وما دام قد صح توجيه رواية الرفع في بيت الشاهد على الوجه الذي ذكرنا ؛ وهو وجه صحيح لاشبهة في جوازه ؛ فقد سقط ما تعال به بعض الكوفيين من أن رفع « منفس » في البيت يدل على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد إن الشرطية وأقوى شيء يدل على فساد مذهب إليه الكوفيون ، وأن المذهب مذهب إليه البصريون ؛ هو أنك لا تجد اسما مرفوعا بعد إن وإذا الشرطيتين إلا وجدت بعده فعلا ؛ فلو كان الذي ذهب إليه الكوفيون صحيحا لكانت تجد بعد الاسم الرفع اسما مفردا يقع خبرا عنه ، لأن الخبر لا يلزم أن يكون جملة ، بل كما يكون جملة يكون مفردا ، والأصل فيه الإفراد ؛ فكيف التزموا أن يكون خبر الاسم الواقع بعد إن وإذا الشرطيتين جملة ؟ وأن تكون جملة فعلية ؟ هذا مالا سبيل إلى القول به ، ومن علة كان للذهب في هذه المسألة هو مذهب إليه البصريون ؛ فاعرف ذلك وكن على ذكر منه

٣٩٣ — هذا البيت من قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة العامري ، وأولها قوله :

أَلَا تَسْأَلَانِ الرَّءَا مَاذَا يُحَاوِلُ ؟      أَنَحْبُ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَهَاطِلُ ؟

وهذا الطلع هو الشاهد ( رقم ١٠٣ ) وقد تقدم في الجزء الأول من هذا الكتاب ( ص ١٧٩ ) وذكرنا في شرحنا ثلاثة أبيات تليه ، وبهذا قوله :

فَعَلِمَ أَنْ لَا أَنْتَ مُدْرِكُ مَا مَقَى      وَلَا أَنْتَ رِمَا تَحْدَرُ النَّفْسُ وَائِلُ

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عَلَيْكَ فَانْقَسِبْ      لَسَلَكَ تَهْدِيكَ ... الْبَيْتِ ، وبعده :

فَلَنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَذَنَانَ وَالِدَا      وَدُونِ مَعْدِي قَلْبَ تَزَعَّتِ الْقَوَائِلُ

أَرَى النَّاسَ لَا يَذَرُونَ مَا قَدَّرَ أَمْرُهُمْ      بَلَى ، كُلُّ ذِي لُبٍّ إِلَى اللَّهِ وَاسِلُ

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَفْسٍ لَا تَحَالَةَ زَائِلٌ  
وَكُلُّ أَنَاثٍ مَسُوفٌ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوبِيَّةٌ تَصْفُرُ مِنْهَا الْأَنَاسِلُ  
وَكُلُّ أَمْرٍ يَوْمًا سَيَحُلُّ سَعْيُهُ إِذَا كُشِفَتْ عِنْدَ الْإِلَهِ لِلْحَاصِلِ

اللفظ : قد مضى شرح الطالع في الوضع الذى أحطناك عليه ، فلا داعى لتكرار القول عليه ، وقوله : « فتعلم أن لا أنت مدرك ماضى - إلخ » أن هذه هى الخفيفة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة لا أنت مدرك وما عطف عليها خبرها ، وإنما كرر لا ههنا لدخولها على معرفة ، ومدرك : اسم فاعل من أدرك الأمر يدركه ؛ إذا بلغه وحصل عليه « تحذر النفس » جملة لأجل لماسة الوصول المجرور بمن ، والمائد ضمير منصوب بتحذر محذوف ، والتقدير : من الذى تحذره النفس ، وتقول : حذرت فلانا أحذره - من باب فرح يفرح - إذا نيقظت له لحولك منه وتحزرت من الوقوع فى أشراكه ، والوائل : اسم فاعل من وال يئس ، إذا لجأ ، ومنه اللؤلؤ للجلج ، والراد أنك لا تجد لك ملجأ تلجأ إليه هرباً من الوقوع فى الأمور التى تخافها الأنفس وتحذرها ، وقوله : « فَإِنَّ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عَمَلُكَ فَانْتَسِبْ - إلخ » يريد إذا لم تتعظ بما صليت فتذكر آباءك وأجدادك وفكر فيهم أين ذهبوا ، والقرون : جمع قرن ، وهو ثمانون سنة ، ويقال : هو ثلاثون سنة ، والراد على هذا أهل القرون ، ويقال : القرن فى الناس أهل زمان واحد ، ومنه قول الشاعر :

إِذَا ذَهَبَ الْقَرْنُ الَّذِي أَنْتَ فِيهِمْ وَخُلِقْتَ فِي قَرْنٍ فَأَنْتَ غَرِيبٌ

« فلتزعك » مضارع وزعه يزعه ، بمعنى كفه يكفه ، ومنه إِنَّ اللَّهَ لَيَزَعُ بِالْشُّطَّانِ أَكْثَرَ عِمَّا يَزَعُ بِالْقُرْآنِ ، وقوله : « بلى كل ذى دين إلى الله واسل » الواسل : للتوسل ، والراد التقرب إلى الله بالعمل ، وتقول : وسلت ، وتقول : وأنا متوسل إليه بكذا ، وواسل ، وتقول : لى إليه وسيلة ، ووسائل « دويبية » تصغير الداهية ، وكنى بقوله : « تصفر منها الأنامل » عن اشتداد الشر وتفاقم الخطب « المحاصل » جمع محصل ، والراد به أفعال الأناسى التى فعلوها فى الدنيا ، أو المراد به النيات ، ويروى « الحاصل » وهى جمع حصيلة ، ومعناه ما حصلت .

الوجهاب : « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « أنت » ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره للذكور بعده ، تقديره : فإن لم تنتفع ؛ فلما حذف الفعل وحده برز الضمير وانفصل « لم » حرف نفي وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من

الإعراب « ينفعك » ينفع : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح في محل نصب « علمك » علم : فاعل ينفع ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، وجملة لم ينفعك علمك لا محل لها من الإعراب مفسرة « فانتسب » الفاء واقعة في جواب الشرط ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، انتسب : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط « لعلك » لعل : حرف ترجّح ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل نصب « تهديك » تهدى : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقصورة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به تقدم على الفاعل مبنى على الفتح في محل نصب « القرون » فاعل تهدى ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الأوائل » صفة للقرون ، وجملة تهدى وقاعله في محل رفع خبر لعل ، وجملة لعل واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية تفيد التعليل .

الشاهد في قوله « فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ » فَإِنْ « أَنْتَ » فيه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده ، وليس هو مرفوعا على الابتداء كما يقول الكوفيون ؛ غاية ما في الباب أن الفعل المحذوف ليس من لفظ المذكور ، بل من معناه ، والتقدير إذا لم تنفع لم ينفعك علمك - إلخ ؛ وقد فصلنا السر في هذا تفصيلا شافيا في شرح الشاهد السابق فارجع إليه .

ونريد هنا أن نقول لك : إن الذى دعا الكوفيين إلى مقاتلتهم هذه أنهم لم يجعوا العامل في الاسم المشتغل عنه فعلا محذوفا كما يقول البصريون ، بل قالوا : الفعل المتأخر عامل في الاسم المتقدم وفي ضميره جميعا ، وفي مثل ذلك البيت الذى معنا لا يصح أن يسلط الفعل للتأخر نفسه على الاسم للتقدم ، فلم يمكن إلا جعله مبتدأ .

قال ابن الأنباري<sup>(١)</sup> : ذهب الكوفيون إلى أن قولهم : « زيدا ضربته » منصوب بالفعل الواقع على المهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقتر ، والتقدير فيه : ضربت زيدا ضربته .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على المهاء وذلك لأن المكنى الذى هو المهاء العائد هو الأول للمنى ؛ فينبى أن يكون منصوبا به ؛ كما قالوا : أكرمت أباك زيدا ، وضربت أخاك عمرا

التقدير : **إِنْ هَآكَ مُنْفِسٌ أَهْلَكَتَهُ** ، وإن لم تنفص بهلك لم ينفعك علمك .  
 ( تنبيه ) : لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام ، إلا في الشعر ، وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل ؛ إلا إذا كانت أداة الشرط « إذا » مطلقا ، أو « إن » والفعل ماضي ؛ فيقع في الكلام ؛ فتسوية الناظم بين **إِنْ وَحْتَمًا** مردودة .  
 ( وَإِنْ تَلَا ) الاسم ( السَّابِقُ مَا بِالْأَبْدَا \* يَخْتَصُّ ) كإذا الفجائية وَلَيْتَمَا ( فَالْفِعْلُ التَّرْتِمَةُ أَبَدًا ) على الابتداء ، وتخرج للسألة عن هذا الباب إلى باب البتداء والخبر ، نحو : **خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو** ، وليت يضره عمرو ، فلو نصبت زيدا وبشراً لم يجوز ؛ لأن إذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل .  
 وبما يختص بالابتداء أيضا واو الحال في نحو : **خَرَجْتُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو** ؛ فلا يجوز وزيدا يضره عمرو ، ينصب زيد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بضم مقدر وذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه ؛ غايز إظهاره استثناء بالفعل الظاهر عنه ، كما لو كان متأخرا وقبلة مايدل عليه .  
 وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأن السكتي هو الأول في المعنى ؛ فينبغي أن يكون منصوبا به ، كقولهم : **أَكْرَمْتُ أَبَاكَ زَيْدًا** » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأن انتصاب زيد في قولهم : **أَكْرَمْتُ أَبَاكَ زَيْدًا** ، على البديل ، وجاز أن يكون بدلا لأنه متأخر عن البديل منه ؛ إذ لا يجوز أن يكون البديل لإمتاخرا عن البديل منه ، وأما ههنا فقد تقدم زيد على الهاء ، فلا يجوز أن يكون بدلا منها ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البديل على للبديل منه ؛ على أننا نقول : إن العامل في البديل غير العامل في للبديل منه وإن العامل في للبديل منه على تقدير التكرير في البديل ، والذى يدل على ذلك إظهاره في البديل كما أظهر في البديل منه ، قال الله تعالى : ( **قَالَ لِلْمَلَآئِكَةِ الَّذِينَ اسْتَغْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا مِنْ آمَنَ مِنْهُمْ** ) فقوله ( لمن آمن منهم ) بدل من قوله ( للذين استضعفوا ) وقد أظهر العامل في البديل كما أظهره في للبديل منه ؛ وقال سبحانه : ( **وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُحْمِلَهُمْ سِقْفًا مِنْ فِضَّةٍ** ) فقوله ( ليوهم ) بدل من قوله ( لمن يكفر بالرحمن ) فأظهر العامل في البديل كما أظهره في للبديل منه ؛ فدل على أنه في تقدير التكرير ، وأن العامل في البديل غير العامل في للبديل منه . اهـ

و (كَذَا) النزم رفع الاسم السابق (إِذَا الْفِعْلُ) للشتغل عنه (تَلَا) أى : تبع (مَا) أى : شيئاً (لَمْ يَرِدْ \* مَا قَبِلَ مَقْوُولًا لِمَا بَدَأَ وَجِدَ) كأدوات الشرط ، والاستفهام ، والتخصيص ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وكـ الخبرية ، والحروف الناسخة ، والموصول ، والموصوف ، تقول : زيد إن زُرْتَهُ يُكْرِمُكَ ، وهل رَأَيْتَهُ ؟ وعَلَا كَلَمَتُهُ ، وهكذا إلى آخرها ، بالرفع ؛ ولا يجوز النصب ؛ لأن هذه الأشياء لا يعمل ما يهدفها قبلها ، فلا يفسر عاملاً فيه ؛ لأنه بدل من اللفظ به .

(وَأَخْتَبِرَ نَصَبٌ) أى : رُجِّعَ على الرفع في ثلاثة أحوال :

الأول : أن يقع اسم الاشتغال (قَبِلَ) فِعْلٌ ذِي طَلَبٍ وهو : الأمر ، والنهى ، والسماء ، نحو : زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، أَوْ لِيَضْرِبْهُ عَمْرُو ، أَوْ لَا تُضْرِبْهُ ، وَاللَّهُمَّ قَبِّلْكَ أَرْحَمَهُ ، أَوْ لَا تُؤَاخِذْهُ ، وَبَكْرًا عَقَرَ اللَّهُ لَهُ .

وإنما وجب الرفع في نحو : زَيْدًا أَحْسِنْ بِهِ ؛ لأن الضمير في محل رفع ، وإنما اتفق السبعة عليه في نحو : « الزَّائِنَةُ وَالزَّائِي فَاجْلِدُوا » لأن تقديره عند سيبويه : يَمَّا يُقْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّائِنَةِ وَالزَّائِي ، ثم استأنف الحكم ؛ وذلك لأن القاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ، ولنا قال في قوله :

٣٩٤ — وَقَالَتْ خَوْلَانُ فَأَنْكَحْ فَتَاتَهُمْ

٣٩٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَأَكْرَمَتُهُ الْحَيَيْنِ خَوْلُو كَأَهِيَا \*

وهذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ٧٠ ) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام الشنمري في شرحه ، ويقال : هذا أحد شواهد الحسين القى لم يعرف قائلها  
اللفظ : «خولان» بفتح الحاء المعجمة وسكون الواو - قبيلة من منحج باليمن ، واسم أبيها خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاعة «فتاتهم» للزاة الشابة ، وهي مؤنث فتي «أكرومة» بضم الهمزة وسكون الكاف بعدها راء مهملة ، بزنة الأضحكة من الضحك والأحدونة من الحديث والأعجوبة - ولعن القى الذى تدل عليه معنى اسم المفعول ، فالأكرومة : المكرومة ، وللراد بالحيين حتى أبيها حتى أمها ، و «خالو» بكسر الحاء المعجمة وسكون اللام - خالية من الأزواج

الإعراب : « وقاله » الواو واو رب ، قاتلة : مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الشبيه بالزائد « خولان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هذه خولان ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « فانكح » الفاء للاستئناف ، ويجوز أن تكون عاطفة ، انكح : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فتاتهم » فتاة : مفعول به ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « وأكرومة » الواو للحال ، أكرومة : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الحيين » ضاف إليه مجرور بالياء للفتوح ما قبلها للكسور ما بعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « كا » الكاف حرف جر ، ما : حرف زائد ، هي : مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأكرومة ، والتقدير : وأكرومة الحيين خالية كشأنها المعروف لك

الشاهد في : قوله « خولان فانكح فتاتهم » وقبل أن نبين وجه الاستشهاد به فنهيك إلى أن لنا بحثاً مستفيضاً في إرادة الفاء في خبر المبتدأ ، وقد تكفلنا فيه ببيان شواهد المسألة وتخريجها ، فأرجع إلى ذلك في الجزء الأول من هذا الكتاب ( ص ٣١٩ - ٣٢٣ )

ثم نقول : إن دخول الفاء في قوله « فانكح فتاتهم » مانعة من حمل هذه العبارة على أنها من باب الاشتغال عند سيبويه ؛ وذلك لأن باب الاشتغال يقتضي جواز النصب والرفع ؛ أما الرفع فعلى أن المرفوع مبتدأ وما بعده خبر ، ألا ترى أن نحو قولك : زيد ضربته ، يجوز فيه الأمران ؛ أما النصب فعلى أن الاسم مفعول لفعل محذوف يفسره للذكور بعده ، والتقدير : ضربت زيدا ضربته ، وأما الرفع فعلى أن زيد مبتدأ وجمله ضربته خبر ؛ وههنا لا يجوز عند سيبويه جعل خولان مبتدأ خبره جملة فانكح فتاتهم ؛ لأن هذا يستدعي جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ وهو اسم مختص لا يشبه الشرط في العموم ، وهذا غير جائز عند سيبويه رحمه الله على ما سبق تقريره في اللوضع الذي أحلناك عليه ؛ ولما لم يصح عند سيبويه جعل خولان مبتدأ للسبب الذي قرّرناه لك لم يرض جعله من باب الاشتغال والتمس له تخريجاً آخر ؛ فذهب إلى أن هذه العبارة جملتان ؛ إحداهما مؤلفة من مبتدأ وخبر ، أما الخبر فهو قولنا خولان ، وأما المبتدأ فمحذوف ، والتقدير : هذه خولان ، أو هؤلاء خولان ، والجملة الثانية مستأنفة وهي قوله فانكح فتاتهم ؛ فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهي فانكح فتاتهم عن المبتدأ وهو خولان ، ولم يلزم عمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدأ خبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى ، ولم يلزم دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي ليس موصولاً ولا موصوفاً ؛ فالرفع عند سيبويه متعين ، ولكنه على ما بينا ، نفى أن هذا المرفوع ليس مبتدأ خبره ما بعده ، بل على أنه خبر لمبتدأ محذوف

فإن قلت : فما يقول الذين أجازوا دخول الفاء في خبر للبتداء غير للوصول بفعل أو ظرف أو الوصوف بذلك في مثل هذا التعبير ؟

فالجواب عن هذا أنهم يجعلون مثل هذا التصير من باب الاشتغال ، فيجيزون فيه الوجهين الرفع والنصب ، ولكنهم يرجحون النصب ؛ وعلى هذا وردت قراءة ابن أبي عملة وعيسى بن عمرو قوله تعالى : ( وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ) بالنصب ، وقرأ جماعة في قوله تعالى :

( الزَّانِيَةَ وَالزَّانِيَ فَاعْلَوْا ) بالنصب أيضا ، قال أبو البقاء : « في رفع ( الزانية والزاني ) وجهان : أحدهما هو مبتدأ والخبر محذوف ، تقديره : فيما تلى عليكم الزانية والزاني ؛ فعلى هذا يكون فاعلوا مستأنفا ؛ والوجه الثاني : فاعلوا هو الخبر ؛ وقد قرئ بالنصب بفعل دل عليه فاعلوا » اه كلامه ،

وأجاز قوم النصب في قوله تعالى : ( وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ) وفي قوله سبحانه : ( وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمْ ) ، وينبغي أن تعلم

أن النصب في هاتين الآيتين جائز على قواعد سيوبه أيضا ، كما أن الرفع على الابتداء فيهما جائز عنده أيضا لأن للبتداء اسم موصول جلته جملة فعلية ، قال أبو البقاء المكي : « قوله تعالى ( واللاني يأتين ) الفاحشة ) اللاني رفع على الابتداء وخبره قوله فاستشهدوا عليهن ، وجاز ذلك وإن كان أمرا لأنه صار في حكم الشرط حيث وصلت اللاني بالفعل ، وإذا كان كذلك لم يحسن النصب ( يريد أن الرفع أرجح ) لأن تقدير الفعل قبل أداة الشرط لا يجوز ، وتقديره بعد الصلة يحتاج إلى إضمار فعل غير قوله فاستشهدوا ؛ لأن استشهدوا لا يصح أن يعمل النصب في اللاني ( ينى وما لا يعمل لا يفسر

عاملا ) ، وذلك لاحتياج إليه مع صحة الابتداء ، وأجاز قوم النصب بفعل محذوف تقديره اقصدا اللاني أو تعمدوا ؛ وقيل : الخبر محذوف ، تقديره : وفيما تلى عليكم حكم اللاني ؛ فمما تلى هو الخبر وحكم هو للبتداء ، فحذف لدلالة قوله فاستشهدوا لأنه الحكم للتأويل ... وقوله تعالى ( واللذان يأتيان ) الكلام فيه كالكلام في قوله ( واللاني ) إلا أن من أجاز النصب يصح أن يقتصر فعلا من جنس المذكور ، تقديره : آذوا اللذين ، ولا يجوز أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها هنا ، ولوعى عن ضمير المفعول ؛ لأن الفاء هنا في حكم الفاء الواقعة في جواب الشرط وتلك قطع ما بعدها عما قبلها » اه كلامه بحروفه .

( فائدة ) : ذكر العيني أن في هذا البيت عشرة أمور ، ونحن نذكرها لك غير متعدين بعبارة :

الأول : حذف « رب » وبقاء عملها وهو الجر بعد الواو ، في قوله « وقائلة » .

الثاني : استعمال مجرور رب غير موصوف ، وذلك في قوله « وقائلة » أيضا ، ومن حق

إن التقدير : هُذِهِ خَوْلَان ؛ وقال المبرد : افتاء للمنى الشرط ، ولا يعمل الجواب فى الشرط ، فكذلك ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا .

وقال ابن السيد وابن بابشاذ : يختار الرفع فى العموم كالأية ، والنصب فى الخصوص كزيدا اضربه .

(و) الثانى : أن يقع (بِمَدٍّ مَا يُبْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ) أى : بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل ، فأبلاؤه : مصدر مضاف إلى المفعول الثانى ، والفعل : مفعول أول ؛ لأنه الفاعل فى الملقى ، والذى يليه الفعل غالبا أشياء : منها هزة الاستفهام ، نحو : « أَبَشَّرْنَا مِنَّا وَاحِدًا نَنْبِئُهُ » فإن فَصِلَتْ

مجرور رب أن يوصف ، كقول امرئ القيس :

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سَيِّئًا يَوْمٍ بِدَارَةٍ جُلُجُلٍ

ولعل سبب حذف الصفة ههنا أن مجرورها صفة لموصوف محذوف عند التحقيق ، أو لأن مقول القول ، وهو معمول لهذا المجرور ، يعمل ما تعمله الصفة من التخصيص .

الثالث : حذف للبتدى ، وذلك لأن التقدير : هذه خولان ، أو هؤلاء خولان ، على ما سبق بيانه .

الرابع : على رواية النصب : حذف الفعل العامل فى خولان ، وتقديره : اقصد خولان .  
الخامس : زيادة الفاء فى خبر البتدى ، على قول الأخفش إن خولان مبتدأ وقوله : « فأنكح قناتهم » خبره .

السادس : عطف الإنشاء على الخبر ، وذلك عند من جعل خولان خبر مبتدأ محذوف ، وجعل الفاء فى قوله « فأنكح قناتهم » عاطفة .

السابع : فى قوله كما هى ، وأصله كمهدا ، حذف للضاف وهو عهد ، فصار كها ؛ ولما كانت الكاف لا تدخل على الضمر للصل لا الشذوذا جعل مكانه للنفصل فصار كهى ، ثم زادوا بعد الكاف ما عوضا عن المحذوف .

الثامن : إعمال اسم الفاعل للتمتع على موصوف محذوف ، وذلك قوله « قاتلة » .

التاسع : أن رب يلزم مضى مجرورها ، والمجرور ههنا مستقبل ، وهو قوله « وقاتلة » .

العاشر : إقامة للظهور مقام للضمير لكونه أكثر فائدة ؛ فإن أكرومة الحيين هى الفتاة ؛ فكان حقه أن يقول : وهى كما هى .



المعزة فاختار الرض، نحو: أَأَنْتَ زَيْدٌ تَصْرِبُهُ، إلا في نحو: أَكُلْتُ يَوْمَ زَيْدًا تَصْرِبُهُ؛ لأن الفصل بالظرف كالفصل. وقال ابن الطراوة: إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع، نحو: أَزَيْدٌ صَرِبْتَهُ أَمْ عَمْرُو، وحكم بشذوذ النصب في قوله:

٣٩٥ — أَفَمَلَبَّةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَّاخَا عَدَلْتُ بِهِمْ طُعْمَةً وَالْمِشَاخَا

٣٩٥ — هذا البيت من قصيدة لجرير بن عطية يهجو فيها الفرزدق، وأول هذه القصيدة قوله:

أَقْلَى اللَّوْمِ عَاذِلٌ وَالْمَتَا يَا وَقُولِي إِنِ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

وهذا المطلع هو الشاهد رقم (٤) وقد سبق مشروحا في الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ١٢) وبعده قوله:

أَجِدُّكَ مَا تَذَكَّرُ أَهْلَ نَجْدٍ وَحَيًّا طَلَّ مَا انْتَفَرُوا إِلَيَّا يَا  
بَلَى، فَارْفَضَ دَمْعُكَ غَيْرَ تَزَرٍ كَمَا عَيَّنْتَ بِالسَّرْبِ الطَّبَا يَا  
وَهَاجَ الْبَرْقِ لَيْلَةً أَذْرَعَاتٍ هَوَى مَا تَسْتَطِيعُ لَهُ طِلَا يَا  
فَقُلْتُ بِحَاجَةٍ وَطَوَيْتُ أُخْرَى فَهَاجَ عَلَى يَنِينِهَا اكْتِنَا يَا  
وَوَجِدُ قَدْ طَوَيْتُ بِكَادٍ مِنْهُ صَمِيرُ الْقَلْبِ يَنْتَهَبُ التَّهَا يَا  
سَأَلْنَاهَا الشِّفَاءَ فَمَا شَفَعْنَا وَمَتَنَّا لِلْوَصْدِ وَالْخِلَا يَا  
لَسْتَنَا لِلْبَاجِرِ دَبْرٌ أَدْوَى وَمَنْ سَكَنَ السَّلِيلَةَ وَالْحِلَا يَا  
أَسِيلَةُ مَقِيدِ السَّمُطَيْنِ مِنْهَا وَرَبًّا حَيْثُ تَعْتَقِدُ الْخِلَا يَا  
وَلَا تَهْدِي لِمَازِنِهَا السَّجَا يَا وَلَا تَمْشِي النَّامُ لَهَا بِسِرِّ  
أَبَاحَتْ أَمْ حَزْرَةٌ مِنْ فَوَادِي شِعَابِ الْحُبِّ؛ إِنَّ لَهُ شِعَابَا  
مَنْ أَقْصَدُ لِحُورِ بَنِي عِقَالٍ تَبَيَّنَ فِي وَجْهِهِمْ اكْتِنَا يَا  
إِذَا لَاقَى بَنُو وَقْبَانَ عَمَّا شَدَدَتْ عَلَى أَنْفُسِهِمُ الْمَصَا يَا  
أَبِي لِي مَا مَفَى لِي فِي تَمِيمٍ وَفِي فَوْحَى خُرَيْمَةَ أَنْ أَعَا يَا

سَعَلُمُ مَنْ يَصِيرُ أَبُوهُ قَيْنًا وَمَنْ عُرِفَتْ قَصَائِدُهُ اجْتِلَابًا  
أَثْمَلِيَّةَ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَالًا عَدَلَتْ بِهِمْ ... البيت ، وبعده  
كَأَنَّ بَنِي طَهْيَةَ رَهَطَ سَلَى حِجَارَهُ خَارِيٌّ يَزِي كِلَابًا  
رَأَيْنَ سَوَادَهُ فَدَنُونَ مِنْهُ فَيَرْمِيهِمْ أَخْطَأَ أَوْ أَصَابَا  
فَلَا وَأَيْبِكَ مَا لَأَقِيتُ حَيًّا كَيْدُ بُوْعٍ إِذَا رَفَعُوا الْعُفَابَا  
وَمَا وَجَدَ لِلْوَلُوكِ أَعَزَّ مِنَّا وَأَسْرَعَ مِنْ فَوَارِسِنَا اسْتِلَابَا  
إِذَا حَرْبٌ تَلَفَّحَتْ عَنْ حِيَالٍ وَدَرَّتْ بَعْدَ مَرَاتِبَهَا اغْتِصَابَا

اللفظ : « ثعلبة » و « رياح » قبيلتان من ربوع بن حنظلة ، من تميم ، ورياح : بكسر  
الراء المهملة وبعدها ياء منناة « الفوارس » جمع فارس ، وهو أحد ألفاظ جمع فيها فاعل وهو  
وصف لذكر عاقل على فواعل ، وقد ذكرنا هذه الألفاظ في شرح الشاهد ( رقم ١٣٢ في الجزء  
الأول من هذا الكتاب ص ٢٣٠ ) ومثله قول الأجدع الهمداني :

وَسَأَلْتَنِي بِرِكَائِي وَرِحَالِيَا وَنَسِيتَ قَتْلَ فَوَارِسِ الْأَبْطَالِ

وقول جرير في بيت الشاهد « عدلت بهم » معناه سويت بهم وجعلتهم يعدلون هؤلاء في الشرف  
والرفعة وعلو القدر « طهية » بضم الطاء المهملة وفتح الهاء بعدها ياء مشددة - وهم حتى من  
بنو تميم ، نسبوا إلى أمهم طهية بنت عبد شمس بن سعد بن زيد مناة بن تميم « والحشاب » بكسر  
الحاء الصغرى بعدها شين معجمة - قال الجوهري : هم بنو رزام بن مالك بن حنظلة ، وقال  
أبو عبيدة : الحشاب : ربيعة ورزام لإخوتهم ، بنو مالك بن حنظلة من غير طهية

الإعراب : « أثلبة » الهزمة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ،  
ثعلبة : مفعول لفعل محذوف بفسره للذكر بعده ، وتقدير الكلام : أأثنت ثعلبة الفوارس ،  
أو أثلمت ثعلبة الفوارس ، وقرره العين أساويت ثعلبة ، وهو تقدير غير مستقيم ؛ لأن ساويت  
يحتاج إلى طرفين « الفوارس » نعت لثعلبة ، ونعت للنصب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة  
الظاهرة « أم » حرف عطف ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « رياحا » معطوف على  
ثعلبة ، والمعطوف على للنصب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عدلت » فعل وقاقل  
والجمله لاجل لها من الإعراب مفسرة « بهم » جار ومجرور متعلق بعلم « طهية » مفعول به لعلم  
منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « والحشاب » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاجل له

من الإعراب ، الحشبا : معطوف على طهية ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

الساخر في : قوله « أَثْلَبَةُ الْفَوَارِسِ » حيث نصب بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وهو قوله « عدلت بهم » ؛ وليس المحذوف من لفظ المذكور ، بل هو من معناه ؛ إذ التقدير : أَثْلَبْتُ ثَلْبَةَ الْفَوَارِسِ - إلخ

قال سيبويه<sup>(١)</sup> : « هذا باب ما يتصب في الألف ؛ تقول : أعبد الله ضربته ، وأزيدا مررت به ، وأعمرا قتلت أخاه ، وأعمرا اشتريت له ثوبا ؛ ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيره ، كما فعلت ذلك فيما نسبته في هذه الأحرف في غير الاستفهام ؛ وقال جرير :

أَثْلَبْتُ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحًا      عَدَلْتُ بِهِمْ طَهِيَّةً وَإِلْحَاشًا

فإذا أوقعت عليه الفعل أو على شيء من سببيه نصبته ، وتفسيره هنا هو التفسير الذي فسر في الابتداء أنك تضمير فعلا هذا تفسيره ؛ إلا أن النصب هو الذي يختار هنا ، وهو حذف الكلام « اه وقال الأعمى : « استشهد به لنصب ثعلبة بإضمار فعل دل عليه ما بعده ، فكأنه قال : أَثْلَبْتُ ثَلْبَةَ عَدَلْتُ بِهِمْ ، ونحوه من التقدير » اه

والبيت عند ابن الطراوة مما يتعين فيه الرفع ؛ لأنه زعم أن الاستفهام إن كان عن الاسم تعين الرفع ، وإن كان عن الفعل تعين النصب ، والاستفهام في هذا البيت عن الاسم بدليل للمعادل بعد أم ونحن نسلم له أن الاستفهام في هذا البيت عن الاسم ، ولكننا لانسلم له أنه متى كان الاستفهام عن الاسم تعين رفعه ؛ لأن غاية ما يقتضيه كون الاستفهام عن الاسم أن يوجب دخول الهمزة عليه ، فأما أن يوجب ذلك رفعه على الابتداء فمدفوع ؛ وآية ذلك أنك إذا قلت : أزيدا ضربت أم عمرا ، من غير أن فصل بالفعل ضمير الاسم السابق ، فإن الاستفهام هنا عن الاسم ، وهذا الاسم واجب النصب إجماعا ؛ فدل ذلك على أن كون الاستفهام عن الاسم لا يقتضي رفعه كما زعم ابن الطراوة ، واسمع إلى إمام فن البلاغة عبدالقاهر الجرجاني وهو يقرر لك أن إيلاء الاسم الهمزة إنما يقتضي أن الفعل ثابت متقرر وأن الإنكار إنما ينصب على فاعل ذلك الفعل أو مفعوله ؛ قال<sup>(٢)</sup> : « ومن أبين شيء في التقديم الاستفهام بالهمزة ؛ فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت : أَثْلَبْتُ ؛ فبدأت بالفعل ؛ كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم

(١) انظر كتاب سيبويه ( ج ١ ص ٥٤ )

(٢) انظر دلائل الإعجاز ( ص ٨٧ )

ومنها النفي بما أولا أو إن ، نحو : مَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ ، وَلَا عَمْرًا كَلَّمْتُهُ ، وَإِنْ بَكَرًا صَرَبْتُهُ ؛ وقيل : ظاهر كلام سيويه اختيار الرفع ؛ وقال ابن الباذش وابن خروف : يستويان .  
ومنها « حيث » المجردة من « ما » نحو : اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدًا صَرَبْتُهُ .  
(و) الثالث : أن يقع (بَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَضْلٍ عَلَى \* مَمْمُولٍ فَعِلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا ) سواء كان ذلك المممول منصوبا ، نحو : لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا كَلَّمْتُهُ ، أو مرفوعا ، نحو : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ .

وجوده ، وإذا قلت : أنت فعلت ، فبدأت بالاسم ، كان الشك في الفاعل من هو ، وكان المتردد فيه ، ومثال ذلك أن تقول : أبليت الدار التي كنت على أن تبنيها ؛ أفأت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؛ أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؛ تبدأ في هذا ونحوه بالفعل ؛ لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه ؛ لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل واتصفائه يجوز أن يكون قد كان وأن يكون لم يكن ؛ وتقول : أنت بنيت هذه الدار ؛ أنت قلت هذا الشعر ؛ أنت كتبت هذا الكتاب ؛ فتبدأ في ذلك كله بالاسم ؛ ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان ، كيف وقد أشرت إلى الدار مبنية والشعر مقولا والكتاب مكتوبا ؛ وإعنا شككت في الفاعل من هو ؛ فهذا من الفرق لا بد منه دافع ولا يشك فيه شك ؛ ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر ؛ فلو قلت : أنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؛ أنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله ؛ أنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؛ خرجت من كلام الناس ؛ وكذلك لو قلت : أبليت هذه الدار ؛ أقلت هذا الشعر ؛ أكتبت هذا الكتاب ؛ قلت ما ليس بقول ؛ ذلك لفساد أن تقول في الشيء للشاهد الذي هو نصب عينيك أموجود أم لا ؛ اه ، ثم قال بعد ذلك (١) : « واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل ، أعني تقديم الاسم للمفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع من أن يكون بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل ؛ فإذا قلت : أزيدا تضرب ؛ كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه ؛ اه كلامه بحروفه .

فإذا كان شيخا هذه اللغة وإماما جميع الناس فيها يقرران أن الاسم الوالى لهزمة الاستفهام قد يكون مفعولا كما قد يكون مبتدأ ، ويقرران أن الاستفهام عن الاسم للنصب بالهزمة واقع في كلام العرب ؛ فليس لأحد أن يجهل ذلك ، فإن جحدته لم يصدق الناس وإن أقسم عليه بمرجحات الأيمان . فاعرف ذلك وكن منه على ثبت .

وإنما رجح النصب طلبا للناسبة بين المجلتين ؛ لأن مَنْ نَصَبَ قد عطف فعلية على فعلية ، وَمَنْ رفع قد عطف اسمية على فعلية ، وتَنَاسَبُ للتساطين أحسن من تخالفهما .  
واحترز بقوله « بلا فصل » من نحو : قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرَمْتُهُ ؛ فإن الرفع فيه أجود ؛ لأن الكلام بعد « أَمَّا » مستأنف مقطوع عما قبله ، وبقوله « فعل مستقر أولا » من العطف على جملة ذات وجهين ، وستأتى .

( تنبيهان ) : الأول : تجوز الناظم في قوله « على معمول فعل » ؛ إذ المطف حقيقة إنما هو على الجملة الفعلية ، كما عرفت .  
الثاني : لترجيح النصب أسباب أخر لم يذكرها هنا :

أحدها : أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيهه بالماعطف على الجملة الفعلية ، نحو : أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ ، وَمَا قَامَ بَكْرٌ لَكِنْ عَمْرًا ضَرَبْتُهُ ، فحَقِّي وَلَكِنْ حَرَفَا ابتداء أشباه الماعطفين ، فلو قلت : أَكْرَمْتُ خَالِدًا حَتَّى زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ ، وَقَامَ بَكْرٌ لَكِنْ عَمْرٌو ضَرَبْتُهُ ، تعين الرفع ؛ لعدم المشابهة ؛ إذ لا تقع حتى الماعطفة إلا بين كلِّ وبعض ، ولا تقع لكن الماعطفة إلا بعد نفي وشبهه .

ثانيها : أن يجاب به استفهام منصوب ، كزَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ أَوْ مَنْ ضَرَبْتَ ؟ ومثل المنصوب المضاف إليه ، نحو : غُلَامَ زَيْدٍ ضَرَبْتُهُ ، جوابا لمن قال : غُلَامَ أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ .

ثالثها : أن يكون رَفْعُهُ يوم وصفاً مُخَلَّاً بالمقصود ، ويكون نصبه نَصًّا في المقصود ، كما في « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ » ؛ إذ النصب نصٌّ في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بِقَدَرٍ ، وهو المقصود ، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفاً مُخَصَّصًا ، وَ « بِقَدَرٍ » هو الخير ، وليس المقصود ؛ لإيهامه وجود شيء لا يَقْدَر ؛ لكونه غير مخلوق ؛ ولم يعتبر سيويوه مثل هذا الإيهام مرجحاً للنصب ، وقال : النصب في الآية مثله في « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ؛ قال : وهو عربي كثير ، وقد قرئ بالرفع ، لكن على أن « خَلَقْنَاهُ » في موضع الخبر للبندلي ، والجملة خبر إن ، وَ « بِقَدَرٍ » حال ؛ وإنما كان النصب نصا في المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل

الفعل وصفاً ؛ لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه ؛ ومن ثمَّ وجب الرفع في قوله تعالى : « وَكُلُّ شَيْءٍ فَصْلُوهُ فِي الزُّبُرِ » .

( وَإِنْ تَلَّا لِلْمُعْطُوفِ ) جملة ذات وجهين غير تعجبية : بأن تلا ( فَلَا تُخْبِرَا \* بِهِ ) مع معموله ( عَنْ أَسْمَرِ ) غير ما التعجبية ( فَاعْطِفْنِ مُخْبِرَا ) في اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء ، بشرط أن يكون في الثانية ضمير الاسم الأول ، أو عطفت بالفاء ، نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُوهُ أَكْرَمْتُهُ فِي دَارِهِ » أو « فَمَرَأٌ أَكْرَمْتُهُ » برفع عمرو ونصبه : فالرفع مراعاة للكبرى ، والنصب مراعاة للصغرى ؛ ولا ترجيح ؛ لأن في كل منهما مشاكلة ، بخلاف « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَعَمْرُوهُ أَكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ » ؛ فإنه لا أثر للعطف فيه ، فإن لم يكن في الثانية ضمير الاسم الأول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي يمتنان النصب ، والقارسي وجماعة - منهم الناطم - يميزونه وقال هشام : الواو كالفاء ، وهو ما يقتضيه كلام الناطم .

( تنبيه ) : شبه العاطف في هذا أيضا كالعاطف ، وشبه الفعل كالفعل ؛ فالأول نحو « أَنَا ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَمَرًا ضَرَبْتُهُ » ، والثاني نحو « هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا وَعَمْرًا يُكْرِمُهُ » برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما .

( والرفع في غير الذي مرَّ ) أنه يجب معه النصب ، أو يمتنع ، أو يكون راجعاً ، أو مساوياً ( رَجَعَ ) على النصب ؛ سلامة الرفع من الإضمار الذي هو خلاف الأصل ، فرفع « زَيْدٌ » بالابتداء في قولك « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » أرجح من نصبه بإضمار فعل ، ونصبه عربى جيد ، خلافاً لمن منعه ، وأشد ابن السكيت على جوازه قوله :

٣٩٦- قَارِئًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلَّ

٣٩٦ - هذا بيت من الرمل من أبيات ثلاثة اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة (١) ، ونسبها لامرأة من بني الحرث ولم يعينها ، ولم يزد الخطيب التبريزي في شرحه شيئاً عن نسبة الأبيات ، وهاكها برواية الحماسة :

فَارِسٌ مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا      غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نَكْسٍ وَكَلَّ  
لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ      لَاحِقُ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو خَصَلٍ  
غَيْرَ أَنَّ الْبَاسَ مِنْهُ شَيْمَةٌ      وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجَلِ

ونسب قوم هذه الأبيات لعلمقة بن عبدة ، وتبعهم في ذلك صاحب شعراء النصرانية في ترجمة علمقة بن عبدة ( ص ٥٠٨ )

اللفظ : « فارس » هو في رواية الحماسة وشعراء النصرانية بالرفع ، وهو في رواية ابن السجري وكثير من النحاة بالنصب « ما » زائدة « غادروه » تركوه ، وسمى الغدير غدرا لأنه جزء من الماء يتركه السيل ، فهو فيل بمعنى مفعول « ملحما » بضم الليم وسكون اللام وفتح الحاء للمهمة - معناه طمعة لعواف السباع والطير « زميل » بضم الزاى وفتح الليم مشددة بعدها ياء ساكنة - وهو الضيف الجبان ، سمى بذلك لأنه زمل في العجز والضعف كما يزمل الرجل في الثوب : أى يلف به « نكس » بكسر النون وسكون الكاف - للمقصود عن غاية المجد والكرم والنجدة ، وأصله في السهام ، وهو الذى انكسر فجعل أسفله أعلاه « وكل » بفتح الواو والكاف جمعا - وهو الجبان الذى يشكلى على غيره فيضيع أمره « لو يشا » للراد به حكاية الحال ، وللغى لو شاء لأنجاه فارس له ذو نشاط ، قال الخليل : ميعة الحضر والنشاط : أولهما وحدثهما « لاقح » الأطلال « الأطلال » جمع اطل ، واللاحق : الضامر ، والراد أنه ضامر الجنين « نهْد » بفتح النون وسكون الهاء - الغليظ « ذو خصل » الحصل - بضم الحاء وفتح الصاد للمهمة - جمع خصلة - بضم فسكون - وهى ما تدلى من أطراف الشعر « شيمة » طبيعة وسجية « صروف الدهر » جمع صرف ، وصروف الدهر : أحواله وغيره .

الإعراب : « فارسا » مفعول لفعل محذوف يفسره للذكور بعده ، والتقدير : غادروا فارسا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » يجوز أن تكون زائدة فهى حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب ، ويجوز أن تكون نكرة بمعنى عظيم فهى حينئذ اسم ، وهى نعت لفارس ، مبنى على السكون فى محل نصب « غادروه » غادر : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة للنسبة ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والماء ضمير الغائب مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب ، والجملة من الفعل وقاعله ومفعوله لاجل لها من الإعراب تفسيرية « ملحما » حال من ضمير الغائب الواقع مفعولا به ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « غير » حال ثان من الماء منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « زميل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد التثنية « نكس » معطوف على زميل ، وللعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة

ومنه قراءة بعضهم « جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا » بنصب جنات .  
ثم إذا عرفت ما أوردها من القواعد ( فَمَا أُبَيِّحُ ) لك فيما يرد عليك من الكلام  
أن تَرُدَّهُ إليه وتخرجه عليه ( أَفْضَلُ وَدَعَّ مَالَهُ يُبَيِّحُ ) لك فيه ذلك .  
( وَفَضْلُ مُشْفُولٍ ) من ضمير الاسم السابق ( بِمَحْزَفٍ جَرٍّ ) مطلقاً ( أَوْ بِإِضَافَةٍ ) وإن تنابت ،  
أو بهما معاً ( كَوَضَلٍ يَجْرِي ) في جميع ما تقدم ؛ فالأحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير  
بالمشغول تجري مع انفصاله منه بما ذكر ؛ فيجب النصب في نحو « إِنَّ زَيْدًا مَرَزَتْ بِهِ ،  
أَوْ بِنَاصِلِهِ ، أَوْ حُسْبِيَّتِهِ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى غُلَامِهِ ، أَوْ أَكْرَمَتِ أَخَاهُ ، أَوْ غُلَامَ أَخِيهِ ؛ أَسْكُرْتُكَ »  
كما يجب في نحو « إِنَّ زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ » ؛ ويمتنع النصب ويتمين الرفع في نحو « خَرَجْتُ  
فَإِذَا زَيْدٌ مَرُّهُ بِهِ ، أَوْ بِنَاصِلِهِ ، أَوْ حُسْبِيَّتِهِ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى غُلَامِهِ ، أَوْ يَضْرِبُ أَخَاهُ ، أَوْ غُلَامَ  
أَخِيهِ ؛ عَمْرُو » ، كما وجب الرفع في نحو « فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو » ؛ وقس على ذلك بقية  
الأمثلة .

« وكل » صفة لنكس ، وصفة المجرور مجرورة ، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة ، وسكن  
لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « فَارَسَا مَاغَادِرُوهُ » حيث نصبه بفعل محذوف يفسره للذكور بعده ،  
ولا مرجع للنصب في هذا للوضع ، ولا موجب له ، من الأمور التي عددها الشارح رحمه الله ؛  
فدلّ نصب « فَارَسَا » في هذا البيت مع خلو الكلام من الأمور التي توجب النصب أو ترجحه ،  
على أن النصب في هذا الحال جائز ، وليس ممتنعاً ، وفي هذا رد على من منع النصب والحالة هذه ،  
نعم الرفع أولى وأرجح ؛ لأن الرفع لا يحوجك إلى تقدير شيء غير مافي الكلام ، فأما النصب فإنه  
يحوجك إلى تقدير فعل يعمل النصب في الاسم للنصب المتقدم ؛ إذ لا يجوز عند جمهور البصريين  
أن يجعل الفعل للتأخر ناصباً له ولضميره معاً ، والذي لا يحوج إلى تقدير أولى بالاعتقاد مما  
يحوج إليه .

نعم ، مقتضى ما ذكرناه لك من مذهب الكوفيين في شرح الشاهد ( ٣٩٣ ) وأن مذهبهم  
أن الفعل المتأخر وهو « غَادِرُوهُ » في هذا البيت عامل في الاسم المتقدم كما أنه عامل في ضميره ؛  
فيكون عاملاً فيهما جميعاً ؛ نقول : إن مقتضى هذا المذهب أنه على النصب أيضاً لا يحوج إلى  
تقدير ؛ وحيث انتفت العلة التي تقتضي ترجيح الرفع على هذا المذهب ؛ وجب أن يكون الأمران  
عندهم متساويين ، ولم أقف على نص في ذلك ، ولكني قلته بالنظر والقياس ، فافهمه .



( تنبيه ) : النصبُ في نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أحسن منه في نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ » وفي نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ » أحسن منه في نحو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِأَخِيهِ » .

( وَمَوْ فِي ذَا الْبَابِ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ ) وهو اسمُ القاعِلِ والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال ( بِالْفِعْلِ ) في جواز تفسير ناصب الاسم السابق ، نحو : أَزِيدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ ، أو مُكْرِمًا أَخَاهُ ، أو مَحْبُوسًا عَلَيْهِ ؛ تريد الحال أو الاستقبال ، كما تقول : أَزِيدًا تَضْرِبُهُ ، أو تُكْرِمُ أَخَاهُ ، أو تَحْبُسُ عَلَيْهِ ، أو تُحْبِسُ عَلَيْهِ .

وإنما امتنع « زَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبُهُ » بخلاف « أَنْتَ ضَارِبُهُ » لاحتياج الوصف إلى ما يَتَعَيَّدُ عليه ؛ بخلاف الفعل .

فإن كان الوصف غيرَ حامل لم يَجُزْ أَنْ يُقَسَّرَ حاملا ؛ فلا يجوز « أَزِيدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ » - أو مُحْبُوسًا عَلَيْهِ - أَمْسِ .

وإنما يكون الوصف المامل كالفعل في التفسير ( إِنَّ لَمْ يَكْ تَانِغْ حَصَلَ ) يملئه من ذلك ؛ كوقوعه صلةً لَأَلْ ؛ لامتناع عمل الصلة فيما قبلها ، وما لا يملأ لا يُفسَّرُ حاملا ؛ ومن ثمَّ امتنع تفسير الصفة للشبهة ، فلا يجوز « زَيْدًا أَنَا الضَّارِبُ » ، ولا « وَجْهَ الْأَبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ » .

( تنبيه ) : يعين الرفع في « زَيْدٌ عَلَيْنَا » ، و « زَيْدٌ ضَرَبَا إِيَّاهُ » ؛ لأنهما غير صفة ؛ نعم يجوز النصب عند مَنْ يُجَوِّزُ تقديم مفعول اسم الفعل ، وهو الكسائي ، ومفعول للصدر الذي لا يَنْحَلُّ بحرف مصدرٍ ، وهو للبرد والسيرافي .

( وَعَلَقَةٌ ) بين المامل الظاهر والاسم السابق ( حَاصِلُهُ بِتَأْسِيسِ ) سَبَبِيٍّ لَهُ جَارٌ عَلَى مَتَبُوعٍ أَجْنَبِيٍّ مِنْهُ ، وهو الشاغل ؛ نَتَاءً ، أو عطفًا تَسْقِي بِالْوَاوِ ، أو عطفًا بِيَانِ ( كَمَلَقَةٍ يَنْتَسِي الْأَسْمَ ) السَّبَبِيَّ ( الْوَاوِ ) شَاغِلًا ، فكما تقول « زَيْدًا أَكْرَمْتُ أَخَاهُ » أو « مُحِبَّةٌ » فتكون المعلقة بين زيد وأكرمتم عمله في سببها كذلك تقول « زَيْدًا أَكْرَمْتُ رَجُلًا مُحِبَّةٌ » ، أو « أَكْرَمْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ » أو « عَمْرًا وَأَخَاهُ » ؛ فتكون المعلقة عمله في متبوع سببها المذكور ؛ ويجوز أن يكون المراد بِالْمَلَقَةِ الضميرَ الراجع إلى الاسم السابق ؛ فتكون الباء بمعنى في ، أي :

إنَّ وجودَ الضمير في تابع الشاغل كافٍ في الرُّبُطِ كما يكفي وجوده في فاعل الشاغل ، وإن كان الأصل أن يكون متصلاً بالفاعل ، أو منفصلاً عنه بحرف جر ، ونحوه .

( تنبيه ) : لو جلت « أَخَاهُ » من قولك « زَيْدًا أَكْرَمْتُ عَمْرًا أَخَاهُ » بدلا امتنعت المسألة : نَصَبْتُ ، أو رُفِعْتُ ؛ لأنَّ البديل في نية تكرير العامل ، فتدخل الأولى عن الرابط ؛ نعم يجوز ذلك إن قلنا : إن العامل في البديل هو العامل في البديل منه ؛ وكذا تمتنع إذا كان المطف بغير الواو ؛ لإفادة الواو معنى الجمع ؛ بخلاف غيرها من حروف المطف .

( خاتمة ) : إذا رُفِعَ فاعل ضمير اسم سابق نحو « أَرَيْدُ قَامَ » أو « غَضِبَ عليه » ، أو ملابساً لضميره نحو « أَرَيْدُ قَامَ أبوه » ؛ فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء ؛ كخرجت فإذا زَيْدٌ قَامَ ، ولينا عَمْرُو قَامَ ؛ إذا قدرت « ما » كائنه ، أو بالفاعلية ، نحو : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الشَّرِكَاءِ اسْتَجَارَكَ » ، وهَلَا زَيْدٌ قَامَ ؛ وقد يكون راجع الابتدائية على الفاعلية ، نحو : زَيْدٌ قَامَ ؛ وذلك عند اللزوم ومتابعيه ، وغيرهم يوجب ابتدائية ؛ لمدح تقدم طلب الفعل ، وقد يكون راجع الفاعلية على الابتدائية ، نحو : زَيْدٌ لَيْقَمُ ، ونحو : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَامَ ، ونحو « أَبْشِرْ يَهُودُنَا » و « أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ » ؛ وقد يستويان ، نحو : زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو قَامَ حِينَئِذٍ ؛ والله أعلم .

## تعدى الفعل ولزومه

(عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي) إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ مَا كَثُرَ - وَيُسَمَّى أَيْضاً وَاقِعاً ؛ لَوُقُوعِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَمُجَاوِزاً ؛ لِمُجَاوِزَتِهِ الْفَاعِلَ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ - أَمْرَانِ : الْأَوَّلُ : صَحَّةُ (أَنْ تُصِلَ \* هَا) ضَمِيرٍ رَاجِعٍ إِلَى (غَيْرِ مُصَدَّرٍ بِهِ) ، وَالثَّانِي : أَنْ يُصَاحَ مِنْهُ اسْمُ مَفْعُولٍ تَامٍ ، وَذَلِكَ (نَحْوُ عَمِلَ) فَإِنَّكَ تَقُولُ مِنْهُ : ائْتِخِرْ عَمَلَهُ زَيْدٌ ؛ فَهُوَ مَعْمُولٌ ، بِخِلَافِ نَحْوِ خَرَجَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ مِنْهُ زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمَرُو ، وَلَا هُوَ مَخْرُوجٌ ، بَلْ مَخْرُوجٌ بِهِ ، أَوْ إِلَيْهِ ؛ فَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْحَرْفِ .

وَالِاحْتِرَازُ بِهِاءِ غَيْرِ الْمَصْدَرِ مِنْ هَاءِ الْمَصْدَرِ ؛ فَإِنَّهَا تَقْصِلُ بِاللَّزِمِ وَالْمُتَعَدِّي ، نَحْوُ : ائْتِخِرْ خَرَجَهُ زَيْدٌ ، وَالضَّرْبُ ضَرَبَهُ عَمَرُو .

(تَنْبِيْهِ) : هَذِهِ الْمَاءُ تَتَّصِلُ بِكَانَ وَأَخَوَاتِهَا ؛ وَلِلْعُرُوفِ أَنَّهَا وَاسِطَةٌ ؛ أَيْ لَا مُتَعَدِّية وَلَا لَازِمَةٌ ، وَلِهَذَا جَعَلَهَا مِنَ الْمُتَعَدِّيِ نَظراً إِلَى شَبْهِهَا بِهِ ، وَرَبِّمَا أُطْلِقَ عَلَى خَبَرِهَا الْمَفْعُولِ .

(فَاقْتَصِبْ بِهِ مَقْصُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ) ذَلِكَ الْمَفْعُولُ (عَنْ قَائِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ) فَإِنْ نَابَ عَنْهُ وَقَصَّته بِهِ كَمَا سَلَفَ .

(وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي) غَيْرُ الْمُتَعَدِّي : مُبْتَدَأٌ ، وَلَا زِمَ : خَبَرُهُ ، أَيْ : مَا سَوَى الْمُتَعَدِّيِ هُوَ اللَّازِمُ ؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ ، وَيُسَمَّى قَاصِراً أَيْضاً ؛ لِقَصُورِهِ عَلَى الْفَاعِلِ ، وَغَيْرِ وَاقِعٍ ، وَغَيْرِ مُجَاوِزٍ ؛ لِذَلِكَ .

(وَحَسْبُ \* لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا) وَهِيَ الطَّبَائِعُ ؛ وَلِلرَّادِ بِأَفْعَالِ السَّجَايَا : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى قَائِمٍ بِالْفَاعِلِ لِأَزْمِهِ لَهُ (كَتَبْتُمْ) - بِكسر الْمَاءِ - الرَّجُلُ ؛ إِذَا كَثُرَ أَكَلُهُ ، وَشَجَمَ ، وَجَبَنَ ، وَحَسَنَ ، وَقَبِحَ ، وَطَالَ ، وَقَصُرَ ، وَمَا أَشَبَهَ ذَلِكَ .

و (كَذَا) مَا وَازَنَ (أَفْعَالٌ) نَحْوُ : أَقْشَرٌ ، وَاقْتِمَازٌ ، وَاطْمَأَنَّ ، وَمَا أَلْحَقَ بِهِ ، وَهُوَ أَفْوَعَلٌ ، نَحْوُ ائْتِخِرْ هَذَا الْقَرْخُ ، إِذَا ارْتَمَدَ .

(وَكَذَا) (الضَّائِحِي) أَيْ : الْمِشَابَهَةُ فِي الْوِزْنِ : أَفْعَلٌ ، نَحْوُ اخْرَجْتُمْ ، يُقَالُ : اخْرَجْتُمُ الْإِبِلَ ؛ أَيْ اجْتَمَعَتْ ، وَمَا أَلْحَقَ بِهِ ، وَهُوَ وَزْنَانِ : أَفْعَلٌ - بِزِيَادَةِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ - نَحْوُ

(أَقْنَسَسَا) يقال : أَقْنَسَسَ البعيرُ ؛ إذا امتنع من الاقياد ، وَأَقْنَسَلَى ، نحو : أَخْرَجَنِي الدبُّ ؛ إذا انقضَّ للقتال ، وَأَسْلَقَنِي الرجلُ ؛ إذا نام على ظهره ؛ وقد جاء منه للمتدى ، نحو : أَسْرَنْدَى ، وَأَغْرَنْدَى : أى علا وَرَكِبَ ، فى قول الراجز :

٣٩٧ - قَدْ جَلَّ النَّعَاسُ يَسْرَنْدِينِي أَذْفُهُ عَسَنِي وَيَغْرَنْدِينِي

٣٩٧ - أنشد ابن جنى هذا البيت فى شرحه على تصريف أبى عثمان للزنى ، ولم ينسبه لأحد معين ؛ وكذا أنشده الجوهري فى الصحاح (مادة : س ر د) ولم ينسبه ، وقال البغدادي فى شرح شواهد الشافية : « ولم يتعرض له ابن برى فى أماليه بشيء ، ولا الصفدى فى حاشيته عليه ، وقاما خلا عن هذا الرجز كتاب من علم الصرف ، ومع ذلك لم يعرف قائله » اه ؛ وقال الزبيدي : « ما أحسب هذا الشعر إلا مصنوعا غير ثابت عن العرب » اه ، وأنشده ابن منظور مرتين فى لسان العرب إحداها فى مادة ( س ر د ) والثانية فى مادة ( غ ر ن د ) ، ولم ينسبه لقائل معين ، وقد روى هذا البيت فى بعض كتب الصرف منها شرح شافية ابن الحاجب للرضى ( ١ - ١١٣ ) على وجه آخر ، وهو :

إِنِّي أَرَى النَّعَاسَ يَغْرَنْدِينِي أَطْرُؤُهُ عَسَنِي وَيَغْرَنْدِينِي

ولم ينسب أيضا إلى قائل معين .

اللفظ : « يغرندى » قال أبو عبيد : تقول : اغرندى القوم أخام اغرنده ، إذا علاه بالشم والضرب والقهر ، وقال الأصمى : اغرنده ، واغرندى عليه ؛ إذا علاه بالشم والضرب والقهر ؛ وللغرندى : الذى ينبلك ويملوك « أذفه عني » قد رأيت أنه روى فى مكان هذه العبارة « أطروده عني » وما يعنى واحد « يسرنديني » تقول : اسرنده الشيء ؛ إذا غلبه وعلاه ، وللسرندى : الذى يملوك وينبلك ، والأصل فى هذه الكلمة قولهم : السرندى - على زنة سفرجل - وهو الجرى ، ويقال : هو الشديد ، وأثناء سرنداء ، زنة سفرجلة ، قال سيبويه « رجل سرندى : مشتق من السرد ، ومعناه الذى يمضى قدما » اه ، قال فى اللسان : « والاسرنده والاغرنده واحد ، والباء للإلحاق بأفضل » اه .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « جعل » فعل ماضٍ دال على الشروع من أخوات كاد فى العمل ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « النعاس » اسم جعل ، مرفوع به ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « يغرنديني » يغرندى : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقترنة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والتون للوقاية ، وياء للتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ،

( تنبيه ) : يجوز في « اقْتَنَسَ » أن يكون مفعولاً للضامى ، والأولى أن يكون فاعلاً له ، وللمفعول محذوف : أى والضاميه اقْتَنَسَ ؛ لما عرفت أنه مُلْحَقٌ بآخر نجم .  
 ( و ) كذلك حُمِّىَ أيضاً لزوم ( ما اقْتَضَى ) من الأضال ( تَطَافَةٌ أَوْ دَنَسًا ) نحو : نَفُتْ ، وَطَهَّرَ ، وَوَضَعُوْهُ ، وَدَنَسَ ، وَنَجَسَ ، وَقَدَّرَ ( أَوْ عَرَضًا ) وهو : ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه ، كَمَرَضَ ، وَكَبَّلَ ، وَنَشِطَ ، وَفَرَحَ ، وَحَزَنَ ، وَهَمَّ ؛ إذا شيع ( أَوْ طَوَّرَعَ لِلتَّعْدَى \* لِوَاحِدٍ كَمَكَّةً قَانْتَدَا ) وَدَخَرَجْتُ الشَّيْءَ فَتَدَخَّرَجَ ؛ أَمَا مَطَاوَعُ الْمُتَعَدَّى لِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ مُتَعَدٍّ ؛ كَأَمْرٍ .

وفاعل يفرندى ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النعاس ، والجملة من الفعل الضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر جعل « أدفعه » أدفع : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والهاء ضمير التائب المائد إلى النعاس مفعول به مبنى على الضم في محل نصب « عني » جار ومجرور متعلق بأدفع « ويسرندني » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، يسرندى : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقصورة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والتون للوقاية ، والياء مفعول به مبنى على السكون في محل نصب .

الشاهر فيه : قوله « يفرندني » وقوله « يسرندني » حيث جاء الراجز بهذين الفعلين متعديين ، على ما هو الظاهر منهما ؛ فإن كل واحد منهما قد نصب ياء للتكلم مفعولاً به . وقد اختلف العلماء في ذلك ؛ فذهب قوم - منهم الرضى في شرح الشافعية - إلى أن ذلك من باب الحذف والإيسال ، والأصل : يفرندى على ، ويسرندى على ؛ لحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى المجرور ؛ وذهب ابن هشام إلى أن تعدية هذين الفعلين إلى للمفعول به شاذة لا يجوز أن يقاس عليها ، وقال : « ولا ثالث لهما » اه ، يريد أن اضلل وما ألحق به لا يكون إلا لازماً ؛ وذهب ابن جنى رحمه الله إلى أن تعدية هذين الفعلين قياسية ، وأن هذا البيت ليس من الشذوذ ولا هو من باب الحذف والإيسال ، وعنده أن اضلل وما ألحق به على ضربين : متعد ، ولزوم ؛ فاللزم نحو احرنجمت الإبل ، ونحو اقننس ، وللتعدى نحو اضرنداه ، واسرنداه . وتبعه في هذا التقسيم السخاوى في كتابه « سفر السعادة » ويفهم مثله من عبارة الجوهرى في الصحاح ( مادة : س ر د ) وكل هؤلاء تابعون لأبي عبيد .

وعندى أن خيراً من كل ذلك أن يحمل تعدى هذين الفعلين في هذا البيت على أنه ضمهما معنى فعل يتعدى بنفسه ، وهو غلب أو نحوه .

(وَعَدَّ لَا زِمًا يَحْرِفُ جَرًّا) نحو: ذَهَبْتُ يَرْيَدُ، بمعنى أذهبت، وعجبتُ مِنْهُ، وَغَضِبْتُ عَلَيْهِ (وَإِنْ حَذَفَ) حرف الجر (فَالنَّصْبُ لِلنَّجْعِ) وجوبًا، وشذ إبقاؤه على جره، في قوله :

٣٩٨ - أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

٣٩٨ - هذا عجز بيت، وصدده قوله :

• إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسُ شَرُّ قَبِيلَةٍ •

وهذا البيت من قصيدة طوية للغزدق هام بن غالب، يهجو جرير بن عطية بن الخطمي؛ وأول هذه القصيدة قوله :

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً وَخَيْرًا ؛ إِذَا هَبَ الرِّيحُ الزَّعَارُغُ  
وَمِنَّا الَّذِي أَعْطَى الرَّسُولُ عَطِيَّةً أَسَارَى تَمِيمٍ وَالْعُمُونُ دَوَامِغُ  
وَمِنَّا الَّذِي يُعْطِي الثَّيْنَ وَتَشْتَرِي الْخَوَالِي، وَيَمْلُؤُ فَضْلُهُ مَنْ يُدَافِعُ  
وقبل البيت السستشهد به قوله :

وَكَأَنَّا إِذَا الْجَبَّارُ صَمَرَ خَذَهُ  
وَنَحْنُ جَعَلْنَا لِابْنِ طَلَبَةٍ حُكْمَهُ  
وَكُلُّهُمْ فُلَيْمٌ يَنْتَعِي لِفُطَايِمِهِ  
تَرْيَدُ يَرْبُوعٌ بَيْنَهُمْ فِي عِدَادِهِمْ  
إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسُ شَرُّ قَبِيلَةٍ  
وَلَمْ تَمْنَعُوا يَوْمَ الْمَذْبَلِ بَنَاتِكُمْ  
غَدَاةً أَنْتَ خَيْلُ الْمَذْبَلِ وَرَاءَكُمْ  
وَمِنْهُمْ الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً وَخَيْرًا ؛ إِذَا هَبَ الرِّيحُ الزَّعَارُغُ  
وَمِنْهُمْ الَّذِي أَعْطَى الرَّسُولُ عَطِيَّةً أَسَارَى تَمِيمٍ وَالْعُمُونُ دَوَامِغُ  
وَمِنْهُمْ الَّذِي يُعْطِي الثَّيْنَ وَتَشْتَرِي الْخَوَالِي، وَيَمْلُؤُ فَضْلُهُ مَنْ يُدَافِعُ  
وقبل البيت السستشهد به قوله :

اللفظ: « من الذي اختير الرجال » يريد اختير من الرجال، ومثله قوله تعالى ( وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ) يريد اختار موسى من قومه . والذي اختير من الرجال غالب بن

صعصة أبو الفرزدق ، وكان من حديثه - كما قال أبو الفرج الإصبهاني وأبو عبيد - أن ثلاثة من بني كليب تراهون أن يسألوا ثلاثة نفر فأبهم أعطى من غير أن يسأل عن نسب السائل فهو أفضلهم ، وقد اختار كل واحد منهم رجلا ، فذهبوا إلى عسبر بن قيس بن مسعود الشيباني ، فسألوه مائة ناقة ، فقال : من أتم ؟ فانصرفوا عنه ؛ ثم أتوا طلبة بن قيس بن عاصم المنقري ، فقال : من أتم ؟ فانصرفوا عنه ؛ فأتوا غالبا فأعطاهم مائة ناقة وراعيها ، ولم يسألهم ؛ فأخذ الرهن صاحب غالب . وقوله « ومننا الذي أعطى الرسول - إلخ » إشارة إلى ما فعل الأقرع ابن حابس ، وكان الأقرع بن حابس خايط الرسول صلى الله عليه وسلم في أصحاب الحجرات - وهم بنو عمرو بن جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم ؛ فرد سبيهم ، وحمل الأقرع السماء . وقوله : « وكنا إذا الجبار صر خده - إلخ » صر خده : أماله كبرا وعظما ، والصعر : الليل ، من ذلك قوله تعالى : ( وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ ) ، والأخدعان : عرقان في صفحتي العنق ، يقول : نصره حتى تستقيم أخدعه ويذهب صعره وكبره . وقوله « ونحن جلتا لابن طيبة - إلخ » ابن طيبة : ملك من ملوك غسان ، والنقع : الغبار ، والسنابك : حوافر الخيل ، وقوله : « وكل فطيم ينتهي لفطامه - إلخ » الفطيم : القطيع الذي فصل عن لبن أمه ، والفطم : قطع الرضيع عن اللبن ، وقوله : « ولم تمنعوا يوم المهذيل بناتكم - إلخ » إرباب : اسم موضع ، وللهذيل حديث انظره في شرح النقائض .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بحوايه ، مبنى على السكون في محل نصب ، والعامل فيه قوله أشارت الآتي في نصف البيت الآخر « قيل » فعل ماض مبنى للجهول ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « أي » اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « شر » خبر المبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو يروي غير منون فهو على هذا مضاف و « قبيلة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويروي منونا ؛ فيكون قوله « قبيلة » منصوبا على التمييز ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل قيل ، وجملة قيل ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « أشارت » أشار : فعل ماض ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « كليب » يروي منصوبا ومجرورا ، فعلى النسب هو منصوب على نزع الخافض ، وعلى الجر هو مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بأشار « بالأكف » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع « الأصابع » فاعل أشار ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وإنما جمع الأصابع ليشير

أى : إلى كليب .

وحيث حذف الجار في غير أن وأن فأنما يحذف ( قَلًا ) لا قياساً مُطَرِّداً ، وذلك على  
نوحين :

إلى كثرة اللسرين ، وأن حال هذه القليلة في اللوم ودناءة الطباع قد صار مشهوراً معروفاً .  
الشاهد فيه : قوله « أشارت كليب » ، ونحن نريد أن نبين لك أولاً أن هذه الكلمة  
تروى على ثلاثة أوجه : أولها بجر كليب ، وهي رواية كثير من النحاة منهم الرضى في شرح  
الكافية ، ومنهم ابن هشام في موضعين من مغنى اللبيب : الأول ، في مقدمة الكتاب ، والثاني  
في حذف نون التثنية والجمع من آخر السباب الخامس ، ومنهم ابن عصفور في كتابه الضرائر ،  
وثانية الروايات بنصب كليب ، وهي رواية ديوان الفرزدق ، وثالثتها برفع كليب ، وهي رواية  
للقاضات بين جرير والفرزدق ورواية التذكرة الفارسية .  
فأما رواية جر كليب فأنها على أن الأصل أشارت إلى كليب ؛ لحذف حرف الجر وأبقى عمله ،  
شذوذاً ، ومثله ماورد عن رؤبة أنه قال : خَيْرٌ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، بجر خير ، وقد قيل له : كيف  
أصبحت ؟

وأما رواية نصب كليب فعلى أنه لما حذف حرف الجر نصب ما كان مجروراً ، وهذا أكثر  
وروداً من الأول ، ومثله في ذلك البيت الذى هو مطلع هذه الكلمة ، وهو قوله :

مِنَّا الَّذِي اخْتِيارَ الرَّجَالِ سَمَاحَةً وَجُوداً ؛ إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرُّعَازُغُ

فإن الأصل فيه اختير من الرجال ؛ فلما حذف حرف الجر الذى هو من نصب ما كان مجروراً ؛  
ومثله قول اللطس :

أَلَيْتَ حَبَّ الْفِرَاقِ أَلَذَّهْرُ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ

فإن الأصل فيه : أليت على حب الفراق لا أطعمه الدهر ؛ فلما حذف حرف الجر - وهو على -  
نصب ما كان مجروراً ؛ ومثل هذه الآيات في ذلك قول ساعدة بن جؤبة :

لَدَنْ يَهْرُ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَخْنَةً فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلَبُ

فإن الأصل فيه : كما عسل في الطريق ؛ فلما حذف حرف الجر - وهو في - نصب ما كان  
مجروراً ؛ وسيأتى بيتا ساعدة وللتمس مشروحين . وانظر شرح الشاهد رقم (٤٠٥) الآتى ،  
في ص ( ٢٨٦ وما بعدها )

وأما رواية رفع كليب فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف ؛ وتقدير الكلام : أشارت الأصابع هذه  
كليب ، يريد أشارت قائلة : هذه كليب .



الأول : وارد في السعة ، نحو : شَكَرْتُهُ ، وَنَصَحْتُهُ ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ .  
والثاني : مخصوص بالضرورة ؛ كقوله :

٣٩٩ — أَكَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ

٣٩٩ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَالْحَبُّ يَا كَلُّهُ فِي الْقَرِيَةِ السُّوسُ \*

وهذا البيت للتلنس ، واسمه جرير بن عبد السبع ، أحد بني ضبيعة ، وكان للتلنس ينادم عمرو ابن هند ملك الحيرة ، وهو الذي كتب له صحيفة إلى عامله في البحرين يأمر فيها بقتله وأومره أنه كتب له فيها ببطاء ، فأقرأها للتلنس غلاما بالحيرة ، فخره ، فرمى الصحيفة ونجا نفسه ؛ فضربت العرب بصحيفة للتلنس للثل ، وسبب الكلمة التي منها بيت الشاهد أن عمرو بن هند قال : حرام على التلنس حب العراق أن يطعم منه حبة ولئن وجدته لأقتلنه ، فلما بلغ ذلك التلنس قال :

يَا آلَ بَكْرِ ؛ أَلَا لِلَّهِ أَثْكُمُ      طَالَ النَّوَالُ وَثَوْبُ الصَّغْرِ مَلْبُوسُ  
أَغْنَيْتُ شَائِي فَأَغْنُوا الْيَوْمَ تَبَسُّكُمُ      وَاسْتَعْمِقُوا فِي مِرَاسِ الْحَرْبِ أَوْ كَيْسُوا  
إِنَّ الْعِلَافَ وَمَنْ بِاللَّوْذِ مِنْ حَضْنِ      كَمَا رَأَوْا أَنَّهُ دِينَ خَلَائِسُ  
شَدُّوا الْجِمَالَ بِأَكْوَابٍ عَلَى عَجَلٍ      وَالظُّلُمُ يُنْكِرُهُ الْقَوْمُ لِلْكَائِسُ

وقبل البيت للسشهد به قوله :

أُمِّي شَامِيَّةٌ إِذْ لَا عِرَاقَ لَنَا      قَوْمًا تَوَدُّهُمْ إِذْ قَوْمُنَا سُوسُ  
لَنْ تَسْلُكِي سَبِيلَ الْبَوَابَةِ مُنْجِدَةً      مَا عَشَى عَمَزُوا وَمَا عَمَزَتْ قَابُوسُ  
لَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ وَهْبٍ يَتَنَنَّا حُسْبُ      وَمِنْ نَذِيرٍ وَمِنْ عَوْفٍ تَحْلِمِسُ  
أَوْدَى بِهِمْ مَنْ يُرَادِيهِ وَأَعْلَهُمْ      جُودًا لَا كُفَّ إِذَا مَا اسْتَفْسَرَ الْبُوسُ  
يَا حَارِ ، إِنِّي لِنِ قَوْمِهِ أَوْلَى حَسْبِ      لَا يَجْهَلُونَ إِذَا طَاشَ الصَّفَائِسُ  
أَكَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ      وَالْحَبُّ ... ... البيت ، وبعده :  
لَمْ تَذَرِ بَعْرِي يَمَا أَكَيْتَ مِنْ قَسَمِ      وَلَا دِمَشْقُ إِذَا دِيسَ الْكَدَادِسُ

اللفظ : « لله أمكم » يروى في مكانه « لله دركم » وهذه العبارة تدل على التعجب ؛  
يتعجب منهم لصبرهم على اللد وإقامتهم على الضيم « الثواء » الإقامة ، تقول : ثوى بالمكان  
يثوى ثواء ، وتقول : آثوى ، أيضا « أغنيت شأني فأغنوا اليوم يسكم » يرويها جماعة « أغنيت  
شأني فأغنوا اليوم شأنكم » وهو تصحيف « واستجمعوا في مراس الحرب أو كيسوا » كيسوا :  
من الكيس ، وهو ضد الحق ، ويروى في مكانه « واستجمعوا في مراس الحرب أوليسوا »  
ويروى « وشمروا في مراس الحرب » وقوله : « إن العلاف ومن باللوذ من حضن » اللوذ :  
الناحية ، ولوذ الجبل : ناحيته ، وحضن : جبل بنجد ، ويقال في النسل : أنجد من رأى حضنا  
« خلايس » الخلايس : الأمر الذي فيه غدر وفساد ، وهو أيضا للتفرق الذي ليس على استقامة  
« بأكوار » الأكوار : جمع كور ، وهو الرجل ، ويروى « شدوا الرجال على بزل مخيسة »  
والمخيسة : المذلة للركوب ، ويروى « على بزل مخينة » وقوله « والظلم ينكره القوم المكاييس »  
المكاييس : جمع مكياس ، وهو مفعال من الكيس ، ويروى « والضم ينكره » وقوله « أمي  
شامية إذ لعراق لنا - إلخ » أمي : أقصدى ، تقول : أمت الشيء أوأمه ، يقول لناقته :  
أقصدى بلاد الشام إذ لم يبق لنا نصيب في العراق ، والشوس : جمع أشوس ، وهو الذي ينظر  
إليك نظر للبغض « لن تسلكي سبل البوابة - إلخ » البوابة : ثنية في طريق نجد ينحدر  
صاحبها إلى العراق ، يقول : إنك لن تأخذى بذلك الطريق وأنت تريدن الشام ، ويروى  
« إن تسلكي جبل الريان منجدة » وللنجدة : اسم فاعل من أنجد إذا أتى نجدا ، وقوله :  
« ما استصر البوس » يروى في مكانه « ما استصر البوس » وقوله « يا حار » هو ترخيم  
حارث ، والضفائيس : جمع ضفبوس ، وهو الرجل الضعيف « آليت » أقسمت وحلفت ، وتقول :  
آلى ، ونأى ، فأما شاهد الأول فهذا البيت ، وقول امرئ القيس بن حجر الكندي :

وَنَوَّامًا عَلَى ظَهْرِ السَّكَيْبِ تَمَدَّرْتُ عَلَى وَآلَتْ حَلَقَةً لَمْ تَحُلِّ

وأما شاهد الثاني فتقول شاعر الحنطة :

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلَقَةً لِيَرَدِّي إِلَى نِسْبَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَقَايِدُ

« حب العراق » الحب : اسم جنس يجمع الحنطة والشعير وغيرها « أطعمه » أذوقه ، وتقول :  
طعم يطعم - من باب تعب - ومنه قوله تعالى : ( قَنْ لَمْ يَطْعَمَهُ ) والصدر الطعم - بفتح الطاء -  
وأما الطعم - بضم الطاء - فهو للطعم .  
الإعراب : « آليت » فعل ماض وقاعله « حب » منصوب على تزع الحافض ، والأصل :

آليت على حب العراق ، وحب مضاف ، و « العراق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .  
 « البحر » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية بأطعم الآتي « أطعمه » أظم : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو منى بلا النافية المحذوفة بعد القسم ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والماء ضمير التائب العائد إلى حب العراق مفعول به مبنى على الضم في محل نصب « والحب » الواو الحال ، الحب : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « يأكله » يأكل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والماء ضمير الحب مفعول به « في القرية » جار ومجرور متعلق بياكل « السوس » فاعل يأكل ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر للبتدا ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

الشاهد في : قوله « آليت حب العراق » حيث حذف الجار ونصب ما كان مجرورا والأصل : آليت على حب العراق ، على ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، وهذا من ضرورات الشعر وهو مع كونه ضرورة أكثر ورودا من بقاء الاسم مجرورا بعد حذف حرف الجر ؟ من قبل أن حرف الجر ضعيف بسبب كونه محتما بنوع من أنواع الكلمة وهو الاسم ، والعامل الضعيف لا يعمل وهو محذوف

فإن قلت : فلماذا لا يجعل هذا البيت من باب الاشتغال ، فتقتصر أن نصب « حب العراق » بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأصل الكلام - على هذا - آليت لا أطعم حب العراق لأطعمه ؟ . وكيف استغنى لنفسك أن تحمل البيت على أنه من قبيل حذف حرف الجر وإرسال الفعل بنفسه إلى ما كان مجرورا ، مع أن هذا كما تقول - لا يقع إلا في ضرورة الشعر ؛ ولم تحمله على أنه من باب الاشتغال مع أن باب الاشتغال قياسى مطرد لضرورة فيه ولا شذوذ ؟ وهلا جريت على ما تقرره صرارا من أن الكلام إذا احتمل وجهين ، وكان أحد الوجهين ضرورة أو شاذاً أو قليلا أو نادرا ، والآخر ليس كذلك ؟ وجب حمله على ما لا ضرورة فيه وليس من نواذر الاستعمال ؛ وكيف خالفت هذا الأصل الذى جعلته قاعدة مستمرة وزيت بمقتضاء كثيرا من تحريجات العلماء ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنا لم ننفل عن هذا الوجه ، وقد كنا بسدد أن نجعل البيت عليه ، هربا من ارتكاب الوجه الذى لا يجرى إلا في ضرورة الشعر ؛ ولكننا لم نجسر على ارتكابه ؛ لأن مانعا عظيما منعنا الدنو منه ، وذلك أن « أطعمه » واقع في جواب القسم ، وهو منى بلا على ما بينت لك ؛ وجواب القسم للننى بلا لا يجوز أن يتقدم معموله عليه ، وما لا يعمل في العمول للتقدم لا يفسر عاملا ؛ لأنك علمت أن من تكةلة ضابط الاشتغال أن يكون العامل المتأخر بحيث لو قفرغ عن العمل في الضمير ليعمل في الاسم السابق ؛ وهذا العامل لو أنك حذف

وقوله :

٤٠٠ — كَا عَسَلَ الطَّرِيقِ الثَّعْلُبُ

الضمير للتصل به لم يجز لك أن تعمله في الاسم للتقدم ؛ لما ذكرنا ؛ فلهذه العلة امتنعنا من جملة من باب الاشتغال ؛ فافهم ذلك ولا نفسه

٤٠٠ — هذه قطعة من عجزيت ، وصلره قوله :

\* لَدُنْ بِهِزِ الْكَفِّ يَسِيلُ مَتْنُهُ \* فِيهِ

وهذا البيت من كلة لساعدة بن جؤية الهذلي ؛ وأولها قوله :

هَجَرَتْ قُصُوبٌ وَحُبٌّ مَنِ يَتَجَنَّبُ      وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلَيْكَ تَشَبُّ  
وَمِنَ الْوَادِي أَنْ تَقِيكَ بِيْفَضَةٍ      وَقَادَفٍ مِنْهَا وَأَنَّكَ تُرْقَبُ  
شَابَ الْغُرَابُ وَلَا فَوَادُكَ تَارِكُ      ذَكَرَ الْقُصُوبِ وَلَا عِتَابَكَ يُعْتَبُ

وقبل البيت للشهيد به قوله :

وَإِذَا يَجِيءُ مُصَمَّتٌ مِنْ غَارَةٍ      جَزْدَاءُ يَقْدُمُهَا كَمَيْتٌ شَرَجَبُ  
طَارُوا بِكُلِّ طَيْرَةٍ مَلْبُونَةٍ      فِي الْجَوِّ مِنْهُ سَاطِعٌ وَمُكْتَبُ  
فَرَمَوْا بِنَقْعٍ يَسْتَقِلُّ عَصَائِبًا      أَسْلَتُ مَا صَاغَ الْقِيُونُ وَرَكِبُوا  
فَتَمَاوَرَوْا مَرَبًا وَأَشْرَعَ بَيْنَهُمْ      قِصْرٌ، وَلَا رَاشُ الْكُمُوبِ مُعَلَّبُ  
مِنْ كُلِّ أَطْمَى عَائِرٍ لَا شَانَهُ      مِثْلُ الشَّهَابِ رَفَّتُهُ يَتَلَكَّبُ  
خِرْقٍ مِنَ الْخَطَمِ أَغْمَضَ حَذُّهُ      أَخَذَى كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ مُحَرَّبُ  
مِمَّا يُرْقِصُ فِي الثَّقَافِ يَرَبُّهُ      فِيهِ ... .. الْبَيْتُ ، وَبَعْدَهُ :  
لَدُنْ بِهِزِ الْكَفِّ يَسِيلُ مَتْنُهُ      عَنْ كُلِّ رَاقِنَةٍ تُجْرُ وَتُسَلَبُ  
فَأَبَارَ جَمْعَهُمُ الشُّيُوفُ وَأَبْرَزُوا      مَوَرَّ الْجَهَامِ إِذَا زَقَّتْهُ الْأَزْبُ  
وَاسْتَدْبَرُوهُمْ يَكْفَتُونَ عُرُوجَهُمْ

اللفظة : « غضوب » اسم امرأة ، وأصله صيغة مبالغة من الغضب « وحب من يتجنب » أى ما أحبا إلى وإن كانت تتجنبني وتباعد مني « وعدت عواد » العوادى : جمع عادية ، يريد صرفتى عنها صوارف « وليك » يفتح الواو وسكون اللام - القرب والدانة « تشب » تصدع الشمل وتفرقه ، ويروى فى مكانه « تشب » ومعناه تجور فلا تجيئ على قصد « ومن العوادى » من الصوارف والشواغل عنها « تبيك ببضة » يريد تنقيك يقوم ببضونك ويكرهونك « وقاذف » تباعد ، وتقول : هذه نية قذف - بضمين أو فشتحين - أى بعيدة « ترقب » ترصد « شاب الثراب » إلخ : يقول : طال الأمد ولم تترك ذكر النضوب ولم يستقبل عتابك عليها بما يرضيك وقوله « وإذا بجيئ مصمت - إلخ » للصمت : اسم فاعل من صمته - بالتضعيف - إذا دعاه إلى الصمت والسكوت « آنت » رأيت وأبصرت ، وقوله « طاروا بكل طمرة - إلخ » الطمرة - بكسر الطاء للمهمله وللميم وتشديد الراء للمهمله - الطويلة ، ولللبونة : التى تسقى اللبن ، « جرداء » : قصيرة الشعر ، وشرجب : طويل جسيم ، وقوله « فرموا بنقع - إلخ » النقع - يفتح فسكون - الفبار ، وساطع : منتصب ، ومكعب : مجتمع فى السماء لا يبرح ، يقول : أنهم الحيل فإذا الفبار ساطع فى السماء ، وقوله « فتعاوروا ضربا - إلخ » تعاوروا ضربا : ضرب بعضهم بعضا ، والأصل : الرماح واحدها أسلة ، وتجمع الأسلة على أسلات ، والقين : جمع قين - يفتح فسكون - وهو الحداد ، يريد به صانع السيوف والرماح ، وقوله « من كل أظفى عائر - إلخ » الزأش : الحقار ، ويقال ذلك أيضا للناقة إذا كانت ضيفة الظهر ، ولالعلب : للشدود بالعلباء ، وقوله « خرق من الخطى - إلخ » الخطى : المنسوب إلى الخط ، وهو الرمح ، وجعله خرقا لأنه أراد أنه إذا هز تحرق وأخذ فى كل ناحية فجعله كالخرق من الرجال وهو الذى يتخرق فى المال والخير ، وأغض حده : ألطف ، ويروى آخر البيت « سنانه يثلب » وقوله « مما يترص فى الثقاف - إلخ » التريص : الإحكام ، ويقال : هذا أمر مترص ، إذا كان محكما ، والأخذى : الذى كسر حرفه ، والمهرب : المهروم ، وقد ضربه مثلا؛ فكأنه لشدة حرصه على السماء قد حرما فهو شديد الشهوة إليها ، وأراد بالأخذى ههنا السنان « ولن » يفتح اللام وسكون الدال للمهمله - اللين ، ويروى فى مكانه « لئ » باللام والقتال للصحة - وهو الذى يلقى الكف بهز « يعسل » يتحرك ويضطرب « مثنه » اللين - يفتح فسكون - الظهر « فيه » الضمير راجع إلى الكف « عسل الطريق » أى اضطرب فى الطريق ، والثعلب : حيوان معروف بالروغان ، وقوله « فأبار جمعهم السيوف - إلخ » أبار : أهلك ، والرافقة : المرأة التى تضمت بالزعران « واستدبروم » طردوم « يكفتون عروجهم » الكف : القلب ، والعروج : جمع عرج وهى الإبل الكثيرة « مور الجهام » الجهام - يفتح الجيم - السحاب الذى هراق ماء ،

أى : على حب العراق ، وفى الطريق .

(و) حذفه (فى أن وأن يطرُد) قياسا (مع أمن لبس كمتجبت أن يدوا) «أَوْ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ» «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» أى : مِنْ أَنْ يَدُوا : أَى يُعْطُوا الدِّينَةَ ، وَمِنْ أَنْ جَاءَكُمْ ، وَأَنَّهُ .

فإن خيف اللبس امتنع الحذف ، كما فى : رَغِبْتُ فى أَنْ تَقْعَلَ ، أَوْ عَنْ أَنْ تَقْعَلَ ؛ لإشكال المراد بعد الحذف .

وأما قوله تعالى «وَتَرَفُّبُونَ أَنْ تُنَكِّسُوهُمْ» فيجوز أن يكون الحذف فيه لقريئة كانت ، أو أن الحذف لأجل الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ، ومن يرغب عنهن

وموره : موجه ، وزقته : استخفنه ، تقول : زقاه ، وزهاه ، وخزاه ، كله بمعنى استخفنه ، والأزيب : ربح الجنوب ، ويقال لها النعاسى ، أيضا

الإعراب : «لبن» بالرفع : إما خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو لبن ، وإما صفة لقوله «أخذنى» فى البيت السابق ، وهو على الحالين مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «بهز» جار ومجرور متعلق بلبن ، لأنه صفة مشبهة ، وهز مضاف ، و«الكف» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «يعسل» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «متنه» متن : فاعل يعسل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير العائد إلى اللدن مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر «فيه» جار ومجرور متعلق بيعسل ، والضمير عائد إلى الكف ، كما قلنا فى لفة البيت «كا» الكاف حرف تشبيه وجر ، ما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «عسل» فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الطريق» منسوب على نزع الحائض وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «التعلب» فاعل عسل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما للصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : يعسل متن هذا الرمح فى كف صاحبه إذا هزه عسلانا كعسلان التعلب فى الطريق

الشاهد فيه : قوله «عسل الطريق» حيث حذف حرف الجر ونصب الاسم الذى كان مجرورا ، وأصل الكلام : عسل فى الطريق . وقد علمت أن هذا ضرورة ، وعلمت أنه مع كونه ضرورة أكثر فى الاستعمال من بقاء المجرور مجرورا بعد حذف حرف الجر ، وسيأتى لهذا للوضع تكملة فى أواخر الكلام على حروف الجر ؛ إن شاء الله تعالى

لدامتھن وقرھن؛ وقد أجاب بعض القسرين بالتقديرين .

( تنبيهان ) : الأول : إنما اطرد حذف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة .

الثاني : اختلفوا في محلهما بعد الحذف ، فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلهما جر ؛  
تمسكاً بقوله :

٤٠١ — وَمَا زُرْتُ لِيَلِيَّ أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دِينَ يَهَا أَنَا طَالِبُهُ

٤٠١ — هذا البيت للفرزدق هام بن غالب ، من قصيدة له يمدح فيها الطلب بن عبد الله  
الخرزومي ، وأولها قوله :

قَوْلُ ابْنَةِ الْغَوِيِّ مَالَكُ هَهُنَا ؟ وَأَنْتَ تَيْمِي مَعَ الشَّرْقِ جَانِبُهُ  
فَقُلْتُ لَهَا : الْحَاجَاتُ يَطْرَحْنَ بِالْفَتَى وَهَمَّ تَعْنَانِي مَعْنَى رَكَابَتُهُ

وبعد البيت المستشهد به قوله :

وَلَكِنْ أَتَيْنَا خِنْدِفِيَا كَأَنَّهُ هَالِكُ غُيُومٍ زَالَ عَنْهُ سَحَابَتُهُ

اللفظ : « زرت » فصدت ، تقول : زاره يزوره زيارة ؛ إذا قصدته ، ثم خص العرف الزيارة  
بقصد الشخص إكراماً له أو طلباً للأُنس به ، قاله في المصباح « دين » هو يفتح الدال المهملة  
وسكون الياء — ما استقرّ في ذمة شخص بشوع من أعمال المعاملة كالبيع

الإعراب : « ما » نافية ، حرف مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « زرت » فعل  
وفاعل « ليلى » مفعول به ، منصوب بشعثة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر « أن »  
حرف مصدرى ونصب « تكون » فعل مضارع ناقص ، منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة .  
الظاهرة ، واسم تكون ضمير مستتر فيه تقديره هي يعود إلى ليلى « حبيبة » خبر تكون ،  
منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على نزع الخافض ،  
وناصبه زرت ، وأصل هذا المصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير لسكونها حبيبة ، وهذا الجار  
والمجرور لو وجد أوقدر لتعلق بزرت ، فلما حذف حرف الجر اتصب المجرور ، وسياً في لهذا الكلام  
بقية في بيان الاستشهاد بالبيت « إلى » جار ومجرور متعلق بحبيبة « ولا » الواو حرف عطف ، مبني  
على الفتح لا عمل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « دين » معطوف على المصدر  
النسبك من أن المصدرية ، واستعرف لهذا تفصيلاً في ذكر الاستشهاد بالبيت « بها » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف صفة لدين ، هذا إن قُترت الباء بمعنى على مثلها في قوله سبحانه : ( مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ

بحر « دَين » ، وذهب سيبويه واقرءا إلى أنهما في موضع نصب ، وهو الأقيس .  
ومثل أن وأن في حذف حرف الجر قياسا كي المصدرية نحو : جِئْتُكَ كَيَّ قَوْمٌ : أي  
لكي تقوم .

(وَالأَصْلُ) في ترتيب مفعولى الفعل المتعدي إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سَبَقُ  
فَاعِلٍ) : أى أن يسبق الفاعل (مَتَقَى) منها المفعول معنى (كَتَنَ « مِنْ » قَوْلِكَ) : (الْبِسَنَ  
مَنْ زَارَ كُمْ نَسِجَ الَيَمَنِ) فإن « مَنْ » هو اللابس ؛ فهو الفاعل فى المعنى ، و « نَسِجَ اليمين »  
هو اللبوس ؛ فهو للمفعول فى المعنى .

يَدِينَارٌ لَا يُؤَدُّ إِلَيْكَ) أو الجار والمجرور متعلق بطالب الآتى ، ويكون فى الكلام قلب ، والأصل:  
ولادين أنا طالبا به ، وقلب « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « طالبا » طالب : خبر للمبتدأ ، مرغوع  
بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جرسفة لدين  
الشاهد فى : قوله « ولادين » حيث عطف المجرور وهو دين على المصدر المنسبك من أن  
المصدرية مع ما بعدها ، وكان أصل الكلام أن يدخل حرف الجر على أن المصدرية فيقول : وما  
زرت ليلى لأن تكون حبيبة ولادين ، ولو أنه جاء به كذلك لكان المصدر مجرورا حقيقة ، ولكنه  
حذف هذا الحرف .

وبهذا البيت استدلل بعض النحاة - ذكر الشارح أنه الخليل - وحكى قوم أنه سيبويه -  
على أن المصدر المنسبك من أن المصدرية التى حذف قبلها حرف الجر فى محل جر  
وقد ذهب بعض النحاة - وذكر الشارح أنه سيبويه ، وذكر غيره أنه الخليل - إلى أن محل  
هذا المصدر نصب ؛ وقد التمس قوم من أنصاره لهذا البيت تخريجا على وجه يبطل استدلال من  
ذهب إلى أن موضع المصدر جر ؛ فقالوا : إنما جر « دين » على التوهم ؛ ومعنى هذا أن الشاعر  
بعد أن قال « وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلى » توهم أنه أدخل لام التعليل على أن جاء بالمعطوف  
مجرورا ؛ وذلك كما قال زهير بن أبى سلمى المزنى :

بَدَا لِي أَيْ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

فإنه بعد أن قال « لست مدرك ما مضى » توهم أنه أدخل الباء فى خبر ليس ؛ إذ كانت الباء تزداد  
فى خبرها كثيرا ، فجاء بالمعطوف على هذا الخبر مجرورا  
ومع أن هذا التخرىج قد طرق الفساد إلى استدلال من ذهبوا إلى أن المصدر فى محل جر  
فإننا لآزرى أن نأخذ به ؛ لأن الجر على التوهم مما لا يستساغ التخرىج عليه



ويجوز الدلول عن هذا الأصل ؛ فيضخم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى ، فيقال : أَلَيْسَ نَسَجَ الْيَمِينَ مَنْ زَارَ كَمْ .

( وَ ) قد ( يَلْزَمُ الْأَصْلُ ) للذكور ( يُلْجِبُ عَرًّا ) أى : وُجِدَ ، وذلك خوف اليبس ، نحو : أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وكون الثانى محصورا ، كما أُعْطِيتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا ، أو ظاهرا ، والأول ضمير متصل ، نحو : « إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ » .

( وَتَرَكَ ذَلِكَ الْأَصْلَ ) لمانع وجد ( حَتَّى قَدْ يُرَى ) أى : قد يرى واجبا ، وذلك كما إذا كان الذى هو الفاعل في المعنى محصورا ، نحو : مَا أُعْطِيتُ النَّهْمَ إِلَّا زَيْدًا ، أو ظاهرا ، والثانى ضميرا متصلا ، نحو : النَّهْمَ أُعْطِيتُهُ زَيْدًا ، أو متلبسا بضمير الثانى ، نحو : أَشْكَنْتُ الدَّارَ بَابِئِهَا ، فلو كان الثانى متلبسا بضمير الأول كما في نحو : أُعْطِيتُ زَيْدًا مَالَهُ ؛ جاز وجاز ؛ حل ما عرف في باب الفاعل .

( تنبيه ) : حكم للبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين بحكم الفاعل في المعنى مع الفعل في المعنى في هذه الأمور الثلاثة ؛ لجواز تقديمه في نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَاتِمًا ، ووجوبه في نحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وامتناعه في نحو : ظَنَنْتُ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا .

( وَحَذَفَ فَضْلَهُ ) وهى للفعل من غير باب ظَنَ ( أَجِزُ ) : أَخْصَارًا ، أو أَقْصَارًا ( إِنْ لَمْ يَضُرْ ) حَذْفُهَا ، كما هو الأصل ، ويكون ذلك لترض : إِمَّا قَطْعِي ؛ كَتَنَاسِبِ اقْوَاصِلِ نحو « مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى » ونحو « إِلَّا تَذَكَّرَ لِمَنْ يَنْشَى » ، وكلاهما في نحو « فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا » وإما معنوي ؛ كاحتقاره في نحو « كَتَبَ اللَّهُ لِأَعْلَيْنَ » أى : الكافرين ، أو استهتجانه ؛ كقول عائشة رضى الله عنها : مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا رَأَى مِنِّي ، أى : العورة .

فإن ضَرَّ الحذفُ امتنع ، وذلك ( كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا ) لسؤال سائل : كَهَرَيْتُ زَيْدًا ، لمن قال : مَنْ ضَرَبْتُ ؟ ( أَوْ حَصِرَ ) نحو : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا ، وَلِأَنَّمَا ضَرَبْتُ

زَيْدًا ، أو حذف علمه ، نحو : **إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ** .

( تنبيه ) : قوله « **يَضِرُّ** » هو بكسر الضاد مضارع ضَارَ يَضِيرُ ضَرًّا ، بمعنى ضَرَّ يَضِرُّ ضَرًّا ، قال الله تعالى : « **لَا يَضِرُّكُمْ** كَيْدُهُمْ شَيْئًا » أى : لم يضركم .

( وَيُحَذِّفُ النَّاصِبُهَا ) أى : ناصبُ الفصلة ( **إِنْ عَلِمَا** ) بالقرينة ، وإذا حذف فقد يكون حذفه جائزًا ، نحو : « **قَالُوا خَيْرًا** » ( وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُتَعَزِّمًا ) كما فى باب الاشتغال ، والنداء ، والتحذير ، والإغراء ، بشرطه ، وما كان متسلسلاً ، نحو : **الْكِلَابَ عَلَى الْبَقَرِ** <sup>(١)</sup> ؛ أى : أرسل الكلاب ، أو أجرى مجرى الثل ، نحو « **أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ** » .

( خاتمة ) : يصير التمدى لازماً أو فى حكم اللازم بخمسة أشياء :

الأول : التضمن لمعنى لازم ، والتضمن <sup>(٢)</sup> : إشرابُ اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه

(١) هذا مثل من أمثال العرب أورده الميداني فى مجمع الأمثال ( ٢ - ٧٥ بولاق ) وقال : « **يَضِرُّ** عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة ، يعنى لاضرر عليك ، غلهم ؛ ونصب الكلاب على معنى أرسل الكلاب ، ويقال : الكراب على البقر ؛ وهذا من قوالب كربت الأرض ؛ إذا قلبتها للزراعة ؛ يضرب فى تخلية اللزء وصناعته » اه ؛ وقيل : هذا الثل على الرواية للشهورة يضرب للإغراء على اغتنام الفرصة إذا سنحت ؛ كما أن الصياد إذا سنحت له أبقار الوحش يادر بإرسال الكلاب عليها ؛ ويقال : إنه يضرب مثلاً فى الوصية بترك الناس خيرهم وشريم وعدم المخول فى أمورهم واغتنام طريق السلامة منهم بعدم التعرض لهم .

(٢) اعلم أن ههنا عدة مباحث :

البحث الأول ؛ فى أنه هل يختص التضمن بالفعل ؟ ونقول لك : إن بعض العلماء - ومنهم سعد الدين التفتازانى والسيد الجرجاني - قد اقتصر فى بيان التضمن على ذكر الفعل ، والصواب أن التضمن كما يكون فى الفعل يكون فى الاسم والحرف ، ويحمل كلام السعد والسيد على التثنية ؛ فتضمن الاسم معنى اسم آخر مثل قولنا : هو حاتم من طيء ، فإن حاتماً علم ، والعلم لا يتعلق به الجار والمجرور ؛ لأن الجار والمجرور إنما يتعلق بالفعل أو بما فيه معنى الفعل من الصفات ، وقد أشرب حاتم فى هذه العبارة معنى الوصف ، وهو الجواد ، فتعلق به الجار والمجرور ، ومنه قول الله تعالى : ( **وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ** ) ، قال التفتازانى فى هذه الآية : « لا يجوز تعلق الجار والمجرور بلفظة الله ؛ لكونه اسماً لصفة ، بل هو متعلق بالمضى الوصى الذى ضمنه اسم الله » اه ، ومن ذلك قول الشاعر وهو عمران بن حطان :

أَسَدٌ عَلَى وَفَى الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ فَتَحَاهُ تَنْفِرُ مِنْ صَغِيرِ الْمَافِرِ

فقد ضمن أسدا - وهو اسم جامد - معنى الوصف كشجاع أو مستأسد؛ فعلق به الجار والمجرور، وهو «على»، كما أنه ضمن قوله «نعامة» - وهو اسم جامد أيضا - معنى الوصف، وهو جبلان أو ضعيف؛ فعلق به الجار والمجرور، وهو «في الحروب»؛ وتضمن الاسم معنى الحرف مثل تضمين «ما» وبقية أدوات الجزم معنى «إن» الشرطية، ومنه قوله تعالى: (مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا)، ومثل قوله سبحانه: (وَمَا تَقُولُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ) ومثل قول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدَّرُ لَكَ اللَّهُ تَجَاحَا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

أولاً ترى أن الفعل مجزوم بعد هاتين الكلمتين، وهما «ما» و «حيثما» مثل جزمه بعد «إن»؟  
وتضمن الحرف معنى الفعل مثل تضمين «ما» و «إن» و «لا» و «لات» النافيات  
معنى ليس، ومنه قوله تعالى: (مَاهُنَّ أَهْلَهُنَّ) وقوله تعالت كلمته: (مَاهَذَا بَشَرًا)  
وقول الشاعر:

تَمَزَّ فَلَا تَمَيَّ عَلَى الْأَرْضِ بَاتِيَا وَلَا وَرَزَّ عِمَّا قَسَى اللَّهُ وَاقِيَا

ومثل قول أهل العالية: **إِنْ أَحَدُ خَوَرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْمَافِيَةِ**، ومثل قوله تباركت أسماؤه: (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) - وإن ذهبت إلى أن «مهما» حرف كما ذهب إليه بعض النحاة كان جزمها للشرط والجواب من باب تضمين حرف معنى حرف آخر. وإن ذهبت إلى أن ليس حرف كما ذهب إليه قوم كان عمل ما وأخواتها الرفع والنصب من باب تضمين حرف معنى حرف آخر؛ للبحث الثاني؟ في أنه هل للراد في التضمين للمعنى الأول، أو للمعنى الثاني، أو هما؟ وهل التضمين حقيقة، أو مجاز، أو جمع بين الحقيقة والمجاز؟ وللمعلماء في هذا الموضوع كلام طويل يحسن أن نقفك على شيء منه؟ قال الشيخ يس العليعي (١): «وظاهر قولهم إن التضمين إثراب لفظ معنى آخر أن اللفظ مستعمل في معنى الآخر فقط؛ فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير، وإن احتمل أنه مستعمل في معناه ومعنى الآخر، وقول ابن جني في الخصائص: إن العرب قد تنسخ فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر ليداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فذلك جزمه بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه؛ صريح في أنه مستعمل في معنى الآخر فقط؛ وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل؛ لأنه قد استعمل اللفظ في غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة، وهذا أحد أقواله فيه؛ وقيل: إن فيه جمعا

بين الحقيقة والمجاز ؛ لدلالة المذكور على معناه بنفسه ، وعلى معنى المحذوف بالقرينة ، وهذا إما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وهو ظاهر قول النحوي : إن قائده أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ؛ فظاهر تعريضة مخالف لما ذكره من قائده ، وعلى هذا جرى سلطان العلماء العز ابن عبد السلام ؛ فقال في كتاب مجاز القرآن : الفصل الثاني ؛ في مجاز التضمن . وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسم ؛ فتعديبه تعديته في بعض الواضع ، كقوله تعالى : ( حَقِيقٌ مَّكَى ) أَلَا أَوَّلُ مَكَى عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ ) فيضمن معنى حقيق معنى حريس ؛ ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريس عليه ، ويضمن فعل معنى فعل ؛ فتعديبه أيضا تعديته ؛ كقول الشاعر :

• قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زَيْدًا عَقَى •

ضمن قتل معنى صرف لإفادة أنه صرفه بالقتل دون ماعده من الأسباب ، فأفاد معنى القتل والصرف جميعا . . وفيه تصرح بأن التضمن يجري في الأسماء ، بل صدر به ، وقول النحوي : إشراب لفظ ؛ فإقتصار السعد والسيد على بيانه في الأفعال جار مجرى التثنية ، لا التقييد ، ودعوى أصالته في الأفعال مجردة عن الدليل . وقيل : إن المذكور في التضمن مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره ، وعليه جرى صاحب الكشف ، وعييب من صاحب اللغوي حيث نقل كلام الكشف بعد تعريف التضمن ، فأوم أنه يرى ما يقتضيه ذلك التعريف . وقال السعد في تقرير كلام الكشف : حقيقة التضمن أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه . ثم قال : إن الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمحوته القرينة اللفظية ، نحو : أحمد إليك فلانا ، معناه أحمد منيما إليك حمده ، وقد يكس كما في قوله تعالى : ( يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ) معناه يعترفون به مؤمنين « اه كلامه . وخلاسته أن العلماء في هذا الموضوع ثلاثة أقوال : الأول : أن اللفظ في التضمن مراد به المعنى الآخر ، وأن التضمن مجاز مرسل ، وأن هذا صريح قول ابن جني في الخصائص ، وأنه ظاهر ما يفيد تعريفيهم التضمن بأنه إشراب لفظ معنى آخر ليتعدى تعديته ، والقول الثاني : أن اللفظ في التضمن مستعمل في المعنى الأول والمعنى الثاني جميعا ، تكثيرا للفائدة ، وأن التضمن على هذا جمع بين الحقيقة والمجاز ، وأن هذا رأى عز الدين بن عبد السلام صاحب كتاب مجاز القرآن ، والقول الثالث : أن اللفظ في التضمن مستعمل في المعنى الأول على تقدير متعلق يتعلق به الجار والمجرور ، مثلا ، يقع هذا المتعلق حالا ، وأن هذا رأى صاحب الكشف وهو جار الله الزمخشري .

وقال أبو البقاء (١): « التضمين هو إشراب فعل معنى فعل ليعامل معاملته . وبعبارة أخرى: هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه ، بغير آلة ظاهرة . ثم قال : وقال بعضهم : التضمين هو أن يستعمل اللفظ في معناه الأصلي وهو المقصود أصالة ، لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه ، من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ، أو يقتدر له لفظ آخر ؟ فلا يكون التضمين من باب الكناية ، ولا من باب الإضمار ، بل من قبيل الحقيقة التى قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة . وقال بعضهم : التضمين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه ، وهو نوع من المجاز ، ولا اختصاص للتضمين بالفعل ، بل يجرى في الاسم ، وكل من اللعينين مقصود لذاته في التضمين إلا أن القصد إلى أحدهما - وهو المذكور بذكر متعلقه - يكون تبعاً للآخر - وهو المذكور بلفظه - وهذه التبعية في الإرادة من الكلام ؟ فلا ينافي كونه مقصوداً لذاته في المقام ؟ وبه يفرق التضمين الجمع بين الحقيقة والمجاز ؟ فإن كلا من اللعينين في صورة الجمع مراد من الكلام لذاته مقصود من المقام أصالة ، ولذلك اختلف في صحته مع الاتفاق على صحة التضمين « اهـ . وخلاصة هذا الكلام أن من العلماء من ذهب إلى أن المقصود في التضمين المعنيان لكن الأول مقصود بالأصالة والآخر مقصود بالتبع ، وأن هذا ليس مجازاً ولا كناية ولا إضماراً ، ولا هو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز ؟ لأن الجمع بين الحقيقة والمجاز يكون كل من اللعينين مقصوداً بالأصالة من الكلام وهذا القول قول رابع للأقوال الثلاثة السابقة ، وهو قول المحقق السيد الشريف الجرجاني ، ونقله عنه الشيخ يس العليسي في قوله (٢): « وفي للسألة قول رابع - وهو الذى ارتضاه السيد - أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي ؛ فيكون هو للمقصود أصالة ، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقتدر له لفظ آخر ؟ فلا يكون من الكناية ولا الإضمار ، بل من الحقيقة التى قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الإرادة ، وحينئذ يكون واضحاً بلا تكلف ، وهذا مبنى على أن اللفظ يدل على المعنى ولا يكون حقيقة ولا مجازاً ولا كناية ، والسيد جوزه ؛ وجعل من أمثله مستبعات التراكيب ، وذلك أن الكلام قد يستفاد من غرضه معنى ليس دالاً بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة ، كما يفيد قولك : آذني فتستعرف ؛ التهديد ، وكما يفيد قولك : إن زيدا قائم ؛ إنكار المخاطب ، والسعد وغيره جعلوا ذلك كناية ، والراد من التبعية في قوله : لكن قصد بتبعيته ؛ التبعية في اللفظ »

وفي للسألة قول خامس ، وهو أن اللعينين مرادان على طريق الكناية ؛ فيراد للمعنى الأصلي توصلاً إلى المقصود ، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى ؛ وقد ضعفه السيد السند ؛ لأن مدار

(١) انظر كلمات أبي البقاء (ص ١٠٧ ، ١٠٨ بولاق ) .

(٢) انظر الحاشية (ج ٢ ص ٨ بولاق ) .

الكناية على جواز إرادة المعنى الأصلي ؟ فقد يقصد ، وقد لا يقصد ، وفي التضمين يجب القصد إلى كل من اللزوم والمضمن فيه ، فلما شرط في التضمين إرادة اللعنين جميعا نالى الكناية ؟ لأن في الكناية الجواز لا الوجوب ، وهذا الوجه الذى ذكره السيد رحمه الله لتضعيف كون التضمين كناية غير سديد ؛ ذلك لأننا نسلم أن الكناية لا يجب فيها إرادة اللعنين ، بل يجوز إرادتهما ، ويجوز إرادة المعنى اللازم وحده ، ونسلم كذلك أن التضمين يلزم فيه إرادة اللعنين جميعا ، ومع تسليمنا هذين الأمرين لانسلم أن التضمين لا يكون كناية ، بل هو مع هذا الفرق من باب الكناية ؟ وتدعى أن الكناية على نوعين : نوع تجوز فيه إرادة المعنى الأول ، ونوع تجب فيه إرادة المعنى الأول مع إرادة المعنى الآخر ، ونخص النوع الثانى باسم التضمين ، ولا يمتنع أن يكون لبعض أنواع الجنس خصوصيات ؛ ثم لو أن التضمين كان كناية بغير فرق لما الذى دعا إلى تسميته باسم خاص وهو التضمين ؛ وحسبك ما أوردناه عليك في هذا المبحث ؛ فإن فيه الكفاية وفوق الكفاية إن شاء الله تعالى

للبعث الثالث : هل التضمين قياسى أو سماعى ؟ والمشهور عند العلماء أن التضمين سماعى وإن كان قوم قد ذهبوا إلى أنه قياسى ؟ وقال الشيخ يس (١) : وهل الخلاف في كون التضمين سماعيا أو قياسيا مبنى على الخلاف في أنه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المناهض ؟ وهل ذلك في المجاز مبنى على كون المجاز سماعيا أولا ؟ . والذى يحظر بالبال أنه على القول بأنه حقيقة لا يتوقف على سماع ، واشترائط النسبة بين اللفظين لا يقتضى ذلك كما لا يخفى ، وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسيا قياسية هذا المجاز الخاص ، خلافا لبعضهم ؛ قال في التلويح : للعتبر في المجاز وجود العلاقة للمعوم اعتبار نوعها في استعمال العرب ؛ فلا يشترط اعتبارها بشخصها حتى يلزم في أحاد المجاز أن تنقل بأعيانها عن أهل اللغة ، وذلك لإجماعهم على اختراع الاستعارات الغريبة البديعة التى لم تسمع بأعيانها من أهل اللغة ، وهى من طرق البلاغة وشعبها التى بها ترتفع طبقة الكلام ، فلم لم يصح لما كان كذلك ، ولذلك لم يدونوا المجاز تدوينهم الحقائق . وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز نخلة لطويل غير إنسان ، وشبكة الصيد للجائرة ، وأب لابن السببية ، واللازم باطل اتفاقا ، وأجيب بمنع للالزمة ؛ فإن العلاقة مقتضية للصحة ، والتخلف عن مقتضى ليس بقادح ؛ لجواز أن يكون لما منع مخصوص ؛ فإن عدم المانع ليس جزءا من المقتضى . وذهب قوم إلى أنه لم يجر نحو نخلة لطويل غير إنسان لاتقاء شرط الاستعارة وهو المشابهة في أشخاص الأوصاف ؛ أى فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به ، كالشجاعة للأسد ؛ فإن قيل : الطول للنخلة كذلك ؛ قلنا : لعل الجامع ليس مجرد الطول ، بل هو مع فروع وأغصان في أعاليها وطراوة وتمایل

حُكْمُهُ ؛ لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلتين ؛ نحو « فَلْيَتَذَكَّرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ »  
 أى : يَحْزُنُونِ ، « وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ » أى : تَنْبُ « أَذْأَحُوا بِهِ » أى : تَحَدَّثُوا وَأَصْلَحَ  
 لِي فِي دُرِّيَّتِي « أى : بَارَكَ لِي .  
 ومنه قول الفرزدق :

٤٠٢ — كَيْفَ تَرَانِي قَالِيَا يَحْيَى قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زَيْدًا عَنِّي

فيهما . ولا شك أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو مجاز لغوي علاقته تدور على المناسبة وهي  
 مع أنها ليست مما نصوا عليه في العلاقات أمر مشترك بين أفراد ، والد كى يرجعها في كل موضع  
 إلى ما يليق به مما هو من العلاقات للعترة ، وبذلك يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر ، والتخلف  
 في بعض الأفراد إن فرض لا يضر ، كما علمت ؟ هكذا ينبغي أن يحقق هذا اللقائ « اه كلامه ؟  
 وأنت تراه قد مال إلى أن التضمين قياسي على جميع الاحتمالات

٤٠٣ — هذا بيت مفرد يقوله الفرزدق همام بن غالب حين خرج من المدينة بعد موت زياد  
 ابن أبيه الذي سمي أخيرا زياد بن أبي سفيان .

اللفظ : « قالبا عني » قالبا : بالياء للوحدة ؛ ومعناه جاعلا أعلاه وأسفله أعلاه ، أو جاعلا  
 ظهره بطنا وظهره ظهرا ، أو لا يبا إياه على غير الوجه الذي يلبسه الناس عليه ؛ هذا هو المشهور  
 في هذه الكلمة ، ووقع في نسخ الشرح « قالبا » بالياء للثناة ، وللعنى مبغض ، من قلاه يقلبه  
 وقلاه يقلوه ؛ إذا أبضه وكرهه ، وعلى هذا شرح العلامة الصبان رحمه الله تعالى ، وهو تحريف ،  
 والصواب ما قلناه ؛ والمجن — بكسر الليم وفتح الجيم — الترس الذي يتقى به وقع السيف ويلبسه  
 المحارب يستصم به ، ويطلق المجن على الوشاح ، وقال عمر بن أبي ربيعة :

فَكَانَ يَحْيَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَأَعْيَابٍ وَمُغِيرٍ

وقوله « قالبا عني » من التل للعروف ، وهو قولهم : قلب له ظهر المجن ، وهو مثل أورده اللمداني  
 في حرف القاف من مجمع الأمثال ( ٣ - ٤٠ بولاق ) وقال بعد روايته : « يضرب لمن كان لصاحبه  
 على مودة ورعاية ثم حال عن المهد » اه ، وقال معن بن أوس وهو من شعراء الحناسة :

وَكُنْتُ إِذَا مَا صَاحِبُ رَأَمَ ظَنَنْتِي وَبَكَلَ سُوءًا يَا لَيْتِي كُنْتُ أَفْضَلُ

قَلْبْتُ لَهُ لَوْ ظَهَرَ لِلْجَنِّ فَلَمْ أَدُمْ عَلَى ذَاكَ إِلَّا رَيْثِمًا أَتَحَوَّلُ

وقال الخطيب التبريزي في شرح هذين البيتين<sup>(١)</sup> : أى تغيرت له وزلت عن مودته ؛

(١) انظر شرحه على ديوان الحناسة ( ٣ - ١٣٦ ) .

والأصل في ذلك أن للقاتل يكون ظهر مجنه إلى أعدائه ويطنه إلى أوليائه ؛ فإذا صار مع أعدائه جعل ظهر مجنه عما إلى أصحابه ؛ قال أبو العلاء : هذا مثل ؛ يقال للرجل : قلب لنا ظهر الحق ؛ إذا تحول عن الصداقة إلى العداوة ، وأصل ذلك أن يكون معه مجن : أى ترس ، ثم استعمل ولا مجن هناك ، قال الفرزدق :

كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا يَحْفَى قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي ١٥

وقوله في بيت الشاهد « قتل » أراد به صرف ، كما قال الشارح وغيره ، « زيادا » المراد به كإقلنا زياد ابن أبيه ، وكان معاوية بن أبي سفيان قد استلحقه فصار يدعى زياد بن أبي سفيان ، حتى قال في هذا بعض الشعراء المعاصرين لهم :

أَلَا أَبْلِغُ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ مُقَاتِلَةً عَنِ الرَّجُلِ الْيَمَانِي  
أَتَنْصَبُ أَنْ يُقَالَ أَبُوكَ عَفٌّ وَتَرْضَى أَنْ يُقَالَ أَبُوكَ زَانٍ

وكان الفرزدق تد هجا معاوية بن أبي سفيان ، فتوعده زياد بالقتل ، فهرب الفرزدق من وجهه ، ولم يقره فرار حتى مات زياد ؛ فقال هذا البيت يفتنى فيه ويظهر السورور بموته ، ويروى أن مسكينا الهاربي روى زياد ابن أبيه بعد موته ، فلما بلغ ذلك الفرزدق قال :

أَمْسِكِينَ ؛ أَبْكِي اللَّهَ عَيْنَكَ إِنَّمَا جَرَى دَمْعُهَا فِي بَاطِلٍ فَتَحَدَّرَا  
بَكَيْتَ أَمْرًا مِنْ أَهْلِ مَيْسَانَ كَأَفْرَأَ كَكِسْرَى عَلَى عِلَاتِهِ أَوْ كَقَيْصَرَا  
أَقُولُ لَهُ لَمَّا أَنَانِي نَعِيهُ : يَدٍ لَا يَطْلُبُهَا بِالصَّرِيحَةِ أَغْفَرَا

والبيت الأخير يتضمن مثلاً ، وهو قولهم عند الشجاة بالرجل تصيبه كارتة من كوارث الدهر : به لا يظني أغفر ، و « به » في هذا المثل يتعلق بمحنوف ، والتقدير : لتنزل به الحادثة لا يظني ، وانظر جمع الأمثال ( ١ - ٧٨ بولاق )

الإعراب : « كيف » اسم استفهام مبنى على الفتح في محل نصب حال من ياء التكلم في « تراني » الواقعة مفعولاً به « تراني » ترى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وهو من الرؤية البصرية فلا يحتاج إلا إلى مفعول واحد ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت ، والنون الواواية ، وياء التكلم مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب « قالبا » حال آخر من ياء للتكلم ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل ؛ ففيه ضمير مستتر هو فاعله « مجنى » مفعول به لقاب ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء للتكلم منع من ظهورها



اشتغال المحل بحركة للناسبة ، ويا ، للتكامل مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لأجل له من الإعراب « قتل » فعل ماض ، مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب « الله » فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « زيادا » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عني » جار ومجرور متعلق بقتل

الشاهد في : قوله « قتل الله زيادا عني » حيث ضمن « قتل » معنى صرف فداء بمن كما يتعدى به صرف

فان قلت : كلام الشارح رحمه الله في الفعل المتعدي يتضمن معنى فعل لازم فيتعدى كما يتعدى الفعل اللازم : أى بحرف الجر الذى يتعدى به ذلك الفعل اللازم ؛ بعد أن كان يتعدى بنفسه ، وهذا الشاهد فيه تضمن فعل متعد معنى فعل آخر متعد ؛ فكيف يستشهد به ؟

فالجواب على ذلك أن نسلك أن كلام الشارح في الحاجة فيما ذكرت ، ولكننا لانسلم لك أنه أراد الاستشهاد على هذا ، بل إنه لما ذكر أن التضمن من الأسباب التى بها يصير الفعل المتعدي لازما أخذ في بيان التضمن ؛ لأنه مما تمس الحاجة إلى معرفته ، ثم أخذ يستشهد على التضمن في حد ذاته بقطع النظر عن كونه فيما عقد الكلام له أو في شيء آخر وبعد ؛ فقد قال شاعر الحماسة :

أُبُوكَ أُبُوكَ أُرْبَدُ عَهْدَ شَكِّ أَحَلَّكَ فِي اللَّعَازِي حَيْثُ حَلَا  
فَمَا أَنْفِيكَ كَى تَزْدَادَ لَوْمًا لِلْأَلَمِ مِنْ أَيْبِكَ وَلَا أَذْلًا

فقال الخطيب التبريزي في شرح البيت الثانى (١) : « أى لا أبرئك من أيبك طلبا لأن أنسبك إلى من هو أَلَمٌ منه تزداد لؤما ودلا ؛ لأن أباك النهاية في هذين ، واتعب لؤما على التميز ، واللام من لألَمٍ متعلق بفعل مضمر ؛ كأنه قال : ما أنفيك من أيبك وأدعوك لألَمٍ منه ؛ لأنه إذا نفاه من أيبه فقد جعله لغبره ، ويجوز أن يحمل الكلام فيه على المعنى ؛ فيتصور أنفيك بأدعوك ويعتدى تعديته ، ومثله قول الله عز وجل : ( هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ) وعلى هذا يحمل قول الفرزق :

\* قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي \*

لما كان معناه صرفه عني » اهـ

أى : صَرَفَهُ بِالْقَتْلِ ؛ وَقَوْلِ الْآخَرِ :

٤٠٣ - ضَمِنْتُ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحَنَا

٤٠٣ - أُنشِدُ ابْنَ قَتِيْبَةٍ فِي أَدَبِ الْكَتَابِ (ص ٥٢٧) هَذَا لِلصَّرَاحِ عَلَى مَا أُنْشَدَهُ الشَّارِحُ وَغَيْرِهِ مِنَ النَّحَاةِ ؛ وَنَسَبَهُ ابْنُ السَّيِّدِ الْبَطْلِيُّ فِي شَرْحِهِ لِأَعَشَى بَكَرَ ، ثُمَّ قَالَ (١) : « وَلَمْ يَقَعْ فِي شَعْرِ الْأَعَشَى رِوَايَةُ أَبِي عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ هَكَذَا ، وَإِنَّمَا الَّذِي وَقَعَ فِي رِوَايَتِهِ :

ضَمِنْتُ لَنَا أَعْجَازَهُنَّ قُدُورَنَا وَضُرُوعَهُنَّ لَنَا الصَّرِيحَ الْأَجْرَدَا

وَقَبْلَهُ فِي وَصْفِ إِبِلَ :

مِثْلُ الْمُضَابِ جُرَازَةٍ لِسُيُوفِنَا فَإِذَا تَرَاخَ فَإِنَّهَا لَنْ تُطْرَدَا

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَيُرْوَى :

• ضَمِنْتُ لَنَا أَعْجَازَهَا أَرْمَاحَنَا •

وَلَعَلَّ الَّذِي ذَكَرَ ابْنَ قَتِيْبَةٍ رِوَايَةً ثَانِيَةً ، أَوْ مِنْ قَصِيدَةٍ أُخْرَى وَقَعَتْ فِي غَيْرِ رِوَايَتِنَا « اهـ .

اللفظ : « ضمنت » معناه تكفلت ، مأخوذ من الضمان - بفتح الضاد والميم - وهو التشكل بالشيء والتزامه « رزق » هو بفتح الراء وسكون الزاي - مصدر رزقه يرزقه ، مثل نصره ينصره ، وبكسر الراء وسكون الزاي - اسم لما يتنفع به « عيالنا » العيال - بكسر العين المهملة - جمع عييل - بفتح العين وتشديد الياء - وهو من يعوله الإنسان ، ويقال : ياء العيال منقلبة عن الواو ؛ لأنه من عال يعول ؛ بمعنى مان يعون ، ويقال : غير منقلبة ، بل هي أصلية ؛ لأنه من عال يعيل بمعنى افتقر ، والعيال : حشم الرجل ومن يعونه الإنسان « أرماحنا » الأرماح : جمع رمح ، وهو سلاح معروف يطعن به « الصريح » هو من اللبن مذهب رغوته « الأجردا » هو الذي لا رغوّة له ؛ فهو توكيد لما قبله .

المعنى : قَالَ الْبَطْلِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْبَيْتِ الَّذِي أُنْشَدَهُ : « أَيْ ضَمِنْتُ أَرْمَاحَنَا أَعْجَازَ إِبِلِنَا أَنْ يَنَارَ عَلَيْهَا ؛ فَنَحْنُ نَنَحِرُهَا وَنَشْرِبُ أَلْبَانَهَا » اهـ ، وَأَمَّا الشُّطْرُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فَإِنَّ الشَّاعِرَ يَصِفُ أَنَّهُمْ يَعْونُونَ حَشَمَهُمْ وَمِنْ تَلَزِمِهِمْ مَوْتَهُ بِمَا يَضْمُونَهُ فِي الْوَقَالَعِ ، يَنْتَعِ قَوْمُهُ بِشِدَّةِ الْبَاسِ وَتِمَامِ الصَّوْلَةِ ؛ وَأَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى الرَّمَاحِ لِمَا كَانَتْ هِيَ السَّبَبُ فِي الْاِتِّصَارِ الَّذِي بِهِ يَضْمُونَ .

الإعراب : « ضمنت » ضمن : فعل ماضٍ ، مبني على الفتح لأجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأكيد « برزق » جار ومجرور متعلق بضمين ، ورزق مضاف ، و« عيالنا » مضاف

أى : تَكَلَّفْتُ ، وهو كثير جدا .

الثانى : التحويل إلى قَصَلْ - بالضم - لقصد اللبانة والتعجب ، نحو : صَرَبَ الرَّجُلُ ، وفَهَّم ، بمعنى ما أضر به وأفهمه .

الثالث : معاومته للتعدى لواحده ، كما مر .

الرابع : الضَّغْفُ من العمل : إما بالتأخير ، نحو « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤُوسِ تَعْبُرُونَ » « الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » ، أو بكونه قرعاً فى العمل ، نحو : « مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ » « فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ » .

الخامس : الضرورة ، كقوله :

٤٠٤ - تَبَلَّتْ فُؤَادُكَ فِي النَّامِ خَرِيْدَةٌ تَنْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدِ بَسَامِ

إليه « أرمأنا » أرمأح : فعل ضمن ، مرفوع بالضمه الظاهرة ، والضمير مضاف إليه .  
الشاهر فيه : قوله « ضمنت برزق » حيث ضمن قوله ضمنت معنى تكلفت فعدها بالباء كما يتعدى تكلفت به ، وأصله أن يتعدى بنفسه ؛ فيقال : ضمنت ، وجاء فى الحديث : « مَنْ يَصْنَعْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ فَخْذَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ » فعدها بنفسه مرتين كما ترى .  
وما بين اللحيين : اللسان ، وما بين الفخذين : الفرج .

٤٠٤ - هذا البيت مطلع قصيدة لحسان بن ثابت الأنصارى رضى الله تعالى عنه يقولها فى الحارث بن هشام ، وكان قد فر من المسلمين يوم بدر ، وهى للوقعة العظيمة التى دمع الله تعالى فيها الشرك وأدال فيها للمسلمين ؛ وبعد اللطع قوله :

كَأَنَّمَا تَحْلِلُطُهُ بِمَا سَحَابَةٌ  
أَمَّا النَّهَارُ فَلَا أَقْسَرُ ذِكْرَهَا  
أَنْتُمْ أَنْسَاها وَأَنْزَكُ ذِكْرَهَا  
بَلْ ، مَنْ لِمَا ذَلَّةُ تَكُومُ سَقَاةُ  
إِنْ كُنْتَ كَاذِبَةً الَّتِى حَدَّثَنِى  
تَرَكَ الْأَحْيَةَ أَنْ يُقَاتِلَ دُونَهُمْ  
أَوْ عَاتِقٍ كَدَمِ الدَّيْسِحِ مُدَامِ  
وَالْأَيْلُ تُوْزِعُنِي بِهَا أَخْلَامِي  
حَتَّى تُغَيِّبَ فِي الضَّرِيحِ عِطَامِي  
وَلَقَدْ عَصَيْتُ عَلَى الْهَوَى لَوَامِي  
فَنَجَّوْتِ مَنْجَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ  
وَنَجَّيَا بِرَأْسِ طَيْرَةٍ وَلَبَّامِ

ويقال : إن الحارث بن هشام لما سمع هذا أجابه بقوله :

اللَّهُ يَسْلُمُ مَا تَرَكْتُ فِتَاهُهُمْ      حَتَّى عُلُوًّا فَرَمَى بِأَشْقَرِ مُرَيْدٍ  
وَسَمِعْتُ رِيحَ اللَّوْتِ مِنْ تِلْقَائِهِمْ      فِي مَازِقِ وَالْخَيْلِ لَمْ تَتَبَدَّدِ  
وَعَلِمْتُ أَنِّي إِنْ أَقَاتِلُ وَاحِدًا      أَقْتُلُ، وَلَا يَصْرُ عَدُوِّي مُشْهَدِي  
فَصَدَدْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحِبَّةُ يَوْمِمْ      طَعْمًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمِ مُرَيْدِ

اللفظ : « نبلت » تقول : نبلت للمرأة قلب الرجل ؛ إذا أصابته بالنبل ، وهو السقام والفساد ، وباب هذا الفعل قتل « فؤادك » الفؤاد : باطن القلب ، ويقال : هو غشاء القلب « للنام » مصدر ميمي بمعنى النوم « خريدة » الخريدة في الأصل : اللؤلؤة التي لم تثقب ، ثم استعملت في البكر التي لم تحس ، ويراد منها المرأة الحبية الكبيرة الصمت « الضجيع » للضاجع ، وهو الذي يضطجع معها « بارد بام » أراد به رضاب ثنرها ، وهو ريقه « كالملك تخطفه بماء سحابة » شبه الرضاب بالملك مخلوطا بماء السحابة « أو عائق » أراد به الخمر « مدام » هو بدل من عائق « فلا أقتر ذكرها » يريد أنه لا يقطع ذكرها ولا يفتر عنه ، بل هو يديم ذكرها ، وهذا كناية عن شدة وجده وتعلقه بها « والليل توزعني بها أحلامي » يريد أنه يراها في النوم إذا جاهد ، وهو أحسن من قول الآخر :

نَهَارِي نَهَارُ النَّاسِ حَتَّى إِذَا بَدَأَ      لِي اللَّيْلُ هَزَنْتَنِي إِلَيْكَ لِلضَّاجِعِ

وقوله « أقسمت أنساها » هو على حذف لا النافية ، وقد مضى التحقيق في حذف حرف التني بعد القسم<sup>(١)</sup> « الضريع » أصله الشق ، وهو فاعل بمعنى مفعول ، والمراد به القبر « منجى » هو مصدر ميمي بمعنى النجاء « أن يقاتل دونهم » يريد تركهم مخافة أن يقاتل دونهم فيقتل أو يؤسر « طمرة » بكسر الطاء والهم وتشديد الراء اللملمة - الفرس . وقول الحارث « الله يعلم » لفظه لفظ الخبر ، والمراد به الحلف « بأشقر مرید » يريد به الدم ؛ وزبد الدم : بياض الذي يعلوه ، يقول : علم الله ما تركت مقاتلتهم حتى جرحوني ، وقوله « وسمعت ريح اللوت من تلقائهم » يروى في مكانه « ووجدت ريح اللوت - إلخ » وهو مثل ، يريد أنه غلب على ظنه أنه لو وقف قتل « وعلمت أني إن أقاتل واحدا » علمت : معناه تيقنت ، وانتصب واحدا على الحال ؛ لأنه في معنى منفردا « فصدت عنهم - إلخ » عني بالأحبة أخاه أبا جهل ورهطه من أهل مكة الذين تركهم في المعركة فقتلوا وأسروا ، وصدت : معناه صرفت وجهي ، وانتصب « طعما » على أنه مفعول

(١) انظر الجزء الأول من هذا الكتاب ( ص ٣٣٠ ) .

ويصير اللازم متعلّيا بسببة أشياء :

الأول : حمزة النقل ، كما أسلفته .

الثاني : تَضْعِيفُ الْعَيْنِ ، نحو : فَرِحَ زَيْدٌ ، وَفَرَحْتُ زَيْدًا .

وقد اجتمع في قوله تعالى : « نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ » .

الثالث : لِلْفَاعِلَةِ ، تقول في جَلَسَ زَيْدٌ ، ومَشَى ، وسار : جَالَسْتُ زَيْدًا ، وماشَيْتَهُ ، وسأيرتَهُ .

الرابع : اسْتَفْعَلَ لِلطَّلَبِ أَوْ النَّسْبَةِ لِلشَّيْءِ ، كاستَغْرَجْتُ اللَّيْلَ ، واستَعَسَفْتُ زَيْدًا ،

لأجله ، وقوله « يوم مرصد » معناه يرصد الشرّ لهم فيه وتمكّن فيهِ الفرصة فأتتهزها ، فنسب الفعل إلى الزمان ، وروى في مكانه « بعقاب يوم مرصد » فالعق يوم طويل يصل زمانه ويمتدّ بلاؤه الإعراب : « تبت » تبتل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « فؤادك » فؤاد : مفعول به لتبتل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر « في اللّنام » جار ومجرور متعلق ببتل « خريدة » فاعل تبتل ، مرفوع بالضمة الظاهرة « تسقى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى خريدة ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع صفة لخريدة « الضجيع » مفعول به لتبتل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ببارد » جار ومجرور متعلق بتسقى « بسام » نعت لبارد ، ونعت المبرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد في : قوله « تسقى الضجيع ببارد » حيث عدى « تسقى » إلى للفعول الثاني - « وهو قوله ببارد » - بالباء ، وأصله أن يتعدى إليه بنفسه كاتعدى إلى الأول كذلك ، ألا ترى قوله تعالى : ( وَسَمَّاهُمْ رُحُمَ شَرَابًا طَهُورًا ) وقد جعل الشارح رحمه الله تعدية « تسقى » إلى للفعول الثاني في هذا البيت من قبيل الضرورة ولم يرتض ذلك العلامة الصبان ، حيث قال : « ويحتمل عندى أنه ضمنه معنى تسقى فضاء بالباء » اهـ ، وقد سبقه إلى هذا السيوطي حتى ذكر أنه يروى « تسقى الضجيع ببارد بسام » فيكون البيت خالياً من الاستشهاد ، وتكون رواية « تسقى » محمولة على رواية « تسقى » فالسبب هو التضمن لالضرورة ؛ وذهب الساماني إلى أن للفعول الثاني لتسقى محذوف والتقدير تسقى الضجيع ريقها ببارد بسام ، والباء على هذا الوجه للاستعانة ، لا للتعدية

واستخبت الظلم ، وقد ينقل ذا القول الواحد إلى اثنين ، نحو : اشتكتك الكُتَابُ ،  
وَاسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ الذَّنْبَ ، ومنه قوله :

٤٠٥ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ أَحْصِيهِ

٤٠٥ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الرَّجْعُ وَالْقَلْبُ \*

وهذا البيت قد استشهد به سيبويه رحمه الله (١ - ١٧) وابن قتيبة في أدب الكاتب (ص ٥٣٠) ولم ينسبه واحد منهما ، ولا نسبه الأعمى الشنتمري في شرح شواهد الكتاب ، وقال ابن السيد البطليوسي (ص ٦٠) : « هذا البيت لا أعلم قائله » اه ، ويقال : إن هذا البيت أحد شواهد سيبويه الحسنيين التي لم يثر لها على قائل معين .

اللفظ : « أستغفر » أطلب المغفرة ؛ فالسين والتاء في هذه الكلمة للطلب « ذنبا » الذنب : الجرعة والإثم ، ويقال : أذنب فلان ؛ إذا صار ذا ذنب ، قال الأعمى : « والذنوب هنا اسم جنس بمعنى الجمع ؛ فذلك قال : لست بحصية » اه ، والإحصاء : منتهى العدد ؛ واشتقاقه من الحصى ، وأصله أنهم كانوا يضعون للعدود على الحصى ؛ فإذا نفذ للعدود قالوا : أحصينا ، يريدون بلغنا الحصى ؛ وأحصيه : مضارع أحصى - من باب أكرم بكرم - وتقول : أحصيت الشيء أحصيه ؛ إذا ضبطت عدده ، ووقع في رواية سيبويه حصية ؛ وهو اسم فاعل هذا الفعل ، ورواية سيبويه أفضل من رواية غيره التي رواها الشارح ههنا ، وقول الشاعر : « رب العباد » هو بدل من لفظ الجلالة « الوجه » هو بمعنى القصد ، والمراد التوجه ، ويروى « إليه القصد والقبل » .

الاعراب : « أستغفر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الله » منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ذنبا » مفعول ثانٍ لأستغفر ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسمه ، مبنى على الضم في محل رفع « أحصيه » أحصى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير التائب التائد إلى « ذنبا » مفعول به ، مبنى على الضم في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر ليس ، وجملة ليس واسمها وخبره في محل نصب صفة لذنبا « رب » بدل من لفظ الجلالة ، وبديل المنصوب منصوب ، وهو مضاف ، و « العباد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « إليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الوجه » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال من لفظ الجلالة « والعمل » الواو حرف عطف ، العمل : معطوف على الوجه ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاعر في : قوله « أستغفر الله ذنبا » حيث تمتدى أستغفر إلى مفعولين ونصبهما جميعا ، وأصل مجردة - وهو غفر - يتعدى إلى واحد ، تقول : غفر الله ذنبك ؛ فلما زيد عليه السين واثاء الدالان على الطلب نقلاه من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنتين .

وقد اختلف العلماء في هذا الفعل - وهو أستغفر - هل يتعدى إلى للفعل الثاني بنفسه أم يتعدى إليه بحرف الجر ، وهو من ؟ فذهب قوم - وتبعهم الشارح - إلى أنه يتعدى إلى للمفعولين بنفسه ، ويمسكوا بظاهر هذا البيت ونحوه وقاعدة أن السين واثاء الما لين على الطلب ينقلان التعدى لواحد إلى التعدى لاثنتين ، ولزمهم أن يجيبوا عن نحو قولهم : أستغفر الله من ذنوبي ؛ فذهبوا إلى أن أستغفر في هذا المثال ونحوه قد ضمن معنى فعل آخر ، وهو أستتيب ، فعدي تعديته ، وأصل المجرد من أستتيب - وهو تاب - فعل لازم يتعدى إلى مفعول بمن ؟ فإذا زيد عليه السين واثاء تعدى لواحد بنفسه وللثاني بمن ، تقول : تاب فلان من ذنوبه كلها ، وتقول : استتاب فلان ربه من ذنوبه ، تريد طلب منه أن يتوب عليه من ذنوبه .

وذهب قوم من النحاة - وعلى رأسهم سيبويه رحمه الله - إلى أن « أستغفر » يتعدى إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بمن ، ويلزمهم أن يجيبوا عن شيئين : الأول : ظاهر هذا البيت ، والثاني : القاعدة العامة التي ذكرناها في أول هذه الكلمة ؛ فأما جوابهم عن ظاهر هذا البيت فذكروا أن « ذنبا » منصوب على نزع الخافض مثل :

• كَأَعْسَلَ الطَّرِيقَ الثَّمَلْبُ •

قال ابن هشام في أوضح للسالك<sup>(١)</sup> : « التمييز اسم نكرة بمعنى من مبين لإبهام اسم أو نسبة ؛ فخرج بالنصل الأول نحو : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهٌ ؛ وبالتالي الحال فإنه بمعنى في حال كذا ، لاجئ من ، وبالتالي نحو : لَارَجُلٌ ، ونحو :

• أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَةً •

فإنهما وإن كانا على معنى من لكنها ليست للبيان ، بل هي في لارجل للاستغراق ، وفي الثاني للإبتداء اه .

وقال سيبويه<sup>(٢)</sup> : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ؛ فإن شئت اقتصر على للفعل الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول . وذلك قولك : أعطى

(١) الظرة (ج ١ ص ٢١٠)

(٢) النظر الكتاب (ج ١ ص ١٦)

عبد الله زيدا درهما ، وكسوت بشرا الثياب الجياد ؛ ومن ذلك : اخترت الرجال عبد الله ، ومثل قوله عز وجل : ( وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ) وصميته زيدا ، وكنت زيدا أبا عبد الله ، ودعوته زيدا ؛ إذا أردت دعوته التي تجري مجرى صميته ؛ وإن عنيت النداء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحدا ، ومنه قول الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيَّ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وقال عمرو بن معديكرب الزبيدي :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ قَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة ؛ فنقول : اخترت فلانا من الرجال ، وصميته فلان ، كما نقول : عرفته بهذه العلامة ، وأوضحته بها ، وأستغفر الله من ذلك ؛ فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل ، ومن ذلك قول للتلمس :

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرُ أَطْعَمَهُ وَالْحَبَّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرِيَةِ الشُّوسُ

يريد على حب العراق اه كلامه .

وقال الأعمى في شرح البيت الشاهد الذي نحن بسدده : « أراد من ذنب ؛ فحذف الجار »

وأوصل الفعل فنصب اه كلامه .

وأما جوابهم عن القاعدة العامة التي ذكرناها - وهي أن السين والتاء اللذين للطلب ينقلان الفعل من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنتين - فقد أجاب العلامة السببان عنها بما حاصله أن ذلك ليس بلازم ؛ بل هو مجوز ؛ فنقولهم : أستغفر الله ذنبا ؛ جار على جواز النقل ، وقولهم : أستغفر الله من ذنبي ؛ جار على جواز الترك ؛ قال مانصه : « وقد يقال : يجوز أن تكون السين والتاء ناقله للفعل من التعدى إلى واحد إلى التعدى إلى اثنتين ، ويجوز أن لاتكونا ؛ إذ لا يلزم من وجودها نقله إليه ، كما أشار الشارح إليه بقده ، فما هنا مبني على الأول وجعل أستغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفر الله ، والآخر مبني على الثاني وجعل أستغفر الله بمعنى أستتيب ، كما يشير إليه قول الشارح : وإنما جاز - إلخ ؛ ونقل السامعيني عن ابن الحاجب وغيره أن أستغفر يتعدى للثاني تارة بنفسه وتارة بمن اه . وعلى ما نقله السامعيني عن ابن الحاجب وغيره لا يجوز أن يعترض بأحد التعبيرين على الآخر .

وأقول : هذا الذي نقله السامعيني عن ابن الحاجب وغيره هو المشهور عن نقله اللمعة ، وهو



وإنما جاز «استغفرتُ اللهَ مِنَ الذنبِ» لتضمنه معنى استعجت: أى طلبت التوبة .  
 الخامس: صَوِّغَ الفعل على فَتَلَتْ بافتتح أَفْعَلُ بالضم لإفادة القَلْبَةِ ، تقول: كَرُمْتُ زَيْدًا  
 أَكْرُمُهُ: أى غلبته فى الكرم .  
 السادس: التضمين ، نحو: «وَلَا تَقْرَبُوا عَهْدَ النَّكَّاحِ» أى: لَا تَنْوُوا؛ لِأَن عَزَمَ  
 لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِعَلَى ، تقول: عَزَمْتُ عَلَى كَذَا، لَا عَزَمْتُ كَذَا؛ وَمِنْهُ رَحَّبْتُكُمْ الطَّاعَةَ<sup>(١)</sup> ،  
 وَطَلَعُ بَشَرُ الْيَمَنِ؛ أى: وَسَعْتُمْ ، وَبَلَغَ الْيَمِينَ .  
 السابع: إسقاط الجار توشعًا ، نحو «أَعْيَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ» أى: عَنْ أَمْرِهِ «وَأَصْدُوا لِمَنْ  
 كُلُّ مَرَصِدٍ» أى: عَلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ :

الذى ينبى أن تقول عليه ، اسمع إلى ابن قتيبة يقول لك<sup>(٢)</sup> : «تقول: شكرتك وشكرتك لك ،  
 ونصحتك ونصحت لك ، وكنتك وكنت لك ، واستجبتك واستجبت لك ، قال كعب  
 ابن سعد الغنوى :

[وَدَاعَ دَعَائِي مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى] فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ  
 ومكنتك ومكنت لك ، قال الله عز وجل: (مَكَّنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يُمْكِنْ لَكُمْ)  
 واشتقنتك واشتقت إليك ، وبلغتك وبلغت إليك ، وهديته الطريق وإلى الطريق ، وعددتك  
 مائة وعددت لك ، واخترت الرجال زيدا واخترت من الرجال زيدا ، قال الله جل ثناؤه :  
 (وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) واستغفر الله ذنبي ، ومن ذنبي ، قال الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ  
 وكنيتك أبا فلان وأبى فلان ، وميمتك فلانا وفلانا ، ولست منطلقا ولست بمنطلق ،  
 وسرقت زيدا مالا ، وسرقت من زيد مالا ، وكذلك سلبت ، وزوجته امرأة وباهرة<sup>(٣)</sup> اه  
 (١) هذه كلمة وردت فى كلام نصرين سيار حيث يقول: أَرْحَبُكُمْ الدُّخُولُ فِي طَاعَةِ ابْنِ  
 الْكِبَرِ مَاتِي؟ قال فى لسان العرب: «أى أوسعكم؟ فعدى رجب، وهو فعل (بضم العين) وليس متعدية عند

(١) انظر أدب الكاتب (ص ٥٣٠)

• كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّعَلَّبُ <sup>(١)</sup> •

أى : فى الطريق .

وليس انتصابهما على الظرفية ، خلافا للفارسية فى الأول وابن الطراوة فى الثانى ؛ لعدم الإيهام . والله أعلم .

النحويين ؛ إلا أن أبا على الفارسيّ حكى أن هذيلاً تمتبها إذا كانت قابلة للتمتدّى بمعناها ( يريد إذا تضمنت معنى فعل يتمدّى ) كقوله :

• وَلَمْ تَبْصُرِ الْعَيْنُ فِيهَا كِلَاكُمَا •

قال فى الصحاح : لم يبحى فى الصحيح فعل ( بضم العين ) متمدّياً إلا هذا ؛ وأما التعلّب فاختلّفوا فيه ؛ قال السكاكى : أصل قلته قولته ( يريد بضم الواو ) ، وقال سيبويه : لا يجوز ذلك ، لأنه لا يتمدّى ، وليس كذلك طلته ، ألا ترى أنك تقول : رجل طويل ؛ قال الأزهرى : قال الليث : هذه كلمة شاذة على فعل مجاوز ، وفعل لا يكون مجاوزاً أبداً ؛ قال الأزهرى : لا يجوز رجبك عند النحويين ، ونصر ليس بحجة . اهـ

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد فى هذا الباب ( ص ٢٦٨ من هذا الجزء ) ، وقد أنشدته ههنا شاهداً على أنه نصب « الطريق » توسعاً بعد أن حذف حرف الجرّ الذى كان الفعل يتمدّى به إلى هذا المفعول ، والأصل كما عسل فى الطريق التعلّب ، على ما تقدّم لإيضاحه ؛ فارجع إليه فى اللوضع الذى دللناك عليه .

## التنازع في العمل

(إِنْ عَامِلَانِ) فَأَكْثَرُ (اِقْتَضَا) أَيْ : طَلَبَا (فِي اسْمِهِ عَمَلٌ) مُتَّفَقًا أَوْ مُخْتَلَفًا (قَبْلُ)  
أَيْ : حَالِ كَوْنِهِمَا قَبْلَ ذَلِكَ الْأَسْمِ (فَلَوْ أَحَدٌ مِنْهُمَا الْعَمَلُ) فِيهِ اتِّفَاقًا .  
والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو :

٤٠٦ — أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ

٤٠٦ — هذه قطعة من بيت ، وهو بكامله هكذا :

فَأَتَى إِلَى أَيْنَ النَّجَاةِ يَبْتَغِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ

وهذا البيت من الشواهد التي لم أعثر لها على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت لها على سابق أو لاحق  
وقد استشهد به الحق الرضى في باب التوكيد ، وشرحه البغدادي في الحزانة ( ٣٥٣-٢ بولاق ) ولم ينسبه

المعنى : الظاهر أن هذا الشاعر كان قارًا من قوم فنظر خلفه فوجد من إثره ، أو أنه كان  
قد أدركه لصوم ، وفيه التفات من التكلم الذي هو مقتضى الظاهر إلى الخطاب ، فقد كان  
من حقه أن يقول : أَتَانِي أَتَانِي اللَّاحِقُونَ

الإعراب : « أَتَاكَ » أَيْ : فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره  
التعذر ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « أَتَاكَ » توكيد للأول  
من توكيد الفعل بالفعل ؛ وأعاد الكاف معه ليوافق الأول ليس غير ؛ فلا عمل للفعل الثاني في الكاف  
« اللَّاحِقُونَ » فاعل أَتَاكَ الأول ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « أَحْبَسِ »  
فعل أمر ، مبني على السكون لاجل له من الإعراب وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ،  
وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أَحْبَسِ » توكيد لاجبس الأول ، ويروى « أَتَاكَ  
أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ » بإضافة الوصف المجموع إلى ضمير الخطاب وحذف نون الرفع للإضافة

الشاعر فيه : قوله « أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ » فقد تقدم في هذه العبارة فعلان وتأخر عنهما  
اسم ، وهذا عما يظن أن فيه تنازعا ، ولكن جمهور البصريين على أنه لا تنازع فيه ؛ لأنه لو كان  
من باب التنازع لوجب أن يضم في العامل الذي لم يسلط على المفعول المذكور ؛ فكان يقول على  
إعمال الأول في لفظ المفعول المذكور : أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ ، وكان يقول على إعمال الثاني في لفظ  
المفعول المذكور : أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ ؛ وإنما وجب الإضمار في المثلث عندهم لأن كل عامل من

... ..

هذين للممولين يطلب فاعلا ، والفاعل لا يجوز حذفه ؛ وقد أوضحنا لك هذا الكلام في شرح  
الشاهد رقم ( ٣٨١ ) في ص ( ٢٠٢ ) من هذا الجزء ؛ ولما لم يقل الشاعر واحدا من هذين  
الاستعماليين علمنا أنه أراد التوكيد . هذا بيان كلام الشارح رحمه الله

وأنت خير أن مذهب الكسائي يجوز حذف الفاعل ؛ فلو أننا رأينا هذا الرأي لصح أن  
يكون البيت من باب التنازع ، وقد أحمل الشاعر أحد العاملين وحذف من الآخر ما يقتضيه .  
قال ابن الشجري : « هذا البيت فيه تكرير ثلاث جمل ، أراد إلى أين تذهب إلى أين تذهب أنك  
أناك اللاحقون اجبس اجبس ، وهذا يقوى ما ذهب إليه الكسائي من حذف الفاعل في باب إعمال  
الفعلين ، ألا تراه أنه لو أضمر الفاعل ولم يحذفه لقال : أتوك أناك اللاحقون ، أو أناك أتوك  
اللاحقون » اهـ

على أنه يجوز أن يكون البيت من باب التنازع على مذهب جمهور البصريين الذين يوجبون  
إضمار المرفوع في العامل للعمل من العاملين ، غاية ما في الأمر أن هذا الشاعر بدلا من أن يضمر  
ضمير الجماعة وهو الواو فيبرزه فيقول : أناك أتوك اللاحقون ، أو يقول : أتوك أناك اللاحقون ؛  
قد أضمر ضمير الواحد للذكر ، وأنت خير أن ضمير الواحد للذكر يستتر في الفعل ؛ فلك على هذا  
أن تقدر أنه أحمل الأول في الاسم للذكور بعد العاملين فيكون في الثاني ضمير مستتر تقديره هو  
ولك أن تقدر أنه أحمل الثاني في لفظ للعمل المتأخر فيكون في الأول ضمير مستتر تقديره هو  
أيضا . قال العلامة الصبان : « قال الرازي في شرح التسهيل : ويحتمل أن يكون قوله أناك أناك  
اللاحقون من باب التنازع ويكون قد أضمر مفردا ، كما حكى سيبويه : ضربني وضربت قومك ،  
بالنصب ، أي ضربني من هناك ، وقد أجاز أبو علي التنازع في « فیهیات هیئات العقیق وأهلہ »  
قال : ارتفع العقيق بهیئات الثانية ، وأضمرت في الأولى ، أو بالأولى وأضمرت في الثانية ، وأجاز  
ابن أبي الربيع في نحو قام قام زيد ؛ أن يكون زيد فاعلا بالثاني وأضمر في الأول ، وأن يكون  
فاعلا بالأول والثاني توكيد لافعل له ، وأجاز للصنف فيه أن ينسب العمل لهما ؛ لكونهما شيئا  
واحدا في اللفظ والمعنى ، فكان العامل واحد » اهـ كلامه

وقال البغدادي : « وقد اختلف النحويون في نحو قام قام زيد ؛ فقيل : زيد فاعل الأول  
فقط ، وأما الثاني فإنه لا يحتاج إلى فاعل لأنه لم يؤت به للإسناد ، وإنما أتى به لجرد التأكيد ،  
وقيل : فاعلهما ، ولا يلزم منه اجتماع العاملين على معمول واحد ؛ لأن لفظهما ومعناها واحد ،  
فكانت عمل واحد وقيل : فاعل أحدهما ، وفاعل الآخر ضمير محذوف ، على أنهما تنازعا » اهـ كلامه .

إذ الثاني تأكيد ، وإلفَسَدَ اللفظ ؛ إذ حقّه حينئذ أن يقول : أَتَاكَ أَتَوَكَ ، أو أَتَوَكَ أَتَاكَ ؛ ومن نحو :

٤٠٧ — كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ السَّالِ

٤٠٧ — هذا الشاهد عجز بيت ، وصلره قوله :

• وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْتَعِي لَأَدْنَى مَعِيشَةٍ •

وهذا البيت من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي مطلعها قوله :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَمَعَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْمَعْصِرِ الْخَالِي

وقد تقدم عدة شواهد من هذه القصيدة ، وهي الشاهد رقم (٣٣) في باب للعرب والبنى (ج ١ ص ٩٦) والشاهد رقم (٩٠) في باب للوصول (ج ١ ص ١٥٧) والشاهد رقم (١٧٠) في باب كان وأخواتها (ج ١ ص ٣٣٩) ثم انظر أيضا (ج ١ ص ٤٩٧) ؛ وقبل البيت الشاهد الذي نحن بسدد شرحه قوله :

وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا      لَنَيْتِ مِنَ الزَّمَنِ رَائِدُهُ خَالِ  
تَحَامَهُ أَطْرَافُ الرَّمَاكِ تَحَامِيَا      وَجَادَ عَلَيْهِ كُلُّ أَشْخَمٍ هَطَالِ  
بِعِجْزَةٍ قَدْ أَثَرَزَ الْجَرَى لِحَمَاهَا      كُنَيْتِ كَانَهَا هِرَاوُهُ مَنُوَالِ  
ذَعَرْتُ بِهَا مِيرَبًا قَهِيًا جُلُودُهُ      وَأَكْرَهُهُ وَشَى الْهُرُودِ مِنَ الْخَالِ  
كَأَنَّ الشَّوَارَ إِذْ يُجَاهِدُنْ غُدُوَّةً      عَلَى جُجْدِ خَيْلٍ تَجُولُ بِأَجْلَالِ  
فَخَرَّ لِزَوْفِيهِ وَأَمَضِيَتْ مُقْدِمَا      طُوالِ الْقَرَا وَالرُّوْقِ أَخْسَ دَالِ  
فَعَادَتْ مِنْهُ بَيْنَ قَوَرٍ وَنَجْعَةٍ      وَكَانَ عِدَائِي إِذْ رَكِبْتُ عَلَى بَالِ  
كَأَنِّي يَفْتَحُهُ الْجَنَاحَيْنِ قَتَوَةً      صَيُودِ مِنَ السَّيْبَانِ طَاطَاتُ فَيَمَالِ  
تَخْتَلِفُ خِرَافَانِ الشَّرْبَةِ بِالضُّحَى      وَقَدْ حُجِرَتْ مِنْهَا تَعَالِبُ أَوْ زَالِ  
كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا      لَتَى وَكُرَّهَا التَّنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي  
وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْتَعِي لَأَدْنَى مَعِيشَةٍ      كَفَانِي ... ... الْبَيْتِ ، وبعده

وَلَكِنَّمَا أَسَمَى لِجُدِّ مُوَكَّلٍ وَقَدْ يَذَرُّكَ الْجَدَّ الْمُوَكَّلَ أَمْنَالِي  
وَمَا لِلرَّزْمِ مَا دَأَسَتْ حُشَاكُهُ نَفْسِهِ بِمَذَرِّكَ أَطْرَافِ الْخَطُوبِ وَلَا آلِي

اللقية : « أفندي » أخرج الصيد غنوة ، هذا أصله ، وأراد أنه يخرج عند انبلاج الصباح  
« والطير في وكناتها » جملة حالية ، و« كنات الطير » أعشاشها وأوكارها « لنيت » يريد لأرض ذات  
بقل وكلاء « الوسمى » هو أول المطر في الربيع « رائده » الرائد : الذي يتقدم القوم للبحث عن  
الكلأ ولواء ، وفي الحديث : « الرائدُ لا يَكْذِبُ أَهْلَهُ » وتقول راد برود « خال » اسم فاعل  
من خلا بخلو ، إذا أتى مكانا خاليا « حماماء » أراد حماماء ، خفف إحدى التاءين ، ومعناه تنقيه  
وتباعد عنه « أطراف الرياح » يريد أصحاب أطراف الرياح ، وهم الفرسان « جاد عليه » أمطره  
« كل أسحم » الأسحم : السحاب الأسود ، وإنما يكون أسود إذا كان حافلا بالماء « هطال » هو  
صفة مبالغة من هطل المطر ، إذا سال وتنابع ، يريد أن هذا المكان الذي يقضى إليه تنقيه  
أصحاب الرياح لأنه في مكان خوف أولاته واقع بين حينين قوين ، وهو مكان مشب لكثرة منازل  
به من للطير « بيجارة » العجزة : الفرس الشديدة للتينة الحلق القوية الأسر « أترز » أبيض  
وأضمر « كيت » الكيت : التي لونها بين الأسود والأحمر « هراوة » عصا « منوال » للنوال بكسر  
فكون - الذي يشد عليه خيوط الثوب حين يفسج ، وإنما تتخذ عصي للنوال من أصلب عيدان  
الشجر « ذعرت » أخفت وأفرغت « سربا » السرب - بكسر فسكون - القطيع من بقر الوحش  
وغيره « نقي جلوده » يريد أن هذا السرب أبيض الجلود « وأكرعه وثى البرود من الحال »  
يريد أن أكرعه بيضاء أيضا كأنها برود عينية موشاة ، والحال : الثوب الرقيق الشفاف « الصوار »  
القطيع من بقر الوحش « جمد » أما كن صلبة مرتفعة « تجول بأجلال » يريد كأنها خيل عليها  
جلالها ، والأجلال : جمع جل ، بضم الجيم « خر » أكب ووقع « لروقيه » الروق - بفتح فسكون -  
القرن « أمضيت » دفعت إلى الأمام « مقدما » اسم فاعل من أقدم فرسه بقدمه ، إذا حمله على  
التقدم « طوال » الطوال - بضم الطاء المهلة وتخفيف الواو - الطويل « اقرا » بفتح القاف -  
الظهر « أخنس » الأخنس : للتأخر قصبة الأتف « ذبال » الذبال : الطويل الذيل ، وهو الذي  
يتبختر في مشيته « عاديته » واليت العدو « على بال » يريد أن عدوه كان على فرس قد أبلاه  
التضمر حتى جعله لالحم عليه ولا شحم « فتخاء الجناحين لقوة » يريد عقابا لينة الجناحين سرية  
الاختطاف « صبود » يريد حاذقة بالصيد معتادة له « طاطأت » يريد طامت رأسى للكرز الفرس  
« شمال » الشمال - بكسر فسكون - السريعة القوية ، وروى هذا البيت :

كَأَنِّي بَفَتْخَاءِ الْجِنَاحَيْنِ لِقَوِّهِ عَلَى عَجَلٍ مِنْهَا أَطْلُطِي شِمْلَاقِي

وقوله « تخطف خزان الشربة » أصل تخطف تتخطف ، غطف إحدى التامين ، والخزان : ذكور الأرناب ، والشربة - بفتح الشين والراء بعدها ياء مشددة - موضع في ديار بني عبس « أورال » بفتح الهمزة وسكون الواو - أجبل ثلاثة سود في جوف الرمل ، الواحد ورل - بفتح الواو والراء - فيقال : الورل الأيمن ، والورل الأيسر ، والورل الأوسط ؛ هذا هو ماء لبنى عبد الله بن دارم يقال لها الورلة ، وفيه يقول عبيد بن الأبرص :

وَكَأَنَّ أَتْنَادِي تَصَنَّ نِسْمَهَا مِنْ وَخْشٍ أَوْزَالِي هَبِيطٌ مُفْرَدٌ  
بَاتَتْ عَلَيْهِ لَيْلَةٌ رَجَبِيَّةٌ نَصَبًا تَسْعُ الْمَاءُ أَوْ هِيَ أَبْرَدُ

وكان يسكنها بنوخفاجة بن عمرو بن عقيل ، وقوله « كَانَ قُلُوبَ الطَّبْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا - إلخ » شبه القلوب الرطبة بالصاب ، وشبه القلوب اليابسة بالحشف البالي ، والحشف : أردأ التمر ، وقوله « ولو أن ما أسى لأدنى معيشة - إلخ » يقول : لو كان مطلبي في الحياة وسعي لأتال الكفاف وأحصل على البلاغ لكفاني القليل ولم أركب الأخطار في طلب المجد ، وقد أكد هذا بقوله « ولكننا أسى لمجد مؤثّل - إلخ » يريد أن الأمر أجل وأعظم من طلب العيش ، فإني إنما أسى وأجد في السعي للحصول على المجد للوئيل ، وليس المجد للوئيل بعيدا على منلى في علو الهمة وكبر النفس ، ومثله قوله في الرائية :

بَكَى صَاحِبِي كَمَا رَأَى النَّزْبَ دُونَهُ وَأَيُّقَنَ أَنَا لِأَحْقَابٍ بَقِيَصَرًا  
قَلْتُ لَهُ : لَا تَبْكُ عَيْنُكَ ؛ إِنَّمَا تُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ تَمُوتُ فَتُعْذَرَا

وقوله « وما للرد ما دامت حشاشة نفسه - إلخ » معناه أن الإنسان ما دام على قيد الحياة فإنه لا يألو جهدا في بلوغ أمانيه ولا يقصر في العمل على إدراك آرائه ، ولن يدرك غايات هذه الأمانى ولن يبلغ نهاياتها مهما يطل عمره وتتناول به مدة العيش ، وهذا كالتسلي لنفسه عن عدم الحصول على أمانيه التي ينشدها

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع ، مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « أن » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب « ما » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « أسى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن للؤكد ، وتقدير الكلام : لو أن سعي ، وقوله « لأدنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن للؤكد ، وأدنى مضاف ، و « معيشة » مضاف

... ..

إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأن للؤكددة مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع يقع فاعلا لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت كون سعي لأدنى معيشة « كفافي » كفى : فعل ماض ، مبنى على فتح مقتر على الألف منع من ظهوره التعذر ، والنون للوقاية ، وباء للتكلم مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أطلب » فعل مضارع مجزوم بـ لم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وله مفعول به محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير ولم أطلب الملك « قليل » فاعل كفى ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « من المال » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة قليل ، وجملة كفى وفاعله لا هل لها من الإعراب جواب لو ، وتقدير البيت : لو ثبت كون سعي لأدنى معيشة كفافي قليل من المال ولم أطلب الملك

الشاعر في : قوله « كفافي ولم أطلب قليل من المال » فإنه كلام قد تقدم فيه عاملان - أولهما قوله كفافي ، وثانيهما قوله أطلب - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله قليل من المال - وهذا عما يتصور معه بضع من ينفل عن معرفة شرط التنازع أنه من باب التنازع ؛ ولكنه عند النظر الصحيح ليس من هذا الباب ؛ لأن من شرط باب التنازع صحة توجه كل من العاملين إلى المعمول للتأخر مع بقاء المعنى صحيحا ، والأمر في هذا الكلام ليس كذلك ؛ لأنه لو تسلط العاملان على للمعمول للتأخر لفسد المعنى .

وقد بين ذلك الذي ذكرناه شيخ هذه الصناعة سيدي به ؛ فقال (١) : « وأما قول امرئ القيس \* فلو أن ما أسى لأدنى معيشة .... البيت \* فأنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » اهـ . وقال الأعمى رحمه الله : « أراد كفافي قليل من المال ولم أطلب الملك ، وعليه معنى الشعر ، ولو أعمل الثاني ونصب به القليل فسد المعنى » اهـ .

وقال جابر الله الزعخشري رحمه الله تعالى (٢) : « وليس قول امرئ القيس : \* كفافي ولم أطلب قليل من المال \* من قبيل مانع بصدده ؛ إذ لم توجه فيه الفعل الثاني إلى ماوجه إليه الأول » اهـ كلامه .

وقال ابن هشام الأنصاري رحمه الله : « وليس من التنازع قول امرئ القيس : \* فلو أن ما أسى .... البيت \* وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين

(١) انظر الكتاب (١ - ٤١)

(٢) انظر الفصل (١ - ٥٩)



لأي شيء واحد ، ولو وجه هنا كفاً وأطلب إلى قليل فسد المعنى ؛ لأن لو قتل على امتناع الشيء لامتناع غيره ؛ فإذا كان ما بعدها مثبتاً كان منفيّاً ؛ نحو لو جازى أكرمه ، وإن كان منفيّاً كان مثبتاً ، نحو لو لم يسّ لم أعاقبه ، وعلى هذا قوله أن ما أسعى لأدنى معيشة منق ؛ لكونه في نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الامتناع ، وكل شيء امتنع لعله ثبت تقيضه ، وتقيض السعي لأدنى معيشة عدم السعي لأدنى معيشة ، وقوله ولم أطلب مثبت ؛ لكونه منفيّاً بل وقد دخل عليه حرف الامتناع ؛ فلو وجه إلى قليل وجب إثبات طلب القليل ، وهو عين ما ضاه أولاً ، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول أطلب محذوفاً وتقديره ولم أطلب للهلك ، ومقتضى ذلك أنه طالب للهلك ، وهو المراد ؛ فإن قيل : إنما يلزم فساد جملة من باب التنازع لمعطفك لم أطلب على كفاً ، ولو قدرته مستأخراً كان نفيّاً محضاً غير داخل تحت حكم لو ، قلت : إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط ، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط اه كلامه .

وقال العلامة الصبان رحمه الله بعد أن علل بمثل ما ذكرناه عن ابن هشام : « وقال الكوفيون والفارسي : إن البيت من التنازع وإعمال الأول ، وجهه جماعة منهم ابن الحاجب بأنه على تقدير الواو للحال ؛ وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض ؛ فإنك لو قلت : لو دعوته أجبني غير متوان ؛ أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة ، دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني ؛ ثم يرد أن النفي إذا دخل على كلام مقيد توجه إلى تقييده ؛ إلا أن يقال : هذا أغلبي ، ولعلّ الشارح لاحظ ما ذكر فعل عدم التنازع بخلافه للراد ، دون التناقض اه ، ثم قال : « ولا ينبغي أن ما ذكره الشارح في توجيه البيت إنما يخرج عن فساد المعنى ، وأما فساد اللفظ فباق ، لما فيه من المعطف قبل استكمال المعطوف عليه ، إلا أن يجوز ذلك في الشعر ؛ قاله بسّ اه . ومراده أن جملة « ولم أطلب للهلك » معطوفة بالواو على جملة « كفاً قليل من المال » وقد توسط المعطوف بين الفعل وفاعله المعطوف على مجموعهما ، فهو من باب الإتيان بالمعطوف قبل أن يتم المعطوف عليه ، وهذا غير جائز ، وقد أجب عن ذلك بأنه ضرورة شعرية ، وأقول : قد أتى الأحوص بالمعطوف قبل المعطوف عليه في قوله :

أَلَا يَا نَحْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

فإن تقدير الكلام : عليك السلام ورحمة الله ، وهذا وجه في البيت ، ومن العلماء من يجعل « ورحمة الله » معطوفة على الضمير للسكن في « عليك » لأنك قد علمت أن الجار والمجرور إذا وقع خبراً فهو متحمل للضمير الذي كان في متعلقه ، وانظر هذا التوجيه في الجزء الأول من هذا الكتاب ( ص ٢٩٥ ) فقد ذكرناه موضعاً هناك واختارناه .

فإن الثاني لم يطلب « قليل » ، وإلا فسد المعنى ؛ إذ المراد كفاً قليل من المال ولم أطلب للثالث .

وبكونهما قبل من نحو : زَيْدٌ قَامَ وَقَصَدَ ؛ لأن كل واحد منهما أَخَذَ مطلوبه ، أعنى ضمير الاسم السابق ، فلا تنازع .

هكذا مَثَلُ الناطم وغيره وَعَلَّوْا ؛ وفي كل من المثال والتعليل نظر : أما المثال فظاهر ، وأما التعليل فلنقصور العلة ؛ لأن ذلك يقتضى ألاّ يمنع تقديم مطلوبها إذا طلبا نصباً .  
و « عاملان » في كلامه رفع بفعل مضمر يفسره « اقتضيا » ، و « عَمَلٌ » مفعول به ، وقف عليه بالسكون على لفظة ربيعة .

( تنبيهات ) : الأول : مراده بالعالملين ضَلَّانَ متصرفان ، أو اسمان يُشَبَّهَانِهما ، أو اسم وضم كذا ؛ فالأول نحو « أَتَوْنِي أَنْزِعُ عَلَيْهِ قِطْرًا » والثاني كقوله :

٤٠٨ — عَهَدْتَ مُبْعِيئًا مُفْنِيًا مَنْ أَجْرَتْهُ

وقد ذكر ابن الأنباري في الإنصاف أن البيت قد أعمل فيه الأول اضرورة ، وهي إرادة صلاح المعنى ، وظاهر كلامه أنه يصد من باب التنازع مع ذلك . وسيأتى كلامه عليه في هذا الباب فأرتقه .

٤٠٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* فَلَمْ أَخْذِ إِلَّا فَنَاءَكَ مَوْتِيلاً \*

ولم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سابق أو لاحق .  
اللفظ : « عهدة » هو فعل ماضٍ معناه علمت ، من قولهم : لى بالشئ الفلاني عهد ، والأصل في هذا أن العهد الزمان ؛ ألا تراهم يقولون : إن فلانا لقرىب العهد بفلان ، ويقولون : كان هذا على عهد فلان من الملوك ، يريدون في الزمان الذى كان فيه ملكا ، ثم أطلق على معرفة الشئ . والعلم به منذ زمان متقدم ، ثم أرادوا به العلم « مفنيا » هو اسم فاعل من الإغانة ؛ والأصل في هذه المادة التثبى الذى هو للطر ، ويقولون : غاثهم الله ؛ يريدون أنزل بهم المطر فشربوا وشربت أنعامهم ونبت لهم الكلاء والعشب ، وفي هذا معونة لهم على جذب الزمان وقحط الصحراء ، ثم تجوزوا من ذلك إلى الإغانة ، فالمراد من أغاثته « مفنيا » اسم فاعل من الإغناء ، وأصل هذه المادة بمعنى الإقامة ، يقولون : غنى فلان بالمكان يعنى — مثل رضى رضى —

إذا أقام به ، ولما كانت حال العرب تقتضى الرحلة واتساع الكلا\* وطلبه في مواطن النيث والأطمار ، وكان السبب في ذلك جذب الأرض وقسطها ؟ فقد جعلوا الإقامة في المكان الواحد من علامات اليسار ورخاء الحال ، فقالوا : غنى فلان يثنى ؟ إذا كان موسرا رخي الحال ، وقالوا : أغناه الله ؟ إذا أيسر حاله وجعله في نعمة وبسطة عيش « أجرته » كنت له جارا ، ويقولون : فلان جار فلان ؟ إذا كان يحميه من الأعداء ومن التنازل « فناءك » فناء البار - بكسر الفاء وتخفيف النون - ساحتها ، ومنه قولهم : أفناه الناس مِهْرُونٌ إِلَى فَنَائِهِ وَيَسْكُرُونَ فِي إِنَائِهِ ، و « موتلا » اسم مكان من قولهم وأل إليه بثل - مثل وعد يعد - إذا لجأ إليه ، وتقول : وادل إليه ، أيضا ، بمعنى وأل إليه .

الإعراب : « عهدت » عهد : فعل ماض مبنى للجهول ، مبنى على فتح مقتر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكمة الواحدة ، والتاء ضمير المخاطب نائب فاعل ، مبنى على التفتح في محل رفع « مغيثا » حال من نائب الفاعل ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « مغيثا » حال ثان من نائب الفاعل معطوف على الأول بواو عطف مقترنة ، وفي كل من الحالين ضمير مستتر هو فاعل به ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل الذى هو أغاث وأغنى « من » اسم موصول تنازعه كل من قوله مغيثا وقوله مغيثا ، وقد أحمل فيه الثانى منهما ، وهو مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب « أجرته » أجاز : فعل ماض ، مبنى على التفتح للقيصر لاجل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعل ، مبنى على التفتح في محل رفع ، وهاء الغائب مفعول به ، مبنى على الضم في محل نصب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لاجل لها من الإعراب صلة للوصول الذى هو من « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « آتخذ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « فناءك » فناء : مفعول به أول لاتخذ ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على التفتح في محل خفض « موتلا » مفعول به ثان لاتخذ ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاعر في : قوله « مغيثا مغيثا من أجرته » فقد تقلم فيه عاملان - وهما قوله « مغيثا » وقوله « مغيثا » - وتأخر عنهما معمول - وهو قوله « من » - وكل واحد من العاملين يطلب هذا المعمول مفعولا به ؛ وكل واحد منهما صالح للعمل فيه من حيث المعنى ، والعاملان اسمان يشبهان الفعل ؛ فإن كل واحد منهما اسم فاعل ؛ وقد أحمل الشاعر العامل الثانى في لفظ المعمول ؛ وحذف ضميره من العامل الأول .

والثالث نحو « هَاكُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَّةً » وقوله :

٤٠٩ - لَقِيتُ وَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمًا

فإن قلت : فكيف زعمت أن الشاعر قد أحصل العامل الثانى فى لفظ للعمول ، وهلا أقيمت الأمر على جواز أن يكون المعمول للعامل الأول أو الثانى ؟ وما الدليل على أنه لم يعمل الأول ؟ قلت : جواز إعمال كل من العاملين باق من جهة المعنى فقط ، أما من جهة اللفظ فإنه يتعين عليك أن تجعل العامل هو الثانى ، ولا يجوز لك أن تجعل العامل الأول مسلطاً على لفظ المعمول ؛ لأن القاعدة أن التكلم لو أحصل الثانى من العاملين وكان العامل الأول يطلب فاعلاً وجب عليه إضماره ، فإذا أحصل الثانى وكان الأول يطلب مفعولاً وجب حذفه ، فإذا أحصل الأول وجب أن يضم مع الثانى كل ما يحتاج إليه سواء أكان محتاجاً إلى مرفوع أم كان محتاجاً إلى منصوب ، وقد بينا علة ذلك فى شرح الشاهد رقم ( ٣٨١ ) فى ص ( ٢٠٢ ) من هذا الجزء ؛ وههنا كل من العاملين يطلب مفعولاً ؛ فالو أنه أحصل الأول لوجب أن يقول : عهدت مغيثاً مغيثاً إياه من أجرته ، بناء على ما قدمنا ؛ ولم يقل الشاعر ذلك ؛ فتعين أن يكون قد لاحظ أنه أحصل الثانى دون الأول ، وسندكر لك فى هذا الموضوع قولين آخرين مع شرح الشاهد الآتى فارتقبه .

٤٠٩ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

• لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْغَيْرَةِ أَنَّنِي •

وهذا بيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٩٩ ) وقد نسب فى صلب الكتاب وفى شرح الأعمال على شواهد المرار الأسدى ، وقال البغدادى ( ج ٣ ص ٤٤٠ بولاق ) : هو من قصيدة لمالك ابن زغبة الباهلى ، بقولها حين خرج مسمع بن شيبان أحد بنى قيس بن ثعلبة هو وابن كثرء يطلبان باهلة بدما من قتلته من بنى بكر بن وائل ، فلقيهم باهلة ، فاقتتلوا قتالا شديدا ، فانهزم بنو قيس ومن كان معهم من بنى ذهل ، وضرب مسمع فأقلت جريحا ؛ وبعد البيت المستشهد بعجزه قوله :

وَلَوْ أَنَّ رُحْمِي لَمْ يَحْنَى انْكِسَارُهُ      لَنَاكَرْتُ طَيْرًا تَمْتَقِيهِ وَأَضْبَعَا  
وَقَرَّ ابْنُ كَذْرَاءِ السَّدُومِيِّ بَدَا      تَنَازَلُ مِسْقَى فِي الْمَكْرَةِ مَنَزَعَا  
أَحْبَبْتُ لِكَيْمَا تَسْتَبِيحُوا حَرِيمَنَا ؟      فَصَادَقْتُمُ صَرَبَا وَطَفْنَا مُجْدَعَا  
فَأَبْشَرْتُ خَزَايَا صَافِرِينَ أَذَلَّةَ      شَرِيحَةَ أَرْصَاحٍ لَا كِتَابِيَكُمُ مَعَا

اللفظ : « أولى الغيرة » الغيرة : اسم فاعل من أغار على العدو بغير إغارة ، وأصل الكلام

أولى الحيل للخبرة ، خفف للوصوف وأبقى صفته « لقيت » تقول : لقي فلان فلانا ليقاء لقاء ، والفتل من باب تعب ، وروى سيبويه في مكان هذه الكلمة « كررت » وتقول : كرت فلان على قرنه ، إذا رجع إليه مقلما ، ويروى في مكانه « لحقت » وتقول : لحق فلان خصمه ؛ إذا أدركه بعد أن فر منه « أنكل » مضارع من النكل ، وهو الرجوع عن الأقران جبنا ، وباب الفعل دخل ولعب « الضرب » أراد به الضرب بالسيف « مسمعا » بكسر الميم الأولى وسكون السين للمهمله وفتح الميم الثانية - هو مسمع بن شيبان الذي تقدم ذكره « تعفيه » تنزل به وتحيته ، تقول : فلان تعفيه الأضياف ؛ إذا كانوا يقصدونه « أضبعا » بضم الباء - جمع ضبع ، وهو حيوان معروف « السدونى » نسبة إلى سدوس - بفتح السين للمهمله - وهى قبيلة « للكرة » بفتح الليم والكاف وتشديد الراء للمهمله مفتوحة - موضع كرور الفرسان بعضهم على بعض ' منزعا ' بزنة منبر - هو السهم « أبتم » رجعت ، تقول : آب يثوب ؛ إذا رجع « خزبا » جمع خزيان ، مثل عطاشى وسكارى ونداءى ، فى جمع عطشان وسكران وندمان « صاغرين » من الصغار ، وهو الموان والللة « أذلة » جمع ذليل ، مثل أمزة فى جمع عزيز « شريجة » الشريجة - بفتح الشين للعجمة - عود يشق فلقين تتخذ منه القسي وغيرها من أدوات الحرب .

الإعراب : « لقد » اللام موطنه للقسم ، حرف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « علمت » علم : فعل ماض ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والهاء علامة التأنيث « أولى » فاعل مرفوع بضمه مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و « للخبرة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أتى » أن : حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وباء التكلم اسم أن ، ضمير مبنى على السكون فى محل نصب « لقيت » لقي : فعل ماض ، والهاء ضمير للتكلم فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه سئلت مسد مفعولى علم ، وجملة علم وفاعله ومفعوليه لاجل لما من الإعراب جواب القسم « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « أنكل » فعل مضارع مجزوم لم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عن الضرب » جار ومجرور متعلق بأنكل « مسمعا » تنازعه من جهة للمعنى كل من لقيت والضرب ؛ وقد أعمل فيه الثانى منهما ، فهو مفعول به للضرب ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لقيت ..... الضرب مسمعا » فقد تقدم فى هذه العبارة عاملان -

أولهما قوله « لقيت » وثانيهما قوله « الضرب » - وتأخر عنهما معمول - وهو قوله « مسمعا » - وكل من العاملين المتقدمين يطلب هذا المفعول للتأخر مفعولا به ، والعامل الأول فعل ، والثاني اسم يشبه الفعل لأنه مصدر ، وقد أعمل الثاني في لفظ المفعول للتأخر وحذف ما يقتضيه العامل الأول لأنه إنما يطلب فضلة ، وقد بينا مثل ذلك في شرح الشاهد السابق ، ولو أنه أعمل الأول لقال : لقيت فلم أنكل عن ضربه مسمعا . ومن أنشد البيت « كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا » لم يكن فيه شاهد للتنازع ، بل الشاهد فيه إعمال المصدر المحلى بأل ، وعلى هذا استشهد به سيبويه . قال ابن السيرافي : « لا يحسن أن ينصب مسمع بكررت على تقدير : كررت على مسمع فلم أنكل عن الضرب مسمعا » ، وعلى الرواية الثانية ينتصب أيضا بالضرب ، إلا أنه على إعمال الثاني الأقرب إليه ، ولو أعمل الأول لأضمر وكان التقدير : لحقت فلم أنكل عن الضرب إياه مسمعا » اهـ .

قال البغدادي : « قال أبو الحجاج : ومن أعمل الضرب فيه فهو عندي على قول من أعمل الثاني ، وهو أحسن عند أصحابنا ، ألا ترى أن للفتى لحقت مسمعا فلم أنكل عن ضربه ، وحذف للفعل من الأول لدلالة الثاني عليه ، ومن أعمل لحقت أراد لحقت مسمعا فلم أنكل عن الضرب إياه ، أو عن ضربه ؟ إلا أنه حذف ؟ لأن المصدر يحذف معها الفاعل والمفعول ، ولا يجوز على هذا القياس : ضربت وشتمت زيدا ؟ حتى تأتي بعلامة الضمير في شتمت ، يعني إذا أعملت ضربت ؟ لأن الفعل لا يحذف معه هذا المفعول كما يحذف مع المصدر ، وقد أجاز السيرافي حذف الضمير في هذا النحو مع الفعل أيضا ؟ لأن المفعول كالفصلة المستغنى عنها » اهـ كلامه .

والحاصل أن هذا البيت يروي روايتين : الأولى « كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا » والثانية « لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا » أو « لحقت فلم أنكل » ، والفرق بين هاتين الروایتين أن الرواية الأولى الفعل فيها لازم لا ينصب للمفعول به بنفسه ، والرواية الثانية بلفظها الفعل فيها متعد ينصب للمفعول به بنفسه ؟ فأما الرواية الأولى فيبتغي أن يكون نصب « مسمعا » بالمصدر المحلى بأل ؟ إلا ما زعم أبو الحجاج ، ويكون في البيت على هذه الرواية رد على بعض للتأخرين من نحاة البصرة الذين لا يجوزون النصب بالمصدر المقترب بأل ذهابا منهم إلى أن أل لكونها من خصائص الاسم تبعد الشبه بينه وبين الفعل ، ويبعد أن تحمل « مسمعا » على هذه الرواية منصوب بكررت ، على أنه من باب الحذف والإيصال ، وأصل الكلام : كررت على مسمع ، وحذف حرف الجر وأوصل الفعل إليه بنفسه ، مثل قول ساعدة بن جؤبة :

\* كما سَلَ الطريقَ الثعلبُ \*

ولا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره ؛ وعن اللبرد إجازته في فعل الصجب ، نحو : ما أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا ، وأَحْسَنَ بِهِ وَأَجْمَلَ بِمَعْنَى ، واختاره في التسهيل .

الثاني : قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين ، وقد يتمدد للتنازع فيه ؛ من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « تَسْبَحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » ؛ وقول الشاعر :

٤١٠ - طَلَبْتُ فَلَمْ أَذْرِكْ بِوَجْهِهِ فَلْيَنِي قَدَنْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ

وهو الشاهد رقم (٤٠٠) للتعقّب ذكره ، نقول : إنه يبعد على رواية « كررت فلم أنكل - إلخ » وكل ما أشبهها بما الفعل الأول فيها فعل قاصر - أن تجعل الكلام من باب الحذف والإجمال لأنه باب ضعيف خاص بالضرورة فلا يقدم عليه إلا إذا لم يوجد مناص منه ؛ وأما الرواية الثانية وهي « لقيت فلم أنكل - إلخ » وكل ما أشبهها من الروايات بما الفعل فيها متعد فعي من باب التنازع ؛ وفيها ثلاثة أقوال : ( الأول ) أنه يجب أن تجعل العامل هو الثاني ؛ لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يضمرف في الثاني فيقول : لحقت فلم أنكل من ضربه سمعا ؛ ولا فرق بين أن يكون العاملان ضامين أو اسمين يشبهان الفعل أو أحدهما فعلا والآخر اسما ؛ ( الثاني ) أنه يجوز لك في هذا البيت خاصة أن تجعل العامل الأول مسلطا على للعمول ، وقد حذف من العامل الثاني ما يقتضيه لأنه مصدر ، وللصادر يجوز معها حذف للفعل لأنه يجوز معها حذف الفاعل الذي هو واجب الذكر مع الفعل ؛ ( الثالث ) أنه يجوز لك في هذا البيت وفي غيره أن تجعل العامل الأول مسلطا على للعمول وقد حذف من العامل الثاني ما يقتضيه لأنه إنما يقتضى فضلة والفضلة لا يجب ذكرها لامع الفعل ولا مع الاسم الذي يشبهه . ولك في هذا للقنع والكفاية .

٤١٠ - هذا البيت من كلمة رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ونسبها لحمد بن بشير الحارثي ، والحارثي : منسوب إلى خروجه ، جدّه ، وليس من الخوارج ، والبيت الشاهد أول ما رواه أبو تمام ، وبعده قوله :

وَوَجَّهْتُ لِحَاكَ الْمَاكِ إِلَى رَحْلي سَائِبِ  
أَقُولُ وَمَا يَدْرِي أَنَسُ غَدَا بِ  
وَكُلُّ أَمْرِي يَوْمَ مَا سَيَرَكَبُ كَارِهًا  
تَوَيْ غَيْرَ قَالَ أَوْ غَدَا غَيْرَ حَائِبِ  
إِلَى اللُّعْدِ مَاذَا أَدْرَجُوا فِي السَّائِبِ  
عَلَى النَّعْسِ أَعْنَاقَ الْعِدَا وَالْأَقَارِبِ

اللفظ : « طلبت » تقول : طلبت الشيء ؛ إذا سعيت في تحصيله « لم أدرك » يريد لم أنل

... ..

ما أملت ولم أحصل ماسعيت له « أبلغ » مضارع بنى يبنى - مثل رعى يرمى - ومعناه طلب يطلب ،  
وتقول : بنى الشيء يبنيه بنيا و بناء - يضم الباء في الثاني - وقال الله تعالى في سورة الكهف :  
( ذَلِكُمْ مَا كُنَّا نَبْغِي ) ، وقوله « الندى » هو بفتح أوله السخاء والبذل والمعروف « عند  
سائب » كذا رواه الشارح ، وسائب : اسم رجل كما يتضح من البيت الذي بعده ، ورواية الخامسة  
« بعد سائب » وهي الموافقة للفرض من هذه الأبيات فإنها في رثاء هذا المسمى سائبا ، وأراد بعد  
موت سائب « العاني » اسم فاعل من عفاه ؛ إذا طلب معروفه ، وتقول : عفاه ، واعتفاه ، فأعفاه :  
أى أعطاه « نوى » أقام ، وتقول : نوى الرجل بالمكان يشوى ثواء - بفتح ثاء - إذا أقام  
« غير قال » القائل : للبض الكاره ، وتقول : قلاه يقلوه ويقليه ؛ إذا كرهه ، وانتصب غير على  
الحال « أو غدا » أو ههنا بمعنى الواو « غير خائب » الخائب : الذى يطلب منك فلا يعطيه ،  
يريد أن المجتدى سائبا يقيم عنده غير كاره لجواره ويرتحل عنه غير خائب في أماله ؛ لأنه يعطيه  
ما يريد ، وقوله « أقول وما يدرى أناس غدوا به - إلخ » موضع « ماذا أدرجوا » نصب على أنه  
مقول القول ، وذا : يجوز أن تكون قد ركبت مع ما فسار كلمة واحدة معناها الاستفهام وهي  
مفعول مقسم لأدرجوا ، ويجوز أن يكون ما مبتدأ ، وذا : اسم موصول خبره ، ومجلة أدرجوا  
لاعمل لها صلة ، والعائد محذوف ، والتقدير : ما الذى أدرجوه ، ومعنى أدرجوا لغوا ، والسبب : جمع  
سببية ، وهي في الأصل الشقة البيضاء ، وللراد بها ههنا الأكفان ، يريد أنه يقول متلفها فعل من  
أعياء الأمر فأيقن باليأس : أى رجل أدرج في الأكفان والنادون به إلى قبره لا يعلمون أمره ،  
وقوله « وكل امرئ يوما سيركب كارها - إلخ » العدا : الثراء ، وانتصب كارها على الحال من  
الضمير المستتر في سيركب ، وقوله « على النعش » متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله  
كارها ، ويجوز أن يتعلق بمحذوف صفة لكاره ؛ كأنه قال : سيركب كارها حاصل على النعش ،  
والأعناق : جمع عنق ، وأراد الأكثاف ، ولكنه عبر بما يجاورها .

الإعراب : « طلبت » طلب : فعل ماض مبنى على فتح مقتر على آخره منع من ظهوره  
اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات فيها هو الكلمة الواحدة ، والثناء  
ضمير المتكلم فاعل مبنى على الضم في محل رفع « فلم » الفاء حرف عطف مبنى على التثنية لاعمل له  
من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، مبنى على السكون لاعمل له من الإعراب « بوجهي »  
الباء حرف جر ، وجه : مجرور بالباء ، وياه للتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ،  
والجار والمجرور متعلق بقوله طلبت ، ويجوز أن يكون متعلقا بقوله أدرك « فليتنى » الفاء حرف  
دال على التفریع ، ليت : حرف تمن ونصب ، والنون للوقاية ، وياه للتكلم اسم ليت ، مبنى على



السكون في محل نصب « فعلت » فعل ماض وقاعله ، والجملة من الفعل وقاعله في محل رفع خبر ليت  
 « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أبلغ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة  
 جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا  
 « الندى » مفعول به ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر  
 « بعد » ظرف متعلق بأبلغ ، منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « سائب »  
 مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : وقوع التنازع بين أكثر من عاملين في أكثر من معنول ، أما العوامل  
 للتنازع فهي « طلبت » و « أدرك » و « أبلغ » وأما للمعنولان للتنازع فهما قوله « والندى »  
 وقوله « عند » ، وللشهور أن تعمل العامل الأخير في هذين للمعنولين ولا تعمل الأول ولا الثاني ؛  
 لأنك لو عملت الأول والثاني لوجب أن تأتي مع ما بعد الذي تعمله بضمير للمعول ، ولا ضمير ههنا  
 في البيت ، أما عند من يميز حذف الضمير من العامل المتأخر إذا كان يطلب فضله فأنك بالخيار  
 بين أن تعمل الأول أو الثاني أو الثالث . قال التبريزي في شرح الجملة (١) : « ومفعول طلبت  
 محذوف يدل عليه قوله فلم أبلغ الندى ؛ والتقدير طلبت بعد سائب الندى ببذل وجهي فلم أنه ،  
 وليتي فعلت فلم أبلغه . وقوله بعد سائب يجوز أن يكون العامل فيه طلبت وكل واحد من الأفعال  
 المجتمعة - وهي : طلبت ، وأدرك ، وفعلت ، ولم أبلغ - وللعنى بعد موت سائب » اه كلامه .  
 وخلاصة صريح هذا الكلام أنه جعل للتنازع في « الندى » عاملين ، وهما طلبت وأبلغ ، وجعل  
 للتنازع في « بعد سائب » أربعة عوامل ، وهي طلبت وأدرك وفعلت ولم أبلغ ، وقد قصر في الأول  
 عما ذكره الشارح حيث ذكر أن للتنازع في « الندى » ثلاثة عوامل ، على ما يبناء في أول  
 هذه الكلمة ؛ لكن تقديره يمكن أن يتحمل ما ذكره الشارح في الأول ؛ فتنبه له  
 فإن قلت : ألا يجوز أن يكون التنازع في قوله « الندى » أربعة العوامل التي تنازعت في قوله  
 « بعد سائب » على ما ذكره التبريزي ؟

قلت : أما على أن كل واحد من الأربعة يطلبه مفعولا به فتبرجأ ؛ لأن « فعلت » فعل لازم  
 فلا ينصب للمعول به ، وأما على أن بعضها يطلبه مفعولا به وبعضها الآخر يطلبه منصوبا على  
 حذف حرف الجر ، وأصل الكلام فعلت عن الندى : أي فعلت عن طلبه ، فذلك أمر جائز ؛ وفيه  
 من النصف ما ليس يخفى عليك

الثالث : اشترط في التسهيل في للتنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع ، فنحو زَيْدٌ قَامَ وَقَعَدَ أَخُوهُ ، وقوله :

٤١١ — وَعَزَّةٌ مَطُولٌ مَعْنَى غَرِيْمًا

فإن قلت : فهل تنازع أكثر من ثلاثة عوامل جائز أولا ؟  
فالجواب عن ذلك أن نقول لك : ذكر ابن هشام أنه لا يجوز تنازع أكثر من ثلاثة عوامل ؛  
وقد رأيت في كلام التبريزي الذي نقلناه لك ما يرده ؛ فنفتن له واحفظه  
٤١١ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

• فَغَى كُلِّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيْمَةٍ •

وهذا البيت من قصيدة لكثير بن عبد الرحمن للعروف بكبر عزة ، وأول هذه القصيدة قوله :

عَفْتُ غَيْقَةَ مِنْ أَهْلِيَا فَغَرِيْمًا      فَبُرْقَةُ حَسَنًا قَاعَهَا فَغَرِيْمًا  
رَأَيْتُ بِهَا التَّوَجَّ الْأَهَامِيْمَ تَفْتَلِي      وَقَدْ صَفَلَتْ صَفَلًا وَشَكَّتْ لُحُومًا

وقبل بيت الشاهد قوله :

وَقَالَ خَلِيلِي يَوْمَ رُخْنَا وَفُتَحَتْ      مِنْ الصَّدْرِ أَشْرَاجُ وَفُضَّتْ خُتُومُهَا  
أَصَابَتْكَ نَبْلُ الْحَاجِيْبِيَّةِ ؛ إِيْمَا      إِذَا مَا رَمَتْ لَا يَسْتَبِيلُ كَلِيْمَهَا  
كَأَنَّكَ مَرْدُوعٌ بِشَسِّ مُطَرَّدٍ      يُقَارِبُهُ مِنْ هَضْبَةِ النَّقْرِ هَيْمَهَا  
فَغَى كُلِّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيْمَةٍ      وَعَزَّةٌ مَطُولٌ ... الْبَيْتِ ، وبعده  
إِذَا أُمْتُ نَفْسِي هَجَرَهَا وَاجْتَنَبَهَا      رَأَتْ غَمَرَاتِ اللَّوْتِ فِيهَا أَسُومَهَا  
فَهَلْ تُجْزِي نَفْسِي عَزَّةَ الْقَرَضِ بِالْمَوَى      فَوَايَا لِنَفْسِي قَدْ أَصِيبَ صَمِيْمَهَا ؟  
وَقَدْ حَلَّتْ بِالنَّيْبِ أَنْ لَنْ أُوْدَهَا      إِذَا هِيَ لَمْ يُكْرَمَ عَلَى كَرِيْمَهَا

اللفظ : « عفت » درست وأمحت معلما ، ونقول : عفا للزلزل يعضو ، وعفا الطر وغيره ،  
فهو متعد تارة ولازم تارة أخرى « غيقة » بفتح الغين المعجمة وسكون الياء اللثنية — حساء  
على شاطئ البحر فوق العذبية ، ويقال : موبه عليها نخل يطرف جبل جهينة الأشقر « غريمها »  
حريم البيت ونحوه : ماحوله بما تجب حمايته « حسنا » بفتح الحاء وسكون السين وبعدها  
نون — جبل قرب ينبع ، ويروى في مكانه « حسمى » بكسر الحاء للهملة وبعده السين ميم —

والصواب الأول ، قال الأسلي : إذا ذكرت غيقة فليس معها إلا حسنا ، وإذا ذكرت طريق الشام فهي حسى « قاعها فصرعها » القاع : المستوى من الأرض ، وقاعة الدار : ساحتها ، وجمع القاع أقوع وأقواع وقيعان ؛ والصريم : القطعة من الرمل « رأيت بها الموج » الموج : جمع أعوج ، وأعوج : فرس سابق ركب ضيحا فأعوجت قوائمه ، والأعوجية : منسوبة إليه « اللهايم » جمع لهيم - بزنة قنديل - أو لهوم - بزنة صفور - وهو الجواد السابق الذي يتقتم الخيل ويجرى أمامها « صقلت صقلا » ضمرت ضميرا ، وتقول : صقلت النافذة ؛ إذا أضمرت « شلت لحومها » يست « وقال خليلي يوم رحنا وفتحت » فتحت : حلت « أشراج » جمع شرج - بفتح الشين والراء - وهو في الأصل عروة للصف والعبية والخباء ونحو ذلك « لايسبل كليهما » لا يبرأ جريحها « مردوع » منكوس « بشن » شمس : واد من أودية مزينة ، ويقال : هو بلد موبأة لا تكون بها الإبل حتى يأخذها الهيام عن تقوع بها ساكنة لا تجرى ، قاله أبو الأشعث ، والهيام - بضم الهاء - حى الإبل ، والنقوع : للياه الواقعة التي لا تجرى « يقاربه » يدينه « عقدة النقع » العقدة : للوضع الشجير « هيمها » الهيم في هذا البيت الهيام « قضى كل ذي دين فوق غريمه » قالوا : مرّ كثير بسوسة من بني ضمرة ومعه جلب غنم له ، فأرسلن إليه عزة وهي صغيرة ، فقالت له : تقول لك النسوة بعنا كبشا من هذه الغنم وأنسنا بجنه إلى أن ترجع ، فأعطاهما كبشا ، وأعجبته ، فلما رجع جاءته امرأة منهن بدرامه ، فقال : وأين الصبية التي أخذت مني الكبش ؟ قالت : وما تصنع بها ؟ هذه دراهمك قال : لا أخذ دراهمي إلا بمن دفعت إليه ، وولى وهو يقول : قضى كل ذي دين فوق غريمه ؛ البيت ؛ فقلن له : آيت إلا عزة ، وأبرزنها له وهي كارهة « إذا سمعت قضى هجرها واجتانبها » يريد أنه إذا كف نفسه أن تهجرها وتباعد عنها لم تطاوعه نفسه لأنها ترى أن في ذلك الشقاء الذي يهون اللوت إذا قيس إليه « القرض » أراد المكافأة « صميمها » صميم الشيء : أصله وخالفه .

الترهيب : « قضى » فعل ماض مبني على فتح مقدر « كل » فاعل مرفوع بالضم الظاهرة وهو مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف ، و « دين » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « فوق » الفاء حرف عطف ، ولى : فعل ماض ، وقاعه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ذي دين « غريمه » غريم : مفعول به لوفى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الناقب مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل خبر « وعزة » الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة « بمطول » خبر مقلّم مرفوع بالضم الظاهرة « معنى » خبر ثان مقلّم مرفوع بضمه مقترنة على الألف المحذوفة

... ..

التخلص من التفاه السالكين « غريمها » غريم : مبتدأ مؤخر الدينك الخبرين للتقدمين ، مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف وضمير التانيه المائد إلى عزة مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، وحمله للبندأ وخبريه في محل رفع خبر للبندأ الأول الذي هو قوله « عزة »

الشاهر في : قوله « معطول معنى غريمها » فإن ظاهره أنه من باب التنازع ؛ لأنه قد تقدم فيه عاملان - وهما قوله « معطول » وقوله « معنى » - وتأخر عنهما معمول - وهو قوله « غريمها » - وكل من العاملين للتقدمين يطلب ذلك للمعمول للتأخر على أنه نائب فاعل له ؛ لكون العامل اسم مفعول فهو يعمل عمل الفعل للمبنى للجهول .

وليس هذا الظاهر مرضيا عند ابن مالك في التسهيل ؛ لأنه اشترط أن يكون التنازع فيه غير سبي مرفوع ؛ ألا يكون سببيا أصلا ، أو يكون سببيا منصوبا ؛ فإن كان سببيا مرفوعا لم يجوز أن يكون من باب التنازع ، وههنا الاسم للتأخر الذي ظاهره أنه متنازع فيه سبي مرفوع ، ألا ترى أنه اسم ظاهر مشتمل على ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو عزة .

ولما كان الأمر كذلك وجب أن يجد البيت تخريجا يخرج به عن باب التنازع ؛ ولهذا البيت عدة تخريجات يخرج به عن باب التنازع .

( الأول ) - وهو الذي أمر بنا عليه البيت - أن يكون « غريمها » مبتدأ مؤخرا ، وقوله « معطول معنى » خبران له قلما عليه ؛ فليس في البيت حيثئذ عاملان متقدمتان ، بل فيه معمولان متقدمتان لعامل واحد متأخر عنهما ؛ وهذا غير باب التنازع .

( الثاني ) أن يكون قوله « عزة » مبتدأ ، وقوله « معطول » خبره ، وقوله « معنى » حال من غريمها تقدم عليه ، وقوله « غريمها » نائب فاعل بمعطول ، كما تقول : زيد مضروب أخوه مكتوبا ؛ فليس في البيت عاملان قلما على معمول ؛ بل فيه عامل واحد تقدم على معمول واحد ، وهذا غير باب التنازع .

( الثالث ) أن قوله « معطول » خبر عن عزة ، وقوله « معنى » صفة له ؛ لأن الوصف يجوز وصفه ، خلافاً لمنه بصوى أن الوصف كالفعل ، والفعل لا يوصف ؛ فلا يوصف ما هو بمضاه ، وقوله « غريمها » نائب فاعل بمعطول .

( الرابع ) أن يكون قوله « معطول » خبر مقتم ، وقوله « معنى » حال من الضمير المستتر في هذا الخبر على أنه نائب فاعل له ، وقوله « غريمها » مبتدأ مؤخر ، وحمله للبندأ وخبره في محل رفع خبر للبندأ الأول الذي هو عزة .

فإن قلت : فلماذا امتنع عند ابن مالك في التسهيل أن يكون من باب التنازع نحو هذا البيت ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : أنت لو جعلت هذا البيت من باب التنازع كان إعرابه هكذا : « عزة » مبتدأ « مطول » خبره « معنى » خبر ثان له « غريمها » تنازع فيه كل من مطول ومعنى فهو مرفوع بأحدهما وفي الآخر ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى الغريم ؛ فيكون للبتدأ الذي هو عزة قد أخبر عنه بخبرين : أحدهما رافع لاسم ظاهر ، والآخر رافع لضمير مستتر لا يعود إلى البتدأ الذي هو عزة ؛ لأن الضمير يعود كما قلنا إلى غريمها ، وقد علمت أن الخبر المشتق يجب أن يرفع ضميرا مستترا يعود إلى المبتدأ ، مالم يرفع اسما ظاهرا ، فلما كان الأمر كذلك اشترط في التنازع أن يكون للتنازع فيه غير سببي مرفوع ؛ لتلاخو الخبر المشتق من ضمير للبتدأ الذي يربطه به .

فإن قلت : فهذا الفساد الذي فررت منه واقع في بعض أمثلة السببي المنسوب ، نحو قولنا : زيد ضربت وأهنت أخاه ؛ ألا ترى أن قولنا « زيد » مبتدأ ، وقد أخبرنا عنه بجملةيتين ، وهما « ضربت » و « أهنت » وإحدى هاتين الجملتين ناصبة لسبي ، وهو « أخاه » ، والأخرى من حيث المعنى أئبته ناصبة لضمير هذا السببي ؛ غفلت جملة الخبر من ضمير عائد إلى المبتدأ نفسه ، فإن اكتفيتم بكون هذا الضمير راجعا إلى اسم ظاهر مضاف إلى ضمير للبتدأ سألنا عن الفرق بين الحالين ، والإبطال كلامكم الذي ذكرتموه أولا .

والجواب عن ذلك أن تقول بأننا لا نجد هذه العلة التي ذكرها العلماء لهذا الشرط الذي اشترطه صاحب التسهيل وجها مطردا ؛ ولهذا فإننا لا نقره على تخصيص للنوع بالسببي الرفع ، بل نوجب أحد الأمرين : إما للنوع في السببي مطلقا ، نفي سواء أكان مرفوعا أم كان منصوبا ؛ وإما جعل مدار للنوع شيئا آخر ، كأن يقال : إن وجد ضمير للبتدأ مع كل من العاملين جاز التنازع في السببي ، سواء أكان مرفوعا نحو قولك : على أكرمه وأحسن إليه أخوه ، أم كان منصوبا نحو قولك : زيد أكرم وأعطى أخاه ، وإن لم يوجد ضمير للبتدأ مع كل من العاملين لم يميز التنازع في السببي مطلقا ، سواء أكان مرفوعا كما في بيت الشاهد ، أم كان منصوبا كما في قولك : زيد ضربت وأهنت أخاه ؛ فإذا كان المدار هو هذا اطردت القضية وصحّ التعليل .

ومن أجل هذا الذي ذكرناه لك من اضطراب التعليل ذهب العلامة الشاطبي رحمه الله إلى أنه لا يجوز التنازع في السببي مطلقا ، سواء أكان السببي مرفوعا أم منصوبا .  
وقد عمل قوم منهم ابن خروف منع التنازع في السببي بأنك لو عملت أحد العاملين الأول أو الثاني في السببي ففي الآخر ضمير يعود إلى هذا السببي ، وهذا الضمير متقدم على السببي بطبيعة

محول على أن السبى مبتدأ ، والعلان قبلة خبران عنه ، أو غير ذلك مما يمكن ، بخلاف السبى المنسوب ، كما مر ، ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين ، وأجاز بعضهم في البيت التنازع .

( والثاني ) من المتنازعين ( أولى ) بالعمل من الأول ( عند أهل البصرة ) لقربه ، ( واختار عكساً ) من هذا ، وهو أن الأول أولى لسبقه ( غيرهم ذاً أسرة ) أى : غير البصريين ، وهم الكوفيون ، مع اتفاق القريئين على جواز إعمال كل منهما <sup>(١)</sup> .

كونه متصلاً بالعمل للتقدم عليه ، وتقديم ضمير السبى عليه لا يجوز ؛ لأنه لو تقدمت لكان عوضاً عن اسمين ، وهما المضاف والمضاف إليه .

ونقول : إن هذه العلة غير مسلمة أيضاً ؛ لأن نيابة الضمير عن اسمين هما المضاف والمضاف إليه قد أجيبت في باب الإخبار بالذي كما سيأتى ، على أنك لو أخرت أحد العاملين قلت : زيد ضرب أخاه وأكرمه ؛ كان الضمير للتصل بالتأخر نائباً عن اسمين أيضاً ؛ وهذه العبارة جائزة إجماعاً ، فكيف صحت مع التأخير ولم تصح مع التقديم ؟

وقد ذكر ابن الأنبارى أن هذا البيت من باب التنازع ، ولم يعبأ بأن التنازع فيه سبى ، وجعل « عزة » مبتدأ ، و « مطول » خبر عنه ، و « معنى » خبر آخر ، « وغريها » نائب فاعل بمعنى ؛ فجعله من إعمال الثانى على ما هو المختار فى رأى البصريين . وسيأتى كلامه على هذا البيت فى أثناء كلام له فى ترجيح مذهب أهل البصرة فى اختيار العمل للثانى .

هذا ، وما يمتنع التنازع فيه الاسم للرفع الواقع بعد إلا على ماسيأتى فى خاتمة هذا الباب ، نحو قول الشاعر :

مَا صَابَ قَلْبِي وَأَصْنَاءُ وَنَيْمُهُ إِلَّا كَوَاصِبُ مِنْ دُهِلِ بْنِ شَيْبَانَا

لأنه لو جعل من التنازع لزوم إخلاء العامل للثنى من الإيجاب ، ولزم - إذا قلت : ما قام وقعد إلا أنا - أن يعود ضمير غائب وهو للضمير فى العامل للثنى على حاضر ، وهو أنا .

(١) قال ابن الأنبارى ( الإصناف ٤٣ : ليدن ) : « ذهب الكوفيون فى إعمال الفعلين - نحو : أكرمتى وأكرمت زيدا ، وأكرمت وأكرمتى زيد - إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثانى أولى »

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس : أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيراً ؛ فقال امرؤ القيس :

فَلَوْ أَنَّ تَأَسَّقَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنْ أَمَالٍ

... ..

فأعمل الفعل الأول ولو أعمل الثاني لنصب قليلا ، وذلك لم يروه أحد .

وقال رجل من بني أسد :

فَرَدَّ عَلَى الْفَوَادِ هَوًى عَيْدًا      وَسُؤْلًا تَوْبِينَ لَنَا الشَّوَالَا  
وَقَدْ نَفَى بِهَا وَرَمَى عَصُورًا      بِهَا يَفْتَدُنَا الْخُرْدُ الْخِدَالَا

فأعمل الأول ؛ ولذلك نصب الخرد الخدالا ، ولو أعمل الفعل الثاني لقال : نقادنا الخرد الخدال ، بالرفع  
وقال الآخر :

وَكَمَا أَنْ تَحْمَلَ آلَ لَيْلَى      سَمِعْتُ يَبْنِيهِمْ نَعْبَ الْفَرَاسَا

فأعمل الأول ؛ ولذلك نصب الفراب ؛ ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني ، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني ، إلا أنه لما كان مبدوءا به كان إعماله أولى ؛ لقوة الابتداء والنهاية به ، ولهذا لا يجوز إلغاء «ظننت» إذا وقت مبتدأه ، نحو : ظننت زيدا قائما ، بخلاف ما إذا وقت متوسطة أو متأخرة ، نحو : زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت ، وكذلك لا يجوز إلغاء «كان» إذا وقت مبتدأه ، نحو : كان زيد قائما ، بخلاف ما إذا كانت متوسطة ، نحو : زيد كان قائم ؛ فدل على أن الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل ؛ والذي يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدت إلى الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : السبيل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس :

أما النقل فقد جاء كثيرا ؛ قال الله تعالى : ( آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ) فأعمل الفعل الثاني ، وهو أفرغ ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : آتوني أفرغه عليه قطرا ؛ وقال الله تعالى : ( هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ) فأعمل الفعل الثاني ، وهو اقرءوا ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : هاؤم اقرءوه كتابيه ، وجاء في الحديث « وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَجْرُكُ » فأعمل الثاني ، وهو ترك ، ولو أعمل الأول لقال : ونخلع وتركه من يضرك ، فأظهر الضمير بدا ؛ وقال الشاعر وهو الفرزدق :

وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَيْتُ وَسَبَيْ      بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

فأعمل الثاني ، وهو سبني ، ولو أعمل الأول لقال : سببت وسبوني بنى عبد شمس ، بنصب بنى وإظهار الضمير في سبني

... ..

وقال طغيل القنوى :

وَكُنَّا مُدْمَاءَ كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى نَوَاحًا وَاسْتَشْقَرَتْ لَوْنُ مُذْهَبِ

وقال الآخر وهو رجل من باهلة :

وَلَقَدْ أَرَى تَقَى بِهِ سَيْفَانَةً تُضِي الْحَلَمَ وَمِثْلَهَا أَضْبَاهُ

وقال الآخر (وهو كئبر عزة) :

قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ قَوْنِي غَرِيمَةً وَعَزَّةٌ تَمْلُولُ مَمْنَى غَرِيمًا

فأعمل الثاني في هذا البيت في مكانين : أحدهما وفي ، ولو أعمل الأول لقال : قضى كل ذي دين فوفاه غريمه ، والثاني معنى ، ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بمد معنى ؛ فيقول : وعزة مملول معنى هو غريمها ، وتقديره : وعزة مملول غريمها معنى هو ؛ لأنه قد جرى على عزة وهو فعل التفرم (يريد أن مملول خبر عن عزة وكذلك معنى) فقد جرى على غير من هو له ، واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إظهار الضمير فيه ، فلما لم يظهر الضمير دلّ على أنه قد أعمل الثاني ، إلا أنهم يقولون على هذا : يجوز أن يكون قد أعمل الأول ولم يظهر الضمير وذلك جائز عندنا ، وقد بينا فساد ذلك (انظر بحثنا في باب للبتداء والخبر : ج ١ ص ٢٦٦ من هذا الكتاب) وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى ؛ فكان إعماله أولى ، ألا ترى أنهم قالوا : خشفت بصدريه وصدري زيد ؛ فيختارون إعمال الباء في المملول ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب إليه منه ، وليس في إعمالها نقض معنى ؛ فكان إعمالها أولى ؛ والذي يدل عليه أن القرب أثرا أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا : جُحِرُ ضَبِّ خَرَبٍ ؛ فأجروا خرب على ضب ، وهو في الحقيقة صفة للبحر ؛ لأن الضب لا يوصف بالخراب ؛ فههنا أولى

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما قول امرئ القيس :

قَلَّ أَنْ مَا أَسْتَعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ

فنقول : إنما أعمل الأول منهما مراعاة للحنى ، لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضا ؛ وذلك من وجهين (أحدهما) أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه : كفاني قليل ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا متناقض ؛ لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة ، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل ،



... ..

وذلك متناقض (والثاني) أنه قال في البيت الذي بعده :

وَلَكِنَّمَا أَشْتَمَى لِجَدِّ مُؤْتَلٍّ وَقَدْ يُدْرِكُ لِلجَدِّ الْمُؤْتَلِّ أَمْتَالِي

فهذا عمل الأول ، ولم يعمل الثاني

وأما قول الآخر :

وَقَدْ نَفَقَى بِهَا وَتَرَى حُصُورًا بِهَا تَقْتَدِنَا انْخِرَدَ انْخِرَدًا

فنقول : إنما عمل الأول مراعاة لحركة الروي ، فإن القصيدة منصوبة ، وإعمال الأول جائز ، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية ، ولا خلاف في الجواز وإنما الخلاف في الأولى ؛ وكذلك أيضا قول الآخر :

\* سَمِيتُ بَيْنَهُمْ نَسَبَ الْفَرَاثَا \*

يدل على الجواز ، وهو معارض بأمثاله

وأما قولهم « إن الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعناية به » قلنا : هم - وإن كانوا يعنون بالابتداء - إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر ، على ما بينا في دليلنا

وأما قولهم « ولو أعملنا الثاني لأدى إلى الإضرار قبل الذكر » قلنا : إنما جوزنا ههنا الإضرار قبل الذكر لأن ما بعده يفسره ؛ لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في اللفوظ دلالة على المنوف ؛ لعلم المخاطب ، قال الله تعالى : ( وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْعَافِيَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول ؛ استثناء عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول ؛ وقال الله تعالى : ( أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ) فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني ؛ لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك ؛ وقال ضابط البرجمي :

فَمَنْ يَلِكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ قَلْبِي وَقِيَّامُ بِهَا لَتَرِيبُ

فاستغنى بذكر خبر الآخر عن خبر الأول (١) ، وقال درهم بن زيد الأنصاري :

(١) السواب أن يحمل « لريب » خبراً للأول ، وهو إن ، ويحمل خبر الثاني وهو للبس الذي هو قوله « وقيار » محذوف لدلالة الأول عليه ، وذلك لأن اللام موجودة في الخبر ، وهي إنما تدخل بإطراد على خبر إن المكسورة ، وقد بينا ذلك مفصلاً في باب إن وأخواتها ، فانظر الشاهد رقم (٢٧٤) في الجزء الأول من هذا الكتاب ( ص ٥٠١ )

( تنبيه ) : سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة ، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها ؛ ومن إعمال الأول قوله :  
 ٤١٢ - كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِبْهَ فَاشْكُرْنَاهُ أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ

نَحْنُ بِمَا عِندَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ  
 فاستغنى بذكر خبر الآخر عن ذكر خبر الأول ؛ وقال الفرزدق :

إِنِّي صَحِيتُ لِمَنْ أَنَانِي مَا جَحَى وَأَبَى فَكُنْتُ وَكَانَ غَيْرَ غَدُورٍ

فاستغنى بخبر الثاني عن خبر الأول ؛ والشواهد على هذا النحو كثيرة ؛ فدل على جواز الإضمار ههنا قبل الله كر ؛ لأن ما بعده يفسره ؛ وإذا جاز الإضمار مع عدم تقمّم ذكر للظهور لدلالة الحال عليه كما قال تعالى : ( حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ) يعنى الشمس وإن لم يجر لها ذكر ؛ وكما قال تعالى : ( كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ) يعنى الأرض ، وكما قال الشاعر :

طَلَى مِثْلَهَا أَضْفَى إِذَا قَالَ صَاحِبِي : أَلَا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِي

يعنى القلاة وإن لم يجر لها ذكر ؛ لدلالة الحال - فلائن يجوز ههنا الإضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك من طريق الأولى ؛ ثم إن كان هذا متمنعا فينبغي ألا يجوز عندكم ، ولا خلاف بين جميع النحويين أنه جائز ، إلا فيما لا يصدّ خلافا ، فدل على فساد ما ذكرتموه ؛ والله أعلم

٤١٢ - هذا البيت لأبي الأسود السؤلى ؛ قال أبو الفرج الأصبهاني ( الأغاني : ١١ - ١٢٣ بولاق ) : « كان للنضر بن الجارود العبدى صديقا لأبي الأسود السؤلى ، نجبه عجاسته وحديثه ، وكان كل واحد منهما يشئى صاحبه ، وكانت لأبي الأسود مقطعة من برود يكثر لبسها ، فقال له النضر : لقد أدمنت لبس هذه القطعة فقال له أبو الأسود : ربّ لمول لا يستطاع فراقه ؛ فلم للنضر أنه قد احتاج إلى كسوة ؛ فأهدى له ثيابا ، فقال أبو الأسود بمدحه :

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِبْهَ حَقْدَهُ أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَمِيلَ وَنَاصِرُ

وَأَنْ أَحَقَّ النَّاسُ إِنْ كُنْتَ حَامِداً بِحَمْدِكَ مَنْ أَعْطَاكَ وَالْعَرَضُ وَافِرُ ١٥

ويقال : بل المدح بهذين البيتين عبيد الله بن زياد ، وكان أبو الأسود قد دخل عليه فكساه فخرج من عنده يقولها ؛ قال الحريرى فى درّة النواص ( ص ٧١ الجواب ) : « حكى عبيد الله ابن عبد الله بن طاهر قال : اجتمع عندنا أبو نصر أحمد بن حاتم وابن الأعرابي ، فتجاديا الحديث

إلى أن حكى أبو نصر أن أبا الأسود السؤلى دخل على عبيد الله بن زياد وعليه ثياب رثة ، فكساه ثيابا جندا من غير أن عرض له بسؤال أو ألجأه إلى استكساء ؛ فخرج وهو يقول :

كَمَاكَ وَلَمْ تَتَشْكِبْ فَحَمِدْتَهُ أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَمِيلَ وَيَأْصِرُ  
وَإِنْ أَحَقَّ النَّاسُ إِنْ كُنْتَ مَادِحًا بِعَدْلِكَ مِنَ أَعْطَاكَ وَالْمِرْضُ وَافِرُ

فأنشد أبو نصر قافية البيت الأول « وياصر » يريد به يعطف ، فقال ابن الأعرابي : بل هو « وناصر » بالنون ، فقال أبو نصر : دعني ياهذا وياصري ؛ وعليك ناصرك » اه ، وذكر العلامة الشهاب الخفاجي في شرحه على البصرة ( ص ١٥٦ الجواب ) ما نقلناه لك قبل ذلك عن أبي الفرج الأصبهاني في أغانيه

اللفظ : « كسأك » أعطاك كسوة ، وتقول : كسأك يكسوه ؛ إذا ألبسه كسوة ، وإذا أعطاه ما يلبسه أيضا « لم تستكسه » لم تطلب منه أن يكسوك ، يريد أنه أعطاه من غير مسألة ولا طلب « فاشكرن له » هكذا وقع في رواية الشارح ههنا ، وقد رأيت أن أبا الفرج الأصبهاني والحريري روايا في موضع هذه العبارة « فحمدته » ، وتقول : شكرته وشكرت له ، إذا أنيت عليه وحمدته ، والأكثر في هذا الفعل أن يتعدى باللام ، كما في قوله جل ثناؤه : ( أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْ لَا إِلَهَ )

« الجزيل » الكثير « وناصر » هو بالنون في رواية الشارح ، وقد رأيت في كلام الحريري أنها رواية أبي نصر ، والناصر : اسم فاعل من نصره ينصره ؛ إذا أعانه ، ووقع في رواية أبي عبيد « وياصر » بالياء اللثنية من تحت - على أنه فعل مضارع ، وأصله يأصر - بالهمز - فسهلت هذه الهمزة بقلبها ألفا ؛ لأن كل ألف ساكنة مفتوح ما قبلها يسهلها أهل الحجاز بقلبها ألفا فيقولون : راس ، وفاس ، وياكل ، ويامس ، في رأس وفأس ويأكل ويأمر . وتقول : أصره بأصره - من باب ضرب - إذا عطف عليه ، وأصرة القربى : اسم فاعل من ذلك ؛ لأنها تعطف بعض الأقرباء على بعض ، ولأصدر الذى هو مركز الضرائب من ذلك أيضا ؛ قال الحريري في البصرة : « ويقولون لمركز الضرائب للأصدر بفتح الصاد ، والصواب كسرهما ؛ لأن معناه الوضع الحابس المار عليه العاطف لاجتياز به ، ومن ذلك اشتقاق أوامر القرابة والعهد ؛ لأنها تعطف على ما يجب رعايته من الرحم واللوة » اه . وقد خطأ الحريري رحمه الله الخواص في فتحهم الصاد من الأصدر بناء على ما هو قياس اسم للمكان من أصر يأصر - من باب ضرب - فإن قياسه أن يقال فيه : للأصدر - بكسر الصاد - ولكن لا ينبغي لثله في علمه وزكاته أن يخطيء الخاصة بمجرد القياس ؛ فإن كثيرا من أسماء المكان قد سمع فيها أشياء تخالف القياس ، وهذه الكلمة نفسها قد سمع فيها الفتح الذى أنكره على الخاصة بشهادة الجوهرى رحمه الله فإنه حكى فيه كسر الصاد وفتحها جميعا ، فأعرف

... ..

ذلك « والعرض وافر » يريد أنه لم يحوجه إلى ذل السؤال

الإعراب : « كساك » كسا : فعل ماض ، مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « ولم » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « تستكسه » تستكس : فعل مضارع مجزوم بل ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت ، والهاء ضمير النائب مفعول به ، مبنى على الكسرة في محل نصب « فاشكرن » الفاء حرف عطف ، اشكر : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة « له » جار ومجرور متعلق بأشكر ، وفاعل اشكر ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أخ » فاعل كسا ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ؛ لأنه منقطع عن الإضافة لتبريأ للكلام « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخ « يعطيك » يعطي : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخ ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أول يعطي « الجزيل » مفعول ثان يعطي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وجملة يعطي وفاعله ومفعوليهِ في محل رفع صفة ثانية لأخ « وناصر » على رواية الشارح بالنون - الواو حرف عطف ، ناصر : معطوف على أخ ، وعلى رواية أبي عبيد : الواو حرف عطف ، ويأصر : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخ ، والجملة في محل رفع معطوفة على جملة يعطي المشاهر فيه : قوله « كساك ولم تستكسه فاشكرن له أخ » حيث تقدم في هذه العبارة ثلاثة عوامل : الأول : كساك ، والثاني : تستكسي ، والثالث : فاشكرن ، وتأخر عنها معمول واحد ، وهو أخ ، فأعمل الأول من هذه الثلاثة وأضمر في الثاني والثالث ما يحتاج إليه ، والأول من هذه العوامل يحتاج إلى هذا للمول ليكون فاعلاً ، ولو أنه أعمل الثاني لقال : كساك ولم تستكس فاشكرن له أخاك إلخ ؛ لأن الثاني يحتاج إلى هذا للمول على أنه مفعول به ، ولو أنه أعمل الثالث لقال : كساك ولم تستكسه فاشكرن لأخ - إلخ ؛ لأن الثالث يحتاج إلى هذا للمول على أن يصل إليه باللام كما هو الغالب في تمدى هذا الفعل ؛ أو كان يقول : كساك ولم تستكسه فاشكرن أبا - إلخ ، على غير الغالب ، وهو تمدى هذا الفعل بنفسه ، فلما وجدنا الشاعر قد رفع للمول التأخر ، ورضه هو مقتضى العامل الأول من العوامل الثلاثة المتقدمة ، ووجدناه قد أضمر في كل من العاملين الثاني والثالث ما يحتاج إليه ؛ علمنا أنه أعمل الأول منها ؛ وفي هذا البيت رد على ابن عصفور الذي زعم أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم إذا جمعوا في كلام واحد ثلاثة عوامل وأخروا عنها معمولاً واحداً أعملوا الثالث منها وأعملوا الأول والثاني ؛ ونحن لا ننكر

ومن إعمال الثالث قوله :

٤١٣ - جِيئَ ثُمَّ حَالَفَ وَقَفَ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ لَيَنْ أَجَارُوا ذُوَّ عِزٍّ بَلَا هُونٍ

أنهم قد يعملون الثالث ، ولكننا تنكر عليه قوله : إنهم يعملون الأول والثاني ؛ وتقول : بل قد يعملون الأول ، وقد يعملون الثاني ، كما أنهم قد يعملون الثالث ، نعم إعمال الثالث أولى كما هو رأينا ، والدليل على صحة ماذهبنا إليه من أنهم قد يعملون الأول هذا الشاهد ، ولم أعر على شاهد لإعمال الثاني

٤١٣ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قاتل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .  
اللفظ : « جِيئَ » فعل أمر من الجيء ، وهو الإتيان ، تقول : جاء بجيء جيشه وجيئنا ، ومنه آتى « حالف » أمر من الحالفة ، وهي للعاهدة والتآخي ، تقول : حالف قومي قوما آخرين ، وتحالف القوم ، إذا عاهد بعضهم بعضا على الناصرة « وقف بالقوم » يريدكن معهم ولا تفارقهم ، ثم علل هذا الأمر بقوله « إنهم لمن أجاروا ذوو عز بلاهون » وتقول : أجار فلان فلانا بغيره ؛ إذا حماه ومنع أعداءه أن يمسوه بسوء ، والعز : الثلبة واللعة ، والمهون - بضم الهاء - مصدر هان الرجل يهون هونا ؛ إذا ذل وضعف أمره واحتقره عدوه ، وفي التنزيل : ( أَيْمِسْكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَكْنُسُهُ فِي التُّرَابِ ) والمهوان - بفتح الهاء وبعد الواو ألف - مثل الهون .

الإعراب : « جِيئَ » فعل أمر ، مبني على السكون لاجل له من الإعراب ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ثم » حرف عطف ، مبني على الفتح لاجل له من الإعراب « حالف » فعل أمر مبني على السكون لاجل له من الإعراب ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من هذا الفعل وقاعله معطوفة ثم على الجملة السابقة « وقف » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، وقف : فعل أمر مبني على السكون لاجل له من الإعراب ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بالقوم » جار ومجرور متعلق بقف « إنهم » إن : حرف توكيد ونصب ، مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، هم : اسم إن « لمن » اللام حرف جر ، من : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه قوله ذوو عز الآتي ، وتقدير الكلام : إنهم ذوو عز لمن أجاروا ، وإنما لم نجعل الجار والمجرور متعلقا بهذا المذكور لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه كما بين في موضعه « أجاروا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل لها من الإعراب صلة للموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : لمن أجاروه « ذوو » خبر إن ، مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « عز » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بلا » الباء حرف جر ،

(وَأَعْمِلْ لِلْأَحَلِّ) منها ، وهو الذى لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه إليه فى المعنى (فى صيغ ما \* تَكَزَعَاهُ وَالتَّزِمَ) فى ذلك (مَا التَّزِمَا) من مطابقة الضمير للظاهر ، ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة ؛ وسواء فى ذلك كان الأول هو الهمل (كَيْخُسْنَانِ وَيُسَى ابْنَا كَا) أم الثانى (وَ) ذلك نحو (قَدْ بَنَى وَاعْتَدَا عَبْدًا كَا) وهذا المثال الثانى متفق على جوازه ، والأول منه الكوفيون ؛ لأنهم يمنعون الإختصار قبل الذكر فى هذا الباب ؛ فذهب الكسائى ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول — والحالة هذه — للدلالة عليه ، تمسكا بظاهر قوله :

٤١٤ — تَمَقَّقْ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَذَتْ نَبِيَّهُمْ وَكَلَيْبُ

لا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية « هون » ظهر فيه ما يقتضيه الباء ، والجار والجرور متعلق بمن أو يحذف صفة له .

الشاعر في : قوله « جىء » ثم حالف وقف بالقوم « حيث تقدم فى هذه العبارة ثلاثة عوامل : الأول : جىء ، والثانى : حالف ، والثالث : وقف ، وتأخر معمول واحد ، وهو القوم ، والأول والثانى من هذه العوامل الثلاثة يطلبان هذا للمول مفعولا به ، والثالث يطلبه ليصل إليه بالباء ، وقد أعمل الشاعر العامل الثالث فى هذا للمول وحذف من العاملين الأول والثانى ما يقتضيانه ، على ما علمت مرارا من أن للتكلم إذا أعمل التأخر وكان للتقدم يطلب فضله حذفها ؛ ولو أنه أعمل الأول لقال : جىء ثم حالفهم وقف بهم القوم ؛ فكان يضم مع الثانى والثالث وينصب المول مفعولا به للأول ، ولو أنه أعمل الثانى لقال : جىء ثم حالف وقف بهم القوم ؛ فكان ينصب للمول مفعولا به لحالف ويضم مع الثالث ويحذف ما يقتضيه الأول . وهذا ظاهر إن شاء الله .

٤١٤ — هذا البيت من قصيدة طويلة لعلقة بن عبدة بن النعمان بن قيس ، أحد بني عبدة بن ربيعة بن مالك بن زيد مناة التميمي ، وهو المعروف بلعقة الفحل ، يمدح الحارث ابن جبلة بن أبي ثمر النسائي ، وكان قد أسر شاس بن عبدة أخا علقمة ، ويقال : بل مدح بهذه القصيدة جبلة بن الأيهم وأنشده إياها بمحضر النافذة الدياني وحسان بن ثابت ، ويقال : بل مدح بها عمرو بن الحارث الأعرج . وأول هذه القصيدة قوله :

طَعَاكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ بِمَيْدِ الشَّبَابِ عَصْرَحَانِ مَشِيبُ  
يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلَيْهَا . وَعَادَتْ عَوَادِ بَيْنَنَا وَخَطُوبُ

مُنْعَةً لَا يُسْتَطَاعُ كَلَامُهَا عَلَى بَابِهَا مِنْ أَنْ تُزَارَ رَقِيبُ  
إِذَا غَلَبَ عَنْهَا الْبَعْلُ لَمْ تَقْشِ سِرَّهُ وَرَضَى إِيَابَ الْبَعْلِ حِينَ يَتُوبُ  
فَلَا تَعْدِلِي بَيْنِي وَبَيْنَ مَعْرِ سَمْتِكَ رَوَايَا لِلزُّن حِينَ تَصُوبُ

وقبل البيت الستمند به قوله :

فَدَعَهَا وَسَلَّ الِهْمَ عَنْكَ بِمَسْرَةٍ كَهَمَّكَ فِيهَا بِالرَّدَافِ خَبِيبُ  
وَنَاجِيَةٍ أَفْنَى رَكِيبَ ضُلُوعِهَا وَحَارَكَهَا تَهْجُرُ قَدُوبُ  
وَتُصْبِحُ عَنْ غِيبِ الشَّرَى وَكَأَنَّهَا مُؤَلَّمَةٌ تَحْشَى الْقَدِيسَ شَبُوبُ  
تَفْقُ بِالْأُزْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ ... .. البيت ، وبعدة :  
إِلَى الْحَارِثِ الزَّهَابِ أَعْمَلْتُ نَاقِي لِكُلِّ كَلِمَا وَالتَّضَرُّعِينَ وَحَبِيبُ  
لِيُبْلِغْنِي دَارَ امْرِئٍ كَانَ نَائِيًا قَدَّ قَرَبَتْنِي مِنْ نَدَاكَ قُرُوبُ  
إِلَيْكَ أَيْتَ اللَّئِنَ كَانَ وَجِيفُهَا بِمُسْتَهْبَاتٍ هَوْنُ مَهَبُ

اللفظ : قوله « طحا بك قلب - إلخ » أراد تهادى بك قلبك في حب الحسان وذهب بك كل مذهب ، وطروب : وصف من الطرب يدل على اللباقة ، مثل صبور وأكول ، وأراد أن له طربا كثيرا في طلب النساء الحسان وأن عنده نشاطا شديدا لمراودتهن ، والطرب : خفة القلب من حزن أو فرح ، وبعيد الشباب : أى يائس ذهابه ، والعصر : الحين والزمان ، وقوله « تكفى ليلي - إلخ » يحدث عن قلبه فيقول : إن قلبى ليحتمنى ويدعوني إلى الدنوس منها ، وشط : بعد ، والولى - بفتح فسكون - القرب ، والوادى : الشواغل واللوانع ، والخطوب : جمع خطب ، يعنى أن صروف البحر حالت بينه وبينها ومنعته قربها ، وفي قوله « يكفى ليلي » التفتات من الخطاب إلى التكلم ، أفلا تراه قد قال أولا « طحا بك قلب » غاطب ، ثم قال « يكفى ليلي » وقد كان مقتضى الظاهر أن يقول لو جرى على ما يقتضيه أول السياق : بكفك ليلي - إلخ ، وقوله « منعمة لا يستطاع كلامها » يريد لا يصل إليها واصل فيكلمها ، وقوله « من أن تزار » تقديره : على بابها رقيب مانع من أن تزار ويتحدث معها ، وقوله « لم تقش سره » يريد أنها محبة لبعْلِها لا تميل إلى غيره فتقش سره عنده ، وقوله « وترضى إياب البعل حين يتوب » يريد أن بعْلِها إذا رجع من غيبته لم يجدها خائنة لعهد ، وترضيه إذا آب ، وقوله « فلا تعدلى بيني

وبين مضمير - إلخ « تصلى : تسوى ، وعليه فسر قوله تعالى : ( ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ يَعْدِلُونَ ) أى : أنهم يسوون بينه وبين الأصنام فى العبادة ، والمضمير - بزنة اسم المفعول - الذى لم يجرب الأمور ، كأن الجهل قد غمره وغطاه ، والرواية : جمع رواية ، وهى فى الأصل البعير الذى يحمل الماء ، وللزن : السحاب ، وأراد برواية اللزن ما يحمل الماء منه ، ويسوب - بزنة يقول - معناه يقعد ويتوجه ؛ وقوله « فدهنها وسلّ لهم عنك بحسرة - إلخ » يقول : دع ذكر هذه المرأة والاشتغال بها وسل عنك همها بالسفر ، والجسرة - بفتح الجيم وسكون السين - الناقة الطويلة ، وقيل : هى التى تجسر على السير لحفتها ونشاطها ، وقوله « كهملك » أى : كما تريد ؛ يعنى أنها كالشيء الذى تهتم به وتريده ، والحبيب : سيردون العدو ، والرذاف - بكسر الراء - جمع رديف ، مثل سريع وسراع ، والرديف : هو الذى يركب وراء الراكب ، يريد أنها تسرع فى سيرها وإن أقل عليها بركوب اثنين ، وقوله « وناجية أفنى ركب ضلوعها - إلخ » الناجية : الناقة السريعة ، وركب ضلوعها : ماركبها من اللحم والشحم ، والركب كالراكب مثل العلم والعالم ؛ والحاركة : مقدم السنام ، ومضى هزل البعير انحط سنامه وحاركة ، والتهمجر : السير فى الهجرة ، والهدوب : الإلحاح فى السير ، وقوله « وتصبح عن غب السرى - إلخ » غب الشيء : بعده ، والسرى : سير الليل ، وللولة - بضم الليم وفتح الواو ونشديد اللام مفتوحة - أراد بها بقرة فيها خطوط سود ، وقر الوحش كذلك ، شبه ناقته ببقرة الوحش ، والقنيص هنا : الصياد ، وهو فيمل بمعنى فاعل ، وقد يطلق القنيص على الصيد نفسه ، فهو حينئذ فيمل بمعنى مفعول ، والشبوب : السنة . يقول : هذه الناقة بعد سيرها وجهدها بمنزلة البقرة للذخيرة فى نشاطها وحثتها ، وخصّ الشبوب لأنها إذا كبرت كانت أشد حذرا لتجربتها ، ورى فى مكانه « طلوب » وهى كثيرة الطلب ؛ وقوله « تغفق بالأرطى لها وأرادها - إلخ » التففق : اللواز والتعطف والاستتار ، تقول : تغفق الوحش بالأكمة ، تريد أنه لجأ إليها ليستتر بها من خوف كلب أو صائد ، والأرطى : شجر عبل من الرمل له عروق حمريديغ بورقها ، وبنت : سبقت وغلبت ، والكليب : جماعة الكلاب ، وهو اسم جمع ، بمنزلة عبد وعبيد ، وربما أطلق الكلبي على الصيادين إذا كان معهم كلاب ؛ وقوله « إلى الحارث الوهاب أمملت ناقى - إلخ » أراد بالحارث الحارث بن أبى ثمر التمساني ، والكلكل : الصدر ، والقصران - بضم القاف وسكون الصاد المهملة - ضلعان قصيرتان عند الحاصرتين ، والوجيب : الرعدة والاضطراب ، من قولهم : وجب القلب يجب وجيبا ؛ إذا خفق واضطرب ، والقروب : اسم ناقته .



الإعراب : « تعق » فعل ماض ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « بالأرطى » جار ومجرور متعلق بتعق « لها » جار ومجرور متعلق أيضا بتعق « وأرادها » الواو حرف عطف أراد : فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وها : ضمير عائدا إلى البقرة الوحشية ، وهو مفعول به لأراد ، مبنى على السكون في محل نصب « رجال » فاعل بأراد ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « فبنت » الفاء حرف عطف ، بذ : فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « نبلم » جعله الشيخ خاله في التصريح فاعلا لبذ ، وعندى أن أحسن من هذا وأقوى في المعنى أن يجعل فاعل بذ ضميرا مستترا تقديره هي عائدا إلى البقرة الوحشية التي شبه الشاعر بها ناقته ، ولراد أنها سريعة الجرى حتى إن الصيادين مع احتيالهم على اصطيفادها بالاستتار لم يستطيعوا التغلب عليها ، بل غلبت نبلم وقاتتهم « وكليب » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، كليب : معطوف على رجال ، وذلك على ما اخترناه ، ومعطوف على نبلم على ما قاله الشيخ خاله .

الشاعر في : قوله « تعق بالأرطى لها وأرادها رجال » فإن ظاهر هذا البيت يشهد لما ذهب إليه جماعة من النحاة ، منهم الكسائي وهشام والسيلى ، فإنهم زعموا أنك إذا عملت العامل الثانى من العاملين للتأخر في العمول للتأخر عنهما وجب عليك أن تحذف ضميره من العامل الأول ؛ إذ لو ذكرت الضمير مع العامل الأول كان عائدا إلى متأخر لفظا ورتبة ، فنعدم أن قول الشاعر « رجال » فاعل بأراد ، وأنت ترى أنه لم يذكر مع تعق ضمير الرجال ، إذ لو ذكره لقال : تعقوا بالأرطى لها وأرادها رجال ، ولو أنه أعمل العامل الأول في لفظ العمول للتأخر وأعمل العامل الثانى في ضميره لقال : تعق بالأرطى لها وأرادوها رجال ؛ فيكون قوله « رجال » فاعلا بتعق ؛ فلما لم يقل الشاعر واحدا من هاتين العبارتين علمنا أنه أعمل العامل الثانى في لفظ العمول وحذف من العامل الأول ما يقتضيه

وجهور النحاة لا يرون هذا للنصب ، ولا يرون في البيت دليلا عليه ، بل عندهم أنه إذا أعمل أحد العاملين في العمول للتأخر وكان الآخر منهما يحتاج إلى مرفوع فلا بد من إضمار هذا المرفوع في العامل للهمل ، وقولكم « لو أنه أعمل العامل الثانى في لفظ العمول وأضمر مع العامل الأول لقال : تعقوا بالأرطى وأرادها رجال » غير مسلم لكم ، بل قد يعمل العامل الثانى ويضمر مع الأول ضمير العمول ويقول مع ذلك كله : تعق بالأرطى لها وأرادها رجال ، وهو التعبير الذى قاله الشاعر

فإن قلت : فكيف يضمير في تعق ضمير الرجال ولا يأتى معه بواو الجماعة ؟

وقال القراء : إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ، ولا إختيار ، نحو : يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ ؛ وإن اختلفا أضمرته مؤخرا ، نحو : ضَرَبَنِي وضربت زيدا هو ، والمُعْتَمِدُ ما عليه البصريون ، وهو ما سبق ؛ لأنَّ العدة بمنع حذفها ، ولأنَّ الإختيار قبل الذكرك قد جاء في غير هذا الباب ، نحو : رَبُّهُ رَجُلًا ، وَنَعَمَ رَجُلًا ، وقد سمع أيضا في هذا الباب ، من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ ، ومنه قوله : جَوَّنِي وَلَمْ أَجِبْ الْأَخِلَاءَ إِنِّي لِقَعِيرٌ جَمِيلٌ مِنْ خَلِيلِي مُهْلٍ<sup>(١)</sup> وقوله :

٤١٥ — هَوَيْنِي وَهَوَيْتِ النَّانِيَاتِ إِلَى أَنْ شَبْتُ فَأَنْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِي

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه ليس يلزم أن يذكر ضمير الجماعة ؛ لأنَّ الرجال قد ينظر إليهم من جهة أنهم جمع واحد رجل ؛ فيؤتى حينئذ ضمير الجماعة ، وقد ينظر إليهم من جهة أنهم ذكروا في الكلام باللفظ النال عليهم ؛ فيؤتى حينئذ ضمير الواحد للذكر ليعود إلى ما ذكر ، وأنت خير بأن ضمير الواحد للذكر يستقر في الفعل ؛ فإذا تحققت ذلك وأدركته تمام الإدراك قلنا لك : إنه يجوز أن يكون قوله « رجال » فاعلا بأى الفعلين أردت ، ويكون في الآخر ضمير مفرد مذكر مستقر تقديره هو يعود إلى ما ذكر

ومن العلماء من خرج هذا البيت تخريجا آخر ؛ فذكر أن في « تعق » ضميرا مستترا تقديره هو يعود إلى الصياد وهو الذي عبر عنه الشاعر بالقنص في البيت السابق على بيت الشاهد فكأنه قال : استر ذلك القنص بالأرطى لهذه البقرة وأرادها رجال غيره ؛ وحينئذ يخرج هذا البيت عن باب التنازع بـ « ونكون الواو في قوله » وأرادها رجال » قد عطفت جملة على جملة ، وحينئذ يبتل استناد الكسائي إلى هذا البيت من أساسه ؛ وهذا ظاهر إن شاء الله تعالى .

(١) تد سبق شرح هذا الشاهد شرحا وافيا ، وبيننا وجه الاستشهاد به بيانا لاحتياج بعده

إلى مزيد ، وهو الشاهد رقم ( ٣٨١ ) فارجع إليه في ص ( ٢٠٢ ) من هذا الجزء

٤١٥ — لم أقت لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولم أعثره على سابق أو لاحق  
اللفظ : « هويني » هو فعل ماضٍ مسند إلى نون الفسوة ، وتقول : هويه بهواه هوى ، مثل طرب يطرب طربا ؛ إذا أحبه وعشقه ، فأما هوى يهوى هويا والفعل من باب رعى برعى - فعناه سقط من أعلى إلى أسفل « النانيات » جمع مؤنث سالم ، واحدة غانية ، وهي المرأة التي غنيت بجمالها عن الزينة ، ويقال : هي التي غنيت بزوجها « شبت » تقول : شاب يشيب شيئا

... ..

وشيبوبة ومشيبا ؛ إذا كبرسنة وعرض البياض لشعره « فاقطعت منهن آمالي » يريد أنه لم يبق له مأرب في الغائيات ، وما أحسن ما قال علقمة بن عبدة في ذى الشيب :

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي خَيْرٌ بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَيِّبُ  
إِذَا شَابَ رَأْسُ لَرَّةٍ أَوْ قَلَّ مَالُهُ فَأَيْسَرُ لَهُ فِي وَدَّهِ نَصِيبُ

وما أحسن قول أبي عبد الرحمن محمد بن أمية العتي :

رَأَيْتُ النِّوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِمَارِضِي فَأَعْرَضَنِي عَنِّي بِالْحُدُودِ النَّوَاضِرِ  
وَكُنْتُ إِذَا أَبْصَرْتَنِي أَوْ سَمِعْتَنِي سَمِعَ فَرَضَنَ الْكُورَى بِالْمَحَالِجِرِ

وانظر الشاهد رقم ( ٣٦٠ ) في ص ( ١٥٢ ) من هذا الجزء

الاعراب : « هويني » هوى : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لمفع كراهة توالي أربع متكررات فيها هو كالكلمة الواحدة ، والنون ضمير جماعة الإناث فاعله ، مبنى على الفتح في محل رفع ، والنون الثانية للوقاية ، وياء التكميم مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب « وهويت » الواو حرف عطف ، هويت : فعل وفاعل « الغائيات » مفعول به لمهويت ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « إلى » حرف جر « أن » حرف مصدرى ونصب « شبت » فعل وفاعل ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإلى ، والتقدير إلى شيبوتي ، والجار والمجرور متعلق بهويت « فأنصرفت » الفاء حرف عطف ، انصرفت : فعل ماض ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب والياء علامة التأنيث « عنهن » جار ومجرور متعلق بانصرفت « آمالي » فاعل بانصرفت ، مرفوع بضمة مقترنة على ما قبل ياء التكميم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وياء التكميم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر

الشاهد ثمر : قوله « هويني وهويت الغائيات » فقد اجتمع في هذه العبارة عاملان متقدمان ، وتأخر عنهما معمول ، وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا للمعمول المتأخر من جهة المعنى ؛ أما الأول فيطلبه فاعلا ، وأما الثاني فيطلبه مفعولا به ، وقد أعمل الشاعر العامل الثاني في لفظ المعمول للتأخر وأعمل العامل الأول في ضميره ، ولم يحذف هذا الضمير لكونه فاعلا لا يستغنى الكلام عنه ولا يجوز حذفه ؛ وهذا يدل على جواز الإضمار قبل الذكر في باب الاشتغال إذا دعت الضرورة إلى ارتكاب ذلك ؛ كأن يكون الضمير بمثابة ما لا يستغنى الكلام عنه ولا يجوز

وقوله :

٤١٦ - وَكُنَّا مُدَمَّةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى قَوْعَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنُ مَذْهَبِ

حذفه ، كما هنا ، وانظر شرح الشاهد رقم (٣٨١) في ص (٢٠٢) من هذا الجزء ، وفي هذا البيت رد على الكوفيين الذين منعوا الإظهار قبل الذكر في هذا الباب .

٤١٦ - هذا البيت من شواهد كتاب سيويه (١ - ٣٩) والفصل للزحشرى (١ - ٥٤) وهو من قصيدة طويلة لطفي بن كعب التنوخي ، وهو شاعر من شعراء الجاهلية اشتهر بوصف الحيل ، وعرف الناس ذلك له حتى قال عبد الله بن مروان : من أراد أن يتعلم ركوب الحيل فليرو شعر طفيل ؛ وكان يقال له في الجاهلية : الحبر ( على زنة اسم الفاعل من مضف العين ) لحسن شعره وجودته ، وقال معاوية بن أبي سفيان : دعوا لي طفيلًا وسائر الشعراء لكم . ومن قوله في وصف فرس :

إِنِّي وَإِنْ قَلَّ مَالِي لَا يُفَارِقُونِي      مِثْلُ النَّعَامَةِ فِي أَوْصَالِهَا طُولُ  
أَوْ قَارِحٍ فِي الْفُرَايَاتِ ذُو نَسَبٍ      وَفِي الْجِرَاءِ مِسْحُ الشَّدِّ إِجْغِيلُ  
ثم قال في وصف النساء :

إِنَّ النِّسَاءَ كَأَشْجَارٍ نَبْتَنَ مَعَا      مِنْهَا الرُّارُ وَبَعْضُ النَّبْتِ مَا كَوُلُ  
إِنَّ النِّسَاءَ مَتَى يَنْهَيْنَ عَنْ خُلُقٍ      فَإِنَّهُ وَاجِبٌ لَا يَدُّ مَفْعُولُ  
لَا يَنْصَرِفْنَ لِرُشْدٍ إِنْ دُعِينَ لَهُ      وَهُنَّ بَعْدُ مَلَائِكُ الْمُحَاذِلُ

ومن نسيب القصيدة التي منها بيت الشاهد قوله :

وَبِالْقَرَى دَارٌ مِنْ حِمْلَةٍ هَمَّيْتُ      مَسْأَلِ خُبْرٍ فِي فَوَادِكُ مُنْصِبِ  
وَكُنْتُ إِذَا نَاكَتْ بِهَا غُرْبَةُ النَّوَى      شَدِيدَ الْقُوَى لَمْ تَذَرِ مَاتَرُكَ مُشْغِبِ  
كَرِيحَةً حُرًّا أَوْجُهَ لَمْ تَذَرِ هَالِكَا      مِنَ الْقَوْمِ هَلَكَى فِي غَدٍ غَيْرِ مُعْقِبِ  
أَسِيلَةَ تَجْرَى التَّمْعُ خَصَانَةُ الْحَشَا      بِدَوْرِ الثَّنَايَا ذَاتُ خَلْقٍ مُشْرَعِبِ

وقبل البيت الشاهد قوله :

وَبَيْتٌ يَهْبُ الرِّيحُ فِي حَجَرَانِهِ      بِأَرْضٍ فَضَاءَ بَابُهُ لَمْ يَحْجَبِ  
سَمَاوَتُهُ أَمْكَالُ بُرْدٍ مُحَبَّرٍ      وَسَائِرُهُ مِنْ أُنْجَمٍ مُعْصَبِ

... ..

وَأُطْلِبُهُ أَرْسَانُ جُزْدٍ كَأَنَّهُ      صُدُورُ الْقَنَا مِنْ بَادِيٍّ وَمُصْبٍ  
نَصَبَتْ عَلَى قَوْمٍ تَدُورُ رِمَاحُهُمْ      عُرُوقُ الْأَعَادِي مِنْ غَرِيرٍ وَأَشْيَبٍ  
وَفِينَا تَرَى الطُّولَى وَكُلَّ تَمِيدَعٍ      مُجَرَّبَ حَرْبٍ وَابْنَ كُلِّ مُجَرَّبٍ  
وَفِينَا رَبَاطَ الْخَلِيلِ كُلِّ مُطْلَمٍ      وَخَيْلَ كَيْسَرِ تَحَانَ الْغَنَى الْمُتَأَوِّبِ  
تُبَارِي مَرَاخِيهَا الزَّجَاجَ كَأَنَّمَا      ضِرَاءُ أَحَسَّتْ نَبَاةً مِنْ مُكَلَّبٍ  
مَعَاوِيرٍ مِنْ آلِ الْوَجِيهِ وَلَا حِقِ      عَنَّا جَيْحٌ فِيهَا لَدَّةٌ لُحُفٍ  
وَكُنَّا مُدْمَاءَ كَأَنَّ مُتُونَهَا      جَرَى فَوْقَهَا ... الْبَيْتَ وَبَسَدَ :  
وَأَذِنَابَهَا وَخَفَتْ كَأَنَّ ذُيُوفَهَا      تَجَرُّهُ أَشَاءُ مِنْ مُبْمِخَةٍ مَطْرِبِ  
وَهَضْنَ الْحَصَى حَتَّى كَانَ رُضَاضَهُ      ذَرَا بَرَدٍ مِنْ وَابِلٍ مُتَحَلِّبِ

اللفظ : « المقر » بفتح العين للهمة وسكون القاف - اسم لعمدة أما كن ؟ منها عقر بابل  
قرب كربلاء ، ومنها قرية بين تكريت والوصل ، ومنها قرية طى طريق بغداد إلى البصرة ،  
وليس للراد واحدا من هذه الأماكن ، وإنما للراد أرض بالعالية في بلاد قيس ، وتقال بفتح  
العين للهمة وبضمها « منصب » اسم فاعل من أنصبه ؛ إذا أوردته نصبا ، والنصب - بفتح  
النون والصاد للهمة - التعب ، وبابه طرب « ناءت » أراد نأت ، وتقول : نأى ينأى - مثل  
أبى يأنى - وناء بناء ، وهو مقابل الأول ؛ لأنهم لم يشكلموا للثاني بمصدر « مشغب » على زنة  
اسم الفاعل من أفعل ، والراد ذو شغب عليك وخلاف في حبا ، وقوله « كريمة حر الوجه -  
البيت » معناه أنها لم تنسب هالكاً فلم يخلف غيره ولم يعقب سواء ، بل لكل هالك عندها خاف  
يسد مسدده ، والراد أنها في عدد عديد من قومها يخلف بعضهم بعضاً في السكارم « خمسانة  
الحشا » ضامرة البطن « مشرعب » جسم طويل « حجرانه » نواحيه ، وهو بفتح الحاء  
والجيم ، ومنه قول امرئ القيس :

دَعَّ عَنْكَ نَهْبًا صَبِيحَ فِي حَجَرَاتِهِ      وَلَكِنْ حَدِيثًا مَأْخِذِثِ الْفَوَاحِلِ

وذكر العيني أنه بضم الحاء والجيم « سهاونه » يريد سقفه « أمحال » جمع حمل ، وهو الخلق  
من الثياب « عبر » يروى في مكانه « مغوف » وهو الذى فيه خطوط بيض « وسائر »  
يروى في مكانه « وصوونه » وصوة كل شيء : أعلاه « الأتحمى » بفتح الهمزة وسكون

التاء وفتح الحاء للهمة - ضرب من البرود « معصب » مأخوذ من العصب - بفتح فسكون - وهو ضرب من برود العين « أطنابه » الأطناب : جمع طناب ، وهو الحبل ، والأرسان : جمع رمن - بفتح الراء والسين للمهملتين - وهو الحبل أيضا « جرد » بضم الجيم - جمع أجرد أو جرداء ، والأجرد : الفرس الذى قصرت شعرته ورقى « معقب » اسم مفعول من قولهم : عقبى السهم أو القوس تعقيا ؛ إذا لويت عليه شيئا من العقب ؛ والعقب - بفتح العين المهملة والتخفيف - العصب الذى تعمل منه الأوتار ، واحدها عقبة « غرير » هو الشاب الذى لم يكتمل سنه فيجرب الأمور « وأشب » هو الشيخ « مطهم » بزنة معظم - هو الذى تم كل شيء فيه فهو بارع الجلال « كسرحان النضى » السرحان - بكسر السين وسكون الراء - الدتب ، والنضى : جمع شعر « المتأوب » الذى يجيى أول الليل « تبارى » تعارض « مراخيبا » المراخى : جمع مرخاء وهو الفرس الذى يغلى وشبهوته فى العدو « ضراء » بكسر الضاد - جمع ضار ، وهو اسم فاعل من ضرى يضرى ، مثل رضى يرضى « نبأة » بفتح فسكون - وهى الصوت الحفى « مكب » بكسر اللام مشددة - هو الذى يعلم الكلاب الصيد « مغاور » جمع مغوار ، وهو الشديد العدو السريع « الوجيه » بفتح الواو - فرس مشهور « لاحق » كذلك « وكنا » الكنت - بضم فسكون - جمع أكت وإن لم يكن مستعملا ، قال شارح الجبل : كيت من الأسماء للمصرفة التى لاتكبير لها ، وهو مصفر مرخم من أكت ، بمنزلة حميد من أحمد ، غير أن أكت لم يستعمل ، ويدل على ذلك جمعهم إياه على كت ، قال سيبويه : سألت الحليل عن كيت ، فقال : هو بمنزلة حميد ، وإنما هى حمرة يخالطها سواد ولم يخلص ، وإنما حقروها لأنها بين السواد والحمرة ، ولم يخلص لأن يقال أسود أو أحر ، وهو منهما قريب « مدعاة » أراد أنها شديدة الحمرة حتى كأنها قد طليت بالحم « متونها » للتون : جمع متن ، وهو الظهر « جرى » سال « استشعرت » جعلت شعارها ، والشعار - بزنة الكتاب - العلامة يتخذها الحارب ليعرف بها ، ويجوز أن يكون معنى استشعرت لبست الشعار ، والشعار على هذا : ما يلبس الجسد من الثياب « مذهب » بمؤه بالذهب « وخف » كثيرة الشعر « أشاء » الأشاء - بزنة السحاب - صفار النخل ، واحدها أشاء « سميحة » بضم السين وفتح اليم - موضع - ويقال بئر - بالمدينة عليها نخيل « وهمن » الوهص : كسر الشيء الرخو ، والوهص أيضا : شدة الوطء « رضاضه » رضاض كل شيء - بضم أوله - قتاته ، وكل شيء رضضته فهو رضاض ورضاضة « ذرا برد » اللرا : اسم للدمع ، والبرد - بفتح الباء والراء - حب الغمام « وابل » عظيم للطر « متحلب » بالحاء للهمة وتشديد اللام مكسورة .

المعرب : « وكنا » الواو حرف عطف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب ، كنا :

معطوف على قوله « رباط الخيل » في الأبيات السابقة الذي هو مفعول لفعل محذوف ، والتقدير :  
وترى فينا رباط الخيل ، بدليل اليت قبله « مدامة » صفة لكنت ، وصفة للنصب منصوبة ،  
وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة « كأن » حرف تأكيد ونصب ، مبنى على الفتح لاجل له من  
الإعراب « متونها » متون : اسم كأن ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف  
والضمير العائد إلى الكنت مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « جرى » فعل ماض ،  
مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر وقاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود  
إلى لون مذهب الآتي آخر البيت ، وجملة الفعل وقاعله في محل رفع خبر كأن ، وجمله كأن  
واسمه وخبره في محل نصب صفة أخرى لكنت « واستشعرت » الواو حرف عطف ، أستشعر :  
فعل ماض ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، وقاعله هذا الفعل  
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الكنت « لون » مفعول به منصوب وعلامة  
نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « مذهب » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره  
الكسرة الظاهرة .

الشاهد في : قوله « جرى فوقها واستشعرت لون مذهب » فإن في هذه العبارة عاملين  
متقدمين - وأولهما قوله « جرى » وتانيهما قوله « واستشعرت » - ومعمول متأخر - وهو  
قوله « لون مذهب » - وكل واحد من هذين العاملين يطلب للعمول للتأخر من حيث المعنى ؛  
أما الأول فيطلبه على أنه فاعل ، وأما الثاني فيطلبه على أنه مفعول به ، وقد أحمل العامل الثاني  
في لفظ للعمول للتأخر ، وأحمل العامل الأول في ضميره ؛ ولكون هذا الضمير للمفرد المذكور  
استتر في الفعل ، على مايناه في إعراب البيت ، وهذا الضمير عائد إلى للعمول للتأخر الذي هو  
« لون مذهب » ؛ فدلّ هذا البيت على أن العرب تضرع قبل الذكر في باب الاشتغال ولا ترى مانعا  
من ذلك ، ولو أن الشاعر أحمل العامل الأول في لفظ للعمول للتأخر لقال : « جرى فوقها  
واستشعرت لون مذهب » برفع « لون مذهب » على أنه فاعل جرى وضمير بارز من ضائر  
النصب متصل باستشعرت .

قال سيبويه : « هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي  
يفعل به وما كان نحو ذلك ..... وقد جعلوا الأقرب أولى إذ لم ينقص معنى » قال الفرزدق :

وَلَكِنْ نِفْعًا لَوْ سَبَيْتُ وَسَبَيْتُ      بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

وقال طفيل النعوى :

وَكُنَّا مُدْمَةً كَأَنَّ مُتُونَهَا      جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنُ مَذْهَبِ

ولا حُجَّةَ فيما تمسك به السامع؛ لاحتمال إفراد ضمير الجمع؛ وقد أجاز ذلك البصريون في الأحوال كلها ، تقول : ضَرَبْتِي وضربت الزيد ، كأنك قلت : ضَرَبْتِي مَنْ ، على ما لا يخفى .  
(وَلَا تَجِيْ مَعَ أَوَّلِ قَدِّ أَهْمَلَا \* بِمُضَرِّ لَيْتِي رَفِي) وهو النصب لفظاً أو محلاً (أوهلاً)  
أى : جَعَلَ أَهْلًا (بَلْ حَذَفَ الزَّمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ حَيٍّ) في الأصل ؛ لأنه حينئذٍ فضلة فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر ، فتقول : ضَرَبْتُ وَضَرَبْتِي زَيْدٌ ، وَمَرَزْتُ وَمَرَّيْ عَمْرُو ، ولا يجوز ضَرَبْتُهُ وَضَرَبْتِي زَيْدٌ ، ولا مَرَزْتُ يَوْمَ وَمَرَّيْ عَمْرُو ؛ وأما قوله :  
٤١٧ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَتُرْضِيكَ صَاحِبٌ

فضرورة .

وقال رجل من باهلة :

وَلَقَدْ أَرَى تَقَفَى بِهِ سَفِينَانَةً تُضِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أُنْسَابَةٌ

فالنمل الأول في كل هذا معمل في المعنى غير معمل في اللفظ ، والآخ معمل في اللفظ والمعنى « اه .  
وقال الأعمى : « استشهد به سبويه على إعمال الفعل الثاني ، وهو استشعرت ، ولو أعمل الأول - وهو جرى - لرفع اللون وأضمر في استشعرت فقال : واستشعرت له لون مذهب « اه .  
وقال جارية الزمخشري : « ومن إضمار الفاعل قولك : ضربت وضربت زيدا ؛ تضمير في الأول اسم من ضربك وضربته إضماراً على شريطة التفسير ؛ لأنك لما حاولت في هذا الكلام أن تجعل زيدا فاعلاً ومفعولاً فوجهت الفعلين إليه استغنى بذلك مرة ، ولما لم يكن بد من إعمال أحدهما فيه أعملت الذي أوليته إياه ، ومنه قول طفيل النخعي أنشدته سبويه :  
\* وَكُنَّا مَدْمَقَةً كَأَنَّ مَتْنَهَا . . . البيت \* وكذلك إذا قلت : ضربت وضربني زيد ؛ رفعت ؛ لإيلائك إياه الرفع ؛ وحذفت مفعول الأول استغناء عنه ، وعلى هذا تعمل الأقرب أبداً ؛ فتقول : ضربت وضربني قومك ، قال سبويه : ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت : ضربت وضربني قومك ؛ وهذا هو الوجه المختار الذي ورد به التنزيل ؛ قال الله تعالى : ( أَتَوْنِي أَفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا ) و ( هَاؤُمِ اقْرَءُوا كِتَابِيَّةً ) ؛ وإليه ذهب أصحابنا البصريون اه .

٤١٧ - هذا صديت ، وعجزه قوله :

\* جَارًا فَكُنْ فِي النَّيْبِ أَحْفَظَ لَوْدٌ \*

ولم أتف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد رووا بعده بيتاً آخر ، وهو قوله :  
وَأَنْتُمْ أَحَادِيثُ الْوُشَاةِ قَلَّتْ يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ إِفْسَادِ ذِي عَهْدٍ



اللفظ : « جهارا » بكسر الجيم ، بزنة كتاب - أى عيانا ، وتقول : رأه جهرة وجهارا ، وكله جهرة وجهارا ، وتقول : جهرا بقول يجهر به جهرا ، كل ذلك في معنى اللحن ، قال الله تعالى : ( وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ ) وقال الأخفش في قوله سبحانه : ( حَتَّىٰ تَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً ) أى عيانا يكشف ما بيننا وبينه « الغيب » ما غاب عنك واستتر ، وتقول : غاب عني غيبا غيبا وغيبية وغيبوبا ( بضم النين ) وغيبا ( جتنها ) وغيبوبة ومغيبا ، ويريد ههنا ما لم يكن الصاحب حاضرا « الود » بضم الواو - المحبة « ألغ » فعل أمر من الإلغاء ، يريد لا تجعل للكلام الوشاة سبيلا إلى نفسك « الوشاة » جمع واش ، مثل قاض وقضاة وغاز وغزاة وداع ودعاة ورام ورماة ووال وولاة - والواشي : هو الذي ينقل إليك الكلام عن أحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة ، وقد علل الشاعر الأمر بإهمال أقوال الوشاة بقوله « فقلما يحاول واش غير إفساد ذي عهد » ويحاول : مضارع من المحاولة ، وهي إرادة الشيء بحيلة

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون في محل نصب بقوله كن الآتي في الشرط الثاني « كنت » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء مخاطب اسمه ، مبنى على الفتح في محل رفع « ترضيه » ترضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقترنة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وضمير النائب مفعول به ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل وقاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان « ويرضيك » الواو حرف عطف ، يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقترنة على الياء ، والكاف ضمير مخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « صاحب » فاعل يرضى الثاني ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وقاعله في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة « جهارا » مفعول فيه منصوب على الظرفية : أى في وقت الجهر ، وقد تنازعه كل من القطلين السابقين « فكن » الفاء واقعة في جواب إذا ، كن : فعل أمر ناقص مبنى على السكون لاجل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « في الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير للستر الواقع اسما لكن « أحفظ » خبر كن منصوب به وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « للود » جار ومجرور متعلق بأحفظ

الشاعر في : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان - أولهما قوله « ترضى » وتأتيها قوله « يرضى » - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله « صاحب » وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا للعمول : أما الأول فيطلبه مفعولا به ، وأما الثاني فيطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر العامل الثاني في لفظ للعمول للتأخر ؛ بدليل أنه رضى به ، ولو أنه أعمل الأول فيه لنصبه ، وكان من حقه - عند الجمهور - ألا يذكر مع العامل الأول ضمير هذا المعمول

(وَأَخَّرْتُهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَيْرُ) ؛ لأنه منصوبٌ فلا يضر قبل الذكر ، وعدةٌ في الأصل فلا يحذف ، فتقول : كُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ قَائِمًا إِيَّاهُ ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا إِيَّاهُ .

أما امتناع الإضمار مقدما فادعى الشارح الاتفاق عليه ، وفي دعواه نظر ؛ فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب : أحدها جوازه كالرفع ، وفي كلام والده في الكافية وشرحها<sup>(١)</sup>

للتأخر ؛ لأنه فضلة يستغنى الكلام عنه ، ولأنه يلزم على ذكره الإضمار قبل الذكر من غير موجب يستوجب ارتكاب هذا المخطئ ، ونحن إنما أجزنا الإضمار قبل الذكر في هذا الباب إذا كان الضمر فاعلا لا يستغنى الكلام عنه ولا يجوز حذفه للضرورة ؛ فيجب أن تقتصر الضرورة بقدرها ؛ فيكون إضمار الشاعر في هذا البيت ضمير للعمول للتأخر مع العامل الأول وهذا الضمير فضلة من قبيل الضرورة التي لا ينبغي أن ترتكب في الكلام  
(١) قال العلامة ابن مالك في كتابه الكافية :

وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَهْمَلَا      بِضَمِّ رَفْعٍ أَوْ هَلَا  
بَلْ حَذَفْهُ الزَّمَّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَيْرٍ      وَجِئْ بِمَوْخَرٍ ، أَعْنِي الْخَيْرَ  
وَنَحْوُ تَرْضِيهِ وَرَضِيكَ نَدَرُ      وَمِثْلُهُ قَوْ شَاعَ لَمْ يَدْخُلْ النَّظَرُ

ثم قال في شرح هذا الكلام « إذا أهمل الأول من التنازعين ، ومطلوبه غير رفع ، لم يجوز عند الأكثرين أن يجاء معه بضمير للتنازع فيه ، بل يحذف إن كان غير خبر ، نحو ضربت وضربني زيد ، وإن كان خبرا جيء به مؤخرا ؛ ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفه ، وتقديم ضمير منصوب على مفسر لا تقدم له بوجه ؛ مثال ذلك : ظنني وظننت زيدا عالما إيَّاه ؛ فإيَّاه مفعول ثانٍ لظنني ، ولا يجوز تقديمه عند الجميع ، ولا حذفه عند البصريين ، وأما عند الكوفيين فيجوز حذفه ؛ لأنه مدلول عليه بثاني مفعولي الفعل الآخر ، وأشرت بقولي « ونحو ترضيه ورضيك ندر » إلى قول الشاعر :

إِذَا كُنْتَ تَرْضِيهِ وَرَضِيكَ صَاحِبٌ      جَارًا فَكُنْ لِلْغَيْبِ أَخْفَظَ لَوْلُؤُ

ومثله قول الآخر :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا عَلَى تَائِيهَا      بِمَا فَضَعَتْ قَوْمَهَا غَائِمِدُ

ميل إلى جواز إضمار المنصوب مطلقا مقدما ، واحتج له ، وهو أيضا ظاهر كلام التسهيل .  
وأما الحذف فتمه البصريون ، وأجازه الكوفيون ؛ لأنه مدلول عليه بالفسر ، وهو  
أقوى المذاهب ؛ سلامته من الإضمار قبل الذكر ومن الفصل .

( تنبيهات ) : الأول : اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير القصة مع الثاني للمهل ، نحو :  
ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بِي وَمَرَّتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ ؛ لدخوله تحت قوله : « وَأَعْمِلِ الْمُهْلَ »  
في ضمير ما \* تَنَازَعَهُ ، ولم يخرج ، ومنه قوله :

٤١٨ — إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَ تَنْخُلُ فَاسْتَاكَتْ بِعُودِ إِسْجِلْ

وقول « ومثله لو شاع لم يعد النظر » أي لو شاع إثبات الضمير المنصوب مع المتقدم للمهل لكان له  
وجه من النظر ؛ لأنه تقديم مفسر على مفسر فيعترف كما اعتقر تقديم غيره من المفسرات على  
مفسراتها ، بل كما اعتقر ذلك في الرفع ؛ فان اعتذر في الرفع بأنه لا يجوز حذفه ؛ قيل : فمن  
المنصوب ما لا يجوز حذفه ، وهو ما كان خبر مبتدأ في الأصل ، نحو : ظننت إياه وظننت زيدا عالما ؛  
وأيا فان الاهتمام بذكر مفسر الشيء بحسب الاهتمام بذكره ، ومعلوم أن الاهتمام بذكر الرفع  
أشد من الاهتمام بذكر غيره ، ومن الاهتمام بالضمير تقديم مفسره ، وقد ترك ذلك في الرفع  
الذي هو أقوى ؛ فتركه في المنصوب لكونه أضغأ أحق وأولى » اه كلامه

٣١٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ٤٠ ) ، وقد ذكر الأعلام الشنمري  
أن الأصمعي نسبته إلى طفيل التنوي ؛ وذكر العيني ( ٣ - ٣٢ ) أن الجري نسبته إلى القنع  
الكندي ، وذكر أن الصواب هو مقاله الأصمعي ، يعني نسبته إلى طفيل التنوي  
والبيت يروي في أبيات لعمر بن أبي ربيعة الخزومي ، وقوله قوله :

دِيَارٌ لِسُدَى إِذْ سُمَاءٌ جَدَايَةٌ مِّنَ الْأَدَمِ خَصَانُ الْحَشَى غَيْرُ خَنْثَلٍ  
هَبَانُ الْبَيَاضِ أَشْرَبَتْ لَوْنُ صُفْرَةٍ عَقِيمَةٍ جَوَّ عَازِبٍ لَمْ يُجَلِّلِ

اللفظ : « جدانية » بكسر الجيم أو قوتها - بنت شهرين أو ثلاثة من الظباء ، والدكر والأنثى  
في ذلك سواء « الأدم » جمع آدماء ، وهي التي لونها الأدمة ، والأدمة - بضم الهمزة وسكون الدال -  
السمة « خصان الحشى » يريد ضامة الباطن ، وضومر البطن مما يندمج به « خنثل » بضم الخاء  
وسكون النون وبمعناها مضمومة أو مفتوحة - العظيمة البطن للسترخية ، ولم يسمع إلا  
وصفا للأنثى ، ويروي « غير خنثيل » بنون بعد الحاء وبمعناها موحدة - وهي القصيرة « هبان

البياض « يريد خالصة البياض » أشربت لون صفرة « يريد أن يياضها قد خالطته صفرة ، وهذا كما قال الأعشى :

بَيْضَاءَ تَهْوَتْهَا وَصَفَّرَاهُ التَّشْيِيءُ كَالْعَرَّازَةِ

وقوله « عقيلة جَو » العقيلة : الكريمة ، والجَو : البطن من الأرض « تستك » مضارع استاكت : أى استعملت السواك « تنخل » ماض مبني للجھول ، ومعناه اختير « إسحل » بكسر المهملة والحاء الهملة بينهما سين مهملة ساكنة - شجر دقيق الأغصان الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشروطه منصوب بجوابه « هي » فاعل بفعل محذوف يضمره للذكور بعده ، والتقدير إذا لم تستك « لم » حرف نفي وجزم وقلب ، مبني على السكون لاجل له من الإعراب « تستك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يسود إلى سعاد ، والجملة من الفعل وفاعله لاجل لها من الإعراب مفسرة « يعود » جار ومجرور متعلق بـتستك ، وعود مضاف ، و « أراك » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جزمه بالكسرة الظاهرة « تنخل » فعل ماض مبني للجھول ، مبني على الفتح لاجل له من الإعراب « فاستاكت به » الفاء حرف عطف ، استاكت : فعل ماض مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، وإثاء علامة التأنيث ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هي يعود إلى سعاد « به » جار ومجرور متعلق باستاكت « عود » نائب فاعل لتنخل ، مرفوع بالضمة الظاهرة وعود مضاف و « إسحل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل الذى هو تنخل ونائب فاعله جواب إذا لاجل لها من الإعراب ، وتقدير البيت : إذا لم تستك يعود أراك تنخل عود إسحل فاستاكت به

الشاعر في : قوله « تنخل فاستاكت به عود إسحل » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان - أولهما قوله « تنخل » وتانيهما قوله « فاستاكت » - وتأخر عنهما معمول - وهو قوله « عود إسحل » وكل واحد من هذين العاملين يطلب هذا للمعول من حيث اللغى ليعمل فيه ؛ أما الأول فيطلبه ليكون نائب فاعل له ، وأما الثانى فيطلبه ليتعدى إليه بحرف الجر الذى هو الباء ، وقد أحمل الشاعر العامل الأول الذى هو تنخل في لفظ للمعول للتأخر الذى هو عود إسحل ؛ ولهذا رفعه على أنه نائب فاعل له ، ثم أضمر ضمير هذا المعول مع العامل الثانى ، ولو أنه أحمل الثانى لقال : تنخل فاستاكت يعود إسحل ؛ على أن يكون في تنخل ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى عود إسحل للتأخر ؛ لما عرفت في عدة مواطن أهمها في شرح الشاهد (٣٨١) في ص (٢٠٢)

وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله : « وَالْتَزِمَ مَا التَزِمَا » ، وهذا لم يلتزم ذكره ؛ لأنه فضلة ، ومنه قوله :

٤١٩ — بِمُكَاطَ يَعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا مُمُّ لَمْحُوا شَمَاعَهُ

قال سيبويه<sup>(١)</sup> : « وإن قلت : ضربي قومك وضربتهم قومك ؛ رفعت ؛ لأنك شملت الآخر فأضمرت فيه ؛ كأنك قلت : ضربي قومك وضربتهم ، على التقديم والتأخير ، إلا أن تجعل ههنا البديل كما جعلته في الرفع ، فإن فعلت ذلك لم يكن بد من ضربوني ؛ لأنك تضم فيه الجمع ؛ قال عمر بن أبي ربيعة :

إِذَا حَيٍّ لَمْ تَسْتَكْ بِوُدِّ أَرَاكَةِ ... .. البيت

لأنه أضمر في آخر الكلام »

وقال الأعمى : « أراد تنخل عود إسحل فاستاكت به ؛ ولو أعمل الآخر لقال : فاستاكت بعود إسحل » اهـ

وقال جابر الله الزعشري<sup>(٢)</sup> « وقد يعمل الأول ، وهو قليل ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

\* تَنْخَلُ فاستاكت بِعُودٍ إِسْحَلِ \*

وعليه الكوفيون » اهـ

٤١٩ — هذا بيت من كلة لعائكة بنت عبد للطلب رواها لها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة<sup>(٣)</sup> ، وأولها قولها :

سَأَلْتُ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلَيْكَفٍ مِنْ شَرِّ شَمَاعَهُ  
قَبَسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي تَجْمَعٍ بَاقِي شَمَاعَهُ  
فِيهِ السَّوْزُ وَالْفَنَاءُ وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعَهُ  
بِمُكَاطَ يَعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا ... البيت ، وبعده :  
فِيهِ قَتَلْنَا مَالِكًا قَسْرًا وَأَسْلَمَهُ رَعَاعَهُ  
وَجَبَدَلًا غَدَرَنَهُ بِالقَاعِ تَهَسُّهُ ضِبَاعَهُ

(١) انظر الكتاب (١ - ٤٠)

(٢) انظر الفصل (١ - ٥٦)

(٣) انظر شرح التبريزي (٢ - ٢٥٦) .

اللفظ : « سائل بنا » تريد اسأل عنا ، وسأل يتعدى بمن ، ويتعدى بالباء ، كما في قوله جل شأنه : ( فَاسْتَلْ بِهِ خَيْرًا ) وكما في قوله تعالى : ( سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ) وكما في قول الشاعر :

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي خَيْرٌ بِأَحْوَالِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ

وقولها « وليكف من شر سماعة » إشارة إلى مثل من أمثال العرب ، وهو قولهم : حسبك من شر سماعة ، ومعناه اكتف من الشر بسماعه ولا تعابه ؛ ويجوز أن يكون اللفظ بكيف لكى تنسب إلى الشر وتهم به سماعة وإن لم تقدم عليه ؛ قال أبو عبيد : أخبرني هشام بن الكلبي أن المثل لأم الربيع بن زياد العبسي ، وذلك أن ابنها الربيع كان أخذ من قيس بن زهير بن جذيمة درعا ، فعرض قيس لأم الربيع وهي على راحتها في مسير لها فأراد أن يذهب بها ليرتبتها بالسرعة ؛ فقالت له : أين عزب عنك عقاك يا قيس ؟ أتري بنى زياد مصالحيك وقد ذهبت بأهمهم بيننا وشمالا وقال الناس ما قالوا وشاءوا ، وإن حسبك من شر سماعة ، فذهبت كلتها مثلا ، يضرب عند العرب والمقالة السيئة وما يغشى من عواقبها . وأُمّ الربيع - فيما قال للفضل - هي طامعة بنت الحارث بن الأعمرية ، من بنى أنمار بن بضيض ، وانظر شرح الشاهد رقم (٤٣) في ( ج ١ ص ٨١ من هذا الكتاب) تريد عاتكة في بيتها يكنى من الشر أن يتحدث به الناس وإن لم تكن له حقيقة ؛ فإن كانت له حقيقة فهو أشنع ؛ وقولها « قيسا وما جمعوا لنا » فإن اتصاب قيس بفعل مضر يدل عليه المذكور في البيت السابق ، كأنها قالت : سائل قيسا عنا والجيش الذي جمعوه لنا يخبرك ببلاتنا يوم الفخار « شناعة » الشناع والشناعة : القبح والعيب « السنور » : الدرع ، ويقال : السروع ، ويقال : جملة السلاح « والكبش ملتصق قناعه » تروى هذه العبارة بنصب ملتصق ورفعه ، فأما من روى بنصب ملتصق فقد جعله حالا من الكبش ، وعطف الكبش على السنور ، وأما من روى برفع ملتصق فقد جعل الكبش مبتدأ وأخبر عنه بملتصق ، وموضع الجملة نصب على الحال ، وللملتصق من لم إذا برق ، وقد سميت البيضاء بيضة الحديد يلعب لهاها ، وفي المثل : أكنب من يلعب ؛ قيل : هو السراب ، وقيل : هو البرق الذي لا يمطر صاحبه « عكاظ » : بزة غراب - موضع كانت فيه سوق مشهورة يجتمع فيها العرب للتجارة والمفاخرة « يعشى » بضم ياء المضارعة - مضارع أعشاه إذا أصابه بالعتى ، والعتى أصله ضعف البصر ليلا ، وللراد هنا ضعف البصر مطلقا ، والضمير في « شعاعه » يجوز أن يكون عائدا إلى عكاظ لأنه موضع الشعاع ، ويجوز أن يعود إلى القناع لأن اللعان منه « فيه قتلنا مالكا » الضمير من « فيه » يجوز أن يعود إلى المجمع ، ويجوز أن يعود إلى عكاظ ، والرعاع : سفلة الناس وسقاطهم ، وقال الخليل : الرعاة : الرجل الذي

لا فؤاد له ، ومنه راع الناس ، وقيل : لا واحد له من لفظه ، تريد أن جند مالك لم يكن صميا فأساموه ، تثنى أن المحافظة والصبر على حرّ القتال إنما يكون للصميم الصرحاء ، فأما الموالى والأخلاق فلا حفاظ لهم « ومجدلا » منصوب بفعل مضمر يفسره ما بعده ، كأنها قالت : وغادرن مجدلا ، والضمير للخيال ، والمجدل : للرسي على الجدالة ، وهي الأرض ، والنهش : اقتزاع اللحم عند العض ، والضمير في « ضباعه » يعود إلى القاطع

الاعراب : « بكسك » الباء حرف جر ، عكاظ : مجرور بالباء ، وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعامة والتأنيث ، والجار والمجرور يتعلق بقولها « جمعوا » في البيت الثاني من الأبيات التي ذكرناها ، ويجوز أن يتعلق بقولها ملتصق في البيت الثالث « يعشئ » فعل مضارع مرفوع بضمة مقترنة على الباء منع من ظهورها الثقل « الناظرين » مفعول به لعشئ ، منصوب بالياء السكسور ما قبلها للفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم للفرد « إذا » ظرف زمان تضمن معنى الشرط مبنى على السكون في محل نصب « لحوا » فعل ماض ، مبنى على فتح مقتر على آخره منع من ظهوره حركة النسابة ، وواو الجماعة فاعل ، مبنى على السكون في محل رفع « شعاعه » شعاع : فاعل يعشئ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، وجملة « لحوا » من الفعل وقاعله في محل جر باضافة إذا إليها وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير الكلام : إذا لمح الناظرون شعاعه يشبههم المشاهير فيهم : قولها « يعشئ الناظرين ... لحوا شعاعه » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان - أولهما قولها « يعشئ » وثانيهما قولها « لحوا » وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قولها « شعاعه » وكل واحد من هذين العاملين اللتقنين يطلب هذا المفعول للتأخر من حيث للمنى ؟ فأما الأول فيطلبه على أن يكون فاعله ، وأما الثاني فيطلبه على أن يكون مفعولا به له ؟ وقد أعمل الشاعر العامل الأول في لفظ المفعول للتأخر ، فكان ينبغي أن يذكر مع العامل الثاني ضميره وإن يكن منصوبا ؛ لكنه لم يذكره ، ولو ذكره لقال : يعشئ الناظرين إذا هم لحوا شعاعه ، وقد اختلف العلماء في حذف الضمير والحالة هذه ، نفي في حالة إعمال العامل الأول في لفظ المفعول للتأخر ، والعامل الثاني يطلب فضلة - فذهب قوم إلى أن حذف الضمير جائز في غير ضرورة ولا شذوذ ؟ استنادا إلى أنه فضلة ، والفضلة لا يجب ذكرها ؛ وذهب الجمهور إلى أنه يجب ذكره ولا يجوز حذفه إلا للضرورة شعرية ؟ استنادا إلى أن ذكره لا يترتب عليه محذور الإضمار قبل الذكر ، ولأن في حذفه تهئية العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب ، وانظر شرح الشاهد رقم ( ٣٨١ ) في ص ( ٢٠٢ من هذا الجزء ) وشرح الشاهد رقم ( ٤١٢ ) في ص ( ٣١٤ من هذا الجزء أيضا ) ؟ وعلى الأول يكون حذف الضمير في هذا البيت جاريا على الأمر المجاز

وخصَّ بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت ؛ لأن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لتغير معارض .

الثاني : كلامه هنا يخالف للتسهيل من وجهين : ( الأول ) جزمه بحذف الفضلة من الأول للمهل ، ( والثاني ) جزمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بها في التسهيل ، بل أجاز التقديم .  
الثالث : يُشترط لحذف الفضلة من الأول للمهل أمنُ اللبس ؛ فإن خيفَ اللبسُ وجب التأخير ، نحو ، استعنتُ واستعانَ عليّ زيدٌ ؛ لأنه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه .

الرابع : قوله « غَيْرَ خَيْرَ » يوم أن ضمير المتنازع فيه إذا كان للفعول الأول في باب ظنَّ يجب حذفه ، وليس كذلك ، بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير ، نحو : ظننتُ مُنْطَلِقَةً وَظننتُ مُنْطَلِقًا هَذَا إِيَّاهَا ، فَإِيَّاهَا : مفعول أول ظننت ، ولا يجوز تقديمه ، وفي حذفه ما سبق ، ولذلك قال الشارح : لو قال بدله :

وَاحْذِرْهُ إِنْ لَمْ يَكْ مُفْعُولٌ حَسِبْ وَإِنْ يَكُنْ ذَاكَ فَأَخْشِرْهُ نُصِبٌ  
لِخَلْصٍ مِنْ ذَلِكَ التَّوْمِ .

لكن قال المرادى : قوله « مفعول حسب » يوم أن غير مفعول حسب يجب حذفه

الذي لا مانع من القياس عليه ، وطى الثاني يكون حذفه في هذا البيت للضرورة التي ألجأت الشاعر إليه ، وهي قصد إقامة الوزن .

فإن قلت : فإنا قد ألزمتنا حذف معمول العامل الأول إذا كان فضلة وقد أعملنا العامل الثاني أفليس في ذلك تهيئة العامل أيضا للعمل وقطعه عنه ؟

قلت : فرق بين الحالين واضح ، وذلك أن في ذكر ضمير للمعمول مع العامل الأول الإضمار قبل الذكر ، وهو مما لا يجوز ؛ فهذا معارض أوجب قطع العامل عن العمل ، ولولا أننا لا نحبز حذف الفاعل لكننا بصد أن نمنع ذكر الضمير مع العامل الأول مطلقا ؛ ألا ترى أن الكوفيين لما جازعندهم حذف العامل أبوا أن يذكر مع العامل الأول ضمير للمعمول للتأخر في كل حال ؟ ! على أن من العلماء من حذت تهيئة العامل للعمل بأنها إيلاء العامل ماهوم معمول له في المعنى ؛ وحيثئذ يكون في إعمال الثاني مندوحة عن حذف ضمير للمعمول من العامل الأول ؛ لأن العامل الأول لم يهيا للعمل ؛ إذ هو منفصل عما هو عامل فيه معنى بالعامل الثاني ؛ فأنهم ذلك ولا تهمله



وإن كان خبراً ، وليس كذلك ؛ لأن خبر كان لا ينفذ أيضاً ، بل يؤخر كقولهم حسب ،  
نحو : زَيْدٌ كَانَ وَكَانَتْ قَائِمًا إِيَّاهُ ، وهذا مُتَدَرِّجٌ تحت قول للصف : « فَعَدَّ خَيْرٌ » ،  
ولو قال :

بَلْ حَدَّثَهُ إِنْ كَانَ فَضْلَةٌ حِمٍّ وَعَصِيْرُهُمَا تَأْخِيْرُهُ قَدْ اْتَزَمَ

لأَجَاد .

قلت : وعلى هذا أيضاً من اللواخضة ما على بيت الأصل من عدم اشتراطه أَمْنِ اللبس ، كما  
أسلفته ، فكان الأحسن أن يقول :

وَإِخْدَفَهُ لَا إِنْ خِيفَ لَبْسٌ أَوْ بَرَى لِمُعْدَةٍ فَجِيءَ بِهِ مُوَخَّرًا

الخامس : فاس للزاني وجماعة التصدي إلى ثلاثة على التصدي إلى اثنين ، وعليه مشي  
في التسهيل ؛ فقول على هذا عند إعمال الأول : أَهْلَتْنِي وَأَعْلَتُهُ إِيَّاهُ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا ،  
ويختار إعمال الثاني ، نحو : أَهْلَتْنِي وَأَعْلَتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا إِيَّاهُ ، وَأَعْلَتُ وَأَعْلَتْنِي  
زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا إِيَّاهُ .

( وَأُظْهِرُ أَنْ يَكُنَّ صَمِيْرٌ خَيْرًا ) أى : في الأصل ( لِقَعْرِ مَا يُطَاقِبُ الْقَسْرَا ) أى :

في الأفراد والتذكير وفروعها ؛ لتعذر الحذف بكونه عمدة والإضمار بعدم المطابقة ، فحين  
الإظهار ، وتخرج للسألة من هذا الباب ( نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا \* زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ  
فِي الرَّخَا ) على إعمال الأول ، فزَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ : مَقْعُولًا أَظُنُّ ، وَأَخَا : ثَانِي مَفْعُولٌ يُظَنُّنَانِي ،  
وجيء به مظهرًا لتعذر إضماره ؛ لأنه لو أضمر فلما أَنْ يُضْمَرَ مفردًا مراعاةً للمخبر عنه في الأصل  
وهو الياء من يظنناني ؛ فيخالف مفسره - وهو أخوين - في التثنية ، وإما أَنْ يُثْبِتَ مراعاةً  
للمفسر ؛ فيخالف المخبر عنه ، وكلاهما ممتنع عند البصريين ، وكذا الحكم لو أعلت الثاني ،  
نحو : يُظَنُّنَانِي وَأُظُنُّ الزَيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ أَخَا ، وأجاز السكوفيون الإضمار على وفق المخبر عنه ، نحو :  
أُظُنُّ وَيُظَنُّنَانِي إِيَّاهُ الزَيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ ، عند إعمال الأول وإعمال الثاني ، وأجازوا أيضاً الحذف ،

نحو : أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ <sup>(١)</sup> .

( تنبيه ) : وَجْه كون هذه للسألة من هذا الباب هو أن الأصل : أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ ، فتنازع العاملان « الزيدين » ؛ فالأول يطلبه مفعولا ، والثاني يطلبه فاعلا ، فأعملنا الأول ؛ فنصبنا به الاسمين ، وأضمرنا في الثاني ضمير الزيدين ، وهو الألف ، وبقى علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضماره ؛ فأيناه متصلا لما مر ، فعدلنا به إلى الإظهار ، وقلنا « أَخَا » فوافق الخبر عنه ، ولم تضره مخالفته لأخوين ؛ لأنه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يضره .  
( خاتمة ) : لا يأتى التنازع في التمييز ، وكذا الحال <sup>(٢)</sup> ، خلافا لابن معطي <sup>(٣)</sup> ، وكذا

(١) قال ابن مالك في كتابه الكافية الشافية الذي اختصر منه الألفية ، مانسه :

وَأُظْهِرُ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَيْرًا      لَمْ يَكُنْ مَا يُطَاقِبُ الْقَسْرَا  
نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا      زَيْدًا وَخَيْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا  
وَالْحَذْفُ وَالْإِضْمَارُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ      فِي اللَّذْهَبِ الْكُوفِيُّ فَانْتَمَعَ وَأُطِيعَ  
لَكِنْ يَدْنِي الْإِضْمَارُ طَائِقٌ خَيْرًا      عَنْهُ مُخَالَفًا لِمَا قَدْ قَسْرَا

وقال في شرح هذا الكلام : « والإشارة بقولي : وأظهر إن يكن ضمير خيرا لغير ما يطابق للقسرا ؛ إلى نحو : ظننت وظناني عالما الزيدين عالين ؛ فإن الزيدين وعالين مفعولا ظننت ، وعالما ثاني مفعولي ظناني ، وهو والياء مبتدأ وخبر في الأصل ؛ وعدل إلى إظهار عالم لأنه لو أضمر فاما أن يجعل مطابقا للفسر ، وهو ثاني مفعولي ظننت ، أو لأول مفعولي ظناني ، وهو الياء ، وكلاهما عند البصريين غير جائز ؛ أما الأول فإن فيه إخبارا عن مفرد مثنى ، وأما الثاني فلأن فيه إعادة ضمير مفرد على مثنى ، وأجاز الكوفيون في مثل هذا الإخبار مراعى به جانب الخبر عنه ، فيقولون : ظننت وظناني إياه الزيدين عالين ، وأجازوا أيضا ظننت وظناني الزيدين عالين ، بالحذف » اه كلامه  
(٢) إنما يجوز التنازع في التمييز والحال لأن التنازع فيهما يؤدي إلى فوات شرطهما ، ألست ترى أن الحال والتمييز يجب في كل منهما أن يكون نكرة . والتنازع يقتضي أن يضمير ضمير المفعول للتنازع فيه مع العامل للهمل ؛ وكيف يكون واحد من الحال والتمييز ضميرا ؟

(٣) إنما خالف ابن معطي في الحال فقال : إذا عملت العامل الثاني على ما هو الراجح حذف من العامل الأول فقلت : زرتي أزرك راغبا ؛ وإن عملت العامل الأول جئت بمجرور بني فقلت : زرتي أزرك في هذه الحالة راغبا ؛ وهذا كلام لا يقتضي العجب منه ؛ لأننا لم نضمر مع العامل للهمل

نحو مَا قَامَ وَقَعَدَ إِلَّا زَيْدٌ ، وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول ، ويجوز فيها عدا ذلك من الممولات<sup>(١)</sup> ؛ والله تعالى أعلم .

على ماهو قاعدة هذا الباب ؛ وإنما جئنا بممول لفظي آخر للعامل الذي زعمنا إجماله ، وهذا غير مانع فيه ، ونحن لا نخالف في أنه يجوز لك مثل ذلك .

(١) أجمعوا على جواز التنازع في للفعول فيه ؛ تقول : صمت وسرته اليوم ؛ على تقدير إعمال الأول ، وتقول : صمت وسرت اليوم ، على تقدير إعمال الثاني ، وتخلف من الأول ؛ فإذا أردت تقديره جئت باسم مقترن بفي ؛ لأن الظرف منصوب على تقدير في ؛ واختلفوا في للفعول لأجله ؛ فزعم بعضهم أنه يجوز التنازع فيه ، ومال إليه العلامة الصبان ، وليس ما ذهب إليه سيدينا ؛ لأن تجويز التنازع في للفعول فيه مبنى على توسعهم في الظروف ما لا يتوسعونه في غيرها ؛ والله أعلم .

## المفعول المطلق

زاد في شرح الكافية في الترجمة « وهو المصدر » ، وذلك تفسير للشئ بما هو أهم منه مطلقاً ؛ كضمير الإنسان بأنه الحيوان ؛ إذ المصدر أعمُّ مطلقاً من المفعول المطلق ؛ لأن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً ، وفاعلاً به ، ومفعولاً به ، وغير ذلك ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا ؛ نظرًا إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وأنه الأصل .

واعلم أن الفاعيل خمسة : مفعول به ، وقد تقدم في باب تعدى الفعل وزومه ، ومفعول مطلق ، ومفعول له ، ومفعول فيه ، ومفعول معه .

وهذا أول الكلام على هذه الأربعة :

فالمفعول المطلق « ما ليس خبرًا من مَصْدَرٍ مفيدٍ توكيد عامله ، أو بيان نَوْعه ، أو عدده » .

ف « ما ليس خبرًا » مُخْرِجٌ لنحو المصدر اللين للنوع في قولك : ضَرَبَكَ ضَرْبٌ أَلِيمٌ .  
و « من مصدر » مخرجٌ لنحو الحال المؤكدة ، نحو « وَلَى مُذِيرًا » .

و « مفيدٍ توكيد عامله - إلى آخره » مُخْرِجٌ لنحو المصدر المؤكد في قولك : أَمَرَكَ سَهْرٌ سَهْرٌ ، وَلَقَسْتُكَ مع عامله لنحو المعاني الثلاثة ، نحو : عَرَفْتُ قِيَامَكَ ، وَمُدْخِلٌ لأنواع الأفعال للمطلق : ما كان منها منصوبًا لكونه فضلة ، نحو : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، أَوْ ضَرْبًا شَدِيدًا ، أَوْ ضَرْبَتَيْنِ ، أو مرفوعًا لكونه نائبًا عن الفاعل ، نحو : غَضِبَ غَضَبٌ شَدِيدٌ .

وإنما سمي مفعولاً مطلقاً لأن محل الفعل عليه لا يُخَوِّجُ إلى صلة ؛ لأنه مفعول الفاعل حقيقةً ؛ بخلاف سائر المفعولات ، فإنها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إلتصاق الفعل به ، أو وقوعه لأجله ، أو فيه ، أو معه ؛ فذلك احتاجت في محل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر ، بخلافه ، وبهذا استحق أن يقدم عليها في الوضع ، وتقدمُ الأفعالُ به لم يكن على سبيل القصد ، بل على سبيل الاستطراد والتبعية .

ولما كان للفعول للطلق هو المصدر مع ضخمة شيء آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر ؛ لأن معرفة المركب موقوفة على معرفة أجزائه ؛ قال : (لَلْمَصْدَرُ : أَسْمٌ مَا يَسُوِي الزَّمَانَ مِنْ \* مَدْلُوْلِي الْفِعْلِ) أى : اسم الحدث ؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان ؛ فساوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كائن من) مدلول (أين) وَصَرَفٍ من مدلولي صَرَبَ .  
(بِمِثْلِهِ) ولو معنى دون لفظ (أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ) نحو : « فَإِنْ جِئْتُمْ جَزَاءُكُمْ جَزَاءٌ مَوْفُورًا » وَيُحِبُّنِي إِيمَانُكَ تَشْدِيدًا « وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا » وَالنَّارِ يَأْتِي دَرَوًا .

(وَكَوْنُهُ) أى : المصدر (أصلًا) فى الاشتقاق (لِلْمَصْدَرِ) أى : للفعل والوصف (اِنتُخِبَ) أى : اختير ، وهو مذهب البصريين <sup>(١)</sup> ، وخالف بعضهم ؛ فجعل الوصف مشتقا

(١) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، نحو ضرب ضربا وقام قياما ؛ وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه .  
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتدل لاعتداله ؛ ألا ترى أنك تقول : قاوم قواما ؛ فيصح للمصدر لصحة الفعل ، وتقول : قام قياما ؛ فيعتدل لاعتداله ؛ فلما صح لصحته واعتدل لاعتداله دل على أنه فرع عليه . ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل فى المصدر ؛ ألا ترى أنك تقول : ضربت ضربا ؛ فتنصب ضربا بضربت ، فوجب أن يكون فرعا له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة للمعول ؛ فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل .  
ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيذا للفعل ، ولا شك أن رتبة للمؤكد قبل رتبة للؤكد ؛ فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع .  
والذى يؤيد ذلك أنا نجد أفعالا ولا مصادر لها خصوصا على أصلكم ، وهى نم وبس وعسى وليس وفعل التجب وحبذا ؛ فلم يكن للمصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه مالم يكن فعل فاعل ، والفاعل وضع له فَعَلَ وَيَفْعَلُ ؛ فينبى أن يكون الفعل الذى يعرف به المصدر أصلا للمصدر .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن المصدر إنما سمي مصدرا لصدور الفعل عنه ، كما قالوا للوضع

... ..

الذي تصدر عنه الإبل : مصدر ؛ لصورها عنه ؛ لأننا قول : لانسلم ، بل سمي مصدرا لأنه مصدر عن الفعل ، كما قالوا : مركب فاره ، ومشرب عذب ؛ أي مركوب فاره ومشروب عذب ؛ والراد به المفعول لا للوضع ؛ فلا تمسك لكم بتسميته مصدرا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدلّ على زمان مطلق ، والفعل يدلّ على زمان معين ؛ فكما أن المطلق أصل للقيّد ؛ فكذلك المصدر أصل للفعل ؛ وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها ، لا اختصاص له بزمان دون زمان ؛ فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدلّ على تعيين الأزمنة ؛ ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ؛ لأن الأزمنة ثلاثة ؛ ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة ؛ فدلّ على أن المصدر أصل للفعل .

ومنه من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويقتصر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يقتصر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويقتصر إلى غيره .

ومنه من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدلّ على شيئين : الحدث ، والزمان المحصل ، والمصدر يدلّ بصيغته على شيء واحد ، وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك للمصدر أصل الفعل .

ومنه من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة .

ومنه من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدلّ على مايدلّ عليه المصدر ، والمصدر لايدلّ على مايدلّ عليه الفعل ؛ ألا ترى أن ضرب يدلّ على مايدلّ عليه الضرب ، والضرب لايدلّ على مايدلّ عليه ضرب ؛ وإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر أصل والفعل فرع ؛ لأن الفرع لايدّ أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة ؛ فإنها تدلّ على الفضة والفضة لا تدلّ على الآنية ، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها وماخوذة منها فكذلك ههنا الفعل فرع على المصدر وماخوذ منه .

ومنه من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل أنه لو كان مشتقا من الفعل لكان يجب أن يجري على سنن واحد في القياس ولم يختلف ، كما لم يختلف أسماء الفاعلين

والمفعولين ؛ فلما اختلف المصدر اختلف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل .

ومنه من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ماقى الفعل من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث ، كادلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفعل والمفعول به ، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل .

ومنه من تمسك بأن قال : الفيل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل قولهم : أكرم إكراما ؛ بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول ، نحو مكرم ومكرم ، لما كانا مشتقين منه ؛ فلما لم تحذف ههنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنه من تمسك بأن قال : الفيل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرا ؛ فإن المصدر هو للوضع الذى يصدر عنه ، ولهذا قيل للوضع الذى تصدر عنه الإبل : مصدر ، فلما سمي مصدرا دل على أن الفعل قد صدر عنه ؛ وهذا دليل لا بأس به فى المسألة ، وما اعترض به الكوفيون عليه فى دليلهم فسنذكر فسادهم فى الجواب عن كلماتهم فى موضعه من هذا البحث إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما قولهم « إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتدل لاعتداله » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه : ( الوجه الأول ) أن المصدر الذى لاعتداله فيه ولا زيادة لياقنى إلا صحيحا ، نحو ضربته ضربا ، وما أشبه ذلك ؛ وإنما يأتى معتلا ما كانت فيه الزيادة ، والكلام إنما وقع فى أصول المصادر لاقى فروعها ( الثانى ) أنا نقول : إنما صح لصحته واعتدل لاعتداله طلبا للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصلية والقرصية ، وصار هذا كما قالوا : يعد ، والأصل فيه يوعد ؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقالوا : أعد ، ونعد ، ونعد ، والأصل فيها أوعد ونوعد ونوعد ، فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملا على يعد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يعد ، وكذلك قالوا : أكرم ، والأصل فيه أأكرم ، فحذفوا إحدى الهمزتين استقلا لاجتماعهما ، وقالوا : نكرم ونكرم ويكرم ، والأصل فيها نوكرم وتوكرم ويوكرم ، كما قال الشاعر :

• فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا •

فحذفوا الهمزة وإن لم يجتمع فيه همزتان حملا على أكرم ليجرى الباب على سنن واحد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أكرم ، فكذا هنا ( والثالث ) أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلا ويحمل على الفعل الذى هو فرع ، كما بينا الفعل الضارع فى فصل جماعة النسوة نحو يضربن ،

... ..

حملا على ضربين ، وهو فرع ؛ لأن الفعل للمستقبل قبل الماضي <sup>(١)</sup> ، وكما قال الفراء : إنما بنى الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ، فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ههنا .  
وأما قولهم « إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون أصلا » قلنا : كونه عاملا فيه لا يدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين : ( أحدهما ) أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ، ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء ، فكذلك ههنا ( الثاني ) أن معنى قولنا ضرب ضربا : أى أوقع ضربا ، كقولك : ضرب زيدا ؛ في كونها مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضربا فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه مقصود إليه ؛ ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : اضرب ، وما أشبه ذلك ؛ فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم « إن المصدر يذكر تأكيذا للفعل ، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد » قلنا : وهذا أيضا لا يدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني زيد زيد ، ورأيت زيدا زيدا ، ومرت زيد زيد ؛ فإن زيدا الثاني يكون تأكيدا للأول في هذه المواضع كلها وليس مشتقا من الأول ولا فرعا عليه ؛ فكذلك ههنا .

وأما قولهم « إنما نجد أفعالا ولا مصادر لها » قلنا : خلو تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرجها ذلك عن كونه أصلا وأن الفعل فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ، ولا الفرع عن كونه فرعا ؛ ألا ترى أنهم قالوا : طبر عباديد ؛ أى متفرقة ؛ فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد عن أن يكون أصلا للجمع ، وكذلك أيضا قالوا : طبر أبابيل ، قال الله تعالى : ( وَأَرْسَلْ عَلَيْهِمْ طَائِفًا مِنْ أَبَابِيلَ ) أى : جماعات في تفرقة ، وهو جمع لا واحده في قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده إِبْوَل ، وزعم بعضهم أن واحده إِبْوَل ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إِبْوَلًا وَإِبْيَلًا قياسا وحلا لا نقلا واستعمالا ، والخلاف إنما وقع في استعمالهم لا في قياس كلامهم ، ثم نقول : ما ذكرتموه معارض بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها ، نحو : ويه ، وويه ، وويه ، وويه ، وويه ، وأهلا ، وسهلا ، ومرحبا ، وسقيا ، ورعيا ، وآفة ، ونفّة ، وتمسا ، ونكسا ، وبؤسا ،

(١) المراد أن الزمن يكون مستقبلا قبل حصوله ، ثم يكون حاضرا ساعة حصوله ، ثم يصير ماضيا بعد خروجه ؛ للمستقبل قبل الماضي كذلك .



وبدا ، وسحقا ، وجوعا ، ونوعا ، وجدعا ، وعقرا ، وخيبة ، ودفرا ، وتبا ، وبهرا ، قال  
ابن ميادة :

تَقَالَدَ قَوْمِي إِذْ يَبْكِيُونَ مُهَجِّقِي بِجَارِيَةٍ ، بَهْرًا لَمْ يَبْدَها بَهْرًا ۱

فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أصلها ؛ فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خاوة الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلا لكون الفعل أصلا فليس بأولى مما ذكرناه من خاوة المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلا ؛ فتتحقق المعارضة ؛ فيسقط الاستدلال .

وأما قولهم « إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل والقاعل وضع له فعل ويفعل » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر ، نحو الضرب والقتل ، وما نسميه فعلا من فعل ويفعل إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين ، ومن الحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال : ضرب زيد ، قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أخبرك بما لا تعرف ، وذلك محال ، والذي يدل على صحة ما ذكرناه تسميته مصدرا ، وقولهم « إن المراد بالمصدر المفعول لا للموضع كقولهم : مركب فاره ومشرب عذب : أي مركوب فاره ومشروب عذب » قلنا : هذا باطل من وجهين : ( أحدهما ) أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ؛ فوجب حملها عليه ( الثاني ) أن قولهم : مركب فاره ، ومشرب عذب ، يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب ونسب إليه الفراهة والعذوبة للبطورة ، كما يقال : جرى النهر ، والنهر لا يجري ، وإنما يجري الماء فيه ، قال الله تعالى : ( تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ) فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذي يجري فيها ، لما بينا من المجاورة ، ومنه قولهم : بلد آمن ، ومكان آمن ، فأضافوا الأمن إليه مجازا لأنه يكون فيه ، قال الله تعالى : ( وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ) وقال تعالى : ( أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ) فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى : ( بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ) فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنه قولهم : ليل نائم ، فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر :

لَقَدْ لُمْتُنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي الشَّرَى وَنَمْتِ وَمَا لَيْسَ لِي لَطِئٍ بِنَائِمٍ

أي : بنوم فيه ، ومنه قولهم : يوم فاجر ، فأضافوا الفجور إليه لأنه يقع فيه ، قال الشاعر :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْخَلِيلَ تَنْزِي أُنَاكِبَا عَفِثْتُ بِأَنَّ النِّوَمَ أَحْسَنُ فَاجِرٍ

من الفعل ؛ فهو فرع القرع ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لها ، وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ؛ ليس أحدهما مشتقا من الآخر . والصحيح مذهب البصريين ؛ لأن من شأن القرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ، والفعل والوصف مع المصدر بهذه الثابة ؛ إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث ، وكل منهما يدل على الحدث وزيادة .

( تَوَكَّيْدًا أَوْ تَوْعَاثًا بَيْنُ ) للمصدر السُّوقُ مفعولاً مطلقاً ( أَوْ عَدَدٌ ) أى : لا يخرج الفعل المطلق عن أن يكون لفرض من هذه الأغراض الثلاثة ؛ فالوُكْدُ ( كَثُرَتْ ) سَيِّراً ، ويسمى اليهم ، ومبين العدد - ويسمى المعداد - كَثُرَتْ ( سَيَّرَتَيْنِ ) و « دُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً » ومبين النوع كسرت ( سَيَّرَ ذِي رَشَدٍ ) أو سَيِّراً شديداً ، أو السَّيْرَ الَّذِي تَعْرِفُهُ ، ويسمى المختص ؛ هكذا فسرهم بعضهم ؛ والظاهر أن المعداد من قبيل المختص كما فعل في التسهيل ، فالمفعول المطلق على قسمين : مبهم ، ومختص ، والمختص على قسمين : معدود ، وغير معدود . ( وَقَدْ يُنَوَّبُ عَنْهُ ) أى : عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ( مَا عَلَيْهِ ) أى : ماعلى المصدر ( ذَلِكَ ) وذلك ستة عشر شيئاً ، فينوب عن المصدر البين [لتنوع] ثلاثة عشر شيئاً : الأول : كَلِمَتُهُ ( كَجِدِّ كُلِّ الْحَيِّ ) ومنه « فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ » وقوله : ٤١٩ — يَطْلُبَانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاكِيَا

أى : مفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى ؛ فدل على أن الراد بقولهم : مركب قاره ، ومشرب عذب ؛ موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف إليه الفراهة والعذوبة للجاورة ، على ما بينا ؛ والله تعالى أعلى وأعلم . ٤١٩ — هذا عجيب ، وصدره قوله :

• وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّقِيَيْنِ بَدَسًا •

وهذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن اللوح للعروف بمجنون ليلي ، من قصيدة له أولها قوله :

تَذَكَّرْتُ لَيْلِي وَالسَّيْنَ أَخْوَالِيَا وَأَيَّامَ لَا أَخْشَى عَلَى اللَّهِ نَاهِيَا

وَيَوْمَ كَظَلَّ الرُّمُجُ قَصْرَتْ ظِلُهُ  
بِشَدِّينَ لَاحَتْ نَارُ لَيْلَى وَنُحْبِي  
قَالَ بَصِيرُ الْقَوْمِ لَمَحَهُ كَوَكِبُ  
قُلْتُ لَهُ بَلْ نَارُ لَيْلَى تَوَقَّدَتْ  
فَلَيْتَ رِكَابَ الْقَوْمِ لَمْ تَقْطَعْ النَّصَى  
فِيَاللَّيْلِ كَمْ مِنْ حَاجَةٍ لِي مُؤَمَّةٌ  
خَلِيلِي إِنِّ لَا تَبْكِيَا لِي أَلْتَمِسُ  
مَا أَشْرَفُ الْأَيْفَاعِ إِلَّا صَبَابَةٌ  
وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّتَيْتَيْنِ بَعْدَ مَا  
لَحَى اللَّهُ أَقْوَامًا يَقُولُونَ : إِنَّا  
وَعَهْدِي بِلَيْلَى وَفِي ذَاتِ مُؤَصَّدٍ  
فَسَبَّ بَنُو لَيْلَى وَشَبَّ بَنُو أَبْنَاهَا  
إِذَا مَا جَلَسْنَا مَجْلِسًا نَسْتَلِذُهُ  
سَقَى اللَّهُ جَارَاتِ لَيْلَى تَبَاعَدَتْ

وقد روى أبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني ( ٢ - ٩٣ دار الكتب ) بيت الشاهد والذي قبله  
والذي بعده للجنون ؟ قال : « عن محمد بن حبيب قال : حدثني بعض القشيريين عن أبيه قال :  
مردت بالجنون وهو مشرف على واد في أيام الربيع ، وذلك قبل أن يختلط ، وهو يتنقش بشعر  
لم أفهمه ، فصحت به : يا قيس ، أما تشاك ليلي عن الفناء والطرب ؟ فتنفس تنفسا ظننت أن  
حيازيه قد اشتهت ، ثم قال : وما أشرف الأيفاع إلا صبابه - الأبيات الثلاثة »

اللفظ : « الخواليا » جمع خالية ، وهي اللامضة الباهية ، ومنهم قولهم : القرون الخالية ،  
وقولهم في التاريخ : لست بخالون « ناهيا » اسم فاعل من نهاء بنهاء ، إذا طلب منه ترك ما يعمل  
أو ما هو عازم على عمله « ويوم كظل الرمح » يريد يوما طويلا وهو فيه ذوضيق ، قال يزيد  
ابن الطثرية :

.....

وَيَوْمَ كَقَالَ الرَّفْعُ قَصَّرَ طَوْلُهُ دَمُ الرُّقَى عَنَّا وَأَصْطَفَاكَ الْمَزَاهِرُ

«مُحْدِن» على صورة التشنية - موضع يقال له أبرق المحدثين «تجى» تسوق «النواجيا» جمع ناجية، وهى السريعة «تساقى ضوءها» ارتفع وعلا «بدا» ظهر «أزفت دمي» أنفدته «أشرف» أصمد «الأفاع» جمع يفع - يفتح الياء للثناة والفاء - وهو ما ارتفع من الأرض، ومثله اليفاع بزنة سحاب «صباة» هى شدة الوجد «الشقيتين» اللذين شت كل واحد منهما عن الآخر: أى بعد «يظنان كل الظن» رواه أبو الفرج الأصهبانى «يظنان جهد الظن» وتقول: أقسم بالله جهد القسم، وحلف جهد اليمين، وفي التنزيل: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ) «لحى الله» تقول: لحى الله هذا الرجل، تريد لعنه، وقوله «إننا وجدنا طوال الدهر» قد روى فى مكانه أبو الفرج «إننى وجدت طوال الدهر» وطوال الدهر: يفتح الطاء والواو، وقريب من معنى هذا البيت قول عبد الله بن القيسية:

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْحَبَّ إِذَا دَنَا يَحِلُّ وَأَنَّ النَّأْيَ يَشْنِي مِنَ الْوَجْدِ  
يَكُلُّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يَشْفَ مَا بَيْنَا عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ  
عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ يَنْفَعُ إِذَا كَانَ مِنْ تَهَوَّاهُ لَيْسَ يَذَى وَدَّ

«وهى ذات مؤصد» للؤصد - بضم الليم وفتح الحمة والصاد مفتوحة مشددة - صدار تلبس الجارية، فإذا أدركت درعت، قال كثير عزة:

وَقَدْ دَرَعُوهَا وَهِيَ ذَاتُ مُوَصِّدٍ مَحْبُوبٍ، وَلَمَّا تَلَبَّسَ الدَّرْعُ رِيدُهَا

يريد المجنون أن عهدها وعلمه عنها وحبه لها يرجع إلى عهد حداثتها «اللواشيا» جمع ماشية وهى البهائم «فشب بنوللى» يريد أنها كبرت وصار لها أبناء شبوا وترعرعوا وحبا لإزال كلهم، الإعراب: «وقد» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، قد: حرف تحقيق، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «يجمع» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «الله» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة «الشقيتين» مفعول به، منصوب بإلية المفتوح ما قبلها للكسور ما بعدها لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «بعدها» بعد: ظرف زمان منصوب بيجمع، وما: حرف مصدرى، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «يظنان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون فى محل رفع «كل» مفعول مطلق، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و «الظن» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة «أن» حرف توكيد ونصب غففة من الثقيلة، واسمه ضمير شأن محذوف

- الثاني : بَعْضِيَّتُهُ ، نحو : صَرَبَتْهُ بَعْضَ الضَرْبِ .  
 الثالث : نَوْعُهُ ، نحو : رَجَعَ التَّهْقُرَى ، وَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءَ .  
 الرابع : صِفَتُهُ ، نحو : مِزَتْ أَحْسَنَ السَّيْرِ ، وَأَيَّ سَيْرٍ .  
 الخامس : هَيْئَتُهُ ، نحو : يَمُوتُ الْكَافِرُ مِيتَةً سُوءَ .  
 السادس : مرادفه ، نحو قَتَّ الْوُفُوفَ ( وَافَرَحَ الْجُنْدُ ) ، ومنه قوله :  
 ٤٣٠ — يُنْجِيهِ السَّخُونُ وَالْبَرُودُ وَالتَّمَرُ حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

تقديره : أنه ( أى الحال والشأن ) « لا » نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « تلاقيا » تلاقى : اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للإطلاق ، وخبر لا محذوف ، وتقديره : لا تلاقى لهما ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المحففة من الثقيلة ، وأن اللوكدة المحففة من الثقيلة مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر أغنى عن مفعولى بظنان ، وما الصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى بعد .

الشاهد فى : قوله « يظنان كل التلقن » حيث نصب « كل » على أنه مفعول مطلق نائباً عن المصدر ؛ وإنما ينصب « كل » و « بعض » نيابة عن المصدر فى المفعولية للطلقة إذا أضيف كل واحد منهما إلى المصدر ، كما فى هذا البيت ، وكما فى قوله سبحانه : ( فَلَا تَحْمِلُوا كُلَّ التَّحِيلِ ) ٤٢٠ — نسب العلماء هذا البيت إلى روبة بن السجاج ، وقد رجعت إلى ديوان روبة فلم أجده فى أصل الديوان ، ووجدته فى زيادته التى حدثتكم حديثها مرارا ، وقد روى قبله بيت آخر وهو قوله :

نُبْتُ أَوْحَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَمْ يَدِيدُ

وهذا البيت هو الشاهد رقم ( ٧٣ ) ، وقد مضى مشروحا فى باب العلم ( ج ١ ص ١٢٦ من هذا الكتاب )

اللفظ : « نبئت » بتضعيف الباء وبالبناء للجھول — معناه أعلمت وأخبرت ، مثل قول الأعشى :

وَنُبْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَلَزَعُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

« أحوالى » الأحوال : جمع خال ، وهو أخو الأم « يزيد » هكذا وقع فى رواية النحاة ومنهم جابر الله الزعشمرى ، وقال ابن عيش فى شرحه « صوابه يزيد — بإتاء اللنة من فوق — وهو اسم رجل تنسب إليه الثياب الزيدية » اه كلامه ؛ فإن كان قد ذكر هذا التصويب رجوعا إلى نسب

الشاعر فسلم له ، وإن كان قد قاله بالقياس والظن فهو كلام غير مستقيم ؛ فإن العرب قد سموا يزيد - بالياء اللثناة من تحت - كما سموا يزيد - بالثاء اللثناة من فوق - ومن معوم يزيد بن معاوية ابن أبي سفيان ، ويزيد بن قسم بن ربيعة ، ويزيد بن منصور الجبري « ظلما » الظلم : وضع الشيء في غير محله ، أو منع الحق مستحقه « فديد » الفديد - بفتح الفاء - الصباح والجلبة « السخون » بفتح السين للحملة - ما يسخن من للرق ، وضبطه في الديوان بضم السين ، وليس بشيء « والبرود » بفتح الباء للوحدة - البارد ، ويروى في مكانه « والعصيد » بالعين والصاد للهملتين - وهو دقيق يلت بالسن ثم يطبخ « والتمر » كذا في رواية الشارح تبعا للنحاة ، وكذلك رواه ابن منظور ، وقد روى في الديوان مكانه « والقز » ونظنه محرفا « حبا ماله مزيد » هكذا رواه جمهرة من النحاة ، وقال ابن منظور : « ويروى حتى ماله مزيد » اه ، وستعرض لهذه الرواية في بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « يعجبه » يجب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى يزيد مفعول به مبني على الضم في محل نصب « السخون » فاعل يعجب ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والبرود والتمر » معطوفان على السخون ، وللمعطوف على الرفع مرفوع « حبا » مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ما » حرف نفي ، مبني على السكون لاجل له من الإعراب « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مزيد » مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ والخبر في محل نصب صفة للمفعول المطلق .

الشاعر في : قوله « يعجبه حبا ماله مزيد » حيث نصب المصدر الذي من معنى الفعل وليس من لفظه على أنه مفعول مطلق ؛ فإن الحب من معنى الإعجاب .

وجواز اتصاف المصدر للرادف على الفعلية المطلقة رأى جماعة من النحاة منهم للزاني ، ويقتضيه ظاهر كلام ابن مالك وابن هشام ، وذهب جماعة إلى أن ناصب هذا المصدر فعل آخر من لفظه والتقدير في مثل هذا البيت : يعجبه السخون والبرود والتمر يعجبه حبا ماله مزيد ، وهذا رأى جمهرة النحاة ، وفرق ابن جنى بين المصدر للتوكيد والمبين للنوع ؛ فذهب إلى أن المصدر للتوكيد ينتصب بالفعل المذكور ، سواء أكان من لفظه أم من معناه ، وأما المبين للنوع فنائبه محذوف مقتر من لفظه ؛ ووجه التفرقة أن التوكيد ينافي الحذف فاحتملنا فيه ذلك للضرورة ، ومافى هذا البيت مبين للنوع بسبب وصفه بالجملة الاسمية بعده ، لأن معنى الكلام يعجبه حبا غاية في الشدة ، وإذا عرفت هذا الخلاف علمت السر في أن بعض النحاة قد رواه « حتى ماله مزيد » ؛ فإن الباعث على مثل هذا قصد التخلص من الخلاف ثم من التقديرات والتأويلات

السابع : ضميره ، نحو عُبِدَ اللهُ أَطْنَه جالسا ؛ ومنه « لَا أَعْدَبُهُ أَحَدًا مِنَ الْمَاكِينِ » .  
 الثامن : للشار به إليه ، نحو صَرَبْتُهُ ذَلِكَ الصَّرَبَ .  
 التاسع : وقته ، كقوله :

٤٢١ - الْمَاءُ تَقْتَمِضُ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدًا

٤٢١ - هذا صدر يث ، وعجزه قوله :

\* وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلَامُ مُسَهَّدًا \*

وهذا البيت مطلع قصيدة للأعشى ميمون بن قيس ، قالها في مديح النبي صلى الله عليه وسلم ،  
 وقدم بها عليه وهو في المدينة عام صلح الحديبية (و يقال : كان مقدمه على النبي صلى الله عليه وسلم  
 وهو في مكة قبل الهجرة ، والأول أرجح ؛ لأنه يذكر المدينة في قصيدته كما سترى) ليفشدها بين  
 يديه ؛ فلقبه أبوسفیان بن حرب ، فسأله عن وجهه الذي يريد ، فقال : أريد محمدا ؛ فقال  
 أبوسفیان : إنه يحرم عليك الخروا الزنى والقمار ؛ فقال : أما الزنى فقد تركنى ولم أتركه ، وأما الخمر  
 فقد قضيت منها وطرا ، وأما القمار فلعلى أصيب منه خلفا ؛ قال : فهل لك إلى خير ؛ قال : وما هو ؟  
 قال : ترجع عامك هذا وتأخذ مائة ناقة حمراء ، فقال : لا أبالي ، فأنطلق به أبوسفیان إلى منزله  
 وجمع إليه أصحابه وقال : يامعشر قريش ، هذا أعشى قيس ، وقد علمتم شعره ، ولئن وصل إلى  
 محمد ليضربن عليكم العرب قاطبة بشعره ، فجمعوا له مائة ناقة حمراء ، وانصرف ، فلما صار بناحية  
 الجيامة ألقاه بعينه فقتله ، وبعد للطلع الذي ذكرناه قوله :

وَمَا ذَاكَ مِنْ عِشْقِ النِّسَاءِ وَلِئِمَّا      تَنَاسَيْتُ قَبْلَ الْيَوْمِ خَلَّةً مَهْدَدًا  
 وَلَكِنْ أَرَى الْفَهْرَ الَّذِي هُوَ خَاثِرٌ      إِذَا أَصْلَحْتُ كَفَائِي عَادَ فَأَسْدَدًا  
 شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَأَفْتِقَارٌ وَتَرَوَةٌ      فَلَئِنْ هَذَا الْفَهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدًا  
 وَتَوَارَتْ أُنْبِي لَلَّالٍ مُذْ أَنَا يَارْفُحُ      وَلِيدًا وَكُهْلًا حِينَ شَيْتُ وَأَمْرَدًا  
 وَأَبْقَدِلُ أَيْمِسَ الْمَرَاثِيلِ تَقْتَلِي      بَسَافَةً مَا بَيْنَ الشَّجَرِ فَصَرَحْدًا  
 فَإِنْ تَسَالَى عَنِّي فَيَا رَبِّ سَائِلِ      حَتَّى عَنِ الْأَعْشَى بِدَحْيَتِ أَصْعَدًا  
 أَلَا أَيُّهَا السَّائِلُ إِنِّي يَمُوتُ      فَإِنْ لَمَّا فِي أَهْلِ يَرْبٍ مَوْعِدًا  
 نَامًا إِذَا أَدْبَلْتُ فَتَرَى لَهَا      رَقِيبَيْنِ جَدِيًّا لَا يَنْبِيءُ وَفَرَقْدًا

وَفِيهَا إِذَا مَا هَجَرْتِ عَجْرَفِيَّةً  
أَجَدْتُ بِرَجُلَيْهَا نَجَاءً وَرَاجَتْ  
فَأَلَيْتُ لَا أَزْنِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ  
مَتَى مَا تَنَاجَى عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ  
نَبِيٍّ يَسَى مَا لَا تَرَوْنَ وَذِكْرُهُ  
لَهُ صَدَقَاتٌ مَا تَقْبِئُ وَتَأْتِلُ  
إِذَا خِلْتَ حِرْبَاءَ الظَّهِيرَةِ أَصْبَدَا  
يَدَاهَا خِنَافًا لَيْتَا غَيْرَ أَجْرَدَا  
وَلَا مِنْ حَقٍّ حَقٍّ تُلَاقِي مُحَمَّدَا  
تُرِيحِي وَتُلْقِي مِنْ فَوَاضِلِهِ نَدَى  
أَغَارَ لَعْمَرِي فِي الْبِلَادِ وَأُنْجَدَا  
وَلَيْسَ عَطَاهُ الْيَوْمَ مَانِعُهُ غَدَا

اللفظ : «ليلة أرمدا» يجوز أن تكون الألف في «أرمدا» ألف الاثنين راجعة إلى العيين اتصلت بفعل ماضٍ ، ومعنى أرمدا أصابهما الرمد ، ويجوز أن تكون الألف للإطلاق وأرمدا على هذا وصف معناه اللصاب بالرمد ، ويكون منصوبا على نزع الخافض ، والتقدير : كليلة أرمدا ومعناه كقول امرئ القيس :

تَلَاوَلْ لَيْلَكَ بِالْأَمْدِ وَبَاتَ الْخَلِيَّ وَلَمْ تَرْقُدِ  
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْمَآثِرِ الْأَرْمَدِ

وكان مقتضى الكلام أن يقول : أرمدا ، لو كانت الألف للتثنية ؛ لأن العين مؤنثة ، وقوله « وبات كما بات السليم مسهدا » روى أبو العباس ثعلب في مكانه « وعادك ما عاد السليم السهدا » ومعنى عادك راجعك ، والسليم : اللديخ ، ومنه للثل : ( السليم لَا يَنَامُ وَلَا يَنُيمُ ) ، وللسهد اسم للفعل من قوله : سهدت تسهدا ؛ إذا أورثه السهد ، وهو الأرق « خلة مسهد » الخلة - بضم الخاء - الصداقة ، قال الله تعالى : ( لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ) ومهدد : اسم امرأة ، وهو ملحق بجعفر ، ولو لم يكن ملحقا لأقدم « الذي هو خاتر » يروى في مكانه « الذي هو خاتن » ويروى « الذي هو خاتني » ، « العيس » الإبل البيضاء الصفر الأطراف ، وهي من نجائب الإبل ، واحدها أعيس أو عيساء « المراقيل » جمع مرقال ، وهي السريعة السير « تنقلني » تبلغ النقل ، وهي المسافة بين البلدين ، وأراد أنها سابقة « التنجير » بد بحضرموت « صرخدا » بد بالجزيرة « حق » مبالغ في السؤال « أدلجت » سارت من أول الليل ، ويقال : سارت الليل كله « جديا لا يضيّب وفرقدا » هذان كوكبان لا يضيبان ، وقد أراد جديا لا يضيّب وفرقدا لا يضيّب ، غذف من الثاني دلالة الأول عليه « هجرت » سارت في الهاجرة ، وهي وسط النهار



«عجرفية» تخليط لا يستقيم «أميد» الأميد : البعير الذي به الصاد ، وهو قروح في منخره يضع منها رأسه «أجبت برجليها نجاء» النجاء - بزة سحب - السرعة «وراجعت يداها خفافا» أى صارت كأنها حرداء لأن يديها ترجع من ورائها لسرعة إخراجها «فأليت لا أرى لها من كلاله» بروى في مكانه «فما لك عندى مشكى من كلاله» والكلاله : الإعياء والتعب ، ولا أرى لها : لأشفق عليها ، وللمشكى : مصدر ميمي من اشتكى إليه «نبى» يروى بالهمز وبتركة «وذكره أغار لعمري في البلاد وأجدا» يروى في مكانه «وذكره لعمري غار في البلاد وأجدا» وتقول : غار الرجل ، وأغار ؛ إذا أتى النور ، وهو للنخض من الأرض ، وتقول : أنجد الرجل ، إذا أتى النجد وهو للرفع من الأرض «له صدقات ماتب» تقول : غب الشيء ينسب ، وأغبت أيضا ؛ إذا لم يكن متواصل الظهور ، وتقول : أغيبته ؛ إذا أردت أنك فعلت به ذلك ، والبيت يروى بفتح تاء المضارعة وبضمها .

الإعراب : «ألم» الممزة للاستفهام ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب «تتمض» فصل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون «عيناك» فاعل تتمض ، مرفوع بالأب نياية عن التهمة لأنه متنى ، وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر «ليلة» أسله ظرف زمان منصوب بتتمض وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «أرمدا» فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وألف الاثنين فاعل مبنى على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل وقاعله في محل جر بإضافة ظرف الزمان إليه «وبت» الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، بت : فعل ماض مبنى على الفتح للقدر لاجل له من الإعراب ، وهو فعل تام فناء المخاطب فاعله ويجوز أن يكون ناقصا فيكون الضمير اسمه «كا» الكاف حرف جر ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، ما : يجوز أن تكون مصدرية ، ويجوز أن تكون كافة للكاف عن عمل الجبر وعن الاختصاص بالأسماء «بات» فعل ماض «السليم» فاعله «مسهدا» خبر بات الأولى على النقصان ، وحال من فاعله على التمام ، وبات الثانية تامة فلا تحتاج إلى منصوب ، أو ناقصة فنصوبها محذوف يدل عليه منصوب الأولى ، وإذا اعتبرت «ما» مصدرية فبات الثانية معها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور على هذا متعلق ببات الأولى أو بمسهد ، أو هو خبر بات الأولى ومسهدا حال من ضمير المخاطب .

الشاعر فيه : قوله «ألم تتمض عيناك ليلة» فإن الشاعر رحمه الله زعم أن هذا من باب نياية الظرف وهو ليلة مناب للمصدر ، وأصل الكلام على هذا : ألم تتمض عيناك اقتضاض ليلة

أى : اغْتِيَاضَ لَيْلَةٍ أَرْمَدًا ، وهو عكس : فَتَلَتْهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ ، إلا أنه قليل .

العاشر : « ما » الاستفهامية ، نحو مَا تَضْرِبُ زَيْدًا .

الحادى عشر : « ما » الشرطية ، نحو : مَا شِئْتُ فَأَجْلِسْ .

الثانى عشر : آتته ، نحو : ضَرَبْتُهُ سَوْطًا ، وهو يطرد فى آلة الفعل دون غيرها ، فلا يجوز : ضَرَبْتُهُ خَشَبَةً .

الثالث عشر : عَدَّه ، نحو : « فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً »

وزاد بعض التأخرين اسم المصدر العلم ، نحو بَرَزَ بَرَّةً ، وَفَجَرَ فَجَارٍ .

وفى شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا .  
وينوب عن المصدر للؤكد ثلاثة أشياء :

الأول : مرادفه ، نحو : شَنِئْتُهُ بَقْضًا ، وَأَحْبَبْتُهُ مِقَّةً ، وَفَرِحْتُ جَذَلًا .

الثانى : تراكبه فى الاشتقاق ، نحو : « وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا » وَنَبَتَلْ  
إِلَيْهِ نَبْتِيلًا ؛ والأصل إنباتًا وَنَبَتًا .

الثالث : اسم مصدر غير علم ، نحو : تَوَضَّأَ وَضُوءًا ، وَاغْتَسَلَ غُسْلًا ، وَأَعْطَى عَطَاءً .

( وَمَا ) سيق من المصادر ( لِتَوْكِيدِ فَوْحٍ أَبَدًا ) ؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل

لا ينهى ولا يجمع ؛ ( وَتَنَّى وَاتَّجَعَ غَيْرُهُ ) أى : غير التوكيد ، وهو اللبى ( وَأَفْرَدًا ) لصلاحية

لذلك ؛ أما المزدئ فباتفاق ، نحو : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً ، وَضَرَبْتَيْنِ ، وَضَرَبَاتٍ . واختلف

فى النوعى ؛ فالشهور الجواز نظرا إلى أنواعه ، نحو : مِزْتُ سِزِيَّ زَيْدَ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ ؛

وظاهر مذهب سيبويه للنع ، واختاره الشلوين .

( وَحَذَفُ حَامِلٍ ) المصدر ( الْمُوَكَّدِ اِئْتِنَع ) لأنه إنما جىء به لتقوية عامله وتقرير معناه <sup>(١)</sup> ،

أرمدا ، خذف المضاف ، وهو المصدر ، وأقام للمضاف إليه مقامه ، وهو الظرف ، وذكر أن إنابة

الظرف مناب المصدر قليلة ، فأما إنابة المصدر مناب الظرف فكثيرة ، كما سأتى فى باب الفصول فيه ،

وهذا الذى ذهب إليه الشارح إنما يستقيم على جهل الاستفهام تقريريا وكأنه يقول : قد اغتمضت

عينك اغتماض ليلة أمامهما الرمد .

(١) الراد بتقوية العامل تثبيته فى نفس السامع بسبب تكريره ، والمراد من تقرير معناه

والحذف ينافي ذلك ، وتنازع في ذلك الشارح <sup>(١)</sup> (وفي) حذف عامل (سواء

رفع توهم المجازعنه ؛ فانك لو قلت : قتلته ؛ لتوهم السامع أنك أردت ضربته ضربا شديدا ، فإذا قلت : قتلته قتلا ؛ علم أن المراد الحقيقة .

فإن قلت : فهل يؤكد المجاز ؟

قلت : ذكر جماعة من الأصوليين منهم العلامة الزركشي إلى أن المجاز لا يؤكد ، وظاهر هذا الإطلاق أن المعنى المجازي لا يؤكد سواء أكان اللفظ متعينا له أم كان اللفظ محتملا له وللحقيقة ، وهذا غير مستقيم ؛ لأن المعنى المجازي قد أكد في قوله تعالى : ( وَمَكَرْنَا مَكْرًا ) وفي قول الشاعر :

• وَتَجَبَّتْ عَجِيجًا مِنْ جُدَامٍ لِلطَّارِفِ •

فالأولى أن يقال : إن المعنى المجازي الذي لا يحتمل سواء يجوز تأكيده كما في هذه الآية والشاهد الذي ذكرناه ؛ ألتست ترى أن «مكرنا» لا يجوز أن يحمل على الحقيقة ، وكذلك «عجت» لا يجوز أن يراد منه الحقيقة لأنه مسند إلى الطارف ؛ أما الفعل الذي يحتمل المجاز والحقيقة نحو قتلته فإنه لا يؤكد ؛ فيكون ذكر المصدر بعده لتقرير معناه المراد لا لتأكيده .

(١) الشارح الذي نازع في هذا الكلام هو العلامة أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن النازم ، قال في شرحه على ألفية والده ( ص ١٣٧ ) : « يجوز حذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل ، كما يجوز حذف عامل للفعول به وغيره ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكدا أو مينا ، والذي ذكره الشيخ رحمه الله ( يريد والده ابن مالك صاحب الألفية ) في هذا الكتاب وفي غيره أن المصدر للمؤكد لا يجوز حذف عامله . قال في شرح الكافية : لأن المصدر للمؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه ، وحذفه مناف لذلك ؛ فلم يجوز ؛ فإن أراد أن المصدر للمؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك أن حذفه مناف لذلك التقصد ، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه ، وإن أراد أن المصدر للمؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير ، وقد يقصد به مجرد التقرير ؛ فليس ، ولكن لانسلم أن الحذف مناف لذلك التقصد ؛ لأنه إذا أجاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بذلك المصدر فلا يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ، ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا من القياس لكان في دفعه بالسجع كفاية ؛ فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفًا جائزًا إذا كان خبرًا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر ، نحو أنت سيرا ، وحذفًا واجبًا في مواضع يأتي ذكرها ( يريد في قول النازم والحذف حتم مع آت بدلا من فعله - إلخ ) نحو سقيا ورعيا ، وحما وشكرا لا كقرا ؛ فنع مثل هذا إما لسهوعه وروده وإما للبناء على أن المسوخ لحذف العامل منه نية التخصيص ، وهي دعوى على خلاف الأصل ، ولا يقتضيهما غوى

لِلدَّلِيلِ مُنْشَعٍ) عند الجميع ، كأن يقال : ما ضربت ؛ فنقول : بلى ضَرَبْتُكَ مَوْئِلاً ، أَوْ لَى  
ضَرَبْتَيْنِ ، وكقولك لمن قدم من سفر : قُدُّوْماً مُبَارَكَاً ، ولئن أراد الحج أو فرغ منه : حَجًّا  
مَبْرُورًا ، فحذف العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز ؛ لدلالة القرينة عليه ،  
وليس بواجب .

(وَالْحَذْفُ حَتْمٌ) أى : واجب (مَعَ) مصدر (آتٍ بَدَلًا \* مِنْ فِئْلِهِ) ؛ لأنه لا يجوز  
الجمع بين البديل والبديل منه .

الكلام ، ولم يخالف أحد في جواز حذف عامل المصدر المبين للتنوع أو العدد ، فذلك قال : وفي سواء  
لدليل منسح ؛ ومن أمثله قولك لمن قال ما ضربت زيدا : بلى ضربتيني ، ولئن قال ما حذفت في الأمر :  
بلى جدا كثيرا ، ولئن قال أى سير سرت : سيرا سريعا ، ولئن تأهب للحج : حجا مبرورا ،  
ولئن قدم من سفر : قدوما مباركا ؛ ثم إن حذف عامل المصدر على نوعين : جائز ، وواجب ؛ فالجائز  
كما في الأمثلة المذكورة ، والواجب إذا كان المصدر بدلا من اللفظ بالفعل ، كما قال : والحذف  
حتم - إلخ ؛ اه كلامه . وقال العلامة الصبان في الفصل بين الكلامين : « وردَّ بأن الحذف  
مناف للتوكيد مطلقا ؛ لأن التوكيد يقتضى الاعتناء بالمؤكد ، والحذف ينافي ذلك ؛ فدعواه  
الأولى مردودة ، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستغنى من محوم قوله : وحذف عامل  
المؤكد امتنع ؛ لنسكات ، كما يدل على ذلك قوله بعد : والحذف حتم - إلخ ؛ وفيه أن نحو :  
أنت سيرا ؛ لا دليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله ؛ فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض ، مع أن  
الخليل وسبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد ، وردَّ ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة  
التي ذكرها ليست من المؤكد ، بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ؛  
ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد ،  
وأنه لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد ، واختلفوا في عمل المصدر الواقع موقع الفعل ، والصحيح  
أنه يعمل ، ولا يخفى أن دليله الأول لا يأتي في نحو أنت سيرا ، وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر  
على الثلاثة المذكورة في قوله : توكيدا أو نوعا - إلخ ؛ إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست  
من المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل ؛ اه كلامه ؛ والخلاصة أن اعتراض ابن الناطم  
على أبيه بورد حذف عامل المصدر المؤكد لا مدفع له ولم يتم لأحد من انتصر للناظم دليل ينهض  
ردا على ذلك ، وما زعمه عن ابن عقيل من أن هذه الأمثلة التي أوردها ابن الناطم ليست من  
المصدر المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل ؛ فإنه كلام لا يتم ، ودعوى الشذوذ لا تصح  
لأن هذا وارد في الكلام الفصيح الجارى على السنة العرب بدون ضرورة .

وهو على نوعين : واقع في الطلب ، وواقع في الخبر .

فالأول : هو الواقع أمراً أو نهياً ( كَنَدَلَا اللَّذْ كَانَدَلَا ) في قوله :

عَلَى حِينِ الْهَمَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَكَدَلَا ، زُرَيْقُ ، الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ <sup>(١)</sup>

فَكَدَلَا : بدل من اللفظ بأندل ، والأصل : أندل يا زريقُ الْمَالِ : أى اختطفه ، يقال : نَدَلُ الشيء ؛ إذا اختطفه ، ومنه : « فَضْرَبَ الرَّقَابِ » أى : فاضربوا الرقاب ؛ وتقول : فَيَاكَمَا لَا قُودَا : أى قم ولا تقعد .

كذا أطلق الناطم ، وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ، كقوله :

٤٢٢ — فَصَبْرًا فِي تَجَالِ لَوْتٍ صَبْرًا

(١) هذا هو الشاهد رقم (١٤) وقد سبق شرح هذا البيت شرحاً وافياً في أوائل هذا الكتاب ؛ فارجع إليه في ( ج ١ ص ٢٦ ) ، والاستشهاد به هنا في قوله « ندلا ... المال » حيث ناب المصدر الذى هو قوله « ندلا » مناب الفعل الذى هو اندل ، والندل : الأخذ باليدين جميعاً ، أو هو الخطف ، وهو أيضاً السرعة فى الشيء ، والثعلب يضرب به اللؤلؤ فى الأخذ ؛ لأنه يأتى على ما يبعدو عليه من الحيوان .

٤٢٢ — هذا صدر بيت ؛ وعجزه قوله :

• قَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ يُسْتَطَاعُ •

وهذا بيت من كلمة لقطرى بن الفجاءة رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى كتاب الحماة ( انظر شرح التبريزى : ١ - ٩٦ ) ، وأولها قوله :

أُتُوْا لَمَا وَقَدْ طَارَتْ شَمَاعَا  
فَإِنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ بَقَاءَ يَوْمٍ  
فَصَبْرًا فِي تَجَالِ لَوْتٍ صَبْرًا  
وَلَا تُؤَبُّ أَنْتَهَا بِنُوبِ عِزٍّ  
فَيَطْلُو عَنْ أَخِي الْخَنَمِ الْبِرَاعِ  
سَبِيلُ لَوْتٍ غَايَةُ كُلِّ حَيٍّ  
وَمَنْ لَا يُتَبَيَّنُ يَسْأَلُ وَيَهْرَمُ  
قَمَا نَيْلُ ... البيت ، وبعده :  
فَيَطْلُو عَنْ أَخِي الْخَنَمِ الْبِرَاعِ  
فَدَائِمِهِ لِأَهْلِ الْأَرْضِ دَائِمِ  
وَتُسْلِيهِ الْمَتُونُ إِلَى أَقْطَاعِ

وَمَا لِلرَّءِ خَيْرٌ فِي حَيَاةٍ إِذَا مَا عُدَّ مِنْ سَقَطِ الْمَتَاعِ

اللفظ : « أقول لها » هذا الضمير عائد إلى النفس وإن لم يجر لها ذكر لأنها مفهومة من سياق الكلام « طارت شعاعا » الشعاع - مثل سحب - المتفرق ، وقد جعل هذا مثلا ، ولرأى للبالغة في الفزع « لن تراهي » روى في مكانه « لاتراهي » بلا الناهية ، وتراهي : مضارع مبني للمجهول من الروع ، وهو الفزع ، وتقول : راعه يروعه ؛ إذا أفزعته ، وتقول : ربع الرجل يراع ، يذكر تشجيعه لنفسه وتعريضه إياها بعد ما استشعرت الفزع أن الأجل مقدر « مجال الموت » أراد به المكان الذي يجول فيه الفرسان وفيه يصلون بعضهم على بعض « أخى الخنق » أراد به الدليل ، والخنوق : البلة ، ولا يكاد يستعمل الخنوق في ذلة إلا أن تكون في غير موضعها ، والبراع : أصله القصبة التي لاجوف لها ، ثم استعمل في الرجل الجبان لأنه ضعيف القلب ؛ فكانهم جعلوه لقلب له ، ثم جعلوه لاجوف له « ومن لا يتبط » الاعتبار : أن يموت المرء من غير علة ، يريد من لم يمت شابا مات هرمًا ، ويسأم : يمل ، وله مفعول محذوف ؛ يريد أنه يسأم ما يعتريه ويسببه من تكاليف الهرم « وتسلمه للنون » روى في مكانه « وتقض به النون » وروى أيضا « ويقض به القضاء » .

الإعراب : « صبرا » مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا تقديره : اصبر صبرا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « في مجال » جار ومجرور متعلق به ، ومجال مضاف ، و« الموت » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « صبرا » تأكيد للصدر السابق « فما » الفاء للتفريع ، ما : نافية تعمل عمل ليس ، حرف مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « نيل » اسم ما ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و« الخلود » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « بمستطاع » الباء زائدة في خبر ما ، مستطاع : خبر ما النافية ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اجتلبها حرف الجر الزائد .

المشاهد في : قوله « صبرا ... صبرا » فإن حذف العامل في هذا المصدر واجب بالإجماع ، أما ابن عصفور فقصّر الوجوب على هذا النوع وعلى المصدر المقرون بهجمة دالة على الاستفهام التوبيخي ، ووجهه أنه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل ، ويمثل قول ابن عصفور قال ابن الضائع ، ونه : « واعلم أنه يجرى مجرى هذا في التزام الإضمار المصادر في الأمر المثناة ، كقولهم : الحذر الحذر ، والنجاه النجاه ، وضربا ضربا » اه ، وقوله « يجرى مجرى هذا » اسم الإشارة فيه عائد إلى التحذير بغير إيا ، وقوله « المصادر المثناة » أراد المكررة ، ولم يرد التثنية الاصطلاحية .

أو دعاء<sup>(١)</sup> نحو: سَمِيًّا وَرَعِيًّا وَجَدْنَا وَكَيْ ، أو مقرونا باستفهام توبيخى ، نحو أَنْوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ ؟ وقوله :

٤٢٣ - أَلَوْثَا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَزَابَا

(١) قد يكون الدعاء بالمصدر مكررا كما في قول ابن ميادة :

تَفَاقَدَ قَوْمِي إِذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِي بِحَارِيَّةٍ ، بَهْرًا لَمْ يَبْدَها بَهْرًا

وقد يكون الدعاء بالمصدر من غير تكرار ، وذلك كما في قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ الزَّمَلِ وَالْحَصَى وَالْتَرَابِ

وقد يكون الدعاء بالصفات النائية عن المصدر مكررة ، كقول كثير حمزة :

هَنَيْتَا مَرِيئًا غَمْرًا دَاهٍ مُحَارِيرٍ لَمْرَةً مِنْ أَضْرَاضِنَا مَا اسْتَعَجَلَتْ

وقد يكون الدعاء بالصفات النائية عن المصدر غير مكررة ، كقول الآخر :

هَنَيْتَا لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بُيُوتَهُمْ وَلِلْعَزَبِ الْمُسْكِينِ مَا يَتَلَسُّ

وقول الآخر ، وكأنه منه :

هَنَيْتَا لِأَرْبَابِ النِّعَمِ نَعِيمَهُمْ وَلِلْعَاشِقِ الْمُسْكِينِ مَا يَتَجَرَّعُ

وقد يدعى بأسماء وليست بمصادر ولا صفات ، قالوا : تريا وجندلا ، وقد جاء مرفوعا في قول الشاعر :

لَقَدْ أَلَبَّ الْوَأَشُونَ أَلْبًا لِبَنِيهِمْ فَعَزَبُ لِفُؤَادِهِ الْوُشَاةُ وَجَنْدَلُ

٤٢٣ - هذا مجزيت ، وصدره قوله :

\* أَعْبَدَا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيْبًا \*

وهذا بيت لجريز بن عطية بن الخطمي من كلة يهجو فيها العباس بن يزيد الكندي ، وكان قد اعترض لجريز حين قال قصيدته في بنى غير التي منها قوله :

إِذَا غَضِبْتَ عَلَيَّكَ بَنُو تَمِيمٍ زَأَيْتَ النَّاسَ كُلَّهُمْ غَضَابَا

فقال العباس بن يزيد :

أَلَا رَغِمَتْ أَنْوْفُ بَنِي تَمِيمٍ فُسَاءُ الثَّمَرِ إِنْ كَانُوا غَضَابَا

فقال جرير يهجو العباس :

أَخَالِدَ كَانَ وَعْدُكُمْ خِلَابًا      وَمَتَّيْتُ الْمَوَاعِدَ وَالْكَذَابَا  
أَلَمْ تَتَّبِعْنِي كُلَّنِي وَوَجِدِي      غَدَاةَ بَرْدٍ أَهْلَكُمْ الرَّكَابَا  
أَهَذَا الْوُدَّ زَادَكَ كُلَّ يَوْمٍ      مُبَاعِدَةً لِإِلْفِكَ وَأَجْتِنَابَا  
قَدْ طَرِبَ الْحَمَامُ فَمَجَّ شَوْقًا      قَلْبٍ مَا يَزَالُ بِكُمْ مُصَابَا  
وَزَهَبَ أَنْ تَزُودَكُمْ حَيُونَا      مُسَانِمَةً لِأَهْلِكِ وَأَزِقَابَا

وقيل بيت الشاهد قوله :

سَتَمْلُحُ مِنْ ذُرَى شُعْبَى قَوَافٍ      عَلَى الْكِنْدِيِّ ثَلْثَبُ الْهَيْبَا  
أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا      أَلْوَمَا ... البيت ، وبسده  
وَيَوْمًا فِي فِرَازَةٍ مُسْتَحِيرًا      وَيَوْمًا نَاشِدًا حِلْفًا كِلَابَا  
إِذَا جَمَلَ اللَّثِيمُ وَلَمْ يُقَدَّرْ      لِيَبْقَى الْأَمْرُ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا  
فَمَا فَارَقْتَ كِنْدَةً عَنْ تَرَاضٍ      وَمَا وَبَّرْتَ فِي شُعْبَى أَرْقَابَا

اللفظ : « شعبي » بضم الشين وفتح العين الهمزة - هي جبال نبيعة متدانية من ضربة على قريب من غانية أميال ، وقيل : جبل أسود وفيه شعاب فيها أوшал تحبس الماء من سنة إلى سنة ، وقال البكري : « شعبي جبال متشعبة ؛ فذلك سميت شعبي ؛ وقال عماره : هي هضبة بصبي ضربة ، ومن أصحاب شعبي العباس بن يزيد الكندي ، وكان نازلا هناك في غير قومه » اه ، وإنما عبر جرير العباس بن يزيد بحاوله في شعبي لأنه كان حليفا لبني فزارة ، وشعبي من بلادهم ، وهو كندى ، والحلف عندهم عار ، قال أبو محمد الأعرابي « أَلْوَمَا » اللؤم : ضد الكرم ، وهو فعل من الأفعال الحسية الدنيئة ، وفعله من باب كرم « لا أبالك » هذه عبارة تستعمل في اللوم بأن يراد أنه مجهول النسب ، كما هو للراد هنا ، وقد يراد بها للمدح بأن يراد نفي نظير المدح بغير أبيه ، وقد تستعمل هذه العبارة في معرض التعجب ، كقولهم : لله دره ! وقد تستعمل في الحث على الجود والتشجيع ؛ لأن من له أب يتشكل عليه في بعض شأنه .

الإعراب : « أعبدًا » المحزنة للتنداء ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عبدا : منادى ، وهو شبيه بالضاف لكونه موصوفا ، ولذلك نصب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة



وأجاز ابن خلف والنحاس أن تكون الممزة حرف استفهام ، وعبدا على هذا حال ، كأنه قال :  
أُفخر علىّ في حال عبوديتك ، والفخر لا يليق بالعبودية « حل » فعل ماض ، مبنى على الفتح  
لاعمل له من الإعراب ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عبد ، والجملة من  
الفعل وقاعله في محل نصب صفة لعبدا « في شيء » جار ومجرور متعلق بمحل « غريبا » حال  
من فاعل حل المستتر فيه « ألؤما » الممزة للاستفهام التوبيخي حرف مبنى على الفتح لاعمل له  
من الإعراب ، ألؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : أتلؤم ألؤما ؟ ! « لا »  
نافية للجنس « أبا » اسم لا النافية للجنس ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء  
الستة « لك » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، والكاف ضمير المخاطب في محل جر بإضافة اسم  
لا إليه ، وقد جاء هذا التعبير كثيرا في كلام العرب ، فمن ذلك قول النافذة الديلمي :

يَقُولُ رِجَالٌ يَجْهَلُونَ خَلِيقَتِي : لَعَلَّ زَيْادًا لَا أَبَاكَ غَافِلٌ

وقال زهير بن أبي سلمى الزبي :

سَمِعْتُ نَكَالِيْفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَمِشُّ ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَاكَ يَسَامُ

وقال أبو عصبين الثقفي :

هَلَمْ سِلَاحِي لَا أَبَاكَ إِنِّي أَرَى الْحَرْبَ لَا تَزْدَادُ إِلَّا تَمَادِيًا

وقال عنزة بن شداد العبسي :

فَأَقْنِي حَيَاءَكَ لَا أَبَاكَ وَأَعْلِي أَنِّي أَتَرَدُّ سَامُوتُ إِنَّمَا أَتَقَلِّ

وقال جرير بن عطية :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي لَا أَبَاكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ مُرَّرُ

وقال موسى بن جابر الحنفي :

كَانَتْ خَفِيفَةً لَا أَبَاكَ مَرَّةً عِنْدَ الْفَاءِ أَسِنَّةٌ لَا تَنْكُلُ

ومن هذا الباب قول درماء بنت سيار بن عبيدة الجحدري :

مَهْمَا أَخَوَانِي الْحَرْبُ مِنْ لَأَخَالَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوءَةً فَدَخَا مَهَا

والدليل على أن الإضافة مقصودة في هذا التعبير عجيبته بالإضافة في قول مسكين الدارمي :

وَقَدْ مَاتَ شَمَّانُ وَمَاتَ مَزْرُودٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ لَا أَبَاكَ يُحْلَدُ

ولو لم يرد الإضافة لم يأت بالآلف ولقال كما قال نهار بن توسعة البشكري :

أَيُّ الْإِسْلَامِ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا أَفْتَحَرُوا بِقَيْسٍ أَوْ نَيْمٍ

« واغتربا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، اغتربا : مصدر منصوب بفعل مضمر وجوبا ، والتقدير : وتغرب اغتربا ، وهذه الجملة معطوفة على جملة أنلؤم لئوما السابقة .

الشاعر نيم : قوله « لئوما واغتربا » حيث وجب حذف الفعل العامل في كل مصدر من هذين المصدرين ، لكونهما واقعين بعد هزة أريد بها الاستفهام التوبيخي ، هذا تخرج الشاهد تبعاً للنظام وابنه وابن هشام ، وكلهم تابعون لسيبويه رحمه الله .

قال سيبويه رحمه الله ( ١ - ١٧٠ ) : هذا باب ما ينصب فيه المصدركان فيه الآلف واللام أولم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ؛ لأنه يصير في الإخبار به والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل ، كما كان الحذف بدلا من الحذف في الأمر . . . . وأما ما ينصب في الاستفهام في هذا الباب فقولك : أقياما يا فلان والناس قعود ؟ وأجلوسا والناس يفرعون ؟ لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام ، وقال العجاج :

• أَلْطَرِبَا وَأَنْتَ قِنْسَرِي •

فأينما أراد أن يطرب : أي أنت في حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل ، ومن ذلك قول بعض العرب ( هو عامر بن الطفيل ) أَغْدَةُ كَمْدَةِ الْبَعِيرِ وَمَوْتَانِي بَيْتِ سُلَيْمٍ ؟ كأنه إنما أراد أوغد غدة كمدة البعير وأموت موتا في بيت سلوية ، وهو بمنزلة أطربا ، وتفسيره كتفسيره ، وقال جرير :

أَعْبَدَا حَلًّا فِي شُعَيْ غَرِيْبَا أَلْوَمَا لَا أَبَا لَكَ وَأَغْزِرَابَا

يقول : أنلؤم لئوما وأنغرب اغتربا ؟ وحذف الفعل في هذا الباب لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل وهو كثير في كلام العرب . وأما « عبدا » فيكون على ضربين : إن شئت على النداء ، وإن شئت على قوله : أفتنخر عبدا ، ثم حذف الفعل « اه كلامه

وقال ابن النظم في شرح الألفية ( ص ١٣٩ ) : « وأما الاستفهام لقصد التوبيخ فكقولك للتواني : أتوانيا وقد جد قرناؤك ؟ ومثله قول الشاعر :

والثاني : مادل على عامله قرينة وكثرة استعماله ، كقولهم عند تذكر النعمة : **حَمْدًا** و**شُكْرًا** لا **كُفْرًا** ، وعند تذكر الشدة : **صَبْرًا** لا **جَزَعًا** ، وعند ظهور معجب : **عَجْبًا** ، وعند الامتثال : **تَمَعًا** و**طَاعَةً** ، وعند خطاب مرضى عنه : **أَفْضَلُ ذَلِكَ وَكَرَامَةً وَسِرَّةً** ، وعند خطاب مفضوب عليه : **لَا أَفْضَلُ ذَلِكَ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا** ، و**لَا فَصْلَتْ ذَلِكَ وَرُغْمًا وَهَوَانًا** .

(وما سيق من المصادر (لتفصيل) أى : لتفصيل عاقبة ما قبله (كإمامنا) من قوله تعالى : **« فَشَدُّوا الرِّوَاكِيَ قَائِمَاتِنَا بَدُوْا وَإِنَّمَا يَدَاهُ »** (عَامِلُهُ يَحْدَفُ حَيْثُ عَنَّا) أى : حيث عرّضَ ؛ لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بامله ، والتقدير **فِيمَا تَمْنُون** وإما **تَقَادُونَ** .

**أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَأَغْرَابًا**

أى أناؤم وتغرب اه

وقال الشيخ خالد وهو شيخ الشارح الأثموني « والوارد مقرونا باستفهام تو بيخي وهو ثلاثة أقسام : تو بيخ متكلم لنفسه ، كقول عامر بن الطفيل مخاطب نفسه : **أَعْدَةُ كَفْتَةِ الْبَعْبِرِ وَمَوْتَا** في بيت سلوية ، وتو بيخ مخاطب ، نحو : **أَتَوَانِيَا** وقد جد قرناؤك ؟ أى : أتوانى توانينا ، وقوله وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي (١) :

**أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَأَغْرَابًا**

أى : أناؤم لؤما وتغرب اغترابا ، وعيدا منادى بالهمزة ، وشعبي - بضم الشين المعجمة وتفتح العين الهملة والباء الواحدة - موضع ؛ وتو بيخ لغائب في حكم حاضر ، كقولك لشيخ غائب وقد بلغك أنه يلعب : **أَلْعِيَا وَقَدْ عَلَاكَ السَّيْبُ** ؛ أى أتلعب لمبا اه كلامه

فهذه العبارات كلها هي التي حذا شارحنا الأثموني حذوها وتبع خطوها ، وحسبه أن يكون مقتديا بشيخ هذه الصناعة وأستاذها ، وقد خالف هؤلاء جميعا ابن السيد في شرح أبيات الجبل ؛ فاستحسن أن يكون « لؤما » مفعولا به لفعل عنوف ، و « اغترابا » معطوفا عليه ، والتقدير : **أَتَجْمَعُ لُؤْمًا وَاغْتِرَابًا** ؛ قال : « وأنشد سيبويه هذا البيت على أن لؤما واغترابا منصوبان بفعل عنذوف على طريق الإنكار التوبيخي ؛ كأنه قال : أناؤم لؤما وأنغرب اغترابا ، ويجوز أن يكون التقدير **أَتَجْمَعُ لُؤْمًا وَاغْتِرَابًا** ؛ فتنصيهما بفعل واحد مضمّر ؛ وهذا أحسن ؛ لأن للنكر إنعما هو جمع اللؤم والغربة اه

(١) قد عرفت أن اسمه الياس بن يزيد الكندي .

( كَلْذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَصْرٍ وَزِدْ ) كل منهما ( نَائِبٌ فِعْلٌ لِأَنَّهُ عَيْنٌ أَسْتَقْدَ ) نحو :  
 أَنْتَ سَيِّرَا سَيِّرَا ، وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرَا ، وما أَنْتَ إِلَّا سَيِّرَا ؛ فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل ،  
 والحصر ينوب مناب التكرير ، فلم يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضمار والإظهار ، نحو أَنْتَ  
 سَيِّرَا ، وَأَنْتَ تَسِيرُ سَيِّرَا . والاحتراز باسم العين من اسم للمعنى ، نحو : أَمْرُكَ سَيِّرُ سَيِّرُ ، فيجب  
 أن يرفع على الخبرية هنا ؛ لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلافه بعد اسم العين ؛ لأنه  
 يؤمن منه اعتقاد الخبرية ؛ إذ للمعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً ، كقوله :

٤٢٤ — فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِذْبَارٌ

٤٢٤ — هذا مجزيت ، وصدره :

• تَرَنُّعٌ مَارَتَتْ حَتَّى إِذَا أَذْكَرَتْ •

وهذا بيت من قصيدة طويلة للخنساء تهاضرت عمرو بن الشريد ، وأولها قولها :

قَدَى بَعِينِكَ أُمٌّ بِالْمَعِينِ عَوَارُ      أُمٌّ أَفْقَرَتْ إِذْ خَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ  
 أَنَّ عَيْنِي لِدُكْرَاهُ إِذَا خَطَرْتُ      فَيَنْصُ يَسِيلُ عَلَى الْخَدَّيْنِ مِدْرَارُ  
 تَبْكِي لَصْغَرِي الْعَبْرَى وَقَدْ وِلِمْتُ      وَدُونَهُ مِنْ جَدِيدِ الثُّرُبِ اشْتَارُ

وقبل بيت الشاهد قولها :

فَمَا عَجُولٌ عَلَى بَرٍّ تُطِيفُ بِهِ      لَهَا حَبِينَاكِ إِضْغَارُ وَإِكْبَارُ  
 تَرَنُّعٌ مَارَتَتْ حَتَّى إِذَا أَذْكَرَتْ      فَإِنَّمَا هِيَ تَحْنَانٌ وَتَسْجَارُ  
 لَا تَسْنُ الدَّهْرُ فِي أَرْضٍ وَإِنْ رُبِيتْ      صَغُرَ وَلِلدَّهْرِ إِخْلَاءٌ وَإِمْرَارُ  
 يَوْمًا بِأَوْجَدِ مَيِّ يَوْمَ قَارِقِي      وَإِنْ صَغُرَا لَمَوْلَانَا وَسَيِّدُنَا  
 وَإِنْ صَغُرَا لِمَوْلَانَا وَسَيِّدُنَا      وَإِنْ صَغُرَا إِذَا رَكِبُوا  
 وَإِنْ صَغُرَا لِنَاتِمٍ الْمُدَاهَةِ بِهِ      كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

اللفظ : « قَدَى بَعِينِكَ أُمٌّ بِالْمَعِينِ عَوَارُ » القدى : ماسقط في العين من الرمد ، وتقول :

قذيت عينه تقذى قذى - مثل طرب يطرب طربا - إذا سقط فيها ذلك ، والعوار - بضم العين وتشديد الواو مفتوحة - ومثله العائر : وجع في العين كالقذى ، وقد روى هذا الشطر « ماهاج حزنك أم بالعين عوار » وهاج : أثار « أفقرت » خلت ، وروى الشطر الثانى « أم ذرفت أم خلت من أهلها الدار » وذرفت : قطرت قطرا متتابعا لا يبلغ أن يكون سيلا ، وضميره للستر يعود إلى العين ، ويروى « أم ذرفت أن خلت » ويروى « أو أوحشت وملت » وقولها « كأن عيني له كراه - إلخ » ألك كرى - بكسر الدال وسكون الكاف - مثل الذكر ، وخطرت : أى مررت ذكرها على بالى ، وللدرار : الكثير ، وسقط هذا البيت من بعض رواة شعر الحنفاء ، وقولها « تبكى لصخرهى العبرى » قد روى هذا الشطر « فالعين تبكى على صخر وحق لها » والوله : ما يصيب الرجل والمرأة من شدة الجزع عند الصيبة ، والعبرى : التى لا تحب من الدموع ، وقيل لها عبرى لحملان دموعها ، وعنت بالأستار : ما أهيل عليه من تراب وحجارة « فما عجول على بو - إلخ » العجول : التى يموت ولها وهو صغير ، والبو : جد ولد الناقة يحشى تماما أو غيره ويدنى منها لترأفه وتعطف عليه ، وقال أبو عبيدة : السجول والحلوج والسواب والواله والفاقد بمعنى واحد ، والإصغار : حنين الناقة إذا خفضته ، والإكبار : حنينها إذا رفعتها ، ويروى « لها حنينان إعلان وإسرار » وهو بمعنى « ترعى » ويروى « ترعى » ويروى « ترعى ما غفلت » ويروى « ترعى إذا نسيت حتى إذا ذكرت » تعنى أن هذه الناقة ترعى مادامت ناسية ولها الذى ذبح ، فإذا تذكرته أخذتها رعدة وقلق واضطراب فصارت تقبل وتدبر لا يقر لها قرار ، وشبهت نفسها بها وجعلت الناقة نفس الإقبال والإدبار توسعا ، وسيأتى إيضاحه في بيان الاستشهاد بالبيت ، وقمى « لاتسمن الدهر في أرض وإن ربت - إلخ » ربت : أصابها مطر الربيع ، يقال : ربت الأرض فهى مربوعة ، وخرفت فهى مخروفة ، وصيفت فهى مصيفة ، وجاء أيضا مصيوفة ، والتحنان - بفتح الحاء وسكون الميم - مصدر حنت الناقة تحنن ؛ إذا طربت في إثر ولها ، والفسجار : الحنين الذى يشتد ويطول ، وقد جعلتها التحنان والتسجار كما جعلتها الإقبال والإدبار ، وقولها « يوما بأوجد منى - إلخ » بأوجد : هذا خبر ما فى قولها فما عجول طى بو « ولدها إحصاء وإسرار » يأتى مرة عما يحلو ومرة بما يمر « وإن صخرنا لمولانا وسيدنا - إلخ » يروى فى مكانه « وإن صخرنا لكافينا وسيدنا » تريد أنه ينحر فى شدة الزمان والبرد فيطم ، وخست الشتاء لأنه زمن الجلب والقطط « فالنحر فيه والإطعام أشد مؤنة وأدل على الكرم والبذل « وإن صخرنا لتأتم الهداة به » يروى فى مكانه « أفر أبلج تأتم الهداة به » والأفر : للشهور ، والأبلج : البعيد ما بين الحاجبين وهذا بما يجتمع به ، والعلم : الجبل ، وتريد بتشبيهه بالعلم فى رأسه نأر أنه مشهور لا يخفى على أحد الإعراب : « ترعى » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره

... ..

هي يعود إلى العجول ذات البو « ما » مصدرية ظرفية « رمت » فعل ماض ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى العجول أيضا ، وما للصدرية الظرفية في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان مقدر إليه ، وتقدير الكلام : ترغ مدة رمتها « حتى » حرف دال على الابتداء « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون في محل نصب « اذكرت » اذكر : فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « فأنما » الفاء واقعة في جواب إذا ، إنما : أداة حصر « هي » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح في محل رفع « إقبال » خبر للمبتدأ « وإدبار » معطوف على الخبر ، والمعطوف على الرفع مرفوع

الشاهد في : قولها « هي إقبال وإدبار » حيث أخبرت عن اسم العين - وهو الضمير العائد إلى العجول ذات البو التي هي الناقة - باسم للمعنى - وهو المصدر الذي هو الإقبال والإدبار ؛ وفي الأبيات التي ذكرناها مع بيت الشاهد شاهد آخر لهذه للسألة ، وهو قولها « فأنما هي تحنان وتسجار » واعلم أن للعلماء في ذلك ثلاثة تخريجات :

التخريج الأول : أن يكون الكلام على تقدير مضاف محذوف ؛ فالأصل في هذه العبارة على هذا التخريج : فأنما هي ذات إقبال وذات إدبار ، وإنما هي ذات تحنان وذات تسجار ؛ حذف للضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه ؛ فالكلام إذن مشتمل على مجاز بالحذف ، مثل قوله تعالى : ( وَاسْتَلِ الْقَرْيَةَ ) للراد والله أعلم وأسأل أهل القرية

التخريج الثاني : أن يكون الكلام على تأويل للمصدر المشتق ؛ فالصحيح هنا يراد منه اسم الفاعل ، وكأنها قالت : فأنما هي مقبرة مدبرة ، وإنما هي حنّانة ساجرة ، فالكلام إذن مشتمل على مجاز مرسل علاقته التعلق ؛ ويقال : علاقته الجزئية والكلية ، والأول أشهر

والتخريج الثالث : أن يجعل الكلام من قبيل للبالغة ، وللراد أن التكلم لما رأى أن المحدث عنه قد بلغ في هذا الوصف مبلغا لا يؤدي للشتق مقداره جعله هو نفس المعنى ؛ وقد جعل قوم منهم سيبويه شيخ النحاة والشيخ عبد القاهر الجرجاني إمام علماء البلاغة هذا من قبيل المجاز العقلي ، ويثبت قوم بأن المجاز العقلي يطلق على كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه في العقل بضرب من التأويل ؛ ولا شك أن الحكم المفاد بقول الحنفاء \* فأنما هي إقبال وإدبار \* وهو الحكم بالاتحاد بين الناقة والإقبال والإدبار - خارج عن موضعه في العقل بتأويل أنها صارت بسبب كثرة الإقبال والإدبار كأنها عينهما وتجمعت منهما ؛ فيكون مجازا عقليا على هذا المعنى ؛

أى : ذات إقبال وإدبار .

(وَمِنْهُ) أى : ومن الواجب حذف عامله (مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا) وهو إما مؤ د (لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ فَأُبْتَدَأَ) من النوعين — وهو للتوكيد لنفسه — هو الواقع بعد جملة هى نفس فى معناه ، وسمى بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة ؛ فكأنه نفسها (تَعُوْلُهُ عَلَى أَنْفِ عَرَفَا) أى : اعتراها ، ألا ترى أن « له على ألف » هو نفس الاعتراف (وَالثَّانِي) — وهو للتوكيد لغيره —

فافهم هذا ولا يذهب وهمك إلى المعنى المعروف للجواز العقلى ، وهو إسناد الفعل وما فى معناه إلى غير من هو له فتنتطق مسألا كيف يكون هذا مجازا عقليا والإقبال والإدبار من أضال الناقصة ؟ قال سيبويه (١) : « وإن شئت رفعت المصدر فجعلت الآخر هو الأول ، فجاز على سعة الكلام من ذلك قول الحسناء \* ترع مارعت حتى إذا اذكرت ... البيت \* فجعلها الإقبال والإدبار ، فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهارك صائم ، وليك قائم ، ومثل ذلك قول الشاعر وهو متمم ابن نيرة :

لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِقَائِمٍ مَالِكٍ وَلَا جَزَعٍ يَمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا

جعل دهره الجزع اه كلامه

وقال الأعمى : « الشاهد فيه رفع إقبال وإدبار على السمة ، وللمعنى ذات إقبال وإدبار ، حذف للضاف وأقيم للضاف إليه مقامه ، ولو نصب على معنى فهى تقبل إقبالا وتدبر إدبارا ووضع المصدر موضع الفعل لكان أجود اه

وقال أبو سعيد السمرقاني : « النحويون يقدرون مثل هذا على تقديرين : أحدهما أن يقدروا مضافا إلى المصدر ويحذفونه كما يحذفون فى (واسأل القرية) ، والوجه الثانى : أن يكون المصدر فى موضع اسم الفاعل ، وكان الزجاج يأبى إلا الوجه الأول ، وما يقوى الثانى أنك تقول : رجل ضخم وعبل ؛ فتجعلهما فى موضع اسم الفاعل وليسا بمصدرين لضخم وعبل اه وقال الشيخ عبد القاهر : « لم ترد تلك الراء بالإقبال والإدبار غير معناها حتى يكون المجاز فى الكلمة ؛ وإنما المجاز فى أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار ، ولو قلنا أريد أنها ذات إقبال وإدبار أنفسنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شىء مفعول وكلام عاتى مرذول لاسماخ له عند من هو صحيح الوقول واللمعة ناسبة للعانى اه

هو الواقع بعد جملة تحمل غير مقتصر به نصاً ، وسمى بذلك لأنه أثر في الجملة ، فكأنه غيرها ؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه ( كَأَبْنِي أَنْتَ حَقّاً صِرْفًا ) غفا : رفع ما احتمله «أنت ابني» من إرادة المجاز .  
 و ( كَذَلِكَ ) مما يلزم إضمار ناصبه المصدرُ للشعرُ بالحدث ( ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ مُجْلَةٍ )  
 حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه العمل فيه ( كَلِي بُكَاءُ ذَاتِ عُظْلَةٍ )  
 أى : ممنوعة من النكاح ، ولزَيْدٌ ضَرْبُ اللَّوْكَ ، وَلَهُ صَوْتُ صَوْتِ حَارٍ ؛ فالمنصوب في هذه الأمثلة قد استوفى الشروط السبعة ، بخلاف ما في نحو : لَزَيْدٌ يَذِيذُ أَسَدٌ ؛ لعدم كونه مصدراً ، ونحو : لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الْحُكَمَاءِ ؛ لعدم الإشعار بالحدث ، ونحو : لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حَسَنٍ ؛ لعدم التشبيه ، ونحو : صَوْتُ زَيْدٍ صَوْتُ حَارٍ ؛ لعدم تقدم جملة ، ونحو : لَهُ ضَرْبٌ صَوْتُ حَارٍ ؛ لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ، ونحو : عَلِيٌّ تَوْحٌ تَوْحُ الْحَمَامِ ؛ لعدم احتوائها على صاحبه ؛ فيجب رفعه في هذه الأمثلة ونحوها ؛ وقد ينتصب في هذا الأخير ، لكن على الحال .

وبخلاف ما في نحو : أَنَا أَبْنِي بُكَاءُ ذَاتِ عُظْلَةٍ ، وَلَزَيْدٌ يَضْرِبُ ضَرْبَ اللَّوْكَ ، حيث يتعين كون نصبه بالعامل للذكور في الجملة قبله ، لا بمنذوف ؛ لصلاحية المذكور للعمل فيه .

وإنما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة - في نحو : لِي بُكَاءٌ ، وَلَزَيْدٌ ضَرْبٌ - للعمل ؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلاً من الفعل ، أو مقدراً بالحرف المصدرى والفعل ، وهذا ليس واحداً منهما .

( تنبيه ) : مثل له صَوْتُ صَوْتِ حَارٍ قَوْلُهُ :

٤٢٥ - مَا إِن يَمْسُ الْأَرْضُ إِلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ وَخَرَفُ السَّاقِ طَى الْعِثْلِ

٤٢٥ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ١٨٠ ) وهو من كلة لأنى كبير الهذلى يقولها في تأبط شرا الشاعر العدا للعرف رواها أبو تمام في ديوان الحماسة (١) ، وأولها قوله :



... ..

وَلَقَدْ سَرَّيْتُ عَلَى الظَّلَامِ مِنْهُمْ  
يَمْنٌ سَمَلْنِي بِهِ وَهَنْ عَوَاقِدُ  
وَمُبَرَّيْ مِنْ كُلِّ غَيْرِ حَيْضَةٍ  
حَمَلْتُ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَرْبُودَةٍ  
فَأَنْتَ بِهِ حَوْشَ الْفَوَادِ مُبْتَطِنًا  
فَإِذَا تَبَيَّنَتْ لَهُ الْحَصَاةَ رَأَيْتُهُ  
وَإِذَا يَهَبُ مِنَ الْمَاءِ رَأَيْتُهُ  
مَا إِنَّ يَمْسُ الْأَرْضَ إِلَّا مِنْكَ  
وَإِذَا رَمَيْتَ بِهِ الْفَيْحَاجَ رَأَيْتُهُ  
وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى أَسْرِهِ وَجْهِهِ  
صَنَبُ الْكَرْبَةِ لَا يُرَامُ جَنَابُهُ  
يَعْنِي الصَّعَابَ إِذَا تَكُونُ عَظِيمَةً  
وَأِذَاهُمْ تَزَلُّوا قَاوَى التَّمِيلِ

وكان سبب قول أبي كبير هذه الأبيات أنه تزوج أم تابط شرا، وكان غلاما صغيرا، فلما رآه يكثر  
السخول على أمه تنكر له ؟ وعرف ذلك أبو كبير في وجهه ؟ إلى أن تعرض الغلام ، فقال  
أبو كبير لأمه : ويحك ! قد والله رايتُ أمر هذا الغلام ، ولا آمنه ؟ فلا أقر بك ، قالت : فاحتلله  
حق قتله ، فقال له ذات يوم : هل لك أن تغزو ؟ فقال : ذلك من أمري ، قال : فامض بنا ،  
فغرجا غازيين ولا زاد معهما ، فسارا ليلتهما ويومهما من الندى حتى ظن أبو كبير أن الغلام قد جلع  
فلما أسسى قصد به قوما كانوا له أعداء ، فلما رأى نارهم من بعيد قال له أبو كبير : ويحك ! قد  
جئنا ، فلو ذهبت إلى تلك النار فالتفت لنا منها شيئا ، قال : ويحك ! وأي وقت جوع هذا ؟

قال : أنا قد جئت فأطلب لي ، ففضي تأبط شرا فوجد على النار رجلين من الصم من يكون من العرب ، وإنما أرسله إليهما أبو كبير على معرفة ، فلما رأياه قد غشي نارهما وثبا عليه وكرّ ساعيا وانبعده ، فلما كان أحدهما أقرب إليه من الآخر عطف عليه فرماه فقتله ، ورجع إلى الآخر فرماه فقتله ، ثم جاء إلى نارهما فأخذ الخبز منها ، فجاء به إلى أبي كبير ، فقال : كل لا أشبع الله بطنك ، ولم يأكل هو ، فقال : ويحك أخبرني كيف كانت قصتك ؟ قال : وما سؤالك عن هذا ؟ كل ودع للسائلة ، فدخلت أبا كبير منه خيفة ، وأهمته نفسه ، ثم سأله بالصحبة إلا حدته كيف عمل ، فأخبره فأزداد له خوفا ، ثم مضيا في غزائهما ، فأصابا إبلا ، ومثن به أبو كبير ثلاث ليال يقول له في كل ليلة اخترأي نمنى الليل شئت نحرس فيه وأنام وتنام النصف الآخر وأحرس ، قال : ذلك إليك ، اخترأيهما شئت ، فكان أبو كبير ينام إلى نصف الليل ويحرسه تأبط شرا ، فإذا نام تأبط شرا نام أبو كبير أيضا لا يحرس شيئا ، حتى استوفى الثلاث ، فلما كان في الليلة الرابعة ظن أن النعاس قد غلب الغلام ، فنام أول الليل إلى نصفه يحرسه تأبط شرا ، فلما نام الغلام قال أبو كبير : الآن يستقل نوما ويمكنني فيه الفرصة ؟ فلما ظن أنه استقل أخذ حصة غنخ بها ، فقام الغلام كأنه كعب ، فقال : ماهذه الوجبة ؟ فقال : لأأدرى والله ، سمعته في عرض الإبل ، فقام وعس وطاف فلم يجد شيئا ، فعاد فنام ، فلما ظن أنه استقل أخذ حصة أصغر من تلك غنخ بها ، فقام كقيامه الأول ، فقال : ماهذا الذي أسمع ؟ قال : والله ما أدرى ، قد سمعت كما سمعت وما أدرى ماهو ؟ ولملّ بعض الإبل تحرك ؟ فقام فطاف وعس فلم ير شيئا ، فعاد فنام ، فأخذ حصة أصغر من تلك جثا فرمى بها ، فوثب كما وثب أولا ، فطاف وعس فلم ير شيئا ، فرجع إليه فقال : ياهذا ؟ إني قد أنكرت أمرك ، والله لأن عدت أسمع شيئا من هذا لأقتلنك ، قال : قال أبو كبير : فبت والله أحرسه خوفا أن يتحرك شيء من الإبل فيقتلني ، فلما رجعا إلى حييها قال : إن أم هذا الغلام لامرأة لا أقربها أبدا ؟ وقال هذه الأبيات

وإنما أطلنا عليك بذكر هذه القصة على خلاف عادتنا لنملك أن الأبيات في وصف تأبط شرا ، وليست في وصف فرس كما ذكر العيني رحمه الله

اللفظ : « سريت » تقول : سري ، وأسرى ، بمعنى واحد « على الظلام » يريد في الظلام « يغمشم » للغشم - بزنة النبر - مفعول من الغشم ، وهو الظلم ، والجلد : القوى الصلب « غير منقل » يريد أنه يحب إلى القلوب حسن القبول « حملن » هذا الضمير يرجع إلى الإناث وإن لم يجز لمن ذكر ، ولكن لما كان المراد مفهوما جاز إضمارهن « عوائد حبك النطاق » قال التبريزي : الرواية حبك الثياب ؛ لأن النطاق لا يكون له حبك ، والحبك : الطرائق ، والواحد

حيبك . اه ، وللعنى أن هذا الظلم من الفتيان الذين حملت أمهاتهم وهن غير مستعدات للفراس  
فنشأ محمودا مريضاً لم يدع عليه بالهيل والشكل ، وقوله « ومبرىء من كل غير حصة - إلخ »  
غير الحيف - بضم التين وسكون الباء - وغيره - بضم التين وتشديد الباء مفتوحة - بقاءه ،  
وكذلك غير اللان باقية في الضرع ، والمغيل : من الغيل - بفتح فسكون - وهو أن تغشى المرأة  
وهي ترضع ، ويروى « وداء معضل » وهو الذي لا دواء له ، وللعنى أن أمه حملته وهي طاهر ليس  
بها بقية حيض ووضعت ولداً به استصعبه من بطنها فلا يقبل علاجاً ؛ لأن داء البطن لا يفارق ،  
ولم ترضه أمه غيلاً ، وكان العرب يقولون : إذا حملت المرأة في قبل الظهر أول الشهر عند طلوع  
الفجر ثم أذكرت جاءت بما لا يطاق ، وفي هذا يقول شاعرهم :

لَقِيتُ فِي الْهَلَالِ عَنْ قُبُلِ الطُّهْرِ وَقَدْ لَاحَ لِلصَّبَاحِ بَشِيرُ

وقول أبي كبير « حملت به في ليلة مزودة - إلخ » الزؤد : الدهر ، وقد زؤد فهو مزودود ، وللعنى  
حملت الأم بهذا اللشم في ليلة يضر فيها ، وفي هذا نسبة الفعل للزمان الذي يقع فيه ، وقد حكوا  
أن أم تائب شرأ قالت عنه : إنه والله شيطان ، مارأته قط مستقلاً ، ولا ضحكا ، ولا لم بشيء  
منذ كان صبياً إلا فعله ؛ ولقد حملت به في ليلة ظلماء وإن نطاق لمشودود ؛ وقوله « فأنت به حوش  
الفؤاد مبطناً - إلخ » حوش الفؤاد : تريد أنه شديد الحدة والقوة ، والمبطن : الخبيص البطن ،  
والسهد : الكثير السهاد ، وهو وصف مثل قولهم : باب فتح ، وامرأة معطل ، ونالفة سرح ،  
ولسان طلق ، كل هذا بضم أوله وثانيه ، والموجل : الثقيل الكسلان ، ويقال : هو الأحمق الذي  
لا مسكة به ، وتوله « فإذا نبئت له الحصة - إلخ » تقول : نبئت الشيء من يدي ؛ إذا طرحته ،  
وينزو : يريد يفرغ ويثب ، والطمور : الوثب ؛ فهو مفعول مطلق منصوب بفعل من معناه ،  
والأخيل : الشاهين ، يريد أنك إذا رميته بحصاة وهو نائم وجدته يتنبه انباه من سمع بوقتها  
هذه عظيمة فينب كما ينب الأخيل ، ويروى عجز هذا البيت « فزعا لوقتها طمور الأخيل »  
واتصاب طمور على هذه الرواية بما دل عليه قوله « فزعا لوقتها » كأنه قال : رأيت بطمور طمور  
الأخيل ، وقوله « وإذا يهب من المنام رأيت - إلخ » أصل هب بمعنى تحرك واضطرب ، ثم قيل :  
هب من نومه هبا ، وهبت الريح هبوا ، وهبت الناقة في سيرها هباباً ، وهبت القيس هبيباً ،  
وأهبت السيف : هززه ، ويقال : رتب رتوباً ؛ إذا قام واتصب ، والشيء الراتب : القائم ،  
والزمل - كسكر - الضعيف ، ومثله الزميل - كقبيط - والزمال - كزمان ، يقول : إذا استيقظ  
من منامه اتصب اتصاب كعب الساق ، وقوله « ما إن يمس الأرض إلا منكب - إلخ » إن :  
حرف زيد لتأكيد النفي ، وزيداته تبطل عمل ما في لغة من يملها ، واتصاب طي على المصمر

عما دل عليه ماقبله ، كما سيأتي في بيان الاستشهاد بالبيت ، وللعنى أنه إذا نام لا ينسبط على الأرض ولا يتمكن منها بأعضائه كلها حتى لا يكاد يقشمر عند الانتباه بسرعة ، والمحمل : حمالة السيف ، وقوله « وإذا رميت به الفجاج - إلخ » الفجاج : جمع فج ، وهو الطريق الواسع في الجبل ونحوه والهووى بضم الهاء : التقصد إلى أعلى ، وفتحها التقصد إلى أسفل ، والخارم : جمع غرم ، وهو منقطع أنف الجبل ، والأجلل : الصقر ، وقوله « وإذا نظرت إلى أسرة وجهه - إلخ » الأسرة : الخطوط التي في الجبهة ، واحدها سرار ، والعارض من السحاب : الذي يمرض في جانب السماء ، والتهلل : الضاحك ، تقول : تهلل الرجل مرحاً ؛ إذا افتقر عن أسنانه في الضحك ، ومثله اهتل ، يقول : إذا نظرت في وجهه رأيت أسارير وجهه تشرق إشراق السحاب للفتش بالبرق ، يريد أنه حسن البشر طلق الوجه « العيل » : جمع عائل ، وهو الفقير .

الإعراب : « ما » حرف نفي ، مبنى على السكون لاعل له من الإعراب « إن » زائدة « بمنى » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الأرض » مفعول به لمبنى ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لاعل له من الإعراب « منكب » فاعل بمنى ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنكب « وحرف » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاعل له من الإعراب ، حرف : معطوف على منكب ، والمعطوف على الرفع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الساق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طى » مفعول مطلق منصوب بفعل مضمر وجوبا ، وتقدير الكلام : يطوى طى الحمل ، أو طوى طى الحمل - يبناء كل من الفعلين للجوهول - و « طى مضاف ، و « الحمل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . الشاعر في : قوله « طى الحمل » فإنه مصدر نصب بفعل محذوف وجوبا ، مثل المحذوف في قولهم : له صوت صوت حمار .

فإن قلت : فكيف ذكرت أن البيت مثل هذا التال وأنا لا أجد في البيت جملة سبقت للمصدر قد استكملت الشرائط التي عندها الشارح ؟

فالجواب عن هذا أن قولك : إن البيت - وإن لم يتقدم فيه على المصدر جملة مستكاملة لهذه الشرائط - بمنزلة ما تقدم فيه ذلك ، والسر في هذا أن الكلام السابق على المصدر يدل على المعنى الذي تدل عليه هذه الجملة ؛ لأن الشاعر لما قال : إن هذا النعام إذا نام على الأرض نجاني جسمه كله عنها إلا منكبه وحرف ساقه ؛ فكأنه قال : إن له طيا وضورا .

قال سيبويه ( ١ - ١٨٠ ) : « وقد يجوز أن تضم فلا آخر كما أضمرت بعده صوت ،

لأن ما قبله بمنزلة « له طى » ؛ قاله سيويه .

( خاتمة ) : المصدر الآتى بدلا من اللفظ جملة على ضربين :

الأول : ماله نزل ، وهو ماهر .

والثاني : ما لافل له أصلا ، كنبلة ؛ إذا استعمل مضافا ، كقوله :

٤٣٦ - تَذَرُ الْجَبَاكِمَ ضَاكِحًا هَامَاتَهَا      بَلَّهَ الْأَكْفُ كَأَنَّمَا لَمْ تَخْلُقِ

يدلك عليه أنك لو أظهرت فعلا لا يجوز أن يكون المصدر مفعولا عليه صار بمنزلة له صوت ، وذلك قوله ، وهو أبو كبير الهدلى : \* ما إن يمسن الأرض إلا منكب ... البيت \* صار ما إن يمسن الأرض بمنزلة له طى ؛ لأنه إذا ذكر ذا عرف أنه طيان « اه .

وقال الأعم : « الشاهد فيه نصب طى الحمل بإضمار فعل دلّ عليه قوله : ما إن يمسن الأرض إلا منكب منه وحرف الساق ؛ لأن ذلك لانطواء كشحه وضمير بطنه ؛ فكأنه قال : طوى طيا مثل طى الحمل « اه .

٤٣٦ - هذا البيت لكعب بن مالك الأنصاري رضى الله تعالى عنه ، من كلمة رواها له ابن إسحاق في السيرة ، وانظر السيرة المعروفة بسيرة ابن هشام ( ٣ - ٢٩٠ ) يقولها في شأن يوم الخندق واتصار رسول الله وللسلمين جند الله على الكافرين من غير التحام في معركة ولا تراحم في قتال ، وأول هذه القصيدة قوله :

مَنْ مَرَّهَ ضَرْبٌ يُجْمَعُ بَعْضُهُ      بَعْضًا كَمَتَمَعَةِ الْأَبَاءِ الْمُخْرَقِ  
فَلَيَاتٍ مُتَسَدَّةٌ تُسَرُّ سُمُوهَا      بَيْنَ اللَّذَائِدِ وَبَيْنَ جِزَعِ الْخَنْدَقِ  
دَرَبُوا بِضَرْبِ الْفُلَيْنِ وَأَسْلَمُوا      مَهْجَاتِ أَنْفُسِهِمْ لِرَبِّ الْمَشْرِقِ  
فِي عُسْبَةِ نَصْرِ الْإِلَهِ نَبِيَّهْ      يَوْمٌ وَكَأَنَّ بَيْتَهُ ذَا مَرْفِقِ  
فِي كُلِّ سَائِقَةٍ تَحْطُ قُضُولُهَا      كَالنَّعْيِ هَبَّتْ رِيحُهُ لِلتَّخْرِقِ  
بَيْضَاءَ مُحْكَمَةٍ كَأَنَّ قَتِيرَهَا      خَلَقَ الْجَنَادِبِ ذَاتِ شَكِّ مُوثِقِ  
جَدَلَاءَ يَحْغِزُهَا نِجَادُ مَهْنَدٍ      صَافِيِ الْحَدِيدَةِ صَارِمِ ذِي رَوْتِقِ

... ..

تَلَكُم مَعَ التَّقْوَى تَكُونُ لِبَاسًا      يَوْمَ الْهَيَاجِ وَكُلَّ سَاعَةٍ مُصَدِّقٍ  
نَمِلُ الشُّيُوفَ إِذَا قَصْرُنَ بَحَطُونَا      قُدُمًا وَنُلَحِّقُهَا إِذَا لَمْ تَلْحَقِ  
فَتَرَى الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَتُهَا      بَلَّةَ الْأَكْفِ ... البيت ، وبعده  
نَلْقَى الْعَدُوَّ بِفَتْحَةٍ مَلُومَةٍ      تَفْنِي الْجُمُوعَ كَقَصْدِ رَأْسِ الْمَشْرِقِ

اللفظ : « من سرّه ضرب بجمع بضمه - إلخ » اللمعة : صوت التهاب النار وحريقها  
فيا عظم وكثف من القصباء ونحوها ، والأباء - بفتح الهمزة وتخفيف الباء - القصب ، ويقال :  
هو الأغصان للثقة ، وقوله « فليأت مأسدة - إلخ » للمأسدة : موضع الأسود ، ويقال : أرض  
مأسدة ومسبعة ومأبلة ومذابة ومنمرة ؛ إذا كانت موضعا للأسود والسباع والإبل والذئاب والغور ،  
ونسن : تروى بضم التاء وفتح السين ، ومعناه تصقل وتحادث بالجلاد ، وتروى بفتح التاء وضم  
السين ، والمعنى أن السيوف تسن للأبطال سنن الجلال والمقارعة وتعلمهم الإقدام على المسكارة ،  
وللنّاد : اسم الوضع الذي يناد فيه الفرسان عن حريمهم ، يريد موضع القتال ، والجزع : جانب  
الوادي ، وقوله « دربوا بضرب الملمين - إلخ » دربوا : اعتادوا ، والملمون - بفتح  
اللام - الذين يعرفون بعلامة لهم اتخذوها لأنفسهم ، وإنما يفعل ذلك الأبطال والسكّاة ،  
وللهجات : جمع مهجة ، وهي النفس ، ويقال : هي خيال النفس وذكاؤها ، ورب للشرق :  
على الاكتفاء ، وللرادرب للشرق والغرب ، وقوله « في كل سابغة - إلخ » السابغة : النرع  
التي تغطى على لباسها ، ومنه قوله تعالى : ( أَنْ أَعْمَلُ سَابِغَاتٍ ) وتغط فضلوها : أى ينجر على  
الأرض ماضل وزاد منها ، والنهى : التذير من الماء ، وللتروق : الذى تصفقه الريح فيجىء  
وينهب ، ويروى « للترق » وهو من الرقة ؛ وقوله « بيضاء عككة - إلخ » القنبر : مسامير  
حلق البروع ، والجنادب : جمع جندب ، وهو الذكر من الجراد ، والشك : النسيج وإحكام  
السرد ؛ وقوله « جدلاء يحفرها - إلخ » الجدلاء : المحكة النسيج ، وهي من وصف النرع  
أيضا ؛ ويحفرها : يرفها ويشمرها ، والنجاد - بزنة كتاب - حمالة السيف ، وللهند :  
السيف ، والصارم : القاطع ، والرونيق : البريق والمعان ؛ وقوله « تذر الجماجم - إلخ » تذر :  
ترك ، والجماجم : جمع ججمة ، وهي عظم الرأس ، وقد رأيت أنه روى « فترى الجماجم »  
وضاحيا : بارزا للشمس ، وبه : يجوز أن يكون مصدرا ، ويجوز أن يكون اسم فعل بمعنى أترك ،  
وستعرف ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت ؛ وقوله « نلقى العدو - إلخ » القحمة - بفتح فسكون -

... ..

الكيفية والصفة من الجيش ، والمعمدة : المجتمع ، وللشرق : اسم جبل ، ويروى « تنى  
الجموع كرايس قلس للشرق » فقلص على هذه الرواية اسم جبل ، وهو غير مصروف ، وللشرق :  
نعت له .

الإعراب : « نذر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى  
السيف « ألتاجم » مفعول به « ضاحيا » حال من للفعل به « هاماتها » هامات : فاعل  
بضاح مرفوع بالصفة الظاهرة ، وضمير التائية العائد إلى التاجم مضاف إليه « به » مفعول  
مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : أترك به الأكف ؛ وذلك لأن به - على هذا - مصدر  
لا فعل له من لفظه ، وإنما له فعل من معناه ، وهو أترك ، وبه مضاف ، و « الأكف »  
مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مثل ( فَضَّرَبَ الرَّكَّابُ ) « كأنها » كأن :  
حرف تشبيه ونسب ، وضمير التائية العائد إلى الأكف اسمه « لم » حرف نفي وجزم وقلب  
« تخلق » فعل مضارع ، مبنى للجهول ، مجزوم لم ، وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر  
لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل  
في محل رفع خبر كأن .

الشاعر قم : قوله « به الأكف » واعلم أن هذه العبارة تروى بجر « الأكف »  
و بنصبها ؛ فأما رواية الجر فهي موضع الاستشهاد ههنا ، وتخريجها على أن « به » مصدر  
منصوب بفعل من معناه محذوف ، فهو حيثئذ مثل قوله تعالى : ( فَضَّرَبَ الرَّكَّابُ ) ولا فرق  
بينهما إلا من جهة أن ضربا له فعل من لفظه ، وبه لا فعل له من لفظه ، بل له فعل من معناه ؛  
فالتصا به هذا الفعل الذى من معناه كاتصاب مقه فى قولك : أحييته مقه ، وكاتصاب جالس  
فى قولك : قعدت جالسا ؛ وأما رواية نصب « الأكف » فتخرجها على أن « به » اسم  
فعل أمر بمعنى أترك ، و « الأكف » على هذا مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، واتصا به  
كاتصاب الكتاب فى قولك : دونك الكتاب : أى خذ ، وكاتصاب أنفسكم فى قوله تعالى :  
( عَلَيْهِكُمْ أَنْفُسُكُمْ ) أى الزموا أنفسكم ، وللراد الزموا شأن أنفسكم ، وفى كل اسم فعل أمر  
من هذه الأسماء المذكورة وما أشبهها ضمير مستتر وجوبا على أنه فاعل بها ؛ ومن هنا تعلم  
أن لبه استعمالين : الأول تكون فيه مصدرا فيجر ما بعدها بإضافتها إليه ، والثانى تكون  
فيه اسم فعل أمر فيكون ما بعدها منصوبا على أنه مفعول به ؛ وسيتأتى لهذا مزيد كلام فى باب  
أسماء الأفعال إن شاء الله .

في رواية خُفِضَ «الْأَكْفُ» فَبَلَّهَ حَيْثُ ظَنَنَّا : مَنْصُوبٌ نَعَصَبَ «صَرَبَ الرَقَابَ» ، والعامل فيه فعل من معناه ، وهو اتركُ ؛ لأنَّ بَلَّهَ الشَّيْءُ بمعنى تَرَكَ الشَّيْءَ ؛ فهو على حد النصب في نحو : شَيْئُهُ بُغَضًا ، وَأَحْبَبُهُ مَعَةً .  
ويجوز أن ينصب ما بعد بَلَّهَ ؛ فيكون اسم فعل بمعنى اتركُ ، وهي إحدى الروايتين في البيت ، وسيأتي في بابهِ .

ومثل «بَلَّهَ» المضاف : وَيَلَّهَ ، وَوَفَّعَه ، وَوَيْسَه ، وَوَيْبَهَ ، وهي كنايةات عن الويل .  
وَوَيْلٌ : كلمة قال عند الشتم والتوبيخ ، كثرت حتى صارت كالتمجيد ؛ يقولها الإنسان لمن يُحِبُّ ولمن يُبْغِضُ ، ونصبها بتقدير : أَلْزَمَهُ اللَّهُ ، وهو قليل ، ولذلك لم يترس له هنا .



## المفعول له

ويسمى المفعول لأجله ، ومن أجله .

وقد علم على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية ، وأقرب إلى المفعول للطلق ؛ بكونه مصدرا ؛ كما أشار إلى ذلك بقوله : ( يَنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ لِلْمَصْدَرِ ) أى القابل ( إن \* أبانَ تَمْثِيلًا ) أى : أنهم كونه عِلَّةً للحدث ، ويشترط كونه من غير لفظ الفعل ( كَجَزْ شُكْرًا ) أى : لأجل الشكر ، فلو كان من لفظ الفعل كَحَمِلَ حَمِيلًا كان انتصابه على المصدرية ( وَدِنْ ) طَاعَةً ( وَهُوَ ) أى : المفعول له ( بِمَا يَتَمَلَّ فِيهِ مُتَّحِدٌ \* وَقَتًا وَقَاعِلًا ) الجملة حالية ، و « وقتا وفاقلا » تَنْصَبُ بنزع الخافض ، أى : يشترط لنصب المفعول له - مع كونه مصدرا تلبيا سيق للتعليل - أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى الفاعل .

فالشروط حينئذ خمسة : كونه مصدرا ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ السَّيِّئَ وَالْمَسَلَّ ، قاله الجمهور ، وأجاز يونس ؛ أما الْعَبِيدَ فذَوْعَبِيدٍ ، بمعنى مَهْمَا بَذَرَ شَخْصًا لأجل العبيد فالذكور ذوعبيد ، وأتكره سيديوه ؛ وكونه قَلْبِيًّا ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ ، ولا قِتْلًا لِلْكَافِرِ ، وأجاز الفارسي : جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ : أى لتضرب زيدا ؛ وكونه عِلَّةً ؛ فلا يجوز : أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ إِحْسَانًا إِلَيْكَ ؛ لأن الشيء لا يمل بنفسه ؛ وكونه متحدا مع الملل به فى الزمت ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ أَمْسٍ طَمَعًا غَدًا فى مروفك ؛ ولا يشترط تعيين الوقت فى اللفظ ، بل يكفى عدم ظهور للنفاة ، وفى الفاعل ؛ فلا يجوز : جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّائِي ؛ خلافا لابن خروف .  
( تنبيه ) : قد يكون الاتحاد فى الفاعل تقديرًا ، كقوله تعالى : « يُرِيكُمْ الْبَرْقَ حَرُفًا وَطَمَعًا » لأن معنى يريكم بجملكم تَرَوْنَ اهـ .

( وَإِنْ شَرَطُ ) من الشروط المذكورة ، ما عدا قصد التعليل ( قَدْذ \* فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ ) الحال على التعليل ، وهو اللام أو ما يقوم مقامها ؛ وفى بعض النسخ « باللام » أى : أو ما يقوم مقامها ؛ فقد الأول - وهو كونه مصدرا - نحو « وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ » والثانى - وهو كونه

قلبي - نحو « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِبْنَاتِكُمْ » بخلاف « حَشِيَّةُ إِبْنَاتِي » ، والثالث - وهو الإحصاء في الوقت - نحو قوله :

٤٢٧ - فَحِثْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ ثِيَابَهَا

٤٢٧ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

### • لَدَى السَّغْرِ إِلَّا لَيْسَةَ الْمُتَفَضَّلِ •

وهذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدته اللطيفة المشهورة التي أولها :

فَقَاتَبْتُكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبَ وَمَنْزِلِ      يَسْقُطُ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَخَوْمِ

وقبل البيت الشاهد قوله :

أَعْلِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ      وَإِنْ كُنْتُ قَدْ سَاءَتْكَ مَعِيَ خَلِيقَةٌ  
وَأَنْتَ مَعِيَ أَنْ حَبَّكَ قَارَسِلِي      وَأَنْتَ مَعَهَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ بِفَقْلِ  
وَأَنْتَ قَسَمْتَ الْفَوَادَ فَنِصْفُهُ      فَتَعْلِي وَنِصْفَ فِي حَدِيدٍ مُكْبَلِ  
وَمَا ذَرَفَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا لِفَضْرِي      يَسْهَمِيكَ فِي أَهْشَارِ قَلْبٍ مُقْتَلِ  
وَبَيْضَةِ خَذِرٍ لَا يَرَامُ خِبَاؤُهَا      تَمْتَعْتُ مِنْ كَلَمِهَا غَيْرَ مُعْجَلِ  
تَجَاوَزْتُ أَهْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعَشَرًا      عَلَى حِرَاصًا لَوْ يُسِيرُونَ مُقْتَلِ  
إِذَا مَا التَّرِّيَا فِي السَّمَاءِ تَمَرَّضَتْ      تَمَرَّضَ أَثْنَاءَ الْوِشَاحِ لِلْفُصْلِ  
فَحِثْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ ثِيَابَهَا      لَدَى السَّغْرِ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
فَقَالَتْ : يَمِينُ اللَّهِ مَا لَكَ حِيلَةٌ      وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الْفَوَايِدَ نَنْجَلِ

اللفظ : « قفا » يجوز أن تكون الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، وعامل الوصل معاملة الوقف ؛ فيكون المأمور بالوقوف واحداً ، ويجوز أن تكون الألف ألف التثنية ؛ فال مخاطب اثنان لأن أدنى أعوان الرجل اثنان والرقعة أدنى ما تكون ثلاثة فيجري كلام الواحد على صاحبيه ، ويجوز أن تكون الألف ألف الاثنين والمخاطب واحداً ؛ لأن العرب تخاطب الواحد والجماعة مخاطبة الاثنين « ذكرى » تذكر « سقط اللوى » منقطع الرمل « الدخول فومل » موضعان

شرقي اليمامة « أفظم مهلا - إلخ » قال ابن السكبي : فاطمة هي ابنة عبيد بن ثعلبة بن عامر ، وهي التي قال لها مرة :

لَا وَأَيِّكَ ابْنَةُ الْعَامِرِيِّ لَا يَحْسِبُ الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرُ

والتبدل : الإدلال ، وهو أن تقيه للراة فتسيء إلى من يحبها ، وأزمت : عزمت الرأي وأجمته ، والصرم : المجر ، وأجلى : أحسن صديق ودعى ما اعترضته ؛ وقوله « وإن كنت قد ساءلك - إلخ » ساءلك : آذنتك ، والحليقة : الطبيعة والخلق ، وثيابي : يريد فسطي قلبي ، والتعير بالثياب عن القلب مشهور في كلام العرب ، قال عنزة :

فَشَكَّكَتْ بِالزَّمْعِ الْأَصَمِّ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَتْلِ بِمُحَرَّمٍ

وعليه حمل بعض اللسرين قوله تعالى : ( وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ) وتسل : تخرج وتتصرف ، ومنهم من زعم أن الثياب على ظاهر معناها ، وذكر أن طلاق أهل الجاهلية كان أن يسلم الرجل نوبة من نوب زوجته ؛ فيتفارقا - وقوله « أغرك مني أن حبك - إلخ » أغرك : أحلك على الاغترار ، يريد عنايتها على ماراه منها ؛ فيقول : لقد رأيت حبك قد برح في حق كاد يقتلني ، وأنتك تتصرفين في قلبي ، فهلك هذا على أن تدلت وأسأت إلى ؛ وقوله « وأنتك قسمت الفؤاد - إلخ » سقط بهذا البيت من رواية أكثر الرواة ، ومكبل : مقيد ، وهو من صفة النصف الواقع في أشراك حبها الذي لا يزال ينبض بالشوق إليها ، وكان من حقه أن يرفعه ، ولكنه اضطر إلى خفضه للروى خفضه على الجوار ؛ وقوله « وماذرفت عينناك - إلخ » ذرفت : دمت ، وأراد بالسهمين عينها ، وأشار القلب : أجزأه ، ومقتل : مذلل في حبها ؛ وقوله « وبيضة خدر لا يرام خباؤها - إلخ » هذه الولو واو رب ، والمجرور بعدها مجرور رب المندوفة ، وبيضة الخدر : العادة التي لا تفارق خدرها ، وذلك من أمارات الشرف عندهم ، والخدر - بكسر الخاء للصجمة وسكون الدال الهمزة - الخباء ولا يرام خباؤها : لا يتجنى ولا يخطر بالبال لأنه منيع دون الوصول إليه الأهوال ، وأراد أن هذه العادة الخدرة محبوبة متنوعة ، وغير معجل : غير متعجل ، وأراد أنه لم يخف أن يصل إليه أحد فلم يتعجل في التمتع بها ، بل لما معها في ريث وتأن ؛ وقوله « تجاوزت أحراسا إليها - إلخ » الأحراس : جمع حرس ، مثل جبل وأجبال وسجل وأجمال ، وأراد أن يصف نفسه بجماعة القلب فزعم أنه مر بأحراس على باب هذه العادة وصر على قوم شديدي الحرس على قتله لو استطاعوه ؛ وقوله « إذا ما التريا - إلخ » يريد أن تجاوزه الأحراس وتضمحه هؤلاء إليها كان وقت تعرض التريا في السماء ، وزعموا أنه أراد الجوزاء فوضع التريا موضعها ؛ لأن التريا لا تتعرض ، مع أن لها

والراجع - وهو الاتحاد في الفاعل - نحو :

٤٢٨ - وَإِنِّي لَتَتَرُونِي لَدِكْرَاكِ هِرَّةٌ

اعتراضاً عند السقوط ؛ فإنها تأخذ وسط السماء كما يأخذ الوشاح وسط المرأة ، وأثناء الوشاح : ثنياه ، وللصل : الذي فصل بين كل خرتين منه بلؤلؤة ؛ وقوله « جثت وقد نضت - إلخ » نضت ثوبها : خلعت ، وهو يروى بتخفيف الضاد وتشديد الباء ، ولبسة للتفضل : ما تلبسه وقت النوم من نحو قميص وإزار ؛ وقوله « فقالت عين الله - إلخ » معنى مالك حيلة لأجد حيلة في دفعك ومنعك ، والغواية : الجهالة ، وتنجلي : تنكشف وتنهب عنك .

الإعراب : « جثت » جاء : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعل مبنى على الضم في محل رفع « وقد » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وقد : حرف تحقيق مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « نضت » نضا : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « لنوم » جار ومجرور متعلق بنضا « ثيابها » ثياب : مفعول نضا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير للمؤنثة الغائبة مضاف إليه ، والجملة من الفعل الذي هو نضا وفاعله ومفعوله في محل نصب حال « لى » ظرف مكان متعلق بنضا منصوب بفتحة مقترنة على الألف منع من ظهورها التحضر ، وهو مضاف ، و « السر » مضاف إليه ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « إلا » أداة استثناء « لبسة » منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و« للتفضل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لنوم » فإن النوم مصدر صالح للتعليل ، وقد ذكر قبله فعل يصلح أن يكون معللاً به ، وفاعل هذا الفعل هو فاعل المصدر ؛ فإن التي نضت عنها الثياب إلا لبسة للتفضل هي التي تنام ، ولكن وقت حصول هذا المصدر الذي هو النوم غير وقت حصول الفعل السابق عليه ؛ ألا ترى أن خلع الثياب يتقدم النوم ويسبق عليه ؛ لاجرم التزم الشاعر أن يحجره بحرف دال على التعليل ، وهو اللام .

٤٢٨ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* كَمَا انْتَفَضَ الصُّقُورُ بِلَّلهُ الْقَطْرِ \*

وهذا البيت من كلمة لأبي صخر الهذلي ؛ وقوله قوله :

لَلَّيْلِ يَذَاتِ التَّبِينِ دَارُ عَرَفَتُهَا وَأُخْرَى يَذَاتِ الْجَيْشِ آيَاتُهَا سَطَرُ

وَقَعْتُ بِرِسْمِهَا فَلَا تَنْكُرَا  
وَفِي الدَّمْعِ إِنْ كُذِّبْتُ بِالْحَبِّ شَاهِدُ  
صَبْرْتُ فَلَا غَالِ نَفْسِي وَشَفَهَا  
إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَبِيبَيْنِ رَدَّةُ  
إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُو يَهْجُونِي  
وَأَنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةُ  
هَجَرْتُكَ حَتَّى قِيلَ لَا يَتَرَفُّ الْهَوَى  
صَدَقْتُ أَنَا الصَّبُّ الْمُسَابُّ الَّذِي بِهِ  
أَمَّا وَالَّذِي أَبْكِي وَأَضْحَكُ وَالَّذِي  
لَقَدْ تَرَكْتَنِي أَغِيظُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى  
فِيَا هَجَرَ لَيْلَى قَدْ بَلَغَتْ فِي اللَّذَى  
وَيَا حُبَّهَا زِدْنِي جَوْسَى كُلَّ لَيْسَلَةٍ  
عَجِبْتُ لِسَعَى الدَّهْرِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا

اللفظ : « ذات البين » موضع ذكره ياقوت ولم يعينه ، وأنشد بيت أبي صخر ، وأنشد بعده :

كَأَنَّهُمَا مِلَانٌ لَمْ يَتَقَرَّرَا  
وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارِزِ بَعْدَهُمَا عَصْرُ

« ذات الجيش » موضع ، قال ياقوت : جعلها بعضهم من العقيق بالمدينة ، وأنشد لعروة ابن أذينة :

كَأَدَّ الْهَوَى بَوْمَ ذَاتِ الْجَيْشِ يَقْتُلُنِي  
لَمَّا نَزَلَ لَمْ يَسْجِ لِلشَّوْقِ مِنْ صَبَرٍ

ويقال : إن قبر زرار بن معد وقبر ابنه ربيعة بذات الجيش ، وقال بعضهم : أولات الجيش موضع قرب المدينة ، وهو واد بين ذى الحليفة وبرتان ، وهو أحد منازل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بدر وأحد مراحلها عند منصرفه من غزاة بني الصطلق ، وهناك حبس رسول الله

صلى الله عليه وسلم في ابتناء عقد عائشة ونزلت آية التيمم ، وقال جعفر بن الزبير بن العوام :

لَمَنْ رَبَعَ بِذَاتِ الْخَيْشِ أَمْسَى دَارِسًا خَلَقًا  
كَلَفْتُ بِهِمْ غَدَاةً غَدٍ وَرَمَتْ عَيْسُهُمْ حِرْقًا  
تَنَكَّرَ بَدَنُ سَاكِنِهِ فَأَمْسَى أَهْلُهَا فِرْقًا  
عَلَوْنَا ظَاهِرَ النَّيْدَا « وَالْمَعْرُوفُ مَنْ قَلِقَا

انتهى كلام ياقوت . « آياتها » جمع آية ، وهي العلامة « سطر » يريد أنها دارسة لم يبق منها إلا ما يشبه السطر ، و يروى في مكانه « عفر » وقوله « وقفت برسمها - إلخ » الرسم : أثر البصم إذا كان لاصقا بالأرض ، وتنكرا : ذهبتا معالهما « سرب » جار ، تقول : سرب الماء - من باب دخل - ؛ إذا جرى على وجه الأرض ، وتقول : هذا ماء سرب ، وهذا سقاء سرب ، بزنة كشف ، وقد سرب السقاء والماء - من باب فرح - « همر » منه مرسيال ، وقوله « وفي السمع إن كذبت بالحب شاهد » يريد أن السمع تشي وتدل على ما يكتنه الحب « صبرت فلما غال نفسي - إلخ » غال نفسي : أهلكها « وشفها » تقول : شف جسم فلان ؛ إذا رق من النحول ، وتقول : قد شفه الحزن يشفه - من باب رد - وشفوقا ؛ إذا أضناه « عجاريف » أراد بها ما يكون من محبوبته من جفاء وصنود ، وتقول : البحر ذو عجاريف والدينا ذات تصاريف ، وقال الشاعر :

لَمْ تَنْسِي أُمَّ عَجَارٍ نَوَى قَذْفُ وَلَا عَجَارِيفُ دَهْرٍ لَا تُحْلِفِي

« ردة » أراد به الرجوع إلى اللوثة « درس الذكر » انمى وذهب « يهيجني » يشد لواعج نفسي « تلعروني » تنزل بي ، تقول : عراه يعموه ، واعتراه يستره ؛ إذا نزل به وأصابه « قد كراك » الكركى - بكسر الكاف وسكون الكاف - معناه التذكر بالقلب « هزة » هي في المشهور بكسر الهاء - ومعناها الخفة والنشاط ، وضبطها العيني بفتح الهاء ، وقوله « صدقت أنا السب الذي - إلخ » السب : العاشق ، والصبابة : رقة الشوق وحرارته . وتبارج الحب : توهجه ، وتقول : برح به الأمر تبريحا ؛ إذا جهده ، وخامر القلب : خالطه ، وقوله « أما والذي أبكي وأضحك - إلخ » إنما كرر الذي لتفخيم الأمر ، ولم يكرره تكثيرا للايمان ؛ لأنه لو قصد ذلك لآتى لكل عين بجواب ، فلما لم يأت إلا بجواب واحد علم أن اليمين واحد ، وهذا البيت من شواهد علماء البديع في اللقابة ؛ وقوله « لقد تركتني أغبط الوحش - إلخ » هذا جواب القسم ، والضمير المستتر في تركتني يعود إلى ليلى المذكورة في أول هذه الآيات ، وروى في الحماسة « أحسد الوحش »

وللفي واحد ، يريد إلى إذا تأملت الوحوش وهي تألف في مراعيها تنبت أن تكون حالي مع صاحبك كحلمها في الالتفاف ، وجملة « أحسد الوحش » في موضع الحال من ياء للتكلم ، و « أن أرى » في موضع البديل بدل الاشتغال من الوحش ، وجملة « لا يروعهما الثعبر » في موضع الصفة لأليفين ؛ لأن أرى من رؤية العين فهي تكني بمفعول واحد ؛ وقوله « وياحبها زدي جوى » الجوى - بزنة الفقى - داء في الجوف ، وتقول : جوى بجوى جوى فهو جو ، مثل طرب يطرب طربا فهو طرب ؛ وقوله « عجبني لسى البحر - إلخ » يجوز أن يريد بسى البحر سرعة تقضى الأوقات مدة الوصال بينهما وأنه لما انقضى الوصل عاد البحر إلى حاله في السكون والبطء ، وهذا على عادتهم في استقصار أيام الوصل واستطالة أيام الفراق ، ويجوز أن يريد بسى البحر سعاية أهل البحر بالتمائم والوشايات وأنه لما ارتفع مرادهم فيها طلبوه من الفساد بينهما سكنوا ، وكأراد بسى البحر سعى أهل البحر كذلك أراد بسكون البحر سكون أهل البحر ، وقال بضمهم : كان البحر يسى بينهم بعواقبه فلما اجتمعا ووصل كل منهما إلى مناه يشس البحر من الفساد بينهما فسكن سكون اليائس

الإعراب : « إلى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء للتكلم اسمه مبنى على السكون في محل نصب « لتعروني » اللام لام الابتداء وهي للزحقة ، تعرو : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدر على الواو منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء للتكلم مفعول به ، مبنى على السكون في محل نصب « لا كراك » اللام حرف جر ؛ ذكرى : مجرور باللام ، وعلامة جرّه كسرة مقترنة على الألف منع من ظهورها التحذير ، والجار والمجرور متعلق بتعرو « هزة » فاعل تعرو ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة تعروني هزة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « كا » الكاف حرف جر ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، ما : حرف مصدرى « انتفض » فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « العصفور » فاعل انتفض ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وبالصدريه مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة « بلله » بلل : فعل ماض ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وضمير النائب العائد إلى العصفور مفعول به ، مبنى على الضم في محل نصب « القطر » فاعل بلل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال من العصفور ، وكان من حقه أن يجيى : بقى ؟ فيقول : كما انتفض العصفور قد بلله القطر

المشاهر فيه : قوله « لا كراك » فإن الذكرى مصدر قلبى من غير لفظ الفعل السابق عليه ، وهو متحد مع الفعل السابق الذى هو تعرو في الوقت ؛ ألا ترى أن الوقت الذى يتذكر فيه حبيبته

وقد اتفقا الاتحادان في « أَمِمِ الصَّلَاةَ لِتُؤَكِّدَ الشَّمْسِ » ؛ ( وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ ) جَرَّهُ بِاللَّامِ  
أو ما يقوم مقامها ( مَعَ ) وجود ( الشَّرْطِ ) للذكورة ( كَلِزْهُدَا قَتَعَ ؛ وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا )  
أى : اللام ( الْمُجَرَّدُ ) من أَلْ وَإِلْإضافة ، كهذا للثال ، حتى قال الجزولى : إنه ممنوع ، والحق  
جوازه ؛ ومنه قوله :

٤٢٩ - مَنْ أَمِمَ لَزَغَبَةٍ فَيَكُمُ جِرْ

هو الذى نعروه فيه المزة ، ولكن فاعل هذا المصدر غير فاعل الفعل المتقتم ؛ لأن فاعل المصدر  
هو للتكلم ، وهذه الكاف هي المفعول ، وأما فاعل الفعل للتقدم فهو المزة ؛ يعنى أنه يتذكرها  
فتنزل به هزة وطرب يستخفانه ويثيران شجونه ؛ فلما لم يتحد فاعل المصدر وفاعل الفعل السابق  
لم يستطع أن ينصب هذا المصدر على أنه مفعول له ؛ لا جرم جره باللام الدالة على التعليل  
فان قلت : فإذا كان للفعل لأجله مستوفيا للشرائط التى ذكرها الشارح فجاءه منصوبا ؛ فعلى  
أى شئ انتصب ؟ وما ناصبه ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : قد اختلف العلماء في هذه المسألة ، ولهم فيها ثلاثة مذاهب :  
للذهب الأول : مذهب جمهور العلماء البصريين ، وحاصله أن انتصاب المفعول لأجله على  
تقدير حرف الجر الدال على التعليل ، وناصبه الفعل المتقتم عليه ؛ فهو على هذا للذهب ضرب  
من المفعول به ، ومثله مثل قول الشاعر :

• كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّلَبُ •

والمذهب الثانى مذهب الزجاج ، وحاصله أن انتصاب المفعول لأجله مثل انتصاب المصدر للبين  
لنوع عامله أو عدده أو المؤكد له ، وناصبه فعل محذوف من لفظه ؛ فإذا قلت : جئتكم إكراما  
لك ؛ فكأنما قلت : جئتكم إكرامك إكراما ؛ فهو على هذا للذهب ضرب من أضرب المفعول  
المطلق

وللمذهب الثالث مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله أن المفعول لأجله ضرب من أضرب  
المفعول المطلق كما هو مذهب الزجاج ؛ إلا أن عامله عندهم هو الفعل المتقتم ؛ لأنه ملاق له فى المعنى ؛  
فثله عندهم مثل : أحببته مقة ، وكرهته بضاً

٤٣٠ - هذا بيت من الرجز للشطور ، وقد روى بعده :

• وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْفَتِرْ •



... ..

ولم أتف لهذين البيتين على نسبة إلى قاتل معين ، ولا عثرت على ما قبلهما أو بعدهما .  
 اللفظ : « أمك » قصدك ، تقول : أمه يؤمه أما ، مثل رده يردّه ردا ، وأمه تأميه .  
 وتأمه تأميا ؛ إذا قصد « لرغبة فيكم » الرغبة : الإرادة ، تقول : رغب فيه - من باب طرب -  
 ورغبه ، وارغب فيه ؛ إذا أراد ، وتقول : رغبته عن هذا الشيء ؛ إذا كرهته ولم ترده ،  
 وهذا أحد الأفعال التي يتغير معناها بتغير الجار الذي يتعلق بها « جبر » تقول : جبرت فلانا أجبره  
 جبرا - من باب نصر - إذا أغنته من فقر أو أصلحت عظمه من كسر ، وتقول : جبر عظم  
 فلان يجبر جبورا - مثل دخل يدخل دخولا - إذا انجبر وصلاح ، وللشهور في رواية هذا  
 البيت بناء جبر للجھول ، ويجوز أن يقرأ على زنة دخل على أنه مطاوع جبرته ؛ فإليك قول :  
 جبرته جبر ، كما تقول : جبرته فاجبر « ناصريه » جمع ناصر مضاف إلى ضمير القاتل ، والناصر :  
 اسم فاعل من نصره إذا أعانه .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه  
 وجزاؤه ، وهو مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « أمك » أم : فعل ماض مبني على  
 الفتح في محل جزم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، وضمير  
 المخاطبين مفعول به مبني على الضم في محل نصب « لرغبة » جار ومجرور متعلق بأم « فيكم »  
 جار ومجرور متعلق برغبة « جبر » فعل ماض مبني للجھول ، مبني على الفتح في محل جزم جواب  
 الشرط ، وسكن لأجل الوقف ، وتائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ،  
 والشرط وجوابه في محل رفع خبر للبند الذي هو اسم الشرط .

الشاعر في : قوله « لرغبة » فإنه مصدر قلبي صالح للتعليل ، وقد تقدم عليه فعل يصلح  
 هذا المصدر على له ، وهذا الفعل الذي هو أم متحد مع هذا المصدر في الوقت ؛ لأن زمان القصد هو  
 زمان الرغبة ، ومتحد معه في الفاعل ؛ لأن القاصد هو نفس الراغب ؛ فهذا للمصدر مستكمل لشرائط  
 الأفعال لأجله ، ومع ذلك كله جرّه باللام ؛ فقدّ ذلك على أنه لا يتمتع في المصدر للمستكمل شرائط  
 للمفعول لأجله أن يجزّ بحرف دال على التعليل .

وهذا الذي أجازته الشارح تبعا لنظام هو ماعليه جمهرة النحاة ؛ وخالف في ذلك الجزولي ؛  
 فإنه ذهب إلى أن المصدر إذا استكمل شرائط النصب على أنه مفعول لأجله لم يجز أن يجز بحرف  
 دال على التعليل ، بل يجب نصبه حيثنّ

وتجوز النحاة الجرم مع استكمال الشرائط يدل على أن هذه الشروط التي ذكروها إنما هي

(وَالْتَكْسُ فِي مَضْنُوبٍ أَنْ) وهو أن جرّه باللام كثير ونصبه قليل (وَأَنْشَدُوا) شاهداً لجوازه قول الراجز :

٤٣٠ - (لَا أَقْدُ الْمُبِينَ عَنِ الْمَحَبَّةِ وَلَوْ تَوَلَّتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ)

شروط لجواز النصب ، لا لوجوبه ، ويدل أيضاً على أن جر للفعول لأجله هو الأصل ، والنصب عارض ، فيترجح مذهب جمهور البصريين الذي ذكرناه في شرح الشاهد رقم (٤٢٨) ؛ أفلمست ترى أن الجري يجوز مطلقاً ، سواء استوفى الشروط أم لم يستوف ؟ وأن النصب لا يجوز إلا أن يستوفى هذه الشروط كلها ، وما يجوز دائماً ينبغي أن يكون هو الأصل لما لا يجوز إلا في بعض الأحيان ، وشيء آخر يدل على أن الجر هو الأصل ، وهو أن للفعول لأجله واقع في جواب قولك : لم كان كذا ؟ والأصل أن يتطابق السؤال والجواب ؛ فالأصل إذا أن يكون للفعول لأجله مجروراً باللام ونحوها ؛ فنصبه عدول به عن الأصل فيه

فإن قلت : فقد أشار الشارح إلى حروف التعليل بقوله : باللام أو ما يقوم مقامها ؛ فما هي حروف التعليل التي تقوم مقام اللام ؟

فالجواب على ذلك أن قولك : اعلم أن حروف التعليل ثمانية ، هي : اللام ؛ والباء ، ومن ، وفي ، والكاف ، وحتى ، وكى ، وطى ؛ فأما اللام فنحو البيت الشاهد ، وأما الباء فنحو قوله تعالى : (فَيَا قَتْلِهِمْ مِثْلَهُمْ لَمَنَّاهُمْ) وأما من فنحو قوله تعالى : (يَمَّا خَطَّاتُهُمْ أَغْرَقُوا) ونحو قول الفرزدق :

يُفْقِي حَيَاءً وَيُفْقِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يَكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَلِمُ

وأما في فنحو قوله تعالى : (لَسْتُمْ رِيَاءَ أَفْضَمِّ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) ، وأما الكاف فنحو قوله تعالى : (وَإِذْ كُرِّهُوا كَذَا هَذَا كَمْ) ، وأما حتى فنحو قولك : أسلم حتى تدخل الجنة ؛ وأما كى فنحو قولك : جئتكم كي تكرمي ، وأما طى فنحو قوله تعالى : (وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَا كَمْ) ثم اعلم ثانياً أن هذه الحروف - مع اشتراكها جميعاً في الدلالة على التعليل - تنقسم إلى قسمين : قسم يدخل على للفعول لأجله ، وقسم لا يدخل عليه ، أما القسم الذي لا يدخل على للفعول لأجله فتلاثة أحرف ، هي : الكاف ، وحتى ، وكى ؛ من قبل أن هذه الأحرف الثلاثة لاتدل على التعليل إلا إذا كانت داخلة على فعل مقترن بحرف مصدرى ؛ وأما الذي يدخل على للفعول لأجله فبقية الأحرف .

٤٣٠ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللفظ : « لا أقصد » تقول : قد فذلان عن الحرب ، تريد أنه تأخر عنها ، ولم يباشرها « الجبن » - بضم الجيم وسكون الباء ، وقد تضم الباء لإتباعا لضم الجيم - هو الهيبة والفرع وضعف القلب والخوف ؛ وتقول : جبن يجبن - مثل ظرف يظرف - فهو جبان « الهيجاء » هي الحرب ، تقصر وتعد ؛ فمن متها هذا البيت ، وقول الآخر (وسياق مشروحا في باب للفعل معه) :

إِذَا كَانَتْ الْمَهِجَةُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَصَبَّكَ وَالضَّعْكَ سَيْفٌ مَهْكَ

ومن قصرها قول لبيد بن ربيعة العامري :

\* يَأْرُبُ هَيْجًا هِيَ خَوْفٌ مِنْ دَعَا \*

وقول الشاعر في بيت الشاهد « توات » معناه تباينت وتكاثرت « زمر » الزمر - بضم الزاي وفتح الميم - جمع زمرة - بضم فسكون - وهي الجماعة « الأعداء » جمع عدو الإعراب : « لا » حرف نفي ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « أقصد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بالجبن ، أو متعلق بأقصد ؛ فقد تنازع فيه العاملان السابقان « ولو » الواو حرف عطف يطف على محذوف ، والتقدير : لا أقصد لو لم تتوال زمر الأعداء ولو توات ؛ فهو لا يقعد على حال ، والمحذوف أولى بعدم القعود من المذكور ، لو : حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « توات » توالى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « زمر » فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الأعداء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد ثم : قوله « الجبن » فإن هذا مصدر قلبي صالح للتعليل ، وقد تقدم عليه فعل يصلح هذا المصدر أن يكون علة له ، وقد استكمل هذا المصدر شرائط التنبه على أنه مفعول لأجله ؛ فهو متحد مع الفعل السابق في الوقت ؛ ألا ترى أن زمن القعود هو زمن الجبن ؛ وفي الفاعل أيضا ؛ ألا ترى أن القاعد هو نفس الجبان ؛ ولذلك نسبة الشاعر

وهنا أمران لابد أن ننبهك إليهما وتفقه عليهما مع الإيجاز والاختصار :

الأمر الأول : اختلف النحاة في جواز مجيء للفعل لأجله معرفا ؛ فذهب سيبويه رحمه الله والزمخشري وكثير من النحاة أنه يجوز أن يكون معرفة كما يكون نكرة ، واستدلوا على ذلك بوروده عن العرب على الحالين جميعا ؛ أما للمعرفة فنحو قول الصجاج :

بَرَكَبْ كُلَّ عَاقِرٍ مُجْمُورٍ عَفَافَةً وَزَقَلَ النَّجُورُ  
\* وَالْمَوْلَ مِنْ تَهْوِيلِ الْمُبُورِ \*

الشاهد هنا في قوله « والمول » ؛ ونحو قول حاتم الطائي :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَدَّخَرَهُ وَأَصْنَعُ عَنْ شَمِّهِ الْاَلِيمِ تَكَرَّمَا  
الشاهد في قوله « ادخاره » ؛ وقول شاعر الحماسة :

كَرِيمٌ يَفْضُحُ الْعُرْفَ فَضْلَ حَيَاتِهِ وَيَذْنُو وَأَطْرَافُ الرَّمْلِ دَوَانِي  
الشاهد في قوله « فضل حياته » ؛ وأما مجيئه نكرة فمثل قول النابغة :

وَحَلَّتْ بِيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنَمَّرٍ يُحَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا  
حِذَارًا عَلَى الْأَنْصَابِ مَقَادِنِي وَلَا نِسْوَتِي حَتَّى يَمُتَنَّ حَرَائِرَا  
وقول الحارث بن هشام :

فَصَفَّتْ عَنْهُمْ وَالْأَحْيَاءُ فِيهِمْ طَعَا لَهُمْ بِقَابِ يَوْمٍ مُفِيدٍ  
وكذلك قول شاعر الحماسة :

أَهَابَكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى وَلَكِنْ مِنْهُ عَيْنٌ حَبِيبَا  
وقول سوار بن الضرب :

إِنِّي سَأَسْتُرُ مَا ذُو الْعَقْلِ سَاوَرُهُ مِنْ حَلَجَةٍ وَأَمِيتُ السَّرَّ كِنَانَا  
وقول الفرزدق :

يُفْضِي حَيَاءً وَيُفْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ مَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ

ونذهب الجرمي إلى أن للفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه مثل الحال والتمييز ؛ فإن جاء مظهره أنه معرفة ؛ فإن كان دليل المعرفة أل فهي حرف زائد عنده مثل زيادتها في التمييز نحو قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ حَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطِئَتْ النَّفْسُ بِأَقْبَسِ عَنْ غَمْرِهِ

( تنبيهان ) : الأول : أنهم كلامه أن للضاف يجوز فيه الأمران على السواء ، نحو : جِئْتُكَ ابْتِغَاءَ الْخَيْرِ ، وَلِإِبْتِغَاءِ الْخَيْرِ .

الثاني : أنهم أيضاً جواز تقديم الفعل له على عامله ، منصوباً كان أو مجروراً ؛ كَرُفْهُدَا ذَا قَنَعَ ، وَلِزُهْدٍ ذَا قَنَعَ .

( خاتمة ) : إذا دخلت « أل » على الفعل له أو أضيف إلى معرفة تَمَرَّفَ بِأَلْ أو بالإضافة ، خلافاً للرياضى والجبرمى وللبرد فى قولهم : إنه لا يكون إلا نكرة ، وإن أل فيه زائدة ، وإضافته غير محضرة .

وإن كانت أمانة التعريف الإضافة فهذه الإضافة عنده غير محضة مثل إضافة الصفات فى نحو قول الشاعر :

يَأْرُبُ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَتَرَفُّكُمُ لَأَقَى مُبَاغِدَةً مِنْكُمُ وَحِرْمَانًا

قال سيبويه : « هذا ما ينتصب من المصادر لأنه عنبر بوقوع الأمر ؛ فانتصب لأنه موقع له ولأنه تفسير لما قبله لم كان ، وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب المجرم فى قولك : عشرون درهما ؛ وذلك قولك : فعلت ذلك حذار الشر ، وفعلت ذلك عفاة فلان ، وادخار فلان » اه فأتت تراء قد مثل بثلاثة أمثلة كلها معرفة بالإضافة ، والقول بزيادة أل أو بأن الإضافة غير محضة ذهب إلى غير الأصل فى كلام كثير الورود ؛ فلا داعى إليه .

وقال جابر الله الزمخشري : « ويكون معرفة ونكرة ، وقد جمعهما الججاج فى قوله ... وأنشد رجز الصجاج الذى سقناه » اه

الأمر الثانى : الأكثر فى المقررون بأل من المصادر الدالة على التعليل جرها بحرف التعليل ، ويقل نصبها كما فى بيت الشاهد ، والأكثر فى المجردة من أل والإضافة نصبها ، ويقل جرها بحرف التعليل كما فى الشاهد السابق ، وأما المضاف منها فيستوى جره بحرف التعليل ونصبه ؛ وقد رأيت النصب فى قول حاتم « ادخاره » وقول الصجاج « وزعل المخبور » وقول الحماسى « فضل حياته » ومثل ذلك كله قوله جلّت كلمته : ( حَذَرَ اللَّوْثِ ) . والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم .

## المفعول فيه

وهو المسمى ظرفا

وتقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق ؛ بكونه مستلزما له في الواقع ؛ إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ؛ ولأن العامل يصل إليه بنفسه ، لا بواسطة حرف مفعول ، بخلافه .

(الظَرْفُ) لغة الوصلة ، واصطلاحاً (وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ) أى : اسم وقت أو اسم مكان (مُتَمِّناً) معنى (في) دون قطعها (بِاطْرَادٍ كَمَا أَشْكُتُ أَزْمَنًا) فهنا : اسم مكان ، وأزمننا : اسم زمان ، وهما مُتَمِّنان معنى « في » ؛ لأنهما مذكوران للواقع فيهما ، وهو المَكْتُ .

والاحتراز بقيد « مُتَمِّناً في » من نحو : « يَخَافُونَ يَوْمًا » ونحو : « اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ » ؛ فإنهما ليسا على معنى في ، فانتصابهما على المفعول به ، وناصب « حَيْثُ » يَتَمُّ مَحذُوفًا ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب للمفعول به إجماعاً .

و « بمعنى في دون قطعها » من نحو : مِثْرُ في يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَجَلَسْتُ في مَكَانِكَ ؛ فإنه لا يسمى ظرفاً في الاصطلاح ، على الأرجح .

و « باطراد » من نحو : دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ ؛ مما انتصب بالواقع فيه ، وهو اسم مكان مختص ؛ فإنه غير ظرف ؛ إذ لا يطرده نصبه مع سائر الأفعال ، فلا يقال : نمت البيت ، ولا قرأت الدار ؛ فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض ؛ هذا مذهب الفارسي والناظم ، ونسبه لسيبويه ، وقيل : منصوب على المفعول به حقيقة ، وإن نحو دَخَلَ متمدراً بنفسه ، وهو مذهب الأخفش ، وقيل : على الظرفية تشبيهاً له بالمهم ، ونسبه للشاويين إلى الجمهور ؛ وعلى هذين لا يحتاج إلى قيد « باطراد » ؛ وعلى الأول يحتاج إليه ، خلافاً للشارح .

(تنبيهان) : الأول : تَضَمُّنُ الاسم معنى الحرف على نوعين : (الأول) يقتضى البناء ، وهو أن يَخْتَلِفَ الاسمُ الحرف على معناه ويَطْرَحَ غير منظور إليه ، كما سبق في تَضَمُّنِ مَتَى

معنى المزمة وإن الشرطية ، ( والثاني ) لا يقتضى البناء ، وهو أن يكون الحرف منظورا إليه ؛ ليكون الأصل في الوضع ظهوره ، وهذا الباب من هذا الثاني .

الثاني : الألف في « صَحْنًا » يجوز أن تكون للإطلاق ، وأن تكون ضمير التثنية ، بناء على أن « أو » على بابها ، وهو الأظهر ، أو بمعنى الواو ، وهو الأحسن ؛ لأن كل واحد منهما ظرف ، لا أحدهما . اهـ

( فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ ) من ضِلِّ وشبهه ( مُظْهَرًا \* كَانِ ) الواقع فيه ، نحو جَلَسْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَكَ ، وَأَنَا سَاكِرٌ غَدًا خَلْفَ الرَّكْبِ ( وَإِلَّا ) أى : وإن لم يكن ظاهرا ، بل كان محذوفا من اللفظ : جوازا ، أو وجوبا ( فَانْوِيهِ مُقَدَّرًا ) .

فالجواز نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لمن قال : مَتَى قَدِمْتَ ؟ وَفَرَسَخَيْنِ ، لمن قال : كَمْ سِيرْتَ ؟ والوجوب فيما إذا وقع خبرا ، نحو : زَيْدٌ عِنْدَكَ ، أو صلة ، نحو : رَأَيْتُ الَّذِي مَلَكَ ، أو حالا ، نحو : رَأَيْتُ الْمَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ ، أو صفة ، نحو : رَأَيْتُ طَائِرًا فَوْقَ غُصْنٍ ، أو مستغلا عنه ، نحو : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِيرْتُ فِيهِ ، أو مسموعا بالخذف لا غير ، كقولهم : حِينَئِذٍ الْآنَ ، أى : كان ذلك حينئذ واسمع الآن .

( تنبيهان ) : الأول : العامل المقدَّر في هذه اللواضع ، سوى الصلة ، استغْفَرَ أو مُسْتغْفَرٌ ، وأما الصلة فيتعين فيها تقدير استغْفَرَ ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، كما عرفت .

الثاني : الضمير في « فَانْصِبْهُ » للظرف ، وهو اسم الزمان أو المكان ، وفي « فِيهِ » لدلوله ، وهو نفس الزمان أو المكان ؛ وأراد بالواقع دليله من ضِلِّ وشبهه ؛ لأن الواقع هو نفس الحدث ، وليس هو الناصب ، والأصل فانصبه بدليل الواقع في مَدْلُولِهِ ، فتوسَّع بحذف اللضاف من الأول والثاني ؛ لوضوح المقام . انتهى

( وَكُلُّ ) اسم ( وَقْتٍ قَائِلٌ ذَلِكَ ) النصب على الظرفية ، مُبْتَهَمًا كان أو مُخْتَصِمًا . والمراد بالبهيم ما دلَّ على زمن غير مقدر ، كحين ومدة ووقت ؛ تقول : سِيرْتُ حِينًا ، وَمُدَّةً وَوَقْتًا .

وبالختص ما دلَّ على مُقَدَّرٍ معلوما كان ، وهو المعروف بالتمية ؛ كصُتَ رَمَضَانَ ،

واعتكفت يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أو بَال ، كَسِرَتْ الْيَوْمَ ، وَأَقَتُّ الْعَامَ ، أو بِالْإِضَافَةِ ، كَجِئْتُ زَمَانَ الشَّتَاءِ ، وَيَوْمَ قُدُومِ زَيْدٍ ؛ أو غير معلوم ؛ وهو النكرة ، نحو : سِرْتُ يَوْمًا ، أو يَوْمَيْنِ ، أو أَسْبُوكًا ، أو وَقْتًا طَوِيلًا .

( وَمَا يَقْبَلُهُ لِلْكَانِ إِلَّا ) فِي حَالَتَيْنِ :

الأولى : أن يكون ( مُبْتَدَأً ) لاختصاص ؛ والمراد هنا بالاختصاص ماله صُورَةٌ وَحُدُودٌ مَحْصُورَةٌ ، نحو : الدار ، والمسجد ، والبلد ، وبالمبهم ما ليس كذلك ( نَحْوُ الْجِهَاتِ ) الست ، وهي : أمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما أشبهها في الشياخ ؛ ككُنَاحِيَّةٍ ، ومكان ، وجانب ( وَ ) نحو ( لَلْقَادِيرِ ) ككَرْسِيٍّ ، وَبَرِيدٍ ، وَغُلُوةٍ ، تقول : جَلَسْتُ أَمَامَكَ ، وَنَاحِيَّةَ اللَّسْجِدِ ، وَسِرْتُ فَرَسًا .

( و ) الثانية ( مَا صِيغَ مِنْ ) مادة ( الْفِعْلِ ) العامل فيه ( كَرَمْتَنِي مِنْ ) مادة ( رَمَى ) تقول : رَمَيْتُ مَرْنَى زَيْدٍ ، وَذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو ، وَقَعَدْتُ مَقْعَدَ بَكْرٍ ؛ ومنه : « وَأَنَا كُنَّا قَعَدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلْسُّمْرِ » .

( وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا ) المصوغ من مادة الفعل ( مَقِيصًا أَنْ يَقَعَ \* ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعٌ ) أى : لما اجتمع معه في أصل مادته ، كما مثل . وأما قولهم : هُوَ مَنِي مَرْجَرِ الْكَلْبِ ، وَمَنَاطُ الثَّرَيَّا ، وَتَمَرُومِي مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ ، وَمَقْعَدُ الْإِزَارِ ، ونحوه ؛ فشاذا ؛ إذ التقدير هو مَنِي مَسْتَقَرِّ مَرْجَرِ الْكَلْبِ ، فَصَاحِلُهُ الْإِسْتِقْرَارُ ، وليس مما اجتمع معه في أصله ، ولو أعمل في الْمَرْجَرِ زَجْرَ ، وفي الْمَنَاطِ نَاطَ ، وفي الْمَقْعَدِ قَعَدَ ؛ لم يكن شاذا .

( تنبيهان ) : الأول ؛ ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم ، وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه من المختص ، وهو مانع عليه غيره ، وأما النوع الذى قبله فظاهر كلام القارمى أنه من المبهم ، كما هو ظاهر كلام الناظم ، وصححه بعضهم ؛ وقال الشاويين : ليس داخل تحت المبهم ، وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم ، لا مبهم .

الثاني : إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحيه المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان ؛ لأنه



يدلّ على الزمان بصيغته وبالالتزام ، ويدلّ على المكان بالالتزام قط ؛ فلم يمتدّ إلى كل أسمائه ، بل يتعدى إلى اللبهم منها ؛ لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة ، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل ؛ لقوة الدلالة عليه حينئذ اه .

(وَتَأْتِي) من أسماء الزمان أو المكان (ظرفاً) تارة (وغير ظرف) أخرى (فَذاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ) النحوي ؛ كيوم ، ومكان ، تقول : مرتُّ يَوْمَ الجمعة ، وجلسْتُ مَكَانَكَ ؛ هما ظرفان ، وتقول : الْيَوْمَ مُبَارَكٌ ، وَمَكَانُكَ طَاهِرٌ ، وَأَعْجَبَنِي الْيَوْمُ وَمَكَانُكَ ، وشَهِدْتُ يَوْمَ الْجَمَلِ ، وَأَخْبَيْتُ مَكَانَ زَيْدٍ ؛ هما في ذلك غير ظرفين ؛ لوقوع كل منهما في الأول مبتدأ ، وفي الثاني فاعلا ، وفي الثالث مفعولا به ، وكذا ما أشبهها .

(وغير ذى التصرف) منها هو (الَّذِي لَزِمَ \* ظَرْفِيَّةً أَوْ شَيْهَمَا مِنَ الْكَلِمِ) أى : غير المتصرف - وهو الملازم للظرفية - على نوعين :

ما لا يخرج عنها أصلا ، كقطّ وعوض ، تقول : ما فُتِلَتْهُ قطّ ، ولا أَفُتِلُهُ عوضُ . وما يخرج عنها إلى شبهها ، وهو الجر بالحرف ، نحو : قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَكِنْ وَعِنْدُ .

فيقضى عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ؛ إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها ؛ لأن الظرف والجار والمجرور سيان في التعلق بالاستقرار والوقوع خبرا وصلة وحالا وصفة .

ثم الظرف المتصرف منه مُنْصَرَفٌ ، نحو يَوْمٌ وشَهْرٌ وسَوَّلٌ ، ومنه غير مُنْصَرَفٌ ، وهو غُدْوَةٌ وبُكْرَةٌ ، عَلَتَيْنِ لَهْذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ : قصد بهما التبيين ، أو لم يقصد . قال في شرح التسهيل : ولا ثالث لهما ، لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور « سَهْوَةٌ » فقال : إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف .

والظرف غير المتصرف منه مُنْصَرَفٌ وغير مُنْصَرَفٌ ، فالمنصرف نحو سَحَرٌ وَلَيْلٌ ونَهَارٌ وعِشَاءٌ وَعَتَمَةٌ وَمَسَاءٌ وَعَشِيَّةٌ ، غير مقصود بها كلها التبيين ، وغير المنصرف نحو سَحَرٌ مقصوداً به التبيين ؛ ومن العرب من لا يصرف عَشِيَّةً في التبيين .

(وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْ) ظرف (مَكَانٍ مَّصْدَرٌ) فينتصب انتصابه ، نحو : جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ : أى مكان قربه ؛ ولا يقاس على ذلك ؛ لقته ، فلا يقال : آتَيْكَ جُلُوسَ زَيْدٍ ، تريد مكان جلوسه . (وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ) فيقاس عليه ؛ وشرطه إفهام تعيين وقت أو مقدار ، نحو : كَانَ ذَلِكَ خُفُوقَ النُّجُومِ ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ، وَأَنْتَظَرْتُهُ نَحْرَ جَزُورٍ ، وَحَلَبَ نَاقَةٍ ؛ والأصل وَقْتَ خُفُوقِ النُّجُومِ ، ووقت طلوع الشمس ، ومقدار نحر جزور ، ومقدار حلب ناقة ، فحذف للضاف وأقيم للضاف إليه مقامه .

(تنبيه) : قد يحذف أيضا المصدر الذى كان الزمان مضافا إليه ؛ فينوب ما كان هذا المصدر مضافا إليه : من اسم عين ، نحو لَا أَكَلُّهُ الْقَارِعَظَيْنِ ، وَلَا آتِيَهُ الْفَرَقْدَيْنِ ، والأصل مُدَّةٌ غَيْبَةٍ الْقَارِعَظَيْنِ ، ومُدَّةٌ بقاء الفرقدين . ٥١ .

(خاتمة) : مما ينوب عن الظرف أيضا : صفته ، وعدده ، وكلّيته أو جزئيته ، نحو : جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِيَّ مَكَانٍ ، وَمَرَّتْ عِشْرِينَ يَوْمًا ثَلَاثِينَ بَرِيدًا ، وَمَشَيْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ جَمِيعَ الْبَرِيدِ ، أو كلَّ الْيَوْمِ كُلَّ الْبَرِيدِ ، وَنِصْفَ الْيَوْمِ نِصْفَ الْبَرِيدِ ، أو بَعْضَ الْيَوْمِ بَعْضَ الْبَرِيدِ .

## المفعول معه

(يُنْصَبُ) الاسم الفعلة (تَالِيَ الْوَاوِ) التي بمعنى مَعَ التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مَقْعُولًا مَعَهُ) كما ( فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقِ مُسْرِعَةً ) وأنا سَاكِرٌ وَالتَّيْلَ ، وَأَعْبَى سَيْرُكَ وَالتَّيْلَ ، فالطريق والتيل نصب بالمفعول معه .

وخرج بالاسم نحو : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، ونحو : سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِقَةٌ ؛ فإن تالي الواو في الأول فعل وفي الثاني جملة .

وبالفعلة نحو : أَشْرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو .

وبالواو نحو : جِئْتُ مَعَ عَمْرُو .

وبكونها بمعنى « مع » نحو : جاء زَيْدٌ وَعَمْرُو قبله ، أو بعده .

وبكونها تالية لجملة نحو : كُلُّ رَجُلٍ وَصِيَّتُهُ ؛ فلا يجوز فيه النصب خلافاً لِلصِّيَرِ .

وبكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبه نحو : هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ ؛ فلا يتكلم به ، خلافاً لأبي علي .

وأما قولهم : مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ وَكَيْفَ أَنْتَ وَقَصَّةٌ مِنْ قُرَيْدٍ وما أشبهه فيأتي بيانه .

(يَمَّا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ \* ذَا النَّصْبِ) ذا النصب : رفع بالابتداء ، خبره في

الجرور الأول ، وهو بما ، وَسَبَقَ : صلة ما ، ومن الفعل : متعلق بسبق ، أي : نَصَبُ المفعول

معه وإنما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه (لَا يَأْتِي الْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَخْتِ) خلافاً

للجُرْ جاتی في دعواه أن النصب بالواو ؛ إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها

فكان يقال : جلست وَلَكْ ، كما يتصل بشيرها من الحروف العاملة نحو إِنَّكَ وَلَكَ ، وذلك

ممتنع باتفاق ، وأيضاً فهي حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء ؛ فحقه ألا يعمل إلا

الجر كحروف الجر ، ولا بالخلاف خلافاً للكوفيين . وإنما قيل « غير منزل منزلة الجزء »

للاحتراز من لام التعريف ؛ فإنها اختصت بالاسم ، ولم تعمل فيه ؛ لكونها كالجزء منه ؛  
بدليل تخطي السائل لها ؛ وَتَنَاقُلُ إِطْلَاقُ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ كَمَا مَثَل ، وَلَقَدْ رَكَّعُوهُ :

٤٣١ - قَا لَكَ وَالتَّلْدُ حَوْلَ تَجْدٍ

٤٣١ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَقَدْ غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالْجَالِ \*

وهذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ١٥٥ ) وشواهد جابر الله الزمخشري في الفصل  
( ١٦٥ - ١٦٥ ) ، وقد نسب في كتاب سيبويه إلى مسكين الدارمي ، وكذلك نسبه الأعمى الشنمري  
في شرح شواهد الكتاب ، ومسكين : لقب لقب به ربيعة بن عامر بن أنيف ( بزنة تصغير أنف )  
أحد بني دارم ، وإنما لقب به لقوله :

أَنَا مِسْكِينٌ لِّأَنِّ أَنْكَرَنِي      وَلَئِنِّي يَعْرِفُنِي جِدُّ نَقَلُ  
لَا أَبِيعُ النَّاسَ عِرْضِي ؛ إِنِّي      لَوْ أَبِيعُ النَّاسَ عِرْضِي لَنَفَقُ

فلما ذاع هذا القب واشتهر به قال :

وَمُتِمِّتُ مِسْكِينًا وَكَأَنَّ لِمَا جَاءَ      وَإِنِّي لِمَسْكِينٍ إِلَى اللَّهِ رَاغِبُ

وقال :

إِنْ أَدْعُ مِسْكِينًا فَلَيْسَ بِمُنْكَرٍ      وَهَلْ تُنْكَرَنَّ الشَّمْسُ ذَرَّ شُعَاهَا

ومسكين الدارمي : من شعراء دولة بني أمية ، وقد مدح أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان .  
اللفظ : « التلد » هو الذهاب والمجيء حيرة ، وهو أيضا التلبث واللكث ، والمراد هنا الأول  
وأصله من اللدبين ، وهما صفحتا العنق « غصت » امتلأت ، وأصل النقص الاختناق بالطعام ،  
فضربه ههنا مثلاً .

المعنى : مالك تقيم بنجد وتتردد فيها مع جديها وشدة قحطها ؟ ! وكيف تترك تهمامة  
مع كثرة النزولين بها وللمقيمين فيها لحسبها وكثرة خيرها ؟

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، وهو مبنى على السكون في محل رفع « لك » جار  
ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والتلد » الواو حرف دال على اللية ، مبنى على الفتح لاجل له  
من الإعراب ، التلد : مفصول معه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والكلام على تقدير فعل أوماف معناه

وكانه قال : أى شيء ثبت لك وملابسة التلدد «حول» ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية وعامله التلدد ، وهو مضاف ، و «نجد» مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . «وقد» الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لاعمل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لاعمل له من الإعراب «غصت» غصت : فعل ماض مبنى على الفتح لاعمل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث «تهامة» فاعل غصت ، مرفوع بالضممة الظاهرة «بالرجال» جار ومجرور متعلق بـ «غصت»

الشاهد في : قوله « والتلدد » حيث نصبه بإظهار فعل أو مافيه معنى الفعل ، وهذا الفعل غير مذكور في الكلام وإنما هو مقتر ، ولسانستطيع أن نجعل هذه الواو عاطفة ونجعل ما بعدها معطوفاً على ما قبلها ؛ من قبل أن ما قبلها ضمير متصل مجرور ، وهو الكاف في « لك » وأنت تعلم أن المطف على الضمير المتصل المجرور لابد فيه من إعادة العامل في الضمير مع المعطوف ؛ فلو أن الشاعر أراد العطف لقال : فمالك وللتلدد .

قال سيدي : « هذا باب يضمنون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله ؛ وذلك قولك : مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرا ؛ فإنما حذ الكلام ههنا ماشأناك وشأن عمرو ؛ فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح ، وإن حملته على الشأن لم يجز ؛ لأن الشأن ليس يلتبس بعمرو ؛ إنما يلتبس به الرجل المضمرة في الشأن ، فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل ؛ فقالوا : ماشأناك وزيدا ، أى : ماشأناك وتناولك زيدا » اهـ

وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب التلدد بإظهار اللابسة ؛ إذ لم يمكن عطفه على الضمير المجرور ، وقد كان النصب فيما يمكن فيه العطف من نحو قولك : ماأنت وزيد ؛ جائزا ؛ فقد صار ههنا واجبا » اهـ ومثل بيت مسكين الهارمي قول الآخر :

وَمَا لَكُمْ وَالْفَرْطُ لَا تَقْرَبُونَهُ وَقَدْ خَلَّتْهُ أَذَى مَرَدٍّ لِمَا قَلِ

فقد نصب الفرط بتقدير فعل ؛ لأنه لا يمكن عطفه على الضمير المجرور في « لكم » . والفرط - بفتح فسكون - جبل يعينه . والمائل : الساعد فيه ومن النصب على إظهار فعل قول الشاعر وسيأتي مشروحا :

فَمَا أَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّائِلِ

لأن معنى « ما أنا والسير » مالى الألبس السير وأنتبته به ؛ فكأنه قال : ما أنا وملابستي السير ؛ ومنه قول الآخر :

أى : ما تصنع والتلذذ ، ومن إعمال شبه القل قوله :

٤٣٢ — فَصَبُّكَ وَالضَّعَاكَ سَيْفٌ مُهْنَدٌ

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجَلٍ أَشْأَبَاتٍ يُحَالُونَ الْجِيَادَا  
بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضْنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضْنٌ وَعَمْرٍو وَالْجِيَادَا

فإنه نصب الجياد حملا على معنى فعل مقتر ، وكأنه قال : وما حَضْنٌ وعَمْرٍو وملابستهما الجياد ، يريد أن حَضْنَا وعَمْرًا لباسا من الجياد فى شىء

٤٣٣ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

• إِذَا كَانَتْ الْمَيْتَحَلَةُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا •

وهذا البيت قد ذكره جماعة منهم أبو على القالى ؛ فقد ذكره فى الأمالى ( ٢ - ٢٦٢ دار الكتب ) وفى ذيل الأمالى ( ١٤٠ دار الكتب ) ولم ينسبه فى الأمالى ، ونسبه فى الدليل إلى جرير ، وقد سكت البكرى عن هذا البيت فى كتابيه التنبيه وشرح الأمالى فلم يمرض له بشىء فى كلامه على الأمالى ، وقال فى كلامه على الدليل : « ويت جرير لم يعزه له أحد ، ولا وجد فى شعره ، وإنما هو من عائر الشعر ، وأخاف أن أباطى وم فيه هنا » اهـ . ثم إنى قد بحثت شعر جرير فلم أجده فيه اللفظ : « الميحاء » الحرب ، وهى تمتد وتقصر ، وهذا البيت من شواهد اللد ، ومن شواهد قصرها قول لبيد :

• يَا رَبِّ هَيْجَا حَى حَيَّزٍ مِنْ دَعَا •

وقول الآخر :

• أَنَا أَبْنُ هَيْجَاكَاهَا مَيِّى إِزْرَأَاهَا •

« انشقت العصا » هذه عبارة يكتفى بها عن تشقت الكلمة وانصداع الألفه وفترق الشمل « حسبك » هو اسم بمعنى كاف ، وقد وقع فى كلام العرب مبتدأ به ، مثل قولهم فى مثل من أمثالهم : حسبك من شر سماعة ؛ وقولهم : حسبك الحديث ؛ وقولهم : حسبك ما بلغك الحل ؛ وقول امرئ القيس :

إِذَا مَا لَمْ تَكُنْ إِبِلٌ فَتَزَى كَانَ قُرُونٌ جَلَّتْهَا الْعِمَى

فَتَسْلًا يَبْتَئْنَا أَنْطًا وَتَمْنَا وَحَسْبُكَ مِنْ غَيِّ شَبَعٍ وَرِيٍّ

والشاهد الفاصل في هذا قوله تعالى : ( فَإِنْ حَسِبْتَ أَنَّ ) . ويقال : هو اسم فعل بمعنى يكنى « الضحاك » اسم رجل « سيف » يروى في مكانه « غضب » والغضب - بفتح العين الهمزة وسكون الضاد - السيف القاطع « مهند » هو اسم مفعول من قولهم : هند سيفه - بتشديد النون - إذا شحذه وأرهف حده

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « كانت » كان : فعل ماض تام بمعنى حدث وحصل ، والتاء علامة التأنيث « الهيجاء » فاعل كان ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وانشقت » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاعل له من الإعراب ، انشقت : فعل ماض ، مبنى على الفتح لاعل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « العسا » فاعل انشقت ، مرفوع بضمة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر « وحسبك » الفاء واقعة في جواب إذا ، حسب : اسم بمعنى كاف مبتدأ ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، وضير مخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « والضحاك » يروى مرفوعا ، ويروى منصوبا ، ويروى مجرورا ؛ فأما على رواية الرفع فالواو عاطفة ، والضحاك : مبتدأ وخبره إما محذوف تقديره والضحاك كافيك ، وإما قوله « سيف مهند » ؛ فإن جرت على هذا الأخير فأما أن يكون خبر المبتدأ الذي هو حبيبك محذوفا ، وإما أن يكون هذا المبتدأ لآخره ، وأما على رواية الضحاك بالجر فالواو حرف قسم وجر ، والضحاك مقسم به مجرور ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، وجملة القسم معترضة بين المبتدأ الذي هو حبيبك وخبره الذي هو قوله « سيف مهند » ؛ وأما على رواية الضحاك بالنصب - وهذه الرواية هي القصودة بالاستشهاد ههنا - فالواو واللامية ، والضحاك : مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة ، و « سيف مهند » على هذا خبر المبتدأ ؛ ومن جعل حبيبك اسم فعل مضارع بمعنى يكنى فقوله « سيف مهند » فاعل به

الشاهد ثم : قوله « والضحاك » في رواية النصب ؛ حيث انتصب على أنه مفعول معه ، والعامل فيه اسم يشبه الفعل ، وهو حبيبك ، وعمام الاستشهاد بهذه الرواية على ذلك إنما يكون إذا جرينا على أن « حبيبك » اسم بمعنى كاف ، فإذا اعتبرناه اسم فعل بمعنى يكنى لم يتم الاستدلال ، وبيان ذلك أننا لو اعتبرناه اسما بمعنى كاف فهو مضاف وضير مخاطب في محل جر مضاف إليه فلا يصح بعد ذلك جعل الواو عاطفة وجر ما بعدها بالعطف على محل هذا الضمير لما قلنا في شرح الشاهد السابق ؛ أما إذا اعتبرناه اسم فعل مضارع بمعنى يكنى فهذا الضمير في محل نصب مفعول به ،

وقوله :

٤٣٣ - قَدْنِي وَإِيَّاهُمْ فَإِنَّ أَلْفَ بَعْضَهُمْ يَكُونُوا كَتَمَجْبِلِ السَّنَامِ الْمُرْهَدِ

وحينئذ يجوز جعل الواو عاطفة وما بعدها معطوفاً على الكاف ؛ لأن العطف على الضمير المتمم للنصوب لا يلزم معه إعادة العامل في العطف عليه الذي هو الضمير مع العطف ، وسيأتي شرح هذه المسألة في باب العطف وبيان علتها والفرق بين الضمير المرفوع والنصوب والمجرور وذكر العلامة السبكي أن الاستشهاد بهذا البيت لا يصح إلا إذا اعتبرنا حسبك اسم فعل بمعنى يكنى ؛ وشبهته في ذلك أن حسبك إذا كان بمعنى كاف فهو صفة مشبهة عند الجمهور ، والصفة المشبهة عندهم لا تنصب للمفعول معه ، ونحن لأنسلم لهم أن حسبك صفة مشبهة ؛ بل ندعى أنه اسم فاعل كما هو ظاهر تفسيرهم له بكاف ، ولئن سلمنا أنه صفة مشبهة لم نسلم أنها لا تنصب للمفعول معه ؛ كيف وهو يكتفى بما فيه راحة الفعل ؟ وسيأتي في شرح الشاهد رقم (٤٣٤) مزيد لهذا الكلام .

٤٣٣ - هذا البيت لأسيد بن إلياس المذلي .

اللفظ : « قَدْنِي » قد : كلمة تستعمل اسماً فتكون على وجهين : أولهما أن تكون اسم فعل ، وثانيهما أن تكون اسماً مرادفاً لحسب ؛ فأما التي تكون اسم فعل فهي اسم فعل مضارع معناه يكنى ؛ تقول : قد زيداً درم ، وقَدْنِي درم ، كما تقول : يكنى زيداً درم ، ويكتفى درم ، وأما التي تكون اسماً مرادفاً لحسب فهي على طريقين : أولهما أن تكون مبنية ، وهذا هو الغالب ؛ وإنما بنيت لشبهها بقدر الحرفية في لفظها ، ولأنها مشابهة لكثير من الحروف في الشبه الوضعي ، وتقول على هذا الوجه : قد زيد درم - بسكون الهمزة من قد وجوزد بإضافة قد إليه - كما تقول : حسب زيد درم ؛ بالإضافة ، وتقول أيضاً : قدني درم - بسكون الهمزة وزيادة نون الوقاية محافظة على سكن البناء - والطريق الثاني : أن تكون معربة ، وهذا قليل ، وعليه تقول : قد زيد درم - برفع قد - كما تقول : حسب زيد - بالرفع - وتقول : قدني درم - بنون الوقاية - لأن النون إنما يؤتى بها للمحافظة على حركة البناء أو سكنه ؛ وقول الشاعر في البيت المستشهد به « قَدْنِي » يحتمل وجهين : الأول أن تكون قد فيه اسم فعل بمعنى يكنى ، والثاني أن تكون قد اسماً بمعنى حسب على وجه البناء ، ومثل هذا يقال في قول الرازي :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيثِينَ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْخِ الْمَلْعُونِ

وهذا هو الشاهد رقم (٦٢) وقد مضى مشروحا في (ص ١١١ من الجزء الأول من هذا الكتاب) ، وقول الشاعر في البيت الشاهد « السنام » هو أعلى البعير « السرهد » السمين ، ويقال : هو الناعم الحسن الفداء ، وقال طرفة بن العبد في معلقته :



وقوله :

٤٣٤ — لَا تَحْسَبَنَّ أَنْوَابِي فَقَدْ حُجِمَتْ هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَمِرْبَالًا

فَقَالَ الْإِمَامُ يَمْتَلِئَانِ حُورَاهَا وَتَسْمَى عَلَيْنَا بِالسَّدِيفِ السَّرْهَدِ

الإعراب : « فقدنى » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء للتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وإيَّام » الواو واو المعية ، إيا : مفعول معه ضمير مبنى على السكون في محل نصب ، والماء علامة التثنية ، والميم علامة الجمع « فإن » إن : حرف شرط لازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ألقى » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بعضهم » بعض : مفعول به لألقى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير جماعة التائبين مضاف إليه « يكونوا » فعل مضارع ناقص جواب الشرط مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة اسمها مبنى على السكون في محل رفع « كتعجيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكونوا ، وتعجيل مضاف ، و « السنام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « السرهد » نعت للسنام ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ؛ والكلام على تقدير مضاف : والأصل يكونوا كنوى تعجيل السنام ، أو يكن شأنهم كتعجيل السنام

الشاهد فيه : قوله « قدنى وإيَّام » حيث نصب « إيا » على أنه مفعول معه بعد اسم يشبه الفعل ، وهو قد الذى هو اسم بمعنى حسب ، وليس يخفى عليك أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم على أن يكون حسب اسم فعل مضارع بمعنى يكفى ؛ لأنك لو اعتبرت قد اسم فعل مضارع بمعنى يكفى لكانت ياء للتكلم مفعولا به في محل نصب ؛ وعلى هذا يصح أن تكون الواو عاطفة ، وإيا : معطوفا على المفعول به ؛ فافهم ذلك جيدا وتذكره ، ولا تتأثر بقول الصبان رحمه الله « قدنى أى يكفى » ؛ نعم إنه يجوز على هذا الوجه أن تكون الواو واو المعية وإيا مفعولا معه ؛ لكن ذلك لا يتم دليلا ؛ لاحتماله ما ذكرنا لك ، فأما الوجه الذى بيناه وأعر بنا عليه البيت فإن الدليل يتم عليه ولا يحتمل غيره .

٤٣٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق اللفظ : « أنواب » جمع ثوب « مطويا » اسم مفعول من طويت الثوب أطويه طيا ، ضد نشرته أنشره نشرًا ، وأصل مطوى مطووى ؛ فاجتمعت الواو والياء وسبقت لإحداهما بالسكون فقلبت الواو الثانية ياء ثم أدمجت الياء فى الياء ، ثم كسرت الواو الأولى لمناسبة الياء « سربالا »

السريال - بكسر السين وسكون الراء - التقيص ، وتقول : سربلته قسريل ، تريد ألبسته السريال فليسه .

المعنى : الظاهر أن هذا الشاعر كان ينوي هو وآخر أن يأخذ طريق النجاة من أعداء أو طريق الفوز ؛ فهو يقول لصديقه : لا تكن أتواي عاتقا لك عن الأخذ فيما أنت تأخذ فيه فإنها مجموعة ومهابة للعمل .

الإعراب : « لا » حرف نهى ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « تحبسك » تحبس : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « أتواي » فاعل تحبس ، مرفوع بضمه مقترنة على ما قبل ياء التكلم ، و ياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « جمعت » جمع : فعل ماضى مبنى للجهول ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أتواي « هذا » ها : حرف تنبيه ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب ، ذا : اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « ردائي » خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقترنة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و ياء التكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « مطويا » حال من رداء ، والفاعل فيه اسم الإشارة ، وذلك لأنه تضمن معنى أشير ، ونظيره قوله سبحانه وتعالى : ( وَهَذَا بِمِثْلِ شَيْخَا ) ، وفي قوله « مطويا » ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل « وسريالا » الواو واو اللية ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، سريالا : مفعول معه ، منصوب بفتحة ظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وسريالا » حيث نصب سريالا على أنه مفعول معه بعد اسم يشبه الفاعل ، وهو قوله « مطويا » عند الجمهور ، وعند أبي على الفارسي العامل هو قوله مطويا أو اسم الإشارة ؛ لأنه في معنى أشير ، على ما بينا في إعراب البيت ، ولهذا نصب الحال : لأنك تعلم أن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ، وصاحب الحال هو الخبر الذى هو ردائي ، والعامل في الخبر هو المبتدأ الذى هو اسم الإشارة .

وهذا البيت دليل لأبي على الفارسي الذى أجاز أن يكون ناصب للفعل معه اسما فيه رائحة الفصل كاسم الإشارة ، وفيه دليل على أننا لو اعتبرنا « حسبك » صفة مشبهة كما ذكرنا في الشاهد ( رقم ٤٣٣ ) صح أن يكون ناصبا للفعل معه .

فإن قلت : فهل يجوز أن تكون هذه الواو للعطف على وجه من الوجوه ، كما جاز في البيت

فَسِرَّ بِالْأَ : نصب على الفعل معه ، والعامل فيه مَطْوِيًّا ، لَهَذَا ، خلافاً لأبي على في تَجْوِيزِهِ الْأَمْرَيْنِ .

( تنبيه ) : أنهم بقوله « سبق » أن الفعل معه لا يتقدم على عامله ، وهو اتحاق ، فلا يجوز : وَالطَّرِيقُ سِرْتُ ، وفي قدمه على صاحبه خلاف ، والصحيح المنع ، وأجاز ذلك ابن جني ، تمسكاً بقوله :

٤٣٥ - جَمَعْتَ وَفُضِّضًا غَيْبَةً وَنَمِيَّةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمَرْغُورِي

السابق على وجه غير الوجه الذي أعربت عليه البيت ؟

قلت : أما في هذا البيت فلا يجوز على وجه من الوجوه أن يجعل هذه الواو للعطف ؛ لأنك لو أردت العطف لكنت تقول : هذا ردائي وسرالي مطويين ، أو كنت تقول : هذا ردائي مطويا هو وسرالي ؛ فتأتي في العبارة الثانية بضمير بارز منفصل مرفوع تؤكد به الضمير المستتر للرفوع لكي يتسنى لك أن تعطف عليه ؛ فإن لم تذكر هذا الضمير ولم تأت بياء للتكلم وجب عليك أن تنسب الاسم الواقع بعد الواو على أنه مفعول معه ؛ وهذا ظاهر إن شاء الله .

٤٣٥ - هذا البيت من قصيدة مستجادة في بابها ، ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، يعاتب في هذه القصيدة ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص ، وهذه القصيدة مروية في أمالي أبي على القالي ( ١ - ٦٨ دار الكتب ) كما أوردها أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني ( ١١ - ١٠٠ بولاق ) ، وأول هذه القصيدة قوله :

نَكَاشِرُنِي كُرْهًا كَأَنَّكَ تَاكِسِحُ وَعَيْنُكَ تَبْدِي أَنَّ مَذْرُوكَ لِي دَوِي  
لِسَانُكَ لِي أَرَى وَعَيْنُكَ عَقَمٌ وَشَرُّكَ مَبْسُوطٌ وَخَيْرُكَ مُلْتَوِي  
تَقَاوِضُ مِنْ أَطْوَى طَوَى الْكَشْعِ دُونَهُ وَمِنْ دُونِ مَنْ صَافَيْتُهُ أَنْتَ مُنْطَوِي  
تُصَافِحُ مَنْ لَاقَيْتَ لِي ذَا عِدَاوَةٍ صِفَاكًا وَعَقَى يَنْ عَيْنِكَ مُنْزَوِي

وقبل بيت الشاهد قوله :

تَمَلَّاتَ مِنْ غَيْظٍ عَلَيَّ ، فَلَمْ يَزَلْ بِكَ الْغَيْظُ حَتَّى كِدْتُ فِي الْغَيْظِ تَنْشَوِي  
فَمَا بَرَحَتْ نَفْسٌ كَذُوبٌ حُشِيهَا تَذِيبُكَ حَتَّى قِيلَ هَلْ أَنْتَ مُكْتَوِي  
وَقَالَ النَّطَّاسِيُّونَ : إِنَّكَ مُشَمَّرٌ أَلَا ، أَلَا بَلْ أَنْتَ مِنْ حَسَدِ جَوِي

فَدَيْتَ أَمْرًا لَمْ يَدُ لِلنَّاسِ عَهْدُهُ  
تَجَمَّتْ وَفُضُّشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً  
أَفْخَشًا وَخَبَا وَأَخْتَنَاءَ عَلَى النَّدَى  
فَيَذْخُوكَ الْكَدَّاحِي إِلَى كُلِّ سَوِيَّةٍ  
أَتَجَمُّعُ نَسَالَ الْأَخِلَاءِ مَا لَهُمْ  
بَدَا مِنْكَ غِشٌّ طَالَمَا قَدْ كَتَمْتَهُ  
وَعَهْدَكَ مِنْ قَبْلِ التَّنَائِي هُوَ الْبَوَى  
ثَلَاثَ خِلَالٍ ... البيت، وبعده  
كَأَنَّكَ أَفْتَى كُذِبَتْ مَرَّةً مُخَجَّوِي  
فَيَأْشُرُ مَنْ يَذْخُو بِأَطْيَشٍ مُدْخَوِي  
وَمَا لَكَ مِنْ دُونِ الْأَخِلَاءِ تَحْتَوِي  
كَأَنَّكَ دَاءٌ أَتَيْنَاهَا أَمْ مُدْوِي

اللفظ: «تكاشفني» تقول: كاشر الرجل أخاه، إذا كشر كل واحد منهما لصاحبه، وهو أن يبدي له أسنانه عند التبسم «كرها» الكره - بضم الكاف وفتحها وسكون الراء - مصدر وضع موضع الحال «دوى» وصف من قولك: دوى يدوى - من باب فرح - إذا أصابه الداء، والمراد بالداء في هذا البيت الضغينة والحقد «لسانك لي أرى» الأرى: العسل، والعلمق: الحنظل يريد أن حديثه معه جميل ولكنه إذا غاب عنه كانت عقارب عدوانته لساعة، وقوله «تفاوض من أطوى» إلخ: تفاوض: مضارع فاض به إذا أظهر له أمره، وأطوى: مضارع طواه وهو ضده نشره، يريد أنك تظهر أمرك لمن أخفى عنه أموري ولا أظهره على شيء منها وتنقبض عن أصدقائي، وقوله «وعنى بين عينك منزوى» بين: مرفوع بالابتداء؛ لأنه ههنا اسم لا ظرف، ومنزوى: خبره، وللنزوى: للنقبض، وقوله «فما برحت نفس حسود» إلخ: النفس: تذكر وتؤثرت ولهذا وصفها بالذكر وأنت لها الفعل والضمير، وحشيتها - بالبناء للجھول - من قولك: حشوت الوسادة وغيرها حشوا، وروى «حشيتها» بضمير التكلم من الحسبان، وهو الظن، والنطاسيون: جمع نطاسي؛ وهم العلماء بالطب، وللشعر: اسم مفعول من أشعرته إذا ألبسته شعرا، والشعار - بزنة الكتاب - هو ما لى الجسد من الثياب؛ والسلال - بزنة غراب - مرض السيل، وهو مرض يأكل الرئة، والجوى - بفتح الجيم وكسر الواو - وصف من قولك: جوى فلان بجوى جوى - مثل فرح يفرح فرحا - إذا أصيب بمرض قلبي؛ وقوله «أفخشا وخبا» إلخ: الحب - بكسر الخاء للمجعة - مصدر خبيت يارجل تخب - من باب علم يلم - إذا خدع ومكر، والاختناء - بنون بعد التاء للتثنية - هو التقبض، والندى: الجود، والكديبة - بضم فسكون - الأرض الصلبة، وأراد بالأففى الأضران وهو ذكرا الحيات، ومخجوى: للنطوى؛ وقوله «فيدخو بك الداحى» إلخ: الدخو: الرى، وتقول: دحاه يدحوه، إذا رماه، وتقول: حرّ الفرس يدحو دحوا؛ وذلك إذا رى يسديه رميا لا يرفم سنبكه عز الأرض كثيرا، والسوءة: التقب

... ..

والعيب ، وأطيش : أصل من الطيش ، وهى الخفة ، وللدحوى : الرمى « أم مدى » يضرب بها اللثل لمن يورى بالشئ عن غيره ويكنى عنه ، وأصله أن امرأة من العرب خطبت على ابنها جارية ؛ فجاءت أمها إلى أم الغلام تنظر إليه ؛ فدخل الغلام ، فقال لأمه : أدوى ؟ فقالت له : اللجام معلق بعمود البيت والسرّج فى جانبه ، فأظهرت أن ابنها أراد أداة الفرس للركوب ، فكتمت بذلك زلة ابنها عن الحاطبة .

الإعراب : « جمعت » جمع : فعل ماض مبني على فتح مقتر لاجل له من الإعراب ، وتاء الحاطب فاعل مبني على الفتح فى محل رفع « وخشا » جعل أبو الفتح ابن جنى الواو ولو للعبة ، وخشا : مفعولا معه تقدم على مصاحبه « غيبة » مفعول به لجمعت ، منصوب بالفتحة الظاهرة « ونغمة » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، نغمة : معطوف على غيبة ، وللمعطوف على المنصوب منصوب « ثلاث » بدل من التعاطفات ، وهو مضاف ، و « خلال » مضاف إليه ، ويجوز أن ترفع ثلاثا على أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هذه ثلاث خلال « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء الحاطب اسمها مبني على الفتح فى محل رفع « عنها » جار ومجرور متعلق بمفعو « بمفعو » الباء حرف جر زائد ، ومرعو : خبر ليس ، وحيلة ليس واسمها وخبرها فى محل نصب صفة ثلاث خلال .

الشاعر في : قوله « جمعت وخشا غيبة » فإن أبا الفتح زعم أن الواو ولو للعبة ، وخشا : مفعول معه تقدم على مصاحبه الذى هو غيبة وادعى أن للفعل معه لا يمنع تقديمه على مصاحبه . قال فى كتابه الحصاص : « ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ؛ ألا تراك لا تستعملها إلا فى اللوح الذى لو شئت لاستعملت فيه العاطفة ؛ فلما ساقط حرف العطف قبح أن تقول : والطالسة جاء البرد ؛ كما قبح أن تقول : وزيد جاء عمرو ، لكنه يجوز أن تقول : جاء والطالسة البرد ، كما تقول : ضربت وزيدا عمرا ؛ قال :  
\* جمعت وخشا غيبة ونغمة ... البيت \* اهـ .

وهذا الذى نظر به أبو الفتح ابن جنى - من محل المفعول معه على العطف فى جواز تقدم المعطوف على للمعطوف عليه - ليس مذهبا مرضيا عندسيبويه رحمه الله ؛ فعنده أن التابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع ، وجميع التوابع فى ذلك الحكم سواء .

ولكن جماعة أجازوه فى الضرورة ، ومن أجازوه ابن الشجرى فى أماليه ، قال : « ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلا فى العطف ، دون الصفة والتأكيّد والبدل ، وإنما جاز فى الضرورة تقديم المعطوف لأن المعطوف غير المعطوف عليه ، والصفة هى الموصوف ، وكذلك للؤكد عبارة عن للؤكد ، والبدل إما أن يكون هو البدل منه أو بعضه أو شيئا ملتبسا به ،

وقوله :

٤٣٦ - أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَقْبَهُ وَالسُّوءَةَ الْقَبِيَّةَ

ومثال تقديم المظوف قول الأحوص :

أَلَا يَا مَخْلُوعَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقِي عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

اه كلامه .

وحمل هذا البيت على أنه من باب تقديم المظوف على المظوف عليه هو مذهب الأخفش رحمه الله على ما حكاه عنه ابن السيد في شرح أبيات الجمل ، ولكن مذهب سيبويه أن الواو في «ورحة الله» عاطفة ، وقد عطف هذه الكلمة على الضمير للستر في عليك ، على ما تقدم بيانه في الجزء الأول ( ص ٢٦٥ ) وفي هذا الجزء ( ص ٢٩٣ )

ومن هنا نعلم أن تنظير ابن جني رحمه الله لا يصح إلا إن أراد أنه يجوز تقديم المفعول معه في الضرورة كما جاز تقديم المظوف في الضرورة ، فإن أحدا لم يذهب إلى جواز تقديم المظوف في سعة الكلام على المظوف عليه ، قال سعد الدين التفتازاني رحمه الله : « تقديم المظوف جائز بشرط الضرورة ، وعدم التقديم على العامل ، وكون العاطف أحد حروف خمسة ، وهي : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، ولا » اه

ومن هنا نعلم أيضا أن الشارح الأثعوني رحمه الله قد أراد أن يرده على ابن جني فأخرج البيت من ضرورة إلى ضرورة أخرى ، وهو ما لا يجوز أن يصار إليه ؛ إلا أن يقال : إنه إنما أراد إفساد مذهب إليه ابن جني بطريق الاحتمال إلى البيت .

٤٣٦ - هذا بيت رواه أبو تمام في ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزي : ٣ - ١٤٧ ) أول بيتين نسبهما لبعض الفزاريين ، والثاني قوله :

كَذَلِكَ أَذْبْتُ حَقِّي صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشِّمَةِ الْأَذْبَا

اللفظ : « أكنيه » بفتح هزة الضارعة - هو مضارع كنيته ، وتقول : كنيته فلانا أكنيه مثل رميت الشيء أرميه - وكنوته أكنوه - مثل دعوته أَدعوه - إذا دعوته بالكنية ، كأن تقول : يا أبا فلان « أناديه » يريد حينما أريد نداءه « لأكرمه » هذا يدل على أن مراده باللقب الذي يشير بالسم ، وإلا فليس كل لقب يتعد عن ذكره ، فالملوك كلهم والخلفاء يلقبون بألقاب الشرف والرفعة « ألقبه » مضارع لقبته - بتشديد القاف - وتقول : سميت ابني محمدا ، وسميته بمحمد ، ولقبت ابني بزین العابدین ، ولقبته زين العابدين « السوءة » هي القفلة القبيحة ، وقال الشاعر :

\* يَا لَقَوَى السُّوءَةِ السُّوءَاءِ \*

وقد سما الفرج سوء لقبه « ملاك الشيمة » ملاك كل شيء - بكسر الليم ، وتخفيف اللام ، بزنة كتاب ، ويقال أيضا بفتح الليم بزنة سحاب - هو ما يقوم به الشيء ، ويقولون : القلب ملاك الجسد ، والشيمة : الخلق « الأدب » هو اسم لما يفعله الإنسان فيترين به في الناس ، والأصل في استعمال هذه الكلمة قولهم : أدب فلان مادية ؛ إذا دعا إلى طعام ؛ قال الشاعر :

نَحْنُ فِي الْمَشَاةِ نَدْعُو الْجَفَلَى لَا تَرَى الْأَدَبَ فِينَا يَنْتَقِرُ

والجفلى : الدعوة العامة التي لا يخص بها أحد ، وينتقر : يخص قوما دون قوم الإعراب : « أكنبه » أكنى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقترنة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير النائب مفعول به « حين » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية وعامله أكنى « أناديه » أنادى : فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقترنة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر - بإضافة حين إليها « لأكرمه » اللام لام التعليل ، حرف جر مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، أكرم : فعل مضارع منصوب بأن للصدرية للضمرة بعد لام التعليل ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعل أكرم ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير النائب مفعول به ، وأن للصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بأكنى « ولا » الواو عاطفة ، لا : حرف نفي « ألقبه » قل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب مفعول به أول « والسوء » الواو والعلية ، السوء : مفعول معه تقسم على مصاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « اللقا » مفعول ثان لألقب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسيأتى في بيان الاستشهاد بالبيت ذكر وجوه كثيرة من وجوه الإعراب في هذا البيت

الشاعر في : قوله « لا ألقبه والسوء اللقا » فإن أبا الفتح بن جني رحمه الله ذهب إلى أن السوء مفعول معه والعامل فيه ألقب ، وقد تقسم هذا للقول معه على مصاحبه ، وهو اللقب ، وذهب إلى أن هذا التقديم جائز سائق لوروده في كلام العرب في مثل هذا البيت والشاهد السابق ؛ وقد ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق عبارة ابن جني في الخصائص

والاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا بعد تسليم أمرين : أحدهما أن الرواية بالنصب ، والثاني أن « السوء » على رواية النصب مفعول معه ؛ وفي كل واحد من هذين الأمرين مقال ؛ فأما الأول فقد ذكر قوم أن الرواية في البيت برفع السوء ، وأما الثاني فإن لنا في تخريج البيت عنه أوجه كل واحد منها يخرجها عن الاستشهاد به لما ذكر

... ..

فإن قلت : فإذا كانت الرواية بالرفع في « السوءة » فكيف تعرب هذه العبارة ؟  
 فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن للعبارة ثلاثة أوجه من الإعراب على رواية الرفع ، وأنا  
 ذاكرها لك كلها  
 فأما الوجه الأول فإن تجعل الواو حالية ، والسوءة مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام :  
 ولا ألقبه القلب والسوءة ذلك : أى التلقب  
 وأما الوجه الثاني فإن تكون الواو حالية ، والسوءة : خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام  
 على هذا : ولا ألقبه القلب وهو السوءة  
 والألف في قوله « القلب » على هذين الوجهين ألف الإطلاق  
 وأما الوجه الثالث فإن تكون الواو للحال أيضا ، والسوءة : مبتدأ ، واللقبا : خبره ، والألف  
 في « القلب » على هذا الوجه ألف المقصور ؟ فيكون « القلب » مصدرا بمعنى التلقب ، ومثله مثل  
 الجزى والبسكى والوكرى ، ومن حق الكلمة حينئذ أن تكتب بالياء لأن الألف رابعة ؟ فيكون  
 « القبي » مرفوعا بضمه مقفلة على الألف منع من ظهورها التعذر  
 وجملة المبتدأ والخبر على هذه الأوجه الثلاثة في محل نصب حال  
 فإن قلت : لما هي الأوجه التي يخرج بها البيت على رواية النصب حتى يبطل استشهاد ابن جني  
 بالبيت ؟

قلت : لك في تخرج البيت على رواية النصب وجهان من الإعراب غير الوجه الذي ذكره  
 ابن جني :

الأول : أن يكون قوله « والسوءة » معطوفا على اللقب عطفا مفردا على مفرد لكنه تقدم على  
 المعطوف عليه للضرورة كما تقدم للمعطوف في قول الأحوص الذي سبق ذكره في شرح الشاهد السابق :

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

إذ التقدير : عليك السلام ورحمة الله ؟ وكما تقدم المعطوف في قول ذي الرمة :

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحَبَّ لَأَحْمَا وَرَعَى السِّفَا أَكْفَأَهَا بِسَهَامٍ  
 دَبُورٌ دَوَّتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَالْحَقَّتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَاتُ السَّبِيحِ صِيَامٍ

التقدير : لاحها دبور ورعى السفا ، فقدم للمعطوف وهو رعى السفا وآخر للمعطوف عليه وهو دبور .  
 والوجه الثاني : أن تكون الواو في قوله « والسوءة » عاطفة عطفت جملة على جملة ، وغاية



ما في الباب أن الجملة المعطوفة وقعت بين أجزاء الجملة المعطوف عليها للضرورة ، وإيضاح ذلك أن قوله السوءة مفعول لفعل محذوف ، وتقديره : وأسوءه السوءة ، وهذه الجملة معطوفة على جملة لا ألقبه اللقب ، وقد وقعت الجملة المعطوفة بين الفعل ومفعوله ، وكان حقه أن يقول : ولا ألقبه اللقب وأسوءه السوءة .

وقد ذهب أبو العلاء للرى فيما نقله عنه الخطيب التبريزى إلى استحسان الوجه الأول ، قال : « وقال أبو العلاء : هذا على التقديم والتأخير ، كأنه قال : ولا ألقبه اللقب والسوءة ، ونحو منه قول الآخر :

فَقُلْتُ لَمَّا : أَغْلَّةَ بَطْنِ عِرْقٍ وَأَنْبَتَ اسْتَهْلَ بِكَ الْقَمَامُ

أراد استهل بك القمام وأنبت ؟ وقال ذو الرمة :

كَأَنَّا عَلَى أَوْلَادٍ أَحْقَبَ لَاحِمًا وَرَمَى السَّفَا أَكْفَالَهَا بِسَهَامٍ  
دَبُورٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهَى وَالْحَفَّتْ بِهَا يَوْمَ ذَبَابُ السَّيْبِ صِيَامُ

كأنه قال : لاحما دبور ذوت عنها التناهى ورعى السفا أكفاله بسهام ؛ يعنى بأولاد أحقب حمر وحش ، والسهام : رجع حارة ، والسفا : شوك الهوى ، والتناهى : جمع تنهى ، وهى الغدير ونحوه ، وذباب السبب : أراد أنها تنبأ بأذناها ، وقد يجوز أن يكون من اللب ، واللب : الكثير الحركة » اهـ .

وذكر العلامة الخطيب التبريزى - مع الوجه الذى ذكره ابن جنى - وجهين يجريان مع الوجه الأول من الوجهين اللذين ذكرناهما فى تخريج رواية النصب ، قال : « ويتنصب اللقب بالقبه ، ويتنصب السوءة على أنه مفعول معه ؛ فيكون من باب جاء البرد والطباسة ؛ والتقدير : لا ألقبه اللقب مع السوءة ؛ ويجرى هذا المجرى قوله تعالى : ( فَأَتَجَمَّعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرُكَاءَكُمْ ) ؛ لأن للمنى مع شركائكم ؛ ويكون للمنى لأجمع بين اللقب وما يسوء من فحش الكلام ؛ فهذا وجه للنصب ، ويجوز أن يكون انتصاب السوءة على للمنى ، كأنه قال : لا آتى السوءة ، فعمل فيه للمنى لا ألقبه ، فيكون على هذا من باب قول الشاعر :

يَا لَيْتَ بَتَلَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا مَسْنِفًا وَرُفْعًا

وقول الراجز :

على رواية من نصب السوءة والقب ، يعنى أن المراد فى الأول جمعت غيبة ونميمة مع غش ، وفى الثانى ولا ألقبه القب مع السوءة ؛ لأن من القب ما يكون لنير سوءة .

ولا حجة له فيها ؛ لإمكان جعل الواو فيها عاطفة قدّمت هى ومعطوفها ، وذلك فى البيت الأول ظاهر ، وأما فى الثانى فعلى أن يكون أصله : ولا ألقبه القب ولا أسوءه السوءة ، ثم حذف ناصب السوءة .

( وَبَعْدَ مَا اسْتَعْتَمَرُوا كَيْفَ نَصَبَ ) الاسم على المعية ( فَيَمْلِكُونَ مُضْمِرٌ ) وجوبا ( بَعْضُ الْعَرَبِ ) قالوا : ما أنت وزيدا ، ومنه قوله :

٤٣٧ — مَا أَنْتَ وَالسَّيْرِ فِي مَثَلِي

• عَلَفْتَهَا تَبْنًا وَمَلَهُ بَارِدًا •

ويحوز أن يكون السوءة مفعولا به وقد عمل ما قبل الواو فيه ، كما تقول : مازت وزيدا حتى فعل كذا ؛ أى مازت بزيد حتى فعل كذا ، وتقدير الباء فى هذه أكشف من تقدير مع وإن تقارب معنيهما ، كأنه قال : لا ألقبه القب بالسوءة .

فأنت ترى أنه جعل الواو عاطفة لمفرد على مفرد ؛ وأنه جعل العامل فى السوءة هو ألقبه على الوجهين ، وجعل السوءة مفعولا به لهذا الفعل ، غاية ما فى الأمر أنه إما أن يكون نسلطه عليه من باب المعنى ، وإما بتقدير الجار ٤٣٧ — هذا صدر بيت وعجزه قوله :

• يُبْرِحُ بِاللَّهِ كَرِ الضَّابِطِ •

وهذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ١٥٣ ) ، ولم ينسب فى صدر الكتاب ، ونسبه الأعلام الشتمرى فى شرح شواهد إلى أسامة بن حبيب الهذلى ، وهو من شواهد جارا لله الزمخشري فى الفصل ( ١ - ١٧١ ) ، وقد بحث أشعار الهذليين فوجدت هذا البيت مطلع قصيدة لأسامة ابن الحارث بن حبيب الهذلى ، وبعبارة :

وَالْبُزْلُ قَدْ دَمَّ نَيْبًا      وَذَاتُ السَّارَاةِ الْعَائِطُ  
وَمَا يَتَوَقَّعَنَّ مِنْ حَرَّةٍ      وَمَا يَتَجَاوَزَنَّ مِنْ غَائِطٍ

وَمِنْ أَيْنَهَا بَدَّ إِبْدَانَهَا وَمِنْ شَحْمِ أَنْبَاجِهَا الْهَاطِطِ  
تَصِيحُ جَنَادِيهِ رُكْدًا صِيَاخَ السَّامِرِ فِي الْوَاطِطِ  
فَهْنٌ عَلَى كُلِّ مُسْتَوْفٍ وَتَوْفَعُ السَّجَّاحِ عَلَى الْهَاطِطِ  
وَالْأَلَّامِ وَخَفَّاهُ وَطَفِيًا مِنَ اللَّهْقِ النَّاشِطِ  
إِذَا بَلَّغُوا مَضْرَمَهُمْ حُوجِلُوا مِنْ لَوْتٍ بِالْهَمِيقِ الْأَدَّاعِطِ  
مِنَ الرُّبْعَيْنِ وَمِنْ أَرْلٍ إِذَا جَنَّهُ اللَّيْلُ كَالنَّاحِطِ  
عَصَاكَ الْأَقَارِبُ فِي أَنْزِهِمْ فَرَائِلُ بِأَمْرِكَ أَوْ خَالِطِ  
وَلَا تَسْقُطَنَّ سُقُوطَ النَّوَا قَمِينَ كَفَّ مَرْتَضِخٍ لَا تَطِطِ

قالوا : وكان قوم أسامة قد اعتزموا السفر إلى الشام وسألوه أن يسافر معهم فأبى وقال هذه الكلمة .

اللفظ : « ما أنت » كذا وقع في رواية الشارح ووقع في رواية سيبويه : « لما أنا » ، ووقع في الديوان « ما أنا » بحذف فاء فعلون من أول البيت ، ويسمى التلم « متلف » هو اسم مكان من تلف الرجل يتلف - من باب فرح - ومعناه هلك ، ومنه قالوا : رجل متلاف ، إذا كان كثير الإنفاق « يبرح » مضارع برح به الشوق والعمل ؛ إذا جهده وأضناه ، وروى في مكانه « يسبر » ومعناه يحمله على ما يكره « الضابط » أراد به البعير العظيم ، يقول : ما أنا وهذا ، وقوله « وبالزلزل » قد مدحها فيها - إلخ « البزل » جمع بزل ، وهي الإبل المسنة ، وهو معطوف على قوله بالذكر الضابط ، يريد أنه يجهد مسان الإبل أيضا ، ودمتها : فعل ماض معناه طلاها ، والتي - بفتح النون وتشديد الباء - هو الشحم ، والجملة حال من المجرور بالباء ، يعني أن هذا السير يرضى بزل الإبل التي قد امتلأت شحما ؛ وذات للدراة : أراد بها الناقة التي بها اعتراض ونشاط وشدة نفس ، والغائط : التي قد اعتاط رحما فلم تحمل ، وذلك أقوى لها وأشد تمكينا ، وقوله « وما يتوقن من حرة - إلخ » يتوقن : يتحامين ، والحرة - بفتح الحاء الهمزة - الأرض ذات الحجارة النليظة ، ويتجاوزن : يتباعدن ، والغائط : اللطم من الأرض ، وقوله « ومن أينها بعد إبدانها - إلخ » الأبن - بفتح الهمزة وسكون الباء للتناة - الإعياء ، والإبدان : السمن

يريد أنها رعت العشب والريبع فأبدنها ذلك ، والأنباج : الأوساط ، واحدها أنبج ، بفتح الـ  
للثلاثة والباء للوحدة ، والمبايط : النازل ، معنى أنه كان في الأنسمة فهبط « تصيح جناديه  
ركدا - إلخ » الجنادب : جمع جندب ، وهو ذكر الجراد ، والسامير : جمع مسار ، والواسط :  
الرحل ، وقوله « وإلا التعام وحفانه - إلخ » الحفان - بفتح الحاء وتشديد الفاء - صغار  
النعام ، وطغيا من اللهنق : يريد به نبذا من البقر ، والناشط : أصله الثور يخرج من أرض إلى  
أرض ، والهميخ - بزنة درهم - الموت الوحى ، والناشط : الداج ، وقوله « من للرجين - إلخ »  
للرجين - بفتح الباء للوحدة - الذين تصيهم حتى الربع - بكسر الراء وسكون الباء - والأزل :  
الواقع في ضيق ، وأصله الأزل - بفتح الهمزة وسكون الزاى - وهو الشدة ، والناشط : الزافر ،  
وقوله « عصاك الأقارب في أمرهم - إلخ » يقول : إن أقاربك لم يسمعو النصحك ولم يلتفتوا  
إلى قولك ففارقه أو خالطهم ، كل ذلك سواء ، وقوله « ولا تسقطن سقوط النواة - إلخ »  
للترضخ : هو الذى يدق النوى لعلف البهائم .

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « أنت » ضمير  
منفصل يقع خبرا للبتداء ، مبنى على الفتح في محل رفع « والسير » الواو واو المنة ، السير : مفعول  
معه على تقدير فعل يعمل فيه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « في متلف » جار ومجرور  
متعلق بالسير « يبرح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة  
الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى السير « بالذكر » جار ومجرور متعلق  
بـيرح « الضابط » نعت للذكر ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وجملة  
يرح وفاعله الضمير المستتر في محل جر نعت متلف .

الشاعر في : قوله « ما أنت والسير » حيث نصب السير على أنه مفعول معه بإضمار فعل  
يعمل فيه .

واعلم أن النصب في مثل هذه الحال أمر جائز ، إلا أنه قليل ، وأكثر ما ورد من كلام  
العرب على هذا الأسلوب قد ورد فيه الاسم الواقع بعد الواو مرفوعا ؛ فمن ذلك قول الشاعر ،  
وهو من شواهد سيبويه (١- ١٥١) :

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفَخْرُ

وقول الآخر :

وَكُنْتُ أَمْرًا مِنْ أَهْلِ تَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامٍ ، فَمَا النَّجْدِيُّ وَلِلتَّغْوَرِّ

وبما ورد مرفوعا أيضا قول زياد الأعجم :

تُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ التَّمْرِ جَزْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ  
وَمَا عَرَفْتُهُ جَزْمٌ وَهُوَ حِلٌّ وَمَا عَلَيَّ بِهَا إِذْ قَامَ سُوقُ  
فَلَا أُزِيلُ التَّحْرِيمُ فِيهَا إِذَا الْجَزْمُ مِنْهَا لَا يُفِيقُ

وبما ورد منصوبا قول أسامة بن الحارث وهو الشاهد الذي نحن بصدد بيان شرحه ، وقول الآخر وهو من شواهد سيبويه :

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بَنَ حَجَلٍ أَشْهَاتٍ يُحَالُونَ الْعِبَادَا  
يِمَّا كَجَمَتْ مِنْ حَصْنٍ وَتَعْمُرُو وَمَا حَصْنٌ وَتَعْمُرُو وَالْجِيَادَا

الشاهد في قوله « والجيادا » فأما الواو في قوله « وعمرو » فهي واو العطف لا غير .

قال سيبويه : « وزعموا أن ناسا يقولون : كيف أنت وزيدا ؟ وما أنت وزيدا ؟ وهو قليل في كلام العرب ؛ لم يحملوا الكلام على ما ، ولا كيف ، ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف ، كأنه قال : كيف تكون أنت وقصة من تريد ؟ وما كنت وزيدا ؛ لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيرا ، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث ؛ فمضى صدر الكلام كأنه قد تكلم بها ، وإن كان لم يلفظ بها ؛ لوقوعها ههنا كثيرا ، ومن ثم أنشد بعضهم \* فإنا أنا والسير في متلف ... البيت \* لأنهم يقولون ما كنت ههنا كثيرا ولا ينقض هذا المعنى وفي كيف معنى يكون ؛ فجرى ما أنت مجرى ما كنت ، كما أن كيف على معنى يكون » اهـ .

وقال جابر الله الزخشرى في الفصل : « وأما في قولك : ما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصة من تريد ؟ فالرفع ؛ قال [ الخليل يهجو الزرقان بن بدر ] :

يَا زَرْقَانُ أَخَابَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَرَبَّ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ

وقال :

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَبِيسٍ فَا الْقَبِيسِيُّ بِمَذَكٍ وَالْفَخْرُ

وقالوا : كَيْفَ أَنْتَ وَقَصَّةٌ مِنْ ثَرِيدٍ ، والأصل : ما تكون وزيداً ، وكيف تكون وقصةً ؛ فاسم كان مُسْتَكْرَماً ، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام ، فلما حذف الفعل من اللفظ انقلص الضمير .

( تنبيهان ) : الأول : من ذلك أيضاً قوله :

٤٣٨ — أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالَهَ أَنْ تَمِيلَ تَمِيلًا

إلا عند ناس من العرب ؛ ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله ؟ وكيف تكون أنت وقصة من ثريد ؟ قال سيبويه : لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيراً ، وقال :

• كَأَنَا وَالسَّيْرُ فِي مَتَلَفٍ •

وهذا الباب قياس عند بعضهم ، وعند آخرين مقصور على السماع « اهـ . وقال ابن مالك في كتابه الكافية الشافية :

وَأَنْ خَلَا عَنْ فِعْلٍ أَوْ مَفْعَلَةٍ فَأَجْتَنِبَ النَّصْبَ ؛ وَقَدْ تَرَاهُ  
مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَفْهَمُوا أَوْ كَيْفَ لِأَنَّ إِصْحَارَ فِعْلِ الْكَوْنِ أَوْ بَعْدَ زَحْنٍ  
مِنْ ذَلِكَ « وَالْجَمَاعَةُ » الَّتِي يَلِي « أَزْمَانٌ قَوْمِي » وَهُوَ شَاهِدٌ بِجَلِي

وقال في شرح هذا الكلام : « قد تقدم التنبيه على أن من شرط نصب الفعل معه ثبوت فعل أو ما يشبه الفعل قبل الواو ، وأن ذكر ذلك احتراز من نحو : كل رجل وضعته ، وقد روى عن بعض العرب النصب بعد كيف وما الاستفهامية ، على إضمار كان ، نحو : ما أنت والكلام في ما لا يبينك ؟ وكيف أنت وقصة من ثريد ؟ ومنه قول أسامة الحلبي :

• وما أنا والسير في متلف • وأنشد سيبويه للرأعي : • أزمان قومي ... البيت الآتي » اهـ كلامه .

٤٣٨ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ١٥٤ ) وقال قبل إنشاده : « وزعموا أن الراعي كان يشد هذا البيت نصبا » وهذه العبارة لا تليق بآلة على أن البيت من كلام الراعي ، وإنما مدلوله أن الراعي كان يشده بالنصب ، وليس يمتنع أن الشاعر يشد شعر غيره ، وقال الأعمى الشنتمري في شرح شواهد : « وأنشد في الباب للرأعي ويروى للأعشى » اهـ ، لكني بحثت فوجدت البيت من قصيدة للرأعي ، وهو عبيد بن حصين البصري ، يخاطب بهذه القصيدة عبد الملك ابن مروان ، ويذكر فيها التزام قومه الطاعة وعدم اشتراكهم في فتنة عثمان ، ومن هذه القصيدة قوله :

أُولَى أَمْرِ اللَّهِ ؛ إِنَّا مَشَرُّ  
عَرَبٌ نَرَىٰ فِي أُمُورِنَا  
قَوْمٌ عَلَى الْإِسْلَامِ لَمَّا يَمْنَعُوا  
فَادْفَعْ مَطْلِمَ عَيْلَتِ أَبْنَاءِنَا  
فَنَرَىٰ عَطِيَّةَ ذَاكَ إِنْ أُعْطِيَتْهُ  
أَنْتَ الْخَلِيفَةُ حِلُّهُ وَضَالُهُ  
وَأَبُوكَ صَارَبَ بِالْمَدِينَةِ وَخَذَهُ  
فَقَتَلُوا ابْنَ عَفَّانَ الْخَلِيفَةَ مَحْرَمًا  
فَقَصَدَتْ مِنْ بَيْتِ ذَاكَ الصَّخْرَةِ  
حَتَّى إِذَا قَرَّتْ حِجَابُهُ فَنَتَقَرَّ  
وَزَنْتُ أُمِّيَّةً أَمْرَهَا فَدَعَيْتُ لَهُ  
مَرْوَانَ أَخْرَجَهَا إِذَا زَلَّتْ بِهِ  
أَزْمَانٌ رَفَعَ بِالْمَدِينَةِ ذَيْلَهُ  
إِنِّي خَلَقْتُ عَلَى عَيْنِ بَرٍّ  
مَلَأْتُ أَلَّ أَبِي خُبَيْبٍ وَافِدًا  
مِنْ شِمَةِ الرَّحْمَنِ لِأَمِنْ حِيلَتِي  
أَزْمَانٌ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي  
حُفَّتَاهُ نَسْجُدُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا  
حَقَّ الرِّسَالَةِ مُتَزَلًّا تَنْزِيلًا  
مَا عَوْنَهُمْ وَيُسَيِّعُوا التَّهْلِيلًا  
عَنَّا وَأَقْبِذْ شِلُونَا لَمَّا كُولا  
مِنْ رَبِّنَا فَضْلًا وَمِنْكَ جَزِيلًا  
وَإِذَا أَرَدْتَ لِفْطَلِهِ تَنْكِيلًا  
قَوْمَتَاهُمْ جَعَلُوا الْجَمِيعَ شُكُولا  
وَدَمَا فَلَمْ أَرِ مِثْلَهُ مَحْذُولًا  
شَقًّا وَأَصْبَحَ سَيِّئُهُمْ مَسْئُولًا  
عَمِيَاءُ كَانَ كِتَابُهَا مَقْعُولًا  
مَنْ لَمْ يَكُنْ عَمْرًا وَلَا نَجْهُولًا  
خُذِبَ الْأُمُورُ وَخَيْرَهَا مَسْئُولًا  
وَقَدْ رَأَى زَرْمًا بِهَا وَنَحِيلًا  
لَا أَكْذِبُ الْيَوْمَ الْخَلِيفَةَ فَيْلًا  
يَوْمًا أُرِيدُ لِيَتَّبِعَنِي تَبْدِيلًا  
إِنِّي أَعُدُّ لَهُ عَلَى فُسُولًا  
زَرْمَ الرَّحَالَةِ أَنْ يَمِيلَ مَمِيلًا

اللفظ : قوله « قوم على الإسلام لما يمنعوا ماعونهم » ذكر الزحشرى في الكشف أن الماعون هو الزكاة ، وأنشد هذا البيت شاهدا لذلك ، والتهليل : مصدر هلك الرجل ؛ إذا قتل لإله إلا الله ، مثل كبر إذا قال الله أكبر وسبح إذا قال سبحان الله ، وقوله « فادفع مظلما

عيلت - إلخ « التعميل : سوء الضياء ، وقالوا من ذلك : عيل الرجل فرسه تعيلا ؛ إذا تركه في للفازة ولم يرق عليه ، والإفقاد : التخليص ، والشلو - بكسر الشين وسكون اللام - العضو ؛ وقوله « وأبوك ضارب بالمدينة وحده - إلخ » الشكول : جمع شكل - بكسر الشين أو فتحها - وهو الشبه وللثل ، يريد أنهم جعلوا الناس أشكالا متعددة وأمثلة مختلفة بعد أن كانوا شكلا واحدا وقوله « قتلوا ابن عفان الخليفة محرما - إلخ » ابن عفان : هو ذو النورين أمير المؤمنين الجواد الكريم عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه وأرضاه ، والمهرم : اسم فاعل من أحرم الرجل ؛ إذا تمسك بحمرة وزمام لا ينقض ؛ ويقال : اجتمع الأصمى والكسائى عند هرون الرشيد ؛ فقال الأصمى للكسائى : مامعنى قول الراعى : \* قتلوا ابن عفان الخليفة محرما \* ؟ فقال الكسائى : كان محرما بالحج ؛ فقال الأصمى : فقول عدى بن زيد :

فَقَتَلُوا كِسْرَى بِلَيْلٍ مُحَرَّمًا فَتَوَلَّى لَمْ يُمْتَنِعْ بِكَفَنٍ

هل كان محرما بالحج ؟ فقال الرشيد للكسائى : يا على ، إذا جاءك الشعر فإياك والأصمى ؛ ثم قال الأصمى : محرم أى لم يأت مانستحل به عقوبته ، ومن ثم قيل : مسلم محرم ؛ أى لم يحل من نفسه شيئا بوجوب القتل ، وقوله « قتلوا كسرى محرما » يعنى حرمة العهد الذى كان له في أعناق أصحابه ؛ وقول الراعى « مروان أحزمها إذا تزلت به - إلخ » حذب الأمور : أى الأمور المشككة ، والحذب - بضم فسكون - جمع أحذب أحذباء ؛ وقوله « مازرت آل أبى خبيب - إلخ » أبو خبيب : هو عبد الله بن الزبير بن العوام ، وكان قد اذمى الخلافة يومئذ ببلاد الحجاز ، وفيه يقول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِذْنَ ، وَلَا أُمِّيَّةَ بِالْبِلَادِ

وانظر الشاهد رقم ( ٦٢ ) في ( ص ١١١ من الجزء الأول ) ثم انظر الشاهد رقم ( ٢٩٢ ) في ( ص ١٠ من هذا الجزء ) ؛ وقوله « إني أعدله على فضولا » الفضول : جمع فضل ؛ وهو الإحسان والإنعام ، و « أزمان » ظرف زمان يعمل فيه قوله « أعد » في هذه العبارة ، والأزمان : جمع زمن ، مثل سبب وأسباب وجبل وأجبال وجمل وأجمال ، والرحالة - بكسر الراء للهامة ، بزنة كتابية - سرج كان يعمل من جلود النساء بأصوافها كان يتخذ للجرى الشديد ، ويقال : الرحالة شبه السرج ولا قربوس لها ولا مؤخرة وربما كانت من لبود ، والميل : مقفل من الميلان ، وهو الانحراف

الإعراب : « أزمان » يروى مرفوعا ويروى منصوبا ؛ فمن رواه مرفوعا فهو عنده خبر مبتدئ محذوف ، والتقدير : هي أزمان ، أو هذه أزمان ، ومن رواه منصوبا فهو ظرف زمان منصوب بأعد في البيت السابق على بيت الشاهد « قوى » هو اسم لكان الناقصة المخنوفة ، أو



فاعل لكان التامة المحذوفة ، وتقدير الكلام : أزمان كان قومي ، وباء للتكم في محل جرّ بالإضافة إلى قوم « والجماعة » الواو حرف دالّ على اللبية ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، الجماعة : مفعول معه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « كالقدي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لكان الناقصة المحذوفة ، أحوال من قومي إذا قُترت كان المحذوفة تامة « لزم » فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذي « الرحلة » مفعول به للزم ، وجملة لزم وقاعله ومفعوله لاجل لها من الإعراب صلة للوصول المجرور عملا بالكاف « أن » حرف مصدرى ونصب « تميل » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وقاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هي يعود إلى الرحلة « عميلا » مفعول مطلق عامله تميل ، وتقدير الكلام : لزم الرحلة مخافة من أن تميل ميلا

الشاهد فيه : قوله « والجماعة » فإن الواو فيه واو اللبية ، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه ، ولم يتقدمه في اللفظ نمل يعمل فيه ، فالفعل العامل فيه مقتر ، وقد قُتره سببويه رحمه الله : أزمان كان قومي مع الجماعة ؛ قال : « وزعموا أن الراعي كان يشهد هذا البيت نصبا » \* أزمان قومي والجماعة . . . البيت \* كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة ؛ فخلوه على كان لأن كان تقع في هذا الوضع كثيرا ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما برع ؛ فكانه إذا قال : أزمان قومي ؛ كان معناه أزمان كان قومي « اه كلامه وقال الأعم : « الشاهد فيه نصب الجماعة على إضمار الفعل ، فكانه قال : أزمان كان قومي مع الجماعة على ما بينه سببويه » اه

وقال ابن عصفور : « وإعما حمل على إضمار كان ، ولم يحمل على تقدير حذف مضاف إلى قومي فيكون التقدير : أزمان كون قومي والجماعة ؛ لأن المصدر للقترب بأن والفعل من قبيل اللوصولات ، وحذف الوصول وإبقاء شيء من صلتها لا يجوز » اه  
فإن قلت : فهل في هذا الكلام ما يقتضي تقدير الفعل المحذوف سوى للفعل معه الذي لا بدّ له من فعل أو ما يشبه الفعل ليعمل فيه ؟

قلت : نعم ، هذا الظرف الزماني الذي هو قوله « أزمان » سواء أجهلته مرفوعا أم منصوبا يقتضي تقدير فعل ؛ لأن ظرف الزمان لا يضاف إلا إلى جملة فعلية أو مصدر يقوم مقامها ، نحو قوله تعالى : ( هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ) ونحو قولك : أزورك يوم يحضر إبراهيم ،

فالجحاعة : نصب على اللية فعل كون مضر ، والتقدير : أزمان كان قوى والجماعة ،  
كذا قدره ميبويه .

الثاني : في قوله « بَعْنُ الْعَرَبِ » إشارة إلى أن الأرجح في مثل ما ذكره الرض بالعطف .  
( وَالطُّفُّ إِنْ يُمْكِنُ بِلَا ضَعْفٍ ) من جهة المعنى أو من جهة اللفظ ( أَحَقُّ ) وأرجح  
من النصب على اللية ، كما في نحو : جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَجِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ « اسْكُنْ أَنْتَ  
وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ » برفع ما بعد الواو على العطف ؛ لأنه الأصل ، وقد أسكن بلا ضعف ،  
ويجوز النصب على اللية في مثله ( وَالنُّصْبُ ) على اللية ( مُخْتَارٌ لَتَى ضَعْفِ التَّسْقِنِ ) : إما  
من جهة المعنى ، كما في نحو قولهم : لَوْ تَرَكَتِ النَّاقَةَ وَفَصِيلَهَا لَرَضَعَهَا ، فإن العطف فيه ممكن  
على تقدير : لو تركت الناقة تَرَأَى فَصِيلَهَا وترك فصيلها يرضعها لَرَضَعَهَا ؛ لكن فيه تكاف  
وتكثير عبارة ؛ فهو ضعيف ؛ فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ؛ ونحو قوله :  
٤٣٩ — إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِي فَذَمُّهُ وَوَكَالِ أَمْرُهُ وَالْيَتَامَا

وأرضى عنك حين تعرف واجبك وتؤديه ، ونحو قولك : هذا يوم ظهور النوايا ، وهذا حين  
البشارة ؛ فأما قولهم : يوم بدر ، ويوم الجمل ، ويوم صفين ، وقولهم في مثل : ما يوم حليلة بسر ،  
وقول الأعشى :

شَتَانٌ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمٌ حَيَّانٌ أَخِي بَجَابِرِ

من كل ظرف زمان أضيف إلى غير واحد من الفعل والصدر ؛ فهو على تقدير مضاف ، نحو يوم  
حرب الجمل ؛ فلما كان ظرف الزمان يقتضى واحدا منهما وكان للصدر مما لا يجوز تقديره في البيت  
لما ذكره ابن عصفور ؛ كان تقدير الفعل أمرا لازما وإن لم يكن للفعول معه .  
٤٣٩ — هذا البيت يروى في قصيدة زهير بن أبي سلمى للزنى وأولها قوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنْ الْأَمْرِ أَوْ يَبْذُلُهُمْ مَا بَدَأَ لِيَا

وهذا البيت ساقط من هذه القصيدة في رواية الأعلام الشنمري لديوان زهير ، وقال العيني :  
« أقول : احتجبت به طائفة من النحاة ، ولم أر أحدا عزاه إلى قائله ، وبعده بيت آخر ، وهو :

... ..

يَجِئَنَّ حَتَّىٰ مَا كَانَ مِنْ صَالِحِهِ بِهِ وَإِنْ كَانَ فِيهَا لَا يَرَى النَّاسُ آيَا

وهما من الطويل « اه كلامه . وقد روى البغدادي في الخزانة هذه القصيدة وفيها هذا البيت  
( ج ٣ ص ٥٨٨ ) ، وبعد البيت الذي ذكرنا أنه مطلع القصيدة قوله :

بَدَأَ لِي أَنْفُ النَّاسِ تَفَنَّى نَفْسُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ وَلَا أَرَى التَّغْيَرَ فَانِيَا  
وَأَتَى مَتَى أَهْطُ مِنَ الْأَرْضِ تَامَةً أَجِدُ أَتْرَاقِي جَدِيدًا وَعَافِيَا  
أَرَانِي إِذَا مَاتُ بِثُ عَلَى هَوَىٰ فَمَنْ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا  
إِلَى حُورَةٍ أَمْوَىٰ إِلَيْهَا مَقِيمٌ يَحُثُّ إِلَيْهَا سَائِيٌّ مِنْ وَرَائِيَا

وقبل البيت السنتشهد به قوله :

أَلَا لَا أَرَى عَلَى الْخَوَارِثِ بَاقِيَا وَلَا خَالِدًا إِلَّا الْحِبَالِ الرَّوَاسِيَا  
وَالْأَسْمَاءَ وَالْإِسْلَادَ وَرَبَّنَا وَأَيَّامَنَا مَقْدُودَةً وَاللَّيَالِيَا  
أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَهْلَكَ نُبُكَا وَأَهْلَكَ لُقْمَانَ بْنَ عَادٍ وَمَادِيَا  
وَأَهْلَكَ ذَا الْقُرْنَيْنِ مِنْ قَبْلِ مَا تَرَىٰ وَفِرْعَوْنَ أَرْدَىٰ كَيْدَهُ وَالنَّجَاشِيَا  
إِذَا أَعْيَبْتَكَ اللَّهُمَّ خَالٍ مِنْ أَمْرِي فَدَعُهُ ... البيت ، وبعده :  
أَلَا لَا أَرَى ذَا إِسْمٍ أَصْبَحْتُ بِهِ فَتَرُكُهُ الْأَيَّامُ وَتَحِي كَأَيَّامِيَا

وقال الأصمعي : ليست هذه القصيدة لزهير ، ويقال : هي لصرمة الأنصاري ، ولا يشبه ذلك كلام زهير

اللفظ : « ولا أرى الدهر فانيا » زعم بعض شراح ديوان زهير أن الراد بالدهر هنا الله تعالى لما ورد « لاتسبوا الدهر فإن الدهر هو الله » ولا دليل في ذلك فإنه إنما نهى عن سب الدهر لأن الذي يحده الدهر بزعمهم هو من تقدير الله تعالى فلا ينبغي أن يسب الدهر لأنه يرجع إلى سب قدره سبحانه فقد ينجر ذلك إلى سب الله « وأتى متى أهبط من الأرض تامة » التلعة - بفتح فسكون - مجرى الماء إلى الروضة ، وتكون فيها علا عن السيل وفيها سفلى عنه ، والعافى :

الدارس الذي ذهب آثاره ومعاله ، يقول : حينما سار الإنسان من الأرض فإنه يجد أثرا قديما أو حديثا ؛ وقوله « أرائني إذا مابت - إلخ » معنى قوله « بت على هوى » بت على أمر أو حاجة أعترزم فعلها ، ويقال : للراد أنه مدّة حياته لا يتخلو من حاجة يريد بها ، نظير قول لبيد :

إِذَا اللَّزَّةُ أَشْرَى لَيْلَةً خَالَ أَنَّهُ قَفَى حَمَلًا ؛ وَلَلَّزَّةٌ مَا دَامَ حَامِلٌ

وقوله « ثم إذا أصبحت » هذه الفاء زائدة عند ابن جني ، وتبعم عليه ابن هشام في معنى اللبيب ، ومثلها في ذلك قول الشاعر :

يَمُوتُ أَنْاسٌ أَوْ يَشْبُ قَتَاهُمْ وَيَحْدُثُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ فَيَكْبُرُ

يريد والصغير يكبر ، ومثله قول أبي كبير الهذلي :

وَرَأَيْتُ مَا فِيهِ فَنَمٌ رُزْنَتُهُ فَلَبَّيْتُ بِتَدْلِكَ غَيْرَ رَاضٍ مَعْتَشِرِي

يريد ثم رزنته ، ومثله قول الأسود بن يصر :

فَلَنَهْشَلِ قَوْمِي وَلِي فِي نَهْشَلٍ نَشَبُ لَعْمَرُ أَبِيكَ غَيْرُ غِلَابٍ

زاد الفاء في قوله « فلنهشل » لأن هذا البيت أول قصيدة له ، هذا كله على رواية « فثم » بضم الثاء الثلاثة على أنها حرف عطف ، ومن العلماء من يروى « فثم » بفتح للثلاثة على أنه ظرف مكان بمعنى هناك مثله في قوله تعالى : ( وَأَزَلَفْنَا فِئْمَ الْآخَرِينَ ) وهذه رواية السبراني على ما ذكر السيوطي في شرح شواهد اللغني ؛ وقوله « ألم تر أن الله أهلك تبعاً - إلخ » تبع : ملك اليمن ، ولقمان بن عاد : هو للذكور في القرآن الكريم ، وعاديا : هو أبو السمومل بن عاديا اليهودي ، وكان له حسن بقاء ، وهي بلدة في أطراف الشام بين الشام ووادي القرى على طريق حاج الشام ، ويسمى حسن عاديا الأبلق الفرد ، وقد جرى ذكر عاديا وحسن كثيرا في شعر العرب ؛ فمن ذلك قول الأعشى :

وَلَا عَادِيَا لَمْ يَمْتَحِ الْمَوْتَ مَالُهُ وَوَزِدُ يَتِيمَاءِ الْيَهُودِيِّ أَبْلَقُ

ونو القرنين : يقال هو الإسكندر المقدوني ، ويقال : إنه غير الإسكندر ، وقد حكى فيه السهيلي في كتابه الروض الأثب ( ١ - ١٩٥ ) خلافا طويلا ، وفرعون : هو ملك مصر ، والنجاشي :

ملك الحبشة ، والإمة - بكسر المعجمة وتشديد اليم - النعمة والحالة الحسنة ، يقول : من كان ذا نعمة فالأيام لا تتركه ونعمته

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون في محل نصب « أعجبتك » أعجب فعل ماض مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح في محل نصب « حال » فاعل أعجب ، مرفوع بالضمة الظاهرة « من امرئ » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحال ، وجملة الفعل الذي هو أعجب وفاعله ومفعوله في محل جرابضافة إذا إليها « فدعه » الفاء واقعة في جواب إذا ، دم : فعل أمر ، مبنى على السكون لأجل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والماء ضمير النائب مفعول به لدع مبنى على الضم في محل نصب ، والجملة لأجل لها من الإعراب جواب إذا « وواكل » الواو حرف عطف ، واكل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أمره » أمر : مفعول به لواكل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير النائب مضاف إليه . « والليالي » الواو حرف دال على اللعبة مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب ، والليالي : مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « والليالي » فإنه منصوب على أنه مفعول معه ، وليست الواو قبله عاطفة وهو معطوف على أمره ؛ لأنه لو كان معطوفا على ما قبله لصار للعين اترك أمره لليالي واترك الليالي لأمره ؛ وفي هذا من ضعف المعنى ما ليس يحق

فإن قلت : فما للمعنى على جعل ما بعد الواو مفعولا معه ؟

قلت : للمعنى للقصد من هذا البيت كله إذا رأيت امرأ على حالة تعجبك وتسرك فلا تقترر بهذا الذي تراه واتركه مع الليالي تنصرف فيه ؛ فإنك ستري هذه الحالة قد تبدلت واقلبت ، وللقصد تسلية نفسه عن انقلاب مسراته أحرانا بأن الناس كلهم صائرون إلى مثل ذلك فإن قلت : فما الذي دعاك إلى أن تزعم أن المعنى على العطف اترك أمره لليالي واترك الليالي لأمره ؟

قلت : واكل فعل أمر من الواو كلة التي تقتضى للفاعلة ؛ فيجب أن يكون كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه فاعلا مع الآخر مثل ما يفعله ذلك الآخر معه

فإن قلت : فإذا كان المعنى على العطف يشتمل على ما ذكرت من التعسف وارتكاب الشطط فلماذا لا توجد أن يكون ما بعد الواو مفعولا معه حتى يخلص للمعنى من هذه الركاكة ؟

قلت : قد ذهب أبو البقاء إلى وجوب جعل ما بعد الواو مفعولا معه إذا لزم على جعله معطوفا

وقوله :

٤٤٠ - فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَيْبَكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّلَحِ

ركاكة في المعنى ، وهو مذهب شديد ؛ ولكن الشارح لم يجعل مثل هذا مما يجب فيه جعل ما بعد الواو مفعولا معه لأن المعنى لم يفسد بته ولم يلزم عليه إخلال بالأحكام اللفظية فإن قلت : فقد يقصد للتكلم الدلالة على المية فكيف تجوزون العطف في مثل هذا الحال مع أن جعل الواو عاطفة يضيغ على التكلم مقصوده ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن تجوز الأمرين مع رجحان جعل الواو للمية إنما هو مع قطع النظر عن مقصود التكلم ؛ ولكنه بالنظر إلى إمكان تصحيح المعنيين ولومع ضعف في أحدهما أما إذا نظرنا إلى مقصود التكلم فإنه لا يبنى القول ، بجواز الأمرين ، بل يتعين الطريق الذي يوصل إلى الدلالة على مقصوده . وفي هذا يقول الحفيد : « اعلم أن رجحان النصب على المفعول معه على العطف إنما هو مع قطع النظر عن مراد التكلم لأن معنى النصب والرفع مختلف ؛ لأن النصب لا يحتمل غير المية ، بخلاف الرفع ( يريد العطف ) فإنه يحتمل أموراً ثلاثة ( يريد سبق المعطوف أو تأخره أو معيته للمعطوف عليه ) بل الحق أننا إذا لاحظنا مراد التكلم لانتحق هذه الصورة ، لأنه إما أن يقصد التنصيص على المية أو لا يقصد ؛ فإن كان الأول نصب قطعاً ، وإلا رفع جزماً ؛ فأين جواز الأمرين مع رجحان المفعول معه ؛ فالحق ما ذكرنا من أن ذلك مع قطع النظر عن مراد التكلم » اه كلامه

٤٤٠ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ١٥٠ ) ومن شواهد جاز الله في للفصل ( ١ - ١٦٣ ) ، ولم ينسبه سيبويه . ولا أعلم في شرح شواهد ولا أحد ممن عثرت على كلامه من شراح للفصل ، وعجز هذا البيت يروى في أبيات منسوبة للأقرع القشيري ، وهي قوله :

فَلَا تَعْمَلْ فَإِنَّ أَخَاكَ جَسَدٌ عَلَى الْمَرْءِ فِيهَا ذُو اخْتِيَالٍ

وَأَنَا سَوْفَ تَجْعَلُ مَوْلَيْنَا مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّلَحِ

وَتَتَقَى فِي الْحَوَادِثِ عَنْ أَخِينَا كَمَا تَقَى الْيَمِينُ عَنِ الشَّامِلِ

اللفظ : « جلد » بفتح الجيم وسكون اللام - صفة مشبهة من الجلادة ، وهي الاصطبار على الشدائد وعلى اقتحام للكراه « المرء » للراد به الأمور التي يشق احتمالها ، وهي فعلاء من قولهم : عز فلان فلانا يعزه ؛ إذا غلبه ، ومنه قولهم : من عز بز ، وقالوا : مَنْ حَسُنَ مِنْهُ الْمَرْءُ هَانَتْ عَلَيْهِ الْمَرْءُ ، « مولينا » مثني مولى ، وللولي معان كثيرة : منها ابن العم ،

ومنها الناصر وللعين ، وكان للعرب ولاء اسمه ولاء الحلف ، كانت القبيلة تحالف القبيلة على أن تكون معها على أعدائها ، وكان لهم ولاء آخر وذلك أن يكون للواحد عبيد فهو لاء العبيد مواليه ويبقى ولاؤهم له وإن اعتقهم ؟ ومعنى هذه الآيات يشير إلى قول الأضبط بن قريش السعدى :

وَصِلَ حِبَالُ الْعَبِيدِ إِنْ وَصَلَ السَّعْبِلُ وَأَقْصَى الْقَرِيبِ إِنْ قَطَعَهُ

الإعراب : «كونوا» فعل أمر ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وواو الجماعة اسمه ، مبنى على السكون فى محل رفع «أتم» ضمير منفصل يؤكد للضمير المتصل «وبنى» الواو واو العلية ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، بنى : مفعول معه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و «أيكم» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «مكان» ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص ، وهو مضاف ، و «الكليتين» مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه متنى «من الطحال» جار ومجرور متعلق بمكان لأن فيه راحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله «وبنى» فإنه منصوب على أنه مفعول معه ، والواو التى قبله واو العلية ، وكان العطف جائزا من حيث الصناعة لأن الضمير للتصل للرفع قد أكد بالضمير للتفصل فكان العطف عليه سائما بلا ضغف ، ولو أنه أراد العطف لقال : فكونوا أتم وبنو أيكم ؛ وإنما عدل عن العطف لتنصب على أنه مفعول معه لما يلزم على العطف من ضعف المعنى ؛ إذ كان يصير حاصل المعنى أن المخاطبين مأمورون بأن يكونوا فى مكان الكليتين وكذلك بنو أيهم مأمورون بأن يكونوا فى مكان الكليتين من الطحال ؛ ولا شك أن للتكلم لم يقصد إلى أمر بنى أيهم كما أمرهم ، وإنما أراد أن يأمرهم بأن يداخروا أبناء أيهم ويتصلوا بهم ويتحدوا معهم حتى يكونوا معهم بمنزلة الكليتين من الطحال .

قال سيويه : « هذا باب ما يظهر فيه الضم ويتنصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به ، كما انتصب نفسه فى قولك : امرأ ونفسه ، وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقصة وضميتها لرضها ؛ إنما أردت ما صنعت مع أيك ، ولو تركت الناقصة مع ضمتها ؛ فالفعل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغير للمعنى ؛ ولكنها تعمل فى الاسم ما قبلها ، ومثال ذلك : ما زلت وزيدا حتى فعل : أى ما زلت بز يد حتى فعل ؛ فهو مفعول به ؛ وما زلت أسير والنيل ، أى مع النيل ، واستوى الماء والخشب ، أى بالخشب ؛ وجاء البرد والطيالة ؛ أى مع الطيالة ؛ قال :

\* فكونوا أتم وبنو أيكم \* البيت ؛ ويدلك على أن الاسم ليس على الفعل أنك لو قلت :

اقصد وأخوك ؟ كان قبيحا ، حتى تقول : أنت ؛ لأنه قبيح أن تعطف على الرفوع الضمر ؛ فإذا قلت : ما صنعت أنت ، ولو تركت هي ؛ فأنت بالخيار : إن شئت حملت الآخر على ما حملت عليه الأول ، وإن شئت حملته على المعنى الأول « اه . فهذا صريح كلام سيبويه رحمه الله ينادي بأن مدار جواز الأمرين على ألا يمنع مانع صناعي من العطف ، وهذا البيت ليس فيه مانع صناعي من العطف ، فكان أصله أن يجوز فيه الأمران : إن شئت عطف ما بعد الواو على ما قبلها فتكون قد حملت الآخر على الأول ، وإن شئت جعلت الواو بمعنى مع وجعلت ما بعدها مفعولا معه ؛ ولولا أن الشاعر قد قال « أنتم » فأكد به الضمير للتصل الذي هو الواو في قوله « فكونوا » لولا ذلك لوجب أن يكون نصب ما بعد الواو على أنه مفعول معه واجبا ، ومن هنا تعلم أن قول كعب بن جعيل :

فَكُنْتُ وَإِيَّاهَا كَهْرًا لَمْ يُفِقْ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَأَقَاهُ حَتَّى تَقْدَدَا

ما يجب فيه النسب على أنه مفعول معه ؛ لأنه لم يؤكد الضمير للتصل الذي هو إِيَّاهَا في قوله : « فكنْتُ » بالضمير للفصل ، ولو أنه قال : « فكنْتُ أنا » لجازله العطف ؛ فكان يقول : فكنْتُ أنا وهي إلخ ؛ ثم إنه مع جواز الأمرين في بيت الشاعر يرجع النصب على أن ما بعد الواو مفعول معه على العطف ، وذلك لما بينا من أن العطف يستدعي ركافة وضعفا في المعنى . وبيان ذلك بمثال يوضح لك الأمر غاية الوضوح أنا لوقلنا لك : كن أنت وأخوك على وفاق وصفاء لكان حاصل المعنى أنا نأمرُك بأن تكون موافقا لأخيك مصافيا له ونأمر أخاك بأن يكون موافقا لك مصافيا ؛ فكل واحد منكما مأمور على انفراده بأن يكون مع الآخر على وفاق وصفاء ؛ فإذا قلنا : كن أنت وأخاك على وفاق وصفاء ، ونصبنا على أن يكون ما بعد الواو مفعولا معه ؛ كان حاصل المعنى أنا نأمرُك بأن تعمل من جهتك على أن تكون الحال بينك وبين أخيك على وفاق وصفاء وليس أخوك حينئذ مأمورا بمثل ما أنت مأمور به ؛ فإذا تحققت ذلك وعلمته فاعلم أن هذا الشاعر لورفع فقال : كونوا أنتم وبنو أبيكم - إلخ ؛ لكان المعنى أن بني أبيهم مأمورون بمثل ما أمر به مخاطبين ، ولو نصب لم يكن المأمور سوى مخاطبين ، ومراده هو الثاني ، فلما كان مراده هو الثاني كان النصب أولى وأجدى لأنه السالك على المعنى الذي يريد المتكلم . وقد عرفت في شرح الشاعر السابق أنا إذا نظرنا إلى الكلام في حد ذاته مع قطع النظر عن مراد المتكلم والنرض الذي بني كلامه عليه جَوَزنا الوجهين وإن كان أرجحهما النصب ، وإذا نظرنا إلى مقصد المتكلم وكان قصده المعية لم يكن لنا إلا النصب على المفعول معه ؛ لأن العطف لا يدل على المراد



لأن في المطف تستثنا في الأول وتوهمنا للمعنى في الثاني ، وفي النصب على للمية سلامة منها ، فكان أولى .

وإما من جهة اللفظ ، كما في نحو : جِثْتُ وَزَيْدًا ، وَأَذْهَبَ وَعَمْرًا ؛ لأن المطف على ضمير الرفع للتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفعل ، ولا فصل ؛ فالوجه النصب ؛ لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة .

(وَالنَّصْبُ) على للمية (إِنْ لَمْ يَجْزِ التَّطْفُ) لمانع معنوي أو لفظي (يَجِبُ) فالمانع المعنوي كما في سِرْتُ وَالنَّيْلَ ، وَمَشَيْتُ وَالْحَائِطَ ، وَمَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ؛ مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه ، والمانع اللفظي كما في نحو مَالَكَ وَزَيْدًا ، وما شَأْنُكَ وَعَمْرًا ؛ لأن المطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور ؛ فيمتنع النصب على للمية . هذا حيث أمكن النصب على للمية كما رأيت ، فأما إذا امتنع مع امتناع المطف ، وهو رابع الأقسام ، وذلك كما في نحو قوله :

٤٤١ — حَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَا يَارِدًا

٤٤١ — هذا المصراع يجعله بعض العلماء صدرا ويجعل محزوه :

• حَتَّى شَتَّتْ هَمَلَةً عَيْنَاهَا •

ويجعله بعضهم محزوا ويجعل صدره :

• كَمَا حَطَلْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا •

ولم أقف لهذا ولا لذلك على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت لأحدهما على سابق أو لاحق اللفظ : « علقتها » تقول : علقت الدابة أعلقتها علقا — مثل ضربت أضرب ضربا — إذا أطعمتها ، وتقول : أعلقتها ، أيضا « تبنا » الثبن — بكسر فسكون — قصب الزرع بعد أن يداس « ماء » أصله موه — بفتح الميم والواو وآخره هاء — تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، فلما اجتمعت الألف والماء وكلاهما خفي قلبوا الماء همزة ؛ ويدل على أن أصل الماء موه جمعه على أمواه ومياه وتصديره على مويه ، وأصل ياء المياه واو ولكنها قلبت ياء لانكسار ما قبلها في جمع أعلنت في مفردة كما قالوا : دار وديار وقيمة وقيم ، ومثله قولهم : سوط وسياط وحوض وحياض وثور وثيرة

الإعراب : « علقته » فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون العارض لبغ كراهة توالى أربع متحركات فيما هو الكلمة الواحدة ، وناء للتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع ، وضمير الغائبية مفعول به أول مبني على السكون في محل جر « تبنا » مفعول ثان لعلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وماء » هذه الواو عاطفة ، حرف مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، ويجوز أن تكون عاطفة لجملة على جملة ، وأن تكون عاطفة لمفرد على مفرد ؛ فأما الأول فيقتضي أن يكون « ماء » مفعولا لفعل محذوف وتقديره حينئذ : سقيتها ماء ، وأما الثاني فيكون « ماء » معطوفا على « تبنا » لأن المقصود بقوله علقته معنى عام يصح أن يسقط على التين والماء ، وكأنه قال : أنلتها ، أو قدمت لها ، أو ما أشبه ذلك (وانظر شرح الشاهد رقم ٤٣٩ في ص ٤٠٦ وما بعدها من هذا الجزء) « باردا » نعت للماء ، ونعت المنسوب منصوب .

الشاهد ث : قوله « علقته تبنا وماء » فإن هذا الكلام على ظاهره لا يجوز فيه جعل الواو في قوله « وماء » عاطفة ، ولا يصح فيه أيضا جعلها واو للمية ، أما امتناع العطف فلأن الواو العاطفة تقتضي تشريك ما بعدها لما قبلها في حكم العامل وفي معناه ، والعلوم أنه لا يصح أن يقال : علفت دابق ماء ؛ لأن العلف خاص باعطائها الطعام ؛ وأما امتناع جعل الواو للمية فلأن واو للمية تقتضي أن يكون ما بعدها مصاحبا لما قبلها في انصباب العامل عليهما ، ومعنى ذلك أن وقت انصباب العامل على ما قبل الواو وما بعدها واحد ، ولا شك أن ذلك منتف ههنا ؛ لأن وقت إعطاء الناقة العلف غير وقت إنالتها للماء ؛ ومن أجل أنه لا يصح جعل هذه الواو عاطفة ولا جعلها واو للمية مع بقاء العامل للتقدم على ظاهره ؛ التمس العلماء له تخريجا ؛ فذهب قوم إلى أن هذه الواو عاطفة ، ولكنها لم تعطف مفردا على مفرد حتى يكون للماء داخلا تحت حكم علقته ، بل هي عاطفة لجملة على جملة ؛ أما الجملة للعطوف عليها فهي « علقته تبنا » وأما المعطوفة بقوله « ماء » مع عامل له محذوف ، وتقدير الكلام : علقته تبنا وسقيتها ماء ؛ واختار هذا التخرج ابن مالك ؛ وذهب قوم إلى أن العامل للتقدم ليس مقصودا به أصل معناه الوضئ ؛ بل يقصد به معنى عام يصح تسليطه على ما قبل الواو وما بعدها جميعا ؛ فعلقته في هذا الشاهد مضمن معنى أنلتها ، أو قدمت لها ، أو أعطيتها ، أو ما أشبه ذلك ، والواو على هذا الوجه عاطفة ، وقد عطف مفردا على مفرد .

ومثل هذا الشاهد والذي بعده قوله سبحانه وتعالى : ( أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ) فقد ذكر جابر الله في الكشف في هذه الآية التخريجين المذكورين ؛ فأما أن يكون قد ضمن « أفيضوا » معنى ألقوا ، وإما أن يكون العامل في قوله سبحانه « مما رزقكم الله » محذوفا والماعطف قد عطف جملة على جملة .

ومثل ذلك أيضا قول طرفة بن العبد البكري إلا أن الحاجة إلى التأويل مما قبل الواو :

أَعْمَرَوْنِي هِنْدًا مَا تَرَى رَأَى صِرْمَةً لَهَا شَبَّ تَرَعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرُ

والشَّبَّ : حدة الأنياب ؛ فإما أن يكون ترعى قد تضمن معنى فعل يسح تسليطه على الماء والشجر ، وإما أن يكون العامل في الماء محذوفاً والواو عطفت جملة على جملة .

قال ابن هشام في الكلام على حذف الفعل وحده أو مع مضمَر مرفوع أو منصوب أو معهما : « يطرد حذفه مفسرا ، نحو : ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ) ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ) ( قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ) والأصل : لو تعلمون ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، قاله

الزخشمري وأبو البقاء وأهل البيان ، وعن البصريين أنه لا يجوز : لو زيد قام ؛ إلا في الشعر أو الندور ، نحو : لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي ؛ وقيل : الأصل لو كنتم ؛ حذف كان دون اسمها ، وقيل : الأصل لو كنتم أنتم ؛ حذفنا ، مثل : التمس ولو خائفا من حديد ، ويكثر في جواب الاستفهام ، نحو : ( لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ) أى : ليقولن خلقهن الله ، ( وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رُسُلُكُمْ قَالُوا خَيْرٌ ) ، وأكثر من ذلك كله حذف القول ، نحو : ( وَالْمَلَائِكَةُ يَذْخُلُونَ

عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْهِمْ ) حتى قال أبو علي : حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج ؛ وياتى حذف الفعل في غير ذلك ، نحو : ( انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ ) أى : وآتوا خيرا ، وقال الكسائي : يكن الانتهاء خيرا ، وقال الفراء : الكلام جملة واحدة ، و « خيرا » نعت لمصدر عحذوف : أى انتهاء خيرا لكم ، ومنه : ( وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ ) أى : واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم ، وقال : \* عَلَفْتَهَا تَبْنًا وَمَا بَارِدًا \*

ف قيل : التقدير : وسقيتها ، وقيل : لاحذف ، بل ضمن علفتها معنى أثلتها وأعطيتها ، وألزموا حة نحو علفتها ماء وتبنا ، فالتزموه محتجين بقول طرفة : \* لَهَا شَبَّ تَرَعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرُ \*

وقالوا : الحمد لله أهل الحمد ؛ باضار أمدح ، وفي التنزيل : ( وَأُزِّنَتْ لَهُ حَالَةَ الْحَطَبِ ) باضار أذم ، ونظائره كثيرة ، وقالوا : أما أنت منطلقا انطلقت ، أى : لأن كنت منطلقا انطلقت ، وقالوا : لَا أَكَلَّهُ مَا أَنْ حِرَاءَ مَكَانَهُ ، وَمَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا ، أى : مانبت ، ويروى « نجم بالرفع ، فَأَنْ فُضِّلَ ماضٍ بمعنى عرض ، وأصله عن » اه .

وقوله :

٤٤٢ — إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْمُيُونَا

والذين ذهبوا إلى أن الفعل للذكور مضمن معنى فعل أعم منه يصح تسليطه على ما قبل الواو وما بعدها جماعة من متقدمى علماء العربية منهم الأصمى وأبو العباس اللبرد . والذين ذهبوا إلى تقدير عامل يسقط على ما لا يصح أن يسقط عليه العامل للذكور جماعة منهم الفراء وأبو على الفارسي ، ومنهم من متأخري النحاة ابن مالك رحمه الله .

٤٤٢ — هذا البيت من قصيدة للراعى عبيد بن حصين النخبرى ، ومطلعها قوله :

أَبَتْ آيَاتُ حَيٍّ أَنْ يُبَيَّنَا لَنَا خَبْرًا وَأُبَكِّينَ الْخَرِيْنَا

وبعد البيت للسنشد به قوله :

أَنْخَنَ جِمَاهُنَّ بِذَاتِ غَسِلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْهَدَنَّ الْكُدُونَا

وأنشد ياقوت قبل هذا البيت قوله :

وَأُظْهَانٍ طَلَبْتُ بِذَاتِ لَوْثٍ بَرِيدُ رَسِيمَهَا سَرْعًا وَلِينَا

اللفظ : « آيات حى » الآيات : جمع آية ، وهى العلامة ، وأراد علامات دار الحبيب ، وما بقى من آثاره فيها ، ومن عاداتهم أن يستنطقوا الرسوم ويستخبروا الأطلال ويستأثروا الديار ؛ إظهارا لشدة جزعهم على ارتحال أحبائهم ، ويقول الأعشى :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرِّيحَ الْقَوَا فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بَيْدَاهُ سَمَلَقُ

وقال النابغة الذبياني :

يَا دَارَ مَيْسَةٍ بِالْعَلْيَاءِ فَالَسَنْدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَاكِفُ الْأَتَدِ  
وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلًا كَتَى أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابَا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَخَدِ

« الغانيات » جمع غانية ، وهى المرأة التى غنيت بجمالها عن الحلى والزينة ، ويقال : هى التى غنيت بزوجها « برزن » ظهور « زججن » دققن ، والزجج - بفتح الزاى والجيم - دقة فى الحاجبين وطول ، والرجل أزج ، والمرأة زجاء « أنخن » تقول : أنخت الجمل فاستناخ ، تريد أبركته فبرك « ذات غسل » قال ياقوت : ذات غسل ( بكسر فسكون ) بين الجملة والنباخ بينها وبين النباخ منزلان ، كانت لبنى كليب بن ربوع ثم صارت لبنى نمير ، وقال العمرانى :

ذو غسل قرية لبنى امرئ القيس في شعر ذى الرمة ، وقال الراعى : وأطعان طلبت بذات لوث ...  
اليتين ، وقال أبو عبيد الله السكونى : من أراد العجالة من التبايع فمن أتى إلى ذات غسل ،  
وكانت لبنى كليب بن يربوع رهط جرير ، وهى اليوم لخير ، ومن ذات غسل إلى أمرة ،  
اه كلام ياقوت .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشروطه منصوب بحوايه ، مبنى  
على السكون فى محل نصب « ما » زائدة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب  
« الغائيات » فاعل بفعل محذوف يفسره للذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا ما برز الغائيات ،  
وجملة الفعل المحذوف وقاعله فى محل جر باضافة إذا إليها « برزن » فعل ماض مبنى على فتح  
مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع ، والجملة  
من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب مفسرة « يوماً » ظرف زمان متعلق بـ « برزن » و « زججن »  
الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، زججن : فعل ماض مبنى على فتح  
مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع ،  
وجملة الفعل وقاعله فى محل جر مطوفاً على جملة برزن « الحواجب » مفعول به زججن منصوب  
بالفتحة الظاهرة « والعيونا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،  
العيونا : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وكلن العيونا ، وجملة الفعل المحذوف وقاعله  
ومفعوله فى محل جر مطوفاً بالواو على جملة زججن الحواجب ، وجواب إذا فى بيت بعد هذا البيت .  
المشاهد فى قوله « زججن الحواجب والعيونا » فإن الفعل للذكور فى هذه العبارة على

ظاهر معناه لا يصح أن يسلط على ما بعد الواو ؛ ألا ترى أنه لا يصح لك أن تقول : زججت الفتاة  
عيونها ؟ من قبل أن التزجيج خاص بالحواجب الذى هو العطوف عليه ؛ لأن التزجيج عبارة  
عن تدقيق الحواجب وتطويلها ؛ فلما كان الأمر كذلك ذهب جماعة من العلماء إلى أن الفعل  
للذكور مضمن معنى فعل آخر أعم من الفعل للذكور يصح أن يسلط على ما قبل الواو  
وما بعدها ؛ فكأن الشاعر قد قال : وحسن الحواجب والعيونا ، أو وجلن الحواجب والعيونا ؛  
ولا شك أن التحسين والتجميل وما أشبههما يصح أن يقا على الحواجب وعلى العيونا ، وعلى  
هذا تكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد ، وذهب آخرون إلى أن العامل فى الاسم الواقع  
بعد الواو محذوف على ما بيناه فى إعراب البيت ؛ ونكون الواو على هذا الوجه قد عطفت جملة  
على جملة ، ومثل هذا يجرى فى قول الشاعر :

يَا لَيْتَ بَسَّالِكَ قَدْ غَدَا مُتَّعِلًا سَيْفًا وَرُحْمًا

فإن العلف ممتنع ؛ لانقضاء المشاركة ، والنصب على المية ممتنع ؛ لانقضاء المصاحبة في الأول وانقضاء فائدة الإعلام بها في الثاني ؛ فأول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما ، فأول عََلَفَتْهَا بِأَنْتَلُّهَا ، وَزَجَّجْنَ بَرَيْنَ ، كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي . (أَوْاعْتَقِدُوا ضِمَارَ غَامِلٍ) مُلَاكِمٍ لما بعد الواو ناصب له (نصب) أى : وَسَقَيْتُهَا مَاءً ، وَكَعَلْنَ الْمِيُونَ ، وإلى هذا ذهب الفراء والقارسي ومن تبعهما .

(تنبية) : بقي من الأقسام قسمٌ خامس ، وهو تعيين العلف وامتناع النصب على المية ، فهو : كُلُّ رَجُلٍ وَصِيَّتُهُ ، وَاشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ ، انتهى . (خاتمة) : ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي<sup>(١)</sup> ، وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة . وهو ما اقتضاه إيراد الناظم ، وهو الصحيح . والله تعالى أعلم .

(١) قال ابن مالك في كتابه الكافية الشافية :

وَبِمَنْزِلِ أَهْلِ النَّحْوِ لَا يَقْيِسُ فِي ذَا الْبَابِ ؛ فَهَوَ بِالسَّمَاعِ يَكْتَفِي

## الاستثناء

الاستثناء هو : الإخراج يالاً أو إحدى أخواتها لئلا كان داخلاً أو مُترَكاً مُتَرَكَةً الداخل .

فالإخراج : جنس .

ويالاً إلى آخره يُخْرِجُ التَّخْصِصَ ونحوه .

و « ما كان داخلاً » يشمل الداخل حقيقةً والداخل تقديرًا ؛ وهو المفرغ .

والقيْدُ الأخير لإدخال المنقطع ، على ما ستراه .

( مَا أُسْتَنْتَ أَلَمْ تَع ) كلام ( تمام ) أى : غير مُفْرَغٍ : موجباً كان أو غير موجب ( يَنْتَصِبُ ) إِلَّا أَنَّ الانْتِصَابَ مع المَوْجِبِ مُحْتَمٌّ اتفاقاً : سواء كان للمستثنى مُتَصِلاً ، وهو ما كان بعضاً من المستثنى منه ، أو منقطعاً وهو ما لم يكن كذلك ، وسواء كان مقدماً على المستثنى منه ، أو متأخراً عنه ؛ قول : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، وَخَرَجَ الْقَوْمُ إِلَّا بَعِيرًا ، وَقَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ ، وَخَرَجَ إِلَّا بَعِيرًا الْقَوْمُ . وهكذا قول مع عامل النصب والجرح .

( تنبيه ) : ناصبُ المستثنى هو إلّا ، لا ما قبلها بواسطتها ولا مُسْتَقِلاً ، ولا « أُسْتثنى » مضمرًا ، خلافاً لزماعى ذلك ، على ما أشعر به كلامه ، وصرح باختياره فى غير هذا الكتاب ، وقال : إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني ، ومضى عليه ولده <sup>(١)</sup> ؛ لأنه حرف مختص

(١) قد أخذ الشارح الأثخونى رحمه الله هذا للبحث كله بذكر أقواله وتعليلاته عن ابن النانم فى شرحه على الألفية ، وترك شيئاً يجعل بك أن تعرفه ، ونحن نسوق لك الكلام بنصه ، قال (ص ١٥٤ بيروت) : « والناصب لهذا المستثنى هو إلّا ، لا ما قبلها بتعديتها ، ولا به مستقلاً ، ولا بأستثنى مضمرًا ، خلافاً لزماعى ذلك ؛ ويدل على أن الناصب هو إلّا أنها حرف عتص بالأماء غير منزل منها منزلة الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل ؛ فيجب فى إلّا أن تكون عاملة مالم تنوسط بين عامل مفرغ ومعمول قتلنى : وجوبا إن كان التفرغ محققا ، نحو : ما قام إلّا زيد ، وجوازا إن كان مقدرا نحو : ما قام أحد إلّا زيد ؛ فإنه فى تقدير ما قام إلّا زيد ؛ لأن أحدا مبدل منه ، وللبدل منه فى حكم اللطروح .

فإن قيل : لانسلم أن إلّا عتصة بالأماء ؛ لأن دخولها على الفعل ثابت ، كقولهم : نشدتك

الله إلا فعلت ، وما تأتيني إلا قلت خيرا ، وما تكلم زيدا إلا ضحك ، ولئن سلطنا أنها محتصة بالأسماء لم نسلم ما ذكرتموه ؛ لأنه معارض بأن إلا لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير ، ولعملت الجر قياسا على نظائرها .

فالجواب أن إلا إنما تدخل على الفعل إذا كان في تأويل الاسم ؛ فعنى « نشدتك الله إلا فعلت » ما أسألك إلا فعلك ، ومعنى « ماتأتيني إلا قلت خيرا » و « ماتكم زيدا إلا ضحك » ماتأتيني إلا قاتلا خيرا ، وما تكلم زيدا إلا ضاحكا ؛ ودخول إلا على الفعل المؤول بالاسم لا يقدح فى اختصاصها بالأسماء ، كما لم يقدح فى اختصاص الإضافة بالأسماء الإضافة إلى الأفعال لتأولها بالمصدر فى نحو يوم قام زيد .

وقولكم : « لو كانت الإعاملة لاتصل بها الضمير » قلنا : القياس فى كل عامل إذا دخل على الضمير أن يتصل به ، ولكن منع من اتصال الضمير بإلا أن الانفصال ملتزم فى التفريغ المحقق والمقتدر ، فالتمز مع عدم التفريغ ليجرى الباب على سنن واحد .

وأما قولكم : « لو كانت إلا عاملة لعملت الجر » فمنوع ؛ لأن عمل الجر إنما هو للحروف التى تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها ، وإلا ليست كذلك ؛ فإنها لاتنصب إلى الاسم الذى بعدها شيئا ، بل تخرجه من النسبة فقط ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها وعملت النصب .

وذهب السيرافى إلى أن الناصب هو ما قبل إلا من فعل أو غيره بتعدية إلا .

ويبطل هذا للذهب حجة تكرير الاستثناء ، نحو قبضت عشرة إلا أربعة الاثنين ؛ إذ لافعل فى المثال المذكور إلا قبضت ، فلا جعل متعديا بإلا لزم تعديته إلى الأربعة بمعنى الخط وإلى الاثنين بمعنى الجبر ، وذلك حكم بما لانظير له ، أعنى استعمال فعل واحد متعدى بحرف واحد لمعنيين متضادين .

وذهب ابن خروف إلى أن الناصب ما قبل إلا على سبيل الاستقلال .

ويطلبه أنه حكم بما لانظير له ؛ فإن النصب على الاستثناء بعد إلا لا يقتضى له غيرها ؛ لأنها لو حذفت لم يكن له كره معنى ؛ فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضاها إياه لزم عدم النظير ؛ فوجب اجتنابه .

وذهب الزجاج إلى أن الناصب استثنى مضرا

وهو مردود بمخالفة النظائر ؛ إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه ، لا باظهار ولا بإخفاء ، ولو جاز ذلك لزم نصب ما لى ليت وكأن تأتى وأشبهه ، وفى الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إظهار استثنى .



... ..

وإذا بطلت هذه للذهاب تعين القول بأن الناصب للستنى هو إلا ، لا غير » اه كلامه  
وقال ابن الأنبارى ( أسرار العربية : ٨١ ليدن ) : « فان قيل : فما العامل فى الستنى من  
لوجب التنصب ؟

قيل : اختلف النحويون فى ذلك ؛

فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل بتوسط « إلا » ؛ وذلك لأن هذا الفعل وإن  
كان لازما فى الأصل إلا أنه قد قوى بالآ ؛ فتعدى إلى الستنى كما تعدى الفعل بالحروف العتبية ،  
ونظيره نصبهم الاسم فى باب المفعول معه ، نحو : استوى للساء واخشبة ؛ فان الاسم منصوب بالفعل  
المتقدم بتقوية الواو ، فكذلك هنا .

وذهب بعض النحويين إلى أن العامل هو إلا بمعنى أستنى ، وهو قول الزجاج من البصريين .  
وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن إلا مركبة من إن ولا ، ثم خفت إن وأدغمت فى لا ؛  
فهى تنصب فى الإيجاب اعتبارا بأن ، وترفع فى النفي اعتبارا بلا .  
والصحيح مذهب إليه البصريون .

وأما قول بعض النحويين والزجاج : إن العامل هو إلا بمعنى أستنى ؛ ففاسد من خمسة أوجه :  
الوجه الأول : أنه لو كان الأمر كما زعموا لوجب ألا يجوز فى الستنى إلا التنصب ، ولا خلاف  
فى جواز الرفع والجزم فى النفي على البطل ، فى قولك : ما جاءنى أحد إلا زيد ؛ وما مررت بأحد  
إلا زيد .

والوجه الثانى : أن هذا يؤدى إلى إعمال معانى الحروف ، وإعمال معانى الحروف لا يجوز ،  
ألا ترى أنك تقول : ما زيد قائما ؛ ولو قلت ما زيد قائما بمعنى نفيت زيدا قائما لم يجوز ذلك ،  
فكذلك هنا .

والوجه الثالث : أنه يبطل بقولهم : قام القوم غير زيد ؛ فان غير منصوب ، ولا يخالو :  
إما أن يكون منصوبا بتقدير إلا ، وإما أن يكون منصوبا بنفسه ، وإما أن يكون منصوبا بالفعل  
الذى قبله ؛ وبطل أن يقال : إنه منصوب بتقدير إلا ؛ لأننا لو قدرنا إلا لفسد المعنى ؛ لأنه يصير  
التقدير فيه : قام القوم إلا غير زيد ، وهذا فاسد ؛ وبطل أيضا أن يقال : إنه يعمل فى نفسه ؛  
لأن الشئ لا يعمل فى نفسه ؛ فوجب أن يكون العامل فيه هو الفعل للتقديم ؛ وإعاجاز أن يعمل  
فيه وإن كان لازما لأن غير موضوعة على الإيهام للفرط ، ألا ترى أنك تقول : مررت برجل  
غيرك ؛ فيكون كل من عدا الخطاب داخلا تحت غير ، فلما كان فيه هذا الإيهام للفرط أشبه

بالأسماء غير مُنْزَلٍ منها منزلة الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل ، فيجب في «إلا» أن تكون عاملة ، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله ؛ فقلني : وجوبا إن كان التفرغ عمقا ، نحو : ما قام إلا زيدٌ ، وجوازا إن كان مقدرا ، نحو : ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ ؛ فإنه في تقدير ما قام إلا زيد ؛ لأن أحدا مُبْدَلٌ منه ، والمبدل منه في حكم الطَّرَح ، وإنما لم تعمل الجبر لأن عمل الجبر بحروف تُصِفُ معاني الأفعال إلى الأسماء ، وتنسبها إليها ؛ و «إلا» ليست كذلك ؛ فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئا ، بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها ، وإنما لم يجر اتصال الضمير بها لأن الاتصال مُلْتَزَمٌ في التفرغ المحقق والمقدر ، فالنزم مع عدم التفرغ ؛ ليجري الباب على سَنَنِ واحد اه .

( وَبَقَدْ تَفَرَّغَ ) ولو معنى دون فقط ( أَوْ كَتَفَنِي ) وهو النهي والاستغناء للوؤل بالنفي وهو الإنكارى ( ائْتَجِبَ ) أى : اختير ( اِتَّبَاعُ مَا اتَّصَلَ ) لما قبل إلا في إعرابه ؛ فثاله

الظروف الهمية ، نحو خلف وأمام وقدام وما أشبه ذلك ، وكما أن الفعل يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك ههنا .

والوجه الرابع : أنا نقول : لماذا قُتِرْتُمُ أَسْتَنِي زيدا ؛ ولم تقدرُوا : امتنع زيد ؛ كما حكى عن أبي عليّ الفارسي أنه كان مع عضد السولة في الليدان ، فسأله عضد السولة عن المستنى ؛ بماذا اتصب ؟ فقال له أبو عليّ الفارسي : لأن التقدير أَسْتَنِي زيدا ؛ فقال له عضد السولة : وهلا قدرت امتنع فرفضته ؟ فقال له أبو عليّ : هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني ، وإذا رجنا ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله .

والوجه الخامس : أنا إذا أعملنا معنى إلا كان الكلام جمليتين ، وإذا أعملنا الفعل بتقوية إلا كان الكلام جملة واحدة ؛ والكلام متى كان جملة واحدة كان أولى من تقدير جمليتين .

وأما قول القراء : إن إلا مركبة من إن ولا ؛ فدعوى تفتقر إلى دليل ، ولو قدرنا ذلك فنقول : الحرف إذا ركب مع حرف آخر تغير عما كان عليه في الأصل قبل التركيب ؛ ألا ترى أن لو حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره ؛ فإذا ركب مع ما تغير ذلك المعنى ، وصارت بمعنى هلا ، وكذلك أيضا إذا ركب مع لا ، كقوله :

[ تَدُونُ عَقْرَ الثَّيْبِ أَنْضَلَ بِجَدِّكُمْ ] بَيْي ضَوْطَرَى [ لَوْلَا الْكَمَى الْمُتَمَمَا ]

وما أشبه ذلك ؛ فكذلك ههنا اه .

بعد النفي لفظا ومعنى : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا ، وَمَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا ، ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ قوله :

٤٤٣ — وَبِالصَّرِيحَةِ مِنْهُمْ مَثَرٌ خَلَقَ عَافٍ تَغْيِيرَ إِلَّا التَّوْثِي وَالْوَدِّ

٤٤٣ — استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم ابن الأنطام ، ونسبه جماعة منهم العيني إلى الأخطل التنلي ، وقد بحثت شعر الأخطل الذي بين يدي فلم أجده فيه اللفظ : « الصريحة » بفتح الصاد المهملة — قال ياقوت : هو موضع في قول جابر بن حنن التنلي :

فِيَا دَارَ سَلَى بِالصَّرِيحَةِ قَالَلَوِي إِلَى مَذْفَعِ الْفِقَاءِ قَالْمُتَسَلِّمِ  
أَقَامَتْ بِهَا بِالصَّيْفِ ثُمَّ تَذَكَّرَتْ مَصَارِعَهَا بَيْنَ الْجَوَاهِرِ فَعَبَّيْهَمِ

وقال غيره :

مَا ظَلَمْتُ مِنْ وَخْشٍ ذِي بَقَرٍ تَعْدُو بِسِقْطِ صَرِيحَةٍ طِفْلًا  
بِاللَّهِ مِنْهَا إِذْ قَوْلُ لَنَا وَأَزْدْتُ كَشَفَ قِنَاعِهَا : مَهْلًا

« خلق » بفتح الحاء واللام — هو في الأصل وصف للثوب وما أشبهه ، يقال : ثوب خلق ، وملحفة خلق : أى بال « عاف » اسم فاعل من قولك : عفا للثوب عفا عفاء ، إذا انحمت آثاره وذهبت معالاه « التوى » بضم النون وسكون الميمزة — نهر صغير يحفر حول الخيمة لينحى تسرب الماء إليها ، قال النابغة :

يَا دَارَ مَجَّةٍ بِالنَّكِيَاءِ فَالْمَسْنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ خَلْيَهَا سَالِفُ الْأَمَدِ  
وَقَفْتُ فِيهَا أَصْلَانَا أَسَانِلَهَا عَيْتَ جَوَابَا وَمَا بِالزَّيْرِ مِنْ أَحَدِ  
إِلَّا الْأَوَارِي لَأَيَّا مَا أَيْتِنَهَا وَالتَّوْثِي كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلَمَةِ الْحَدِّ

« والود » هو في لغة أهل الحجاز بفتح الواو وكسر التاء ، ومن العرب من يفتح التاء ، وأهل نجد يقولونه بأسكان التاء ثم يقلبونها دالا ويدغمونها في الدال .

الوجراب : « بالصريحة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من منزل الآتي ، وكان أصله نعاله فلما قدم صار حالا ؛ لأن الصفة لا تنقدّم على الموصوف « منزل » مبني على مؤخر « خلق » فت لم تنزل ، ونصب للرفع مرفوع « عاف » صفة أخرى لمنزل ، مرفوعة بضمه مقترنة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « تغير »

فَإِنَّ «تَقَيَّرَ» بمعنى «لم يَبْقَ» على حاله . ومثال شبه النفي : لَا يَقُمُّ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ؛ وَقُلْ قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ « وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ » .

( تنبيهات ) : الأول المستثنى عند البصريين — والحالهُ هُذِهِ — بَدَلُ بَعْضٍ مِنَ الْمُسْتَثْنَى

فعل ماض ، مبنى على الفتح لاهل له من الإعراب ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى منزل « إلا » أداة استثناء ، حرف مبنى على السكون لاهل له من الإعراب « النوى » بدل من الضمير للمستثنى في تغير ، وبدل للرفع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والوئد » الواو حرف عطف ، الوئد : معطوف على النوى والمعطوف على الرفع مرفوع

الشاهد فيه : قوله «تغير إلا النوى» ؟ فَإِنْ ظَاهِرُهُ أَنَّ الْكَلَامَ تَامٌ مُوجِبٌ ، أَمَا تَمَامُهُ فَلِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَذْكُورٌ ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَثْنَى فِي تَغْيِيرٍ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ مُوجِبًا فَلِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ فِيهِ نَفْيٌ وَلَا نَهْيٌ وَلَا اسْتِفْهَامٌ إِنْكَارِيٌّ ؛ فَكَانَ حَقُّ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا أَنْ يَنْتَسِبَ مَا بَعْدَ إِلَّا ، عَلَى أَنَّهُ مُسْتَثْنَى ؛ وَلَكِنَّ الشَّاعِرَ قَدْ جَاءَ بِهِ مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَثْنَى فِي تَغْيِيرِ الَّذِي هُوَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذَا الظَّاهِرَ لَيْسَ مَرَامِي ، وَأَنَّ الْكَلَامَ — وَإِنْ كَانَ إِنْجَابًا فِي الظَّاهِرِ — نَفْيٌ عِنْدَ التَّحْقِيقِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى «تغير» لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ ، وَأَنْتَ خَيْرٌ بَأَنَّ الشَّاعِرَ لَوْ قَالَ : لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ إِلَّا النَّوَى وَالْوَيْدُ ؛ لَجَازَ لَهُ النَّسَبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ وَالرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ ، فَمَا هُوَ بِمَعْنَى ذَلِكَ أَخَذَ حَكْمَهُ ، وَمِثْلُ هَذَا الْبَيْتِ تَمَامًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَتَمَّ ضَائِعُهُ تَغَيَّرَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالْدَّبُورُ

فَإِنَّ الْكَلَامَ هُنَا تَامٌ لِذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ أَقْرَبُوهُ ، وَهُوَ مُوجِبٌ لِعَدَمِ تَقَدُّمِ نَفْيٍ وَلَا شَبْهِه ؛ فَكَانَ النَّسَبُ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ وَاجِبًا ؛ وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ «تغيب» بمعنى لم يحضر ، حمل عليه جَازَ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِي لَمْ يَحْضُرُ مِنَ الْإِبْدَالِ ؛ هَذَا بَعْدَ التَّوَسُّعِ فِي الصَّبَا وَالْدَّبُورِ حَقَّ تَحْمِيلِهِمَا مِنْ جِنْسٍ مَقْبُولِهِمَا . وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّفْيَ بِالْمَعْنَى مِثْلُ النَّفْيِ لَفْظًا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ نُورُهُ) وقول الشاعر :

وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاعًا فَوَادَّهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْثِلٍ بِعَالٍ وَلَا أَهْلٍ

الآ ترى أنه استعمل في الآية الكريمة وفي البيت الاستثناء المفرغ ، وأنت خير أن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا بعد نفي أو شبهه ، لكن لما كان « أبى » في معنى لم يقبل سأل أن يأخذ حكمه ويقع بعده الاستثناء للمفرغ .

منه ؛ وعند الكوفيين عطفُ نَسَقٍ <sup>(١)</sup> . قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلاً وهو مُوجِبٌ ومتبوعه مَنفِيٌّ ؟ وأجاب السيرافي بأنه بدلٌ منه في عمل العامل فيه ؛ وَتَحَالُفُهُمَا في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية ؛ لأن سبيلَ البدلِ أن يُحْصَلَ الأولُ كأنه لم يذكر والثاني في موضعه ؛ وقد يتخالف للوصف والصفة قويا وإثباتا ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَا كَرِيمٍ وَلَا لَيِّبٍ .

الثاني : إذا تَمَدَّرَ البدلُ على اللفظ أبدل على للوضع <sup>(٢)</sup> ، نحو : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا

(١) قال في جمع الجوامع : « وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، وإلاّ عندهم حرف عطف ؛ لأنه مخالف للاول ، والمخالفة لا تكون في البدل وتكون في المصطف ببل ولا ولكن ؛ وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض ؛ لأن الثاني فيه مخالف للاول في النفي ، وقد قالوا : مررت برجل لا زيد ولا عمرو ؛ وهو بدل لاعطف ؛ لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر ؛ وقال ابن الصائغ : لو قيل إن البدل في الاستثناء قسم على حدثه ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل لكان وجها ، وهو الحق ؛ وحقيقة البدل ههنا أنه يقع موقع الاول ويبدل مكانه ؛ وزعم بعض النحويين أن الإبتاع يختص بما يكون فيه الستة من مفردا ، وهو مردود بقوله تعالى : ( وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ) فشهداء : جمع ، وقد أبدل منه ؛ وشرط بعض القدماء لجواز الإبتاع عدم صلاحية الستة منه للإيجاب كأحد ونحوه ؛ وهو مردود بالسماع ؛ فقد قال الله تعالى : ( مَا فَتَلَوْهُ إِلَّا لَقِيلٌ مِنْهُمْ ) « ٨١ .

(٢) اعلم أولا أن عمل هذا فيما إذا كان الكلام السابق على إلا منفيا ، وأنت خير أن ما بعد إلا في هذه الحال يكون مثبتا ؛ لأن إلا تعطى لما بعدها نقيض ما أخذته ماقبلها من الحكم ؛ ونقيض النفي الإثبات ؛ ثم اعلم ثانيا أن من الكلمات كلمات لاتقع إلا بعد النفي وشبهه وذلك مثل كلمة أحد ، وكلمة عريب ، وكلمة ديار ، قال الله تعالى : ( وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ) وقال جل شأنه : ( رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دِيَارًا ) وقال عبيد بن الأبرص :

أَفَرَمَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبٌ      فَأَقْطَعِيَّاتٌ      قَالَ ذُنُوبٌ  
فَرَاكِسٌ فَتَمِيلِيَّاتٌ      فَذَاتُ فِرْقَيْنِ فَاقْتَلِبُ  
فَرَدَّةٌ قَفَقَا حَيْرٌ      لَيْسَ بِهَا مِنْهُمْ عَرِيبُ

وكذلك الباء الزائدة في الخبر في نحو : ( أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ) وكذلك من الزائدة في نحو :

زَيْدٌ، وَلَا أَحَدَ فِيهَا إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا زَيْدٌ شَيْئًا إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ، برفع ما بعد «إلا»  
 فيهن، ونحو: لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا، بنصبه؛ لَأَنَّ مِنَ الْوَالِدِ لَا يُرَادُّانِ فِي الْإِيجَابِ،  
 وما ولا لا يقدران عاملتين بعده، كما تقدم في موضعه.

(مَتَجَانِّيًا مِنْ بَشِيرٍ) ونحو: (هَلْ مِنْ خَالَتِي غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ؟)؛ واعلم أيضا أن من العوامل  
 ما لا يجوز أن يدخل على معرفة، بل لا بد أن يكون معموله نكرة، وذلك مثل لالئانية للجنس،  
 ومثل من الزائدة على أرجح الأقوال. فإذا علمت كل ذلك فاعلم أن كل ما يترتب عليه مخالفة  
 شيء من هذه الأصول لم يجوز أن تحمله على لفظ للبدل منه؛ والسبب في ذلك أن البدل على  
 نية تكرار العامل؛ فالاسم المعرفة لا يبدل من اسم لالئ لفظه ولا يبدل من مجرور من الزائدة  
 على لفظه، وما بعد إلا لا يبدل من خبر ليس وما النافية إذا كانت الباء مزيدة في هذا الخبر؛ لأن  
 الباء لاتزاد إلا في النفي وما بعد إلا مثبت.

قال سيبويه<sup>(١)</sup>: «هذا باب ما عمل على موضع العامل في الاسم والاسم، لالئ ما عمل في الاسم  
 ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب. وذلك قولك: ما أتاني من أحد  
 إلا زيد وما رأيت من أحد إلا زيدا، وإنما منعك أن تحمل الكلام على من أنه خلف أن تقول:  
 ما أتاني إلا من زيد، فلما كان كذلك حملته على للوضع جعلته بدلا منه، كأنه قيل: ما أتاني  
 أحد إلا فلان؛ لأن معنى ما أتاني أحد وما أتاني من أحد، واحد، ولكن من دخلت هنا للتوكيد  
 كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام زاجرا، وفي قولك: ما أنت بفاعل، وقولك:  
 لست بفاعل؛ ومثل ذلك: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به، من قبل أن بشيء في موضع رفع  
 في لغة بني تميم، فلما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع، وبشيء في لغة  
 أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به، استوت  
 اللغتان (يريد رحمه الله أن من شرط إعمال ما عمل ليس ألا ينقص نفي خبرها بالآ، فإذا جعلت  
 ما بعد إلا مبدلا من الخبر على تقدير أنها عاملة عمل ليس لم يجوز إلا الرفع أيضا إذ البدل منتقص  
 النفي بالآ) فصار على أقيس الوجهين؛ لأنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبا به؛ فكأنك  
 قلت: ما أنت إلا شيء لا يعبا به؛ ونقول: لست بشيء إلا شيئا لا يعبا به، كأنك قلت: لست  
 إلا شيئا لا يعبا به؛ والباء هنا بمنزلة ما قال الشاعر:

يَا بَنِي لُبَيْنَ لَسْتُ بِبَيْدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا قَصْدُ

الثالث : أنهم قوله « انتخب » أن النصب جائز<sup>(١)</sup> ، وقد قرئ في السبع « مَا فَتَوَهُ »

ومما أجرى على الموضوع لاعلى ما عمل في الاسم قولك : لا أحد فيها إلا عبد الله ؛ فلا أحد في موضع اسم مبتدأ ، وهى ههنا بمنزلة من أحد في : ما أتاني من أحد ؛ ألا ترى أنك تقول : ما أتاني من أحد لأعبد الله ولا زيد ( بالرفع في عبد الله وزيد ) من قبل أنه خلف أن تحمل المعرفة على من في هذا الموضع ، كما تقول : لا أحد فيها لازيد ولا عمرو ؛ لأن المعرفة لا تحمل على لا ، وذلك أن هذا الكلام جواب لقوله : هل من أحد ؟ أو هل أنك من أحد ؟ اه  
وقال جار الله<sup>(٢)</sup> الرغشري : « وتقول : ما جاني من أحد إلا عبد الله ، وما رأيت من أحد إلا زيدا ولا أحد فيها إلا عمرو ؛ فتحمل البديل على محل الجار والمجرور ، لاعلى اللفظ ، وتقول : ليس زيد بشئ إلا شيئا لا يعبأ به ، قال طرفة :

أَبْنِي لُبَيْسَى لَسْمُ يَدِي إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَصْدُ

وما زيد بشئ إلا شئ لا يعبأ به ؛ بالرفع لا غير . اه  
ونحن نوضح لك العلة في كل مثال من أمثلة جار الله ؛ لأنها هي بنفسها أمثلة سببوية ، وهى تتضمن مجاباً به الشارح الأشعري ؛ أما للثلاث الأول والثاني فإنك لو جعلت البديل على لفظ البديل منه لزم منه دخول من الزائدة على المعرفة ، ودخولها في الإثبات ، وكلاهما ممتنع عند البصريين ؛ فمن عديم لا تدخل إلا على نكرة ، ولا تستعمل إلا بعد نفى أو شبهه ، وأما للثالث فلو أبدلت على اللفظ لزم إعمال الانافية للجنس في المعرفة وقد علمت أنها لا تعمل إلا في النكرات ، وأما للمثال الرابع - وهو ليس زيد بشئ إلا شيئا - فلو أبدلت على اللفظ لزم أن تدخل الباء الزائدة في الإثبات ، وقد علمت في باب كان وأخواتها أنها لا تدخل إلا على الخبر للنفي ؛ وأما للمثال الخامس - وهو ما زيد بشئ إلا شئ - فلو أبدلت على لفظ شئ المجرور بالباء لزم دخول الباء على الخبر للثبوت أيضاً ، وقد علمت أنه لا يجوز أيضاً الإبدال بالنصب لما بينا من العلة في أثناء عبارة سببوية  
(١) يريد أن يبين لك أن النصب على الاستثناء في هذا الموضع - وهو ما إذا كان الكلام تاماً منقياً - جائز ، ولكن البديل أرجح وأولى .

فإن قلت : فلماذا كان البديل أولى الطريقتين وأرجحهما ؟  
فالجواب عن ذلك أن قولك : إن البديل يتوافق فيه لفظ البديل وللبديل منه ، وأما النصب على الاستثناء فيختلف فيه لفظ للمستثنى عن لفظ للمستثنى منه ، غالباً ؛ فزيد في نحو قولك : ما جاني من أحد إلا زيدا ، وما مررت بأحد إلا زيدا ؛ والبديل وللبديل منه كالشئ الواحد في المعنى ،

إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ » « وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ » بالنصب اهـ .

(وَأَنْصِبْ) والحالة هذه - أعنى وقوع اللتفتى بعد نفي أو شبهه - (مَا انْقَطَعَ) تقول : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا جَارًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا جَارًا ؛ هذه لغة جميع العرب سوى تميم ، وعليها قراءة السبعة « مَا لَمْ يَدْرِ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ » (وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالُ وَقَعٍ) كالتفصل ؛ فَيُجِيزُونَ : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا جَارًا ، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا جَارًا ، ومنه قوله :

٤٤٤ — وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

ومنى كان المعنى فيهما واحدا أو كالواحد فالأولى أن يكون لفظهما متفقا ؛ لأن اختلاف اللفظ يشعر باختلاف المعنى ، وشئ آخر ، وهو أن البديل يجري في تعلق العامل به مجرى للبديل منه ، فكأن البديل دال للعامل ، أما النصب على الاستثناء فليس بهذه الثابة ، بل هو إما معمول لحذوف وإما معمول لإلا وإما معمول للعامل السابق بثقوية إلا ، على ما سبق لإيضاحه ، فلما كان البديل أقوى في حكم العامل كان أرجح من النصب على الاستثناء .

٤٤٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه : استشهد به حريز أولاهما في بابها يضرر فيه الفعل للستعمل إظهاره بعد حرف (١-١٣٣) على أن رب مضمرة بعد الواو في قوله « وبدة » ، والثانية في باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول (١-٣٦٥) على أن الشاعر قد رفع اليعافير والعيس على البديل مجازا واتساعا ، وهو الذى جاء الشارح الأشموني بالبيت من أجله ، ولم ينسبه في اللوحيين ، ولا نسبه الأعمى الشتمرى في شرح شواهد ، وقد راجعت كثيرا فوجدت بيت الشاهد يروى في رجز لجران العود ، وهو قوله :

قَدْ نَدَعُ لِلنَّزْلِ يَا لَيْسُ يَعْتَسُ فِيهِ السَّمْعُ الْجَرُوسُ  
الَّذِي أَوْ ذُو لَيْدٍ هُمُوسُ وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ  
إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ  
\* كَأَنَّمَا هُنَّ الْجَوَارِي لِلنِّسْ \*

وانظر ديوان جرّان العود (ص ٥٢ دار الكتب) .

اللفظ : « ليس » أصل العيس للراءة اللينة اللس ، وقد سموا به ، وفي مثل من أشألم : عَادَتْ لِعِثْرَهَا لَيْسُ ، يضرب لمن يرجع إلى عادة سوء كان قد تركها ، والعن : الأصل ( انظر جمع الأمثال للبيداني ١ - ٣٩٥ بولاق ) « يعن » يطلب ما يأكل « الجروس » بزنة صبور -



هو الشديد الصوت ، مأخوذ من الجرس ، وهو الصوت « الدثب » هو يدل من السبع الجروس « ذوليد » يعنى به الأسد ، والبد - بكسر اللام وفتح الباء للوحدة - جمع لبدة ، وهى ما بين كتفى الأسد من الوبر « هموس » هو الخفيف الوطء « ولدة ليس بها أنيس » أراد ليس بها إنسان ، مثل قول عمرو بن ماض الجهمى :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ يَنْتَبِهُنَّ الْحَبُونُ إِلَى الصَّغَا أَنِيسٌ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وروى « إسبا ليس بها أنيس » والبسابس : جمع بسبس - بزنة جعفر - وهو القفر « اليعافير » جمع يعفور - بفتح يائه وضمة هاء - وهو الطي الذى لونه لون التراب « العيس » جمع أعيس أو عيساء ، وهى البيضاء التى يخالط بياضها شئ من الشقرة ، وهى من كرائم الإبل « ملمع » فيها لمع بياض وسواد « كنوس » داخلة فى كنسها ، والكنس - بضم الكاف والنون - جمع كناس ، مثل كتاب وكتب ، وأصله بيت الطي فى الشجر « الجوارى » جمع جارية « لليس » بكسر الليم - جمع ميساء ، وهى المتبخرة ، وتقول : ماست الجارية عيس ميسا ، مثل باع يبيع ييعا ، وميسانا - بالتحريك مثل خفقان ، إذا تبخرت .

الإعراب : « ولدة » الواو والواو رب ، حرف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، لدة : مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره . منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ليس » فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم « أنيس » اسم ليس مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع أو جر صفة لبدة تبعاً للفظ أو لاجل ، وخبر للمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ولدة خالية من السكان تركتها ، أو سكنتها ، أو ما أشبه ذلك « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « اليعافير » بدل من الأنيس ، وبدل للرفع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وإلا » الواو حرف عطف ، إلا : حرف استثناء « العيس » معطوف على اليعافير ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

المشاهد فيه : قوله « ليس بها أنيس إلا اليعافير » حيث رفع ما بعد إلا على البدل مما قبلها مع أنه ليس من جنس المستثنى منه ، على لغة لبنى تميم ، ولغة أهل الحجاز توجب النصب فى مثل هذا قال سيبويه رحمه الله (١) : « هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول ،

وهو لفة أهل الحجاز ، وذلك قوله : ما فيها أحد إلا حمارا ، جاءوا به على معنى ولكن حمارا ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فعمل على معنى ولكن ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الهرم ؛ وأما بنو تميم فيقولون لا أحد فيها إلا حمار ، أرادوا ليس فيها إلا حمار ، ولكنه ذكر أحد نوكيدا ؛ لأن يعلم أن ليس فيها آدمى ثم أبدل ، فكأنه قال : ليس فيها إلا حمار ، وإن شئت جعلتها إنسانها ، قال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب الهذلي :

فَإِنْ تُمْسِ فِي قَيْرٍ رَهْوَةٌ ثَاوِيَا أَيْسُكَ أَصْدَاءُ الْقُبُورِ تَصِيحُ

فجعلهم أنيسه ، ومثل ذلك قول بعضهم : مالى عتاب إلا السيف ، جعله عتابه ، كما أنك تقول : ما أنت إلا سير ، إذا جعلته هو السير ، وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابتة الديباني :

يَا دَارِمِيَّةُ يَا لَسِيَّاءَ فَالْسِنْدِ أَقْوَتْ وَعَالَ عَلَيَّهَا سَالِفُ الْأَمَدِ  
وَقَفْتُ فِيهَا أَحْسِلَانَا أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابَا وَمَا بِالْبَغِ مِنْ أَحَدٍ  
إِلَّا الْأَوَارِي لَأَيَّا مَا أَيْتَنَهَا وَالتَّوْبَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

وأهل الحجاز ينصبون ؛ ومثل ذلك قوله :

وَبَلَدِيَّةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيسُ إِلَّا الْيَمَامُ فَيْرٌ وَإِلَّا الْيَمِينُ

جعلها أنيسها ، وإن شئت كان على الوجه الذى فسرته في الحمار أول مرة ، وهو على كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل « اهـ » .

وخلاصة هذا أن رفع ما بعد إلا عند بنى تميم على البدل ، ومن جهة اللغى إما أن يكون للبدل منه كأنه غير مذكور في الكلام ، وإنما ذكره نوكيد ووصلة لذكر البدل ، وإما أن يتوسع في البدل حتى يجعل من جنس للبدل منه .

وقال أبو سعيد السيرافي : « رفع للثنى عند بنى تميم على هذا على تأويلين ذكرهما سيويوه ، وقال للزاني : إن فيه وجهًا ثالثًا ، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فغير عن جماعة ذلك بأحد ثم أبدل حمارا من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره ، ونظيره قوله تعالى : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَبَيْنَهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ - الآية ) لما خلط ما يعقل وهم بنو آدم بما لا يعقل وهو الحية والبهائم أخبر عنها كلها بلفظ ما يعقل ، وهو ومنهم ومن ، ولو كان ما لا يعقل لقال : فبها ما يمشى » اهـ .

والفرق بين هذا الوجه الذى ذكره أبو سعيد السيرافي عن اللزاني وبين الوجه الثانى في كلام

وقوله :

٤٤٥ — عَشِيَّةٌ لَا تَنْفِي الرَّمَاحَ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا لِلشَّرْقِ الْمَصَّمِّ

سببويه أن التوسع الذي في كلام سببويه في البديل ، تجوز للتكلم فيه حتى جعله من جنس للبديل منه ؛ لمضى فيه ، والبديل منه باق على معناه الأول ، وأما التوسع الذي في كلام اللانزي في للبديل منه ؛ فإنه جعله بمعنى أعم من معناه الأول حتى صار يشمل البديل ؛ فصار الكلام استثناء متصلا .

والحاصل أن لرفع البديل في الاستثناء للنقطع عند بنى تميم ثلاثة توجيهات :

أولها : اعتبار للستنى منه كأنه غير موجود ، وكان الكلام استثناء مفرغ .

والثاني : أن يتوسع في الستنى حتى يجعل كأنه من نوع الستنى منه .

وهذان الوجهان هما اللذان ذكرهما سببويه .

والثالث : وهو ما زاده أبو عريان للانزي — أن يتوسع في الستنى منه حتى يجعل شاملا للستنى .

وعلى هذا الوجه والوجه الثاني يعتبر الكلام كأنه استثناء متصل .

٤٤٥ — يروى هذا البيت مرفوعا على مارواه الشارح وجماعة من النحاة منهم سببويه

(١ - ٣٦٦) ومنهم المحقق الرضى ، في قصيدة لضرار بن الأزور الأسدي الصحافي ، رضى الله تعالى

عنه ، وكان خالد بن الوليد رضى الله عنه قد بشته على البعوضة أرض لبنى تميم فقتل عليها

مالك بن نويرة فارس بنى بربوع ، فقاتل يومئذ ضرار بن الأزور قتالا شديدا ، فقال في ذلك

وبلغه أن قومه من بنى أسد قد ارتقوا :

بَنِي أَسَدٍ قَدْ سَاءَنِي مَا صَنَعْتُمْ  
وَأَعْلَمُ حَقًّا أَنْكُمْ قَدْ غَوَيْتُمْ  
هَيْبَتَكُمْ أَنْ تُنْهَبُوا صَدَقَاتِكُمْ  
عَصَبَتُمْ ذَوِي أَخْلَامِكُمْ وَأَطَعْتُمْ  
وَقَدْ بَشْتُوا وَقَدًّا إِلَى أَهْلِ دَوْمَةٍ  
وَلَوْ سَأَلْتُ عَنَّا جَنُوبُ لَخُبِرْتِ  
عَشِيَّةٌ لَا تَنْفِي الرَّمَاحَ مَكَانَهَا  
فَإِنْ تَبَعْتِ الْكُفَّارَ غَيْرَ مُنِيبَةٍ  
أَقَاتِلْ إِذْ كَانَ الْقِتَالُ غَنِيمَةً  
وَلَيْسَ لِقَوْمٍ حَارَبُوا اللَّهَ مَحْرُمُ  
بَنِي أَسَدٍ فَلَمَّ تَأَخَّرُوا أَوْ قَدَّمُوا  
وَقُلْتُ لَكُمْ يَا أَلْ ثَغْلَبَةُ اعْلَمُوا  
صَحِيحًا وَأَمْرُ ابْنِ الْقَيْطِطَةِ أَشْأَمُ  
فَتَبَّحَ مِنْ وَفْدٍ وَمَنْ يَتَّبِعُهُمْ  
عَشِيَّةٌ سَأَلَتْ عَقْرَبَاهُ وَمَلَمَهُ  
وَلَا النَّبْلُ ... ... الْبَيْتُ ، وَبِهِ  
جَنُوبٌ فَإِنِّي نَابِعُ الدِّينِ فَاعْلَمُوا  
وَلِلَّهِ بِالْعَبْدِ الْمُبَاهِدِ أَعْلَمُ

ويروى بيت الشاهد منصوبا في قصيدة للصين بن الجهم للري ، أحد بني مرة بن عوف بن ذبيان وهي من مختار للفضل الضبي في المفضليات ، وأولها قوله :

جَزَى اللَّهُ أَفْنَاءَ الشَّيْخَةِ كُلَّهَا      بِدَارَةِ مَوْضُوعِ عُقُوقَا وَمَا تَمَّا  
بِئْسَ عَمَّا أَذْنَيْنِ مِنْهُمْ وَرَهْطَنَا      فَرَاةَ إِذْ رَامَتْ مِنَ الْأَمْرِ مُعْظَمَا

وقبل البيت الشاهد قوله :

نُطَارِدُهُمْ نَسْتَنْقِذُ الْجُرَدَ بِالْقَنَا      وَنَسْتَنْقِذُونَ السَّمْعَرِيَّ الْقَوْمَا  
عَشِيَّةَ لَا تَقْنِي الرَّمَا حُ مَكَانَهَا      وَلَا النَّبْلُ ... البيت ، وبعبه :  
لَنْ غُدُوَّةَ حَتَّى آتِيَ النَّبْلُ مَا تَرَى      مِنْ الْخَيْلِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوَّمَا

اللفظ : « يا آل ثعلبة » أراد ثعلبة بن دودان بن أسد « أحلامكم » الأحلام : العقول « ضجبا » هو طلحة بن خويلد الأسدي ، وكانت أمه حميرية أخيدة « ابن اللقيطة » هو عينة ابن حسن الفزاري « يقيم » يقصد « عشية سالت » أراد. خبرت عن حال عشية سالت ، لحذف المضاف ، والعشية : واحدة العشي ، وهو ما بين الزوال إلى الغروب ، ومنه قيل لصلاحي الظهر والعصر: صلاتا العشي ، وأما العشاء فهو الوقت ما بين المغرب إلى العتمة « عقرباء » أرض بالجمامة ، وملهم - بزنة جعفر - قرية هناك « عشية لا تقني » هذه بدل من عشية التي سلفت ، وتقول : أغنيت عنك معنى فلان ، إذا قت مقامه وأجزأت عنه ، وتقول : ما أغنى فلان شيئا ، تريد أنه لم ينفع في مهم ولم يكف مؤنة « النبل » السهام العربية ، وهي مؤنثة ولا واحد لها من لفظها وإنما واحدها سهم « للشرقي » هو بفتح الميم وسكون الشين بعدها راء مهملة مفتوحة - السيف ، منسوب إلى مشارف ، وهي قرى من قرى العرب تدنو من الريف واحدها مشرف ويقال : بل السيف للشرقية منسوبة إلى رجل من تقيف اسمه مشرف ، والأول أشهر وأعرف « للصمم » اسم فاعل من صمم - بتشديد الميم الأولى - وتقول : صمم السيف ، إذا مضى في العظم وقطعه ، فإذا أصاب الفصل قبل: طبق - بالتشديد أيضا - وانظر إلى قول الشاعر :

\* يُصَمِّمُ أَحْيَانًا وَحِينَكَ يُطَابِقُ \*

وانظر إلى قول السكيت يمدح رجلا ويشبهه بالسيف :

فَأَرَاكَ حِينَ تَهَزُّ عِنْدَ ضَرْبَةٍ      فِي النَّائِبَاتِ مُصَمِّمًا كَمُطَبِّقِ

وإنما كانت الرماح والنبل لا تضى لأن الحرب إذا كانت بالليل لم تكن إلا السيوف لاختلاط التقوم ومواجهة بعضهم بعضاً ، هذا إذا فُرت العشى بالليل ، فأما إذا فُسرته بما ذكرنا أولاً وهو المعروف المشهور فعنى عدم إغناء الرماح والنبل أن الحرب قد اشتتقت فاستقل الحاربون عمل الرماح والنبل فنازلوا بالسيوف ، وذلك أن أول الحرب يكون مناضلة بالسهم ، فإذا تقاربوا تراشقوا بالرماح ، فإذا التقوا تحالوا بالسيوف ؛ فهذا الشارح يصف شدة الماربة بالتقاء الفريقين وهى الحال التى لا ينعف فيها إلا التضارب بالسيوف . وقول الحصين بن الحمام للرى « أفناء العشرة » هم أو بابها ، وتقول : فلان من أفناء الناس ، تريد أنه لا يعلم عن هو « دائرة موضوع » اسم مكان يعينه « نظاردهم نستنقذ الجرد » الجرد : جمع أجرد ، وهو من الخيل القصير الشعر ، وذلك مما يتحدثون به فى خيلهم ، والسمهري : الفناء ، والقوم : للعدل للثقف ، يقول : نحن نستنقذ الخيل الجرد منهم ، وهم يستنقذون الرماح منا بأن نطعمهم بها ونتركها فيهم ، والخارجى من الخيل : الجلود فى غير نسب تقسم له ، والسوم : للعلم

الإعراب : « عشية » بدل كل من كل من قوله عشية فى البيت السابق « لا » نافية ، حرف مبنى على السكون لأجل له من الإعراب « تنفى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقترنة على الباء منع من ظهورها الثقل « الرماح » فاعل تنفى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « مكاتها » مكان : ظرف مكان متعلق بتنفى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمر الغائبة التى يعود إلى الحرب مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، وحيلة تنفى الرماح من الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة عشية إليها « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب ، لا : زائدة لتأكيد النفي « النبل » معطوف على الرماح ، وللمطوف على الرفع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ، حرف مبنى على السكون لأجل له من الإعراب « للشرقى » بدل من الرماح وما عطف عليه ، مرفوع بالضمة الظاهرة « المصم » نعت للشرقى ولتت الرفع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشارح فم : قوله « إلا للشرقى المصم » حيث أبدله بما قبله مع أنه ليس من نوعه ، وذلك على لغة بنى تميم ، فإنه يجوز عندهم فى الستنى إذا لم يكن من جنس الستنى منه النصب على الاستثناء والإبدال ، وأهل الحجاز يوجبون فى ذلك النصب على الاستثناء ، وقد بينا لك فى شرح الشاهد السابق الأوجه التى يتخرج الإبدال عليها عند بنى تميم .

قال سيبويه : « ومثل ذلك قوله عز وجل : ( مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَعُوا الْغَيْبَ ) ومثله : ( وَإِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقِذُونَ إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا ) ومثل ذلك قول النابغة [ الديباني ] :

وقوله :

٤٤٦ - وَبِنتِ كِرَامٍ قَدْ تَكَحُّنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا حَاطِبٌ إِلَّا السَّنَانُ وَعَامِلُهُ

خَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْنٍ يَدٍ وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنَ ظَنٍّ بِصَاحِبِ

وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله ، يجعلون اتباع الظن علمهم ، وحسن الظن علمه ؛ وهم ينشدون بيت ابن الأيهم [ التنبلي ] رفعا :

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابٌ غَيْرُ طَعْنِ الْكَلْبِ وَضَرْبِ الرَّقَابِ

جعلوا ذلك العتاب ، وأهل الحجاز ينصبون ، على التفسير الذي ذكرنا ؛ وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله :

وَحَيْثُ قَدْ دَلَّتْ لَهَا بِحِيلٍ نَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

جعل الضرب تحيته ، كما جعلوا اتباع الظن علمهم ، وإن شئت كانت على ما فسر لك في الحمار إذا لم يجعله أنيس ذلك للكان ( انظر شرح الشاهد السابق ) ؛ وقال الحارث بن عباد :

وَالْحَرْبُ لَا يَبْقَى لَهَا حِيَا تَحِيَّةٌ تَحْيِلُ وَالْمِرَاحُ

إِلَّا الْفَقَى الصَّبَارُ فِي السَّجَدَاتِ وَالْفَرَسُ الْوَقَّاحُ

وقال :

لَمْ يَنْفُذْهَا الرِّشْلُ وَلَا أَيْسَارُهَا الْأَطْرَى اللَّحْمُ وَاسْتَعْبَزَ أَرْحَا

( الرسل - بكسر فسكون - اللبن ، والأيسار : جمع يسر - ففتحين - وهو الذي يضرب بقداح اللبس ، وصف امرأة منمعة تغتذي طرى اللحم عما تستجزره لنفسها من مالها ، ونفى عنها التغذي بالرسل الذي هو اللبن لأنه غذاء المحتاجين الذين لا يقدرون على اللحم ، ونفى عنها أيضا التغذي بلحم الجزور المتخذة لليسر ؛ لأنهم يطعمونه ضغفاء الحى وما كين الجيران ) ، وقال :

عَشِيَّةٌ لَا تَقْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا لِلْمَشْرِقِ الْمُصَمِّمِ

وهذا يقوى ما أتاني زيد إلا عمرو ، وما أعانته إخوانكم إلا إخوانه ؛ لأنها معارف ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها . اه كلامه .

٤٤٦ - هذا البيت للفردزدق ، همام بن غالب ، من قصيدة له طويلة يهجو فيها جريرا ، وأولها قوله :

سَمَوَاتَا لِنَجْرَانِ الْيَابِي وَأَهْلِهِ  
بِمُخْتَلَفِ الْأَصْوَاتِ تَسْمَعُ وَسَطُهُ  
لَنَا أَمْرُهُ لَا تُعْرِفُ الْبَلَقُ وَسَطُهُ  
كَأَنَّ بَنَاتِ الْحَارِثِيِّينَ وَسَطَهُمْ

وقبل البيت الستشهد به قوله :

فَلَمَّ كُنْتَ تَرْجُو أَنْ تَوَازِنَ دَارِمَا  
وَأَرْسَلَ يَرْجُو ابْنَ الرَّافِعَةِ صَلَاحًا  
وَلَا فِي شَدِيدِ الدَّهْرِ مُسْتَصْحِدِ التَّنَا  
إِلَى كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَلَبْنَا بَنَاتِهِمْ  
إِذَا مَا التَّقِينَا أَنْكَصْنَا رِمَاحَنَا  
وَبِنْتَ كِرَامٍ قَدْ تَكْفَخْنَا وَلَمْ يَكُنْ  
وَأَنْتُمْ عَضَارِيضُ الْخَمِيسِ عَتَادُكُمْ  
وَأَنَا لِنَلْعَوْنَ نَحْتِ لَوَائِنَا  
وَقَالَتْ كُلِّبَتْ قَمَشُوا لِأَخِيكُمْ  
فَهَلْ أَحَدٌ يَابْنَ الرَّافِعَةِ هَارِبُ  
فَأَيُّ أَنَا لِلْوَتِّ الَّذِي هُوَ ذَاهِبُ  
أَتَحْسِبُ قَلْبِي خَارِجًا مِنْ حِجَابِهِ

فَرَمُّ حَصَنًا قَا نَظَرُ مَتَى أَنْتَ نَاقِلُهُ  
فَرَدُّ وَلَمْ تَرْجِعْ بِنُجُجٍ رَسَائِلُهُ  
تَقَرَّقُ بِالْمُضْيَاكِ عَنْهُ عَوَازِلُهُ  
بَارِزْنَ مِثْلَ الْعُلُودِ جَمِّ صَوَاهِلُهُ  
مِنْ الْحَيِّ أَبْكَارًا كِرَامًا عَقَائِلُهُ  
لَمَّا خَلَبَ ... الْبَيْتَ ، وَبَدَهُ :

إِذَا مَا عَدَا أَرْبَاقُهُ وَحَمَائِلُهُ  
حَانَا إِذَا مَا عَادَ بِالسَّيْفِ حَامِلُهُ  
فَقَرُّوا بِهِ إِنَّ الْقَرَزْدَقَ أَحْسَلُهُ  
مِنَ اللَّوْتِ إِنَّ الْمَوْتَ لَا بُدَّ نَاقِلُهُ  
بِنَفْسِكَ قَا نَظَرُ كَيْفَ أَنْتَ مُحَاوِلُهُ  
إِذَا دَفَّ عِبَادُ أَرَنْتَ جَلَّالُهُ

اللفظ : « نجران » أرض بين مكة واليمن « تدبث » توطأ وتذلل « مقاوله » للماقول : اللوكة ، واحد من قبل ، يسكنون الياء ، وأصله قيل - بالتشديد - وهو في فعل من القول ، ثم خفف ، كما يفعلون ذلك بميت وهين ولين ، وقال :

مَيِّنُونَ لَيِّنُونَ أَيْسَارُهُ دَوُّو كَرَمِهِ

ويقال : القيل بنة الجين من كان دون لللك الأعلى « بمختلف الأصوات » أراد به جيشا كثيفا ،  
تسمع فيه صهيل الخيل ورناء الإبل وهدير الفرسان ومن فوق رؤسهم أصوات الطيور التى  
ترقب قتلاهم ، على نحو مقال النابغة :

إِذَا مَا عَزَّوَا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ قَوْقُهُمْ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

« كرز القطا » الرز - بكسر الزاء - الصوت تسمعه من بعيد ، أو الصوت بوجه عام ، وهو أيضا  
صوت الرعد ، وهدير الفحل ، وقد استعاره هنا لصوت القطا « لا يفقه الصوت قائله » أشار بهذا  
إلى شدة اختلاط الأصوات حتى إن من يرسل الصوت ويقول لا يعلمه « البلق » بضم الباء  
وسكون اللام - جمع أبلق ، وهو من الخيل ذو اللون الظاهر الواضح « الوغا » الأصوات  
« من كل حى قبائله » يريد أنه اجتمع من الأحياء كلها « غلباء صريم » الصريم - بفتح  
الصاد المهملة - القطعة من معطم الرمل « تفرج » بالبناء للجهول - وروى فى مكانه « تفرق »  
و « غياطله » جمع غيطل ، وهو ذات اللبن من الغلباء والبقر ، ويطلق الغيطل على الشجر  
الكثير للثقف وعلى جماعة الطرفاء وعلى الناس أيضا « حضنا » بفتح الحاء الهملة والضاد المعجمة -  
جبل بأعلى نجد ، وهو أول حدود نجد ، وفى أمثالهم : أُنْجِدَ مَنْ رَأَى حَضَنًا ؛ يريد أن من  
شاهد هذا الجبل فقد صار فى بلاد نجد « الفرء » الفع « مستحصد القوى » محكم « بأرعن »  
الأرعن هنا : الجيش الكثير العدد والسلاح « جم » كثير « صواهل » الصواهل : جمع  
صاهل ، وهو الفرس « وبنت كرام » رواية النقائض « وبنت كريم » وقوله « وعامله »  
عامل المرح : قدر الثلث من أوله ، ويقال : عاملة المرح - بالتاء - والسنان - بزنة كتاب - الحديدية  
الحادة التى بها يقع الطعن « عساريط الخيس » العساريط : جمع عسروط - بزنة عسقور -  
وهو الحادم على طعام بطنه ، وهو الأجير أيضا ، وأراد هنا بالعساريط الأنبياء الذين لا رأى لهم  
وإنما يؤمرون فيطيعون ، والخيس : الجيش ، سمى بذلك لأنه يتألف من خمسة فصائل « عتادكم »  
العتاد - بزنة سحاب - العدة ، بضم العين « أرباقه » الأرباق : جمع ربة - بكسر فسكون -  
وهى عروة من حبل تشد فى البهم « وحمائله » الحمايل : جمع حمالة السيف ، يريد أن قبيلة  
جرير أنبياء وخدم يكون عتادهم فى الجيش أرباق الجيش التى تربط فيها البهم وحمائل السيوف ،  
وليسوا من المقاتلة « قشوا لأخيكم » يريد اجمعوا له قماش الناس ، وهم رذال الناس ، ليدافعوا  
عنه « دف عباد أرنت جلاله » الدف - بضم الدال - فى الأصل : أداة من أدوات اللهو ،  
وأرنت : صوت ، والجلال : جمع جلجل - بضم الجيمين بينهما لام ساكنة - وهو فى الأصل



(تنبيه) : شرط جواز الإبدال عندم — والحالة هذه — أن يكون العامل يُمكن تسلطه على المستثنى ، كما في الأمثلة والشواهد ، فإن لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقا ، نحو : مَا زَادَ هَذَا لِلنَّالِ إِلَّا مَا نَقَصَ ، وما زَعَزَعُ إِلَّا مَا صَرَّ ؛ إذ لا يقال : زاد النقص ، ولا تقع الضرر ؛ وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندم النصب اه .

(وَقَضِيَ نَصْبُ) مُسْتَقَى (سَابِقِ) عَلَى الْمُسْتَقَى مِنْهُ (فِي النَّفْرِ تَذَكُّرًا) عَلَى قَلَّةِ بَأْنِ يُفَرِّغُ الْعَامِلُ لَهُ وَيُجْعَلُ الْمُسْتَقَى مِنْهُ تَابِعًا لَهُ ، كَقَوْلِهِ :

٤٤٧ — لَا تَهْمُ بِرَجُونٍ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا التَّيُّونَ شَاغِعًا

الجرس الصغير ، وعباد هنا اسم فرس ، أو فارس ، وأراد إذا سمع صوت الجرس المعلق في عنق هذا الفرس ، أو في عنق فرس هذا الفارس .

الإعراب : « وبنت » الواو واو رب ، حرف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، بنت : مفعول مقسم لقوله نكحنا ، منصوب بفتحة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وبنت مضاف ، و « كرام » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « خطبنا » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر ، وضمير للتكلم ومعه غيره فاعل « ولم » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بـ ، وعلامة جزمه السكون « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن مقسم على اسمه « خاطب » اسم يكن تأخر عن خبره « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « السنان » بدل من خاطب ، وبدل للرفع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وعامله » الواو حرف عطف ، عامل : معطوف على السنان ، والضمير مضاف إليه .

الشاعر فيه : قوله « إلا السنان » حيث أبدل السنان من خاطب ، مع أن ما بعد إلا — الذى هو السنان — ليس من جنس ما قبلها ، وهذا على لغة لبني تميم الذين يجيزون ذلك ، وأما الجاهليون فلا يجوز عندهم فيما كان من هذا القبيل إلا النصب على الاستثناء ، وقد بينا ذلك تفصيلا في شرح الشاهدين السابقين ، ونقلنا لك عن سيبويه توجيه لغة بني تميم ، فارجع إليه .

٤٤٧ — هذا بيت من قصيدة طويلة لحسان بن ثابت الأنصارى رضى الله تعالى عنه يقولها في يوم بدر ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا يَا لِقَوْمِي هَلْ لِمَا حُمِّ دَافِعُ      وَهَلْ مَاتَصَى مِنْ صَالِحِ الْفَيْشِ رَاجِعُ  
تَذَكَّرْتُ عَصْرًا قَدْ مَضَى فَتَهَافَّتْ      بَنَاتُ الْحَشَا وَأَنْهَلَتْ مِثْقَى لِلدَّامِعِ  
صَبَابُهُ وَجِدَ ذَكَرْتَنِي أَحِبَّةَ      وَقَتْلَى مَضَوْا فِيهِمْ تَفِيعُ وَرَافِعُ  
وَسَعْدُ، فَأَضْحَوْا فِي الْجَنَانِ وَأَوْحَشَتْ      مَنَازِلَهُمْ وَالْأَرْضُ مِنْهُمْ بِلَافِعِ  
وَفَوَّيَوْمَ بَدَّرَ لِلرُّسُولِ وَقُوتَهُمْ      غِلَالُ النَّيَا وَالشُّيُوفُ الْوَالِافِعِ  
دَعَا فَأَجَابُوهُ بِحَقٍّ وَكَلَّمَهُمْ      مُطِيعٌ لَهُ فِي كُلِّ أَمْرٍ وَسَامِعِ  
فَمَا بَدَّلُوا حَتَّى تَوَفَّوْا جَمَاعَةً      وَلَا يَقْطَعُ الْأَجَالَ إِلَّا لِلصَّارِعِ  
لِأَنَّهُمْ رَجُوعَ مِنْهُ شَفَاعَةٌ      إِذَا لَمْ يَكُنْ ... الْبَيْتَ ، وَبَعْدَهُ :  
وَذَلِكَ يَأْخُذُ الْعِبَادَ بِلَاؤُنَا      وَمَشْهَدُنَا فِي اللَّهِ وَالْوُثَّةِ نَاقِعِ  
لَنَا الْقَدَمُ الْأُولَى إِلَيْكَ ؛ وَخَلَفْنَا      لِأَوْلَانَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ نَاقِعِ  
وَنَسَلْنَا أَنْ الْمَلِكَ لِلَّهِ وَخَدَهُ      وَأَنْ قَضَاءُ اللَّهِ لَا بَدَّ وَاقِعِ

اللفظ : قوله « أَلَا يَا لِقَوْمِي - إلخ » تقول : حم الأمر - بالبناء للجهول - ومعناه قدر ، وتقول : حمه الله تعالى ، وأحمه ، أى قدره ( انظر لفة الشاهد رقم ١٩١ فى ص ٣٦١ ج ١ من هذا الكتاب ) وقوله « تَذَكَّرْتُ عَصْرًا قَدْ مَضَى فَتَهَافَّتْ - إلخ » تهافتت : أراد به تهايت وتوات ، وبنات الحشا : أراد بها الأحران والآلام والمهموم ، ويقولون للمهموم : بنات الصدر ، وبنات الحشا ، وأنهل : انصب وسال متناهما ، وقد علمت فى باب الفاعل أن جمع التكسير يجوز معه تذكير الفعل وتأنيشه ؛ لأنه لم يسلم فيه بناء الواحد ( انظر ص ١٧٥ من هذا الجزء ) ، وقوله « لَأَنَّهُمْ رَجُوعَ مِنْهُ شَفَاعَةٌ - إلخ » يرجون : يرجعون ويأملون ، والراد بالشفاعه شفاعته صلى الله عليه وسلم يوم القيامة ، وهى المقام الممود الذى ذكره الله تعالى فى قوله : ( عَسَى أَنْ يَبْسُطَ رَبُّكَ بِكَ مَكَامًا مَحْمُودًا ) ، وقوله « ذَلِكَ يَأْخُذُ الْعِبَادَ بِلَاؤُنَا - إلخ » الناقع ههنا : الدائم ، وليس بمعناه فى قول النابغة :

فَبَيْتٌ كَأَنِّي سَأَوَّرْتَنِي صَنِيلَةً      مِنْ الرُّقَشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمَّ نَاقِعٌ

... ..

فإن ذلك معناه بالغ الناية في إزهاق النفس ، وقوله « لنا القدم الأولى - إلخ » الخلف ههنا ،  
بإسكان اللام - معناه الذي يجيء بعد الأول

**الإعراب :** « لأنهم » اللام حرف جرّ ، مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، أن :  
حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وضمير التائيين اسم أن ، مبنى  
على الضم في محل نصب ، والهم حرف حماد « يرجون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ،  
وواو الجماعة فاعل ضمير مبنى على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع  
خبر أن « منك » جار ومجرور متعلق بـ « يرجون » مفعول به ليرجون منصوب وعلامة  
نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق  
بقوله فما بدّلوا في البيت السابق : أي لم يبدّلوا لكونهم يرجون منك شفاعة « إذا » ظرف متعلق  
بـ « يرجون » ، مبنى على السكون في محل نصب « لم » إعراف نفي وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع تام  
مجزوم بـ « وعلامة جزمه السكون » إلا « أداة استثناء ملغاة » حرف مبنى على السكون لاجل له  
من الإعراب « النبيون » فاعل يكن التامة ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم  
والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « شافع » بدل من النبيون ، وبديل للرفع مرفوع ،  
وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

**الشاعر فيه :** قوله « لم يكن إلا النبيون شافع » وأصل هذه الصبغة إذا لم يكن شافع إلا  
النبيون ، وعلى الأصل يكون قوله النبيون بدلا من شافع ؛ لأن الكلام تام منفي ، والكلام  
إذا كان تاما منفيًا والمستثنى من جنس المستثنى منه كما هنا يجوز فيه أمران : أولهما النصب على  
الاستثناء ، وثانيهما الإبدال ، ثم قدم الشاعر في هذا البيت المستثنى على المستثنى منه ؛ ومن حق  
المستثنى إذا تقم على المستثنى منه أن يكون منصوبا ، ولكنه ههنا قدم للمستثنى وأجاء مرفوعا ،  
كما كان يجوز له قبل التقديم ؛ وقد خرجته النحاة على أن يكون من غير هذا النوع ؛ الذي هو تقديم  
المستثنى على المستثنى منه ؛ فجاءوا للقدم معمولا لما قبل إلا ، فيكون استثناء مفرغا ، وجعلوا ما بعد  
إلا بدلا مما قبلها ويكون الأمر على عكس الترتيب الأصلي ؛ فآلذي كان بدلا قد صار مبدلا منه ،  
والذي قد كان مبدلا منه قد صار بدلا ، وقد نظر الشارح الأشعري لذلك .

فإن قلت : فإن هذا البديل قد كان بدل بعض من كل على ما ذكرت من مذهب البصريين ،  
ومقتضى هذا أن البديل جزء من للبديل منه ، فإذا صيرت الأمر على العكس صار البديل بدل كل  
من بعض ؛ فكيف ترى في ذلك : أتلتزم أن يكون هذا بدل كل من بعض ، وتميز هذا النوع  
من البديل مع أن جمهرة النحاة على إنكاره ، أم ترى لك خلاصا من ذلك ؟

قال سيدي به : وحديثي يونس أن قوما يوثق برأيهم يقولون : مالي إلا أبوك ناصير .  
 ( تنبيه ) : المستثنى منه حيثذ بدل كل من المستثنى ، وقد كان المستثنى بدل بعض منه ؛  
 ونظيره في أن التبوع آخر فصار تابعا : ما مررت بمثلِكَ أحدِهم .  
 ( وَلَكِنْ نَضَبُ ) على الاستثناء ( اخترَ إِنْ وَرَدَ ) ؛ لأنه التصحيح الشائع ، ومنه قوله :  
 ٤٤٨ — وَمَالِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةٍ وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبُ الْحَقِّ مَذْهَبُ

فالجواب عن هذا أن نقول لك : أما الذين أثبتوا بدل الكل من البعض فلا عليهم من أن يلتزموا ذلك ، ويرون أن مثله مثل قول الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَكْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِحْرَيْنِ طَلَعَتِ الطَّلَحَاتِ

وأما جمهرة النحاة الذين ينكرون هذا النوع من البديل فإنهم يتخلصون من ذلك بأن الاسم الذي كان مبدلا منه في الأصل لم يبق على عمومته ، بل للراد به خاص - وهو ما يطابق الاسم الذي صار مبدلا منه - فيكون من العام الذي أريد به خاص ، ويكون البديل والبديل منه متساويين في المعنى ؛ فيكون البديل بدل كل من كل ، بعد أن كان بدل بعض من كل .  
 ٤٤٨ — هذا البيت للكاتب بن زيد الأسدي ، من قصيدة طويلة يمدح فيها آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِسْقَى وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ  
وَلَمْ يُلْهِني دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنْزِلٌ وَلَمْ يَنْطَرِّبْنِي بَنَاتٌ مُخَصَّبُ

والبيت المستشهد به يقع سادس عشر بيتا فيها ، وقبله قوله :

قُلْتُ لِلَّذِي فِي ظِلِّ غَمِيَاءَ جَوْنَةٍ يَرَى الْجَوَزَ عَدْلًا بَائِنًا؟ لَا أَيْنُ، تَذْهَبُ  
بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُلْطَانٍ تَرَى جُهْنَمَ عَارًا عَلَى وَتَخْصِبُ  
أَأَسْلَمَ مَا تَأْتِي بِهِ مِنْ عِدَاوَةٍ وَبُغْضٍ لَهَا، لَا، بَجِيرٌ، بَلْ هُوَ أَشْجَبُ  
سَقَرُغٌ مِنْهَا مِنْ خَزْيَانٍ نَادِمٍ إِذَا الْيَوْمُ عَمَّ النَّاكِثِينَ الْعَصَبُ  
فَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شَيْعَةٍ وَمَالِي ... .. البيت ، وبعده :  
وَمَنْ غَيْرُهُمْ أَرْضَى لِنَفْسِي شَيْعَةٍ وَمَنْ بَدَلَهُمْ إِلَّا، مَنْ أَجِلٌ وَأَرْجَبُ

... ..

أَرِيبُ رِجَالًا مِنْهُمْ وَتُرِيئُني خَلَكِيْنِ يَمَّا أَخَذْتُمَاهُنَّ أَرْيَبُ

اللفظ : « طربت وما شوقا إلى البيض - إلخ » الطرب : استخفاف القلب من حزن أو ملو ، والبيض : جمع بيضاء ، وهي المرأة النقية اللون ، وهذا البيت قد استشهد به ابن هشام في معنى اللبيب على جواز حذف همزة الاستفهام والتقدير عنده : أودو الشيب يلعب ؟ وما يدل على صحة ماذهب إليه أنه روى في مكان هذه العبارة « أذو الشيب يلعب ؟ » وقوله « ولم يلهمي دار ولا رسم منزل - إلخ » اللهو : أن تدع الشيء وترفضه ، وتقول : لليت عن الشيء الهى - مثل رضيت أرضى - وتقول أيضا : لليت ، ولهموت ، مثل رميت وعزوت ، وتقول : تلليت عن الشيء - مثل تركيت - وفي الكتاب الكريم : ( فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى ) ، وتقول : ألهاني فلان عن فلان يلهمني إلهاء - مثل أكرمني بكرمى إكراما - وقوله : « فقل للذى في ظل عيماء جونة - إلخ » العيماء : الجهالة والعمى ، والجونة - بفتح الجيم وسكون الواو - السوداء للظلمة التي لا يستدى معها إلى الرشد ، ويقال : الراد بالعيماء ههنا الفتنة ، وأراد : أين تذهب ، لا أين لك ، وأين الثانية مراد لفظها فهي اسم يقع في جميع مواقع الإعراب ، كما أن لو وليت وغيرها إذا قصد لفظها كانت أسماء ، ولم تخصص من مواقع الإعراب بموقع دون موقع ، انظر إلى قول الشاعر :

أَلَا مَ عَلَى لَوِيٍّ ، وَلَوْ كُنْتُ عَلِيمًا بِأَذْنَابِ لَوِيٍّ لَمْ تَقْتَنِى أَوَائِلُهُ

وانظر إلى قول الآخر :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مِثِّي لَيْتَ إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوًا عَنَّا

وقوله « بأى كتاب أم بأية سنة - إلخ » هذا البيت هو الشاهد رقم (٣٤٠) وقد تقدم شرحه مع شرح ما بعده في (ص ١٠٥ من هذا الجزء) ، وقوله « فإلى إلآك أحمد - إلخ » منهج الحق : طريقه الذي يأخذ فيه الذهاب إليه ، وروى في مكانه « مشب الحق » وهو كذهب الحق وزنا ومعنى ، وتقول : شب فلان ؟ إذا ذهب ، وتقول : أشب فلان ؟ إذا هلك ، يقول : إني لا أتولى سوام ، وقوله « ومن غيرم أرضى - إلخ » أرجب : أهاب ، وتقول : رجبت فلانا ؟ إذا هبته وعظمته ، ومن هذا سمي رجب لأنهم كانوا يعظمونه ويتركون الغزو فيه ، ومعوه أيضا منصل إلآ ، قال الأعشى :

تَذَارِكُهُ فِي مُنْصِلِ الْإِلَّ بِمَدَّ مَا مَضَى عَنْهُ دَادَاهُ وَقَدْ كَادَ يَذْهَبُ

وقال كثير عزة :

فَيَاكَزْ إِنِّ وَاثِشٍ بِي عِنْدَكُمُ فَلَا تَرْجِيهِ أَنْ تَقُولِي لَهُ : مَهْلًا

وقول السكيت : « أريب رجالا منهم - إلخ » تقول : أراب الرجل ريب إرابة ، إذا أتى ريبة ، وتقول : راب الرجل ريب ريبا - مثل باع يبيع ييبا - وريبة أيضا - بكسر الراء - إذا رأيت منه منكرا ، وتقول : قد رايتى من فلان أمر ، وقد أرايتى ؛ أيضا ، وفي الحديث : « دَعِ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ » .

**الإعراب :** « ما » نافية ، حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « آل » مستقتر تقدم على المستثنى منه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « أحمد » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للمنية ووزن الفعل « شيعه » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « وما » الواو عاطفة ، حرف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء ، حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « مذهب » مستثنى تقدم على المستثنى منه ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الحق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مذهب » مبتدأ مؤخر ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

**الشاهد :** قوله « إلا آل أحمد شيعه » وقوله « إلا مذهب الحق مذهب » حيث نصب المستثنى بإلا في هاتين العبارتين لأن المستثنى قد تقدم على المستثنى منه ، والمستثنى في العبارة الأولى هو قوله « آل أحمد » وفي العبارة الثانية هو « مذهب الحق » والمستثنى منه في العبارة الأولى هو قوله « شيعه » وفي الثانية هو قوله « مذهب » الذى فى آخر البيت ، وأصل نظام الكلام أن يقول : مالى شيعه إلا آل أحمد ، ومالى مذهب إلا مذهب الحق ؟ ولو أنه جاء بالكلام على ما كان يقتضيه أصل نظامه لكان يجوز له أن ينصب المستثنى على الاستثناء ، وأن يرفعه على البدل من المستثنى منه ، ولكنه لما قسم للمستثنى لم يبق له إلا وجه واحد - وهو نصب المستثنى - فلا يجوز فى مثل هذه الحال أن ترفع آل أحمد ومذهب الحق ؟ لأن بيت حسان الذى سبق كان ضرورة ، وقد خرجناه على بعض الوجوه فليس لنا أن نتمادى فى القياس عليه ؟ لما علمت مرارا

قال جابر الله : « المستثنى فى إعرابه على خمسة أوجه (أحدها) منصوب أبدا ، وهو على ثلاثة أوجه : ما استثنى بإلا من كلام موجب ، وذلك جادى القوم إلا زيدا ، و بيدا وخلا بعد كل كلام ، وبعضهم يجر بجلا ، وقيل : بهما ؛ ولم يورد هذا سيبويه ولا البرد ؛ فأما ما عدا وما خلا فالنصب ليس إلا ، وكذلك ليس ولا يكون ، وذلك نحو : جادى القوم - أو ماجادى القوم - عدا

بنصب آل ومذهب الأول .

واحترز بقوله « في النني » عن الإيجاب ؛ فإنه يضمن النصب ، كما تقدم .  
( تنبيه ) : إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان <sup>(١)</sup> :

زيدا ، وخلا زيدا ، وماعدا زيدا ، وماخلا زيدا ، قال ليبد :

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَصَكُلُ نَعَمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

وليس زيدا ، ولا يكون زيدا ، وهذه أفعال مضمرة فاعلوها . وما قسم من المستثنى كقولك :  
ما جاءني إلا أخاك أحد ؛ قال الكيت : \* وما لي إلا آل أحد شيعة ... البيت ؛ وما كان  
استنناؤه منقطعا ، كقولك : ما جاءني أحد إلا حمرا ، وهي اللفظة المجازية ، ومنه قوله عز وجل :  
(لَا حَاشِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) وقولهم : ما زاد إلا ما نقص ؛ وما نفع إلا ماضر « اه  
كلامه

(١) ذكر الشارح تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى صفة المستثنى منه ، وبقى حكم تقديمه  
في أول الكلام ، وحكم تقديمه على العامل في المستثنى منه ، ونحن نذكرها هنا تكميلا للفائدة  
أما تقديم المستثنى في أول الكلام فذهب جبهة النحاة إلى أنه لا يجوز ؛ لأن الاستثنائية  
تشبه واو العطف ، وواو العطف لاتقع في أول الكلام ( انظر شرح الشاهد رقم ٤٣٦ ) ، وذهب  
الكسائي إلى أنه يجوز تقديم المستثنى أول الكلام ، واستدل على ذلك بالسجع وبالقياس ؛ أما  
السجع فقول الشاعر :

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَالَهُ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

وأما القياس فإنه زعم أن المستثنى فضلة كسائر الفضلات ، وكثير من الفضلات يجوز تقديمه  
أول الكلام ؛ كالفعول به في قوله : ( فَرِيْقًا كَذَبُوا وَفَرِيْقًا يَقُولُونَ ) وقوله سبحانه : ( فَرِيْقًا  
هَدَى وَفَرِيْقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ )

وأما تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه فقد اختلف النحاة فيه على ثلاثة مذاهب :  
الأول : قيل يجوز مطلقا ، يعني أنه لا فرق بين أن يكون العامل في المستثنى منه متصرفا وأن  
يكون جامدا

والثاني : قيل لا يجوز مطلقا

والثالث : قيل إذا كان العامل في المستثنى منه متصرفا جاز ، وإذا كان جامدا لم يجوز ، فنشأ  
للتصرف إخونك إلا زيدا قاموا ، ومثال الجامد إخونك إلا زيدا عسى أن يفلحوا

أحدهما : لا يكثر بالصفة ، بل يكون البدل مختاراً ، كما يكون إذا لم تذكر الصفة ، وذلك كما في نحو : ما فيها أحدٌ إلا أبوك صالحٌ ، كأنك لم تذكر صالحاً ، وهذا رأى سيئويه .  
والثاني : ألا يكثر بتقديم الموصوف ، بل يُقدَّر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه ، فيكون نصبه راجعاً ، وهو اختيار المبرد والساقي .

قال في الكافية وشرحها : وعندى أن النصب والبدل مستويان ؛ لأن لكل مَرَجَّحاً حكافاً اهـ .

(وَلَنْ يُغْرِغَ سَابِقٌ إِلَّا) مِنْ ذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ (لِمَا • بَعْدَ) أَيْ : لِمَا بَعْدَ إِلَّا ، وهو الاستثناء من غير التمام ، قَسِمَ قَوْلُهُ أَوَّلًا « مَا اسْتَثْنَيْتَ إِلَّا مَعَ تَحَامٍ » (يَكُنْ كَمَا لَوْ أَلْغَيْتَ) فَأَجْرٌ مَا بَعْدَهُ عَلَى حَسَبِ مَا يَنْتَضِيهِ حَالُ مَا قَبْلَهَا مِنْ إِرْبَابٍ ؛ وَلَا يَكُونُ هَذَا الِاسْتِثْنَاءُ الْفَرِغَ إِلَّا بِدَنَى أَوْ شَبِهِ : فَالْفِي نَحْوِ « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ » « وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ لِلْبَيِّنِ » وَشَبِهُ النَّحْوِ نَحْوِ « وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ » « وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ » « فَبَلِّغْهُمْ إِلَهُ الْقَوْمِ الْفَاسِقُونَ » .  
وَلَا يَتَعَدَّى ذَلِكَ فِي إِجْبَابٍ ؛ فَلَا يَجُوزُ : قَامَ إِلَّا زَيْدٌ ، وَأَمَّا « وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمِّىَ نُورُهُ » فَحَصُولُ عَلَى الْمَعْنَى : أَيْ لَا يُرِيدُ .

(تنبهات) : الأول : الضمير في « يكن » يجوز أن يكون عائداً على « سابق » : أي يكون السابق في طلبه لما بعد إلا كما لو عدل إلى ، وأن يسود على « ما » من قوله « لما بعد » : أي يكون ما بعد إلا في تسلط ما قبل إلا عليه كما لو عدل إلى .  
الثاني : يصح التفرغ لجميع المعولات ؛ إلا المصدر المؤكد ، فلا يجوز : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْباً ، وَأَمَّا « إِنْ نَظَرْتُ إِلَّا غُلًّا » فَعَتَاوَلُ (١) .

(١) اعلم أولاً أن التفرغ لم يميز في المصدر المؤكد لأنه يستلزم التناقض في الكلام ، ألا ترى أن الفعل المتقدم يدل على الحدث ويدل الثاني قبله على انتفاء هذا الحدث ؛ فإذا جئت بالمصدر للتوكيد بعد إلا دل ذلك على إثبات هذا الحدث على وجه التوكيد ؛ ولا معنى للتناقض أكثر من هذا ؛

فإن قلت : فهل المصدر للبين للنوع أو للمعد بهذه الثابتة ؟



الثالث : قوله « سابق » أحسن من قوله في التسهيل « عامل » ، لأن السابق يكون علما وغير عامل ، كما في الأمثلة اه .

(وَأَنْتَ إِلَّا ذَاتُ تَوَكُّدٍ) - وهي التي يصح طرحها والاستغناء عنها ؛ لكون ما بعدها تابعا لما بعد إلا قبلها : بدلا منه ، وذلك إن توافقا في المعنى ؛ ومعطوفا عليه إن اختلفا فيه - فالأول (كَلَّا \* تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا التَّلَا) فالتلَا : بدل كل من الفتى ، وإلا الثانية زائدة لجرد التأكيد ، والتقدير إلا الفتى الصلا ، والثاني نحو : قام القوم إلا زيدا وإلا عمرًا ، فمرًا : عطف على زيد ، وإلا الثانية لنحو ؛ والتقدير : قام القوم إلا زيدا وعمرًا . ومن هذا قوله :

٤٤٩ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَابُهَا

قلت : لا ، لأن النعل بعد حرف النفي يدل على نفي الحدث للطلق كما علمت ، فإذا جاء المصدر للبين النوع دل على إثبات نوع منه ؛ فكان النفي السابق لشيء والإثبات اللاحق لشيء آخر ، وإذا اختلف الثبوت والنفي لم يتحقق التناقض ؛ فإذا افترض لك هذا فاعلم ثانيا أن الآية الكريمة - وهي قوله سبحانه : (إِنْ فَطَنُ إِلَّا فُتْنًا) ليست من المصدر للتؤكد في شيء ، فلا يستدل بها مستدل على صحة التفرغ فيه ، وإنما هي من المصدر للبين للنوع ، وحاصل المعنى ليس عندنا شيء يصدق عليه أنه ظن مطلق عن التقييد ، ولكن عندنا شيء يطلق عليه الظن الضعيف . ثم اعلم ثالثا أن الحال للتؤكد بمثابة المصدر للتؤكد ؛ فلا يجوز أن يفرغ العامل له ، وكلا لا يجوز التفرغ في هذين لا يجوز في المفعول معه ؛ فلا تقول : ما سرت إلا والنيل ، هذا حكم للعمولات ؛ فأما حكم التواضع فلا يجوز التفرغ في شيء منها إلا في البديل ، عند الجمهور ، وذهب أبو البقاء ، وجارقه الزمخشري ، والمحقق الرضى ؛ إلى أنه يجوز التفرغ في النعت

٤٤٩ - هذا البيت مطلع قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ، واسمه خويلد بن خالد ، وهو الذي يقول :

رَقَوْنِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لَا تَزُغْ صَلَّتْ وَأُنْكَرْتَ الْوُجُوهَ : مُمُّ مُمُّ

و بعد البيت للمستشهد به قوله :

أَبَى الْقَلْبُ إِلَّا أَمَّ عَمْرٍو وَأُحْبِبَّتْ نَحْرَقُ نَارِي بِالشَّكَاةِ وَنَارُهَا وَغَيْرَهَا الْوَأَشْهُونَ أَنِّي أَحِبُّهَا وَتَكَ شَكَاةَ ظَاهِرٍ عَنْكَ عَارُهَا

... ..

فَلَا يَهَيَّا الْوَاشِينَ أَنْ قَدْ حَجَّرَتْهَا وَأَغْلَسَ دُونِي لَيْلَهَا وَنَهَارَهَا  
قَانَ أَعْتَدِرَ مِنْهَا فَإِنِّي مُكَذِّبٌ وَإِنْ تَعْتَدِرْ يُرَدِّدْ عَلَيْنَا أَعْتِدَارَهَا  
فَمَا أَمْ خَشِفَ بِالْعَلَايَةِ فَارِدٌ تَنُوشُ الْبَرِيرَ حَيْثُ نَالَ أَهْتِصَارُهَا

اللفظ : « الدهر » هو الزمان « غيارها » بكسر الغين للجمعة ، بزة كتاب - مصدر بمعنى الضباب ، تقول : غارت الشمس تنور غثورا وغيارا ، تريد غابت « تحرق » هو البناء للجھول بمعنى توقد وتشعل « بالشكاة » أراد بالشكاة ما يكون من كلام الواشين من النمام التي يقصد بها إفساد ذات بينهم ، ويدل لذلك البيت الذي بعد هذا « وعبرها الواشون أني أحبا » يريد نسبوها إلى العار الذي يستوجب اللوم وجعلوا هذا العار هو عبق لها ، والعلاية - بفتح العين للمهلة ، بزة سعابة - اسم موضع ذكره ياقوت ولم يعينه ، وأنشد هذا البيت لأبي ذؤيب ، وذكر بعده :

فَسَوَّدَ مَادَ الْمُرْدِ قَاهَا فَأَصْبَحَتْ كَلَوْنِ الثُّورِ وَفِي أَدْمَاهُ سَارُهَا  
بِأَحْسَنِ مِنْهَا حِينَ قَامَتْ فَأَقْرَحَتْ نَوَارِي الدُّمُوعِ حِينَ جَدَّ ائْتِدَارُهَا

« فارد » منقطعة عن القطيع ، وهو مرفوع لأنه نعت لأم خشف ، وخبره في قوله « بأجود منها » الذي ذكرناه في البيتين اللذين أنشدهما ياقوت ، والخشف - بكسر فسكون - ولد الظبية ، ويروى « فما أم خشف بالعلاية شادن » فشادن : اسم فاعل من قولهم : شدن الظبي ، إذا قوى ، وهو وصف لخشف « تنوش » أى تتناول ، تقول : ناشه ينوشه نوشا - مثل قال يقول قولاً - إذا تناول « البرير » بفتح الباء للوحدة بعلمها راء مهمله مكسورة - وهو الأول من ثمر الأراك ، وللدرد - بفتح فسكون - هو الغصن من ثمر الأراك ، والكبات - بفتح الكاف ، بزة سحاب - النضيج من ثمر الأراك « اهتصارها » مصدر فله اهتصر ، وتقول : اهتصر فلان الغصن إذا مدّه وكسره

الإعراب : « ما » حرف نفي ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « الدهر » مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء مفعلة ، حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « ليلة » خبر للبند ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « ونهارها » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، نهار : معطوف على ليلة ، مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير التائية العائد إلى ليلة مضاف إليه « وإلا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد لجرد التأكيد ، مبنى على السكون

أى : وطلوع الشمس .

وقد اجتمع البذل والمطف في قوله :

٤٥٠ — مَاكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رِسِيئُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

لاعمل له من الإعراب « طلوع » معطوف على ليلة ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الشمس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ثم » حرف عطف ، مبنى على الفتح لاعمل له من الإعراب « غيارها » غيار : معطوف على ليلة ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمر النائية العائد إلى الشمس مضاف إليه

الشاعر في : قوله « إلا ليلة وإلا طلوع الشمس » حيث كرر إلا الاستثنائية ، وأوقع واو المطف قبل الثانية منهما ، وهذه الواو تعطف ما بعد إلا الثانية على ما بعد الأولى ، ولا معنى لإلا الثانية ، ولا يقصد بها إلا تأكيد أن هذا الذي بعدها معطوف على ما بعد إلا الأولى ، ونظير زيادة إلا هذه زيادة لافي نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ فالواو عاطفة لما بعد لا الثانية على ما بعد لا الأولى ، ولا الثانية مزيدة لتأكيد أن المطف على مدخول لا الأولى

٤٥٠ — هذا البيت قد استشهد به سيبويه ( ١ - ٣٧٤ ) وكثير من النحاة ، ولم تقف على نسبه إلى قائل معين

اللفظ : « شيخك » هو في رواية سيبويه والأعلام بالشين المعجمة بعدها ياء مثناة ثم خاء معجمة — وهو الرجل المسن ، وعلى هذا يفسر الرسم كما قال الأعلام بالسعي بين الصفا واللوة ويفسر الرمل بالسعي في الطواف ، وكأنه قال : لا منتفع في ولاعمل عندي أفوت به غيري إلا هذا ، وقد زعم بعض الكتّابين أن الرواية « مالك من شنجك » بالشين والنون بعدها جيم ، والسنج : الجمل ، وأصله فتح الشين والنون ، فسكنت النون لإقامة وزن البيت ، والكلام على هذا يؤدي معنى مستقيا ، ولكن الرواية التي رواها الأئمة من العلماء الذين تلقوا اللغة والشعر عن الأوائل لم ترد بذلك ، ومن رجع إلى كتاب سيبويه وشروحه ثبت له أن الرواية الصحيحة هي التي قلّمنا ذكرها وقد فسرنا الأعلام بما ذكره ، ومن هنا تعلم ما في كلام الشيخ يسّ الذي كتبه على حواشي التصريح من الخطأ إذ يقول : « المراد بالشيخ الجمل كما في شرح الشواهد ، فقول بعض مشايخنا الظاهر أن المراد به اللدوة اغترار بتفسير الشارح الرسم ظنا أن للمراد السعي في الحج فقط » اه ، فالذي أنكره على بعض مشايخه من التفسير هو الذي صرح به الأوائل من العلماء ، وليس منشؤه الاغترار بقول الشيخ خاله « والرسم في السعي الركض ، والرمل في الطواف الإسراع » بل منشؤه الوقوف على قول الأعلام « والرسم والرمل ضربان من السير بدل من العمل وتبيين له ، وإلا مؤكدة مكررة ، وأراد بالرسم السعي بين الصفا واللوة ، وبالرمل السعي في الطواف » اه كلامه

أى : **إِلَّا عَمَلَهُ رَسِيمُهُ وَرَمَلَهُ** ، فرسيمه : بدل ، ورمله : معطوف ، وإلا للقرونة بكل منهما مؤكدة .

(وَأِنْ تُكْرَرْ لَا تَتَوَكَّدُ) بل لقصد استثناء بعد استثناء ؛ فلا يخلو : إما أن يكون ذلك مع قرين ، أو لا<sup>(١)</sup> .

**الإعراب** : « ما » حرف نفي ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « شيخك » شيخ : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بما تعلق به الخبر « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضيمير النائب العائد إلى الشيخ مضاف إليه « إلا » حرف زائد مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « رسيمه » رسم : بدل من عمل ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضيمير النائب العائد إلى شيخك مضاف إليه « وإلا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ؛ إلا : حرف زائد ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « رمله » رمل : معطوف على رسيمه ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف والضيمير العائد إلى الشيخ مضاف إليه

**الشاهد فيه** : قوله « **إِلَّا عَمَلَهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلَهُ** » فقد كرر إلا ههنا مرتين الأولى في قوله « **إِلَّا رَسِيمُهُ** » والرسم بدل من العمل على ما بان لك في الإعراب ، والثانية في قوله « **وَالْوَاو عاطفة وما بعد إلا معطوف على ما قبلها** ، على نحو ما ذكرنا في شرح البيت السابق ، فقد اجتمع في هذا البيت نوعا زيادة إلا ، كما هو ظاهر .

(١) قال سيبويه<sup>(١)</sup> رحمه الله : « هذا باب تنبيه للستى ( يريد تكراره ) ، وذلك قولك : ما أتاني إلا زيد إلا عمرا ، ولا يجوز الرفع في عمرو ، من قبل أن الستى لا يكون بدلا من الستى ، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر ، وإن شئت قلت : ما أتاني إلا زيدا إلا عمرو ، فتجعل الإتيان لعمرو ، ويكون زيد منتزعا من حيث انتصب عمرو ( يريد في المثال أولا ) فأنت في ذا الخيار : إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر ، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول ، وتقول : ما أتاني إلا عمرا إلا بشرا أحد ، كأنك قلت : ما أتاني إلا عمرا أحد ، فجعلت بشرا بدلا من أحد ثم قلت بشرا فصار كقولك : مالى إلا بشرا أحد ؛

(قَعَ \* تَفْرِغِ التَّائِيْرَ بِالْعَامِلِ) (دَغْ) أَى : اتركه باقيا (فِي وَاحِدٍ مَّا  
يَلَا اسْتِثْنَى \* وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ) أَى : سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل  
(مُفْنَى) فقول : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا ، وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا  
إِلَّا بَكْرًا ، وما مررت إلا بزید إلا عمرا إلا بكرا ؛ ولا يتعين لإشغال العامل واحد بعينه ، بل  
أيها أشغلت به جاز . والأول أولى .

(وَدُونَ تَفْرِغِ مَعَ التَّقْدِمِ) عَلَى الِلسْتَقْنَى مِنْهُ (نَصْبُ الْجَمِيعِ) عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ  
(اِحْكُمْ بِهِ وَالتَّرْتِيبِ) نَحْوُ : قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا  
إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدٌ . (وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرِ) عَنْهُ ؛ أَمَا فِي الإِجْبَابِ فَعَلَقًا ، نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ

لأنك إذا قلت مالى إلا عمرا أحد إلا بشر ، فكأنك قلت : مالى أحد إلا بشر ، والدليل على ذلك  
قول الشاعر ، وهو الكهيت :

فَكَأَيَّ إِلَّا اللَّهَ لَا رَبَّ غَيْرُهُ وَمَالِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرُكَ نَامِرُ

فبترك بمنزلة إلا زيدا ، وأما قوله وهو حارثة بن بدر الغداني :

يَا كَتَبُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ يَا كَتَبُ لَمْ يَبْقَ مِنَّا غَيْرُ أَجْتَادٍ

إِلَّا تَقِيَّاتُ أَنْفَاسٍ نَحْشُرُجَهَا كَرَاهِلٍ رَاغِمٍ أَوْ تَاكِرٍ غَادِي

فإن غير ههنا بمنزلة مثل ، كأنك قلت : لم يبق منا مثل أجساد إلا بقيات أنفاس ، وعلى ذا أنشد  
بعض الناس هذا البيت رثا للغززدق :

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدٍ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَ

جعلوا غير صفة بمنزلة مثل ، ومن جملة استثناء لم يكن له بد من أن ينصب أحدها ، وهو قول  
ابن أبي اسحاق ، وأما إلا زيدا فإنه لا يكون بمنزلة مثل إلا صفة . ولو قلت : ما أتانى إلا زيدا  
أبو عبد الله ؛ كان جيدا إذا كان أبو عبد الله زيدا ، ولم يكن غيره ؛ لأن هذا يكرر توكيدا ،  
كقولك : رأيت زيدا زيدا ، وقد يجوز أن يكون غير زيدا على التلطف والنسيان ، كما يجوز  
أن تقول : رأيت زيدا عمرا ؛ لأنه إما أراد زيدا ففسى فتدارك ، ومثل ما أتانى إلا زيدا  
أبو عبد الله - إذا أراد أن يبين ويوضح قوله :

مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ ... .. البيت »

اه كلامه بحروفه .

إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا ؛ وأما في غير الإيجاب فكذلك ( وَ ) لكن ( جِيءَ بِوَاحِدٍ \* مِنْهَا ) معرباً بما يقتضيه الحال ( كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ ) عليه ؛ ففي الاتصال تبدل واحداً على الراجع وتنصب ما سواه ( كَلِمَ يَقْوَا إِلَّا امْرَأً إِلَّا عَلَى ) إِلَّا بَكْرًا ، ضليٌّ: بدل من الواو ؛ فإنه لا يتعين للإبدال واحد ؛ لكن الأول أولى ، ويجوز أن يكون امراً هو البذل ، وعلى منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ؛ وفي الانقطاع ينصب الجميع على اللغة النصحى ، نحو : مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا إِلَّا فَرَسًا إِلَّا جَمَلًا ، ويجوز الإبدال على لغة تميم .  
( وَحُكْمُهَا ) أى : حكم هذه الستاينيات سوى الأول ( فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ ) فإن كان مُخْرِجًا لوروده على موجب فعلى مخرجة ، وإن كان مُدْخَلًا لوروده على غير موجب فعلى أيضاً مدخلة .

( تنبيه ) : محل ما ذكر إذا لم يمكن استثناء بعض الستاينيات من بعض كما رأيت ، أما إذا أمكن ذلك ، كما في نحو : لَهُ كَلْبٌ عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا ، فقيل : الحكم كذلك وأن الجميع مستثنى من أصل العدد ، والصحيح أن كل عدد مستثنى من مَقْلُوبِهِ ، فعلى الأول يكون مُقَرَّبًا بثلاثة ، وعلى الثاني بسبعة ، وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية ، وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية ، أو تسقط آخر الأعداد مما قبله ، ثم ما بقى مما قبله ، وهكذا ؛ فما بقى فهو المراد اه .

( وَاسْتَنْتَجَبُ جَرُورًا بِمَعْنَى مُعْرَبًا \* بِمَا لُصِقَتْ بِإِلَّا نِسْبًا ) مجروراً : مفعول باستثنى ، وبغير : متعلق باستثنى ، ومعرباً : حال من غير ، وبما : متعلق بمعرباً ، وما : موصول صلته نِسْبٌ ، ولستثنى : متعلق بنسب ، وإيلاً : متعلق بمستثنى .  
واللغى أن غيراً يستثنى بها مجرورٌ بإضافتها إليه<sup>(١)</sup> ، وتكون هي معرفةً بما نسب

(١) قال سيوريه<sup>(١)</sup> : « هذا باب غير ؛ اعلم أن غيراً أبداً سوى للضاف إليه ، ولكنه يكون

للمستثنى إلا من الإعراب فيما تقدم ؛ فيجب نصبها في نحو : قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ ، وَمَا قَعَّ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ ، عند الجميع ، وفي نحو : ما قامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ ، عند غير تميم ، وفي نحو : ما قامَ غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ ، عند الأكثر ، ويترجع في هذا المثال عند قوم ، وفي نحو : ما قامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ ، عند تميم ، ويضعف في نحو : ما قامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ ، ويمتنع في نحو : ما قامَ غَيْرُ زَيْدٍ .

فيه معنى إلا فيجری مجرى الاسم الواقع بعد إلا ، وهو الاسم الذى يكون داخلًا فيما يخرج منه غيره ، وخارجًا مما يدخل فيه غيره ، فأما دخوله فيما يخرج منه غيره فأتانى القوم غير زيد ، وضربهم الذين جاءوا ، ولكن فيه معنى إلا فصار بمنزلة الاسم الذى بعد إلا ، وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتانى غير زيد ؛ وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى إلا ، وكل موضع جاز فيه الاستثناء بالإجازة ، وجرى مجرى الاسم الذى بعد إلا ؛ لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى إلا ، ولو جاز أن نقول : أتانى القوم زيدا ، تريد الاستثناء ولا نذكر إلا ؛ لما كان إلا نصبا . ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذى يتبدأ بعد إلا ، وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة مثل ويجزى من الاستثناء ، ألا ترى أنه لو قال : أتانى غير عمرو ؛ كان قد أخبر أنه لم يأت ، وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه ، فقد يستفيى به في مواضع من الاستثناء ، ولو قال ما أتانى غير زيد ؛ يريد بها منزلة مثل ؛ لكان مجزأ من الاستثناء ، كأنه قال : ما أتانى الذى هو غير زيد ؛ فهذا يجزى من قوله : ما أتانى إلا زيد « اهـ » .

وقال أبو سعيد السيرافى في شرح قوله : « ألا ترى أنه لو قال أتانى غير عمرو » إلخ : « بين سيويه أن غيرا تجزى من الاستثناء وإن لم تكن للاستثناء ليقوى الاستثناء بها في اللوح الذى جعلت فيه بمنزلة إلا ، وذلك قوله : أتانى غير عمرو ؛ وغير فاعل أتانى ، ولا يكون بمعنى إلا ؛ لأنك لا تقول : أتانى إلا عمرو ؛ وقد أغنى عن الاستثناء ؛ لأن الذى يفهم به أن عمرا ما أتاك ، خرج عمرو عن الإتيان بخروجه بالاستثناء ، وقد يستقيم في حقيقة اللفظ ، أن يكون عمرو أتاه ؛ لأن قوله أتانى غير عمرو ، ظاهر اللفظ أن غير عمرو أتاه ، وليس في إتيان غير عمرو نفي لإتيان عمرو ؛ كما لو قال : أتانى عدو زيد ، لم يكن فيه دلالة على أن زيدا لم يأت » اهـ .

فإن قلت : فلم أعربت غير لإعراب الاسم الواقع بعد إلا ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن غير لما أقيمت في هذا الباب مقام إلا ، وكان الاسم الواقع بعدها مجرورا بالإضافة ، وكان لابد لها في نفسها من إعراب ؛ أعربت إعراب الاسم الواقع بعد إلا ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذى بعد إلا من الإعراب ، ويبقى الاستثناء .

( تنبيهات ) : الأول : أصل غير أن يوصف بها إما نكرة نحو « صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ » أو شبهها ، نحو : « غَيْرَ الْمُضُوبِ عَلَيْهِمْ » فإن « الَّذِينَ » جنس ، لا قوم بأعيانهم ، وأيضاً فعلى إذا وقعت بين ضدّين ضعف إيهامها ؛ فلما ضُمَّت معنى إلّا حُلت عليها في الاستثناء ، وقد تحصل إلّا عليها فيوصف بها ، بشرط أن يكون الموصوف جمعاً أو شبهه <sup>(١)</sup> ، وأن يكون نكرة أو شبهها <sup>(٢)</sup> ، فالجاء نحو « لَوْ كَانَ فِيهَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا » <sup>(٣)</sup> ، وَشَبَّه

(١) للراد شبه الجمع ما كان مفرداً في اللفظ ولكنه دال على متعدّد في المعنى ، كخبري في المثال الذي أنشد .

(٢) للراد شبه النكرة ما أريد به الجنس ، وذلك كالعرف بالجنسية ؛ فإنه نكرة من حيث المعنى ، وإن كان لفظه معرفة .

فإن قلت : فلماذا اشترطوا في إلّا إذا حملت على غير أن يكون الموصوف بها جمعاً أو شبهه ؟ قلت : لاحظوا أصل معناها ، وهو الاستثناء ، والذي يتقدمها في حالة الاستثناء عام كما نعلم . فإن قلت : فلماذا اشترطوا أن يكون الموصوف نكرة ؟

قلت : لاحظوا معنى غير الذي شبهت إلّا بها ، وغير كما نعلم متناهية في الإيهام والذي يوصف بها التكرات وما أشبهها كما سمعت في عبارة الشارح .

فإن قلت : فهل الوصف هو إلّا وحدها أو هو وما بعدها ؟

قلت : هذا ينبغي على معرفة شيء آخر ، وهو أن إلّا في نحو قوله تعالى : ( لَوْ كَانَ فِيهَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ) هي اسم نظراً إلى ما عرض لها من مشابهة غير أم حرف نظراً إلى أول أمرها ؟ فإن قلنا : هي حرف ؟ فالوصف مجموع الحرف والاسم الواقع بعده ، وإن قلنا : هي اسم فالوصف هو إلّا وحدها ، وإنما يلزم ذكر الاسم الذي بعدها لبيان ما تعلقت به العبارة ، وعلى كونها اسماً تعرب هكذا : إلّا اسم بمعنى غير صفة لآلهة ظهر إعرابه على ما يهده بطريق العارية لكونه على صورة الحرف ، وهو مضاف والاسم الكريم مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إعراب إلّا التي ظهرت فيه .

(٣) قال ابن هشام في مبحث إلّا من معنى اللبيب « ولا يجوز في إلّا هذه في هذه الآية أن تكون للاستثناء ؛ لأن جهة اللفظ ولان جهة المعنى ؛ أما من جهة المعنى فلاشأنها لو كانت للاستثناء لكان التمدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك معنى فاسد ؛ لأنه يقتضى تفهمه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وكل شيء أدّى إلى المعنى العاسد فهو فاسد ؛ وأما من جهة اللفظ فلا أن آلهة جمع منكر واقع في سياق الإثبات ، والجمع المنكر الواقع في الإثبات



الجمع كقوله :

٤٥١ — لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى أَلْفَرَّ غَيْرُهُ وَنَمُ الْخَوَارِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الَّذِي كَرُّ

لايم ، متى لم يم لم يصح الاستثناء منه ، ألا ترى أنك لو قلت : قام رجال إلا زيدا ، لم يصح اتفاقا ، وزعم للبدر أن إلا في هذه الآية للاستثناء ، وزعم أن ما بعدها بدل ، محتجا بأن وتدل على الاستثناء وامتناع الشيء اتفلاؤه ، وزعم أن التفريغ بعد لوجاز ، وأن نحو لو كان إلا زيد أجود كلام ، ويرده أنهم لا يقولون : لوجادني ديار لأكرمته ، ولا يقولون : لوجادني من أحد أكرمته ، ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك ، كما يجوز : ما فيها ديار ، وما جادني من أحد ، ولما لم يميز ذلك دلالة على أن الصواب قول سيبويه إن إلا وما بعدها صفة ، قال الشاوي وابن الضائع : ولا يصح المعنى حتى تكون إلا بمعنى غير التي يراد بها البديل والعوض ، قالوا : وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيبويه توطئة للسألة ، وهو لو كان معنا رجل إلا زيد لعلينا : أي رجل مكان زيد أو عوضا من زيد اه ، قلت : وليس كما قالوا ، بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف : فهو في المثال محصن مثله في قولك : جاء رجل موصوف بأنه غير زيد ؛ وفي الآية مؤكدا ، مثله في قولك : متعبد موصوف بأنه غير الواحد ، وهكذا الحكم أبدا : إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف محصن له ، وإن خالفه بإفراد وغيره فالوصف مؤكدا ، ولم أر من أفصح عن هذا ، لكن النحويين قالوا : إذا قيل : عندي له عشرة إلا درهما ؛ فقد أقر له بتسعة ، فإن قال : إلا درهم ؛ فقد أقر له بعشرة ، وسره أن المعنى حينئذ عشرة موصوفة بأنها غير درهم ، وكل عشرة فهي موصوفة بذلك ، فالصفة ههنا مؤكدة صالحة للإسقاط مثلها في ( نَمَجَّةٌ وَاحِدَةٌ ) وتخرج الآية على ذلك ؛ إذ للمعنى حينئذ : لو كان فيها آلهة لفسدنا : أي أن الفساد يترتب على تقدير تعدد الآلهة ، وهذا هو المعنى المراد « اه كلام ابن هشام بإيضاح

٤٥١ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ١ - ٣٧٠ ) ، وقد نسب إلى ليبيد بن ربيعة العامري ؛ ولم يترص الأعلام لنسبته بشيء ، وقد رووا قبل بيت الشاهد بيتين آخرين له ، وهما قوله :

قَالَتْ غَدَاةٌ ائْتَحَيْنَا عِنْدَ جَارِيهَا أَنْتَ الَّذِي كُنْتُ لَوْلَا الشَّيْبُ وَالْكِبَرُ  
قُلْتُ لَيْسَ بِيَكَاضِ الرَّأْسِ عَنْ كِبَرٍ لَوْ تَمَلَّيْنِ ، وَعِنْدَ الْعَالَمِ الْخَبَرُ

وديان ليبيد الذي ين يدى للطبوع في لندن عام ١٨٩٢ ليس فيه هذا اللفظ : « ائتحينا » هو بالحاء المهملة بمعنى أخذنا ناحية ، و يروى ائتحينا - بالميم - بمعنى

تأجينا ، يريد تحدثنا سرا « سلى » بفتح فسكون - اسم امرأة « غيره » ماض من التفسير ، وهو تبديل الحالة الموجودة بحالة أخرى « وقع الحوادث » الحوادث : جمع حادثة ، والراد بها النائية من نواب البحر والكارثة من كوارثه ، ووقعها : نزولها وإصابتها من تحمل به « الصارم » السيف القاطع ، وأصله اسم فاعل من صرم يصرم - مثل ضرب يضرب - إذا قطع « الذكر » بفتح الدال والكاف - من أسماء السيف ، ويقال له : المذكر ، أيضا ، وأصل معناه للتخذ من الحديد الذكر ، والحديد على ضربين : أحدهما صلب شديد اليبوسة ، وهو الذكر ، والآخر لين رخو ، وهو الأنثى الإعراب : « لو » حرف يملأ على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، مبنى على السكون لأجل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب « غيرى » غير : اسم كان ، مرفوع بضمة مقترنة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسية ، وياء للتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « سلبى » منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل ياسلبى ، مبنى على ضم مقتر على آخره منع من ظهوره التعذر في محل نصب « البحر » خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة « غيره » غير : فعل ماض مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب ، وضمير الغائب مفعول به تقسم على الفاعل مبنى على الضم في محل نصب « وقع » فاعل غير ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الحوادث » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « إلا » اسم بمعنى غير نعت لغيري ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، وهو مضاف و « الصارم » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إلا التي على صورة الحرف « الذكر » نعت لصارم على لفظه ، ونعت للمرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة

الشاهد في : قوله « إلا الصارم » فإن إلا في هذه العبارة صفة بمعنى غير ، وقد وصف بها قوله غيرى ، وقد استوفت الإشرطى الوصف بها ؛ فوصفها في معنى الجمع - وهو قوله « غيرى » على ما بينا ؛ وذلك لأنه - وإن كان مفردا في اللفظ - مبهم غاية في الإبهام ، وهو بسبب هذا الإبهام صالح لإطلاقه على كثيرين ، بل هو صالح لإطلاقه على كل ما عدا التكلم من إنسان وحيوان وجاد ، وموصوفها أيضا نكرة ؛ لأن غيرا لا تعترف بالإضافة<sup>(١)</sup> ، بسبب ذلك الإبهام القوي فيها ؛

(١) ويقال : إذا قلت غير بين ضدين مثل قوله تعالى في فاتحة الكتاب ( صراط الدين أمنت عليهم غير للضروب عليهم ) تعرف ؛ ولذا وصف بها للفرقة في هذه الآية الكسرة ، وهي الاسم للوصول ؛ والذين يسمون إلى أنها لا تعرف أبدا يقولون : إنها في مثل هذه الحال تتخصص والاسم للوصول ليس معرفة تامة ، وما فيه من الإبهام يجوز وصفه بالنكرة المختصة ، وبخاصة إذا كانت صورتها صورة للفرقة .

فإن قلت : فهل يجوز أن تكون « إلا » في هذا البيت حرف استثناء ؟  
 فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن الصناعة تأتي كل الإباء أن تكون إلا في هذا البيت  
 استثنائية وذلك لأنها لو كانت استثنائية لكان الاستثناء مفترقا ؛ إذ لم يتقدم في الكلام مستثنى منه  
 والكلام موجب ؛ إذ لم يسبقه نفي ولا شبهه ، وقد عرفت أن الاستثناء للفرغ لا يكون في الكلام  
 اللوجب ، وستعرف في كلام أبي سعيد السيرافي الذي نقله لك بعد هذا ما يؤيد ذلك الذي ذكرناه  
 قال سيبويه : هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير ، وذلك قوله :  
 لو كان معنا رجل إلا زيد لنلينا ؛ والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيد  
 لملكنا ، وأنت تريد الاستثناء ؛ لكن قد أحلت ؛ ونظير ذلك قوله عز وجل : ( لَوْ كَانَ  
 فِيهِمَا آلَٰهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ) ونظير ذلك من الشعر قوله ، وهو ذو الرمة :

أَنِيحَتْ فَأَلْقَيْتُ بَلَدَةً فَوْقَ بَلَدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُكَايَا

كانه قال : قليل بها الأصوات غير بكامها ، إذا كانت غير غير استثناء ، ومثل ذلك قوله تعالى :  
 ( لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ) وقوله عز وجل : ( مِرَاطُ الَّذِينَ  
 أُنْفِتَتْ عَلَيْهِمُ غَيْرِ الْمُخَضَّبِينَ عَلَيْهِمُ ) ، ومثل ذلك في الشعر للبيد بن ربيعة :

وَإِذَا أَقْرِضْتَ قَرْضًا فَأَجْزِرِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَقْرُ غَيْرُ الْجَمَلِ

وقال أيضا :

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى السَّهَرِ غَيْرُهُ الْبَيْت ... ..

كانه قال : لو كان غيري غير الصارم الذي ذكره لغيره وقع الحوادث ، إذا جعلت غيرا الآخرة صفة  
 للاولى ، وللعنى أنه أراد أن يخبر أن الصارم الذي ذكر لا يشبه شيء . اه  
 وقال الأعل : « الشاهد فيه جرى إلا وما بعدها على غيري فتألفها ، والتقدير لو كان غيري  
 غير الصارم الذي ذكره لغيره وقع الحوادث ، وللعنى أن وقع الدهر لا يشبه كالأشياء الصارم الذي ذكر » اه .  
 وقد بين العلامة أبو سعيد السيرافي في بيان أن الكلام بعد لو يجري مجرى اللوجب ، ولا يعتبر  
 نفيا ، وهو ما يؤيد ذلك ما ذكرنا أولا في بيان الاستشهاد بالبيت من أن إلا في هذا البيت لا تكون  
 من حيث الصناعة استثنائية ، قال : « لا يكون في لو بعد إلا بدل ؛ لأنها في حكم اللفظ تجري  
 مجرى اللوجب ، وذلك أنها شرط بمنزلة إن ، ولو قلت : إن أتاني رجل إلا زيد خرجت ؛ لم يجوز ؟

فالمصاريح : صفة لميري<sup>(١)</sup> ، ومثالي شئيه التكرة قوله :

٤٥٢ - أُنِيحَتْ فَأَلْقَتْ بَلَلَةً فَوْقَ بَلَلَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بِمَامِهَا

لأنه يصير في التقدير إن أتاني إلا زيد خرجت ، كما لا يجوز أتاني إلا زيد ، فهذا وجه من الفساد فيه ، وفيه وجه آخر بينه سبويه في قوله : لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا ، وذلك لأنه يصير في المعنى لو كان معنا زيد لم يكننا ؛ لأن البذل بعد إلا في الاستثناء موجب ، وكذلك لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ، لو كان على البذل لكان التقدير : لو كان فيهما الله لفسدنا ، وهذا قاسد اه

(١) في العبارة تسامح ؛ إذ الوصف هو إلا وحدها أو مع المصارع على ما سبق بيانه  
٤٥٢ - هذا البيت من شواهد سبويه (١ - ٣٧٠) وهو من قصيدة طويلة لدى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

مَرَزْنَا عَلَى دَارِ يَلِيَّةٍ مَرَّةً  
فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا حَبَبَتْ لَنَا  
وَنَذَرُ ذَوْدَتِي عَلَى النَّاسِ قَلْبُهُ  
فَأَصْبَحْتُ كَالْهَيَاءِ لَا لَاءَ مُبْرِئٍ  
وَجَازَانِيَا قَدْ كَادَ يَقْفُو مَقَامَهَا  
أَهْلَةٌ أَنَاهُ الدَّيَّارِ وَشَامَهَا  
عَلَّاقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٍ سَقَامَهَا  
صَدَاهَا وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيَامَهَا

وقبل البيت للسشهد به قوله :

أَلَا خَيْلَتِي مَيَّ وَقَدْ نَامَ مُحْبَسِي  
طُرُوقًا وَجُلِبُ الرُّوحِ مَشْدُودَةٌ بِهِ  
أُنِيحَتْ فَأَلْقَتْ بَلَلَةً فَوْقَ بَلَلَةٍ  
بِمَانِيَةٍ فِي وَثْبِهَا عَجْرَ قَيْسٍ  
فَمَا نَفَرَ التَّهْوِيمَ إِلَّا سَلَامَهَا  
سَفِينَةٌ بَرٍّ تَحْتَ خَذَى زِمَامَهَا  
قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ... البيت ، وبعبده:  
إِذَا انْفَعَمَ إِطْلَاهَا وَأَوْدَى سَنَامَهَا

اللفظ : « يعفو » يدرس وتذهب معاله « مقامها » المكان الذي كنا نقوم فيه منها  
« أهله » جمع هلال « شامها » اسم جنس جمى واحده شامة ، وهي العلامة « سقامها » مرضها ، يريد الرض الناشئ عنها « الهيام » الشديدة العطش من التوق ، والهيام - بزنة غراب - أشد العطش ، وقالوا : كئيب أهيم ورملة هيام وكئيبان هيم ، إذا كانت لا يرويه ماء السماء ، وقالوا : ناقة هيمى وجل هيمان مثل عطشى وعطشان ، وإبل هيم ، وفي التنزيل : ( فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ ) ، وقوله « ألا خيلت مَيَّ - إلخ » خيلت : أرنا خيالها ، يريد

جاءنا طيفها في المنام ، وى : اسم محبوبته ، وجملة « وقد نام محبى » حالية ، والتهويم : مصدر هوَم الرجل ؛ إذا حرك رأسه من النعاس ، يقول : نفر نومة حين سلم علينا الخيال ؛ وقوله « طروقا وجلب الرجل - الخ » الطروق : الإتيان ليلا ، تقول : طرق للسافر أهله يطرقتهم طروقا - مثل قعد يقعد قعودا - إذا أتاهم ليلا ، وطروقا : منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكد لقوله خيلت : أى خيلت طروقا ، أو هو جال عن الضمير للمستتر في خيلت بتأويله بالمشق ، وجلب الرجل - بضم الجيم وكسرهما - عيدانه وخشبه ، وهو مبتدأ خبره مشدودة ، ونائب فاعل مشدودة هو قوله « سفينة بر » وسفينة البر : الناقة ، والضمير المحرور بالباء في قوله « به » يعود إلى جلب الرجل ، وقوله « تحت خدى زمامها » جملة من مبتدأ وخبر مقم عليه ، وهذه الجملة صفة لقوله سفينة بر ، أراد أنه كان قد نزل في آخر الليل عن ناقته وجعل زمامها تحت خده ونام ، وقوله « أنيخت فألقت بدة - الخ » تقول : أتحت الجمل فاستناخ ، تريد أبركته فبرك ، والبلدة الأولى : الصدر ، والبلدة الثانية : الأرض ، يريد أبركتها فألقت صدرها على الأرض ، والبغام - بضم الباء للوحدة بدلها غين مجعنة - الصوت الذى لا تضمع به ، ويقال : بغام الظبية وبغام الناقة ، وفضله بضمّت تبغم - مثل ضرب يضرب ؛ وقوله « يمانية في وثنيها جغرافية - الخ » اليمانية - بزنة غانية - للنسوبة إلى اليمن ، والمدر وثب يثب - مثل وعد يعد - إذا لحفر ، والوثوب : مثل الوثب ، والجغرافية : الجفاء وركوب الرأس ، وذلك أن تسير سيرا عثظا لا يردّها زمام ولا وثنيها ، وإطلاها - بكسر الهمزة وسكون الطاء للهملة - منى إطل ، وهو الحاصرة ، وأودى : ذهب وهلك ، يريد أنها مع ضمورها شديدة جافية فكيف هى لو لم يكلفها السير ولم يضنها قطع الفاوذا ؟

الإعراب : « أنيخت » فعل ماض مبني للجهول ، مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هى يعود إلى سفينة بر « فألقت » الفاء حرف عطف ، مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، ألقى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى سفينة بر أيضا « بدة » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة « فوق » ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة لبدة ، وهو مضاف ، و « بدة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « قليل » نعت لبدة ونعت الجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بها » جار ومجرور متعلق بقليل « الأصوات » فاعل بقليل ، مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » اسم بمعنى غير صفة للأصوات ظهر إعرابه على ما بهد بطريق العارية لكونه على صورة الحرف ، وهو مضاف ، وبغام من قوله « بنامها » مضاف إليه مجرور

فالأصوات : شبيه بالنكرة ؛ لأن تعريفه بأل الجنسية .

لكن تقارق « إلا » هذه غيرا من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفا ، فلا يقال : تجاهني إلا زيدٌ ، ويقال : جاءني غيرُ زيدٍ ، ونظيرها في ذلك الجملُ والظروفُ ؛ فإنها تقع صفاتٍ ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها .

ثانيهما : أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ؛ فيجوز : عندي درهمٌ إلا داققٌ لأنه يجوز إلا داققا ، ويمتنع إلا جيّدٌ ؛ لأنه يمتنع إلا جيدا ، ويجوز عندي درهم غير جيد .

هكذا قال جماعات . وقد يقال : إنه مخالف لقولهم في ( لو كانَ فيهما آيةُ إلا اللهُ

بكسرة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة النقلة إليه من إلا ، وهو مضاف وضيم الغائبة العائد إلى سنية بر مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر .

الشاهر في : قوله « إلا بنامها » حيث وقعت فيه إلا اسما بمعنى غير صفة لما قبلها ، وقد استوفى للوصف شرطى الوصف بالإلا ؛ فهو جمع كما هو ظاهر ، وهو شبيه بالنكرة لكونه مقرونا بأل الجنسية ، وللقرون بأل الجنسية على ما عرفت نكرة في صورة المعرفة .

قال الأعمى الشنتمرى : « الشاهد في وصف الأصوات بقوله إلا بنامها ، على تأويل غير ، وللعنى قليل بها الأصوات غير بنامها : أى الأصوات التى هى غير صوت الناقة ... ويجوز أن يكون البغام بدلا من الأصوات ، على أن يكون قليل بمعنى الثنى ، فكأنه قال : ليس بها صوت إلا بنامها » اهـ .

وقال المحقق الرضى : « ويجوز في البيت أن تكون إلا للاستثناء وما بعدها بدلا من الأصوات ؛ لأن في قليل معنى الثنى ، والمعنى على هذا : ما في تلك البلدة من جنس الأصوات إلا بنامها ، بخلاف للعنى الأول ، فإنه يقتضى أن يكون فيها صوت غير البغام لكنه قليل بالنسبة إلى البغام » اهـ .

وقد سبق بذكر هذين الوجهين جميعا أبو سعيد السيرافى في شرحه على كتاب سيبويه ؛ فإنه بعد أن ذكر عبارة سيبويه التى خرج فيها البيت على أن إلا صفة بمعنى غير قال : « في هذا البيت وجهان : أحدهما ما قاله سيبويه ، وإذا كان على ما قاله فقد أثبت بها أصواتا قليلة وجعل إلا بنامها نعتا للأصوات ، والوجه الثانى : أن يكون قليل بمعنى الثنى ، فيكون بمعنى ما بها أصوات إلا بنامها ، وهو استثناء وبدل ، كما تقول : أقل رجل يقول ذلك إلا زيد » اهـ .

لَفَسَدَتَا » ومن أمثلة سيبويه : **لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَقَلْبِنَا** (١) .

وشرط ابن الحاجب في وقوع « إلا » صفة تعذر الاستثناء ، وجعل من الشاذ قوله :

٤٥٣ — **وَكُلُّ أَحْرَ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَمَمَرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ**

(١) انظر كتاب سيبويه (١ — ٣٧٠) وانظر شرح الشاهد رقم (٤٥١) فقد ذكرنا لك فيه عبارة سيبويه التي ذكر فيها هذا المثال .

٤٥٣ — هذا البيت من شواهد سيبويه (١ — ٣٧١) وقد نسب لعمرو بن معديكرب الزبيدي ، وكذلك نسب الأعم الشنمري في شرح شواهد ، وكذلك نسب للبرد في الكامل ، والملاحظ في البيان والتبيين . وقد ورد هذا البيت في شعر لحصري بن عامر شاعر بني أسد ، وأورده له الأمدى في كتابه المؤلف والمختلف (ص ٨٤) ، وهذا الشعر قوله :

أَلَا عَجِبْتَ عُمَيْرُهُ أَمْسَى لَّا رَأَتْ شَيْبَ الدَّوَابَةِ قَدْ عَلَانِي  
تَقُولُ أَرَى أَبِي قَدْ شَابَ بَعْدِي وَأَقْصَرَ عَنِ مُطَالِبَةِ النُّوَانِي

وبعد ذلك بآيات قوله :

وَذِي فَخْمٍ عَزَفْتُ النَّفْسَ عَنْهُ حِذَارُ الشَّامِتِينَ وَقَدْ شَجَانِي  
قَطَعْتُ قَرِينِي عَنْهُ فَأَفْقَى غَنَاهُ فَلَنْ أَرَاهُ وَلَنْ يَرَانِي  
وَكُلُّ قَرِينَةٍ قُرُنْتُ بِأُخْرَى وَلَوْ صُنْتُ بِهَا سَسْتَفَرِّقَانِ  
وَكُلُّ أَحْرَ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَمَمَرُ أَبِيكَ... البيت ، وبهذه :  
وَكُلُّ إِبْجَانِي إِتَاهُ أَنِّي عَطَفْتُ عَلَيْهِ خَوَارَ الْجَنَانِ

اللفظ : « عُمَيْر » اسم ابنته « الدَّوَابَةِ » يضم الدال للعجمة — المحصلة من الشعر « أقصر » كف « النُّوَانِي » جمع غانية ، وهي التي غنيت بجمالها عن الزينة « وذِي غَمٍّ » الواو واو رب ، والضم — بفتح الفاء وسكون الحاء للعجمة — التعظيم والاستعلاء ، ومثله الغزيمة — بزنة التصغير — « عزفت » صرفت وكففت « حِذَارُ الشَّامِتِينَ » مفعول لأجله « شَجَانِي » أجزئي ، وجملته حال ، « قطعت قريني عنه » هذا خبر للبتداء المبرور بعد واو رب « ضفت » بخلت « كل إِبْجَانِي » يروى في مكانه « وكان إِبْجَانِي » وكل : فعل ماضٍ من الكلال ، وهو الإعياء .  
الإعراب : « كل » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أخ » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مفارقة » مفارق : خبر للبتداء مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو

مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر « أخوه » أخو : فاعل بمفارق ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى كل أخ مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أيبك » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر ، وخبر للبتدأ الذي هو عمر محذوف وجوبا ، والتقدير لعمرك قسمي ، وجملة للبتدأ وخبره لاجل لها من الإعراب معترضة بين اللوصف وصفته « إلا » اسم بمعنى غير صفة لكل أخ ظهر لإعرابه على ما بعده بطريق العارية ، وهو مضاف ، و « الفرقدان » مضاف إليه مجرور بالياء المقدرة نيابة عن الكسرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالآلف اللآني بها نيابة عن الضمة التي يقتضيها العامل في إلا .

الناظر فيه : قوله « إلا الفرقدان » فإن إلفيه صفة لما قبلها ، وهي بمعنى غير ، وقد استوفت إلا في هذا البيت الشرطين اللذين شرطهما جمهرة النحاة - وما كون اللوصف بها نكرة أوفى حكم النكرة ، وكونه جمعا أوفى حكم الجمع - ولكن ابن الحاجب اشترط شرطا آخر غير هذين الشرطين وهو أن يكون الاستثناء غير ممكن كما في قوله تعالى : ( لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ) ، فإن كان الاستثناء ممكنا لم يميز جعلها صفة ، والاستثناء ممكن في هذا البيت ، فعلى ما ذهب إليه ابن الحاجب يكون جعل إلا فيه صفة بمعنى غير شاذ ؛ هذا بيان كلام الشارح الأشعري رحمه الله .

وإليك عبارة ابن الحاجب نفسه في كتابه الكافية ، قال : « وغير صفة حملت على إلا في الاستثناء ، كما حملت إلا عليها في الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء ، نحو : ( لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ) » اه ، وقال في شرح هذه العبارة : « لما حملوا غيرها على إلا في الاستثناء حملوا إلا عليها في الصفة في اللوح الذي يتعذر فيه الاستثناء ، هذا مذهب الحقيقين ، كقولك : جاءني رجال إلا زيد ؛ لأنك لو جعلت زيدا مستثنى من رجال لم يستقم ؛ لأن شرط الاستثناء أن يدخل المستثنى لو سكت عنه في المستثنى منه ، وهما لا يدخل فيه زيد في قولك : جاءني رجال ؛ إذ لا دلالة له عليه ، ومثله قوله تعالى : ( لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ) ؛ وقد زعم قوم أنها يصح حملها على الصفة مع صحة الاستثناء ، ومتمسكهم قوله :

وَكُلُّ أَمْرٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْبِكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ



وهو شاذ عند الأولين اه كلامه .

ومذهب سيبويه أنه يجوز الوصف بالإمعحة الاستثناء ؛ فإنه قال : « وإذا قال : ما أتاني أحد إلا زيد ؛ فأنت بالخيار : إن شئت جعلت إلا زيد بدلا ، وإن شئت جعلته صفة ، ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيد ، وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل ، إنما يجوز ذلك صفة ( يريد أن لا تكون صفة إلا إذا كان قبلها اسم موصوف مذكور ) ونظير ذلك من كلام العرب أجمعون ؛ لايجزى في الكلام إلا على اسم ، ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار ، وقال عمرو بن معد يكرب :

وَكُلُّ أَخْرٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَمَعَرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه إذا وصفت به كلا اه كلامه بحروفه .

وقال العلامة الرضى في شرح الكافية : « ومذهب سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء ، قال : يجوز في قولك : ما أتاني أحد إلا زيد ؛ أن يكون إلا زيد بدلا وصفة ، وعليه أكثر للتأخيرين ؛ تمسك بقوله :

وَكُلُّ أَخْرٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَمَعَرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

وقوله عليه الصلاة والسلام : النَّاسُ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلَّا الْقَائِلُونَ ، وَالْقَائِلُونَ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلَّا الْقَائِلُونَ ، وَالْقَائِلُونَ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلَّا الْقَائِلُونَ ، وَالْقَائِلُونَ كُلُّهُمْ هَالِكُونَ إِلَّا الْقَائِلُونَ ، وقال الكسائي : تقدير البيت إلا أن يكون الفرقدان ( يريد أنه فاعل لفعل محذوف ) ، وهو محدود ؛ لأن الحرف للوصول لا يحذف إلا بعد الحروف التي تذكر في نواصب للضارع ؛ وقال المنصف : في البيت شذوذان : وصف كل دون المضاف إليه ، وللشهور وصف المضاف إليه ؛ إذ هو المقصود ، وكل لإقادة الشمول فقط ، قال : وهذا الوصف ضرورة للشاعر ؛ لأنه لو جاز له وصف للمضاف إليه - وهو أن يقول الفرقدين - لم يجعل إلا صفة ، بل كان يجعله استثناء ؛ والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والوصف ، وهو قليل ، وقوله تعالى : ( لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ) قال سيبويه : لايجوز ههنا إلا الوصف ؛ لأنك لو قلت : لو كان فيهما إلا الله لفسدتا ؛ لم يجز ؛ يعني أن البديل لايجوز إلا في غير اللوجب ، وليس الشرط - وإن لم يكن موجبا صرفا - من غير اللوجب الذي يجوز معه الإبدال اه كلامه .

وقد ذهب الكوفيون إلى أن إلأنا عاطفة بمعنى الواو وعليه يكون قوله « الفرقدان » معطوفا

على قوله « كل أخ » وكأنه قال : وكل أخ مفارقة أخوه والفرقدان ، وزعموا أن إلا تأتي بمعنى الواو كثيرا ، قالوا : وقوله تعالى : ( لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ) إلا فيه معنى الواو ، وكأنه قيل : لئلا يكون للناس عليكم حجة والذين ظلموا ، فالذين في محل جر عطف على الناس ، وكذلك قوله تعالى : ( لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالشُّوْهِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ) قالوا : المعنى فيه لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ومن ظلم : أى لا يحب الجهر بالسوء منه ؛ وكذلك قوله جل شأنه : ( خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ) قالوا : للمنى خالدين فيها مادامت السموات والأرض وما شاء ربك . وإلا عند البصريين في هذه الآيات كلها للاستثناء للقطع .

وزعم قوم أن إلا في البيت للسشهد به بمعنى حتى العاطفة ، والمعنى كل أخ مفارقة أخوه حتى الفرقدان مع طول اجتماعهما ، ونظيره قولنا : مات الناس حتى الأنبياء ، وسلمت على الناس حتى الأمراء

وذهب البغدادى إلى أن إلا في البيت استثنائية ، والفرقدان بعدها مستثنى عما قبله ، والكلام تام موجب ؟ فالمستثنى واجب النصب ، ويكون - على هذا - نصب الفرقدان بفتحة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وذلك على لغة من يلزم للثنى الألف ، وهى - كما عرفت في إعراب الثنى أول الكتاب - لغة نبي الحارث بن كعب وجماعة من العرب

والحاصل أن العلماء اختلفوا في تخرج هذا البيت ، وأن لهم في ذلك ستة تخرجات : الأول - وهو تخرج سبويه - وملخصه أن « إلا الفرقدان » صفة لكل أخ ، وأن مثل هذا جائز في سعة الكلام ؛ إذ لا يشترط عنده في صفة الوصف بإلا سوى شرطين ، وهما كون الوصف نكرة وكونه جمعا أو شبهه ، على ما عرفت

والثاني - وهو تخرج ابن الحاجب تبعاً لمن سبهم المحققين - وهو مثل تخرج سبويه ، نفى أن إلا عنده صفة لكل أخ ، ولكنه يفارق سبويه في أنه لا يجوز القياس على هذا ولا يحتمل إلا في الضرورة ؛ لأنه اشترط في صفة الوصف بإلا - زيادة على ما ذكره سبويه - عدم صفة الاستثناء الثالث - وهو تخرج الكسائي - وملخصه أن إلا في هذا البيت اعتثنائية ، والفرقدان : فاعل لفعل محذوف منصوب بأن المصدرية المحذوفة أيضاً ، والتقدير : إلا أن يكون الفرقدان ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب على الاستثناء

وهذا التخرج محدود من أنصار سبويه بما أشار إليه المحقق الرضى في العبارة التي ذكرناها لك ، وبما قاله أبو على الفارسي : « لا يجوز أن يكون قوله إلا الفرقدان على تقدير إلا أن يكون

الثاني : انتصاب « غير » في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند النارية ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحال عند القامسي ، واختاره الناظم ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة ، واختاره ابن الباذئ .

الفرقدان ؛ وإنما لم يجر هذا لأنك لا تحذف الموصول وتدفع الصلة ، لأن الصلة تذكر التخصيص والإيضاح للموصول ، فإذا حذفت للموصول لم يجر حذفه وذكر ك ما يكون إضاحا له ؛ ونظير ذلك أجمعون في التوكيد ، لا يجوز أن تذكره وتحذف للتوكيد ؛ فإن قلت : لم لا يكون كالصفة والموصوف في جواز حذف للموصوف وذكر الصفة ؛ قلت : لم يكن في هذا كالوصف إذا كان مفردا ألا ترى أن الوصف إذا كان مفردا كان كالوصوف في الأفراد ، وإذا كان مثله جاز وقوعه مواقع للموصوف ، من حيث كان مفردا مثله ، مع استقباح تلك ؛ فأما الصلة فلا تقع مواقع للفرد ، من حيث كانت جملا ، كما لم يجر أن تبدل الجمل من الفرد ، من حيث كان البديل في تقدير تكرير العامل ، والعامل في للفرد لا يعمل في لفظ الجملة ؛ فكذلك لا يجوز أن تحذف للموصول وتقيم الصلة مقامه ؛ فإن قلت : فهلا جاز حذف للموصول وإبقاء الصلة كما جاز حذف الصلة وإبقاء الموصول في نحو قول العجاج :

بَعْدَ اللَّيْلِ وَاللَّيْلِ وَاللَّيْلِ إِذَا رَأَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

قلت : إبقاء الموصول بعد حذف الصلة أشبه وأقرب إلى القبول من عكس ذلك ؛ لأن الموصول مفرد وليس كالصلة التي هي جملة ؛ فذلك جاء في الشعر حذف الصلة وإبقاء الموصول ، ولم يمنع ؛ كما أنه يجوز لك أن تذكر للتوكيد ولا تذكر له توكيدا ، ولو حلوت أن تذكر أجمعون ونحوه من غير أن تذكر للتوكيد لم يجر ذلك لك « اهـ

الرابع - وهو تخريج الكوفيين - وملخصه أن إلا حرف عطف بمعنى الواو ، وذلك محدود عليهم بأن لا ينسل أن إلا تأتي بمعنى الواو ، وما ذكروه من الشواهد مخرج على غير ما ذكروه ؛ أما الآيات فلا فيها للاستثناء المنقطع ، وأما هذا البيت فلا فيه إن لم تكن صفة ، وهو موضع النزاع ، فهي للاستثناء المتصل كما في التخريج الأخير أو المنقطع كما في الآيات

الخامس - أن إلا في البيت عاطفة كما قال الكوفيون ، لكن ليست بمعنى الواو ، بل بمعنى حتى التي يكون المخطوف بها غاية في نهاية معنوية ؛ والرد على هذا التخريج هو الرد على تخريج الكوفيين

السادس - وهو تخريج ذكره البغدادي وذكر أنه لم يسبقه إليه أحد - وملخصه أن إلا في البيت للاستثناء ، وما بعدها منصوب لأن الكلام تام موجب ، ولكن نصبه على لغة لبعض العرب ؛ وهذا تخريج وجيه ، ولكنه على لغة قديمة مهجورة ، وقد أمكن غيره ؛ فلا داعي إلى الميل إليه

الثالث : يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَغَيْرِ ، فالجر على اللفظ ، والنصب على المعنى ؛ لأن معنى غَيْرَ زَيْدٍ إِلَّا زَيْدًا ، وتقول : مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ وَغَيْرِ ، بالجر وبالرفع ؛ لأنه على معنى إِلَّا زَيْدٌ . وظاهر كلام سيبويه أنه من المطف على المحل ، وذهب الشاويين إلى أنه من باب التوهم .

(وَلَيْسَ) بالكسر و (سُوَى) بالضم مقصورتين و (سَوَاهُ) بالفتح والد (أَجْمَلًا \* عَلَى الْأَصَحِّ مَا لَيْفَرِ جِلَا) من الأحكام فيما سبق ؛ لأنها مثلها ؛ لأمرين : أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قَامُوا سِوَاكَ وَقَامُوا غَيْرَكَ واحدٌ ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ؛ والثاني : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تنصرف ، والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك ؛ فن وقوصها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام : « دَعَوْتُ رَبِّي إِلَّا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِا » ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْشَأْتُ فِي سِوَاكُمْ إِلَّا كَالشَّعْثَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوَرِ الْأَسْوَدِ » وقول الشاعر :

٤٥٤ — وَلَا يَطْلُقُ الْفُتَحَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا

٤٥٤ — هذا البيت للرار بن سلامة أحد بني ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عجل ، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وهو الذي يقول في يوم ذي قار وقد قتل رجل من قومه يقال له يزيد المكسر بن حنظلة بن ثعلبة بن سيار العبلي رجلا من فزارة يقال له الأضجم :

كَسُونَا الْأَضْجَمَ الضَّيِّ لَمَّا أَنَا حَدٌّ مَقُولٍ رَقِيقٍ  
وَفَرَّتْ صَبَّةُ الْجَفَرَاءِ لَمَّا أَجَدَّ بَيْنَ إِنْتَابُ الْوَسِيقِ  
أَمَرْنَا مِنْهُمْ تَسْمِينَ كَهَلَا نَقُودُهُمْ عَلَى وَضْعِ الطَّرِيقِ  
وَجَالُوا كَالْقَعَامِ فَاسْتَلَمُونَا إِلَى خَيْلٍ مُسَوِّمَةٍ دَفُوقِ

والبيت المستشهد به من شواهد سيبويه ، وقد أنشده في كتابه مرتين : إحداها في باب ما يحتمل الشعر (١ - ١٣) ونسبه للرار بن سلامة العبلي ، والثانية في باب ما ينصب من الأماكن والوقت (١ - ٢٠٣) ونسبه لرجل من الأنصار ، ولم يعينه

اللفظ : « الفحشاء » هو الكلام القبيح ؛ وتقول : أخش فلان في كلامه ، وخش فحيشا ، وتخش ، وهو رجل فحش ، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام ؛ وقالوا : فلان فاحش ؛ يريدون أنه بخيل ، وذلك لأن البخل قبيح في الصفات كما أن الفحش القبيح من الكلام . والفحش - بضم فسكون - مثل الفحشاء « إذا جلسوا » كذا وقع في رواية سيدي في باب ما يحتمل الشعر ، ووقع في باب ما ينصب من الأماكن والأوقات « إذا قعدوا » والمعنى واحد

الإعراب : « لا » حرف نفي ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « ينطق » فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة « الفحشاء » يجوز أن يكون مفعولا به لينطق ، على أنه ضمن معنى يقول ؛ والفحشاء وإن كان مفردا بمعنى الجملة ، ويجوز أن يكون الفحشاء منصوبا على نزع الخافض وأصل الكلام : ولا ينطق بالفحشاء ؛ فهو - على هذا الوجه - مثل قول الشاعر :

لَدُنَّ يَهْرَ الْكَفِّ يَسِيلُ مَتْنُهُ      فِيهِ كَمَا صَلَّ الطَّرِيقَ الثَّغْلُبُ

(انظر شرح الشاهد رقم ٤٠٠ في ص ٢٦٨ من هذا الجزء) ؛ ويجوز أن يكون الفحشاء منصوبا على أنه مفعول مطلق ، مثل : سرت القهقري ، « من » اسم موصول فاعل ينطق ، مبنى على السكون في محل رفع « كان » فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، واسم ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمها وخبرها لاجل لها من الإعراب صلة الموصول « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون في محل نصب « جلسوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها ؛ وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الاسم للموصول الذي هو فاعل ينطق « ولا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « من » حرف جر ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « سواتنا » سواء : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير للتكلم ومعه غيره مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ؛ والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق

الشاهد فيه : قوله « من سواتنا » حيث وقعت فيه كلمة سواء مجرورة بمن ؛ وذلك يدل على أن هذه الكلمة تخرج عن النصب على الظرفية

واعلم أن النحاة قد اختلفوا في خروج سوى بجميع لغاتها عن النصب على الظرفية إلى الوقوع في مواقع الإعراب على ثلاثة مذاهب ، فذهب سيدي والخليل إلى أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في ضرورة الشعر ، وذهب الكوفيون - وتبعهم ابن مالك - إلى أنها تكون اسما وتكون ظرفا ، من غير ضرورة ولا قلة ؛ وذهب الرماني وأبو البقاء العكبري إلى أن هذه الكلمة

تستعمل ظرفا منصوبا على الظرفية وتستعمل غير ظرف ؛ إلا أن استعمالها ظرفا أكثر من استعمالها غير ظرف ، وارضى ابن هشام هذا للذهب ، وقال : « وإلى مذهبهما أذهب » اه  
قال سيبويه : « وجعلوا ما لايجرى في الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء ، وذلك قول  
للرار بن سلامة العجلي :

وَلَا يَنْطَلِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ  
... .. البيت ،

وقال الأعشى :

• وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِي لِسِوَايَاكَ •

وقال خطام المجاشي :

• وَصَالِيَاكَ كَكَمَا يُؤْمِنُ •

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير ، ومعنى الكاف معنى مثل ، وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها » اه

وقال في موضع آخر : « وما ينتصب أيضا : هذا سواك ، وهذا رجل سواك ، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك ، ولا يكون اسما إلا في الشعر ، قال بعض العرب لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة غير ، قال الشاعر ، وهو رجل من الأنصار :

وَلَا يَنْطَلِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ  
... .. البيت ،

وقال الآخر وهو الأعشى :

تَجَافَى عَنْ جَوْ الْيَأْمَةِ نَاقَتِي وَمَا حَدَلْتُ عَنْ أَهْلِي لِسِوَايَاكَ

وقال الأعمى الشتمري في شرح شواهد : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها ؛ لأنها لاستعمل في الكلام إلا ظرفا ، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها ؛ لأن معناها كمنهاها » اه  
وقال ابن مالك في كتابه الكافية :

سِوَى كَثِيرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَصَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهَرٌ  
وَمَنْعُ تَصْرِيفِهِ مِنْ عَدَّةٍ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ  
كَانَ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرًا وَجَرَّهَا تَنَزُّلاً وَنَظْمًا شَبْرًا

وقال في شرح هذا الكلام : «سوى للشار إليه اسم يستثنى به ، ويجوز ما يستثنى به للإضافة إليه ، ويعرب هو تقديرًا بما يعرب به غير لفظًا ؛ خلافاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف مذهبها إليه لأمرين : أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : قاموا سواك ، وقاموا غيرك ؛ واحد ؛ وأنه لأحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدل على مكان أو زمان فمعزل عن الظرفية ؛ والثاني : أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك ، وأنها لا تصرف ، والواقع في كلام العرب ثرا ونظما خلاف ذلك ؛ فإنها قد أضيف إليها ، وأبدى بها ، وحمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية . . . ثم ذكر الشواهد الكثيرة لما ادعاء من وقوعها في مواقع الإعراب » اهـ

وقال ابن هشام : «سواء تكون بمعنى مستو ، ويوصف به المكان ، بمعنى أنه نصف بين مكانين ، والأصح فيه حينئذ أن يكسر أوله مع القصر ؛ نحو قوله تعالى : ( مَكَانًا سَوًى ) وهو أحد الصفات التي جاءت على فعل ، كقولهم : ماء روى ، وقوم عدى ؛ وقد تمد مع الفتح ، نحو مررت برجل سواها والشم ؛ وبمعنى الوسط وبمعنى التمام فتمد فيهما مع الفتح ، نحو قوله تعالى : ( فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَبِّ ) ، ونحو : هذا درهم سواء ؛ وبمعنى القصد فتقصر مع الكسر ؛ وهو أغرب معانيها ، نحو قول الشاعر :

فَلَأَمْرٌ فَنَ سِوَى حُدُوبَةٍ مِدْحَتِي لَقِيَ الشَّمْسُ وَقَارِسِ الْأَخْرَابِ

ذكره ابن الشجري ، وبمعنى مكان أو غير - على خلاف في ذلك - فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ، وتقع هذه صفة واستثناء ، كما تقع غير ، وهو عند الزجاج وابن مالك كثير في اللفظ والتصرف ؛ فتقول : جاءني سواك ، بالرفع على الفاعلية ، ورأيت سواك ، بالنصب على المفعولية ، وما جادني أحد سواك ، بالنصب والرفع ، وهو الأرجح ، وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك إلا في ضرورة الشعر ، وعند الكوفيين وجماعة أنها تزد بالوجهين ، ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة ، قالوا : جاء الذي سواك ، وأجيب بأنه على تقدير سوى خبرا لمبتدأ محذوف : أي جاء الذي هو سواك ، أو حالا من فاعل فعل محذوف : أي جاء الذي ثبت حال كونه سواك ؛ كما قالوا : لا أفعله ما أن حراء مكانه ، فإن التقدير مائت كون حراء في مكانه ؛ ولا يمنع الخبرية قولهم : جاء الذي سواك - بالفتح واللد - لجواز أن يقال : إنها في هذا التال مبنية لإضافتها إلى اللبى ، كما تنفى غير إذا أضيفت إلى اللبى ، كما في قول الشاعر :

وقوله :

٤٥٥ - وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنْ لَلَّوَتْ مُحِطُهُ مُعْتَلٌّ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

لَدْ يَقْبِضِ حَيْثُ يَأْبَى غَيْرُهُ تَلْفُهُ بَحْرًا مُقِيضًا خَيْرُهُ

أفلا ترى أنه فتح غير مع كونه فاعلا ، وليس ذلك إلا لكونه قد أضافه إلى مبنى - وهو ضمير الغائب - فبناء على الفتح « اه بإيضاح ، وانظر في تحقيق آخر الكلام شرح الشاهد رقم ( ١٧٩ ) .

٤٥٥ - نسب قوم هذا البيت لأبي دواد الإيادى : واسمه جارية بن الحجاج ، ويقال : جورية بن الحجاج ، وهو الذى يقول :

لَا أَأْخُذُ الْإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ قَدْ مَنَ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامَ

ولم اتق على قصيدته التى منها بيت الشاهد .

اللفظ : « غخطه » اسم فاعل من أخطأك الأمر الفلانى ، بمعنى فاك ولم يصبك ، وفى الحديث : « مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُحِطِّتَكَ » وقوله « معلل » هو اسم مفعول من قولك : عالت فلانا بكذا ؛ إذا لهيته به وشغلته « بسواء الحق » يريد بغير الحق « مكذوب » اسم مفعول من قولك : كذبت فلانا - بالتخفيف ، من باب ضرب - إذا حدثته كذبا ولم تصدقه .

الإعراب : « كل » مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « من » اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جرّ بإضافة كل إليه « ظنن » فعل ماض ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « أن » حرف توكيد ونسب مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب « اللوت » اسم أن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « غخطه » غخطى : خبر أن ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جرّ ، وأن مع ما دخلت عليه سنت مسد مفعولى ظنن ، والجملة من ظنن وفاعله ومفعوله لاجل لها من الإعراب صلة الموصول « معلل » خبر المبتدأ الذى هو كل ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو نائب فاعل « بسواء » جار ومجرور متعلق بمحل ، وسواء مضاف ، و « الحق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مكذوب » خبر ثان ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، أوصفه للمل ، وصفة للرفع مرفوعة .

الشاهد فم : قوله « بسواء الحق » حيث ورد فيه سواء مجرورا بالباء ومضافا إلى الحق ،



وهذا مما يقطع بالرد على من جزم بأن سوى بجميع لغاتها لا تكون إلا ظرفا ، ولا تخرج عن النصب على الظرفية .

وقد ذكرنا لك مذاهب العلماء في هذه المسألة في شرح الشاهد السابق ، ونقلنا لك عباراتهم الناطقة بتحرير هذه المذاهب ؛ فلا حاجة بنا إلى إعادة شيء من ذلك ، ولكننا نذكر لك كلام أبي البركات ابن الأنباري في هذه المسألة ، قال :

ذهب الكوفيون إلى أن سوى تكون اسما وتكون ظرفا ؛ وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها تكون اسما بمنزلة غير ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الحذف ، قال الشاعر :

وَلَا يَنْطَلِقُ الْمَكْرُوهُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا

فأدخل عليها حرف الحذف ، وقال الآخر :

يَجَافُ عَنْ جِوِّ آيَا مَرْ نَاقِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِيهَا لِسَوَانِكَا

فأدخل عليها لام الحذف ؛ فدلّ على أنها لا تلزم الظرفية ؛ وقال أبو دوداد :

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ لَمُوتَ مَخْطِئُهُ مُثَلٌّ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

وقال الآخر :

أَكْرَهُ عَلَى الْكَثِيبَةِ لَا أَتَالِي أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا

فسواها في موضع خفض بالعطف على التضمير المتفوض في فيها ، والتقدير أم في سواها ؛ والذي يدلّ على ذلك أنه روى عن بعض العرب أنه قال : أَتَانِي سِوَاؤُكَ ؛ فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعماءوه في اختيار الكلام إلا ظرفا ، نحو قولهم : مررت بالذي سواك ؛ فوقوعها هنا يدلّ على ظرفيتها ، بخلاف غير ، ونحو قولهم : مررت برجل سواك ؛ أي مررت برجل مكانك ؛ أي ينفي غناك ويستدرك ، وقال لبيد بن ربيعة :

وَأَبْذُلُّ سِوَامَ لَالٍ إِنَّ سِوَاءَهَا دُمُومًا وَجُونا

وبالإضافة قوله :

٤٥٦ - قَابَنِي وَأَلَدِي يَحْجُجُ لَهُ السَّمْسُ بِجَدْوَى سَوَاكَ لَمْ أَتِي

فنصب سواها على الظرف ، ونصب دها بان ، كتولك : إن عندنا رجلا ؛ قال الله تعالى : (إِنَّ لَتَيْنَا أَنْكَالًا) والجن ههنا البيض ، وهو جمع جون ، وهو من الأضداد يقع على الأبيض والأسود ، ولو كانت مما تستعمل إما لكثرة ذلك في استعمالهم ، وفي عدم ذلك دليل على أنها لاستعمل إلا ظرفا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما ما انشدوه من قول الشاعر :

\* إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِن سِوَانَا \*

وقول الآخر :

\* وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَ \*

فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر ، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر ، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة ؛ لأنها في معنى غير ، وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون به وجها .

وأما قول الآخر :

\* أَيْنَمَا كَانَ حَفْنِي أَمْ سِوَاهَا \*

فليس سواها في موضع جرّ بالعطف على الضمير المحفوض في فيها ، وإنما هو منصوب على الظرف ؛ لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز ، وإنما هذا شيء يبنونه على أصولكم في جواز العطف على الضمير المحفوض .

وأما ما رووه عن بعض العرب أنه قال : أتاني سواؤك ؛ فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان ، وهي رواية شاذة غريبة ؛ فلا يكون فيها حجة ، والله أعلم . اهـ .

٤٥٦ - لم أتف لهذا البيت على سابق أو لاحق ، ولا عثرت له على نسبة إلى قائل معين

اللفظ : « يحجج » مضارع من الحجج ، وهو في اللغة التصد مطلقا ، ثم خص في عرف الشرع بالتصد إلى بيت الله الحرام لأداء النسك « بجدي » الجدي - بفتح الجيم وسكون الدال مقصور - العطية ، والفائدة : « والنساء » ؛ تقول : جذا فلان فلانا ، واجتداه ، واستجداه ؛ تريد طلب منه عطية ، وتقول : أجدي فلان فلانا ، تريد أعطاه ومنحه ، وتقول : هذا الأمر لا يجدي عنك شيئا ،

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله :

٤٥٧ - وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسَوَاكَ بِأَيْمَانِهَا وَأَنْتَ الْمُسْتَرَى

تعني أنه لا يفتى « أنت » مضارع وثق - مثل ورث - وهو أحد الأفعال التي جاءت على فعل يفعل - بكسر العين في الماضي والمضارع -

الإعراب : « أنت » إن : حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء التكلم اسم إن ، مبنى على السكون في محل نصب « والذي » الواو حرف قسم وجز « مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، الذي : مقسم به ، مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بفعل من مادة القسم محذوف وجوبا « يحجج » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « له » جار ومجرور متعلق بـ « يحجج » « الناس » فاعل يحجج ، مرفوع بالضممة الظاهرة وجملة يحجج له الناس من الفعل وفاعله لاجل لها من الإعراب صلة للوصول « بجدوى » جار ومجرور متعلق بأنق الذي في آخر البيت ، وجدوى مضاف ، و « سواك » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أنت » فعل مضارع مجزوم بـ « وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن التي في أول البيت ، وأصل الترتيب : فأنق لم أنت بجدوى سواك والذي يحجج له الناس

الشاهد فيه : قوله « بجدوى سواك » حيث استعمل كلمة سوى غير ظرف ، فأضاف إليها قوله جدوى ؛ فهي مجرورة تقديرا ، وهذا يدل لما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك وأبو البقاء العكبري والزماني من أن هذه الكلمة تستعمل إما غير ظرف وتقع في جميع مواقع الإعراب ٤٥٧ - هذا البيت لـ محمد بن عبد الله بن مسلمة اللدني ، للعرف بابن الولي ؛ من كلمة يمدح فيها يزيد بن حاتم بن قبيصة بن للهلب ، وقد رواها أبو تمام في ديوان الحماسة (١) ، والبيت الشاهد أول الكلمة في رواية أبي تمام ، وبعبارة قوله :

وَإِذَا تَوَعَّرَتِ السَّالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوْعَرِ  
وَإِذَا صَنَعْتَ صَنِيعَةً أَتَمَمْتَهَا بِيَدَيْنِ لَيْسَ نَدَايَا بِمَكْدَرِ  
وَإِذَا حَمَمْتَ لِمُتَمِّكَ بِنَائِلِ قَالَ النَّدَى قَامَطَتَهُ لَكَ أَكْثَرِ

يَا وَاحِدَ الرَّبِّ الَّذِي مَا إِنْ لَمْ مِنْ تَذَهَبَ عَنْهُ وَلَا مِنْ مَقْصَرٍ  
 اللغة : « وإذا تباع كريمة أو تشتري » أراد بالبيع ههنا الزهد عن الشيء والانصراف عنه  
 وذهاب الرغبة في تحصيله ، وبالشراء الحرص على الشيء والكلف به وشدة الرغبة في الحصول  
 عليه ، والكريمة : الحصة من خصال المجد والكرم ، وأوهنا بمعنى الواو ، وذلك كما يكتبون في  
 العقود : وكل حق داخل أو خارج ، يريدون وكل حق داخل وكل حق خارج ، وسواك : بمعنى  
 غيرك ، يريد إذا رغب قوم في اصطناع للسكرام وتأنيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك فأنت  
 الراغب المصل للسكرام وغيرك هو للنصرف الزاهد فيه ؛ وقوله « وإذا توعرت للسالك - إلخ »  
 يريد أنه إذا اشتد الزمان فأنسدت الطرق إلى من يتبدى بالمعروف كان الوصول إلى هباتك  
 وعطاياك سهلا لامتسقة فيه على سالكه لأنك رجل سمح ، وتوعرت : مأخوذ من قولهم : طريق  
 وعمر ، يريدون أنه غليظ ، وقد قالوا : وعمر الطريق يمر - مثل وعد يعد - وقالوا : وعمر الطريق  
 يوعر - مثل وجل يوجل ، وقالوا : طريق أوعر ، وهذه من اللغة الثانية ، وقالوا : طريق وعر ،  
 وهذه من اللغة الأولى « بمغنيك » المغنون : جمع معنف ، مثل مجند وزنا ومعنى ، وهو الطالب  
 المعروف ، وقوله « يا واحد العرب الذي ما إن له - إلخ » للذهب : الطريق ، وهو لهم مكان من  
 ذهب يذهب ، وللقرص : الناية والنهاية ، وقيل : هو لللجأ والحيلة ، وهو بكسر الصاد سمعا ،  
 وقياسه الفتح ؛ لأن فله قصر يقصر - مثل خرج يخرج -

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على  
 السكون في محل نصب « تباع » فعل مضارع مبنى للجهول مرفوع بالضمة الظاهرة « كريمة » نائب  
 فاعل لتباع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من الفعل للضارع ونائب فاعله في محل جر باضافة إذا  
 إليها ، وهذه الجملة هي شرط إذا « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ،  
 « تشتري » فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ،  
 ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى كريمة ، والجملة من الفعل ونائب فاعله  
 في محل جر معطوفة على شرط إذا « فسواك » الفاء واقعة في جواب إذا ، حرف مبنى على الفتح  
 لا محل له من الإعراب ، سوى : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ،  
 وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « إنعمها » بائع : خبر المبتدأ  
 مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير النائية العائد إلى كريمة مضاف إليه ، وجملة المبتدأ  
 وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا لأنها أداة شرط غير جازمة « وأنت » الواو حرف عطف  
 أنت ضمير منفصل مبتدأ « للشئ » خبر للمبتدأ . وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب  
 معطوفة على السابقة .

ومرفوعة بالناسخ قوله :

٤٥٨ — أَأَتْرَكَ تَحْلِي لَيْسَ يَنْبَغِي وَيَتَنَبَّأُ سِوَى لَيْلَةٍ ؟ إِنْ إِيذَا لَصُبُورُ

الشاهد فيه : قوله « فسواك بالنعما » حيث وقعت كلمة سوى في هذه العبارة مبتدأ ؛ فهي مرفوعة بضمة مقدرة على الألف ؛ وذلك يدل على صحة ما ذهب إليه ابن مالك تبعاً للكونيين والرماني والعكبري من أن هذه الكلمة تكون اسماً وتقع في جميع مواقع الإعراب ، كما بيناه في الشواهد السابقة بيانا لا يحتاج معه إلى إعادة شيء .  
ومثل هذا البيت قول عنقرة :

سِوَايَ يَهَابُ اللَّوْثُ أَوْ يَرْهَبُ الرَّذَى وَغَيْرِي يَهْوَى أَنْ يَعْيشَ مُخْلَاً

٤٥٨ — هذا البيت لأبي دهب الجني ، واسمه وهب بن زمة بن أسيد بن أحبة ابن خلف بن وهب بن حذافة بن جمح ؛ من كلمة له رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (١) ، والبيت للمستشهد به أول مارواه أبو تمام ، وبعده قوله :

هَبُونِي أَمْرًا مِنْكُمْ أَضِلُّ بِبَيْرِهِ لَهُ ذِمَّةٌ ؛ إِنَّ الذَّمَّامَ كَبِيرُ  
وَالصَّاحِبُ لِلتَّرْوِكِ أَعْظَمُ حُرْمَةً عَلَى صَاحِبٍ مِنْ أَنْ يَقِيلَ بِبَيْرِ  
عَفَا اللَّهُ عَنْ تَحْلِي الْفَدَاةِ فَلَيْتَ إِذَا وَلَيْتَ حُكْمًا عَلَى تَجْوُرِ

اللفظ : « أترك ليلي » هذا الاستفهام إنكارى بمعنى التقي ، كأن قائله كان يقول له : لا تترك ليلي ؛ فقال منكراً عليه : أترك زيارتها وليس ينبغي وبين الوصول إليها سوى سبيل ليلة ، يريد ما ينبغي ذلك ؛ وصبور : شديد الصبر ، وهو فعول بمعنى فاعل ، ويستوى فيه الذكر والمؤنث والمفرد والثنى والجمع « هبوني » معناه عدوني واجعلوني ، مثل قول الشاعر :

فَقُلْتُ أَجْرَنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَعْبَنِي أَمْرًا هَالِكًا

وقول عقيبة الأسدي :

فَعَبَنِي أُمَّةً هَلَكْتَ صَبَاكَ يَرِيدُ يَسُوسُهَا وَأَبُو يَرِيدُ

« أضل بغيره » في موضع الصفة لامراً ، وكذلك قوله « له ذمة » ويقال في الشيء الزائل عن مكانه إذا فقد ؛ أضلته ؛ فإذا كان في مكانه ولم تكنك لم تهتد إليه قلت : ضلته ، ومعنى قوله « منكم » من خاصتكم ، والمعنى : أجروني بجري رجل منكم ندله بغير وله ضمان الصحبة ؛ إن التمام حقه كبير ، وإن الرفيق لأعظم حرمة في صاحبه من ضلال بعيد

وبالقافية قوله :

٤٥٩ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْقُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

الإعراب : « أترك » الممزة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أترك : فعل مضارع ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره « أنا » ليلى « مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ليس » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بينى » بين : ظرف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وبينها » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، بين : ظرف معطوف على الظرف السابق ، منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وضمير النائية العائد إلى ليلي مضاف إليه « سوى » اسم ليس مؤخر عن خبرها ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و « ليلة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل نصب حال من ليلي « إني » إن : حرف تأكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، مبنى على السكون في محل نصب « إذا » ظرف متعلق بصبور الآتي ، والتثنية نائب عن الجملة التي تصاف إذا إليها ، وأصل الكلام إني لصبور إذا كان ذلك « لصبور » اللام لام الابتداء وهي للزحقة ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، صبور : خبر إن ، مرفوع بالضممة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ليس بينى وبينها سوى ليلة » حيث وقعت في هذه العبارة كلمة سوى اسمها ليس ؛ فدل ذلك على أن كلمة سوى ليست ملازمة للظرفية لا تخرج عنها أصلاً كما ذهب إليه جمهور البصريين ، بل هو قد تكون اسماً تقع في جميع مواقع الإعراب على ما بيناه في شرح هذه المسألة مع شرح الشاهدين رقم ٤٥٤ ، ٤٥٥ بما لا يحتاج بعده إلى زيادة

٤٥٩ - هذا البيت للفند الزتاني ، واسمه شهل بن شيبان بن ربيعة بن زتان بن مالك ابن صعب بن علي بن بكر بن وائل ؛ من كلمة أوردها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في أول باب الحماة من كتاب الحماة<sup>(١)</sup> ، وقبل بيت الشاهد قوله :

صَفَعْنَا عَنْ بَنِي دُحُلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِنْخَوَانُ  
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِفْنَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا  
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ فَأَمَتَى وَهُوَ عَرْمَانُ

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْمُدَّوَا نِ ... الْبَيْتِ ، وَبِهِ :  
 مَشِينًا مِثْلَ الْبَيْتِ غَدَاً وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ  
 يَضْرِبُ فِيهِ تَوْهِينٌ وَتَخْفِيعٌ وَإِقْرَانُ  
 وَطَعْنُ كَقَمِّ الزَّقِّ غَدَاً وَالزَّقُّ مَلَانُ  
 وَيَنْفَعُ الْخَلْمَ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذِّلَّةِ إِذْ عَلَنُ  
 وَفِي الشَّرِّ نَجَاةٌ حِينَ لَا يُنْجِيكَ إِخْسَانُ

اللفظ : « صفحنا » عفونا ، والصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرضت عن هذا الأمر صفحا ؛ إذا تركته ووليتك جانبك ، وقول : أصفحك عنه ، كما تقول : أضربت عنه ، ويروى « صفحنا عن بني هند » وهى هند بنت مر بن أد أخت تميم ، وهى أم بكر وتلقب ابني وائل ، يقول : أعرضنا عنهم ووليناهم صفحة أعناقنا ورجوهم فلم نؤاخذهم بما كان منهم « عسى الأيام أن يرجعن قوما - إلخ » نكر قوما لأن الفائدة المرجوة من المعرفة لم تضع بالتنكير ؛ فإنه لا فرق بين أن تقول : عفوت عن زيد ففعل الأيام ترد رجلا مثل الذى كان ، وأن تقول : ففعل الأيام ترد الرجل كالذى كان ، وللعنى فعلنا ذلك رجاء أن تردم الأيام إلى ما كانوا عليه من قبل ، ومعنى يرجعن يرددن ، وقوما : مفعوله ، ورجع يأتى لازما ومتعديا ، تقول : رجع فلان يرجع رجوعا ، ورجعته رجعا ، وفى القرآن الكريم : ( فَأَنْ رَجَعْتَ إِلَهُ ) ، وقوله « فلما صرح الشر - إلخ » صرح الشر : انكشف وتبين ، وفعل يأتى بمعنى فعل كثيرا ، مثل قولك : بين الشئ ، ووجه على ، وقدم ، ونبه ، ونسب ، وتأتى كل هذه الكلمات متعدية أيضا ، وقوله : فأسمى وهو عريان : روى فى مكانه : فأضحى وهو عريان ، وقوله « ولم يبق سوى المدوان - إلخ » المدوان - بضم العين وسكون الدال - الظلم ، تقول : عدا يعدو ، واعتدى يعتدى ، إذا جاوز الحد لغيره وظلم ، ودنام : جاز ينام وفعلنا بهم مثل ما فعلوا بنا ، وهو جواب لما فى البيت السابق ، وقوله « مشينا مشية الليث - إلخ » يروى فى مكانه : شددنا شدة الليث ، وكان مقتضى الظاهر أن يقول : غدا وهو غضبان ، ولكنه وضع الظاهر موضع الضمر لأنه قصد إلى إدخال الرفع فى نفس السامع وتربية الهابة منهم عنده ، وهم يضلون ذلك فى أسماء الأجناس وفى الأعلام أيضا ، ومثله قول عدى ابن زيد :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ لِلْوَتِّ مَوْتَهُ نَصَّ لِلْوَتِّ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

واللغى مشينا إليهم مشية الليث ابتكرو وهو جائع ، وكنى عن الجوع بالنضب لأنه يصحبه عادة ، وقوله « بضرب فيه توهين - الخ » التوهين : التضييف وهو تفعيل من الوهن ، ومعناه الضعف . والتخضيع : الإذلال والإخضاع ، وهو تفعيل أيضا من الخضوع ، وهو الدل ، وأصله التظامن وتقول : خضع الرجل وأخضع ؛ إذا لين كلامه للنساء ، والإقران : اللين والاسترخاء ، ويقال : الإقران القلبية ، ويقال : للواصلة التي لا تقرر معها ، ويرى :

يَشْرَبُ فِيهِ تَفْجِيعٌ وَتَأْيِسٌ وَإِزْنَانُ

أى يفتح الأَخ بالآخ ، والوالد بالوك ، والوك بالواك ، ويثيم النساء : أى يتركهن بنير أزواج ، وتماز مع السيجات ؛ وقوله « وطعن كغم الزق - الخ » أراد بالزق القرية ، وغذا : سال ، وهو بالين والدال للجمتين ، وصف الطمن بأنه نافذ واسع يسيل منه الدم كإسيل الماء من فم القرية ، وقوله « وبض الحلم عند الجهل - الخ » الإذعان : الاقنياد ، تقول : أذعن فلان لفلان ؛ إذا انقاد له ، وتقول : أذعن فلان بكذا ، إذا أقر به وصدق ، والمعنى أنك إذا حلت على من يجهل عليك تمادى في جهله فلحقك بذلك منزلة ، وأوضح منه قول الشاعر :

رَفَعْتُ عَنْ شَمِّ الشَّيْثَةِ إِنِّي رَأَيْتُنِي قَدْ كَفَّ عَنْ شَتْمِي قَبْلِي  
حَلِيمٌ إِذَا مَا الْحِلْمُ كَانَ جَلَالَةً وَأَجْهَلُ أَحْيَانًا إِذَا التَّمَسُّوا جَبْلِي

الإعراب : « ولم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ؛ لم : حرف نفى وجزم. وقلب ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « يبق » فعل مضارع مجزوم بـ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « سوى » فاعل يبق ، مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف ، و « العدوان » مضاف إليه ، والجملة من الفعل للضارع وفاعله معطوفة على جملة صرح الشر التي هي شرط لما في البيت السابق « دناهم » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون العارض لدفع كراهة توالى أربع متحركات في مثله من الصحيح ، ونا : فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع ، وهم : مفعول به ضمير مبنى على الضم في محل نصب ، وللم حرف عماد « كا » الكاف ايم بمعنى مثل يقع صفة لموصوف محذوف يكون مفعولا مطلقا ، وأصل الكلام : دناهم ديننا مثل دينهم ، وما : للمصدرية حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « دانوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة الكاف إليه الشاهر فيه : قوله « لم يبق سوى العدوان » حيث وقعت كلمة سوى في هذه العبارة فاعلا



وحكى القراء : أَنَّكَ سِوَاكَ ، ومنصوبة بِأَنَّ قوله :

٤٦٠ - لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَنَى لَوْ عَمِلَ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى

هذا تقرير ما ذهب إليه الناطم ، وحاصل ما استدلل به في شرح الكافية وغيره .

ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة ؛ لأنها يوصل بها للوصول نحو : جاء الذي سِوَاكَ ؛ قالوا : ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشر ، وقال

ليبق ، وهو يدل على أن هذه الكلمة تكون اسما وتقع في جميع مواقع الإعراب ، على نحو ما بيناه في شرح الشواهد السابقة .

٤٦٠ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أولاً .

اللفظ : «لديك» معناها عندك «كفيل» الكفيل : الضامن ، وهو مأخوذ من الكفالة ،

وهي الضمان ، تقول : كفل فلان بكذا يكفل - مثل قعد يقعد - كفالة ، وتقول : كفل فلان

عن فلان بالمال لرعيه ، وتقول : أ كفل فلان فلانا للال ، إذا ضمنه إياه «بالمنى» للنى - بضم

اليم وفتح النون - جمع منية - بضم فسكون ؛ وهي ما يجناه لار «لؤمل» اللؤمل : اسم فاعل من

أمل فلان تأمىلاً ، إذا رجا «يشقى» مضارع من الشقاء ، وهو العناء والشدة .

الإعراب : «لديك» لدى : ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية وعلامة نصبه فتحة

مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف وضمير

المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر «كفيل» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة

«بالمنى» جار ومجرور متعلق بكفيل «لؤمل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من للنى ، أو صفة

لكفيل «وإن» الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد

ونصب مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب «سواك» سوى : اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة

على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في

محل جر «من» اسم موصول مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع «يؤمله» يؤمل : فصل

مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والضمير البارز

للتصل مفعول به مبنى على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل وقاعله ومفعوله لا عمل لها من

الإعراب صلة الموصول «يشقى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها

التعذر ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وقاعله في محل رفع خبر للبتدأ

الذى هو الاسم الموصول ، والجملة من للبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن

الشاهد فيه : قوله «وإن سواك» حيث وقعت كلمة سوى في هذه العبارة اسما لإن ، فدل ذلك

على أن هذه الكلمة تكون اسما غير ظرف وتقع في جميع مواقع الإعراب

الزمانى والعكبرى : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكثير قليلاً ، وهذا أعدل . ولا ينهض ما استدل به الناطق حجة ؛ لأن كثيراً من ذلك أو يتقنه لا يخرجُ الظرفَ عن اللزوم ، وهو الجبر ، وبمعنه قابل للتأويل اهـ .

﴿ تنبيهات ﴾ الأول : حكى القاموسُ في شرح الشاطبية في سِوَى لغةٍ رابعةٍ ، وهى المد مع الكسر .

الثانى : أفهم كلامه أنه يجوزُ في المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى ، كما جاز في غير ، ويساعده قوله في التسهيل : تساويها مطلقاً سوى ، بعد ذكره جواز اعتبار المعنى في المعطوف على مجرور غير .

الثالث : تشارك سوى غيراً في أمرين :

أحدهما : أن المستثنى بغير تد يحذف إذا فهم المعنى ، نحو لَيْسَ عَيْدٌ ، بالضم ، وبالفتح ، وبالتنوين ، بخلاف سوى .

ثانيهما : أن سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام ، كما سلف ، بخلاف غير .

الرابع : تأتى سِوَاء بمعنى وسط ، وبمعنى تام ، فتعد فيها مع الفتح ، نحو « في سِوَاء الجميع » وَهَذَا دِرْهَمٌ سِوَاء ، وتأتى بمعنى مُستَوٍ ؛ فتقصر مع الكسر ، نحو : « مَكَانًا سِوَى » وتعد مع الفتح ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سِوَاهُ وَالْقَدَمُ ، ويخبر بها حينئذ عن الواحد فافوقه ، نحو « لَيْسُوا سِوَاء » لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء اهـ .

(وَاسْتَثْنَى نَاصِيَةً) للمستثنى (يَلَيْسَ وَخَلَا \* وَبَعْدًا وَيَبْكُونُ بَعْدَ لَا) النافية ، نحو : قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا ، وَخَلَا عَمْرًا ، وَعَدَا بَكْرًا ، وَلَا يَكُونُ خَالِدًا .

أما ليس ولا يكون فالاستثنى بهما واجبُ النصب ؛ لأنه خبرهما ، واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، فتقدير قاموا ليس زيداً : ليس هو أى بعضهم ، فهو نظير « فَإِنْ كُنْ نِسَاءً » بعد « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ » وقيل : عائد على أسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ليس هو : أى القائم ، وقيل : عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والتقدير ليس هو : أى ليس فعلهم فعل زيد ، فحذف المضاف ،

وينصف هذين علم الاطراد ؛ لأنه قد لا يكون هناك فعل ، كما في نحو : الْقَوْمُ إِنْخَسَتْ لَيْسَ زَيْدًا .

وأما خلا وعدا فعلان غير متصرفين ؛ لوقوعهما موقع إلا ، وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية ، وفاعلهما ضمير مستتر ، وفي مَرَجِيهِ الخلاف المذكور .

( تنبيهان ) : الأول ، قيل : موضع جملة الاستثناء من هذه الأربع نصب على الحال ، وقيل : مستأنفة لا موضع لها ، وصححه ابن عصفور .

الثاني : لا تستعمل « يكون » في الاستثناء مع غير « لا » من أدوات النفي اه .  
( وَأَجْرُ زَيْدٍ بِسَابِقِي يَكُونُ ) وهما خلا وعدا ( إِنْ خُرِدَ ) الجر فانه جائز وإن كان قليلا ، فن الجر بخلا قوله :

٤٦١ — خَلَا اللَّهُ لَا أَزْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعْدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

٤٦١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قاتل معين ، ولا عثرت له على سابق أولاحق .  
اللفظ : « أرجو » مضارع من الرجاء ، وهو ضد اليأس ، تقول : رجاء فلان الخير يرجوه رجاء ، إذا أمله وانتظر حصوله « سواك » غيرك ، وهو دليل على استعمال هذه الكلمة إما غير ظرف ، لأنه مفعول به « عيالي » العيال : جمع عيل — بتشديد الياء مكسورة — وهو فيعل من العيلة التي هي الفقر والحاجة ، وسمى أهل بيت الرجل عيالا لأنهم سبب في حاجته واقتقاره ، أو هو فيعل من قولهم : عال فلان فلانا ، إذا ماته ، سموا بذلك لأنه يموتهم ويقوم بحاجاتهم « شعبة » الشعبة — بضم الشين وسكون العين — الطائفة من الشيء ، أراد أن يقول : إن الممدوح لا يألو جهدا في إعطائه والتفضل عليه لأنه يعتبر عياله طائفة من عياله .

الاعراب : « خلا » حرف استثناء وجر ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « الله » مجرور بخلا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « لا » حرف نفي ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « أرجو » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « سواك » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التصغر ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « وإِنَّمَا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، إِنَّمَا : أداة حصر ، وأصلها مركبة من إن المؤكدة وما الزائدة الكافة لإن عن عمل النصب والرفع والاختصاص بالأسماء « أعد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عيالي » مفعول

أول لأعد منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، و ياء للتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « شعبة » مفعول ثان لأعد ، منصوب بالفتحة الظاهرة « من عيالكا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر ، والألف للإطلاق .

الشاهد في : في هذا البيت ثلاثة شواهد لباب الاستثناء :

الأول : في قوله « خلا الله » حيث روى بجر لفظ الجلالة ؛ فدلّ ذلك على أن خلا تستعمل حرف جر ، وقد ذكر قوم أن سيبويه لم يحفظ الجر بخلا ، وهو نقل فاسد كما قال الشارح الأشعري ؛ لأن سيبويه قد ذكر الجر بها في كتابه ، قال ( ١ - ٣٧٧ ) : « وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما يجر حق ما بعده ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أتاني القوم خلا عبد الله ( بالجر ) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسم ، ولا تسكون صلتها إلا الفعل هنا ، وهي مألوفة في قولك : تفعل ما فعلت ، ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيدا ؛ لم يكن كلاما » اهـ ، وبعد تسليم أن الجر بها جائز ، وإن كان قليلا ، اختلفوا في متعلقها ؛ فقيل : تتعلق بما ذكر قبلها من فعل أو شبهه ، ولو تقديرا ، يعني أن الفعل وما في معناه لو تأخر عنها فهو في حكم التقديم ؛ فعلى هذا القول تتعلق بأرجو في بيت الشاهد ؟ وقيل : لا تتعلق بشيء أصلا ، وهي مع مجرورها في محل نصب عن تمام الكلام ، واختار هذا المذهب ابن هشام في معنى اليب واستدل عليه بما نقله الشارح الأشعري في التنبيه الثاني .

الشاهد الثاني : في قوله « سواك » حيث استعمل هذه الكلمة مفعولا به ، فدلّ هذا على أن هذه الكلمة تكون اسما غير ظرف وتقع في جميع مواقع الإعراب ، وقد تقدم بحث هذه المسألة بحثا وافيا وبيان آراء النحاة واستدلالاتهم .

الشاهد الثالث : في قوله « خلا الله » حيث قدم أول الكلام ، وقد قدمنا في هذه المسألة كلمة موجزة ( في ص ٤٥٥ من هذا الجزء ) ونحن نفصل لك هنا فيها بعض التفصيل ؛ فنقول : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ، نحو قولك : للإطعامك ما أكل زيد ، نص عليه الكسائي ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع . وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقلما ، قال الشاعر :

خَلَا أَنْ التَّيْقَانَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَنَنْ إِلَيْهِ شَوْسُ

وقال الآخر :

وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا طُورِي وَلَا خَلَا الْجِنِّ بِهَا إِنِّي

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن الاستثناء يضارع البذل ؛ بدليل قولهم : ما قام أحد إلا زيدا ، ولا زيد ، وللعنى واحد ، فلما جاز البذل لم يجوز تقديمه كما لا يجوز تقديم البذل على اللبدل منه ، لأننا نقول : لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي ألا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البذل على اللبدل منه ، وقد جاء ذلك كثيرا في كلامهم ، قال الكيت :

قَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

فقدم المستثنى على المستثنى منه ، وقال الآخر :

النَّاسُ أَلْبُ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا الشُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَزَرَ

فقدم المستثنى على المستثنى منه ، وهذا كثير في كلامهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها وذلك لا يجوز ، لأنها حرف نفي يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام ، وكأنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الاستثناء يضارع البذل ، ألا ترى أنك تقول : ما جاءني أحد إلا زيد ، وإلا زيدا ، وللعنى واحد ، فلما جرى الاستثناء البذل امتنع تقديمه كما يمنع تقديم البذل على اللبدل منه ، وما ذكروه من هذا فسند كفساده في الجواب عن كلامهم ، إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : فأما احتجاجهم بقول الشاعر :

\* خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطْلَبَا \*

فنقول : لا نسلم هنا أن الاستثناء وقع في أول الكلام ، فإن هذا الشعر لأبي زيد الطائي ، وقبل هذا البيت قوله :

إِلَى أَنْ عَرَّسُوا وَأَضَبَ مِنْهُمْ قَرِيْبًا مَا يُحْسِنُ لَهُ حَسِيْنُ

خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطْلَبَا حَسِيْنٌ بِهِ فَهَنْ إِلَى شَوْسُ

وأما قول الآخر :

وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا طُورِي وَلَا خَلَا الْجِنِّ بِهَا إِنِّي

ومن الجرب بعداً قوله :

٤٦٢ - أَيْحَنَّا حَيِّهِمْ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشُّمَطَاءَ وَالطُّفُلَ الصَّغِيرَ

فتقديره : وبعدة ليس بها طوري ولا إنسي خلا الجن ، خلف إنسيا ، فأضمر للسنتي منه ، وما أظهره تفسير لما أضمره ، وقيل : تقديره ولا بها إنسي خلا الجن ؛ فيها مقدرة بسد لا ، وتقديم الاستثناء فيه للضرورة ؛ فلا يكون فيه حجة .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه من أنه قد ضارع البذل : قولهم « لو كان الأمر كما ذهبتم إليه لوجب ألا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البذل على البذل منه » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن المستثنى لما تجاذبه شهبان أحدهما كونه مفعولاً والآخر كونه بدلاً جعلت له منزلة متوسطة ؛ فجاز تقديمه على المستثنى منه ولم يجوز تقديمه على الفعل الذي ينصبه ، عملاً بكلا الشبهين ، على أن من العرب من يجوز البذل مع التقديم ؛ فيقول : ما جادني إلا زيد أحد ، فبرفع على البذل مع تقديمه على البذل منه ، وإن كانت اللفظة النصيحة العالية النصب ، وقد مضى بيت حسان بن ثابت الأنصاري رضى الله عنه وهو الشاهد رقم (٤٤٧) فارجع إليه .

٤٦٢ - لم أقب لهذا البيت على نسبة إلى قاتل معين ، وقد عثرت له على بيت سابق عليه ، وهو قوله :

تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتٍ عُوجَ عَوَاكِفٍ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ

اللفظ : « بنات عوج » يريد أفراساً كريمات الأصل ، منسوباً آبائهن إلى أعوج ، وأعوج : علم على فرس لم يكن في خيل العرب خيل أشهر منه ولا أكثر نسلاً ، قال الأصمعي : كان لبني آكل الرار ثم صار لبني هلال بن عامر ، وقال أبو عبيدة : كان لبني كندة فأخذته بنو سليم في بعض أيامهم فصار إلى بني هلال ، وقال ابن سيده : أعوج فرس سابق ركب صغيراً فأعوجت قوائمه ، والحيل الأعرجية منسوبة إليه ، ويقال : خيل أعرجية ، وأعرجيات ، وبنات أعوج ، وقال الشاعر :

تَجَوَّتْ وَلَمْ تُنَمِّنْ عَلَيْكَ طَلَاقَةً سَوَى حَبِيدٍ التَّغْرِيبِ مِنْ أَكْلِ أَعُوجِ

والحضيض : القرار من الأرض عند منقطع الجبل ، وفي الحديث : أنه أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية فلم يجد شيئاً يضعها عليه فقال « ضعه بالحضيض فأما أنا عبد آكل كما يأكل البعد » يعني ضعه بالأرض « عواكف » جمع عاكفة ، وهي اسم فاعل من عكف على الشيء . يكف عكوفاً - مثل قعد يقعد قوموداً ، ومثل جلس يجلس جلوساً - « خضعن » ذللن وخضعن « النسور » جمع نسر . « أبحنا » يريد أهلكنا وأستأصلنا « حيهيم » الحى : القبيلة « أسرا »

( تنبيهان ) : الأول : لم يحفظ سيديوه الجربدا ، قيل : ولا بخلا ، وليس كذلك ، بل ذكر الجربخلا .

الثاني : قيل يتعلّقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاطعة حروف الجر ، وقيل : موضعهما نصب عن تمام الكلام ، وهو الصواب ؛ لعدم اطراد الأول ، ولأنهما لا يُعدّيان الأنفالَ إلى الأسماء : أى لا يوصلان معناها إليها ، بل يربّيان معناها عنها ، فأشبهتا في عدم التسدية الحروف الزائدة ، ولأنهما بمنزلة إلّا ، وهى غير متعلقة اه  
( وَبَدَّ مَا ) المصدرية ( انصِب ) حتّى ؛ لأنهما تميّنا بها للفعلية ، كقوله :

الأسر : أن يؤخذ الرجل في الحرب ، والرجل أسير ، والجمع أسارى وأسرى « الشمطاء » هى الرأه التى خالط البياض سواد شعرها ، ويقال لها ذلك إذا شاخت وكبرت ، والرجل أشمط ، وقال النابغة الذبياني :

لَمْ أَنَهَا مَرَضَتْ لِأَشْمَطَ زَاهِبٍ      عَبْدَ الْإِلَهِ صَرَوَّةٌ مُتَعَبِدٍ  
لَرَأَا لِهَيْبَتِهَا وَحُسْنِ حَدِيثِهَا      وَخَلَالَهُ رَشْدًا وَإِنْ لَمْ يَرَشُدِ

والطفل : الصبي الذى لا يزال في حدود زمن الرضاع ، ثم هو فطيم .  
العراب : « أبحنا » فعل ماض وقاعله « جهيم » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه « قتلا » تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، أو مفعول مطلق مبين لنوع العامل ، مثل رجعت القهقري « وأسرا » الواو حرف عطف ، أسرا : معطوف على قتلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عدا » حرف استثناء وجر ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « الشمطاء » مجرور بعدا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « والطفل » الواو حرف عطف ، الطفل : معطوف على الشمطاء ، مجرور بالكسرة الظاهرة « الصغير » نعت للطفل ، مجرور بالكسرة الظاهرة  
الشاعر في : قوله « عدا الشمطاء » حيث روى بجزر الشمطاء ، فدل ذلك على أن من العرب من يجر بيدا ، بوسيديوه رحمه الله لم يحفظ الجر بهذه الكلمة ولم يروه ، وقد رواه وقيله غيره من حملة اللغة ورواتها ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، قال جلاله الزعخشري في اللغز ( ١٩٣ - ) : « للستنى في إعرابه على خمسة أضرب : أحدها : منصوب أبدا ، وهو على ثلاثة أوجه : ما استثنى بالامن كلام موجب ، وذلك جاء في القوم إلا بيدا ، وبيدا و خلا بعد كل كلام ، وبعضهم يجر بخلا ، وقيل : بهما ، ولم يورد سيديوه هذا القول ولا البرد »

\* أَلَا كَلُّهُ شَيْءٌ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ <sup>(١)</sup> \*

وقوله :

٤٦٣ - تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَأَنْفِي يَكُلُّ أَلْبَى يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّغٌ

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَكُلُّ نَفْسٍ لَّا عَاقِلَةٌ زَائِلٌ \*

وهذا البيت للبيد بن ربيعة العامري ، وهو الشاهد رقم (٣) وقد مضى مشروحا في ( ص ١١ من الجزء الأول ) وقد ذكرنا من قصيدة هذا الشاهد عدة أبيات مع الشاهد رقم (١٠٣) في ( ص ١٧٩ من الجزء الأول أيضا ) ثم ذكرنا عدة أبيات مع الشاهد رقم (٣٩٣) في ( ص ٢٤١ من الجزء الثاني ) والاستشهاد بالبيت في هذا للوضع بقوله « ما خلا الله » حيث نصب الاسم الكريم بعد « ما خلا » قال جارا لله الزمخشري : « فأما ما عدا وما خلا فالنصب ليس إلا » اهـ ، وهذا مبنى على أن « ما » مصدرية ظرفية ؛ من قبل أن « ما » هذه لا تدخل إلا على الأفعال ، فأما إن اعتبرت « ما » زائدة فإن النصب لا يتعين ، بل يجوز ما كان يجوز قبل دخول ما ، قال ابن هشام : « وتدخل على عدا وخلا ما للمصدرية فيتعين النصب لتعين الفعلية حينئذ » كقوله :

\* أَلَا كَلُّهُ شَيْءٌ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ \*

وقوله :

\* تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَأَنْفِي \*

ولهذا دخلت نون الوقاية ، وموضع للوصول وصلته نصب : إما على الظرفية على حذف مضاف ، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل ؛ فمضى قاموا ما عدا زيدا : قاموا وقت مجاوزتهم زيدا ، أو مجاوزين زيدا ؛ وقد يجران على تقدير مازائدة « اهـ » ولم يذكر سيبويه إلا أن « ما » قبل خلا وعدا اسم ، يريد أنها تقول مع ما بعدها باسم ، ولهذا لم يذكر إلا النصب ، قال : « وتقول : أتاني القوم ما عدا زيدا ، وأتوني ما خلا زيدا ، فما هنا اسم ، وخلا وعدا صلة له ، وكأنه قال : أتوني ما جاوز بعضهم زيدا ، وما هم فيها ما عدا زيدا ، كأنه قال : ما جاوز بعضهم زيدا ، وكأنه قال : إذا مثلت ما خلا وما عدا فجعلته اسما غير موصول قلت : أتوني مجاوزتهم زيدا ، مثلته بمصدر ما هو في معناه » اهـ

٤٦٣ - لم أتف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثر له على سابق أو لاحق  
الفرد : « عل » مضارع مبنى للمجهول من اللل ، وهو السأم ، وتقول : ملت الشيء ، وملت منه ، أملاه ، وأمل منه ، مللا - بفتح الميم واللام - وملة وملالة ، وهذا رجل مل - بفتح



... ..

فسكون - ومولول ، وماولة ، وذوملة ، وتقول : أمه ، وأمل عليه ، بمعنى أسأله ؛ وقالوا : أدلّ فأملّ - « النداءى » جمع نعمان ، مثل سكران وسكارى ، والنعمان والنديم : الذى يجالسك على الشراب « مولع » وصف من قولاك : أولع فلان بكذا ؛ إذا أغرى به وأحبّه ، وهو ملازم للبناء لما لم يسم فاعله .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بالضمّة الظاهرة « النداءى » نائب فاعل ، مرفوع بضمّة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر « ما » موصول حرفى ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « عدائى » عدا : فعل ماضى دال على الاستثناء مبنى على فتح مقترن على الألف منع من ظهوره التعذر ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو ، والنون للوقاية ؛ وياء للتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وهى المستثنى ، ومما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافة إلى ظرف محذوف ، وتقدير الكلام : تمل النداءى وقت تجاوزتهم إياى ، وعن السبى أن المصدر للزّول فى تقدير اسم مشتق يقع حالا من نائب الفاعل ، وتقدير الكلام عنده : تمل النداءى حال كونهم مجاوزينى « فائى » الفاء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء للتكلم اسم إن ، مبنى على السكون فى محل نصب « بكل » جار ومجرور متعلق بمولع الآتى فى آخر البيت ، وكل مضاف ، و « الذى » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « يهوى » فعل مضارع مرفوع بضمّة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر « ندبى » فاعل يهوى ، مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء للتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، وياء للتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جرّ ، وحمة الفعل وقاعله لاجل لما من الإعراب صلة الاسم للوصل ، والعائد ضمير منصوب يهوى محذوف ، والتقدير : بكل الذى يهواه ندبى « مولع » خبر إن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .  
الشاعر فى : قوله « ماعدائى » فإن عدا فى هذه العبارة فعل ماضى دالّ على الاستثناء ، والدليل على أنه فعل أمران : الأوّل تقدم ما للمصدرة الظرفية عليه ؛ فإن « ما » هذه لا تدخل إلا على الأفعال ؛ والثانى لحاق نون الوقاية قبل ياء للتكلم ، وقد عرفت أن نون الوقاية تدخل على الفعل لتقيه الجر إذا اتصل بياء للتكلم

فإن قلت : فهل يجوز أن تجعل ماهذه زائدة ، وتجعل عدا على هذا حرف جرّ ، ويكون موضع ياء للتكلم جراً ، ودخول النون لا يتعين معه أن تكون الكلمة فعلاً ؛ لأنها تلحق ببعض الحروف ، نحو منى وعنى ؟

وموضع الوصول وصلته نصب بالاتفاق ، فقال السيرا في : على الحال ، وهذا مُشْكَل ؛  
لتصريحهم في غير هذا اللوضع بأن المصدر للؤل لا يقع حالا ، كما يقع للمصدر الصريح في نحو :  
أَرْسَلَهَا الْمِرَاكَ ، وقيل : على الظرف ، و« ما » وَفْقِيَّةٌ ثابت هي وصلتها عن الوقت ، فالنحو  
على الأول : قاموا بمجاورة زين زيدا ، وعلى الثاني : قاموا وقت مجاوزتهم زيدا ، وقال ابن خروف :  
على الاستثناء كالتصايب غير في : قاموا غير زيد .

(وَأَنْعِجَارٌ) بهما حينئذ (قَدْ يَرِدُ) أجاز ذلك الجرئى وَالرَّبِيْعِيَّ وَالْكَسَائِيَّ وَالْفَارِسِيَّ ،  
لكن على تقدير « ما » زائدة لا مصدرية ؛ فَإِنْ قَالُوهُ بِالْقِيَاسِ فَهَاسِدٌ ؛ لِأَن « ما » لا تزداد قبل  
الجار ، بل بعده ، نحو «عَمَّا قَلِيلٍ» «فَمَيَّا رَحْمَةً» ، وَإِنْ قَالُوهُ بِالسَّيَاحِ فَهُوَ مِنَ الشَّدُوذِ بِمَحِثٍ  
لا يَصِحُّ بِهِ .

(وَحَيْثُ جَرَّاهُمَا حَرَكَانِ) بالاتفاق (كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا مَعْلَاقَيْنِ) بالاتفاق ، وسواء في  
الحالين اقترنا بهما أو تمجدا عنها .

(وَكَحَلَا) في جواز جر للستنتى بها ونصبه (حَاشَا) تقول : قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدُو ،  
وَحَاشَا زَيْدًا ؛ إِذَا جَرَّتْ كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ ، وَفِيهَا تَعْلُقُ بِهِ مَا سَبَقَ فِي خَلَا ، وَإِذَا نَصَبْتَ كَانَتْ  
ضَلًّا ، وَالتَّخْلَافُ فِي فَاعِلِهَا وَفِي مَعْلُ الْجُمْلَةِ كَمَا فِي خَلَا .

(تَنْبِيْهَانِ) الأول : الجر بمحاشا هو الكثير الراجح ، ولذلك التزم سيديويه وأكثر  
البصريين حرفتها ولم يميزوا النصب ، لكن الصحيح جوازه ؛ قد ثبت بنقل أبي زيد وأبي  
عمرو الشَّيْبَانِيَّ وَالْأَخْفَشَ وَأَبْنِ خُرُوفٍ ، وَأَجَاذَهُ لِلزَّازِنِيِّ وَلِلْبُرْدِ وَالزَّجَّاجِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن دعوى الزيادة مخالفة للأصل ؛ لأن الأصل أن يؤتى  
بالكلمة للدلالة على معناها الذي وضعت له ، وأن القول بزيادة « ما » في هذا اللوضع عمل خلاف بين  
العلماء ، وإنما قال به قوم منهم الجرئى والرَّبِيْعِيَّ وَالْكَسَائِيَّ وَالْفَارِسِيَّ وَإِبْنُ جَنِّي ، وَرَدَّه بَقِيَّةُ النُّحَاةِ  
وعلى ابن هشام في معنى اليب ردّه بقوله : « فَإِنْ قَالُوا بِالزِّيَادَةِ قِيَاسًا فَهَاسِدٌ ؛ لِأَن مَا لَا تَزَادُ قَبْلَ  
الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، بَلْ بَعْدَهُ ، نَحْوُ عَمَّا قَلِيلٍ ، وَإِنْ قَالُوا ذَلِكَ سَمَاعًا فَهُوَ مِنَ الشَّدُوذِ بِمَحِثٍ لَا يَقَاسُ  
عَلَيْهِ » اهـ ، وهذه هي عبارة الشارح الأشعري أخذها منه ، وإذا علمت هذا تبين لك أنه لا يجوز  
أن تجعل لازمة وعدا حرفا ويا للتكم في محل جرّه ؛ لأن ذلك مخالف للأصل ، وإجراء للكلام  
على المختلف فيه مع إمكان الجادة

٤٦٤ — حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالَّذِينَ

٤٦٤ — هذا البيت للفرزدق حماد بن غالب

الإعراب : «حاشا» فعل استثناء يدل على أن ما بعده خارج من حكم ما قبله مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى مصدر فعل في كلام سابق ، أو إلى اسم فاعل ذلك الفعل ، على ما عرفت فيما سبق « قريشا » مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فان » الفاء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لا عمل من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب « الله » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « فضلهم » فعل ماض مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة ، وضمير الغائبين العائد إلى قريش مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «على» حرف جر « البرية » مجرور على وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفضل « بالإسلام » جار ومجرور متعلق بفضل أيضا « والذين » الواو حرف عطف ، الذين : معطوف على السلام ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الشاهد في : قوله « حاشا قريشا » حيث نصب ما بعد حاشا بها ، فدل ذلك على أن حاشا تستعمل فعلا بدون « ما » للصدريّة الظرفية كما تستعمل عدا وخلا ، وهذا منذهب للبرد والملازني وجماعة من النحاة ، وذهب سيبويه والزمخشري إلى أن حاشا لا تكون إلا حرفا فتجر ما بعدها قال جاركه في الفصل ( ١ - ١٩٧ ) : « والثالث من أنواع للسكتي مجرور أبدا ، وهو ما استثنى بغير وحاشا وسوى وسواء ، والبرد يميز النصب بحاشا » اهـ

وقال أبو البقاء بن يعيش : « وأما حاشا فهو حرف جر عند سيبويه ، يجر ما بعده ، وفيه معنى الانتهاء ، تقول : أتاني القوم حاشا زيد ، وما أتاني القوم حاشا زيد ، ولعنني سوى زيد ، قال الشاعر :

حَاشَا أَيُّ ثَوْبَانٍ إِنَّ بِيْ ضَيْغًا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّمِّ

وزعم الفراء أن حاشا فعل ولا فاعل له ، وأن الأصل في قولك : حاشا زيد ؛ حاشا زيد ؛ غذفت اللام لكثرة الاستعمال ، وخفضوا بها ، وهذا فاسد ؛ لأن الفعل لا يتحوّل من فاعل . وذهب أبو العباس للبرد إلى أنها تكون حرف جر كما ذكر سيبويه وتكون فعلا ينصب ما بعده ، واحتج لذلك بأشياء : منها أنه يتصرف ؛ فتقول : حاشيت أحاسي ، قال النابغة :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاسِي مِنَ الْأَنْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

والتنصرف من خصائص الأفعال ؛ ومنها أنه يدخل على لام الجر ؛ فتقول : حاشا لزيد ، قال

وقوله : **أَلْهَمْ أَغْفِرْ لِي وَلِيْنَ يَسْمَعْ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الْأَصْبَحِ ؛** وقوله :  
٤٦٥ — **حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ قَدِمَ**

الله تعالى : ( حاشَ قِيْر ) ، ولو كان حشا حرف جر لم يدخل على مثله ، ومنها أنه يدخله الحذف ، نحو : حاشَ لزيد ، وقد قرأت القراء إلا أبا عمرو ( حاشَ قِيْه ) وليس القياس في الحروف الحذف ، إنما ذلك في الأسماء ، نحو أخ ويد ، وفي الأفعال ، نحو لم يك ولا أدرك ، وهو قول متين ، ويؤيده أيضا ما حكاه أبو عمرو الشيباني أن العرب تنخفض بها وتنصب ؛ وحكي أبو عثمان للزنى قال : سمعت أضرابيا يقول : اللهم اغفر لي ولن يسمع حاشا الشيطان وابن الأصبح ، فنصب بحاشا ، فإذا يكون حالها كحال خلا » اهـ

قال أبو رجاء غفر الله له : وحصل هذه للسألة أن النحاة قد اختلفوا في كلمة حاشا على ثلاثة أقوال :

الأول — وهو قول سيبويه وأتباعه كالزحخشري — أنها لا تكون إلا حرف جر ، وأن ما بعدها لا يكون إلا مجرورا ، وعنده ذلك أنه لم يحفظ التنصب بها في كلام العرب .

الثاني — وهو قول القراء — أنها لا تكون إلا فعلا ، سواء أ كان ما بعدها مجرورا أم منصوبا ، فإن كان منصوبا فهو من التنصب بعد تزعم الحافض وإنما نصب للحمل على إلا ، وإن كان مجرورا فهو من باب حذف حرف الجر وإبقاء عمله ، وأصل حاشا زيد — بالجر — وحاشا زيدا — بالنصب — : حاشا لزيد ، فالجر والمجرور متعلق بحاشا ، فلما حذف حرف الجر انتصب الاسم الذي كان مجرورا ، وقد يبق على حاله التي كان عليها قبل حذف الجار ، وهذا للذهب فاسد ، لأن فيه حملا على ضعيف في كلتا الحالتين ؛ فإنك تعلم أن التنصب على تزعم الحافض مما يقتصر فيه على المسموع ، وأن حذف حرف الجر وإبقاء عمله ضعيف لا يجوز ارتكابه

والثالث — وهو مذهب اللرد وللزنى — أن حاشا تكون فعلا فتنصب ما بعدها على أنه مفعول به ، وتكون حرفا تنجر ما بعدها ، ومثلا في ذلك مثل عدا وخلا ، وهذا مذهب حسن يؤيده السماع ، ولكنها لا توافق ابن عيش في الاحتجاج لهذا للذهب بما ذكر من وجوه الاحتجاج ، إلا ما ذكره أخيرا من السماع ، فإنا نراه هو الحق ، فأما ما قبل ذلك فهو احتجاج بشئ على شيء آخر سواء فإن ( حاشَ قِيْه ) ليست هي حاشا الاستثنائية على ما رأيت فيما ذكره الشارح الأشعري .

٤٦٥ — نسب السيد للرضي في شرح القاموس هذا البيت إلى سيرة بن عمرو الأسدي ، والصواب أنه للجميم ، واسمه منقذ بن الطماح الأسدي ، من قصيدة له مذكورة في الفضليات ، وأولها قوله :

يَا جَارَ نَضَلَةٍ قَدْ أَتَى لَكَ أَنْ تَسْمَى لِجَارِكَ فِي بَيْتِي هَذِهِ

الإعراب : « حاشا » فعل يدل على الاستثناء وأن ما بعده خارج من حكم ما قبله ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى

... ..

مصدر ينظرون للذكور في البيت للتقدم ، أو إلى اسم فاعل هذا الفعل ، وكأنه قال : كلهم ينظرون حاشا هو أى النظر أو الناظرأيا ثوبان - إلخ ، وعند الفراء لا فاعل لهذا الفعل أصلا « أبأ » مفعول به لحاشا عند المبرد ؟ منصوب بالآلف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف ، و « ثوبان » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون « إن » حرف توكيد ونصب « أبأ » اسم إن ، منصوب بالآلف نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف ، و « ثوبان » مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أبأ ثوبان « ببكة » الباء حرف جر زائد ، بكة : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر إن « فدم » نعت لببكة ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة

الشاهد في : قوله « حاشا أبأ ثوبان » في رواية من رواه بالآلف ؛ فانه يدل على أن حاشا فعل ينصب ما بعده - على نحو ما بينا في شرح الشاهد السابق - وهو يؤيد مذهب المبرد في هذه المسألة ، ومن رواه « حاشا أبأ ثوبان » بالياء لم يكن فيه دليل ؛ ويكون حاشا حيثئذ حرفا جاريا ، وهو مما يوافق فيه المبرد سيبويه

فان قلت : فرواية الآلف لا تدل أيضا لمذهب المبرد ؛ لأن الأسماء الخمسة تأتي في لغة بعض العرب بالآلف في جميع أحوالها ، كقول القاتل :

إِنَّ أَبَاكَ وَأَبَا أَبَاكَ قَدْ بَلَغَا فِي الْجِدِّ غَايَتَاكَ

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن هذه لغة ضعيفة وليس يصح لك أن تخرج الشواهد على اللغات الضعيفة ما أمكن حملها على عمل آخر لا ضعف فيه ولا شذوذ

فان قلت : فأتى أسلم أن هذه لغة ضعيفة ، ولكنى أقول : إن النصب بحاشا عند سيبويه ممنوع لم يسمع من العرب ؛ فالأمر دائر بين أن أحمل البيت على اللغة الضعيفة وأن أحمله على ما لا نظير له في كلام العرب ، ولا شك أن حملي على اللغة الضعيفة أولى حيثئذ

فالجواب أن نقول لك : لو لم يكن لمذهب المبرد دليل إلا هذا البيت لكانا بسدد أن نترك على ما ذكرت ، ولكننا تؤيد مذهب المبرد بشواهد أخرى غير هذا الشاهد كاليات السابق ، ومتى ثبت بهذه الشواهد لم يكن لك أن تحمله على اللغة الضعيفة التي ذكرتها

قال للرزوق : في رواية الضبي « حاشا أبا ثوبان » ، بالنصب .

الثاني : الذي ذهب إليه القراء أنها فعل لكن لأفعل له ، والنصب بعده إنما هو بالحل على إلا ، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا ، على أنه يمكن أن يقول فيها مثل ذلك اه  
(وَلَا تَصْحَبْ مَا) فلا يجوز : قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا ، وأما قوله :

٤٦٦ — رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَحْضَلُهُمْ فَكَلَّا

٤٦٦ — نسب العيني والسيوطي هذا البيت للأخطل التغلبي ، وقال البندادي : « وهذا البيت ، قال العيني — وتبعه السيوطي — : إنه للأخطل ، من قصيدة ، وقد راجت ديوانه مرتين ولم أجده فيه ، ورأيت فيه أبياتا على هذا الوزن يهجو فيها جريرا ، ويستهزئ بقومه فيها ، وليس فيها هذا البيت ، وأول تلك الأبيات قوله :

لَقَدْ جَارَيْتَ يَا ابْنَ أَبِي جَرِيرٍ عَذُومًا لَيْسَ يُنْظَرُكَ لِلطَّلَا

والله أعلم بحقيقة الحال » اه كلام البندادي ، قال أبو رجاء : وقد راجت ديوان الأخطل فوجدت الأبيات التي أشار إليها البندادي وليس فيها البيت الشاهد ، كما قال ، وبعد البيت الذي أنشده قوله :

نَصَبَتْ إِلَيَّ تَبَلَّكَ مِنْ بَعِيدٍ فَلَيْسَ أَوَانَ تَدَخَّرُ النَّبَالَا  
فَلَا وَأَيُّكَ مَا يَسْطِيعُ قَوْمٌ إِذَا لَمْ يَأْخُذُوا مِنَّا حَبَالَا  
عَدَاؤُنَا ، وَإِنْ كَثُرُوا وَقَرُّوا وَلَا يَتَنُونِ أَيْدِيَنَا الطَّوَالَا  
وَمَا التَّزْبُوعُ مُحْتَضًا يَدَيْنَا يَمْنَحُ عَنْ بَنِي الْخَطَلَى قِيَالَا  
نَسُدُّ الْقَاصِعَاءَ عَلَيْهِ حَقٌّ نَفَقٌ أَوْ يَمُوتُ بِهَا هُرَالَا  
فَلَا تَدْخُلُ بِيُوتَ بَنِي كَلْبِيبٍ وَلَا تَقْرَبُ لَهُمْ أَبَدَا رِخَالَا  
تَرَى مِنْهَا قَوَامِعَ مِزَقَاتٍ يَكْدَنُ يَكْدَنُ بِالْحَدَقِ الرَّجَالَا  
قَصِيرَاتِ الْخَطَا عَنْ كُلِّ خَيْرٍ إِلَى السَّوَادَاتِ مُسْحَعَا رِخَالَا

فإن كان بيت الشاهد من هذه القطعة فأنسب موضع له أن يكون قبل قوله :

\* وما البربوع محضنا يديه — إلخ \*

اللفظ : قوله « لقد جاريت — إلخ » العذوم — بالبدال للصجمة — اللوام ، وأصله من العض ،

والعزم : العزم بالأسنان ، والأزم : العزم أيضا ، والعزم والعزم : بالفهم كله ، وروى صاحب الخزانة « عزوما » بالزاي ، وهو من العزم ، فعول بمعنى فاعل ، والمراد به الذي يستمر على عزمه إلى أن يبلغ ما يريد ، ومعنى : « ليس ينترك المطالا » أنه لا يسوّفك الهجاء ولا يؤخره ، بل يماطلك به ، وتقول : أنظره ينظره ، بمعنى أخره يؤخره ، قال عمرو بن كلثوم :

أَبَا هِنْدٍ فَلَا تَسْجُلْ عَلَيْنَا وَأَنْظِرْنَا تُحِبُّكَ الْيَمِينَا

وقوله « نصبت إلى نبلك من بعيد - إلخ » يقول : إنك قد توعدتني بالهجاء وتهددتني أن ترميني بقوارع الكلام ، فأرمني إن كنت صادق الوعيد بنبال الهجاء فليس هذا الوقت وقت ادخار النبال وضياتها « عداوتنا » هو مفعول يستطيع في البيت السابق ، ورأيت : قال السني : من الرأي ، مثل قولهم : رأى أبو حنيفة حرمة كذا ، وهو يتعدى إلى مفعول واحد ، وليس الذي ذهب إليه بسديد بل رأى هنا علمية تحتاج إلى مفعولين ، فاما أن يكون للفصول الثاني محذوفا ، وتقدير الكلام : رأيت الناس ماحشا قريشا دوتنا ، أو أقل منا في اللزلة ، أو نحو ذلك ، وإما أن يكون للمفعول الثاني هو جملة « إنا نحن أكرمهم فضلا » والفاء زائدة في للفصول الثاني زائدة في خبر البيت في نحو الذي يزورني فله درهم ، والفعل - بفتح الفاء - الكرم ، وبكسر الفاء : جمع فعل ؛ وروى صدر هذا البيت

• فَأَمَّا النَّاسُ مَاحِشًا قُرَيْشًا •

وقوله « فإ البر بوع - إلخ » البر بوع : حيوان يشبه الفأر يدها في نهاية القصص ورجلاه تزيدان على يديه خمسة أوتة أضف طولاً وله ذنب طويل أجرد كذنب الجرذ وفي طرف ذنبه وبر كثيف وإذا انتصب البر بوع واقفا على رجله مستعينا بذنبه واحتضن يديه خيل إلى الناظر أنه لا يدين له وإذا خف للهرب قفز على رجله قفزات بييدة ، والقبال - بزنة كتاب - زمام النمل ، والتشع أيضا ، والقاصعاء : جحر من جحرة البر بوع ، ومن عادته أن يحفر أولا حفرة فهذه تسمى القاصعاء ثم يحفر في أقصى هذه الحفرة حفرا شديدا حتى إذا كاد ينفذ خلاله فهذه هي النافقاء ، فإذا أخذ عليه القاصعاء ذهب إلى النافقاء فضر بها برأسه وصرق منها ، وهو يحفر في مجانب حفرته جحرين ملتويين ليسا بمستقيمين وكل واحد منهما يسمى الفنز - بضم ففتح - ثم يخرج تراب القاصعاء فيسد به فم الحفيرة ، وهذا التراب يسمى الغمام ، وتنطق : تخرجه من نافقائه ، ورواه صاحب اللسان تنطق على أنه فعل ماض مطاوع لتفق بمعنى أخرجه غفرج ، وقوله « فلا تدخل بيوت بني كليب - إلخ » يروى « فلا تقرب بيوت » وروى « ولا تلتم بدار بني كليب » والرحال :



جمع رحل ، وهو ههنا التأوى والمنزل ، وقوله « ترى منها لوامع مبرقات » البرقات : جمع مبرقة ، وهي المرأة المتحسنة للترزية ، وقال الشاعر :

عَنْ مُبْرَقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَسَّدُوا بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سَوْرُ

والخلق : جمع حذقة العين ، يريد أن هذه النساء تستبي الرجال بنواظرهن ، وقوله « قصيرات الخطأ عن كل خير - إلخ » السحمة : السرعة

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الناس » مفعول به « ما » مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « حاشا » فعل ماضى دال على الاستثناء وأن ما بعده ليس داخلا في حكم ما قبله ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من الناس - إلى آخر ما أنبأناك من قبل « قریشا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « فإنا » الفاء حرف زائد ، إن حرف توكيد ونصب ، وضمير للتكلم ومعه غيره اسمه « نحن » ضمير فصل على الأصح مبنى على الضم لاجل له من الإعراب « أفضلهم » أفضل : خبر إن مرفوع بالضة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير التائب مضاف إليه « فعلا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحمله إن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لراى في أول البيت ، ويجوز أن يكون المفعول الثانى عنذوقا على ما ينأى في لغة الشاهد ، وتكون الفاء في قوله « فإنا » لتعليل ، وقد مضى بيان ذلك مفصلا

الشاعر في : قوله « ماحشأ قریشا » حيث دخلت ما المصدرية الظرفية على حاشا الاستثنائية كما تدخل على عدا وخلا في قولهم : قاموا ماعدا زيدا ، وذهبوا ماخلا بكرا ؛ وقد اختلفت كلمة ابن مالك في هذا ؛ فذهب هنا إلى أنه لا تدخل ما المصدرية على حاشا الاستثنائية إلا شنودا ، وذهب في غير هذا الكتاب إلى أن دخولها قليل لاشاذ ، ولهذا قال ابن هشام « حاشا على ثلاثة أوجه : أحدها أن تكون فعلا متعلليا متصرفا ، تقول : حاشيته ، بمعنى استثنيته ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : أسامة أحب الناس إلى ماحشأ فاطمة ، ما : نافية ، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستأن فاطمة ، وتوهم ابن مالك أنها ما المصدرية ، وحاشا الاستثنائية ، بناء على أنه من كلام النبي عليه الصلاة والسلام ، فاستدل به على أنه قد يقال : قام القوم ماحشأ زيدا ، كما قال :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَأُ قُرَيْشًا فَإِنَّا إِنَّمَا أَفْضَلُهُمْ فَعَلًا

ويرده أن في معجم الطبراني ماحشأ فاطمة ولا غيرها « اه كلامه . وملخصه أن ابن مالك قد ذهب في بعض كتبه إلى أن حاشا قد تدخل عليها ما المصدرية ، وأنه استدلل لذلك بالحديث

فشاذ . (وقيل) في حاشا (حاشَ وَحْشًا فَاحْفَظْهُمَا) وهل هاتان اللفتان في حاشا الاستثنائية أو التزهية ؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها ، والثاني ظاهر كلامه في التسهيل ، وهو الأقرب .

(تنبيه) : حاشا على ثلاثة أوجه :

الأول : تكون استثنائية ، وقد تقدم الكلام عليها .

والثاني : تكون تزهية ، نحو : حاشَ لله ، وليست حرفا ؛ قال في التسهيل : بخلاف ، بل هي عند اللورد وابن جنى والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إيها على الحرف ؛ وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان القطعية ، قالوا : والمعنى في الآية جَانِبَ يُوسُفَ المصيبة لأجل الله ، ولا يتأني مثل هذا التأويل في «حاشَ لله مَا هَذَا بَشَرًا» والصحيح أنها أرم مُرَادَف للتزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من ألقظ بالفعل ؛ بدليل قراءة ابن مسعود «حاشَ الله» بالإضافة ، كَمَا ذَ اللهُ ، وَسُيْحَانَ اللهُ ، وقراءة أبي السمال «حاشَ لله» بالتثنية ، أي : تزيهًا لله ، كما يقال : رَحِمًا لزيد ، والوجه في قراءة من ترك التثنية أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظًا ومعنى .

الثالث : أنها تكون فعلا متعديا متصرفا ، تقول : حاشيته ؛ بمعنى استغنيته ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال : «أَسَأْتُهُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَى فَاطِمَةَ» ما : نافية ، والمعنى أنه

وبهذا البيت ، وأن الاستدلال بالحديث إنما يتم لو كان قوله «ما حاشا فاطمة» من كلام النبي ، ولكنه ليس من كلام النبي ، بل هو مدرج من الراوي ، والدليل على أن هذه العبارة مدرجة من كلام الراوي في آخر الحديث أنه روى في معجم الطبراني زيادة «ولا غيرها» وهذه الكلمة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فما قبلها بما هو أساس لها ليس من كلامه أيضا ؛ ومن العلماء قوم ذكروا أنه لا يمتنع أن يكون قوله «ولا غيرها» من كلامه صلوات الله وسلامه عليه ، وكأنه قال : أستغني فاطمة ولا أستغني غيرها ، فلا : نافية ، وغيرها : مفعول لفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وإذا كان الأمر كذلك صح أن تكون ما الصدرية وحاشا استثنائية ، وصح القول إن دخول ما على حاشا واقع لكنه قليل .

صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة ، وتوم الشارح أنها المصدرية وحاشى الاستثنائية ، بناء على أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم ، فاستدل به على أنه قد يقال : قام القوم مآخشا زيدا ، ويرده أن في معجم الطبراني « مآخشى فاطمة ولا غيرها » ودليل تصرفه قوله :

٤٦٧ - وَلَا أَرَى قَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

٤٦٧ - هذا البيت للناظرة الديباني ، من قصيدة له يستعطف فيها النعمان بن النضر ، وأولها قوله :

يَا دَارِمْيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسِّنْدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَائِفُ الْأَمْدِ  
وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلًا كَيْ أَسْأَلَهَا عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ  
إِلَّا الْأَوَارِي لَأَيَّا مَا أُبَيِّنَهَا وَالتَّوْبَى كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلُومَةِ الْجَلْدِ  
رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمُسْحَاةِ فِي الثَّادِ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

فَنَلَّكَ تَبْلُغُنِي الثُّعْمَانُ ؛ إِنَّ لَهُ فَضْلًا عَلَى النَّاسِ فِي الْأَدْنَى وَفِي الْبَعْدِ  
وَلَا أَرَى قَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِي ... البيت ، وبعده :  
إِلَّا سُلَيْمَانَ إِذْ قَالَ الْإِلَهُ لَهُ ثُمَّ فِي الْبَرِّيَّةِ فَأَخْذُهَا عَنِ الْفَنْدِ  
وَحَيِّسَ الْجِنِّ إِنْ قَدْ أَدْنَتْ لَمْ يَبْنُونَ تَدْمُرُ بِالسُّفَّاحِ وَالْعُدِ  
فَمَنْ أَطَاعَ فَأَعْقِبُهُ بِطَاعَتِهِ سَكَا أَطَاعَكَ وَأَذَلَّهُ عَلَى الرَّشْدِ

وانظر شرح الشاهد رقم (٢١) في (ج ١ ص ١٤٢) وشرح الشاهد رقم (١٨٠) في (ج ١ ص ٣٤٣) وشرح الشاهد رقم (٢٧١) في (ج ١ ص ٤٩٥) ثم انظر (ص ٣٣٥ و ٤٤٢ من الجزء الثاني)

اللفظ : « فتلك » أراد ناقته التي شبعها بالثور في أبيات سابقة « البعد » بفتح الباء والعين جميعا - قيل : إنه مصدر يستوى فيه لفظ الواحد والاثنتين والجمع والذكر والمؤنث ، وقيل : إنه جمع باعد ، كما يقال : خادم وخدم ، ومعنى « في الأدنى وفي البعد » كعنى في القريب والبعيد ، وبعضهم يرويه بضم الباء والعين فهو على هذه الرواية جمع بعيد ؟ وقوله « ولا أرى

... ..

فاعلا في الناس يشبهه - إلخ » للعين ولا أرى فاعلا يفعل الخير يشبهه ، ومعنى « ولا أحاشي » ولا أستحي ، تقول : حاشي فلانا ؛ وإن شئت قلت : حاشا فلان ، بالجهر ، قال التبريزي « إلا أن النصب أجود ؛ لأنه قد اشتق منه فعل ، وحذف منه كما يحذف من الفعل ، قال الله عز وجل : ( قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ) » اهـ ، وقوله « إلا سليمان إذ قال الإله له - إلخ » قال التبريزي : « إلا سليمان في موضع نصب على البذل من موضع أحد ، وإن شئت على الاستثناء ، ويرى : إذ قال للملك له ؛ ويرى : فازجرها عن الفند ، والحد : للنوع ، والفند : الخطأ » وقوله « وخيس الجن إلى قد أذنت لهم » خيس : ذلل ، والصفاح : جمع صفحة ، وهي حجارة رقاق عراض .

الإعراب : « ولا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، لا : حرف نفي ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « فاعلا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « في الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفاعلا « يشبهه » يشبه : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير القائب مفعول به ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من مفعول أرى أو مفعول ثانٍ لأرى إن جعلتها علمية « ولا » الواو للاستئناف ، لا : حرف نفي مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « أحاشي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقترنة على الباء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل وفاعله لاجل لها من الإعراب « من الأقوام » جار ومجرور متعلق بأحاشي « من » حرف جر زائد ، مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « أحد » مفعول به لأحاشي ، منصوب بضمة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد في : قوله « ولا أحاشي » حيث استعمل فيه المضارع من حاشي ؛ فدل ذلك على أن حاشا تكون فعلا متصرفا .

واعلم أن هذا الفعل - وإن كان معناه أستحي - غير الكلمة للتعلم في الاستثناء ؛ وبين الكلمتين فرق ؛ وهو أن للتعلم في الاستثناء في نحو قولك : قام القوم حاشا زيد ، أو حاشا زيدا ؛ إما حرف مثل إلا في المعنى ، وإما فعل جامد غير متصرف ؛ وأما هذا المضارع فهو لفعل ماض متصرف . ومن هنا تعلم أن ادعاء اللبر أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية كلام غير مبنى على التحقيق .

وتوهم المبرد أن هذا مضارع جاشى الاستثنائية ، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف ، كما ر . اه

﴿خاتمة﴾ : جرت عادة النحويين أن يذكروا «لأسيما» مع أدوات الاستثناء ؛ مع أن الذى بعدها مثنبة على أو توتيت بما نسب لما قبلها .

ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجر والرفع مطلقا ، والنصب - أيضا - إذا كان نكرة ، وقد روى بهن قوله :

٤٦٨ - وَلَا سِيَّامَ يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ

٤٦٨ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

• أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا •

وهذا بيت من معلقة امرئ القيس التى أولها قوله :

فَقَدْ أَبْكَ مِنْ ذِكْرِى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ      يَسْفُطِ اللَّوْى نَيْنَ الدُّخُولِ فَصَوَّمِلِ  
وقبل البيت المستشهد به هنا قوله :

كَذَّابِكَ مِنْ أُمِّ الْحَوْرِثِ قَبْلَهَا      وَجَارِهَا أُمُّ الرَّبَابِ يَتَأَسَّلِ  
إِذَا قَامَتَا فَصَوَّغَ لِنَسْكِ مِنْهُمَا      نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَبَّاءِ الْقَرْنَقِلِ  
فَقَاسَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مَعَى صَبَابَةٍ      عَلَى التَّخْرِ حَتَّى بَلَ دَمْعِي مَحْمِلِ  
أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا      وَلَا سِيَّامَ يَوْمٍ ... البيت ، وبلده :  
وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِمَعْدَاىِ مَطِيقِي      فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا لَلتَّحْقِلِ  
فَقَلَّ الْمَعْدَاىِ يَرْتَمِينَ بِلَحْمِهَا      وَشَحْمِ كَهْدَابِ الدَّمْعِ لِفَقْلِ

وانظر شرح الشاهد رقم (٤٢٧) فى (ج ٢ ص ٣٧٨)

اللفظ : «كذابك» يريد كعادتك ، والدباب : العادة ، وروى أبو عبيدة «كدينك»  
والدين : العادة أيضا ، وأم الحورث : هى هـ ، وهى أم الحارث بن حصين بن ضمضم الكلبى ،  
ويقال : هى هـ بنت سلامة ، وهى التى يقول فيها :

فَلَا وَرَأَيْكَ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَمْرٌ

وأم الرباب : من كلب أيضا ، ومأسل : اسم موضع ؛ وقوله « إذا قامتنا نضوع المسك منها - إلخ » للسك يذكر ويؤنث ، وكذلك العنبر ، وقيل : من أنت السك فإتما ذهب به إلى معنى الرمح ، وعلى تأنيته يروى :

\* إِذَا قَامَتَا نَضُوعُ الْمِسْكِ مِنْهُمَا \*

وأصله تنضوع غنظ إحدى الثنايين ، وانتصب « نسيم الصبا » لأنه قام مقام نعت لمصدر محذوف ، والأصل تنضوع للسك منهما تنضوعا مثل تنضوع نسيم الصبا ، ويقال : هو اسم مصدر ، وكأنه قال : ينسم نسيم الصبا ، ورأى القرنفل : راعته ، ولا يكون الرأى إلا ربحا طيبة ؛ وقوله « ففاضت دموع العين منى صباية - إلخ » فاضت : سالت ، والصباية : رقة الشوق ، والنحر : أعلى الصدر ، والهمل : السير الذى يحمل به السيف ، وقد جمعه على محامل ، وعلى سمائل مثل عحاسن ومشابهة فى جمع حسن وشبهه على غير قياس ، ويقال : الحائل جمع حاملة ؛ فهو قياس ، وقوله « ألا رب يوم صالح - إلخ » السى : للتل ، ودارة جلجل : موضع ، ويروى « ألا رب يوم لك منهن صالح » والعدارى : جمع عنراء ، وهى البكر ، وللطية : أراد بها ههنا جملة الذى كان ركبته .

الإعراب : « ألا » حرف استفتاح مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « رب » حرف تقييل وجز شبه بالزائد مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « يوم » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « صالح » صفة ليوم مجرور بالكسرة الظاهرة « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « منهما » جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله « ولا » الواو اعتراضية حرف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، لا : نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « سيما » سى : اسم لا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ما : يجوز أن تكون زائدة فيكون « يوم » مجرورا بالإضافة إلى سى ، ويجوز أن تكون ما موصولة فى محل جر بالإضافة إلى سى وعليه يكون « يوم » مرفوعا على أنه خبر لمبتدأ محذوف ؛ وتقدير الكلام : ولا مثل الذى هو يوم ، والجملة من المبتدأ وخبره لاجل لها من الإعراب صلة للوصول ، ويجوز أن تكون ما نكرة تامة فى محل جر بالإضافة إلى سى أيضا ، وعليه يكون « يوم » منصوبا على التمييز ، وقد روى بالأوجه الثلاثة الرفع والنصب والجر ، وتخرجها على النحو الذى ذكرناه « بدار » جار ومجرور متعلق بمحذوف

والجر أرجحها ، وهو على الإضافة ، و « ما » زائدة بينهما ، مثلها في « أَيُّهَا الْأَجَلَيْنِ »  
والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف ، و « ما » موصولة ، أو نكرة موصوفة بالجملة ؛ والتقدير :  
ولا مثل الذي هو يومٌ ؛ أو ولا مثل شيء هو يوم ؛ ويضعفه في نحو « ولا سيما زيد » حذف  
العائد الرفوع مع عدم الطول ؛ وإطلاق « ما » على من يعقل ؛ وعلى الوجهين ففتحة « سي »  
إعراب لأنه مضاف ؛ والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو : « وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ  
مَدَدًا » ، و « ما » كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء مثلها في : لَا رَجُلَ .

وأما انتصاب للعرقه نحو « ولا سيما زيد » فمنه الجمهور .  
وتشديد يائها ، ودخول « لا » عليها ، ودخول الواو على « لا » - واجب . قال ثعلب :  
من استعمله على خلاف ما جاء في قوله « ولا سيما يوم » فهو غلط ؛ وذكر غيره أنها قد  
تخفف ؛ وقد تحذف الواو ؛ كقوله :

٤٦٩ - فِهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيَّامِ لَا سِيَا عَقْدٌ وَقَدْ بِهِ مِنْ أَكْثَرِ الْقُرْبِ

وهي عند الفارسي نصب على الحال ؛ وعند غيره اسم للتبرئة ، وهو المختار ؛ والله أعلم .

صفة ليوم ، ودارة مضاف ، و « جلجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .  
الشاهد فيه : قوله « ولا سيما يوم » حيث روى الاسم الذي بعد لاسيا بأوجه الإعراب  
الثلاثة : الرفع ، والنصب ، والجر ، وهو نكرة كما هو ظاهر ؛ وتخرج هذه الوجوه على ما بيناه  
في إعراب البيت ، فلا داعي لتكراره .

٤٦٩ - لم أتف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عرت له على سابق أو لاحق .  
اللفظ : « فِه » هو بكسر الفاء - أمر من وفي يني ، وكان قياسه أن يقال : ف بالعقود ؛  
فلا يلحق به هاء السكت ؛ لأن هذه الهاء إنما يحتاج إليها عند الوقف ، وهي واجبة عند الوقف  
على ما بقي على حرف واحد مثل : فِه ، وعه ، وقه ، وره ، وشه ، وما أشبه ذلك ، وجائزة فيما بقي  
على حرفين ، مثل : لم به ، ولم يقه ، ولم يشه ؛ ولكن الشاخص عامل الكلمة في الوصل معاملتها  
في الوقف « بالعقود » العقود : جمع عقد ، وهو كل ما التزم الإنسان أدائه : سواء أكان التزامه  
من جهة ربه أم من جهة الناس ، فهي كلمة جامعة تتحمل كل الواجبات الدينية والاجتماعية  
« الأيمان » جمع يمين ، وهو القسم « القرب » يضم القاف وتفتح الراء للهجمة - جمع قربه ،  
بضم فسكون ، وهي ما يتقرب به إلى الله .

الإعراب : « ف » فعل أمر مبني على حذف الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ،  
وظاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء هاء السكت ، جرى بها إجراء للوصل بجرى  
الوقف « بالفتوح » جار ومجرور متعلق بـ « وبالأيمان » الواو حرف عطف ، مبني على  
الفتح لاجل له من الإعراب ، بالأيمان : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « لاسيا »  
لا : نافية للجنس ، حرف مبني على السكون لاجل له من الإعراب ، مى : اسم لا ، منصوب  
وعلمة نصبه الفتحة الظاهرة ، وما : يجوز أن تكون زائدة حرفا مبنيا على السكون لاجل له من  
الإعراب ؛ فيكون « عقد » مجرورا بالإضافة إلى اسم لا ، ويجوز أن تكون ما اسما موصولا في محل  
جرٍّ بالإضافة إلى اسم لا ؛ فيكون « عقد » مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا مثل  
الذي هو عقد ، وجملة للبندأ وخبره لاجل لها من الإعراب صلة للوصول ، ويجوز أن تكون ما  
نكرة ناقصة اسما في محل جرٍّ بإضافة اسم لا ، و « عقد » مرفوعا على أنه خبر مبتدأ محذوف ،  
وتقدير الكلام : ولا مثل شيء هو عقد ، والجملة من للبندأ والخبر في محل جرٍّ صفة لما ، ويجوز أن  
تكون ما نكرة تامة غير محتاجة إلى صفة ، وهي اسم في محل جرٍّ بإضافة اسم لا أيضا ، ويكون  
« عقدا » منصوبا على أنه تمييز ، وتقدير الكلام : ولا مثل الشيء عقدا « واء » مبتدأ ،  
مرفوع بالابتداء ، وعلمة رفعه الضمة الظاهرة ، وسوغ الابتداء بهذه النكرة عملها فيما بعدها  
« به » جار ومجرور متعلق بـ « واء » من أعظم « جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للبندأ ،  
وأعظم مضاف ، و « القرب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاعر في : قوله « لاسيا عقد » ؛ وفي هذه العبارة شاهدان :

الأول : جرىء « لاسيا » غير مقترنة بالواو ، وهذا الذي جاء عليه هذا البيت شاذ عند  
أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وعند غيره من النحاة جائز لضرورة فيه ولا شذوذ .  
الثاني : تخفيف الياء ، وجميعها مفتوحة غير مشددة ، وحكم ذلك مثل حكم الأمر الأول  
عند ثعلب وغيره .

قال الحقوقي الرضي : « وأما لاسيا فليس من كلمات الاستثناء حقيقة ، بل للذكور بعده منبه  
على أولويته بالحكم للتقدم ، وإنما عد من كلماته لأن ما بعده مخرج عما قبله من حيث أولويته  
بالحكم ؛ فان جرَّ ما بعده فإضافة مى إليه وما زائدة ، ويحتمل أن يكون نكرة غير موصوفة  
والاسم بعدها بدل منها ، وإن رفع - وهو أقل من الجر - غير مبتدأ محذوف ، وما بمعنى الذي  
أو نكرة موصوفة بجملة اسمية ، وإنما كان أقل لأن حذف إحدى جزئي الجملة الاسمية التي هي  
صلة كقراءة من قرأ : ( تَحْمَامًا عَلَى آلِيٍّ أَحْسَنُ ) أوصفة ، قليل ؛ وليس نصب الاسم بعد لاسيا



بقياس ، لكنه روى بيت امرئ القيس \* ولاسيا يوما بدارة جلجل \* بنصب يوما أيضا فتكفوا لنصب وجوها ؛ قال بعضهم : مانكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل : أى أعنى يوما ، وقيل : على التمييز ؛ قال الأندلسي : لا يتنصب بعد لاسيا إلا النكرة ، ولا وجه لنصب للمعرفة ، وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على أنه تمييز ؛ لأن ما بتقدير التنوين ، كافى : كم رجلا ؛ إذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة .

قال الأخفش فى قولهم : إن فلانا كريم لاسيا إن أنيته قاعدة : ماهنا زائدة عوضا من اللضاف إليه : أى ولا مثله إن أنيته قاعدة .

واعلم أن الواو التى تدخل على لاسيا فى بعض المواضع كقوله \* ولاسيا يوما بدارة جلجل \* اعتراضية كما فى قوله :

### • مَا نَتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ أَلِيَّةٌ •

إذ هى مع ما بعده بتقدير جملة مستقلة ، والسى : بمعنى للثل ، فتنى جاء فى القوم ولاسيا زيد ، أى ولا مثل زيد بين القوم الذين جاءوا : أى هو كان أخص فى وأشد إخلاصا فى الهوى ، وخبر لا عنفوف ونصرف فى هذه الكلمة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها ؛ فقيل : سيا ، بخلاف لا ، ولاسيا ، بتخفيف الياء مع وجود لا وحدها ، وقد يحذف ما بعد لاسيا بمعنى خصوصا فيكون منصوب المثل على أنه مفعول مطلق ، كما أن نحو أيها الرجل نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص الجامع بينهما معنى ، فصار فى نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوب المثل على الحال ، مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم أى ورفع الرجل ، كذلك لاسيا ههنا يكون باقيا على نمسه الذى كان له فى الأصل حين كان اسم لا التبرئة ، مع كونه منصوب المثل على المصدر لقيامه مقام خصوصا ؛ فاذا قلت : أحب زيدا ولاسيا راكبا ، أوعلى الفرس ، فهو بمعنى خصوصا راكبا ؛ فراكبا : حال من مفعول الفعل للقتل : أى وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا ، وكذا فى نحو : أحبه ولاسيا وهو راكب ، وكذا قولك : أحبه ولاسيا إن ركب ، أى : خصوصا إن ركب ؛ فجواب الشرط ملول خصوصا : أى إن ركب أخصه بزيادة المحبة ، ويجوز أن يجعل بمنزلة المصدر اللازم : أى اختصاصا ؛ فيكون معنى خصوصا راكبا أى ويختص بفضل محبتي راكبا ، وعلى هذا ينبغي أن يؤول ما ذكره الأخفش - أعنى قوله : إن فلانا لكريم لاسيا إن أنيته قاعدة - أى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال قومه .

ويجوز محى الواو قبل لاسيا إذا جعلته بمعنى المصدر وعدم محبتها ؛ إلا أن محبتها أكثر ، وهى اعتراضية كما ذكرنا ، ويجوز أن يكون عطفا ، والأول أولى وأعذب ، وقد يقال : لاسواء ، مقام لاسيا « اه كلامه ، وهو نفيس فأحرص عليه ، والله سبحانه للسؤل أن ينفعك به ، وأن ينفعنا جميعا ببركة العلم وأهله آمين .

بحمد الله تعالى وتوفيقه تم الجزء الثاني من كتاب « شرح الأشموني » للسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » مع حواشينا عليه التي أَوْضَحْنَا بها إشاراتهِ وفصلنا فيها آراء العلماء واحتجاجاتهم وشرحنا شواهد الكتاب شرحاً وافياً ؛ وبإِليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث مفتتحاً بباب « الحال »

وقد وافق الفراغ من كتابة هذه التملیقات ومراجعتها في يوم الأربعاء الموافق سلخ ذی القعدة الحرام من عام ١٣٥٨ من الهجرة ، ٩ من يناير ١٩٤٠ من المیلاد وأنا أسأل الذي بيده ملكوت كل شيء أن يوفقني ويهديني ؛ إنه لا موفق سواه ، ولا هادي غيره ، ولا معين إلا هو

رَبِّ وَقَّضِي فَلَا أَعْدِلُ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

آمِينَ

فهرس  
الجزء الثاني من كتاب

شرح الأشموني

---

«أ» الموضوعات «ب» آيات الشواهد

ص	الوضوع	ص	الوضوع
٤٣	أفعال القلوب تفصيلا	٤	لا التي لنفي الجنس
٦٥	أفعال التصيير تفصيلا	—	اختصاص لا بالأسماء وعملها فيها ، والسر في ذلك
٧٥	ه بحث واف في معنى التعليق والإلقاء ، وفي اختصاصهما بأفعال القلوب ، وذكر أمور أخرى تختص بها أفعال القلوب غير لماضي من هذه الأفعال له حكم لماضي منها	٦	شروط إعمال لا النافية للجنس .
٧٨	٧٨	٧	ه القول في إعمال لا الزائدة
٧٩	الإلقاء جائز عند البصريين إذا توسط العامل بين الممولين أو تأخر عنها جميعا	٩	ه إذا كان اسم لا معرفة فهو على أحد تأويلين
٨١	ه خلاف النحويين في جواز إلقاء العامل للتقدم	١٣	اسم لا على ثلاثة أضرب : مضاف ، ومشببه بالمضاف ، ومفرد
٩٠	التعليق لازم قبل كلمات مخصوصة	—	حكم اسم لا المفرد
١٠٠	ألقى بأفعال القلوب في التعليق غيرها	١٤	ه اختلاف العلماء في بناء اسم لا للمثنى والمجموع
١٠٢	رأى الروايا مثل علم	١٧	ه العلماء في اسم لا إذا كان جمع مؤنث سالما أربعة مذاهب
١٠٥	حذف معمولي هذه الأفعال أو أحدهما لدليل أو لغيره	١٨	حكم للعطوف على اسم لا مع تكرار لا
١٠٧	ه تحقيق في هذا للوضوع ، والفرق بين رأى النحاة ورأى البيانين فيه	٢٥	حكم نعت اسم لا
١١٢	قد يجرى القول مجرى الظن فينصب مفعولين ولذلك شروط عند عامة العرب	—	حكم العطف على اسم لا من غير تكرار لا
١٢٠	يجرى القول مجرى الظن عند سليم بنير شرط	٢٧	حكم البدل من اسم لا
١٢٥	أعلم وأرى وأخواتهما	—	إذا دخلت همزة الاستفهام على لا لم يتغير حكم لا
—	عملها	٣٢	ه إذا قصد التثني بالألف لعلما فيها منعها
—	حكم ثاني مفعولاتها وثالثها كحكم مفعولي ظن	٣٤	ثاني ألا للتثنية وللعرض وللتنقيص
		٣٦	كثر حذف خبر لا النافية للجنس ، وبنو نعيم لا يميزون ذكره
		٣٩	يندر حذف اسم لا النافية للجنس
		—	يجب تكرار لا إذا دخلت على خبر أو نعت أو حال
		٤٣	ظن وأخواتها
		—	عملها ، وأنواعها ، وألفاظها ، مع ذكر ما يرده كل لفظ من العاني

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٥	دخول الممزة على الفعل و بناؤه للجهول	١٨٦	كل نوع من ذلك ، مع ذكر اختلاف العلماء في بعض اللواضع
١٣٦	مقابلان	١٨٨	كثر تقديم للفعول المتصل بضمير الفاعل عليه
١٣٧	ذهب الأخص إلى أنه يجوز أن يعامل غير رأى وعلم من أفعال القلوب معاملة ما يدخل همزة النقل عليها	١٩٨	يرى جمهور النحاة أنه لا يجوز تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول عليه ، وأجازة جماعة منهم ابن جني
١٣٨	الفاعل	٢٠٧	ه بحث في ضمير التنية ووجوب تقدم مرجعه لفظاً أو معنى أو حكماً ، وبيان موضع كل نوع
١٣٩	تعريفه	٢٠٨	قد يشبه الفاعل بالمفعول ، وطريق معرفة ذلك
١٤٠	أحكامه ؛ أولها الرفع ، وقد يجز بالاضافة أو بالحرف الزائد	٢٠٩	التائب عن الفاعل
١٤١	ثانيها أنه لا يجوز حذفه ، خلافاً للكسائي	٢١٠	ذكر الأغراض التي يحذف الفاعل من أجلها
١٤٢	ثالثها أنه لا يجوز تقديمه على الفعل ، خلافاً للكوفيين	٢١١	الأعمال التي تعملها في الفعل إذا أسندته لتائب الفاعل
١٤٣	رابعها أن الفعل يجب تجريده من علامة التنية والفعل ، إلا عند قوم من العرب منهم طي	٢١٢	أنواع التائب عن الفاعل ، وشروط نيابة كل واحد منها مع بيان اختلافات العلماء في مواضع الاختلاف منها
١٤٤	يجوز حذف الفعل لدليل	٢١٣	إذا وجد للفعول به في الكلام لم تجز نيابة غيره إلا شذوذاً
١٤٥	قد يجب حذف الفعل	٢١٤	إذا كان الفعل ينصب مفعولين فأيهما أحق بالنيابة ، وذكر اختلاف العلماء
١٤٦	حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً وبيان اللواضع التي يجب فيها التأنيث والتي يجوز فيها	٢١٥	قد يرفعون للفعول به وينصبون الفاعل
١٤٧	إذا كان الفاعل جمع مذكر سالماً وجب تذكير الفعل وإذا كان جمع مؤنث سالماً وجب تأنيث الفعل ، وأجاز الكوفيون الوجهين فيهما	٢١٦	اشتغال العامل عن المعمول
١٤٨	الأصل في العامل أن يجيء بعد الفعل متملاً به وقد يفصل للفعول بينهما وقد يتقدم المفعول على الفعل ، وقد يجب الفصل بالمفعول كما قد يجب تقديم المفعول ، وقد يمتنع ، وبيان مواضع	٢١٧	ضابط باب الاشتغال
		٢١٨	أحوال الاسم للتقدم
		٢١٩	للواضع التي يجب فيها نصب الاسم للتقدم

ص	الموضوع
٢٧٣	يجوز حذف الفضلة وهو المفعول الذي ليس أصله مبتدأ ولا خبرا لدليل
—	يمنع حذف الفضلة الواقعة في جواب استفهام ، والمصور
٢٧٤	يجوز حذف ناصب الفضلة ، ويجب حذف الناصب في عدة أبواب
—	يصير للتعدي لازما بواحد من خمسة أشياء
٢٨٥	يصير اللازم متعديا بسبعة أشياء
٢٩١	التنازع في العمل
—	ضابط التنازع
٢٩٨	قد يكون العاملان فعلين متصرفين ، وقد يكونان اسمين يشبهانهما ، وقد يكونان فعلا واسما
٣٠٣	قد يقع التنازع بين أكثر من عاملين
٣٠٦	اشتراط ابن مالك في التنازع فيه ألا يكون سببيا مرفوعا ، وبيان علته ذلك والخلاف فيه (هـ)
٣١٠	أ الخلاف بين النحويين في أي العاملين أولى بالعمل في للمول المتأخر عنهما
٣١٤	إذا تنازع ثلاثة عوامل فأيهما أولى بالأعمال
٣١٨	إذا عملت أحد العاملين في لفظ للمول فأعمل الهمل منهما في ضميره ، وبيان اختلاف العلماء في الإضمار مع العامل الأول ، والاحتجاج لمذهب البصريين
٣٢٨	إذا عملت العامل الثاني في لفظ الممول

ص	الموضوع
٢٤٤	الواضع التي يجب فيها رفع الاسم للتقدم
٢٤٥	الواضع التي يرجح فيها نصب الاسم للتقدم
٢٥٤	الواضع التي يجوز فيها نصب الاسم للتقدم أو رفعه ، ضمير رجحان لأحد الوجهين
—	الواضع التي يرجح فيها رفع الاسم للتقدم
٢٥٦	الفصل بحرف الجر أو بالضاف كلافصل
٢٥٧	الوصف العامل في هذا الباب في حكم الفعل
—	المعلقة الحاصلة بين الفعل والاسم للتقدم كالحاصلة بين الفعل وتابع الاسم إن كان نعتا أو عطفا بيان أو منسوقا بالواو
٢٥٩	تعدي الفعل ولزومه
—	علامة الفعل المتعدي
—	علامة الفعل اللازم ، وذكر معان وأوزان لا يكون الفعل معها إلا لازما
٢٦٢	اللازم يتعدي إلى المفعول به بحرف الجر فإن حذف حرف الجر انتصب الاسم على نزع الحافض
٢٦٤	حذف حرف الجر على نوعين : جائز ، وضرورة
٢٧٠	يطرد حذف الجر قبل أن وأن
٢٧١	اختلف العلماء في موضع للصدر للمقول بعد حذف حرف الجر
٢٧٢	الأصل في ترتيب للفعولات أن يتقدم الفاعل في للغي ، وتجوز مخالفة هذا الأصل
٢٧٣	قد يعرض ما يوجب مراعاة هذا الأصل
—	وقد يعرض ما يوجب مخالفة هذا الأصل

ص	الموضوع
٣٦٦ هـ	يُخبر بالمصدر على أحد ثلاث تأويلات
٣٦٣	المصدر الآتي بدلا من اللفظ بالفعل على
	ضريين
٣٦٧	المفعول له
—	تعريفه
—	شروطه
—	إذا فقد أحدا للشروط وجب جرّه بحرف
	دال على التعليل
٣٨٤	يجوز الجرّ مع استيفاء الشروط
٣٨٩ هـ	اختلاف العلماء في تعريف للمفعول
	لأجله
٣٩٠	المفعول فيه ، وهو المسمى
	ظرفا
—	تعريف الظرف
—	تضمن الاسم معنى الحرف على ضريين
٣٩١	الناصب للظرف إما مذكور وإما
	محذوف
—	كل ظروف الزمان قابلة للنصب على
	الظرفية مبهمة كانت أو مختصة
—	تعريف للهم من ظرف الزمان
—	المختص » » »
٣٩٢	لا يقبل النصب على الظرفية من ظرف
	المكان إلا للهم والذي صيغ من مادة
	الفعل العامل فيه
٣٩٣	تقسيم الظرف إلى متصرف وغير
	متصرف ، وبيان كل نوع منهما
—	الظرف للتصرف ينقسم إلى متصرف
	ومتنوع من الصرف ، وتقسيم غير
	للتصرف إليهما

ص	الموضوع
	التأخر فلا تضم مع الأول إلا ضمير
	الرفع ، وقد يضم للنصب مع الأول
	ضرورة
٣٣٠	إذا كان العامل الأول يطلب منصوبا
	وأصله عمدة فأضمره متأخرا لتجمع بين
	الأصول للرعية
٣٣١	إذا أعملت العامل الأول في لفظ للمعول
	أضمرت ألبته مع الثاني ضميره مرفوعا
	كان أو منصوبا ، وقد يحذف للنصب
	وللعلماء فيه خلاف
٣٣٧	وضع الظاهر موضع الضمر في هذا الباب
٣٣٨	لايتأتى التنازع في التمييز ولا في الحال
٣٤٠	المفعول المطلق
—	أنواع للفاعيل
—	تعريف المفعول للمطلق
—	وجه تسميته
٣٤١	العامل فيه فعل أو وصفه
هـ	اختلاف النحويين في أصل الاشتقاق ،
	وبيان أدلة كل فريق وترجيح مذهب
	البصريين
٣٤٦	أنواع المفعول للمطلق
—	بيان ماينوب عن المصدر في المفعولية
	للمطلقة
٣٥٤	للمصدر للؤكد واجب الإفراد ، ويجوز
	ثنائية للمبين للنوع وجمعه
—	لا يجوز حذف العامل في المصدر للؤكد
٣٥٥	خالف ابن الناطم أباه في ذلك ، ووجهه
٣٥٦	يجب حذف العامل في المفعول للمطلق
	في مواضع

ص	للموضوع	ص	للموضوع
٤٣٤	إذا كان الكلام منفيا وهو تام يختار الإتيان في المتصل والنصب في المنقطع ، سواء كان التثنية لفظا أو معنى	٣٩٤	قد ينوب المصدر عن ظرف المكان ، وينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيرا
٤٣٦	اختلف النحاة في نوع التابع فقال البصريون : هو بدل ، وقال الكوفيون : هو عطف نسق ، وإلا بمعنى الواو	—	نيابة اسم العين عن الظرف
٤٣٧ هـ	إذا تضرر الإبدال على اللفظ أبدل على اللوح	—	ذكر ما ينوب عن الظرف سوى ما تقدم
٤٤٠	يجوز عند تيمم الإبدال في المنقطع	٣٩٥	المفعول معه
٤٤٩	يشترط لجواز الإبدال عندهم إمكان تسلط العامل على السنتي	—	تحديد للفعول معه
—	قد يقع في الشعر غير نصب للسنتي المتقدم على السنتي منه ، ونحو ربه	—	العامل فيه
٤٥٢	المختار أنه يجب نصب السنتي للتقدم	٣٩٦	قد يكون الفعل العامل فيه محذوفا
٤٥٥	إذا تقدم السنتي على صفة السنتي منه ففيه مذهبان	٣٩٨	شواهد أعمال شبه الفعل
—	هـ تقديم السنتي أول الكلام ، وتقديمه على العامل في السنتي منه	٤٠٣	لا يجوز تقديم للفعول معه على العامل اتفاقا ، واختلفوا في تقديمه على صاحبه
٤٥٦	الاستثناء المفرغ وحكه	٤١٠	حذف العامل بعد كيف أو ما الاستهامينين أو بعد الزمن
—	هـ بيان ما يجوز التفرغ له من الممولات وما لا يجوز	٤١٨	إذا أمكن العطف بغير ضف فهو أحق من النصب على للفعول معه وإذا ضف العطف اختير النصب
٤٥٧	إذا كانت إلا مؤكدة وجب إلغاؤها وإنما تكون كذلك إذا كان ما بعدها معطوفا أو بدلا عما قبلها	٤٢٥	إذا لم يجوز العطف وجب النصب
٤٦٠	حكم تكرار إلا لغير التوكيد	—	قد يمتنع العطف والنصب جميعا فيقدر الثاني عامل
٤٦٢	حكم السنتيات للتكررة من حيث المعنى	٤٣٠	قد يجب العطف ويمتنع النصب
٤٦٢	السنتي بغير وحكم غير نفسها (هـ)	—	اختلف العلماء في النصب على للفعول معه أمماي أم قياسي
		٤٣١	الاستثناء
		—	تعريف الاستثناء
		—	السنتي بالإل من كلام تام واجب النصب إذا كان موجبا
		—	الخلاف في ناصب السنتي في هذه الحال (هـ)



ص	الوضوع	ص	الوضوع
٤٩٤	أصل غير أن تكون صفة وقد حملت على إلا في الاستثناء ، وقد تحمل إلا عليها في الوصف بها وشروط ذلك	٤٩٥	إذا تقدمت ما المصدرية على خلا وعدا لم يجوز في الستنى بهما إلا التنب
٤٧٦	يجوز في تابع الستنى بغير مراعاة اللفظ ومراعاة للمعنى	٤٩٨	قد تكون ما زائدة فيجر ما بعدها الستنى بحاشا كالمستنى بخلا، ولم يحفظ سيويوه فيه إلا الجر
—	سوى ، والخلاف في خروجها عن الظرفية	٤٩٩	• خلاف العلماء في حاشا والستنى بها
٤٩٠	تفارق سوى غيرا في أمرين	٥٠٣	لا تدخل « ما » على حاشا إلا شذوذا
—	تأتى سواء لمعان أخرى	٥٠٦	تأتى حاشا على ثلاثة أوجه
..	الستنى بليس وخلا وعدا ولا يكون يجرى منصوبا	٥٠٩	حكم الاسم الواقع بعد « لاسما »
٤٩١	يجوز جر الستنى بعدا وخلا	٥١١	التصرف في « لاسما » بحذف لا أو بتخفيف يائها أو حذف الواو قبلها .

## الفهرس الثاني

للشواهد الواردة في الجزء الثاني من شرح الأشموني

## حرف الهمزة

ص	رقم	الشاهد
١٢٩	٣٥١	الخفيف أَوْسَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ فَنَ حُدَّ نَتْمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ
٣٨٦	٤٣٠	الرجز لَا أَقْدُ الْبُيْنَ عَنِ الْهَيْجَلِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُرُ الْأَعْدَاءِ

## حرف الباء

١٦	٢٩٦	البسيط إِنَّ السَّيْلَ الَّذِي يَجْدُ حَوَاقِيَهُ فِيهِ نَلْذُ وَلَا لَذَاتِ لِلشَّيْبِ
١٨	٢٩٨	الكامل هَذَا وَجَدَ كُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِيهِ [لَا أَمْ لِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَب]
٥٢	٣١٩	الخفيف زَعَمْتِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبًا
٧١	٣٣٠	الطويل وَرَبَّتُهُ حَتَّى مَا إِذَا تَرَكَتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَقْنَى عَنِ الْقَسَحِ شَارِبُهُ
٨٧	٣٣٥	البسيط كَذَلِكَ أَذِيتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشَّيْخَةِ الْأَدَبُ
١٠٥	٣٤٠	الطويل بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُجُبَهُمْ عَارًا عَلَى وَتَحْسِبُ
١٢٥	٣٤٨	» وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَامِمٍ وَأَزَافَ مُسْتَكْنَى وَأَمْنَعُ وَاهِبِ
١٦٩	٣٦٨	المقارب نَأْمًا تَرِنِي وَلِي لَهْ فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
٢٠٦	٣٨٢	الخفيف رَبُّهُ فَنِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُوْرِثُ الْبَعْدَ دَانِيًا فَأَتَجَابُوا
٢١٣	٣٨٥	الطويل وَتَالَتْ مَتَى يُبْخَلَّ عَلَيْكَ وَيُسْتَلَنَ

يَسْؤُكَ ، وَإِنْ يَكْشَفُ غَرَامُكَ تَذَرِبِ

٢٢٦	٣٨٩	الرجز وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبُّهُ مَا دَامَ مُعِينًا يَذْكُرُ قَلْبُهُ
٢٤٩	٣٩٥	الوافر أَمَلِيَّةَ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَاخَا عَدَلَتْ بَيْنَ طُهْمَةٍ وَالْحِشَابَا
٢٦٨	٤٠٠	الكامل [لَنْ يَهْرَ الْكَفَّ يَغْسِلُ مَقْنَهُ فِيهِ] كَأَسَلِ الطَّرِيقِ الثَّلْبِ <sup>(١)</sup>

ص	رقم	الشاهد
٢٧١	٤٠١ الطويل	وَمَا زُذْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ ، وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ
٣٠٣	٤١٠ »	طَلَبْتُ فَلَمْ أَذْرِكْ يَوْجِيهِ فَلَيْتَنِي فَصَدْتُ وَلَمْ أَبْعِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ
٣١٨	٤١٤ »	تَمَقَّقَ بِالْأَزْمَلَى لَمَّا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلُهُمْ وَكَالَيْبُ
٣٢٤	٤١٦ »	وَكُمْتَا مُدْمَمَةً كَأَنَّ مُتُونَهَا

٣٥٩	٤٢٣ الوافر	جَرَى فَوَقَهَا وَاسْتَشْفَرَتْ لَوْ أَنَّ مَذْهَبِ
٤٠٦	٤٣٦ البسيط	أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبَا أَلَوْ مَا لَا أَبَا لَكَ وَأَغْرَابَا
٤٥٢	٤٤٨ الطويل	أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأَكْرِمَتِهِ وَلَا الْقَبْهُ وَالسَّوْءَةَ الْقَلْبَا
٤٨٠	٤٥٥ البسيط	وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْمَةٍ وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبِ
٥١١	٤٦٩ »	وَكُلُّهُ مَنْ ظَنَّنَ أَنَّ لَوْتَ خَطِيئَتُهُ مُتَقَلِّ بِسَوَاهِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ
		فِهِ بِالْمَقُودِ وَالْإِيمَانِ لَأَسِيَا عَقِدَ وَكَأَنَّهُ مِنْ أَكْظَمِ الْقُرْبِ

### حرف التاء

٣١	٣٠٦ الطويل	أَلَا عَمَرَ وَلَّى مُسْتَطَاعَ رُجُوعُهُ فَيَرَابَ مَا أَثْنَاتُ يَدُ الْغَفَلَاتِ
٣٤	٣٠٧ الوافر	أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَذُلُّ عَلَى مَحْصَلَةٍ تَبَيَّتُ
٥٦	٣٢٢ البسيط	فَذَكَرْتُ أَحْجَبُ أَبَا عَمْرٍو أَخَاهُ حَقِّي أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلَاتُ
٩٨	٣٣٨ الطويل	وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا لَيْكَا وَلَا مُوَحِّجَاتِ الْقَلْبِ حَقِّي تَوَلَّتْ
١١٢	٣٤٢ »	عَلَامَ تَقُولُ الرَّمْعُ يُثْقِلُ عَلَاقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ
٢٠٨	٣٨٣ الرجز	لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ

### حرف الحاء

٣٦	٣٠٨ البسيط	وَرَدَّ جَلَزَرُهُمْ حَرْقًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ
١٥٥	٣٦١ الطويل	لِيُنَبِّكَ يَزِيدُ ضَارِعٍ لِحَصُومَةٍ وَتُحْتَضِرُ مَا تُطْلِحُ الطَوَائِحُ

### حرف الدال

٤	٢٨٩ الطويل	فَهَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنَّا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَأَمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ
---	------------	--

الشاهد	ص	رقم البحر
[أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ] نَكِدَنَّ ، وَلَا أُمِّيَّةً بِالْبِلَادِ	١٠	٢٩٢ الوافر
رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا	٤٣	٣١٢ »
إِخْلَاكَ إِنَّمَا تَقْضِي الطَّرْفَ ذَا هَوَى	٤٤	٣١٣ الطويل
يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ		
ظَنَنْتُكَ إِن شَبَّتَ لَطَى الْحَرْبِ صَالِيَا	٤٨	٣١٧ »
فَرَدَّتْ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُتَمَرِّدًا		
دُرَيْتُ الْوَفَى الْعَهْدِ يَأْمُرُ وَفَاغْتَبِطُ فَإِنْ اغْتَبَا طَا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ	٥٧	٣٢٣ »
[وَأَنْ وَعِيدًا مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ]	٦٣	٣٢٧ »
فَرَدَّ شُعُورُهُنَّ الشُّوَدَّ بَيْضًا وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا	٧٤	٣٣١ الوافر
وَحَبَّرْتُ سُودَاءَ الْقَمِيمِ قَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ عَمْرِو أَعْوُدَهَا	١٣٤	٣٥٣ الطويل
أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ <sup>(١)</sup>	١٣٩	— الوافر
مَا لِلْجَمَالِ مَشِيئًا وَنَيْدًا أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنْ أَمْ حَلِيدًا	١٤٢	٣٥٥ الرجز
تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَبْعُرْ قَلْبُهُ	١٥٩	٣٦٢ الطويل
مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ		
أَسْقَى إِلَهُهُ عُذُوتِ الْوَادِي وَجَوْنَهُ كُلِّ مِلْثٍ غَادِي	١٥٩	٣٦٣ الرجز
* كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكُ السَّوَادِ *		
كَسَا حِلْمَهُ ذَا الْخِلْمِ أَثْوَابَ سُودٍ	١٩٥	٣٧٩ الطويل
وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي دُرَى اللَّجْدِ		
لَمْ يَنْقُ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيْدًا وَلَا شَقَى ذَا الْقَى إِلَّا ذُو هُدَى	٢٢٤	٣٨٨ الرجز
صَمِئَتْ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحُنَا وَضُرُوعُهُنَّ لَنَا الصَّرِيحُ الْأَجْرَدَا	٢٨٢	٤٠٣ الكامل

ص رثم بحره	الشاهد
٤١٧ ٣٢٨ الطويل	إِذَا كُفْتُ تُرْضِيهِ وَرُضِيكَ صَاحِبُ
٤٢٠ ٣٤٩ الرجز	جِارًا فَكُنْ فِي النَّمِيمِ أَخْفَظَ لِلدُّدِ يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ وَالْقَمَرُ حُبًّا مَالَهُ مَزِيدُ
٤٢١ ٣٥١ الطويل	أَلَمْ تَقْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرَمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَدَا
٤٣٢ ٣٩٧ »	[إِذَا كَانَتْ الْحَيْجَاهُ وَأَنْشَقَّتِ الْمَصَا]

٤٣٣ ٤٠٠ »	فَقَدَنِي وَإِيَاهُمْ فَإِنْ أَلَقَ بَعْضُهُمْ فَصَنَبُكَ وَالضَّحَاكَ سَنَيْفُ مَهْنَدُ
٤٤١ ٤٢٥ الرجز	يَكُونُوا كَتَفْعِيلِ السَّامِ الْمَرْقَدِ لَمَّا حَطَطْتَ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدَا عَلَفَتْهَا تَيْنًا وَمَاءَ بَارِدَا <sup>(١)</sup>
٤٤٣ ٤٣٥ البسيط	وَبِالْصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنَزِلُ خَلْقٍ عَافٍ تَقْدِيرُ إِلَّا الثَّوْمَى وَالْوَتْدُ
٤٦٧ ٥٠٧ »	وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ بِشِبْهِهِ وَلَا أَحَاحِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

### حرف الراء

٢٩٠ ٦ البسيط	لَوْلَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَأَذْنُوبَ لَهَا إِذَا لِلَّامِ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا
٣٠٢ ٢٥ الطويل	فَلَأَبُ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ [إِذَا هُوَ بِالْجِدِّ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا]
٣٠٣ ٢٧ البسيط	أَلَا طِيقَانُ أَلَا فَرْسَانُ عَادِيَةً إِلَّا تَجَشَّوْكُمْ حَوْلَ التَّنَائِيرِ
٣١١ ٤٢ الطويل	فَهَرَّتْ الْعِدَا لَامُسْتَعِينًا بِمُعِينَةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْكَرِ
٣٢٠ ٥٤ »	وَقَدْ رَزَعَتْ أُنَى تَغَيَّرَتْ بِدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعَزُ لَا يَتَغَيَّرُ
٣٢٥ ٦٠ »	تَقَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرُ عَدُوِّهَا فَبَالِغُ يُلَطْفُ فِي التَّحِيلِ وَالْكَرِ
٣٣٧ ٩٦ »	وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ قَرَاءَ لِلْسَّالِ كَانَ لَهُ وَفَرُ
٣٤٧ ١٢٢ »	إِذَا قُلْتُ أُنَى آيِبُ أَهْلُ بَلَدَةٍ وَصَفْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْمَجْرِ
٣٤٩ ١٢٧ الكامل	نُبْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَأَسْمَاهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ

ص	رقم الشاهد	الشاهد
١٥٢	٣٩٠ الطويل	رَأَيْتُ الْفَوَائِيَّ الشَّيْبَ لَاحَ بِنَاطِرِي فَأَعْرَضَنْ عَنِّي بِالْخُدُودِ الْتَوَاضِعِ
١٦٥	٣٦٥ البسيط	إِنَّ أَمْرًا عَرَّهْ مِنْكَ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورُ
١٨٧	٣٧٥ »	جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَنِّي رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرِ
١٩٠	٣٧٧ الطويل	وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ لِلرَّءِ رَاجِيًا جَزَاءَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ
١٩٣	٣٧٨ البسيط	جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنٍ فِيلٍ كَمَا يُجْزَى سِنَارُ
٢٣١	٣٩١ »	مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَعَتْ نَجْرَانٌ أَوْ بَلَعَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجْرُ
٣١٤	٤١٢ الطويل	كَتَاكَ وَلَمْ تَشْكِيهِ فَاشْكُرْنِ لَهُ
٣٦٤	٤٢٤ البسيط	أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَاصِرُ تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا أَذْكَرْتَ
٣٨٠	٤٢٨ الطويل	وَأَنِّي لَتَعْرُوفِي لَدِ كِرَاكِ هِرَّةٍ [ كَمَا أَتَقَفُّنَ الْمُصْفُورَ بَلَّسَهُ الْقَطْرُ ]
٣٨٤	٤٢٩ الرجز	مَنْ أُنْكَمَ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرَ [ وَمَنْ سَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرَ ]
٤٥٧	٤٤٩ الطويل	وَمَا النَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَقَعَ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الَّذِ كُرُ
٤٦٥	٤٥١ البسيط	وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةً أَوْ تُشْتَرَى مِوَالِكَ بِأَمْعٍ وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى
٤٨٣	٤٥٧ الكامل	أَلْتَرُكَ لَيْلِي لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى كَيْلَةٍ إِنِّي إِذَا لَصَبُورُ
٤٨٥	٤٥٨ الطويل	أَجْتَنَّا حَيْثُهم قَتْلًا وَأَشْرًا غَدَا الشُّطَاءَ وَالطِّفْلَ الصَّغِيرَ
٤٩٤	٤٦٢ الوافر	
١٤٧	٣٥٧ الخفيف	نَسِيًا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَذَنُ فَآ ضَنْتَ عَطَايَاكَ يَا بَنِي عَبْدِ الْعَزِيزِ
٢٦٥	٣٩٩ البسيط	أَكَلَتْ حَبَّ الْعِرَاقِ النَّهْرُ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَا كُلهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ

حرف السين

ص	رقم الشاهد	الشاهد
٢١٩	٤٠٦ الطويل	فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاهُ يَبْقُلُفِي
٤٤٠	٤٤٤ الرجز	وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَسَاكِينُ وَإِلَّا الْيَسُ
		حرف الطاء
٤١٠	٤٣٧ المتقارب	مَا أَنتَ وَالسَّوْدَى مَتَلَفٍ مُبْرِحُ بِالذَّكْرِ الضَّابِطِ
		حرف العين
١٤	٢٩٤ الطويل	تَمَزَّ فَلَا الْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَمَّا وَلَكِنْ لَوْ رَادِ الْمُنُونِ تَقَابُعُ
٢٠	٢٩٩ السريع	لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ (١)
٣٩	٣٠٩ الطويل	وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَنَا خُلِقْتَ لِقَيْرِنَا حَيَاتِكَ لَا تَقَعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ
٤٠	٣١٠	بَكَتْ جِرْعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ
		رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا
١٦٧	٣٦٧ الطويل	طَوَى النَّعْرُ وَالْأَجْرَارُ مَتَايَ غُرُوضِهَا
		قَا بَقِيَّتْ إِلَّا الشُّلُوعُ الْجَرَائِشُ
١٧٧	٣٧٠ الكامل	فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَدَوَّجَنِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَى ثُمَّ تَصَدَّعُوا
٢٣٧	٣٩٢	لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْسِي أَهْلَكَتُهُ
		[ فَإِذَا هَلَكْتُ فَبَعْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي ]
٢٦٢	٣٩٨ الطويل	[ إِذَا قِيلَ أَيْ الْقَلَسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ]
		أَشَارَتْ كُلَّيْنِ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ
٣٠٠	٤٠٩	[ لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْغَيْرَةِ أَنْسِي ]
		لَقِيْتُ قَلَمٌ أَنْكُلُ عَنِ الضَّرْبِ يَسْمَا
٣٣٣	٤١٩ الكامل	بِمُكَاطٍ يُعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ كَلَّحُوا شُعَاعَهُ

الشاهد	ص القامد بحره
فَصَبْرًا فِي جَبَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا	٣٥٧ ٤٢٢ الوافر
لَا تَنْهَمُ بِرَوْحُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً	٤٤٩ ٤٤٧ الطويل
تَمَلَّ النَّدَامَى مَا عَدَدَانِي فَأَنْتَنِي	٤٩٦ ٤٦٣ »
فَمَا تَنْبَلُ الْخُلُودُ بِمُسْتَطَاعِ	
إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ	
بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعُ	

## حرف القاف

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ	٢٠ ٢٩٩ السريع
أَنْتَسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِي <sup>(١)</sup>	
تَذُرُ الْجَمَاعِمَ ضَاحِيًا هَامَتَهَا	٣٧٣ ٤٢٦ الكامل
بَلَهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تَخْلُقِ	
فَأَنْتَنِي وَالَّذِي يَحْبُجُّ لَهُ السَّاسُ	٤٨٣ ٤٥٦ المنسرح
يَجْدُو سِوَاكَ لَمْ أَتَقِ	
لَقَدْ نِكَ كَفِيلٌ بِأَلْفِي لَوْ مِلَّ	٤٨٩ ٤٦٠ الطويل
وَلَنْ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى	

## حرف الكاف

فَقُلْتُ أَجْرَنِي أَمَا خَالِي	٥٨ ٣٢٤ المضارب
وَالْأَقْبَنِي أَمْرًا هَالِكًا	
حُوكْتُ عَلَى يَدَيْنِ إِذْ تُحَاكُ	٣١٠ ٣٨٤ الرجز
تُخْتَبِطُ الشُّوْكَ وَلَا تُشَاكُ	
خَلَا اللَّهُ لَا أَزْجُو سِوَاكَ وَلَمْ نَمَا	٤٩١ ٤٦١ الطويل
أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ	

## حرف اللام

لَا سَافِهَاتٍ وَلَا جَاوَاءَ بَاسِلَةٍ	١٧ ٢٩٧ البسيط
تَقِي النَّوْنَ لَدَى اسْتِيفَاءِ أَجَالِ	
فَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُثْلِنَةً	٢١ ٣٠٠ »
لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ	
أَلَا أَضْطَبِّكَ لِسْتَقَى أَمْ لَهَا جَلَدُ	٣٠ ٣٠٥ »
إِذَا أَلَا لِي الَّذِي لَأَقَاهُ أُمْتَالِي	
دَعَانِي الْفَوَائِي عَمَّهْنُ ، وَخِلْتَنِي	٤٥ ٣١٤ الطويل
لِي أَسْمُ فَلَا أَذْهَى يَوْهُ وَهُوَ أَوْلُ	
خَلَّتْكَ الْبَاذِلُ لِلْمُرُوفِ فَأَنْبَعَثَتْ	٤٦ ٣١٥ البسيط
إِلَيْكَ بِي وَاجِبَاتُ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ	
حَبِثْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ نِجَارَةٍ	٥٠ ٣١٨ الطويل
رَبَّاحًا إِذَا مَا لَرَّهْ أَصْبَحَ نَاقِلًا	

(١) انظره في حرف العين أيضاً



ص	رقم الشاهد	بجرحه	الشاهد
٦١	٣٢٦	»	فَقُلْتُ تَعْلَمُ أَنَّ الصَّبِيغَةَ وَالْأَنْصَبَةَ فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ
٦٦	٣٢٨	السريع	[وَلَيْتَ طَمَرِيهِمْ أَبَايِلَ]
٨٣	٣٣٤	البيسط	أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَذُنُو مَوَدَّتَهَا وَمَا إِحَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَقْوِيلُ
١٠٢	٣٣٩	الوافر	وَعَمَّارُ وَأَوْنَةُ أَثَالَا أَبُو خَشِشٍ يُوَرِّدُنِي وَطَلَقُ أَرَاهُمْ رِفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا
١٤٩	٣٥٨	الكامل	إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْزِي لَوَزْدِ تَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَعْتَزَلْتُ بِنَصْرِهِمْ
١٥٠	٣٥٩	للتقارب	يَلْمُؤُونِي فِي أَشْرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكَلَّمُهُمْ يَنْزِلُ
١٧٢	٣٦٩	»	فَلَا مَرْئَةَ وَدَقْتُ وَدَقَهَا وَلَا أَرْضَ أَقْبَلُ إِقْبَالَهَا
١٨٢	٣٧٢	البيسط	مَا عَابَ إِلَّا لَتَيْمٌ فَقُلْتُ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَنَاحَ قَطُّ إِلَّا جَبَّاءُ بَطْلَا
١٨٥	٣٧٤	الطويل	وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلِي بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ وَلَسَا أَبْنَى إِلَّا جَسَاعًا مُوَادَّةُ
١٩٦	٣٨٠	»	جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاطِمٍ جَزَى رُبِّي وَلَمْ أَجِفْ إِلَّا خِلَاءَ إِنْشِي
٢٠٢	٣٨١	»	فِيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا لِقَعْرِ سَجِيلٍ مِنْ خِلِيلِي مُهْلِلٍ <sup>(١)</sup>
٢١٧	٣٨٦	الطويل	وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُهُ وَهُوَ نَائِلُهُ فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ
٢٤١	٣٩٣	»	فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا
٢٥٤	٣٩٦	الرملي	أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصُهُ
٢٨٦	٤٠٥	البيسط	وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْتَعِي لِأَذَنِي مَعِيشَةٍ
٢٩٣	٤٠٧	الطويل	عُودَتْ مَعِيئًا مُعْنِيًا مِنْ أَجْرَتِهِ
٢٩٨	٤٠٨	»	هَوَيْتُ هَوَيْتُ النَّائِيَاتِ إِلَى
٣٢٢	٤١٥	البيسط	أَنْ شِئْتُ فَأَنْصَرَفْتُ عَنْهُنَّ أَمَالِي

(١) انظره أيضًا في (ص ٣٢٢)

ص	رقم العامد	بجهره	الشاهد
٣٣١	٤١٨	الطويل	إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةَ
٣٦٨	٣٢٥	الكامل	تَالِإِنْ يَمَسُّ الْأَرْضُ إِلَّا مَنَكِبَ
٣٨٧	٤٢٧	الطويل	فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لَيَوْمٍ ثِيَابَهَا
٣٩٦	٤٣١	الوافر	فَمَا لَكَ وَالتَّلْدُدَ حَوْلَ تَجْدٍ
٤٠١	٤٣٣	البيسط	لَا تَحْمِسُكَ أَمْوَإِي قَدْ جُمِعَتْ
٤١٤	٤٣٨	الكامل	أَزْمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالْقَيْ
٤٢٢	٤٤٠	الوافر	فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَيْيَكُمْ
٤٤٦	٤٤٦	الطويل	وَبِئْتَ كِرَامٍ قَدْ نَكَحْنَاوَلَمْ يَكُنْ
٤٥٩	٤٥٠	الرجز	مَالَكُ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ
٥٠٣	٤٦٦	الوافر	رَأَيْتُ النَّاسَ مَا عَاشَا قُرَيْشًا
٥٠٩	٤٦٨	الطويل	[أَلَا رَبُّ يَوْمَ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا]
			تَنْخُلُ فَاثْنَاكَ بِهِ عُوْدُ إِنْجِلٍ
			مِنْهُ وَخَرَفُ السَّاقِ طَى اللَّخْلِ
			لَقَى السَّعْرَ إِلَّا لَيْسَهُ لِلتَّغْضَلِ
			[وَقَدْ غَضَّتْ تِهَامُهُ بِالرَّجَالِ]
			هَذَا رِدَائِي مَعَارِبًا وَسِرًّا لَا
			لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَحْمِلَ تَحْمِيلًا
			مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّلَحِ
			لَنَا خَاطِبُ إِلَّا السَّنَانُ وَعَمَلُهُ
			إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ
			فَإِنَّا نَحْنُ أَنْفُسُهُمْ فَمَا لَا
			وَلَا سِيًّا يَوْمَ بِدَارَةِ الْجَنْجَلِ

### حرف الميم

٢٣	٣٠١	الوافر	فَلَا تَقُوْ وَلَا تَأْتِسِمَ فِيهَا
٢٩	٣٠٤	البيسط	أَلَا اِزْعُوَاهُ لِيْنِ وَلَنْ شَيْبَتُهُ
٥٥	٣٢١	الطويل	فَلَا تَعْدُ لِلْوَلَى شَرِيكَكَ فِي النَّفَى
٨٠	٣٣٣	الخفيف	آتِ الْوَتُ تَعْلُوْنَ فَلَا يُزْ
٩٠	٣٣٦	الكامل	وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيقِي
١٠٩	٣٤١	د	وَلَقَدْ تَزَلْتُ فَلَا تَطْلُقْ غَيْرُهُ
١١٥	٣٤٣	الرجز	مَسَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرُّوَاسِمَا
١١٧	٣٤٤	البيسط	أَبَدْتُ بُمْدُ تَقُولُ النَّارَ جَامِعَةً
١٤٥	٣٥٦	الطويل	تَوَلَّى قِتَالُ الْمَارِقَيْنِ بِنَفْسِهِ
			وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقْسِمُ
			وَأَذَنْتُ بِمَشِيْبِ بَعْدَهُ هَرَمُ
			وَلَكِنَّا لِلْوَلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُذْمِ
			هَبْنَكُمْ مِنْ تَلْقَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُ
			إِنَّ النَّفَا لَا تَطْيِشُ سِهَامَهَا
			يَقِي عِمْرَانَةَ الْحَبِّ السُّكْرَمِ
			يُدْنِيْفَ أَمْ قَاسِمِ وَقَاسِمَا
			تَعْلِي يَوْمَ أَمْ قَوْلُ الْبُؤْدُ تَحْوَتَا
			وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدُ وَحِمِ

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد
١٦٣	٣٦٤	الوافر	لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ أُمُّ سُوهُ
١٦٦	٣٦٦	الرجز	مَا بَرَّتُ مِنْ رَيْبَةٍ وَدَمٍ
١٨١	٣٧١	الطويل	فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا
١٨٣	٣٧٣	»	تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِكَلِمِ سَاعَةٍ
١٨٨	٣٧٦	»	وَلَوْ أَنَّ جَدًّا أَخَذَ الدَّهْرَ وَاحِدًا
٢٢٠	٣٨٢	البسيط	يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ
٢٢٨	٢٩٠	الطويل	نُبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْمَوِّ أَمِيبَتْ
٢٨٣	٤٤٤	الكامل	تَبَنَّتْ فَوَادَكَ فِي النَّكَمِ خَرِيدَةٌ
٣٠٦	٤١١	الطويل	فَقَضَى كُلَّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمَةٍ
٤٤٣	٤٤٥	»	عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا
٤٦٨	٤٥٢	»	أُنِيعَتْ فَأَلْقَتْ بِلَدَةٍ فَوْقَ بِلَدَةٍ
٥٠٠	٤٦٥	الكامل	حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنْ أَبَا

## حرف النون

١٢	٢٩٣	البسيط	أَشَاءُ مَا شِئْتَ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا
١٥	٢٩٥	الخفيف	يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَيْنَ وَلَا آ
٦٨	٣٢٩	الوافر	تَخَذْتُ غُرَارَ إِرْهَمٍ دَلِيلًا
٧٩	٣٣٢	»	شَجَاكَ أَطْلُ رُبْعَ الطَّاعِنِينَ
١١٨	٣٤٥	»	أَجْمَلًا قَوْلُ بَنِي لُؤَيٍّ
١٢٠	٣٤٦	الرجز	قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا قَطِينًا
١٢٨	٣٥٠	البسيط	مَوْتًا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَقًّا
١٣٢	٣٥٢	للتقارب	وَأُنَبِّئُ قِيًّا وَلَمْ أَبْلُهُ
٢٦٠	٣٩٧	الرجز	قَدْ جَسَلَ النَّعَاسُ يَسْرَئِدِي
٢٧٩	٤٠٢	»	كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا يَحْيَى

لَا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَائِنَا شَانِي  
بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتَهُمْ شُؤُنُ  
[ وَفَرُّوا بِالْحِجَارِ لِيُنْجِرُونِي ]  
[ فَلَمْ تَنْهَأْ بِسَدْلِ الْقَاذِلِينَ ]  
لَمَرُّ أَيْبِكَ أَمْ مَجْهَالِيْنَا  
هَذَا لَمَرُّ اللَّهِ إِسْرَائِيلَا  
وَعَلَبَ بِمَلِكِ يَوْمًا أَنْ تَوْدِيَنِي  
كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ  
أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَئِدِي  
قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي

ص	رقم	الشاهد
٣١٧	٤١٣	بسيط
٤٢٨	٤٤٢	الوافر
٤٧١	٤٥٣	D
٤٧٦	٤٥٤	الطويل
٤٨٦	٤٥٩	المرج
٤٩٩	٤٦٤	البسيط

## حرف الهاء

٤٢٥	٤٤١	الرجز
-----	-----	-------

## حرف الواو

٤٠٣	٤٣٥	الطويل
-----	-----	--------

## حرف الياء

٨	٢٩١	الرجز
٤٧	٣١٦	الطويل
١٣٩	٣٥٤	D

٢٤٥	٣٩٤	الطويل
٣٤٦	٤١٩	D
٤١٨	٤٣٩	D

فَدَمَهُ وَوَاكِلَ أَمْرَهُ وَاللَّيْنَالِيَا







Biblioteca Alexandrina



0420782